وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة باتنـــــة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية
تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب الباحث:
سليـــم بلحـــــاج

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د. صالـــح زيانـــي

لجنـــة المناقشـــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. عبد الحق زغـــدار	أستـــاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــــة 1	رئيـــــسا
أ.د. صالـــح زيانـــي	أستـــاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــــة 1	مشرفا ومقررا
د. لزهـــر وناســـي	أستـــاذ محاضـــر (أ)	جامعـــة باتنـــــة 1	عضوا ممتحنا
د. يوســـــف أزروال	أستـــاذ محاضـــر (أ)	جامعـــة تبســـــة	عضوا ممتحنا
أ.د. نور الدين فـــوزي	أستـــاذ التعليم العالي	جامعـــة بسكـــــرة	عضوا ممتحنا
د. رضـــا شـــوادرة	أستـــاذ محاضـــر (أ)	جامعـــة سطيـــف 2	عضوا ممتحنا

السنـــــة الجامعيـــــة
2020 ـ 2021

إهداء

إلى أغلى إنسانة في هذا الوجود أمي التي قدمت لي

بلا حدود وكسرت أمامي كل القيود

إلى الوالد الغالي الذي شجعني ورعاني

إلى إخوتي: فريد، نبيل، لمين، نجاة، منال، رحمة

إلى من أشربت فؤادي بالأمل زوجتي الغالية.

إلى رياحين فؤادي وقرة عيني

أبنائي، يوسف و لجين

إلى كل من ساعدني ودعمني ليرى هذا العمل النور

أهدي عملي المتواضع هذا.

سليم بلحاج.

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر لله رب العالمين خلق اللوح والقلم، وخلق الخلق من عدم، ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير وحكم، سبحانه الذي علا فقهر وملك فقدر، وعفا فغفر، وعلم وستر، وهزم ونصر، وخلق ونشر، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد، وبعد... أجدني عاجزا على أن أجد ما يليق بمقام "الأستاذ الدكتور صالح زياني" من كلمات...وما يفي حقه من عبارات الشكر والامتنان على قبوله تشريفي بالإشراف على إنجاز هذا العمل، وما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد وتشجيع، فليس لي إلا أن أسأل الله أن يجزيه عني وعن غيري من طلبته خير الجزاء، و أن يبذل له جميل العطاء، بأن يبارك له في عمله وعلمه، ويوفقه لما فيه خير وسؤدد.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الخالص للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم وتشريفهم لي بمناقشة هذا العمل.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت هو نعم المولى ونعم النصير.

سليم بلحاج.

خـطة الـدراسـة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفهومي للدراسة

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن وتطور الدراسات الأمنية

المطلب الأول: الأطر والبناءات المعرفية لمفهوم الأمن

المطلب الثاني: نشأة الدراسات الأمنية:من الإستراتيجي إلى الأمني

المطلب الثالث: العلاقة التفاعلية بين مفهوم الأمن والعولمة

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للأمن والتهديدات الأمنية

المطلب الأول: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات التفسيرية

المطلب الثاني: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات التكوينية

المطلب الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور مقاربة الأمن الإنساني

المبحث الثالث: الأمن الوطني :الدلالات والمضامين

المطلب الأول: الأمن الوطني وجدلية المفهوم

المطلب الثاني: علاقة مفهوم الأمن الوطني بالمفاهيم ذات الصلة

المطلب الثالث: الأمن الوطني :تعدد في المستويات

المطلب الرابع: العلاقة الترابطية بين مفهوم الأمن الوطني والأبعاد الأخرى للأمن

المبحث الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية :التصورات المفاهيمية والمعرفية

المطلب الأول: التهديدات الأمنية :مقاربة مفاهيمية

المطلب الثاني : مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية

المطلب الثالث: الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: واقع التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: واقع الظاهرة الإرهابية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية: مقاربة مفاهيمية

المطلب الثاني: واقع الظاهرة الإرهابية في الجزائر

المطلب الثالث: انتقال الظاهرة الإرهابية في الجزائر من الفضاء المحلي إلى الفضاء عبر- الوطني

المطلب الرابع: تداعيات النشاط الإرهابي في البيئة الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثاني: واقع أنشطة الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: الجريمة المنظمة :مقاربة مفاهيمية

المطلب الثاني: الجرائم المستهدفة للأموال محل الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: الجرائم المستهدفة للأشخاص محل الجريمة المنظمة

المطلب الرابع: تداعيات أنشطة الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية :مقاربة مفاهيمية

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الثالث: حركية الهجرة غير الشرعية في الجزائر

المطلب الرابع: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: العقيدة الأمنية وإستراتيجيات مواجهة التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: الإطار العام لعقيدة الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول: عناصر القوة الكامنة للأمن الوطني الجزائري

المطلب الثاني: الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري

المطلب الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية مرتكزاتها ومبادئها

المطلب الثالث: الدفاع الوطني:الهيكلة التنظيمية ومساعي التحديث والاحترافية

المبحث الثاني: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مواجهة ظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: الآليات الوطنية للتصدي لظاهرة الإرهاب

المطلب الثاني: البعد الإفريقي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

المطلب الثالث: البعد العربي والمغاربي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

المطلب الرابع: البعد الدولي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها

المطلب الأول: الآليات القانونية والتشريعية لمكافحة الجريمة المنظمة

المطلب الثاني: الأجهزة المتخصصة المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: إسهامات الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي

المطلب الرابع: إسهامات الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي

المبحث الرابع: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: الآليات القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: الآليات الوقائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي

المطلب الرابع: جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

خلاصة الفصل

الفصل الرابع: تحديات و آليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية

المطلب الأول: تحديات البيئة السياسية والاقتصادية

المطلب الثاني: تحديات البيئة الإجتماعية والثقافية

المطلب الثالث: النزعة الإنفاقية المفرطة في القطاع العسكري والأمني

المبحث الثاني: تحديات البيئة الإقليمية: تنافس إقليمي وتحييد متبادل للأدوار

المطلب الأول: الصراع على ممارسة الأدوار في المنطقة

المطلب الثاني: تعدد المبادرات الأمنية وضبابية ميكانيزمات المواجهة

المطلب الثالث: معضلة تأمين الحدود وتجدد خطر المطالب الانفصالية

المبحث الثالث: المشاريع والسياسات الأجنبية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية

المطلب الأول: التدخل الأجنبي بحجة الحرب على الإرهاب في المنطقة

المطلب الثاني: تحدي إقامة القواعد العسكرية في المنطقة

المطلب الثالث: أولوية البعد الأمني في السياسات الغربية على البعد التنموي

المطلب الرابع: آثار التوجهات الإسرائيلية على الشراكة الأفرو- جزائرية

المبحث الرابع: آليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: إعادة تكييف الإستراتيجية الأمنية مع طبيعة التهديدات الجديدة

المطلب الثاني: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه دول القارة الإفريقية

المطلب الثالث: نحو هندسة شراكة أمنية مغاربية كخيار إستراتيجي للأمن الوطني الجزائري

المطلب الرابع: نحو بناء أمن إقليمي متوسطي يخدم متطلبات الأمن الوطني الجزائري

خلاصة الفصل

الخاتمة

الملخص

الملخص:

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن المعادلة الصعبة في الأجندات الحكومية، لما شهده العالم من تحولات كبيرة أثرت على أمن واستقرار الكثير من الدول، بسبب بروز تهديدات لم تكن لها فعالية من قبل في ظل هيمنة التهديدات التماثلية التي مصدرها القوة العسكرية للدول، وهو ما جعل الأمن بمفهومه التقليدي الضيق عاجزا عن محاربة التهديدات اللاتماثلية، لذلك أصبحت أمون الدول تتأثر بما يحدث حولها في الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها وحتى البعيدة تأثير اشتدت حدته أكثر بفعل تعدد أبعاد الأمن وتنامي دور الفواعل غير الدولاتية ،إذ لم يعد البعد الجغرافي معنيا بالتهديد، بل أصبح من المتعذر الحديث عن أمن وطني بالنسبة للدول دون ضمان حد أدنى من الاستقرار والتوازن الجيو سياسيين في الأقاليم والدول المجاورة لها أو حتى البعيدة، يضمن على الأقل عدم وصول التهديدات العابرة للحدود إلى داخل الدولة ويحافظ على ما حققته في مجال حماية أمنها الوطني.

تهتم هذه الدراسة بمعالجة موضوع التهديدات الأمنية اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، وفي مقدمتها التهديد الإرهابي، تنامي الجريمة المنظمة، وتدفقات موجات الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي في تونس وليبيا وحالة الانفلات الأمني في شمال مالي، وهو ما حتم على الدولة الجزائرية مضاعفة جهودها في مجال مكافحة هذا النمط من التهديدات، سواء على المستوى الوطني أو من خلال تفعيل دورها الدبلوماسي في إطار التعاون الإقليمي و الدولي، وذلك على غرار الإستراتيجيات المتبعة في نطاق الاتحاد الإفريقي و اتحاد دول المغرب العربي ومجلس الجامعة العربية، أوفي صيغته الدولية الموسعة وذلك بمبادرات من قبل القوى العظمى كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من أن الدولة الجزائرية سعت-بدرجة نجاح نسبية-إلى انتزاع التزام الأطراف الأجنبية والإقليمية بإستراتيجيتها في التصدي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية، إلا أنه بات من الصعوبة بمكان مواجهة هذا النمط من التهديدات بالدفاع داخل حدودها الجغرافية، بعد أن عانت من ظاهرة الإرهاب خلال عشرية كاملة على الصعيد الداخلي، وبالتالي فالآمر يحتاج إلى إعادة تكييف عقيدتها الأمنية تماشيا مع التحولات التي طالت مفهوم الأمن الوطني، والالتفات إلى املاءات ورهانات فضاءاتها الجيوسياسية على تنوعها وتعددها، بفعل ما يطفو على سطحها من أخطار ومهددات أمنية من جهة، وما يربط الجزائر مع مثيلاتها من الدول التي تبسط معها على نفس الفضاءات من أطر التعاون والتكامل في مساعي بناء الأمن في مستوياته الإقليمية وأبعاده الشاملة من جهة أخرى.

Abstract :

After the end of the Cold War, security became the difficult equation in government agendas, as the world witnessed major transformations that affected the security and stability of many countries, due to the emergence of threats that were not effective before in light of the dominance of the analogous threats that originate in the military power of countries, which made security In its narrow traditional concept, it is incapable of fighting asymmetric threats, so the security of states has become affected by what is happening around them in the geopolitical spaces close to them and even distant ones, an effect that is further intensified by the multiplicity of security dimensions and the growing role of non-state actors, as the geographical dimension is no longer concerned with the threat, rather it has become impossible. Talking about national security for states without guaranteeing a minimum level of geopolitical stability and balance in the regions and neighboring or even distant states, at least guarantees that transnational threats do not enter the country and preserves what it has achieved in protecting its national security.

This study deals with the issue of asymmetric security threats and their repercussions on the Algerian national security, foremost among which is the terrorist threat, the growth of organized crime, and the influx of illegal immigration waves, especially after the events of the Arab Spring in Tunisia and Libya, and the state of insecurity in northern Mali, which has necessitated the Algerian state To redouble its efforts in the field of combating this pattern of threats, whether at the national level or by activating its diplomatic role in the framework of regional and international cooperation, similar to the strategies followed within the scope of the African Union, the Union of Arab Maghreb countries and the Council of the Arab League, or in its expanded international form. Initiatives by the great powers such as France and the United States of America.

The study concluded that although the Algerian state sought - with relative success - to extract the commitment of foreign and regional parties to its strategy to address asymmetric security threats, it became difficult to confront this pattern of defense threats within its geographical borders, after the It suffered from the phenomenon of terrorism during a whole decade on the domestic level, and therefore the matter needs to re-adapt its security doctrine in line with the changes that affected the concept of national security, and pay attention to the waters and the stakes of their geopolitical spaces on their diversity and multiplicity, due to the security dangers and threats that float on the surface on the one hand. And what links Algeria with its counterparts from countries with which it simplifies frameworks for cooperation and integration in the endeavors to build security at its regional levels and its comprehensive dimensions on the other hand.

مقـــدمـة

مقدمـــة:

لقد أحدثت نهاية الحرب الباردة تحولات جوهرية وتغيرات جذرية مست العديد من الجوانب الشكلية للنظام العالمي، مما فرض نمطا دوليا جديدا مخالف تماما لما كان سائدا أثناء الحرب الباردة، ميزته سيطرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فظهرت متغيرات وترتيبات جديدة ذات حركية متسارعة لا تحكمها المعطيات الإستراتيجية الدولية السابقة، هذا الوضع كان له انعكاسا ضمنيا على حقل التنظير في الدراسات الأمنية والسياسية للعلاقات الدولية، ودفع بالكثير من الباحثين والمنظرين في المجال إعادة النظر في طبيعة وحداثة الظواهر المطروحة في الساحة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فبعدما كانت مدركات الأمن ترتكز على مواجهة التهديدات التماثلية والتوازنات الإستراتيجية اتسع نطاقه ليشمل تهديدات من طبيعة لا تماثلية تتميز بالسرعة والديناميكية وعدم القدرة على التحكم في فواعلها.

أمام التوسع في شكل هذه التهديدات وأخذها طابعا فوق دولاتيا وعابرا للحدود والأوطان، وجدت الدول نفسها أمام رهان جديد، وهو أنها مازلت مقيدة بمبدإ السيادة وضرورة احترام حدود وأقاليم الدول الأخرى وفي نفس الوقت تتلقى التهديدات والمخاطر من وراء حدودها الإقليمية، خاصة و أن هذه الدول تعاني الفقر، العجز، الفشل، ضعف السلطة المركزية وعدم سيطرتها على كامل إقليمها، ما يجعلها تربة خصبة لنشاط مختلف المنظمات والمجموعات الإجرامية و الإرهابية، و التي تتخذ من هذه الدول قاعدة خلفية لنشاطها عبر الوطني.

لذلك لم تعد الحدود السياسية التي ترسم إقليم الدولة الوطنية، والمجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها الوطنية وتبني الجيوش للدفاع عنه والذود عن ترابه، بذات الأهمية كما كان في السابق في ظل الطفرة التكنولوجية، وتسارع وتيرة التبادلات الدولية و انتقال السلع والأفراد وحتى الأفكار، فالدولة يمكن أن تضمن سلامة إقليمها وترابها بالقوة العسكرية، لكنها في نفس الوقت لا يمكن لها بأي حال من الأحوال ضمان أمنها بالمفهوم الحديث، وتكون معرضة لانعدام الأمن من الداخل نتيجة لمؤثرات خارجية ليست بالضرورة مادية.

هذا ما يستدعي ضرورة أن تتوجه الدول نحو تغيير إستراتيجياتها وسياساتها الأمنية لتأخذ بعين الاعتبار هذا التحول في نمط التهديدات، و أن تتجه نحو البحث عن أمنها خارج هذه الحدود لأن مصدر التهديد يأتي من خارجها، ومادام هناك شبكات إقليمية للجريمة عابرة للحدود أو كما تسمى بالتهديدات اللاتماثلية، فإن مواجهتها تستدعي إيجاد معادلة لضمان الأمن "غير دولاتي"، فضمان هذا الأخير يستدعي ضمان الأمن الإقليمي و العمل بين الدول محل التهديد و التنسيق فيما بينها، حيث أصبح من الصعب إن لم نقل من المستحيل على دولة منفردة مواجهة هذه التهديدات و أن تغلق على نفسها حدودها كافة بالاعتماد على القوة العسكرية وتحقق أمنها.

ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذه التحولات التي مست مستويات الأمن، فلأول مرة منذ حرب الرمال 1963، أصبح الأمن الوطني الجزائري مهددا من الخارج وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، والأخطر من ذلك هو الطبيعة المعقدة والمتشابكة لهذه التهديدات التي أخذت في التمدد من إقليم لآخر و تتوسع في رقعة جغرافية شاسعة و غير آهلة، سيما في ظل تأزم الأوضاع الأمنية في دول الجوار التي تتقاسم معها الجزائر نفس الحدود، إذ وجدت الدولة الجزائرية نفسها محاطة بدول تعاني من فراغ أمني مستدام لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الأمن لنفسها ولمواطنيها، لدرجة وصف تواجدها على أقاليمها بالرمزي.

فبات من الصعوبة بمكان بالنسبة للجزائر مواجهة التهديدات الجديدة والقضاء عليها بالدفاع داخل حدودها الجغرافية، بعد أن عانت من مشكل الإرهاب خلال عشرية كاملة على الصعيد الداخلي، إذ وجدت نفسها أمام تهديد آخر ذي صبغة عالمية، وهو تهديد القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إضافة إلى عدد من التنظيمات المسلحة الأخرى، عبر مد نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر و التشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق خلفية لدعم عملياتها المحلية، أصبحت تشكل فاعلا جيوسياسيا إقليميا، ولم يعد نشاطها يقتصر على الجهاد أو الدعوة إلى تطبيق الشريعة وفق نهج إسلاموي، بل امتزج نشاط الإرهاب بأعمال إجرامية أخرى، تتقاطع في كثير منها مع الجريمة المنظمة إلى درجة الحديث عن وجود ميلاد وتحالف بينهما، علاوة على ذلك فقد أفرزت أزمات المنطقتين الساحلية والمغاربية ظاهرة عابرة للحدود، تتمثل في الهجرة غير الشرعية مع كل ما تخلفه هذه الظاهرة من تحديات على مستوى الإدارة الأمنية و الاقتصادية وتداعيات سلبية على المستوى الإنساني خاصة مع ارتباطها في أغلب الحالات مع التهديدات الأمنية الأخرى من الطبيعة ذاتها.

إزاء هذا الوضع المتأزم، انتهجت الجزائر في إطار تحركها الأحادي، جملة من الإستراتيجيات الوطنية و رسمت سلسلة من السياسات العامة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، وهي تقوم بذلك تدرك أنه حتى وإن حققت إستراتيجياتها الوطنية بعضا من أهدافها في مواجهة التهديدات اللاتماثلية، فإنها لن تستكمل تحقيقها بعد أن تخطت حدودها الإقليمية، ما لم تعتمد على مدخل الأمن التعاوني وتنفتح على كل الأطر المنظمة للفضاءات الإقليمية التي تنتمي إليها للوصول إلى مقاربة شاملة، مع الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فلقد راهنت الجزائر على قدرة دول الجوار خاصة في الفضائين الساحلي والمغاربي على حل مشاكلها وإدارة ملفات أزماتها لوحدها، لأنها ترى في التدخل الأجنبي نوعا جديدا من أنواع الاستعمار، وهو ما ظهر في الموقف الجزائري اتجاه الأزمتين الليبية والمالية الرافض تماما لتدخل القوى الغربية في شؤون البلدين.

رغم أن أغلب الفواعل الدولية أقرت بمكانة الجزائر المحورية في المنطقة واعتبرتها الدولة التي تملك مفاتيح حل الأزمات القائمة، إلا أن تضارب المصالح والرؤى بين هذه القوى بشأن الاضطرابات

الأمنية والسياسية في المنطقة حال دون تطبيق سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي هي من بين الثوابت في العقيدة الأمنية الجزائرية، لأن هذه السياسة عند الغرب ليست هي القاعدة التي تحكم تعاملاته الدولية وإنما سياسته تتم وفق هندسة متغيرة تتلاءم ومتطلبات مصالحه الآنية والمستقبلية، وفي هذا السياق تجد الجزائر نفسها بين سندان ضغوطات البيئة الإقليمية الدولية ومطرقة مصالحها الإستراتيجية وعقيدتها الأمنية.

أمام هذا المشهد الأمني الصعب برز جدل ونقاش حول مدى توافق العقيدة الأمنية الجزائرية مع التحديات والتهديدات التي تواجهها، خاصة تلك المتمركزة في دول الجوار الجغرافي من تغير في نشاط التنظيمات الإرهابية وتحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين، وسعي القوى العظمى التمركز في المنطقة مهددة السيادة الوطنية، خاصة في ظل تقاعس دول الجوار وعدم قدرتها على مواجهة تزايد نفوذ هذه التنظيمات في المنطقة، ومنه فيجب أن تتكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذا النمط من التهديدات من خلال التحول من وضع الدفاع نحو وضع الاستباق والهجوم، من أجل القضاء على مسببات هذه التهديدات في مهدها.

انطلاقا من ذلك، جاء هذا البحث في شكل دراسة تحليلية هادفة لتفسير وإدراك العوامل السببية التي تقف وراء تنامي التهديدات اللاتماثلية في البيئتين المحلية والإقليمية للجزائر، و تأثيراتها الواقعة و المحتملة على الأمن الوطني الجزائري، كما يحيلنا هذا الواقع من جهة إلى إبراز الدور الذي يتحتم على الجزائر القيام به كدولة محورية في محيطها الإقليمي لمواجهة هذه التهديدات من خلال إدارة القضايا الأساسية التي تطبع هذا المحيط.

من جانب آخر لا ندعي أن هذا الموضوع جديد تماما، فهناك العديد من الأبحاث التي اقتربت من دراسة الأمن الوطني الجزائري وتهديداته، غير أن هذه الدراسة قد تكون الأولى التي عالجت التهديدات اللاتماثلية و انعكاساتها بهذه المقاربة الشاملة، وبهذه المنهجية التفكيكية–البنائية لعناصر الأمن الوطني الجزائري في الإقليم الساحلي-المغاربي.

فضآلة الدراسات المتعلقة بالتهديدات اللاتماثلية تجعل من هذه الدراسة أحد أكثر المواضيع حيوية و إثارة انتباه الباحثين لمثل هاته المواضيع القيمة، وأن تكون أرضية لدراسات أكثر تعمقا في المستقبل، لأن ما هو موجود لا يعدو أن يكون في شكل شتات مقالات أو دراسات في صفحات محدودة العدد، فلا توجد دراسات جادة عالجت الموضوع بشكل مستوف ومن جوانبه المختلفة، هذا ما حفزنا لاختيار هذا الموضوع من البداية.

علاوة على هذه الأسباب الموضوعية، هناك دوافع شخصية حثتنا على تناول هذا الموضوع، فنتطلع لأن تكون هذه الدراسة، نافذة تفتح لتقديم دراسات وأبحاث أخرى مستقبلا، سيما و أن الأمر

يتعلق بالأمن الوطني الجزائري بالنظر لما يهدد بلادنا من تهديدات عابرة للحدود، خصوصا تلك الزاحفة من الدائرتين الإفريقية–الساحلية و المغاربية.

أهمية موضوع الدراسة:

يمكن تحديد أهمية موضوع الدراسة في النقاط التالية:

1-التعرف على موضوع هام يتعلق بالتهديدات الأمنية اللاتماثلية.

2-تسليط الضوء على البنية العلائقية والترابط الذي يميز التهديدات اللاتماثلية.

3-تسعى هذه الدراسة إلى كشف الغموض المحيط بواقع التهديدات الأمنية اللاتماثلية، واستجلاء تداعياتها على كافة مجالات البيئة الداخلية والخارجية للأمن الوطني الجزائري.

4-تسليط الضوء على مجموعة من الترتيبات الأمنية التي وضعتها الجزائر على المستوى المحلي أو في إطار التنسيق والتعاون الأمني على المستويين: الإقليمي والدولي لمواجهة هذه التهديدات .

أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة للاقتراب من تحقيق عدة أهداف، وقد توصلنا لوضع هذه الأهداف بعد تحديد إشكالية البحث والفرضيات، و استخلاص متغيراتها الأساسية.

1- محاولة تحديد حجم ومصدر التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري .

2-إبراز انعكاسات التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته وأبعاده.

3-البحث في مدى نجاعة السياسات المحلية المتبعة للتصدي لهذه التهديدات.

4-محاولة لتحديد دور الجزائر ومكانتها في مختلف الترتيبات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

5-تقديم قراءة تحليلية ونقدية لسياسات القوى الإقليمية والدولية النافذة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي، وأثرها على توجهات السياسة الأمنية الجزائرية.

6-طرح رؤية جديدة للإستراتيجية الجزائرية في ظل تغيرات البيئة المحلية و الإقليمية والدولية، فضلا عن التوصل إلى بناء إستراتيجية أمنية قادرة على احتواء مثل هذا النوع من التهديدات ومواجهة التحديات.

الأدبيات السابقة للدراسة:

في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن الباحث لم يصادف إنتاجا علميا ذا صلة مباشرة بموضوع دراسته كما تضمنه عنوانها المبين، فكل ما وجده كان عبارة عن تقاطعات لمواضيع أسست منطلقا لدراسات ومحاولات بحثية قائمة بذاتها، وشكلت في الوقت نفسه أجزاء من دراسته، ومن بين أهم هذه الأدبيات يمكن ذكر:

1- كتاب **"الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا"**، للمؤلف **"كريم مصلوح"**، والذي قدم فيه دراسة تحليلية لمنطقة الساحل الإفريقي، وأهم التهديدات الأمنية التي توجد في هذه المنطقة والانعكاسات التي تنجر عن هذه التهديدات من قبيل الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، مبرزا التفاعلات

الخارجية في إقليم الساحل والصحراء خاصة الأدوار الفرنسية والأوربية، ودور الصين والولايات المتحدة الأمريكية في ظل تنامي الأزمات البنيوية التي تعرفها دول المنطقة.

2- دراسة بعنوان:"***évolution de la politique de défense algérienne***" للباحثة "**لورنس عايدة عمور**" قدمت الباحثة من خلال هذه الدراسة، عرض تطور تاريخي للسياسة الدفاعية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، غير أن تركيزها كان حول سياسة الدفاع الوطني في السنوات الأخيرة، وتحولاتها بالنظر للتحديات التي تواجهها الجزائر خاصة من جنوبها الكبير، كما قدمت إحصاءات حول عدة وعتاد الجيش الجزائري وتطورها ودلالات ذلك، ومختلف الاختلالات التي يعاني منها الجيش بعد حادثة تيقنتورين سنة 2013.

3- كتاب "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي**" للمؤلف "**عبد النور بن عنتر**"، حاول الباحث في بداية هذا الكتاب تكوين تصور واضح عن الأمن الوطني الجزائري في عالم متغير، من خلال تحديد معالمه، محدداته، مدركاته والاهتمامات الأمنية الجزائرية في الوقت الراهن، مع نظرة استشرافية بتحليل بعض القضايا، من أجل تكوين صورة واضحة عن الشكل الذي قد تأخذه بعض التطورات الأمنية الإقليمية في المستقبل القريب وتداعياته على أمن الجزائر، مركزا في ذلك على البعد المتوسطي للأمن الجزائري باعتباره محورا إستراتيجيا للجزائر، نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حالة عدم الاستقرار أو في حالة تهديد الجناح الشمالي لأمنها، أو إيجابية في حالة تطور التعاون الأمني مع بلدان الضفة الشمالية للمتوسط.

4- دراسة "***Younah Alexander***" الموسومة بـ: "***Terrorism IN North Africa and Sahel 2013***"، حيث ركزت على تهديدات الإرهاب في الدول المغاربية ودول الساحل المجاورة للجزائر، ومختلف الإستراتيجيات المنتهجة إقليميا ودوليا للحد من هذه الظاهرة، كما ارتبطت بالتوصيات المدرجة ضمن التقارير السابقة 2010، 2011، 2012، والتي تضمنت إحصائيات خطيرة تنذر بتنامي التهديدات الأمنية في قوس اللااستقرار "***Arc Of Instability***"، إضافة إلى تضمن هذه الدارسة لبيانات وتحليلات تخص صناع القرار في تعاملهم فرديا وجماعيا لتطوير إستراتيجيات كفيلة لوضع حد للتوسع العالمي لظاهرة الإرهاب.

5- دراسة الأستاذ "**صالح زياني**"، وهي عبارة عن مقال له بعنوان:"**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، لدراسة هذا الموضوع قام الباحث بطرح إشكالية رئيسة مفادها:"**ما هي أهم التهديدات التي تواجه الأمن القومي الجزائري في ظل العولمة؟**" للإجابة عليها قدم الباحث ثلاثة محاور أساسية، الأول جاء لمناقشة المضامين الجديدة التي يحملها مفهوم الأمن لاسيما في ظل التحولات التي تعرفها المنظومة الأمنية حاليا، أما الثاني فتناول فيه فحصا لطبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى تجاوبها مع التحولات التي يفرزها تنامي العولمة، فيما أفرد المحور الثالث لعرض وتحليل أهم التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه الأمن القومي الجزائري في الوقت الراهن.

6- دراسة للباحث "**إسماعيل جوهري**" بعنوان :" ***Quelle politique de défense en Algérie ?***"، الصادر عن المعهد الوطني للدراسات الإستراتجية الشاملة، من بين ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة والذي له علاقة مباشرة بالبحث، هو أن هناك ثلاثة أنواع من التهديدات الأمنية التي تشكل خطرا على الأمن الجزائري وهي: التهديدات التماثلية (إمكانية تهديد عسكري لدولة جارة ، المغرب الأقصى مثلا)، التهديدات اللاتماثلية(الإرهاب، الإجرام المنظم بكل أنواعه الهجرة غير الشرعية)، وأخيرا التهديدات ما فوق تماثلية (إمكانية تهديد دولة غربية أقوى بكثير من الجزائر أو تحالف مجموعة من الدول)، يرى الباحث بأن النوعين الأولين يمكن إلى حد ما مواجهتهما، أما التهديد الأخير فلا يمكن مواجهته إلا في حالتين: امتلاك الرعب النووي و/أو أسلحة غير تقليدية، و/أو تقوية التماسك الوطني.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الأمن الوطني الجزائري، من تنام مطرد للتهديدات الأمنية اللاتماثلية و ارتباطاتها الجهوية والإقليمية والدولية، نجد أنفسنا أمام إشكالية رئيسة مفادها:

ما هي انعكاسات التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري؟وما مدى تكيف الإستراتيجية الجزائرية و نجاعتها في التعامل والتصدي لهذه التهديدات ؟

إلى جانب السؤال الجوهري للإشكالية العامة يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل، وهي كما يلي:

1-ما هي طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية؟

2-ما هي أبرز التهديدات اللاتماثلية المؤثرة على الأمن الوطني الجزائري؟وما هي عوامل استفحالها وتغذيتها؟

3-ما هي تداعيات التهديدات اللاتماثلية على الأمن الوطني الجزائري في مختلف المستويات والأبعاد؟

4-فيما تتمثل الآليات والإستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للتصدي للتهديدات اللاتماثلية؟ و ما هي حدود فعاليتها ونجاحها؟

5-ما هي أهم التحديات بتفاعلاتها المحلية والإقليمية والدولية التي تحول دون تجسيد إستراتيجية أمنية شاملة لمواجهة هذه التهديدات؟

6- أي مستقبل للإستراتيجية الجزائرية في ظل التنافس بين الفواعل والقوى على اختلاف أدوارها في إدارة أزمات المنطقة التي تتقاطع فيها المدركات والمصالح؟

فرضيات الدراسة:

إن الإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات المندرجة تحتها، تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للإختبار لإكتشاف مدى صحتها وضعفها في معالجة الإشكالية وهي كالتالي:

1- تغير طبيعة التهديدات الأمنية أدى إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن في ظل التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

2- تأزم الوضع الأمني في الفضاء الإفريقي-الساحلي، يشير إلى كون التهديد بشكله اللاتماثلي أبرز تحد إقليمي لدول المنطقة، وأولها الجزائر بحكم موقعها الجيو إستراتيجي.

3- يرتبط ضمان أمن الجزائر بمدى قدرتها على تحصين نفسها داخليا والعمل والتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين خارجيا.

4- التفاعل الإيجابي للإستراتيجية الأمنية الجزائرية مع المبادرات الإقليمية والدولية يسهل عملية إطلاق مشاريع شراكة لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

حدود الدراسة:

بما أن لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر أكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات، وبناء على هذا تم تحديد الإطار الزماني و الإطار المكاني كما يلي:

1-الإطار الزماني: يصعب حصر الحدود الزمنية لأي دراسة علمية، نتيجة الحركية الاستمرارية في تفاعل الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وبالتالي عادة ما يجد الباحث نفسه أمام تفاعلات جديدة لظواهر قديمة متجددة، ما يضعه أحيانا أمام ضرورة استقصاء تاريخي للظاهرة مجال البحث بغية تحديد المنطلقات وفهم التجليات، وبتعبير أدق القدرة على تفسير تفاعلات الظاهرة وتحليلها ضمن المعطيات المتوفرة، غير أن التأطير الزمني المحدد للبحث يمتد من فترة ما بعد الحرب الباردة إلى يومنا هذا، مع أنه لابد من تأكيد الانفتاح التاريخي الزمني لدعم الفكرة العامة التي سيناقشها.

2-المجال المكاني: يصعب تحديد منطقة جغرافية معينة تحدد الدراسة مكانا، وذلك بسبب طبيعة الموضوع فالبيئة الجغرافية للأمن الوطني الجزائري، ليست بالضرورة الأراضي الجزائرية، ولا تحدها الحدود الجغرافية الجزائرية، فهناك متغيرات إقليمية وأخرى دولية تؤثر في الأمن الوطني الجزائري أكثر من المتغيرات المحلية أحيانا، باعتبار أن الجزائر دولة محورية على الصعيد العربي والإفريقي والمتوسطي، رأينا ضرورة تمديد المجال المكاني للدراسة لتشمل دولا قريبة من المنطقة تربطها علاقة تفاعلية مع الجزائر.

المقاربة المنهجية للدراسة:

لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة، فوظف **المنهج التفكيكي-التركيبي** الذي يساعدنا أكثر في هذه الدراسة، و ما حثنا على اختيار هذا المنهج، كونه الأجدر تطبيقا في الدراسات الأمنية من جهة، و بالنظر للتعقيد الشديد الذي يكتنف موضوعنا هذا، فتتداخل فيه متغيرات كثيرة و أبعاد متعددة، لذلك كان لزاما علينا تفكيكه بداية إلى عناصره الأولية ثم القيام بعملية التركيب في مرحلة ثانية للوصول إلى نتائج عامة للموضوع.

كما وظفنا **المنهج التاريخي** عند تتبع الصيرورة التاريخية للأحداث من خلال تتبع تطور المفاهيم الأمنية عبر مسار تاريخي ارتبط بالمتغيرات الحاصلة في مجال الظواهر الأمنية، التي تتصف بديناميكية تستمد أسسها من حركيات تاريخية، تم إبرازها من خلال مجموع النظريات الأمنية المدرجة في هذه الدراسة، إضافة إلى توظيف هذا المنهج عند تتبع التطور الكرونولوجي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري، بهدف قياس وتقدير درجة خطورتها و إلى أي مدى استدعت الحاجة في كل مرحلة تدخلات محلية وإقليمية ودولية من أجل مواجهتها، خاصة بالنسبة لتهديد الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

إضافة إلى المنهج التاريخي، اقتضت الحاجة إلى توظيف **المنهج الوصفي التحليلي**، و تبرز أهمية هذا المنهج في قدرته على فهم عمق الظواهر المتعلقة بموضوع الدراسة، وتحليلها وفق أسس علمية سليمة حيث مكن استعمال هذا المنهج في توصيف التهديدات الأمنية اللاتماثلية العابرة للحدود الإقليمية للجزائر باعتبارها أرضية خصبة لنمو وانتشار صورها، كتجارة المخدرات والسلاح، الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتغلغل الإرهاب، ثم تحليل وتفسير بنية العلاقة التشابكية بين هذه التهديدات وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري كتحالف ظاهرة الإرهاب مع شبكات الجريمة المنظمة.

إلى جانب ذلك تم الاعتماد على **تقنية تحليل المضمون**، في تحليل مجموعة الاتفاقيات والقرارات والتوصيات والشهادات والتصريحات والنصوص القانونية وغيرها من المصادر المعتمدة، الصادرة عن مختلف اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف وحول مسائل الأمن بمختلف أبعاده ومعرفة تصورات الأشخاص وتقيمها، وذلك من خلال دراسة محتويات الاجتماعات والمؤتمرات الندوات والتصريحات والبرامج.

صعوبات الدراسة:

إن البحث الأكاديمي يكاد لا يخلو من وجود صعوبات سواء على مستوى المادة العلمية أو على مستوى موضوع الدراسة، ومنه واجهت مجموعة من الصعوبات أهمها:

1- الحداثة النسبية للموضوع الخاص بالتهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، وهو ما طرح مشكلا يتعلق بالمادة العلمية المتوفرة في هذا الموضوع خاصة ذات الطابع التحليلي.

2- أن الموضوع المعالج موضوع جديد يخضع لتغيرات سريعة وأحداث متسارعة لازالت متواصلة خاضعة لمنطق تعدد وتشابك التفاعلات الداخلية والدولية.

3-غياب المعلومات المتعلقة بالجانب العسكري والأمني الجزائري ما توفر منها قديم أو من مصادر خارجية.

تبرير خطة الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم وضع خطة تتكون من أربعة فصول، بحيث اشتمل **الفصل الأول** على تحديد الإطار النظري والمفهومي لمتغيرات الدراسة، الأمن، الأمن الوطني، التهديدات اللاتماثلية، **فالمبحث**

الأول يعرف الأمن الذي عرف تطورا دلاليا ونظريا منذ ظهور المصطلح إلى صعود حقل الدراسات الأمنية بمفاهيمه وأطره النظرية الخاصة مع منتصف سبعينات القرن الماضي، أما **المبحث الثاني** حاولنا من خلاله الإحاطة بأهم المقاربات التي تناولت مفهوم الأمن/التهديدات الأمنية، ضمن مختلف الاتجاهات النظرية التقليدية والجديدة، فيما جاء **المبحث الثالث** لإبراز مضامين ودلالات مفهوم الأمن الوطني من حيث المفاهيم المرتبطة به، خصائصه، أبعاده ومستوياته المختلفة، أما **المبحث الرابع** فقد عني بتقديم تصور مفاهيمي ومعرفي للتهديدات الأمنية اللاتماثلية، من خلال التطرق للمفهوم المتكامل لهذا المصطلح، و إبراز طبيعة هذه التهديدات التي سوف تشكل محاور للتحليل والشرح في دراستنا.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه لتحليل واقع التهديدات اللاتماثلية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، بحيث تطرقنا في **المبحث الأول** إلى واقع الإرهاب كتهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته وأبعاده، من خلال التفصيل في البيئة المحلية والإقليمية التي أنتجت هذا التهديد، فيما تناولنا في **المبحث الثاني** واقع ومخاطر الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، باعتبارها التهديد الجديد الذي يطال بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الوطني (الفرد، المجتمع، الدولة)، ومحاولة ربط هذا التهديد، بحالة الإرباك الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده البلاد من جهة، وحالة الانفلات الأمني في محيطها الإقليمي وما نتج عنه من فراغ مؤسساتي و انهيار شبه كامل للأجهزة الأمنية والقضائية أما **المبحث الثالث** أفرد لدراسة ظاهرة لطالما شكلت معضلة للأمن الوطني الجزائري، والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية والتي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لتشابك مسبباتها وتنامي انعكاساتها وارتباطها مع التهديدات الأمنية الأخرى، فالانتشار المفزع لهذه الظاهرة أرغم الجزائر على دق ناقوس الخطر، من خلال تصنيف هذه الظاهرة في خانة الجرائم الماسة بأمنها الوطني بعد ظاهرة الإرهاب، وقد حللنا هذه المسألة على ثلاثة مستويات الجزائر كبلد منشأ وكبلد عبور ثم كبلد استقرار للمهاجرين غير الشرعيين.

فيما تناول **الفصل الثالث** من الدراسة، مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية ومختلف الآليات والإستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لمواجهة التهديدات الراهنة لأمنها الوطني، من خلال أربعة مباحث رئيسة، إذ قمنا في **المبحث الأول** بمحاولة فهم عقيدة الأمن الوطني الجزائري، بالتركيز على أهم عناصر القوة الكامنة للجزائر كقيمة تعطي وتمنح لها وجودها، إضافة إلى كونها قيمة مدركة من طرف الدول الأخرى، ركزنا كذلك على استقراء فضائها الجيوسياسي، الذي يمتدد وفق أربعة امتدادات أساسية وهي: الإفريقي-الساحلي، المتوسطي، المغاربي، العربي والإسلامي، وهي كلها فضاءات جيوسياسية تعتبر بمثابة الخلفية الأساسية لهندسة ورسم عقيدة الأمن الوطني الجزائري، ثم عرجنا على مبادئها و مرتكزاتها التي أثرت فيها، وكان هذا العنصر على وجه التحديد مدخلا أساسيا لبناء محاور هذا الفصل والفصل الرابع من الدراسة، أما **المبحث الثاني** حاولنا فيه إبراز دور المقاربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب كتهديد

عابر للحدود، فقد تنوعت إستراتيجيات الجزائر في هذا المجال بالمزاوجة بين إنتهاج سياسة المصالحة الوطنية ومواصلة اعتماد السياسات الردعية في مواجهة التنظيمات الإرهابية، فضلا عن تكثيف الجهود الدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي لتمرير أطروحاتها، وبيان مقارباتها في ما يتصل بنظرتها لمكافحة الإرهاب في العالم، استطاعت من خلالها أن تستثمر في ما كان يعتبر أزمة داخلية لتتحول إلى دولة رائدة في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب، في حين خصصنا **المبحث الثالث** لمناقشة الآليات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة الجريمة المنظمة بكل صورها، بالتركيز على مختلف الآليات الوطنية بدءا بتفعيل و تحيين منظومة القوانين ذات الصلة و التنسيق العملياتي-الميداني بين مصالح المكافحة الوطنية، كما تطرقنا في جزئية أخرى من هذا المبحث إلى دور الجزائر في التصدي لتداعيات الجريمة المنظمة على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال استقراء مضمون الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أبرمتها مع بعض الدول المحيطة بها، ناهيك عن مصادقتها على الاتفاقيات الدولية، ذلك ما أكسبها خبرة عالية في فك خيوط العديد من الشبكات التي تنشط محليا أو تلك التي تنشط عبر الحدود، أما **المبحث الرابع** فخصص لدراسة ومناقشة مقاربة الجزائر في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، من خلال إتخاذ إجراءات قانونية تتعلق بتجريم الهجرة غير الشرعية، وأخرى تنظيمية تتعلق بتكثيف الرقابة على الحدود وتنفيذ قرارات الطرد والإبعاد والترحيل الصادرة في حق المهاجرين غير الشرعيين، و تدابير أمنية تستهدف تحركات وأنشطة هؤلاء المهاجرين لدى دخولهم التراب الوطني بطرق غير شرعية، بالإضافة إلى تبني عدة آليات اقتصادية، تستهدف بالأساس شريحة الشباب البطال الأكثر عرضة للهجرة غير الشرعية، و بما أن المجال الإقليمي والدولي الحيز الأكثر ملاءمة لوضع الآليات والإستراتيجيات الفعالة لمعالجة التهديدات الأمنية التي تتقاسمها الدول، لذلك لا تفوت الجزائر مناسبة إلا وجددت دعوتها للأطراف المعنية في فضائها الإقليمي من أجل التعاون وتنسيق الجهود لمعالجة التهديدات الأمنية التي تثيرها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أما **الفصل الرابع**، خصص لدراسة تحديات وآليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية، من خلال أربعة مباحث رئيسة، **فالمبحث الأول** جاء لمناقشة التحديات التي أفرزتها البيئة الداخلية الجزائرية، وهذا على شتى المستويات، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية، فكان لها الأثر السلبي على حماية أمنها وتأمين مجال سيادتها، في ظل التآكل المستمر لمواردها المالية في السنوات الأخيرة، ما يضع مجهودها الأمني إقليميا و مواقفها الدولية بشأن العديد من الملفات الأمنية على المحك، وقد تطرقنا في **المبحث الثاني** للتحديات التي مصدرها البيئة الإقليمية للجزائر أولها: الصراع على ممارسة الأدوار بين دول المنطقة، و الذي أضعف فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة المتبادلة، وذلك بالتركيز على تحدي الدور المغربي و الليبي (قبل سقوط نظام القذافي)، إضافة إلى تعدد المبادرات الإقليمية والجهوية، وختمنا هذا المبحث بمناقشة معضلة تأمين الحدود وتجدد المطالب

الانفصالية على تخوم الجزائر من الجهتين الجنوبية والشرقية، بينما يعالج **المبحث الثالث** مستويات تأثير مشاريع و سياسات القوى الدولية النافذة في المنطقة على الإستراتيجية الجزائرية، من خلال توظيف نفس المبررات للتدخل في المنطقة كمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وترقية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ورغم أن هذه الأوراق أصبحت مكشوفة إلا أنها ستظل ثابتة في إستراتيجيات تلك الدول بما فيها سياسة إقامة القواعد العسكرية وسلب ثروات المنطقة، أما **المبحث الرابع** فقد خصص لإبراز آليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة هذا النمط من التهديدات، بالشكل الذي يعيد لها الاعتبار كدولة محورية تصدر الأمن والاستقرار لدول المنطقة، حيث استندنا في ذلك على مناقشة العناصر التالية: إعادة تكييف العقيدة الأمنية الجزائرية مع طبيعة التهديدات الجديدة، تبني المنطق الاستباقي للإستراتيجية لتفادي سيناريو مشابه لحادثة **تيقنتورين**، و بما أن الأمن الوطني لا يكمن فقط في تعظيم حجم قوتها العسكرية، فقد تم التطرق في هذا المبحث لآليات توظيف الدبلوماسية الاقتصادية تجاه القارة الإفريقية لمواجهة خطر هذه التهديدات التي عادة ما ترتبط بالوضع الإنساني المزري في المنطقة، إضافة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الأمنية والدفاع عنها عبر إحياء البناء الإقليمي على غرار تفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي وإعطاء دفع أكبر للشراكة الأمنية المتوسطية.

إضافة إلى **الخاتمة**، وقد تم الحديث فيها عن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وأهم التوصيات.

الفصـــل الأول:

الإطـار النظـري و المفهومـي للدراسـة

تمهيد:

يشغل موضوع التهديد الأمني حيزا كبيرا في حقل الدراسات الأمنية نتيجة تطور الظواهر المرتبطة بهذا المجال البحثي، حيث بات موضوع الأمن يركز على تفاعلات الظاهرة الأمنية مع غيرها من الفواعل المهددة لها، لاسيما منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، أين بدأ العالم يشهد إعادة تشكل القوى والفواعل المؤثرة في بنية النظام الدولي، بشكل جعل من إدراك هذه التهديدات والمخاطر يطرح إشكالات نظرية واقعية، دفعت بالتحليل الأمني إلى الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى المجتمعي، الفردي، الإقليمي وحتى العالمي، حيث أصبحت هذه التهديدات متعددة المصادر والفواعل، وعلى قدرة هائلة من الانتشار انطلاقا من البيئة الأمنية للأقاليم.

كما ازداد هذا الأمر أهمية نتيجة الانتقال من سلوك التهديد التماثلي إلى انتشار مظاهر التهديد اللاتماثلي، إذ لم يعد أمر قيام حروب كلاسيكية بين الدول من الشواغل الأمنية الأساسية للدول ،و إنما انتقل هذا الاهتمام إلى جملة التحديات والأخطار الأمنية التي باتت تجتاح الوحدات، وبات يصعب حصر مجال نشاطها من جهة وقدرتها الهائلة على التداخل والتعقيد من جهة أخرى، نتيجة التأثر المتبادل فيما بينها وسرعتها في تحقيق الأهداف المنشودة، حيث أضحى التمييز بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي من الأمور الصعبة، خاصة في ظل تعاظم أبعاد الثورة التكنولوجية.

فلم تعد الدولة الوطنية اليوم قادرة -إن لم نقل عاجزة لوحدها- على ضمان أمنها الوطني، وعزل نفسها و إقليمها عما يحدث من تطورات أمنية حولها، كما لم يعد غلق الحدود الجغرافية والانعزال يمكن من وقف زحف هذا النمط من التهديدات، الأمر الذي أدى إلى تآكل سيادة الدولة، والتشكيك في دورها التقليدي الذي تلتزم فيه الحكومة برعاية المواطنين وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية وتحقيق العدل الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة والرفاهية.

لهذا أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي في هذا الفصل، الذي يعد ركيزة أساسية لدراسة موضوعنا ضبط أهم المفاهيم التي تعتبر متغيرات الدراسة بشقيها المفاهيمي والنظري، حتى تسهل علينا عملية التحليل والتفسير والربط بجميع مستوياته في الفصول الأخرى، لذلك ارتأى الباحث تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن وتطور الدراسات الأمنية

المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للأمن والتهديدات الأمنية

المبحث الثالث: الأمن الوطني: الدلالات و المضامين

المبحث الرابع: التهديدات اللاتماثلية: التصورات المفاهيمية والمعرفية

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن وتطور الدراسات الأمنية

عرف حقل الدراسات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة نقاشات عديدة تدور أساسا حول طبيعة مفهوم الأمن، معانيه ومدلولاته، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عجز المقتربات والأطر التحليلية التي كانت توظف لتفسير وإدراك السلوكيات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة، على تقديم تفسيرات مقنعة للسلوكيات والديناميكيات الأمنية المعقدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي أن هذه النقاشات تدور حول أولئك الداعين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن من جهة وأولئك الداعين إلى ضرورة توسع مفهوم الأمن وبالتالي حقل الدراسات الأمنية من جهة أخرى.

المطلب الأول: الأطر والبناءات المعرفية لمفهوم الأمن

يتطلب تحديد مفهوم "**الأمن**" ضرورة التعريج على تعريفه، فإذا كان المفهوم هو بيان ماهية الموضوع والوقوف عند تحديد مضامينه والإجابة عن مختلف الأسئلة الممكن لها إجلاء الغموض بشأنه، فإن التعريف لا يعدو أن يكون بيانا لمجموع ما اصطلح على تقديمه من محاولات لتحديد المفهوم.

أولا- فحص لغوي /اصطلاحي لمفهوم الأمن

1-الدلالات اللغوية لمصطلح الأمن:

لقد اختلفت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية في تحديد مدلول كلمة" **الأمن**"، حيث نقرأ في المجلد الأول من لسان العرب لابن منظور :"أمن الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والآمان، **والأمن**:ضد الخوف ...نقيض الخوف، أمن فلان يأمن أمنا وأمنا ...وأمنة وأمنا فهو أمن، و الأمنة :الأمن"[1]، في تعريف لغوي آخر يدل المصطلح على قيمة التصديق وأداء الأمانة وهي غير بعيدة بدورها عن قيمة الإحساس بالطمأنينة وعدم الإحساس بالخوف:"الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب والآخر التصديق"[2]...اجتمعت الدلالات اللغوية العربية على تعددها، حول اعتبار "**الأمن**"لفظا يعبر عن الإحساس بالطمأنينة وما يرافقها من راحة لا ينغصها ذلك الاضطراب الذي يسببه الشعور بالخوف.

أما عن اللغات الأجنبية، فيعود أصل "الأمن..." ***Sécurité-Security*** " إلى الكلمة اللاتنية "***Securitas***" التي أصلها "***securus***" ، جاء في قاموس اللغة الفرنسية **روبير** –***Robert*** "أن الأمن هو:"حالة ذهنية تعطي الثقة بالشعور بالأمان لشخص بعدم وجود خطر...الأمن: أمان، هدوء، ثقة، إحساس بالراحة...حالة اطمئنان ناتجة عن غياب الخطر بمعنييه المادي والمعنوي".[3]

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور،**لسان العرب** ،المجلد الأول،ط7،(بيروت:دار صادر،2011)،ص 162.

[2] منصور لخضاري،"إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الجزائر3،2013).ص 29.

[3] *Le nouveau Petit Robert, **Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française**. (Paris: dictionnaire le Robert, nouvelle édition de petit Robert de Paul Robert, 2009,) P 2339.*

أما قاموس" ***Oxford*** " فهو يمنح للكلمة معنيين يركز **الأول**، على الشروط التي تجعلنا في أمان كتوفير بيئة آمنة والحماية من التهديدات ومن الخوف، إضافة إلى ديمومة الأمن، فيما ينصب **الثاني** على اعتبار الأمن كوسيلة لتوفير بيئة آمنة والحفاظ على القوة والمكانة وتحقيق الحماية للأفراد والممتلكات.[1]

لذلك يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعها إلى أصل واحد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد مادته الألف والميم والنون والذي دأب عليه أهل اللغة، إن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف أو كما يذكر "**الأصفهاني** ":" أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف"[2].

إجمالا لما سبق يتبين أن معنى "**الأمن لغة**" قد دل على الطمأنينة وعدم الخوف والشعور بالثقة ...وغيرها من القيم التي تعكس حالة الانشراح والانبساط النفسي والسلامة والاستقرار، وهي كلها معان ذات صلة وارتباط وثيق بحياة الإنسان في ابسط معانيها، ما يبرر سعيه الطبيعي واندفاعه الغريزي لتحصيل الأمن وتحقيقه من دون حتى التفكير التجريدي والتمعن الفلسفي في مفهومه.

2-المعنى الاصطلاحي للأمن

أما البعد الإصلاحي لهذا المفهوم، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا أنه أخذ أبعادا تبعا لاختلاف البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل، إضافة إلى تجدد التهديدات الأمنية التي تواجه الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية.[3]

يعرف "**باري بوزان**" ***BARRY POZEN*** الأمن، بأنه:" العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو:" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[4]،يدفعنا هذا التعريف إلى القول بأن الأمن مرادف للتحرر، كما يجرنا إلى الحديث عن ثلاثة مفاهيم مكملة(التهديد، الهشاشة، الخطر) من جهة أخرى فإن أساس الأمن يكمن في البقاء والتحرر من الخوف.

كما يذهب " **وولتر ليبمان**" ***Waltter Lippman*** في تعريفه للأمن :" إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتعدي على صون هذه القيم عن طريق انتصاراتها في حرب كهذه"[5]، يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة.

---

[1] *Oxford Dictionary online :the web site has been browser on :*
<http://oxforddictionaries.com/view/entry/m_en_gb0748730#m_en_gb0748730>02/12/2013

[2] مصطفى محمود منجود،**الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**،(القاهرة:المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996)،ص33.

[3] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السّياسة العالمية**،ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004م)، ص. 412.

[4] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي**،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005، ص 13.

[5] جون بيليس،المرجع السابق، ص414

في نفس السياق، نجد أن **"فريدريك هارتمان فيري"** ***Frederick Hardman Ferry*** يعرف الأمن باعتباره :" جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة"[1]، يركز هذا التعريف بدوره على أهمية البعد العسكري في حماية الدولة والذي بدونه لا يتحقق أمنها، فيما يعرف **"أرنولد وولفرز"** ***Arnold Wolfers*** الأمن على أنه: " في جانبه الموضوعي يعني غياب أي تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"[2].

يتفق **"باري بوزان"** و **"وايفر"** مع **"والفرز"** في تعريفهما للأمن، لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم، التي يظل الإشكال مطروحا حولها، على أساس: ما هي القيم المركزية التي يتعين حمايتها: (البقاء الدولاتي،السيادة الوطنية، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية...) وما هو موضوع الأمن (الدولة، المجتمع، الفرد) و ما هي التهديدات (عسكرية و/أو غير عسكرية)التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها لضمان بقائها؟، وتختلف الإجابة عن هذه التساؤلات باختلاف المنظورات والاتجاهات النظرية، فالاتجاه الأول تقليدي واقعي يتخذ من الدولة المرجعية الأساسية للأمن،أما الإتجاه الثاني، فهو نقدي ذو نظرة موسعة تشمل وحدات مرجعية غير الدولة، كما سنتعرض إليه لا حقا.

يشير تعريف **"هنري كيسنجر"** ***Henry Kissinger*** إلى ضرورة استخدام عناصر القوة المختلفة وليس العسكرية فقط:" الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، وهو ما دفع البعض بالقول إن هذا التعريف يعد ترجمة لعبارة " **الغاية تبرر الوسيلة**"[3].

أما الأستاذ "**عبد الوهاب الكيلاني**" يعرف الأمن بمنظوره التقليدي على أساس:" أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خاجيرة أو انهيار داخلي"[4]، من خلال هذا التعريف يحاول عبد الوهاب الكيالي أن يربط الأمن بسلامة الدولة داخليا وخارجيا من العدو الأجنبي.

فالأمن بصورته **التقليدية** كان مرادفا لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء لهزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة، حيث أن استخدام القوة العسكرية دائما ما يكون

---

[1] طروب بحري،" الأمن الغذائي : المفاهيم والأبعاد" ،مجلة المفكر، العدد 07 ،(نوفمبر 2011)، ص 294.

[2] عادل زقاغ،"المعضلة الأمنية المجتمعية :خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد05،(جوان 2011)، ص105.

[3] جمال منصر،"تحولات مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني "، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**الجزائر والأمن في المتوسط :واقع وآفاق ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة،2008**)،ص294.

[4] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون،**الموسوعة السياسية**،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979)، ص131.

مرتبطا بوجود تفكير عدواني على كيان الدولة الأمر الذي يدفع **"بفرانك تريجر"** إلى القول :" بأن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية ".

إذا فالأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول[1] .

وتشكل القوات المسلحة و عقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.

إذا كان هذا هو المفهوم التقليدي للأمن فالسؤال المطروح هنا هو: هل بقي نفس المعنى سائدا في الوقت المعاصر؟.

نتيجة التغيرات الحاصلة في هيكل النظام السياسي الدولي، من حيث اتساع شموليته للدول والمنظمات الدولية وكذلك اتساع نطاق المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول وتشابهها وتعارضها، والتطور التكنولوجي الحاصل في كافة المجالات الحياتية، لم تعد القوة العسكرية للدولة هي المؤثرة، كما لم يعد منطلق أمن الدولة كفيلا بتحقيق أمن الأفراد ضد عمق ومصادر التهديدات الأمنية الجديدة، لذلك ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها.

من هذا المنطلق يرى **"روزناو"** بأن: "الأمن هدف ذرائعي في مجال محدد ويتكون من أربعة متغيرات مستقلة وتابعة يمكن تحديدها بعوامل شخصية، كالتأهيل الاجتماعي والقيم والمفاهيم والأدوار وعوامل تنظيمية كالمؤسسات و البنى التنظيمية الرسمية وغير الرسمية والسياسات البيروقراطية وبيئته الداخلية وتتضمن الثقافة السياسية، الموارد البشرية و غير البشرية وبيئة خارجية تشمل أوضاع القوة والعلاقات والاتصالات والحلقات"[2].

فالأمن هنا يستعمل بدلالة العلاقة **بالتنمية** والمحافظة على كيان الدولة وحمايتها، ووحدتها وضمان مركزها في السياسة الدولية، وبالتالي تحررها من حالة انعدام الأمن، أي أن الأمن تطور ولم يعد مرتبطا بالجانب العسكري فقط، فلم يعد هو العامل الأساسي، وهذا دليل على أنه كان سبب سقوط الدول مثل الإتحاد السوفياتي سابقا، نتيجة اهتمامها بالجانب العسكري فقط لم يحمها من التراجع والسقوط مما جعل الاهتمام بمفهوم الأمن يتسع ليشمل كل الجوانب دون استثناء.

من خلال هذا التنويع في الطرح قصد إثارة متغير الاختلاف قدر الإمكان، فإننا نلاحظ سقوط بعض التعاريف في جوهر الطرح الواقعي للسياسة الدولية، وإهمال الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية

[1] عبد المجيد صادق، **أمن الدولة: والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، (القاهرة : جامعة القاهرة،1976)، ص 7.

[2] نجدت صبري ئاكرةي، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، (عمان:دار جلة ب.س.ط)، ص ص51 ،52.

كالاقتصاد والبيئة...الخ، واعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد والرئيس في تحديد مفهوم الأمن وربطه بالبعد الوطني، وإبعاد المستويات الأخرى كالفرد والمجتمع.

ثانيا- جدلية الأمـــن والــدفـــاع:

على الرغم من بروز المصطلحين في آن واحد في القاموس اللغوي السياسي والإستراتيجي الحديث إلا أن مصطلح الدفاع لا يحمل نفس الغموض الذي اكتنف مفهوم الأمن، وبالرغم مما يؤكد في الكثير من المواضيع بأن الدفاع والأمن مفهومان متلازمان، إلا أن مفهوم الدفاع لا يمكن أن يتداخل مع الأمن و الأمن لا يذوب في الدفاع، ذلك لأنه مهما توفر عنصر الدفاع ولا يمكن أن يحقق منتهى الأمن، فمفهوم الأمن – كما سبق و أن لاحظنا- يتعدى تعزيز القوة العسكرية ومجالات الدفاع الوطني، بل يشمل أيضا السياسة الخارجية والتقدير الإستراتيجي للموقع الجغرافي والسياسي، الذي يحيط بالدولة ومدى تقاربها وتنافرها إيديولوجيا مع الدول المحيطة ودراسة إمكانات الدول ذات المصالح المتعارضة.

فالدفاع كما عبر عنه **"كارل فون كلاوزوفيتش"*carl von clausewitz*** بأنه: "صد الهجوم في المعركة"، منطلقا من العلاقة المنطقية والضدية الموجودة بين الهجوم والدفاع، وهو نفسه ما ذهب إليه القاموس التقني للتهديدات الأمنية الجديدة، حيث حدد مجال الدفاع في :"حماية الدول من الاعتداءات العسكرية المباشرة"[1].

أما **الموسوعة السياسية** فقد عرفت الدفاع بأنه: "مجمل التدابير والتنظيمات العملية التي تستهدف حماية الوطن، وتشكل التجسيد العملي لنظرية الأمن لأمة من الأمم، ويرتبط هذا المفهوم الحديث للدفاع الوطني بفكرة السيادة الوطنية [...] ومن جهة أخرى فإن تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يكون إلا على أساس الجيش الوطني"[2].

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن فكرة **الدفاع** ترتبط بالتفكير الضيق أو التقليدي للأمن، كونه يركز على الأمن الخارجي(بمعنى تهديد عسكري آت من خارج إقليم الدولة)، ومواجهته تكون من خلال القوة العسكرية والجيش الوطني .

إن قوام الأمن هو الدفاع وما يرتبط به من بنى عسكرية، تنطلق من الحصول على الأسلحة المناسبة خاصة المتطورة منها، والتي تلعب دور الضامن للتوازن العسكري الذي بدوره يحقق الردع ويمنع الانجرار نحو الحروب في حالة عدم توازن القوة، ومن جانب آخر فإن السياسة الدفاعية التي تنتهجها الدول خاصة التي تعرف توترا على حدودها أو تعرف مشكلات تهدد أمنها الوطني تأتي من جيرانها، غالبا ما تلجأ إلى تدعيم سياستها الدفاعية وابتكار الوسائل الملائمة أو الحصول عليها من أجل مجابهة هذه

[1] منصور لخضاري، "إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري: 2006-2011"، المرجع السابق، ص 55.

[2] عبد الوهاب الكيلاني،المرجع السابق، ص 684.

التهديدات، وهنا نسجل أن واجب حماية توفير الأمن للمواطنين داخليا، أدى إلى تبني سياسة دفاعية خارجية استباقية قد تكون سياسية، تقوم على عقد الاتفاقيات الأمنية المشتركة مع دول الجوار، أو عبر توسيع دائرة المراقبة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، خارج الحدود الإقليمية وهذا كله من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي.

لكن مدلول الدفاع الوطني لم يبق حبيس الجوانب العسكرية والحربية فقط، بل هو الأخر توسع وتطور بفعل التحول في أنماط المخاطر والتهديدات ومصادرها، ليقترب أكثر من مجال الأمن لينتقل إلى ما أصطلح على تسميته **بـ"روح الدفاع"** والخاص بتوسيع مدلول الدفاع إلى كل التهديدات الاقتصادية والثقافية والإيديولوجية القادمة من خارج إقليم الدولة تقع ضمن اختصاص ومهام الجيوش[1].

يبرز **"ماكس فيبر"*max weber*** الفرق بين مفهومي الدفاع والأمن في توصيفه لمهام الدولة بقوله: "**تملك الدولة الحديثة حق القيام بالأدوار الأمنية في الداخل وبالحرب في الخارج**"، وهو ما يبين أن هناك تمييز بين الأمن الداخلي و الخارجي واختلافا في آليات التعامل مع التهديدات ***(les menaces)*** الداخلية والمخاطر***(les risques)*** الخارجية، لكن مع الوقت ونتيجة التسارع الحاصل في ميدان العلاقات الدولية ازداد ارتباط مصطلحي الدفاع والأمن في الأدبيات السياسية والإستراتجية، خاصة مع تطور مفهوم الدفاع وتجاوزه للطبيعة الحربية إلى محددات ذات طبيعة أخرى من خلال تطور مفهوم الحرب و اعتمادا على ما استطرده "**القاموس التقني**" للتهديدات الأمنية الجديدة، في التعريف الذي قدمه للدفاع حين أضاف :"...أما اليوم فقد أضيفت أنواع جديدة من الاعتداءات ذات الطبيعة الشبه عسكرية كالإرهاب"[2].

علاوة على ذلك، هناك من الباحثين من يعبر عن الدفاع والأمن من خلال تقسيم قطاعات الأمن إلى داخلية وأخرى خارجية على حسب مصدر التهديد من خلال ربطهما بعنصر الجغرافيا، وبالتالي فالأمن الخارجي يستدعي ضرورة الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة، باستعمال القوة العسكرية في تأمين حدودها خارجيا من أي تهديد محتمل،وكذلك انتهاج الدبلوماسية والسياسة الخارجية في ذلك، فيما يعنى الأمن الداخلي بالمسائل التي تقع داخل إقليم الدولة والتهديد مصدره داخلي ومهمته تقع على عاتق السلطات المحلية والأمن وفي الغالب يستدعي معالجة أمنية وليست عسكرية.

لاشك أن تفاقم التحديات الداخلية خارج سيطرة صانع القرار، ينعكس سلبا على قدرته وعلى قدرة الدولة في مواجهة عملية الاختراق الخارجي، هذا إلى جانب أن التحرك الخارجي مرتبط بالوضع

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 57.

[2] نفس المرجع، ص 61.

الداخلي ويشتق منه ويقاس به وينعكس عليه، ولذلك ترتبط قدرة صانع القرار لردع التحديات الخارجية بوجه عام بقدرته على تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي .

كما أنه من غير أمن خارجي لا يمكن أن تكون سياسات التأمين الداخلية ناجعة بالشكل الذي يضمن التماسك الاجتماعي واللحمة الوطنية، لذلك يتطلب الأمر ضرورة توفير بيئة أمنية صالحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين، وبالتالي تنمية العناصر الداخلية للأمن بهدف إيجاد حصانة مجتمعية ضد التأثيرات الخارجية[1].

إجمالا يمكن القول أن الدفاع يتمثل في تأمين السلامة الترابية للإقليم الذي تمتد عليه سيادة الدولة، ويمتد ليشمل كل ما من شأنه أن يمس بمصالح الدولة ولاسيما ما بدر من جهات أجنبية في حين أن الأمن أعم و أشمل منه مدى ونطاقا فهو يتعلق بكل ما من شأنه أن يوفر الراحة والطمأنينة للدولة ومواطنيها ،فهو يسعى لصد الأخطار التي تهدد الإحساس بهذا الشعور على اختلاف طبيعتها ومصادرها، وهذا ما يجعل من الدفاع آلية للوصول إلى تحقيق الأمن وتعزيزه.

ثالثا- الأمن الجماعي والأمن الشامل

1- الأمن الجماعي:

طرح مفهوم الأمن الجماعي لأول مرة في مؤتمر الصلح عام 1919 في "مؤتمر فرساي"، عقب نهاية الحرب العالمية الأولى تحت غطاء منظمة دولية وهي عصبة الأمم، أين تستطيع الدول الضعيفة التي ليس لها القدرة للدفاع عن نفسها الاستعانة بالعصبة، من أجل ردع المعتدي بشكل جماعي في نفس الوقت عكس المفهوم الخلل الواقعي أو الفجوة الإستراتيجية في الدفاع الوطني حول مواجهة التهديدات القاسية من قبيل الحرب العالمية الأولى، خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تجاور جغرافيا قوى عظمى لها ميول توسعية كاليابان في الشرق الأدنى .

الأمن الجماعي مهم في تحقيق الاستقرار في العديد من مناطق العالم خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين ازداد تدخل الأمم المتحدة بشكل ملحوظ في الأزمات الدولية، وكان الامتحان الصعب التدخل في حروب البلقان من أجل وقف الحرب الأهلية واحتواء احتمال امتدادها إلى وسط أوربا، من المفارقات الإستراتيجية أن دور الأمم المتحدة في الأزمات الدولية في منحى تصاعدي بشكل مستمر إلى درجة أصبحت أعباء عمليات حفظ السلام تفوق بكثير قدراتها المادية، المالية والبشرية[2].

---

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005) ، ص ص329-331.

[2] صورية زواشي،"أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات:2011-2015"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ،جامعة الجزائر3،2015-2016)، ص 36.

لقد طرحت مجموعة من الاقتراحات الاصطلاحية لتحديد المضمون المفاهيمي للأمن الجماعي والتي منها مجموعة التعاريف التي أوردها **محمد إبراهيم زايد**، إذ هو عبارة عن:" نظام يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف"،أو هو:" نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية داخل المنظمة حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء"، أو هو: " نظام يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة، تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم" أو هو : " نظام تعتمد فيه الدولة في حماية حقوقها إذا تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة أو مساعدة حلفائها، و إنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"[1].

من جهة أخرى نجد "**محمد منذر**"في كتابه:"**مبادئ العلاقات الدولية:من النظريات إلى العولمة**" يؤكد على أن الأمن الجماعي يتضمن نظاما يحول دون تحقيق الغايات المحرمة بأي وسيلة كانت، ويكفل تحقيق الغايات المشروعة بالوسائل الصائبة، كما أن نجاح هذا النظام في ضمان الأمن الجماعي يكون مشروطا بتوفر البنود التالية:

-الاتفاق على جملة من المبادئ المتعلقة بالغايات والوسائل الشرعية وغير الشرعية.

-وجود أداة لتنفيذ تلك المبادئ في حالات معينة.

-إجماع عام على استخدام تلك الأداة.

هذا يعني أن نظام الأمن الجماعي يشمل شقين: **أولها**، يتضمن الاصطلاح على تعريف معين للعدوان **وثانيها**، الاتفاق على الترتيبات التي تدعم بالقوة والأموال لحماية الضحية ولجم المعتدي[2].

تشترك كل هذه التعاريف في أن الأمن الجماعي يعتمد على الشرعية الدولية المشتقة من عصبة الأمم ولاحقا من الأمم المتحدة، وبالتالي التأكيد على أهمية المستوى الدولي للتحليل الأمني المنعكس في تدفق أشكال العمل الأمني الجماعي من المستوى الدولي نحو البيئة الوطنية للدولة، وبالتالي فإن الصيغة الأمنية المطروحة لردع الاعتداء هي تثبيت الاستقرار الأهلي وتبديد مخاوف الدول، حيث تكون مبلورة وفق ميثاق الأمم المتحدة تتراجع معها الخصوصيات الوطنية أو الهيمنة الحصرية للدولة على بيئتها الوطنية، فعلى سبيل المثال، تدخل الأمم المتحدة في الأزمة الأمنية في ليبيا–حسب تصريحاتها-مركز على إدارة حوار شامل من أجل استعادة السلطة الوطنية للحكومة على إقليم الدولة.

2-الأمن الشامل:

[1] محمد إبراهيم زيد، **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية**، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1991)، ص ص 10-12.

[2] محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،د س ن) ، ص 71.

إن حاجة الإنسان للأمن هي التي تميزه عن باقي الكائنات الحية، ثم تأتي بعدها الحاجات البيولوجية كالماء والهواء والطعام، بل إن تحقق هذه الأخيرة لا يمكن أن يتأتى في ظل غياب شعور الفرد بالأمن على حاضره ومستقبله، ولهذا نجد أن المطلب الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وكذا ازدهار النشاطات التجارية والصناعية وإحداث التقدم في المجال الاقتصادي لا بد له من الأمن كشرط أساسي[1].

تشير الدراسات النظرية والعلمية إلى مفهوم الأمن الشامل بأكثر من معنى، منها إن مهمة تحقيق الأمن ليست حكرا على المؤسسة الأمنية فقط، وإنما هي مهمة مشتركة تتولى كل جهة جانبا من جوانبها، والأمن الشامل لا يتأتى من وجهة النظر هذه بمجرد تحقيق أهداف المؤسسة الأمنية، وإنما بتحقيق أهداف مؤسسات الدولة جميعها بما يحمي المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، و ما يحافظ على تماسك بنائها في النظام الدولي، أما الأخر فهو يعني أن للوظيفة الأمنية مجالات متعددة بصرف النظر عن واجبات الأجهزة الأخرى في مجال اختصاصها، و أن هذه الوظيفة بتنوعها بلغت ما يكفي لاعتبارها إطارا للدور الشامل الذي يحقق الأمن في أمثل صوره[2].

إن البلورة الفكرية الدقيقة لمفهوم الأمن الشامل تحددت في سنة 1994 بموجب تقرير التنمية البشرية لذات السنة الذي حدد **(06)** تحديات جديدة شاملة، لها صلة وطيدة بالأمن وهي النمو الديمغرافي، التفاوت الاقتصادي، النزوح الجماعي، التدهور البيئي، تجارة المخدرات و الإرهاب الدولي، إضافة إلى إسهامات "**لجنة رامفال**"سنة 1995، بتعمقها في موضوع "**الحكم الرشيد الشامل**" والصلة بين الأمن والديمقراطية على المستوى الدولي، وفي ذلك محاولة لربط الأمن الشامل بتراجع سيادة الدول ونفوذها أمام التهديدات غير العسكرية للأمن بشكل عام[3].

لقد جاء مفهوم الأمن الشامل في مقابل مفهوم الأمن الضيق، والحكم على مدى شموليته أو محدوديته وجزئية هذا المفهوم ينصرف ليتضمن أربع زوايا هي[4]:

أ-من حيث الجوهر: فجوهر الأمن مرتبط بالشمولية ولا يقبل التجزئة، فتعرض الفرد لأي خوف مهما كان مصدره اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي و عسكري من شأنه أن يمس بجوهر الأمن، وينعكس آليا على حالة من اللاأمن التي يعانيها الإنسان و إن كانت جزئية، وبالتالي فعدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي، تفشي البطالة وانتشار الأمراض والأوبئة، الكوارث الطبيعية والحروب، المجاعة و انخفاض معدلات التنمية يؤثر على الأمن لأنه يثير الخوف من تهديد معين.

---

[1] محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز، **مفاهيم أمنية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)، ص13.

[2] عبد الناصر عباس عبد الهادي، **الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني، دراسة تطبيقية :الأمن الوطني الفلسطيني**،(الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص ص111، 112.

[3] محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص 53.

[4] محمد أمين البشري، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000)، ص ص 31،32.

ب-من حيث المكان:فأمن الدولة وأفرادها مرهون بامتداده على طول إقليمها الجغرافي دون استثناء، كما أن طبيعة الأوضاع الحالية التي اقترن اسمها بالعولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة، يصعب الفصل فيها بين ما هو داخلي وما هو خارجي، أمسى أمن الدول يتجاوز هذه الحدود المرسومة جغرافيا أو قانونيا بين الدول، لامتداد آثار الأحداث المحلية لتشمل مجالات أوسع دولية، إقليمية وعالمية، فبات واضحا للدول لاسيما الكبرى أنها معنية لتحقيق أمنها الخاص بأمن الدول الأخرى النامية على وجه الخصوص.

3-من حيث الزمان: صفة الحاجة للأمن هي صفة دائمة لا تتغير أو تنتفي بانتفاء الإنسان على الوجود.

4-من حيث آلية تحقيق الأمن: يقصد به الإجراءات الشكلية والموضوعية التي تتولى هذه المهمة، و إذا كان في الدول النامية محصورا في الأمن السياسي (أمن الدولة)، فهو في الدول المتقدمة يشمل المجالات المختلفة، اقتصاديا ،اجتماعيا، ثقافيا...وغير ذلك، وهو ما يناط بأجهزة ومؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية، وبالتالي فمفهوم الأمن الشامل يغطي إجراءات كافة الأجهزة الأمنية والمؤسسات وتظافر جهودها ضروري لحماية المقدرات الأساسية للدولة من الأخطار المتعلقة بأراضيها واقتصادها وثقافتها وعقيدتها وتركيبتها الاجتماعية[1].

إن التأصيل النظري للأمن الشامل، يظهر بشكل أكثر وضوحا مع المقاربة الأمنية الهادفة إلى توسيع طبيعة التهديدات من خلال الواقعية الجديدة، فنجد على سبيل المثال لا الحصر، كلا من **"ميكائيل ديلون"** و **"بوزان"** و**"ألقا افتندور"** يحللون الأمن على أنه من كل ما من شأنه أن يهدد كيان الدولة أعسكريا كان أو غير ذلك و بالتالي يستوجب ضرورة التحرر منه[2].

فيكون بذلك الأمن الشامل كما عرفه **"فيصل القحطاني"**، بأنه: " مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها، وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات ليس فقط في مجال الأمن والسلامة، ولكن في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية"[3].

المطلب الثاني: نشأة الدراسات الأمنية: من الإستراتيجي إلى الأمني

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تقسيم المراحل التاريخية التي مر بها التنظير في الدراسات الأمنية، ولعل أبرز الاجتهادات كانت لـ **"ستيفن والت** و **بيل ماكس ويني"**، حيث يقسمها والت إلى ثلاث مراحل:

أولا-مرحلة الصعود(العصر الذهبي للدراسات الأمنية)

[1] عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 31.

[2] فريدة حموم، "الأمن الإنساني: مدخل للدراسات الأمنية"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2004)، ص 17.

[3] صباح محمود محمد،الأمن الإسلام:**دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية**،(صنعاء:مركز الدراسات والبحوث اليمني،1994)،ص9.

وصف ***David Baldwin*** الفترة مابين 1955 و1965، بالفترة الأكثر إبداعا في تاريخ الدراسات الأمنية، وهو ما يسمى بالعصر الذهبي، أين حصر الحقل أبحاثه لدراسة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والتنافس بين القطبين الأمريكي والسوفياتي، والإجابة عن تساؤل مركزي واضح، مفاده كيف يمكن للدول استخدام أسلحة الدمار الشامل كأداة سياسية بالنظر إلى خطر أي تبادل نووي، وهو ما مثل تحولا مهما مقارنة بالعقد الأول لما بعد سنة 1945، ففي حين تمحورت الأبحاث سابقا حول ماهية الأمن وأهميته بالنسبة لأهداف أخرى، والوسائل التي يمكن أن تعززه أصبح التركيز الجديد على كيفية استخدام مجموعة معينة من الأسلحة.[1]

لقد جاء استخدام الأمن في الأعمال الأولى من الدراسات الأمنية بمفهوم ضيق، باعتباره مرادفا لبقاء الدولة والجهود التي تتخذها هذه الأخيرة لحماية وجودها في مواجهة التهديدات التقليدية، متجاهلة المصادر الأخرى للتهديدات، مركزة على التوازنات العسكرية فحسب، و ليس أدل على ذلك من نظرية الردع، التي كانت نتاج ما سمي **بالعصر الذهبي للدراسات الأمنية** وأحد أهم النظريات في العلاقات الدولية، إلا أنها بالغت في التركيز على الجوانب العسكرية للأمن الوطني [2]، فهي تفترض وجود فاعل يتسم بالعقلانية (الولايات المتحدة الأمريكية) وآخر عدائي (الإتحاد السوفياتي)، دون البحث في الأسباب، كما أهمل هذا الافتراض العوامل التنظيمية والسياسية والنفسية التي تؤدي دورا في تشكيل سلوك الدولة.

إن القول العالمي في هذه الفترة بالنموذج الواقعي، قد أثر على التفكير الأمريكي حول السياسة الدولية، بشأن ضرورة استبدال المثالية والعزلة التي ميزت السياسة الأمريكية (فترة مابين الحربين العالميتين)، بسياسات القوة وأهمية المصلحة الوطنية، فبعد صدور كتاب **"هانس مورغنتاو"** الذي يحمل عنوان **"السياسة بين الأمم: كفاح من أجل القوة والسلم"** في الأيام الأولى من الحرب الباردة عام 1948، سيطرت مبادئ الواقعية التي ارتبطت بإسمه على حقل العلاقات الدولية لمدة عقدين من الزمن.

حيث افترض "**مورغنتاو**" في كتابه، أن الدول في صراع سعيا وراء زيادة قدراتها وذلك بسبب طبيعة الإنسان ورغبته في تعزيز قوته وزيادة سلطته، و أن غياب ما يعادل الحكومة الدولية يجعل الدول تتبع سياسات توسعية لخدمة مصالحها الذاتية، وهذا يعني أن الدول على استعداد دائم للحرب لضمان أمنها الوطني.[3] فيما أشار "**والفرز**" في هذا الصدد، أن التفسير الأمني للمصلحة الوطنية كان أمرا مقبولا وأهم من الإصلاح الاجتماعي في ظل الحرب الباردة وتهديدات العدوان الخارجي، ونتيجة لذلك فإن مفهوم

---

[1] *David A .Baldwin , "Security Studies and The End of The Gold Wa r" , World Politics, Vol 48, N°1 (October,1995). p123: https://bit.ly/31wIitV*

[2] *Ibid, p124.*

[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 68.

المصلحة الوطنية أصبح مرادفا لمفهوم الأمن الوطني الذي يفترض منح الأولوية للتدابير الأمنية التي تهدف إلى حماية القيم المكتسبة والتي تبقى بدورها ذاتية التحديد.[1]

لذلك فإن الحديث عن الأمن القومي يرد عندما يكون بقاء الدولة مهددا، مما يتطلب أخذ هذه الأخيرة بزمام الأمور لاستتباب الأمن، لا وجود لمؤسسة أخرى، سواء أكانت وطنية أو دولية تستطيع ذلك- وفق المنظور الواقعي الذي ساد في هذه الفترة – وتتمكن الدولة خلال فترات الأزمات الدولية الحادة من فرض أولوية السياسة الأمنية تحت ذريعة تهديد عدوان خارجي، غير أن هذه الحجة تبدو صعبة التقبل في ظل ظروف أخرى[2].

من ناحية يعتبر **"بوزان "** أن الدراسات الأمنية أثناء الحرب الباردة، اهتمت بمفهوم "أمن الدولة" الذي وصف بصورة مضللة **"بالأمن القومي"**، وأنه رغم وجود إجماع حول سعي الدول للحفاظ على أمنها إلا أنه لا وجود لتوافق حول ما يعنيه ذلك في حالة حرب أو صراع، حيث تشير المدرسة الواقعية إلى أن الدول مدفوعة من قبل مصلحتها الذاتية والشك ناحية الآخرين، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى تعزيز أمنها أولا وقبل كل شيئ.[3]

رغم أن الأمر يبدو أنه وسيلة دفاعية بالنسبة للدولة، إلا أن الدول الأخرى قد تعتبره تحركا هجوميا، لتصبح الدول محاصرة في دوامة، أين تحاول كل واحدة منها الحفاظ على أمنها بزيادة قدراتها العسكرية، وهو الذي يعكس مفهوم **"المأزق الأمني"** ***Security Dilemma*** الذي قام بصياغته **"جون هيرز"*** *John Herz*** عام 1957، بقوله إن الإجراءات الدفاعية التي تتخذها الدول لتعزيز أمنها (تطوير تكنولوجيات عسكرية جديدة، حشد القوات، سباق التسلح)، يجعل الدول المجاورة الأخرى أقل أمنا، وبما أنه لا مجال لمعرفة ما إذا كان وراء هذا الانتشار العسكري نوايا دفاعية أو هجومية، فإنه من الأفضل توقع الأسوء، والنتيجة هي محاولة كل جانب تعزيز قدراته العسكرية مع قوات الجانب الآخر[4].

إن التطور السريع الذي شهدته تكنولوجيا الأسلحة النووية أثناء الحرب الباردة، نتج عنه ديناميكية مستمرة ميزت الدراسات الأمنية خلال هذه الفترة، فقد مثل إطلاق**"سبوتنيك1"** في سنة 1957 بداية العمل وفق قواعد الردع النووي المتبادل، الأمر الذي آثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية أمام التفوق التقني لمنافسه، لينتقل سباق التسلح من على الأرض إلى الفضاء باستخدام الأقمار الصناعية

---

[1] *Arnold wolfers, national security as an ambiguous symbol,in barry buzan and lenne hansen(Ed),International Security* ***:The Cold War and Nucclear Deterrence****, Volume1,(London :Sage Libarary of International Relations,2007),p16: https://bit.ly/31vcjdC*

[2] *Ronnie D.Lipschutz ,* ***After Authority :war,peace,and Global Politics In The 21ST Centry****, (Albany : State University of New York Press.2000), p38.*

[3] *Barry Buzan and Lene Hensen, "Editor's Introduction",In Barry Buzan and Lene Hensen,* ***International Security*** *:****The Cold War and Nucclear Deterrence****, Volume1,(London :Sage Libarary of International Relations,2007): https://bit.ly/31vcjdC*

[4] *Ronnie D.Lipschutz ,op.cit,p 34.*

بهدف التجسس ثم في وقت لا حق باستخدام القنابل المدارية، والصواريخ القادرة على الدخول إلى المجال الجوي للكرة الأرضية انطلاقا من منصات فضائية، مثل مبادرة الدفاع الإستراتيجي الأمريكية، وما تشمله من معدات وأسلحة الدمار، وهكذا تحول سباق التسلح إلى سياسة وإستراتيجية تسعى الدول إلى تحقيق السبق فيها مهما كان الثمن، وإن كان على حساب تنمية مجتمعاتها ورخاء شعوبها، خشية الفشل في مواكبة قوات العدو[1].

يؤكد" **ماكسويني**"، بأن الدراسات الأمنية في هذه الفترة كانت تتم ضمن مقاربة مابين تخصصاتية ***INTERDISCIPLINAIRE*** وكانت مواضيعها متنوعة جدا، كما اعتمدت على مفهوم الأمن الجماعي ومرجعية القانون الدولي، والمؤسسات الدولية والنظرية السياسية، كما عانت هذه الدراسات في تلك الفترة من صعوبة الحصول على المعلومة الأمنية والعسكرية، والتي كان يتعامل معها على أنها من أسرار الدولة، ناهيك عن ارتباطها بوزارات الدفاع، مما أدى غالبا إلى أن يكون توجهها عسكريا بحتا[2] .

ثانيا-مرحلة التراجع (نهاية العصر الذهبي)

في منتصف الستينات من القرن الماضي بدأت المرحلة الثانية في تاريخ الدراسات الأمنية المعاصرة، أين تراجعت الدراسات الإستراتجية بسبب سيطرة الطبيعة المجردة والنظرية للأبحاث، وخصوصا تلك التحليلات المؤسسة على نظرية اللعب و الاهتمام البالغ بنوع الحرب الأقل احتمالية وتأخر الاهتمام بالحرب الأكثر احتمالية[3]، كما تعزز هذا التراجع بعد التأكد من عدم صلاحية الإشكاليات المركزية لنظريات الردع واعتزال أغلب الإستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسهم **"وولستر"** ***Wohlstter*** و **"كوفمان"** ***Keofman*** الحياة الأكاديمية كي يصبحوا مستشارين في الإدارة الأمريكية أو ليتوجهوا للعمل في **"علب التفكير"** ***Think Thanks*** مثل ***Rand corporation*** .[4]

كما عكس هذا التراجع تأثير حرب فيتنام (1955-1975) على طريقة التفكير في القضايا المتعلقة بالشؤون العسكرية، فقد شككت هزيمة القوات الأمريكية في الهند الصينية في بعض الأعمال في حقل الدراسات الأمنية، فضلا عن تدهور الوضع الاقتصادي الأمريكي في هذه الفترة وبناء على ذلك، بدأ العلماء يشككون في جدوى القوة العسكرية والتأكيد على دور القضايا الاقتصادية وكانت تلك بداية تخلي

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010) ص 60.

[2] حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011)، ص23.

[3] *Bryan Mabee, Security Studies and the Security State: Security provision in historical context, International relations, vol.17, n°135, p.136*

[4] حسام حمزة ،مرجع سابق ،ص24.

الباحثين في حقل الدراسات الأمنية عن الفرضيات –البسيطة نسبيا- التي واجهت الموجة الأولى، مما شكل تحديا صريحا للنموذج الواقعي[1].

ذلك أن خطر انقطاع إمدادات النفط العربي في هذه الفترة، برهن أن أسلوب الحياة الأمريكي مهدد من طرف مصادر غير عسكرية، فمع بروز منظمة الدول المصدرة للنفط **"الأوبك"** ***OPEC*** وانهيار نظام **"بريتين وودز النقدي"** ***Bretton Woods***، ومطالبة دول العالم الثالث بنظام اقتصادي عالمي جديد فضلا عن الأزمات النفطية التي شهدتها فترة السبعينات، تبين أن العلاقات الدولية لا يمكن تفسيرها من خلال العوامل العسكرية فحسب.

أخيرا كان لفترة الانفراج بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، وبالتالي تراجع الحرب النووية، (دراسة الحرب تبدو أقل أهمية)، وذلك رغم الزيادة المستمرة في الترسانة النووية الأمريكية والسوفياتية، حيث انتهجت كل من القوتين سياسة توافقية فيما بينهما عقب أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، كما زاد الاهتمام بمسائل السياسات الاقتصادية العالمية ووجه اهتمام الباحثين نحو ميادين أخرى تعتمد على أفكار الاعتماد المتبادل، أما الباحثون الذين استمروا في البحث حول المسائل الأمنية، فإنهم أكثر المهتمين بتطبيق نظرية المنظمات على مشكلات الأمن القومي وبدرجة أولى ركزوا على عمليات صنع واتخاذ القرار و امتلاك الأسلحة مهملين مسائل الإستراتيجية البحثية[2].

ثالثا- مرحلة النهضة

بدأت نهضة الدراسات الأمنية مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، أي بعد نهاية حرب الفيتنام فقد برز في هذه الفترة مجموعة من المفكرين الجدد في عدد من التخصصات، والذين باشروا بنشر أبحاثهم بعدما تجدد الاهتمام العام بقضايا الدفاع والسياسة الخارجية، وتم تخصيص المزيد من الانتباه إلى التاريخ وعلم النفس، والجوانب الأمنية للاعتماد الاقتصادي المتبادل[3].

دون أن ننسى مؤسسات النشر الجديدة، حيث شكل غياب المجلات المحكمة في القضايا الأمنية عائقا أمام الباحثين الأكاديميين، وربما يكون ذلك قد أسهم في عزل الدراسات الأمنية عن الوسط الجامعي، غير أن إنشاء مجلة **" الأمن الدولي"** ***International Security*** في عام 1976، و**"مجلة الدراسات الإستراتيجية"** ***The Journa of Strategic Studies*** في عام 1978، وتحسن نوعية النشر بتأسيس دراسات **"كورنيل في الشؤون الأمنية "** ***The Cornell Studies in Security Affairs*** و **"أوراق إديلفي"** ***The Adelfi papers*** في الثمانينات، شجع العمل الطموح والصارم على المواضيع الأمنية، و ما

---

[1] *Joseph S.Nye and Sean M.Lynn Jones,"International Security Studies :Report of Conference On The State of The Field",In barry Buzan and Lene Hensen,* ***International Security :The Cold War and Nucclear Deterrence****, Volume1,(London :Sage Libarary of International Relations,2007),p 87: https://bit.ly/31vcjdC*

[2] حسام حمزة، المرجع السابق، ص 25.

[3] *Joseph S.Nye and Sean M.Lynn Jones,op.cit.p91.*

أكد على زيادة أهمية هذا الحقل، دعوة"**مجلة المنظمة الدولية**"***International Organization*** الرائدة في مجال الاقتصاد الدولي الباحثين لكتابة مقالات معنية بالشؤون الأمنية خلال هذه الفترة[1].

فضلا عن الدعم المالي الذي تلقته برامج البحث في الدراسات الأمنية من طرف عدد من المؤسسات مثل مؤسسة **"كارينغي "** في نيويورك، "**مؤسسة فورد**"، **"مؤسسة مارك آرثر"**، **"مؤسسة جون أولين"** وغيرها، الأمر الذي مكن العديد من الأكاديميين من البحث دون الخضوع لضغوطات رسمية، وليس من المستغرب أن نجد الكثير من المفكرين الجدد البارزين في حقل الدراسات الأمنية، قد قضوا جزءا من حياتهم المهنية في أحد هذه البرامج[2].

تميزت الموجة الجديدة من الدراسات الأمنية بالاعتماد أكثر على التاريخ، أو ما أسماه **"جوزيف ناي"** بإعادة اكتشاف التاريخ، فقد استفاد المؤرخون من رفع السرية عن وثائق الحكومة الأمريكية، مما أتاح القيام بتحقيقات مفصلة لسياسة الأمن القومي، وأدت هذه الجهود إلى مراجعة تفسيرات الأحداث التاريخية الهامة[3]، خاصة ما يتعلق بتاريخ تطور العقيدة النووية الإستراتيجية الأمريكية، ودور الأسلحة النووية في دبلوماسية الحرب الباردة، و كانت هذه الأعمال مهمة جدا لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن تاريخ العصر النووي[4]، ويعتبر هذا التطور جزءا من حملة عامة ضد السرية الحكومية المستوحاة من حرب الفيتنام و فضيحة **"واترغيت"*Watergate***، وبيانات موثوقة وقطعية عن سياسة الدفاع الأمريكية، التي أصبحت متاحة في منتصف السبعينات من طرف منظمات مثل **"مكتب ميزانية الكونغرس "** و **"مكتب تقييم التكنولوجيا "**، فضلا عن التقرير السنوي لوزير الدفاع الأمريكي ومجموعة من جلسات الاستماع في الكونغرس[5].

أبدى المؤرخون في هذه المرحلة استعدادا أكبر لدمج نظريات ومفاهيم من العلوم السياسية في أعمالهم، ليس كوسيلة فحسب بل للتنبوء أيضا، الأمر الذي شجع علماء السياسة على بناء واختبار وصقل الفرضيات والنظريات حول الأمن الدولي وفق استخدام السجل التاريخي بطريقة أكثر انضباطا[6].

فقد تم في هذه الفترة نقد وإعادة تقييم فرضيات **نظرية الردع**، المتمثلة في المعلومات المثالية والحسابات التي تكمن في صميم نموذج الردع العقلاني، وذلك بالاستناد إلى علم النفس والاقتصاد ومجموعة من الدراسات التاريخية لفهم السياق المعقد لصنع القرار، فهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] سليم قسوم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2010)، ص24.

[2] *Stephen Walt, The renaissance of security studies, International Studies Quarterly, vol.35, n°02,(June 1991), p.220,221*

[3] *Ibid,p217.*

[4] *Joseph S.Nye and Sean M.Lynn Jones,op.cit.p92.*

[5] *Stephen Walt,op.cit, p220.*

[6] *Ibid,p93.*

في الهند الصينية في نهاية السبعينات أثارت موجة من الانتقادات على نظرية وإستراتيجية الردع، حيث أكدت أولى الكتابات حول هذا الموضوع، بعد اكتساب الإتحاد السوفياتي(السابق) للسلاح النووي، على أهمية تحديد الالتزامات بين القوتين، وتطوير قدرة الدفاع عنها، مع إضفاء المصداقية على التهديدات ولكن و باعتبار أن كلا الجانبين يمثل قوة نووية، فإن ذلك شكل صعوبة في المفاوضات وأصبح مشكلا محوريا في إستراتيجية الردع[1].

هذا، واقترح **"توماس شلينغ"*Thomas Schelling*** تحليلا أوسع بالاستناد إلى الاقتصاد وعلم النفس، عندما ذهب إلى القول أن نتائج المفاوضات لا تعكس بالضرورة التوازن في المصالح أو القدرات العسكرية، فهناك عوامل أخرى قد تؤدي دورا رئيسا في هذه النتائج، ويمكن القول أن أكثرها أهمية هو **"الاستعداد للمعاناة"**، ذلك أن الحرب بالنسبة **"لتشلينغ"** هي سباق للإرادات، فحتى منتصف العشرينات استخدمت القوة لإخضاع أو كسر إرادة الخصم، بالتغلب على قوته العسكرية وسلب إقليمه وشعبه وموارده الاقتصادية-بل سباقا لتحمل الألم والمعاناة، فالقدرة على إلحاق الضرر كمصدر مهم في المفاوضات، قد توازي في أهميتها القدرة على تحمله (سواء أكان هذا الضرر جسديا أو عقليا أو اقتصاديا)، الأمر الذي ينفي قوة الخصم في توقيع الجزاء[2].

فبالرغم من القصف الذي تعرض له شمال الفيتنام، غير أن ذلك لم يثن من عزيمته، ويعتقد **"شلينغ"** أن السبب يرجع إلى تخلف اقتصاد الفيتنام بالتالي لم يكن هناك بنى تحتية تستهدف لتعطيل الاقتصاد، وكان الشعب أقل اعتمادا على شبكات التوزيع الموجودة للحصول على القوت والدعم المادي ومن الواضح أن قدرة شمال الفيتنام على تحمل الضرر، فاقت القدرات العسكرية والمادية الأمريكية التي كانت تدعم الجنوب، فقد تمكنت الحكومة في الشمال من الحفاظ على معنويات مرتفعة طوال فترة الحرب رغم الخسائر الفادحة في الأرواح لتنتهي الحرب بتوحيد البلاد[3].

لقد أهملت المقاربات الواقعية هذه الأبعاد في إستراتيجية الردع، وركزت على قوة إلحاق الضرر وكيفية تحويله إلى تهديدات ذات مصداقية، وفي هذا الإطار قام **"كينيث والتز"*Kenneth Waltz*** وغيره من الباحثين خلال هذه الفترة بإعادة النظر في النموذج الواقعي، وكان نتاج هذه الجهود ما سمي بالواقعية الجديدة، والتي أعادت صياغة المفاهيم والفرضيات الغامضة للواقعيين التقليديين[4].

فقد إفترض **"والتز"** في أواخر السبعينات بعد صدور كتابه الذي يحمل عنوان**"نظرية السياسة الدولية"** ***Theory of International Politics*** ، أن الدول ليست عدائية بطبيعتها كما رأى **"مورغنتاو"**

---

[1] *Richard Ned Lebow, "Deterrence", In, Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer (Ed),The Routledge Handbook of Security Studies,(London :Routledge,2010),p394.*

[2] *Ibid,pp 394,395.*

[3] *Ibid,p396.*

[4] *Joseph S.Nye and Sean M.Lynn Jones,op.cit.p93*

إنما تسعى إلى تحقيق أدنى حد ممكن من القوة للحفاظ على بقائها، ذلك أن بنية النظام الدولي تتميز بالفوضى، غير أنه أشار إلى إمكانية التخفيف من هذه الفوضى عبر المؤسسات والمنظمات الدولية[1].

يتقاطع هذا الرأي مع رأي كتاب آخرين أمثال **"بوزان"**، الذي يرى أن أحد السمات المهمة التي ميزت النظام الدولي في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، هي البروز التدريجي لما أسماه **"بالفوضى الناضجة"*Mature Anarchy*** أين تعترف الدول بخطر استمرار العداء التنافسي فيما بينها من جراء التركيز على مصالحها الأمنية الضيقة، بحيث يعتقد **بوزان** أن هناك تفاهما بين الدول الأكثر نضجا في النظام الدولي يقتضي أخذها بعين الاعتبار لمصالح جيرانه، أي تفاهم الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات اعتماد متبادل، وهو ما يمثل التحول من الانشغال بالأمن الوطني إلى الانشغال بالأمن الدولي[2].

كما تجدد الاهتمام في هذه المرحلة بدور القوة العسكرية التقليدية التي تم تهميشها خلال العصر الذهبي للدراسات الأمنية ،أين كرس الحقل كل تركيزه على المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية والحد من التسلح، بالنظر إلى العواقب الكارثية المحتملة من جراء حرب نووية، غير أن حرب الفيتنام برهنت أنه لا ينبغي إهمال الإستراتيجية التقليدية والردع التقليدي، فكل الحروب التي قامت منذ سنة 1945 كانت حروبا تقليدية، ولابد لأي صراع نووي أن يبدأ من المستوى التقليدي[3].

علاوة على ذلك، شكلت الصراعات في العالم الثالث جزءا مهما من الحرب بين القطبين السوفياتي والأمريكي ورغم تورط كل من موسكو وواشنطن في العديد من الصراعات الإقليمية، غير أن ثلاثا منها قد حظيت بأهمية قرابة نهاية الحرب الباردة وهي: الحرب الأهلية في أنغولا بإفريقيا، الثورة ضد ***Anastasio Somoza*** في نيكاراغوا، والانقلاب في أفغانستان الذي أدى إلى الغزو والاحتلال السوفياتي[4].

مع نهاية الحرب الباردة وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية، حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية ومحورها الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن بحيث أن البعض أخذ بدراسة الترتيبات الأمنية الإقليمية الناشئة في أوربا وآسيا، كما ظهرت وجهة نظر أكثر راديكالية تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم جوانبها الإنسانية جمعاء، وليس الدول فقط، ويجب أن تركز على مصادر التهديد وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول[5].

---

[1] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص ص 34-38.

[2] نفس المرجع،ص ص 38،39.

[3] *Joseph S.Nye and Sean M.Lynn Jones,op.cit.p96*

[4] فوزية قاسي،"الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان،2013)، ص ص 31، 32.

[5] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث،(الإمارة العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص 79.

يعتمد المنطق الكامن وراء هذه النقلة في وجهة النظر على حجتين أساسيتين، **أولهما** أن الحرب بين الدول ما زالت ممكنة، إلا أن الحروب في داخل الدول هي الأكثر عنفا اليوم وليس المصلحة القومية هي الأهم في العديد من هذه النزاعات بل هوية الجماعة وثقافتها، وتشير وجهة النظر هذه إلى أن النظرة الواقعية المتعلقة بالأمن ضيقة جدا، **ثانيهما** أن قدرة دولة ما على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابتها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات غير العسكرية، كالمشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض ومشكلات اللاجئين وشح الموارد[1].

في حين تحول النقاش المعاصر حول إستراتيجية الردع من المستوى الثنائي إلى المستوى الدولي بعد بروز قوى نووية أخرى كالصين، الهند وباكستان، وتحول التركيز إلى ما سمي **"بالدول المارقة"** التي تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، ولقد ثار نقاش حول تطبيق إستراتيجية الردع على التهديد الإرهابي منذ أحداث 11 سبتمبر، وكانت كل من ليبيا وكوريا الشمالية وإيران الهدف الرئيس للضغوطات الأمريكية، التي زعمت آنذاك أن هذه الأنظمة تدعم الإرهاب وتسعى إلى اكتساب السلاح النووي[2]، وهو ما يعتبره العديد من الباحثين، الموجة الثالثة للدراسات الأمنية التي شهدت محاولات لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن ليشمل فواعل وتهديدات وقطاعات جديدة .

المطلب الثالث: العلاقة التفاعلية بين مفهوم الأمن والعولمة

لقد أفرزت نهاية الحرب مشهدا عالميا جديدا عبرت عنه التحولات الدولية المتسارعة والمتراكمة والتي كرست بنى تنظيمية متباينة لما كان عليه الحال أثناء الصراع في الحرب الباردة، فتشكل ما عرف بالنظام الدولي الجديد الذي اتسم بالنسق المتصاعد لظاهرة العولمة، وهذه الأخيرة وباعتبارها ظاهرة شمولية، فمن بين أبرز الإشكالات التي طرحتها– وكانت بداية لنقاش كبير على المستويين الأكاديمي والعملي – تمحورت حول تأثير العولمة، بما حملته من تداعيات على عمليات وتركيبات السياسة العالمية ومن بينها الأمن.

أولا- مظاهر تأثير العولمة (حسب فرضيات دافيد هيلد *D.Held*)

عند معالجة إفرازات العولمة ومدى انعكاسها على المستوى الأمني ،قدم "**دافيد هيلد'*D.Held***" ست صور تأثيرية تضبط برأيه العلاقة بين متغيري الأمن والعولمة وهي:

[1] نفس المرجع، ص 80.

[2] *Richard Ned Lebow,op.cit,pp 400,401.*

1-إن انتشار التقنيات العسكرية في جميع أنحاء العالم تعني أنه بينما يطور المجددون ويستخدمون حدودا فاصلة في الأسلحة المتطورة، فإن دولا أخرى تضطر للحصول على أحدث المعلومات والأنظمة و أن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي أمنها[1].

ما يعني تأكيدا لصلة الأمن بالقوة العسكرية، يفرض تحديا أمام الدول المالكة للسلاح، أو الساعية لامتلاكه، والحقيقة أن جوهر هذه الفرضية كان قائما على مدار فترات سابقة، بينما تكرس أكثر في مرحلة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي (سابقا) خلال الحرب الباردة، خصوصا إقحام السلاح النووي كمعطى جديد في مسار الحرب.

2-لم يعد يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج إلى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة لإعلام الرأي العام [2].

يتوافق هذا الافتراض مع الطبيعة الجديدة للحروب التي أصبحت تولي أهمية كبيرة للعناصر الثلاثة: التنظيم والتخطيط والتعبئة، لكن هذا التحول الذي قدمه "**هيلد**" إنما هو تحول نسبي حيث لا يتم في كل الدول، كما أنه ليس انعكاسا مباشرا لظاهرة العولمة، بقدر ما هو تكيف مع الأهداف الجديدة للحروب.

3-تجعل أنظمة الاتصالات الآنية إدارة الحروب أسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل[3].

حيث منحت الثورة التقنية التكنولوجية في الميدان العسكري هامشا واسعا في طريقة استخدام القدرات العسكرية بشكل أكبر وبنتائج أدق لخدمة الأهداف المرجوة من العمل العسكري.

4-العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات المدنية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي كالإلكترونيات أو البصريات تتساهل في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لأنها تجعل الحصول على الأسلحة واستخدامها خاضعا لقرارات وأعمال سلطات أخرى أو شركات وراء مجال التشريع القومي[4].

إن مدى تحقق هذه الفرضية مرتبط أساسا بطبيعة الدول، حيث تتأكد بالنسبة للدول الاستهلاكية لمنتوجات الثورة المعلوماتية والإلكترونية، بينما في الدول المتطورة نجد أن الهوة في اتساع بين التطور التكنولوجي المدني (خاصة في مجال التقنيات الإلكترونية)، واستخدام الدولة لهذه التقنيات أي بين القطاع الخاص والدولة.

---

[1] *David Held, **Global Transformations : Politics,Economics and Culture,** (Stanford University Press, 1999), p104.*

[2] *Ibid, p138.*

[3] *Ibid.p 139.*

[4] *Ibid.p104.*

5-تصبح تهديدات الأمن الوطني للدول أكثر انتشارا و لم تعد عسكرية بشخصيتها، فهكذا يشكل تكاثر أسلحة الدمار الشامل تهديدا قويا لكل الدول[1].

حقيقة إن كانت هذه الفرضية تقدم أو تعرض حالة حقيقية عن أسلحة الدمار الشامل، لكن علاقتها بالعولمة غير واضحة .

6-العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكرية، فتقنيات المعلومات تحول القدرات العسكرية الموجودة وإدارة الحروب والقدرة على إظهار القوة العسكرية من مسافات بعيدة بدقة عظيمة.

حيث تستطيع الدول بواسطة الصواريخ البالستية عابرة للقارات، والأسلحة النووية مهاجمة كل النقاط الأخرى حول الكرة الأرضية، (دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع استخدام القوة المميزة عالميا)[2].

ثانيا-مظاهر تأثير العولمة على الأمن(حسب تصور توماس فريدمان *Thomas Friedman*)

يقترح **"توماس فريدمان"** أربعة أوجه تأثيرية لظاهرة العولمة على الأمن وهي:

1-انعكاس الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة بصفة إيجابية على الأمن الدولي، حيث يعتقد **"فريدمان"** أن الوصول إلى مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي سيؤدي إلى تغيير أولويات الشعوب، بما يخدم السلم الدولي ويعززه، وفي هذا الصدد يقول "**فريدمان:** "إن وصول الدول إلى مستويات الرفاه الاقتصادي يجعل الطبقة الوسطى كبيرة، وتصبح الدول أشبه بدول الماكدونالز، حيث أن المواطنين في هذه الدول لا يفضلون خوض الحروب"[3].

يبدو من هذا الطرح أن **"فريدمان"** يقترب كثيرا من فكرة **السلم الديمقراطي** التي يرى من خلالها الليبراليون– كما سنرى ذلك لا حقا- أن الدول المتطورة والديمقراطية لا تدخل الحروب مع بعضها البعض، لكنه يعترف في موضوع آخر، قائلا:" بينما تزيد العولمة من تكاليف خوض الحرب لأسباب تتعلق بالشرف أو الخوف أو المصلحة، فإنها لا تلغي ولا تستطيع أن تلغي أيا من هذه الغرائز".

2-إن الفواعل من غير الدول (خاصة الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية) والتي تتنامى بشكل كبير مع صعود نسق العولمة واتساعه، تساعد على التقليل من فرص الدخول إلى الحروب أو النزاعات المسلحة التي تكون أطرافها إقليمية، نتيجة للإنعكاسات السلبية على الأمن الدولي ولذلك يشخص **"فريدمان"** في هذا السياق دور الشركات المتعددة الجنسيات التي تحكم تفاعلاتها مع الدول مبدأ الربح أكثر من مبدأ الولاء- فهي بحسب رأيه- :" لا تمول الحروب الإقليمية ولا تجيش حتى القوات العسكرية للدول بل على العكس من ذلك ستعاقب الدول لخوضها الحروب مع جيرانها وذلك بسحب رأسمالها".

---

[1] *Ibid102.*

[2] *Ibid.138.*

[3] *Thomas Freidman, **the Lexus and the Olive Tree**,(New York,Farra , Straus Giroux,1999),pp196-197.*

يشير **"فريدمان"** في هذا الإطار إلى حقيقة هامة، تتمثل في تجاوز التجارة العالمية سيادة الدولة، فالمستثمرون العالميون الخاصون يبحثون عن قواعد اللعبة يمكن التنبؤ بها، ويمكن فرضها ولأنها مصادر قوية ومستقلة للتأثير في الأمم في العلاقات بين الأمم، فإنها تساعد في صياغة الشروط التي بموجبها تشترك الدول في شبكات عالمية معينة، لذلك فإن تأثير ***CAAP***(ممارسة المحاسبة المقبولة عموما ،وليس مخازن بيع الملبوسات)،في المشاركين الطموحين في الأسواق العالمية تأثير مكشوف[1].

3-تفرض العولمة خاصة في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية انتشار أسرع للأزمات الاقتصادية عكس الأزمات العسكرية التي تبقى محدودة في مستويات ضيقة، نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع من جهة والمخاطر التي يتم وفقها انتشار الصراع المسلح خارج حدوده من جهة ثانية، لذلك يقول **"فريدمان"**:" إن نظرية الدومينو الخاصة بعالم السياسة أصبحت اليوم تخص عالم المال"[2]، في إشارة منه إلى التساقط المتتالي للدول، التي تهددها أزمات مالية داخلية، مثل تلك التي حدثت في أسيا عامي 1997 و 1998.

إن هذا التقييم يوحي بتحول مهم على المستوى الأمني، مرتبط أساسا بامتلاك فواعل غير الدول أسلحة عسكرية متطورة و تدميرية، الأمر الذي يجعلنا أمام تباطؤ لديناميكية انتشار النزاعات الأمنية في مقابل تزايدها وتسارعها عندما يتعلق الأمر بالأزمات الاقتصادية .

4-أوجدت الثورة الاتصالية والمعلوماتية نمطا جديدا من التهديدات الأمنية، التي تضعف من قدرة الدول على مواجهتها أو حتى توقعها [3].

هكذا إذا يحاول **"فريدمان"**، استقصاء التحولات العميقة التي أفرزها واقع العولمة في جميع مجالاتها، ومحاولة إدراك تلك التحولات من منطلق فهم التحديات الأمنية الجديدة التي تفرضها، وذلك عبر تناول أربع صور لهذه الظاهرة وهي، الصورة الاقتصادية و المالية و الاتصالية وأيضا المرتبطة بانتشار الفواعل غير الحكومية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثا- الافتراضات الرئيسية لغراهام أليسون *Graham Allison*

انطلاقا مما طرحه **"هيلد"** قدم **"أليسون"** ***Graham Allison*** مراجعة عامة لتلك التصورات التأثيرية في محاولة لرسم رؤية أعمق عند دراسة لأنماط التفاعل بين العولمة بما تنتجه من مظاهر والأمن بما يتضمن من معان، لذلك صاغ **" غراهام أليسون"** إفتراضاته الرئيسة على النحو التالي:

---

[1] *Ibid.*

[2] *Ibid.204.*

[3] جوزيف س .ناي و جون د.دوناهيو،**الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**،ترجمة: محمد الطرح،ط1،(الرياض:العبيكان،2002)،ص ص 125،126.

1-إن التطورات التكنولوجية المستخدمة في تحديد الأهداف (أنظمة التموضع العالمي وتوجيه المتغيرات إلى أهداف بالقذائف والقنابل الليزرية) وفعل ذلك من خلال ساعات، يسمح لبعض الدول-خاصة الولايات المتحدة الأمريكية- لأن تصل إلى أهدافها وتدمرها عمليا في أي نقطة من العالم[1].

تمثل هذه الجزئية نقطة تفوق إستراتيجي لصالح الدول التي طورت هذه التقنيات في مقابل أنها تمثل تهديدا أمنيا مباشرا للدول الضعيفة، مثلما حدث في حرب الخليج الثانية 1991م، وهجوم الناتو على صربيا.

2-إن التقدم في تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى زيادة الوصول إلى الأسلحة النووية والمواد النووية التي يمكن استعمالها في الأسلحة من دول الإتحاد السوفياتي السابق، و شبكات النقل العمومية التي تجعل من الممكن للدول الحمراء أو الإرهابيين عبر الأمم أن يسببوا دمارا في دول قوية، لم يكن في الماضي من الممكن تخيلها[2].

ربما هذا هو التخوف الذي تثيره ظاهرة العولمة في هذا المجال، حيث بإمكان حصول التنظيمات الإرهابية على الأسلحة المتطورة النووية والكمياوية والبيولوجية، أن يفرض تحديا أمنيا على الدول المتقدمة، خاصة تلك التي تملك هذه التكنولوجيات التسلحية.

3-إن تفكك مبدأ السيادة وتراجع الدولة الوطنية في مقابل أطراف أخرى، إضافة إلى ما توفره العولمة من تكنولوجيات اتصال متطورة، كل هذا يجعل من تأثير الرأي العام في دولة معينة يتجاوز الحكومة المحلية إلى حكومة دولة أخرى.

في هذا السياق، تعطي بعض مستويات العنف والقسوة ضد المواطنين المحليين، التي تتناولها وسائل الإعلام، في العديد من دول العالم (كوسوفو و رواند...الخ)، تبريرا كافيا للتدخل العسكري من قبل القوى الدولية تحت ذريعة التدخل الإنساني لوقف مثل هذا السلوك.

4-تسمح وسائل الإعلام للمواطنين بمشاهدة الأداء العسكري لجيوش دولهم والحكم عليه، ومن نتائج ذلك الأهمية المتزايدة التي يوليها من يديرون الحروب لمسارح العمليات، فمثلا في 1999م أخر خلف شمال الأطلسي دخوله منتصرا إلى مطار "**بريشتين**" في كوسوفو إلى النهار ، حتى يكون الضوء مناسبا للتغطية التلفزيونية وللمحررين من حلف شمال الأطلسي[3]، ولعل أحدث الأمور بعد مراقبة الروس بدهشة لنجاح حلف شمال الأطلسي في تكوين رأي عام حول الحرب في كوسوفو، قامت الحكومة الروسية و قواتها العسكرية بجهد قوي وواسع وناجح بإدارة مفاهيم الروس حول حربها ضد الشيشان.

---

[1] نفس المرجع،ص 126.

[2] نفس المرجع،ص 127.

[3] نفس المرجع،ص 129.

5-تفرض العولمة على الدول الساعية إلى إبراز قوتها العسكرية في موقع ريادي أن تتماشى وحجم التدفق العالمي في الميدان التكنولوجي والاتصالي، ذلك أن التركيبة الاقتصادية للدول وقاعدتها التكنولوجية تشكل البيئة التحتية للقوات العسكرية، فكلما كانت الأولى متطورة أصبحت الثانية متفوقة[1].

6-كما تفرض العولمة مجموعة من التحولات العميقة التي تثبت عجز الحكومة والسلطة الرسمية عن ضبط أمنها الداخلي، وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى شكل الوعي الأمني للمواطنين ضمن أطر خارجية، نتيجة لفشل الضبط الداخلي للتهديدات الأمنية القائمة.

6-التهديدات العابرة للأوطان كتجارة المخدرات غير القانونية والإرهاب و انتشار الأمراض والأوبئة والتهريب والجريمة المنظمة تضع تهديدا متزايدا بينما تتكاثر الشبكات العالمية وتطورها[2].

ومثال ذلك يعرف وزير الدفاع الأمريكي في التقرير السنوي للأمم المتحدة لسنة 1999 **الأخطار عبر–الوطنية** كأحد التحديات الرئيسة للأمن مشيرا إلى أن تجارة المخدرات غير القانونية، والجريمة المنظمة بما فيها القرصنة وتجارة الأسلحة غير القانونية والمواد الإستراتجية، سوف تستمر في التقليل من أهمية شرعية الحكومات الصديقة، وتهديد الأقاليم الرئيسة وممرات البحار، وتهديد سلامة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن وخارجه، وأخيرا فإن الأمراض البيئية و تدفق المهاجرين دون ضوابط وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى سوف تقوض أقاليم من العالم بين الحين والأخر، ويتابع التقرير الإرهابيون الذين تتزايد قدرتهم وقسوتهم، سوف يستمرون في تهديد أرواح المواطنين الأمريكيين تهديدا مباشرا، وسوف تسعى مؤسساتهم للتقليل من أهمية سياسات الولايات المتحدة وحلفائها[3].

هكذا إذا يحاول **"غراهام أليسون"** أن يقدم المستويات التي على ضوئها نقيس درجات تأثر الأمن كمفهوم وكحالة بكل التحولات والتغيرات التي واكبت نسق العولمة، التي فرضت تحديات حقيقية من خلال التهديدات الجديدة المشكلة لبيئة أمنية مغايرة لتلك التي ميزت حقبة الحرب الباردة، ولذلك بدا أنه من الضروري تصميم محاولات نظرية تستوعب الحجم الكبير من المتغيرات التي تعيد تعريف الأمن على ضوء المعطيات الجديدة وتعمل على إخراجه من حدوده التقليدية الضيقة.

المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية المفسرة للأمن والتهديدات الأمنية

يميز المختصون في الدراسات الأمنية بين منظورين رئيسيين يتميز كل منهما بتصوره الخاص للمقصود بمفهوم الأمن وأبعاده وطبيعته، هما المنظور التقليدي الذي يتمسك أصحابه بالطابع العسكري للأمن وبالدولة كوحدة مرجعية له، وهنا تبرز الواقعية بشقيها الكلاسيكية والبنيوية كأهم ممثل لهذا

[1] نفس المرجع ،ص 130.

[2] نفس المرجع، ص 131.

[3] نفس المرجع.

المنظور، والمنظور النقدي الذي يتشكل من مختلف المقاربات التي تنادي بإعادة النظر الجذرية في منطلقات التقليديين لتعطي مفهوما أشمل وأبعادا متعددة للأمن.

المطلب الأول: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات التفسيرية

تشترك الدراسات الأمنية التقليدية في خاصية رئيسة، وهي اعتبار الدولة المرجعية الوحيدة للأمن وهو ما تقره الواقعية الليبرالية وتشترك المدرستان في فكرة المركزية الفوضوية في التحليل، فبالنسبة للمنظور الواقعي تعتبر فوضوية النظام الدولي محددا أساسيا للعلاقات بين الدول، و أن النظام الدولي في الأصل غير آمن وهو ما يجعل الدول تتنافس على الأمن من خلال تطوير القوة العسكرية، مما ينجم عليه معضلة أمنية، أما أصحاب المنظور الليبرالي فهم أكثر مرونة بخصوص تأثير فوضوية النظام الدولي على سلوك الدول، فالتعاون بالنسبة لهم من الممكن أن يتحقق، مما سيحد من المعضلة الأمنية لأن التعاون يمكن أن يقود الدول إلى تطوير مستويات عالية من الأمن.

أولا- المقاربة الواقعية لمفهوم الأمن (الأمن الدولاتي)

يعتبر الاتجاه الواقعي من المنظورات التي خصصت حيزا هاما من دراساتها للعلاقات الدولية لوضع تصور متكامل لفهم الأمن، قائم بالأساس على بناء تصور فوضوي للعلاقات بين الدول يرتكز على غياب سلطة مركزية عليا تنظم السياسة الدولية، ويرى **جون هال *JHON HAL*** إن الواقعية أكثر المنظورات قوة وأناقة للسلم والحرب في عالم يتميز بالفوضوية[1].

تزامن صعود النظرية الواقعية للأمن للارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية وهو ما أدى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية، حيث تحظى مسلماتها بـ "**انطباع مرجعي مقبول**"لدى الدارسين في حقل العلاقات الدولية، على اعتبار أنها استطاعت أن تحدث نقلة نوعية في توجيه صانعي القرار إلى أولوية الصراع على المصالح، بدلا للصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا إبان الحرب الباردة، كما رأت بأن التعايش ضمن تضارب قيمي أكثر إمكانية في حالة التعارض المصلحي، وربما يبدو هذا التفسير بسيطا إلا أنه لا يخلو بتاتا من صبغة "**العقلانية**".

بالنسبة للتحليل الواقعي للأمن، فإن هذا الأخير يركز على الدولة كوحدة مرجعية للأمن، أي أن الأمن الواجب تحقيقه هو أمن الدول فحسب، ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها أو يهدد تكاملها الإقليمي، أو سيادتها أو استقرار نظامها السياسي أو يمس إحدى مصالحه القومية، وفي سبيل تحقيق تلك المصالح تعد القوة العسكرية الأداة الأساسية لتحقيق الأمن، وبهذا الشكل فإن التصور الواقعي حصر الأمن في بقاء الدولة من خلال القوة، فاعتبر الأمن كمشتق من القوة[2]، ولأن الواقعيين قد تعاطوا مع

[1] دلال غسان الخيري، **النظريات السياسية**، ط1،(الأردن، عما: دار الراية للنشر والتوزيع، ب س ن)، ص 154.

[2] عبد النور بن عنتر،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد160 ، (أفريل2005)، ص57.

القوة في صورتها التقليدية وحدودها الضيقة التي تم حصرها في بعدها العسكري فقط، فإن هذا التصور كان محورا للانتقاد الشديد حتى من داخل التيار الواقعي عبر الواقعية الجديدة.

بناء على هذا المنظور لم يكن من المحتمل تحقيق السلام الدائم وجل ما كان بإمكان الدول عمله هو محاولة تحقيق التوازن مع الدول الأخرى لمنع أي منها من تحقيق السيطرة الشاملة، وهذا ما أكده كل من **إدمون كار** ***F.H.CARR*** و **هانز مورغنتاو** ***Morganthau***،[1] ويشاركهم العديد من الكتاب الواقعيين الجدد في وجهة نظرهم هذه، أمثال **كينيث والتز** ***Kenneth Waltz*** **وجون ميرشماير** ***J.Mearsheimer*** الذين بنو تصورهم للأمن انطلاقا من مسلمة مركزية هي الحالة الفوضوية للنظام الدولي والمقصود بها هو غياب سلطة مركزية عليا قادرة على ضبط سلوك الدول، حسب **والتز** فإن مبدأ "**كل لنفسه**"هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، و أن في ظل الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى[2].

ما يزيد من فوضوية النظام الدولي حسب **مورغنتاو** هو سلوك الدول التنافسي من أجل القوة وتعزيز المكانة الدولية، هذا المسعى من قبل دول يخلق شعورا باللاأمن عند دول أخرى مما يدخلها في سباق نحو تعظيم قوتها بصفة منفردة، لأنها لا تثق في الدول الأخرى .

رغم أن الواقعيين الجدد قد أحدثوا مراجعة في قضية زيادة القوة العسكرية، وذلك بفرضيتهم المرتبطة بالجانب الأمني، والتي مفادها أن الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها وإنما فقط من أجل الدفاع عن أمنها وإقليمها وسيادتها، إلا أن تصورهم سواء واقعيين كلاسكيين أو بنيويين هو أن ضمان الأمن يبقى مرتبطا ببناء توازنات عسكرية خاصة في ظل الفوضى الدولية، وهذا السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشعور باللاأمن والتهديد من الطرف الأخر وهو ما يؤدي إلى المعضلة الأمنية ***The security dilemma*** .

بالنسبة للواقعيين فإن كان التعاون قائما على أرض الواقع فإنه من الصعب تحقيقه فعليا، و أن الحفاظ عليه أكثر صعوبة، لأن احتمال الغش يبقى واردا، خاصة و أن الدول تركز على تحقيق أرباح نسبية من الأرباح المطلقة.[3]

يؤكد **والتر** و **ميرشايمر**، بأن هناك صعوبة في حدوث التعاون واستمرارية خاصة في ظل البنية الدولية الفوضوية، ومع ذلك فهما لا ينكران وجود تعاون قائم بين الدول في أغلب الأحيان، و أن هناك فرصا للتعاون فيما بين الدول أكثر مما كانت عليه في الماضي، وفي نفس الوقت فإنهما يقولان أن هذا التعاون محدود، لأن الدول كانت وستبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض أي اتفاقية تعقد وقيامها

[1] جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 415.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي...نظريات وإشكاليات**، ط1، (المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 22-24.

[3] نفس المرجع، ص ص25،26

بتحقيق سبق عليها، خاصة إذا تعلق الأمر باتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة، ففي هذه الحالة يعتبر الأمر مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها أن تحدث تحولا كبيرا في ميزان القوى بين الدول[1].

أما بالنسبة لاهتمام الدول بالمكاسب النسبية عن المكاسب المطلقة، فالعديد من أتباع الواقعية الجديدة يعتبرون ذلك معيق لعملية التعاون الدولي، الذي يقوم على الموازنة بين المكاسب التي تحققها الدول المنطوية في منظومة تعاونية واحدة، إلا أن الدول تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من المكاسب على حساب باقي الدول الأطراف ضمن بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة وهو ما يعقد عملية التعاون[2].

في خضم هذه النقاشات الفكرية داخل المدرسة الواقعية حول فكرة الأمن فإن تحليلات أنصار الواقعية الجديدة أدت إلى انقسامهم إلى فريقين **(الدفاعية والهجومية)**، حيث شهد هذان التياران مجادلات فكرية تركزت أساسا حول:

-الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدول.

-مقدار أو حجم القوة التي توفر أمن الدولة في نظام تسوده الفوضى والمنافسة الدولية.

1-الواقعية الدفاعية *The Defensive Realism Theory*: وخلافا لآراء الواقعيين الجدد أمثال **والتز** و **مير شايمر** المتشائمين بشأن التعاون الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، نجد من الواقعيين أمثال **"ستيفن والت" *Setphen Walt*** و **"جاك سنايدر" *Jack Snyder*** و **"ستيفن فان إفرا" *Stephen Van Evera*** يفضلون الإستراتيجيات التعاونية لتقليص أخطاء و إدراكات وحسابات الدول وصناع القرار، ومنها تكوين علاقات دبلوماسية خاصة مع القوى الكبرى لتحقيق أمنها، فيمكن تخفيف المعضلة الأمنية عبر المزيد من التعاون بين الدول التي تدرك الأخطار التي تنطوي عليها المنافسة والسباق نحو التسلح[3].

من هنا تفترض الواقعية، أن سعي الدول للأمن أولى من سعيها نحو النفوذ، وبذلك تتنبأ أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد في أوقات انعدام الأمن، وفي غياب مناخ للتهديد لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة لكن عندما ينبغي عليها ذلك.

يؤكد في هذا السياق، **"تشارلز غلاسر" *Charles Glaser*** وجود إمكانات كبيرة للخصوم لتحقيق أهدافهم الأمنية على وجه أفضل عبر السياسات التعاونية بدلا من السياسات التنافسية، إذا توفرت ظروف معينة ليصبح الأمن مشروطا بالظروف السائدة في حينه، ولهذا فمفهوم الأمن هو مفهوم متغير

---

[1] جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق، ص ص 419، 420.

[2] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص 396.

[3] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، ط1، (القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010)،ص 43.

مرتبط أساسا بتحولات البيئة الدولية، وتقوم **الواقعية الدفاعية** على ثلاثة انتقادات أساسية للواقعية البنيوية وهي[1]:

-رفض نزعة المنافسة المتأصلة في الواقعية البنيوية، فسلوك الدول ضمن عالم تتسم فيه العلاقات الدولية بنزعة العون الذاتي لا يعني بالضرورة أن الدول مفروض عليها المنافسة الدائمة التي تؤدي إلى الحرب.

-على عكس الواقعية البنيوية التقليدية التي تؤكد على مسألة المكاسب النسبية، فإن أصحاب الواقعية المشروطة يرون أن الدول كثيرا ما تلجأ إلى التعاون لتفادي المخاطر التي تقترن بالسعي وراء المزايا النسبية، إذ يشيرون إلى أنه من الأفضل أمنيا قبول التكافؤ التقريبي بدلا من السعي لتحقيق أقصى المكاسب، وهو ما قد يفتح الباب واسعا أمام سباق التسلح الذي يؤدي على المدى البعيد إلى تهديد المجتمع.

-يقر أصحاب الواقعية الدفاعية بأن الغش ينطوي على مخاطر، حيث يرى كل من **شيلينغ *Schelling*** و **هالبرن *Halperin*** بأنه :"يمكن الافتراض بأن اتفاقية تترك احتمالا لحدوث الغش هي اتفاقية غير مقبولة و أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب هامة إستراتيجيا "، فالأخطار التي ينطوي عليها الحد من الأسلحة قد تكون مقبولة أكثر من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح.[2]

2-الواقعية الهجومية *The Offensive Realism Theory*: جاءت الواقعية الهجومية بمثابة رد فعل مباشر ضد الواقعية الدفاعية وامتدادا لها، نتيجة المواقف التي تبنتها في ظل ما بات يعرف–تحت سيطرة العولمة- بتزايد المخاوف وتعاظم التهديدات وتنافس المصالح، وذلك على أساس زيادة وتيرة القوة من أجل ضبط حالة النظام الدولي الذي مازال تدفع به الفوضوية إلى اللاأمن من ناحية، ومن ثم نحو الحرب من ناحية أخرى، يمثل هذا التيار المتشدد والمتشائم في آن واحد بشأن أهمية القوة وتعظيم قيمتها من أجل فرض هيمنتها نخبة من المفكرين والأكاديميين نذكر من بينهم : "**جون مير شايمر**" ***Jhon Mearcheimer*** و "**روبرت غيبلين**"***Robert Geblin*** و " **إيريك ليبرمان**" ***Eric Liberman*** و "**حوزيف جريكو**" ***Joseph M.Grieco*** وغيرهم[3].

يجادل هؤلاء بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية، وذلك ببساطة لأن كل دولة لا تستطيع التنبؤ في أي وقت يجب عليها أن تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن، لذا يقترح "**مير شايمر**" على قادة الدول أن يبحثوا عن سياسات أمنية تضعف من

[1] جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق، ص ص 422، 423.

[2] جون بيلس، المرجع السابق، ص ص 321، 322.

[3] ميلود عامر الحاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**،(الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016)، ص 107.

قدرات أعدائها و تزيد من قوتها النسبية اتجاههم، ويعتقد بذلك أن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت عينه على أن لا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى، والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام الدولي، باعتبار أن لكل قوة عظمى نوعا من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى ببعضها البعض، وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة، و كلما كانت الدولة أقوى تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى.

يطرح "**ميرشايمر**" سؤالا جوهريا لدعم فكرته الهجومية، حيث يتساءل فيقول: هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض من عدد تكرار الصراعات العنيفة بين الدول، أو الصراعات غير العنيفة التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب؟.

الجواب عند "**ميرشايمر**" يؤكده في القول، بأن المؤسسات القائمة على مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى، وأن المؤسسات الدولية تمتلك الحد الأدنى من التأثير على سلوك الدول، لاسيما القضية المهمة ألا وهي العلاقات الأمنية، لذلك يبحث عن تأثير المؤسسات الدولية على الاستقرار الذي يعرفه بأنه :"غياب الحروب والأزمات الكبرى"، ويعتقد أن التعاون بين الدول له محدداته، لأنه وبشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني، إذ يقول "**ميرشايمر**" كذلك:" إن الدول تتفاعل في بيئتين: بيئة السياسة الدولية وبيئة الاقتصاد الدولي، والأولى تسود على الثانية في الحالة التي يتنازع فيها الاثنان، والسبب واضح وصريح وهو أن النظام الدولي فوضوي في الأساس"[1].

غير أن واقعيين من أمثال "**غلاسر**" ممن يوصفون بأصحاب "**الواقعية المشروطة** "فيؤكدون على وجود هامش رحب من الظروف التي يمكن للفاعلين أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية بعيدا عن السياسات التنافسية، وعليه فهم يرون أن الأمن" مشروط بالظروف السائدة في حينه".[2]

كما جاء **بوزان** بمفهوم "**الفوضى الناشئة**" ***Emerging Anarchy*** ، حيث اعتبر بوزان أن أهم ما ميز سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، هو الظهور التدريجي لنوع من الفوضى الأكثر نضجا، تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة الشديدة في عالم نووي، ويؤكد أن التباين في القوة والموقع الجغرافي والقدرات البشرية، لا تتدخل كثيرا في تحديد ثقل الدولة وتأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية، فبكستان لا تقارن مع الهند من حيث القوة العسكرية والثقل

[1] محمد أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (العراق:مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007)، ص 388.

[2] ستيفن م ، والت،"العلاقات الدولية :عالم واحد ،نظريات متعددة"،ترجمة، عادل زقاغ وزيدان زياني،متوفر على الرابط التالي: *http://www.geocities.com/adel zeggagh/ir.html*

الديموغرافي والعمق الجغرافي، إلا أنها طرف أساسي أو أحد القطبين في إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية، بحيث أن الاستقرار أو عدم الاستقرار في جنوب آسيا متوقف على العلاقات الأمنية الباكستانية.

لذلك يقترح "**بوزان**" مفهوم **مركب الأمن *security comple*** ، والمقصود به "مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى"[1].

يقوم المركب الأمني على الاعتماد المتبادل، أو ما يطلق عليه بعض الواقعيين "**الخوف المتبادل**"، حيث أن العامل المحدد في تعريفه هو ذلك المستوى من الخوف والتهديد الذي يشعر به أعضاؤه بشكل متبادل، وقد استلهم "**بوزان**" هذا المفهوم من فكرة المجتمع الأمني "**لكارل دوتش**"، كما يعرفه "**روبرت جيرفيس**" ***Robert Jervis*** بأنه: " المجمع الأمني يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها مع بعضها بدرجة وثيقة كافية، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض".[2]

عموما ميز "**بوزان**" و "**ويفر**" بين عدد من المركبات الأمنية الشائعة في النظام الدولي التي تساعد على تحليل العلاقات الأمنية الدولية و هي:

-**مركب الأمن الإقليمي العام:** يغلب عليه طابع نظام واستفاليا، حيث يتكون من دولتين فأكثر تسوده العلاقات الأمنية العامة ويتسم بخاصية الفوضى، حيث تتمتع كل الدول بالسيادة والبحث الذاتي عن الأمن.

-**مركب الأمن الإقليمي المركزي**: ينتشر هذا النموذج في المناطق الأكثر مؤسساتية ووظيفية و خير الأمثلة عليه الاتحاد الأوربي الذي يعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية، تسيطر على هذا النموذج الأجندة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكن ينظر لها دائما بعيون أمنية.[3]

-**مركب الأمن الإقليمي للقوة العظمى**: تظهر أثار هذا النوع من المركبات الأمنية في إسقاط القوى العظمى لقوتها ونفوذها نحو المناطق المتاخمة، ويتم تحليل مركبات الأمن الإقليمية للقوة العظمى بطريقة مختلفة من حيث الانخراط المتعدد لها على المستوى الإقليمي والعالمي، بحيث يؤثر توازن القوى الإقليمي في المستوى العالمي، التأثير المتزايد للقوة العظمى **عبر-المناطقي** الذي سوف يؤدي بالنهاية إلى ربط مركبات

[1] عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق، ص22.

[2] لخميسي شيبي، المرجع السابق، ص44.

[3] *Barry Buzan and Ole Waever,**Regions and Powers : The Structure of International Security,**(Cambridge, New York, Melbourne,Madrid, Cape Town, Singapore, Saopaulo : Cambridge University press,2003),pp51,52*

الأمن الإقليمية بعضها ببعض، وتصبح أكثر نضجا كما يعتقد **بوزان** وهكذا يتبلور مستوى ما فوق إقليمي.

-**المركب الأعلى:** يتميز بوجود تفاعلات أمنية ما بين إقليمية كثيفة وقوية مثل التفاعلات مابين جنوب شرق أسيا فهي قوية بسبب التخطي المتكرر لتدخل القوى العظمى وفرض نوع من أنماط التفاعل الأمني، فلا تستطيع الصين واليابان فك تدخلهما العالمي عن نظيره الإقليمي.[1]

إن البناء النظري للدراسات الأمنية من المنظور الواقعي يركز بشكل واضح على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، فرغم كل التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، إلا أن أغلب الواقعيين الكلاسيكيين والجدد يرفضون إعادة صياغة مفهوم الأمن خارج إطاره الضيق المرتبط بالقوة العسكرية وبقاء الدولة وسلامة سيادتها.

ثانيا- المقاربة الليبرالية لمفهوم الأمن (الشراكة من أجل السلام)

تعد المدرسة الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، فعلى الرغم من غياب بناء نظري ومتماسك للنظرية الليبرالية، إلا أنها مثلت نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه "**والت" بـ"عائلة الليبراليات** ".

بالمقابل شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين، في ظل نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.[2]

تحاول الليبرالية تقديم نفسها كبديل صاعد أمام تراجع التفسير الواقعي، حيث تضع جميع النظريات الليبرالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في قلب السياسة العالمية، كما أنها تشارك ثلاثة افتراضات أساسية توصف بالأساس الصلب للعائلة الليبرالية و هي:

أ- الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة هم الفاعلون الأساسيون في السياسة الدولية: وهو افتراض مركزي لدى الليبراليين يعرف بـ"**الفاعلين دون الدولة**"، حيث ينظرون للسياسة بشكل عام من أسفل إلى أعلى، أين تأخذ مطالب الأفراد والجماعات المجتمعية، أولوية في التحليل قبل سلوك الدولة، فالأفراد والجماعات هي التي تحدد طبيعة المصالح الإيديولوجية التي تعمل على تحقيقها عبر التفاعل السياسي والعمل الجماعي، وكنتاج لهذا التفاعل يولد النظام السياسي، كما أن التعارض الحاصل بين مختلف

[1] *Ibid,pp52-55.*

[2] سليم قسوم، المرجع السابق، ص94.

المطالب المجتمعية على مستوى "دون-الدولة"(المحلي)، ينتج عنه نوع من الإكراه الممارس من طرف النظام السياسي (الدولة)، ويرجع بالأساس إلى ثلاثة عوامل اجتماعية هي:[1]

-المطالب الاجتماعية المتناقضة على أساس المعتقدات الراسخة.

-ندرة شديدة في المواد والسلع.

-عدم المساواة في النفوذ الاجتماعي .

ب- الدول ما هي إلا مجموعات فرعية من المجتمع المحلي يسعى المسؤولون العقلانيون إلى تحقيقها من خلال السياسة العالمية: يشكل هذا الافتراض تحديا للافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا، فبالنسبة لليبراليين تشكل المؤسسات التمثيلية حزاما رابطا يمكن من خلاله تجميع القوة الاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع المدني ودمجها في المجال السياسي، وبالتالي ترجمتها إلى سياسة الدولة، فالدولة في المفهوم الليبرالي ليست فاعلا وإنما مؤسسة تخضع باستمرار للبناء وإعادة البناء من قبل مختلف الفاعلين المجتمعيين، الذين يحظون بنفس التأثير على سياسة الدولة لا على هياكلها.

ج- الأجندة السياسية العالمية تبقى قابلة للتوسع: فإذا كانت مسائل الأمن الوطني مهمة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات مهمة أيضا[2].

استمد الليبراليون أفكارهم من ثلاثة أقطاب فكرية مهمة كان لها الأثر البارز في بلورة النظريات الليبرالية الكبرى وهي أفكار: "**جون لوك**" ***J.Lock*** ، "**ايمانويل كانط**" ***E.Kant*** ، "**آدم سميث**" ***A.Smith*** ، اعتبر "**كانط**" من خلال مؤلفه "**مشروع السلام**"بأن الأسباب الرئيسة للنزاعات تكمن في عدم الاستقرار واللاعدالة المتأصلة في حالة الطبيعة، وهنا يلتقي "**كانط**" مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سببا للحروب ولكنه يتعارض معهم في إمكانية التغلب عليها، حيث أنه يقترح جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب ودعا إلى إقامة نوع من التنظيم العالي بين الدول المتعاهدة، وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[3].

أما "**جون لوك**" الذي تحدث عن دولة القانون على اعتبار أن قانون الطبيعة وجد قبل السياسة فإن ليبراليته قد استعملت للدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة إلى التوزيع العالمي للثروة[4]، أما "**آدم سميث**" فهو الفيلسوف الأنموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصالح العامة .

---

[1] عمار بالة،" التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة1،2018)،ص 49.

[2] نفس المرجع، ص ص50، 51.

[3] مبروك غضبان، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ب س ن)، ص335 .

[4] عمار بالة، المرجع السابق، ص51.

انطلاقا من ذلك يمكن التفصيل أكثر في إسهامات المدرسة الليبرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين:

1-الليبرالية البنيوية *Structural Liberalism* : ارتبط هذا الاتجاه بكتابات كل من **"مايكل دويل" *doyel Michael*** و**" راست بروس"*Russet Bruce*** ، من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول، وأيضا على مستوى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم، التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسة، بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها **كانط**، بأنها :" حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون"[1].

مؤدى التصور الليبرالي للأمن هو أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب، ما جعل الرئيس الأمريكي الأسبق "**وودرو ويلسون**" مع بداية القرن العشرين لتفادي اندلاع حرب عالمية يتبنى هذا الطرح حيث يرى أن انتشار الديمقراطية هو مفتاح للسلام العالمي[2]، وأن الجمهوريات وحدها كفيلة بذلك بدليل أنها وحدها كانت أعضاء في الفيدراليات ومنظمات الأمن التعاوني.

إذا أخذنا أفكار "**دويل**" فسنجده يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة "**كانط**" ،والمعنونة بـ" **السلام الدائم**"***perpetualpeace*** إذ يشير "**دويل**" إلى العناصر الثلاثة التي قدمها "**كانظ**" إزاء الأمن الدولي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان و الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر كما يؤكد "**دويل**" تفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق .[3]

لهذا فقد ارتبط اسمه بما يسمى أطروحة **السلام الديمقراطي *paix démocratique*** وكانت من أهم ما جادت به نظرية العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وهي ترتكز في جوهرها على تصورين أساسيين هما :

-أن الدول الديمقراطية لا تلجأ لمحاربة بعضها البعض.

-انتشار القيم الديمقراطية على المستوى الدولي من شأنه أن يقوم بدور "**المسكن**" للتخفيف من حدة النزاعات المسلحة[1] .

---

[1] جون بيلس، المرجع السابق، ص ص 428، 429.

[2] إكزافييه غيوم، ترجمة، "العلاقات الدولية": (قاسم المقداد) ، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، إتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج ،(2003)ص 37.

[3] جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق، ص ص 428-430.

لذلك فإن الليبراليين البنيويين يراهنون على أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها وأنه من الأكثر احتمالا أن تسوى الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، و لأن المعايير والقيود المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض، وتلجأ إلى الوساطة لحل خلافاتها وإلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية.

في هذا السياق، يؤكد **"راست" *Russet*** أنه بوجود عدد كاف من الديمقراطيات بالعالم، يمكن من إزاحة المبادىء الواقعية (الفوضى، المأزق الأمني)التي هيمنت على الممارسات منذ القرن التاسع عشر على الأقل، وفي تأكيد الصلة الوثيقة بين الشكل الحكومي والمحصلات الدولية الخارجية كتب **"فرانسيس فوكوياما"** ***Francis Fukuyama*** :"لم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية أخرى"، إلا أن **"روست"** وإن كان مؤيدا لمسعى هذه القيم الديمقراطية، فإنه لا يخفي في مقاله **"ديمقراطية السلام"** تخوفه من قدرتها المطلقة على تجاوز وتجنب الدول للحرب بشكل تام، ويضيف بأن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية، وتحقيق المزيد من الأمن و إيجاد عالم أكثر سلاما[2].

لكن في محاولة الليبرالية لإزاحة الواقعية، يرى **"والتز"** في فكرة أن السلام قد يسود بين الديمقراطيات فكرة مريحة، ولكن الوجه الأخر هو أن الديمقراطية قد تشجع على الحرب ضد دول غير ديمقراطية وهي الفكرة المقلقة وإذا ما صمد هذا الافتراض الأخير، فإنه لا يمكننا أن نقول بأن انتشار الديمقراطية، سيحدث نقصا جوهريا في عدد الحروب في العالم، كما أن هذا التصور قد وصف بحدة كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية لخوضها حروبا للتبشير بالدمقرطة وتحقيق الأمن العالمي[3].

2- الليبرالية المؤسساتية *Liberalism Institutional*: ظهرت في ثمانينات القرن الماضي وهي تعد امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي، التي ازدهرت سنوات الأربعينات وخمسينات القرن الماضي ودراسات التكامل أو الاندماج الجهوي التي ظهرت في الستينيات، وأخيرا دراسات الاعتماد المتبادل المعقد والدراسات

---

[1] جميلة علاق، خيرة ويفي، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008**).

[2] *Russet Bruce, "The Democratic Peace",International Security,N 19(4),(1995),p175*

[3] جميلة علاق، خيرة ويفي، المرجع السابق.

المستندة إلى الظاهرة **عبر-القومية** التي ازدهرت سنوات السبعينيات[1]، خصوصا في أعمال" **كوهين**"***Keohane*** و"***جوزيف نايف ناي" J Nye***.[2]

جاءت الليبرالية المؤسساتية للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها " **كنيث والتز**" ،حيث يعتقد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول، يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية، وأن المؤسسات الدولية تؤدي دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار، ويرى "**كوهين**" و"**مارتن**"***Martin*** أنه بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[3]، وبالتالي دعم هذه المؤسسات بحسبها لإمكانية إسهام هذا التعاون في تهدئة النزاعات، وبعبارة أخرى فهي تسهل من مسألة الربط التي عادة ما تفرز مظاهر التعاون، حيث يصبح بإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل، من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة، والقبول ببعض المحصلات التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية.

يسوق " **تشيمبل**" ***Jempiel*** مواقف تدعيمية لنمط المؤسساتية، إذ يؤكد أن إقرار السلام بين الدول الأوربية بعد الحرب كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل، منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ***OECD***، و الناتو ***NATO*** والمجموعة الأوربية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوربية.

وأكثر من ذلك فهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الدمقرطة، كما يضيف أن السلام لن يكون كاملا قبل إتمام اتحاد العالم الغربي، ويبدو أن تحقيق هذا الهدف بنظر "**تشمبيل**" يقتضي إنشاء فدرالية بالمفهوم العصري، عبر إتمام الاتحاد النقدي والاقتصادي والذهاب إلى أبعد مما أحرزته منظمات مثل ***OECD*** عن طريق رسم حدود للسيادات الوطنية وذلك بواسطة إقرار الاقتراع بالأغلبية والتشريع الديمقراطي المباشر[4].

إذا كان **المأزق الأمني** يعني عند الواقعيين **انعدام الثقة** والشك وعدم اليقين، فإن المأزق الأمني عند الليبراليين الجدد يكمن في **انعدام قنوات الاتصال**، ونقص المعلومات بين الأطراف المتفاعلة مما يدفع إلى حالة من اللاأمن، من هذا المنطلق تؤدي هذه المؤسسات والمنظمات دورا مهما ومركزيا في عملية الاتصال لتحقيق الأمن[5].

---

[1] جون بيلس، المرجع السابق ،ص 427.

[2] جهاد عودة، المرجع السابق، ص 70.

[3] *Keohane and Martin, 'The Promise of Institutionalism Theory ", International Security, N 2001،(1995),p42.*

[4] أندري مورافسيك، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي" ، ترجمة: عادل زقاغ،**موقع سياسة**،متوفر على الرابط التالي:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html

[5] رمزي بن دبكة،" الدراسات الإقليمية المعاصرة: نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية "، متوفر على الرابط التالي:
http://www.politics.ar.com/ar/index.php/permalimk/3095.html .

كما تدعو إلى نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأس المال، حيث أن هذا التداخل من شأنه تحقيق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية، كل ذلك ضمن عملية تفاعلية تعاونية بعيدا عن منطق الصراع، فاليوم أصبح التعامل مع التهديدات والمخاطر في إطار مقاربات جماعية.

غير أن المقاربة الأمنية لأنصار المأسسة الدولية لم تسلم من النقد، فالطرح الجوهري لهذه النظرية بحسب **"والت"** قد فقد الكثير من بريقه مع الوقت، إذ أن المؤسسات أصبح ينظر إليها كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكنه أصبح من الواضح الآن أن المؤسسات لا تستطيع فرض سلوكات معينة على الدول إذا كان يتنافى مع مصالحها الأنانية.[1]

المطلب الثاني: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات التكوينية

جاءت من أجل توسيع عدسات البحث لتشمل جميع العناصر والمتغيرات وجميع الحقائق المتعلقة بالأمن وليس جزءا منها، كما هو الحال في نظيرتها التقليدية وبناء على ذلك طرحوا فكرة "توسيع الأمن"[2] وهو ما يعني أن الدراسات الأمنية يجب أن تهتم بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية للأمن، مثل التهديدات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تواجه الإنسانية ككل وليس أمن الدول فقط.

لذلك، لم تعد تهتم هذه الدراسات بالدولة كوحدة مرجعية وحيدة للأمن وإنما أصبحت تركز على أمن الأفراد بصفة كبيرة ولعل ما أيد هذا التوجه الجديد من التفكير هو الحقائق التي استفاق عليها العالم في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز جملة مشاكل جمة وحادة، مثل الفقر، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاحتباس الحراري، الهجرة غير الشرعية...وغيرها من التهديدات الأمنية الجديدة.

أولا- المقاربة التوسعية لمفهوم الأمن (مدرسة كوبنهاجن)

تعتبر مدرسة كوبنهاجن أول المسهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن وفتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، وقد انطلق رواد هذه المدرسة من إرادة تأسيس مسار خاص للدراسات الأمنية يسمح بالتغلب على حدود الدراسات الإستراتيجية التقليدية، عن طريق مد مجال البحث إلى أبعد من الجانب العسكري وتعميقه أكثر من العلاقات بين الدول، ترتكز دراسات **مدرسة كوبنهاجن** على التجليات الاجتماعية للأمن ومن أبرز روادها نجد **"باري بوزان"**، **"أول**

[1] ستيفن م.والت ،" العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة "، المرجع السابق.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص 81، 82

وايفر" و **"جاب دويلد"**، إضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبنهاجن لدراسات السلام ***Conpenhagen Peace Research Institution*** .

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف **بوزان** لهذا الأخير على أنه: "العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول و المجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يشمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"، بيد أن **"بوزان"** لا يعني بالعمل على التحرر من التهديد الانفلات منه أو تحييده ،على اعتبار أنه لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن يقول إنه:" في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط"، أما الأمن القومي عنده فهو مفهوم "محافظ"لأنه يتعلق بالدول الموجودة، ذلك أنه يعرفه بأنه :"قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية".[1]

أما اللاأمن عند **"بوزان"**، فيعكس عمل التهديدات والانكشاف بصورة مشتركة، على اعتبارهما مفهومين يرتبطان بالأمن القومي، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي إما أن تتجه نحو الداخل لتقلل من انكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره، وإذا كانت الانكشافات ملموسة ومحددة بوضوح فإن التهديد صعب التحديد لسببين:

أ- استحالة قياس التهديد لارتباطه بمسألة الذاتية/الموضوعية،كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري.

ب- صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكل تهديد للأمن القومي وتلك التي تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

كما سمحت تحليلاته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة أوضح بأنها لا تعمل بشكل منفصل بمعزل عن بعضها البعض، فكل قطاع يمثل نقطة وصل ضمن الإشكالية الأمنية.

تأسيسا لذلك، طورت مدرسة كوبنهاجن التفريق بين القطاعات الخمسة المختلفة للأمن بالإشارة إلى اختلاف العلاقة السائدة داخل كل قطاع ما بين التهديد والموضوع المرجعي (المستهدف بالتهديد)وإدراكه للانكشافات، والفواعل المسؤولين عن نزاع فشل التهديد، حيث أصبحت القطاعات الأمنية تفهم من حيث أنواع هذا التفاعل كما يلي[2]:

-القطاع العسكري: و يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين– أي طرفي الصراع – للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

[1] عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 13.

[2] نفس المرجع ،ص 16.

-**القطاع السياسي:** فيركز على الاستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والإيديولوجية التي تشرعنها .

-**القطاع الاقتصادي:** فيركز على الموارد اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من رفاهية وقوة الدولة .

-**القطاع المجتمعي:** والذي يعني وجود مجتمع متجانس وخال من الخوف وبيئة تحتوي على حماية الأقلية وأمن الأفراد، فهو يهتم باستمرارية وتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية.

-**القطاع البيئي:** يهتم بالحفاظ على المحيط الحيوي المحلي والكوكبي و التركيز على حماية أو صيانة محيط الأرض ككوكب، وكأهم حامل نسقي تنتمي إليه كل المؤسسات البشرية.

كما يمكن إضافة **البعد السكاني** الذي يعتبره كتاب مثل "**صامويل هنتغتون**" و "**بول كيندي**" أحد مكونات الأمن الغربي، على أساس أن "النمو الديمغرافي"في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي وهو ما يعبر عنه بالهجرة،إضافة إلى أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي.[1]

الجدول رقم (1) : توسيع وتعميق الدراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاجن

توسيع الدراسات الأمنية (القطاعات الأمنية)	
العسكري- السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي- البيئي	تعميق الدراسات الأمنية (مستويات التحليل الأمني)
النظام الدولي	
الدولة	
الفرد	

المصدر: سليم قسوم ، المرجع السابق ،ص110.

1-من الأمن الوطني إلى الأمن المجتمعي: كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي و التعسفي بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة الاهتمام بالفواعل الأخرى من غير الدولة[2]، بحيث اعتبر البعض الدولة لا تكون دائما هي التي تحمي مواطنيها وتضمن أمنهم بل قد تكون هي مصدر التهديد بالنسبة لهم، ويرى " **واين جونز**" ***Richard Wyn Jones*** إن الدولة هي أحد الأسباب الرئيسة لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدل حلها[3]، لاسيما وأن السياق التاريخي لظهور المقاربة ارتبط زمنيا باندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية والعرقية في كل الجمهوريات السوفياتية ووسط إفريقيا، إضافة إلى تزايد

[1] نفس المرجع، ص 17.

[2] ياسين سعيدي، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2016)، ص26 .

[3] *Richard Wyn Jones , "Message In A Baaltle? Theory and Prexism Gritical Security Studies",Contemporary Security Policy,Vol16,(1995),p310.*

وتيرة الهجرة إلى أوربا وتصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، وقد كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب **"بالدوين"**، أن حقل الدراسات الأمنية كان يبدو مجهزا بشكل سيئ لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة، والتي يمكن أن يرد ضمنها صيانة الاستقرار المجتمعي، فعندما تحس مجموعة باللاأمن إزاء السلطة الإقليمية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه **"بوزان"** بالمأزق المجتمعي، الذي يعتبره **"مولر"** ***Muller*** ناتجا عن "غياب الأمن المجتمعي والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة، أو الممكنة وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعينة بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة و الثقافة، الدين و العادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة".[1]

كل ذلك أدى بمنظري مدرسة كوبنهاجن إلى الإقرار بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بل إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيعه ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على المفهوم الدولاتي الضيق للأمن في وقت يمكن للدولة أن تكون سببا لإنعدامه، ووضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت المصدر الأساسي للتهديد[2].

2- الأمننة: يعتبر مفهوم الأمننة من الإسهامات الأصيلة لمدرسة كوبنهاجن، وتهدف دراسة الأمننة إلى كسب فهم متزايد ودقيق حول: من يؤمن؟ ومم يؤمن؟ (القضايا و التهديدات) ، لمن؟ (المواضيع المرجعية) لماذا؟ بأية نتائج؟ وتحت أي شروط؟وهذا ما يفسر متى تكون مقاربة الأمننة ناجحة، وبهذا يمكننا القول بأن الأمننة تهدف إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، حيث أن الأمننة تسمح بتكييف رهانات وقضايا ما على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية.

ظهرت فكرة الأمننة لأول مرة في أعمال **"وايفر"** وطورت من خلاله أيضا بشكل تدريجي بالتعاون مع **"بوزان و "جاب دويلد"**، من خلال مؤلف **"الأمن:إطار جديد للتحليل-** ***Security: a new frome work for analysis"*** صدر عام 1998، وقد تم تعريف الأمننة من قبل أولئك على أنها:" ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من طرف نخبة ما و القائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به"[3] .

---

[1] ياسين سعيدي، المرجع السابق، ص ص 26، 27.

[2] تاكايوكي ياماموراء" مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"،ترجمة : عادل زقاغ، المرجع السابق.

[3] حسام حمزة ،المرجع السابق، ص 38.

هكذا اقترحت **مدرسة كوبناهجن** انطواء التهديد الأمني على مخاطر موجودة تتطلب إجراءات طارئة، ومثل هذا الحظر موجود ومعترف به ومخصص بالذكر من خلال الخطاب، ومنه تصبح أية قضية "مشكلة أمنية"، فالحديث عن مشكل ما على أنه أمني يعني حصر الخطاب حوله ضمن منطق (تهديد/ دفاع) مما يتطلب ضرورة تدخل الدولة، ويعطي "**وايفر**" مثالا بالهجرة وكيف تصبح رهانا أمنيا يستوجب أمننتة، فالمهاجرون في أوربا أصبح ينظر إليهم كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا بعدما كان الأمر يخضع إلى معالجة اقتصادية[1].

إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز تعليمات ولوائح الوضع العادي (الديمقراطي)في صنع السياسة، وإذا كان هذا الطرح يعطي مبررا للأمن قضية ما، فإن البناء الخطابي لأي فعل أمن يحتاج بشكل عام إلى لبنات أساسية تمكن من إضفاء الطابع الأمني على أية مسألة مدركة[2]:

-توضيح كيف يمس هذا التهديد ببقاء نوع الموضوع المرجع.

-إستراتيجية التعامل عن طريق تحديد نوعية التدابير الاستعجالية لمواجهة الفعل محل التهديد.

-مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق من خرق لقواعد الرقابة والشفافية، الذي يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.

بهذا الشكل تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن، لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا (تحددها القواعد الديمقراطية وإجراءات صنع القرار)إلى عالم السياسة العليا(تتميز بالاضطرارية والأولوية الملحة عبر قضايا الموت والحياة).

الشكل رقم (1):مسار عملية الأمننة securitization process

[1] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة"، المرجع السابق، ص 108.

[2] حسام حمزة، المرجع السابق، ص 39.

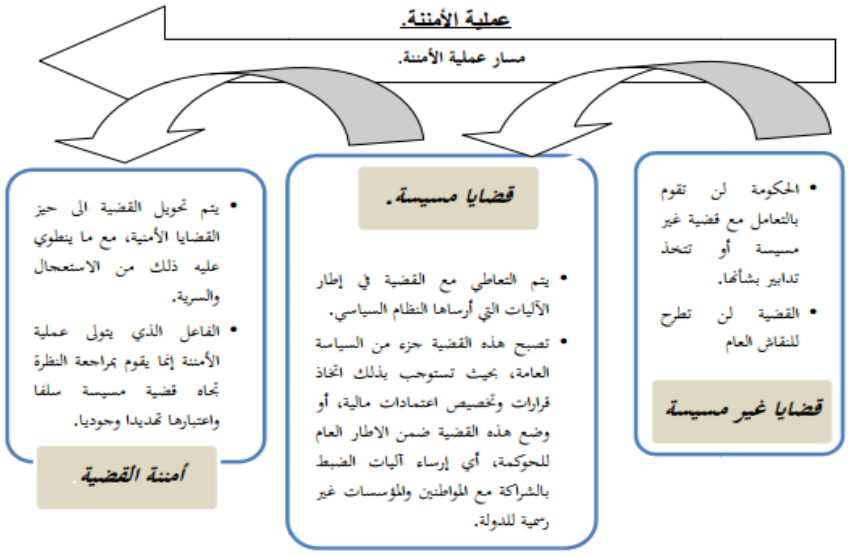

المرجع:عادل زقاغ،"المعضلة الأمنية المجتمعية،خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة" ،المرجع السابق،ص 110.

ثانيا-المقاربة النقدية لمفهوم الأمن

إن الدراسات الأمنية النقدية هي مجموعة واسعة من النظريات التي تتحدى النظريات التقليدية للأمن يختلف الكثير منها من نواح هامة ، لكنها تشترك بعدد من النواحي أهمها هو التركيز على تهديدات غير عسكرية للأمن وعلى الفرد كوحدة مرجعية للأمن، بالإضافة إلى أنها تعتبر بأن البنى الأساسية للسياسة الدولية هي بنى اجتماعية وليست مادية صرفة، كما أن تغيير الطريقة التي تفكر بها في شأن العلاقات الدولية يمكن أن يحدث تحولا إلى مزيد من الأمن الدولي.

1-مقاربة النظرية النقدية الاجتماعية لمفهوم الأمن:

إن أولى بوادر ظهور النظرية النقدية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية بدأت معالمها منذ 1976 ، عندما كتب "***روبرت كوكس Robert cox*** " مؤلفه الشهير " في التفكير حول مستقبل النظام العالمي" ***The Thinking about The futur of the world*** **order** »، الذي اظهر من خلاله غياب الخاصية النقدية.[1] وفي عام 1981مع إصدار مقاله بعنوان:**"القوى الاجتماعية، الدولة، النظام العالمي، ما وراء العلاقات الدولية"**، إلى جانب مقال آخر لـ "***غرامشي"*** عام 1983بعنوان:**"الهيمنة والعلاقات الدولية:محاولة في المنهجية"*** ***hegmony and international relations:an essay in mmethod"***، حيث اعتبرت هذه الدراسات كمحاولة لوضع مقاربة تدرس السياسات العالمية من حيث المبادئ والمفاهيم.[2]

[1] ياسين سعيدي، المرجع السابق، ص30.

[2] جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 380.

منذ ذلك الحين حاول العديد من المنظرين تجسيد هذه النقاط من خلال الأفكار المركزية التي ركزت على بعض القضايا الملموسة والتي أسهمت في تفعيل العلاقات الدولية، بحيث تتبنى النظرية النقدية تقاليد فكرية عريقة تطورت من الفكر الماركسي الذي يعود إلى عشرينات القرن الماضي، مع ذلك تمتد جذور هذه النظرية إلى حبل فكري عميق يرجع في كثير من الأحيان إلى عصر التنوير لتصل إلى "**كانط**" و"**هيغل**"، لتصبح في القرن العشرين أكثر ارتباطا بمجموعة متميزة من المفكرين من خلال مدرسة فرانكفورت [1].

يطلق اسم"**النظرية النقدية**"على تيارين ماركسيين مختلفين في نظرية العلاقات الدولية هما: "**الغرامشية الجديدة** " و"**مدرسة فرنكفورت**" و نجد تأثرا واضحا للأمنيين النقديين بأعمال "**روبرت كوكس**"، كأحد أقطاب الغرامشية الجديدة، و يؤكدون بأن دراساتهم الأمنية تهدف إلى مراجعة المفاهيم التقليدية للأمن وتسعى إلى إعادة صياغة وتغيير السياسات الواقعية والرؤية الوضعية التي تتعامل مع الواقع وكأنه معطى مسبق غير قابل للتغيير.

بالرغم من أن التصور النقدي للأمن لم ينحصر في توجه واحد، إلا أن الدراسات الأمنية النقدية حسب "**كايث كروز*K.Krause***" تشترك في دراسة ثلاث مسائل أساسية هي: كيفية بناء التهديدات، بناء الوحدات المرجعية للأمن و دراسة إمكانية تحول المعضلة الأمنية[2].

ينطلق أصحاب النظرية النقدية في دراساتهم الأمنية من البحث عن كيفية بناء التهديدات، حيث أنهم لا يعتبرون الأمن واقع موضوعي، بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية، وحسب "**كين بوث *Ken Booth***"، فالأمن واقعا موضوعيا ولا ذاتيا إنه: "... ظاهرة تنشأ تذاتانيا، تقدم مختلف ...الخطابات حول السياسات آراء وخطابات مختلفة حول الأمن"، أي أن التغيير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح، وهو يؤثر على سياسات الأمن، وقد ضمت الدراسات الأمنية النقدية توجهين رئيسين :

-التوجه الأول: تبناه الكنديين "**كايث كروز**" و "**ميكائيل ويليامز**"، وقد شدد هذا التصور على ضرورة التحول من التركيز على البعد العسكري في سلوك الدول تحت الفوضى إلى التركيز على الأفراد، الجماعة والهوية واقتراح تحقيق ذلك من خلال تشجيع الفكر التعددي والمقاربات المتنوعة في الدراسات الأمنية بدلا من تبني مقاربة واحدة[3].

-التوجه الثاني: تبناه كل من"**كين بوث**" و "**ريتشارد واين جونز**"، وهو التصور الذي يركز على "مشروع الانعتاق، بشكل أكبر في إعادة تعريفه للأمن، وفكرة الانعتاق تعني: تحرر الشعوب من القيود المادية

[1] مارتن غرفيتش، تيري أوكلاهن، المرجع السابق، ص440.

[2] *Krause, Keith, "A Critical Theory and Security Studies: The Research Program of Critical Security Studies ",Cooperation and conflict, Volume 33, Issue 3, September 1998,p307.*

[3] سليم قسوم ، المرجع السابق، ص 153.

والبشرية التي توقفهم عند تنفيذ ما اختاروا بحرية القيام به....والحرب والتهديد بالحرب أحد هذه القيود إلى جانب الفقر، القمع السياسي...لذا يعتبر الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، والتحرير هو الذي ينتج الأمن الحقيقي وليست السلطة أو النظام، لذا يعد التحرر نظريا الحفاظ على الأمن"[1].

هذا ما يؤكد الترابط بين مفهومي الأمن و الانعتاق بشكل جدلي، إذ يعني الأمن" غياب تهديد الأمن والخوف"، وذلك يكون عنصرا أساسيا للكفاح من أجل التحرر، وهو يشتمل كلا من الأدوات والأهداف فتحقيق الأمن وتعزيزه يمكن أن يكون مهمة تحررية في حد ذاتها في البيئة المميزة بعدم الأمن الدائم، في الوقت نفسه يؤكد **"بوث"** و **" جونز"** أن التحرر عملية، بدلا من أنه نقطة نهاية للسلوك الإنساني ومن ثمة يصلون إلى نتيجة مفادها أنه لابد من توسيع مفهوم الأمن ليشمل كل التهديدات للوجود الإنساني.

فتوسع دائرة التهديدات، يرافقه حسب النقديين ضرورة مراجعة الدول في الدراسات الأمنية فحسب **"بوث"** فإن الظروف تتغير، مواضيع الانعتاق تتغير أيضا، ولهذا نجد النقديين قد اقترحوا رؤية جديدة للأمن مرجعيتها الأساسية هي الأفراد والشعوب، فحسب رأيهم: "التفكير الجديد في الأمن ليس توسيعا للموضوع فحسب، بل توسيع أجندة القضايا إلى قضايا غير عسكرية "، ولهذا جعل النقديون الإنسان وليس الدولة كمرجعية أساسية للأمن، خاصة وأنهم يركزون على فكرة الإنعتاق أي تحرير الأفراد من الإكراهات المادية والإنسانية التي تعيقهم عن فعل ما اختاروه، والدولة حسبهم غير قادرة على ضمان الأمن بهذا المعنى، وحسب هذا التصور الراديكالي فإن الدولة –الآمة تجاوزها الزمن، بل أصبحت تشكل خطرا، وهو الأمر الذي دفع **" دانييل بل"** ***Daniel Bell*** بالقول أن :" الدولة أصبحت بعد الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشاكل الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى"[2]، ويعتقد كل من **"كايث كروز"** و"**مايكل وليامز"** أن أمن الأفراد يمكن دراسته على ثلاثة مستويات مختلفة هي:

- بالنسبة **للمستوى الأول**، كأشخاص الدولة لا تستطيع لا احترام الحقوق الأساسية لهم ولا ضمان مصادر حاجاتهم الغذائية .

- ما يخص **المستوى الثاني**، أمن المواطنين، فإن الدولة ومؤسساتها يمكن أن تشكل تهديدا أساسيا لأمن الأفراد .

---

[1] *Pinar Bilgin, "Critical Theory", In. Paul D. Williams (Ed**), Security Studies : An Introduction**,(London : Routledge, 2008), p98.*

[2] مازن غرايبية، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية" ، الملتقى الدولي حول:(**الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2004**)، ص 07.

-أما **المستوى الثالث**،أمن الأفراد باعتبارهم أعضاء في الجماعة الإنسانية، فالدولة غير قادرة على حمايتهم في مواجهة القوى الشاملة كالتدهور البيئي والاقتصادي، إذ لم تشكل هي ذاتها تهديدا للبيئة بواسطة أسلحتها الملوثة بيولوجية كانت أو نووية[1].

ذلك ما يتناقض مع مركزية الأمن غير المبررة في الدولة السيادية، ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة هي حامي المواطنين بالمعنى الهوبزي، بل تكون على العكس من ذلك هي مصدر تهديد، وهو ما يذهب إليه "**واين جونز**" من خلال قول : "إن الدولة ذات السيادة أحد الأسباب الرئيسة لانعدام الأمن، وهي جزء من المشكلة بدل حلها"[2]، سيما إذا كانت الدولة غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنيها، آو حمايتهم من مخاطر دول الجوار غير المستقرة سياسيا، أو كانت دولة فاشلة غير قادرة للتصدي للجريمة، وغير ذلك من الحالات التي تصبح فيها مصدر للأمن لأفرادها.

2-مقاربة ما بعد الحداثة لمفهوم الأمن:

وجدت جذور هذه المقاربة في كتابات مجموعة من المفكرين الفرنسيين من ستينات القرن العشرين في مقدمتهم: ***Jean Jacque, Lacan Derrida,Michel Faucault,Francois Lyotard***، حيث طور هؤلاء أفكار ما بعد الحداثة بربطها براديكالية الستينات أين انطلقت الثورات النسوية و الجندر لتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها الثقافة الغربية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية[3]،إذ يشير مصطلح ما بعد الحداثة إلى حقبة العصر بعد الحديث أو الحركات الصاعدة كرد فعل على الحداثة، حيث تتضمن إعادة نظر جذرية في الفرضيات الحديثة حول الثقافة، الهوية، التاريخ أو اللغة، ليقترب هذا المعنى من التعريف القياسي الذي قدمه " **ليوتار**" عندما عرفها على أنها: **"جحود لما بعد (الشك)السرديات".**

بمعنى أنها تنكر إمكانية وجود أسس لإثبات حقيقة الأقوال الموجودة خارج حديث ما، وبالتالي برزت عدة مؤشرات دفعت نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة والتي جاءت كموقف نقدي للنظريات التقليدية الوضعية، من أبرز هذه المؤشرات التغيرية نجد[4]:

-أزمة الدولة القومية واندلاع الثورات العرقية وشيوع الحركات الانفصالية.

-تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام .

-بروز الإحياء الديني في الأديان الثلاث (المسيحية، الإسلام، اليهودية).

---

[1] سليم قسوم،المرجع السابق،ص ص 151- 153

[2] سيد أحمد قوجيلي،**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**،ط1،(الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،د س ن)،ص 26.

[3] *Postmodern politics, Identity politics, World view. www.allaboutworld.org/postmodern-politics.htm*

[4] شهرزاد فكيري ، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية –أنموذج ليبيا-"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3،2017)،ص 78.

-صعود عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية.

يتبنى ما بعد الحداثيين على مستوى التنظير في العلاقات الدولية نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها التفسيريون، حيث يرى **"والكر"** أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيرا للسياسة العلمية المعاصرة، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة باعتمادها على "**عقيدة التناص *Intertextuality*** "[1].

من خلال عقيدة التناص، تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة، مما يمكن من إعطاء دور أساسي للغة في فهم و إدراك الواقع، ولهذا فهم يعتبرون بأن اللغة لا تعكس الواقع فقط بل أن هذا الأخير يبنى ويصاغ من خلال استعمال اللغة، وفي هذا الصدد يقول **"جاك ريدا"**، أن:" العالم المتسم بالتعددية، التشتت والفوضى يستحيل التعبير عنه أو معرفته خارج نطاق الخطاب المستخدم والمرتبط بالواقع"[2]، ولهذا فإن نظرة ما بعد الحداثيين للأمن تنطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول.

على هذا الأساس يقدم منظرو ما بعد الحداثة بديلا للخطاب الأمني الواقعي الذي يضطلع بطابع سياسي يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، حيث يصفه **"رتشارد أشلي *Richard Ashley*"** بالإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروز الصراعات الأمنية باعتبار الواقعية تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول، هذا البديل هو تبني خطاب جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المسيطرة على عقول الساسة والأكاديميين من جهة أخرى، و يقترح مفكرو ما يعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي لعل أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية، لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول[3]، لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.

3- مفهوم المقاربة البنائية للأمن:

تعتبر البنائية من أكثر المقاربات إثارة للاهتمام والجدل في العقود الأخيرة، بالرغم من أنها مقاربة غير حديثة إذ يمكن إرجاع جذورها إلى القرن الثامن عشر، وذلك مع كتابات الفيلسوف الإيطالي **"غامبا تيسنا فيكو"**[4]، إلا أنها حديثة العهد نسبيا بحيث أستعمل مصطلح البنائية ***Constructivism*** لأول مرة

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)،ص 319.

[2] عبد الوهاب المسيري، وفتحي التركي ، **الحداثة وما بعد الحداثة**،ط1، (سوريا،دمشق: دار الفكر،2003)، ص 89.

[3] جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 436.

[4] لخميسي شبي، المرجع السابق، ص63.

في تخصص العلاقات الدولية من طرف "**نيكولاس اونوف** ***Nicolas Onuf*** " في كتابه، **(1989): "عالم من صنعنا: القواعد والقانون في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية** ***« World of our making : rules and*** **rule** ***in social theory and international relatinos »***، لكن هذا الكتاب لم يكن مرشحا لإعادة تشكيل طريقة التفكير في العلاقات الدولية، كما لم ترشح هذه المقاربة لمنزلة مقاربة جديدة إلى غاية صدور"**واندت** ***Wendt*** **" مقالته المشهورة(1992):"الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة-** ***Anarchy is What States Make of it : the Social Construction of Power Politics***"، حيث كان لها تأثير كبير في بناء النظرية البنائية التي قامت بنقد النظريات العقلانية والتأملية.

وتتمثل أهم مبادئ النظرية البنائية فيما يلي[1] :

-الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

-البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل تذاتاني ***intersubjective*** .

-هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام، تحاول البنائية تبني تصور أكثر اجتماعية، رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبنى عليها التصورات الواقعية والليبرالية، فالبنائية لا تحدد الواقع بناء على توزيع القوى المادية، و إنما من خلال الأخذ بعين الاعتبار للعلاقات الاجتماعية والأفكار، فهي تنظر للواقع نظرة تذاتانية، حيث أن الواقع هو حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم وهو ما ينعكس على الأمن، فليس هناك مضمون محدد سلفا لهذا الأخير لأنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل التذاتاني بين الفواعل، من هنا فإن تأويل وتصرفات الدول الأخرى من طرف دولة ما جزء لا يتجزأ من وجودها الاجتماعي[2].

على هذا الأساس تتداخل هذه النظرية مع النظريات الأخرى في بعض النقاط خاصة مع الافتراضات الواقعية، حيث أن الهدف الأساسي للدول هو البقاء، و أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي يحدد سلوكيات الدول إما تعاونا أو تنافسا، كما أن المعضلة الأمنية تحدث نتيجة إنعدام الثقة، هذه الأخيرة دفعت "**واندت**" إلى تقديم مفهوم بديل للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون، فهو يطرح في مقاله مفهوم "**الجماعة الأمنية كبديل مؤسس لحالة الفوضى الدولية** "[3].

بخصوص التفسير البنائي **للقوة** يتلخص في عنصر الإدراك، و لا ينظر إليها على أساس المكونات المادية فقط، سواء من قبل الدولة التي تملك القوة أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى، وكمثال على ذلك

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 322.

[2] جون بيلس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 434.

[3] شهرزاد فكيري ، المرجع السابق، ص 92.

فامتلاك الصين للسلاح النووي لم يجعلها في إطار المهدد للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأن أفكار وقيم صناع القرار في تلك الدولة يقوم على مبادئ الردع الانتقامي لا الهجومي، ولكن مع ذلك حدثت متغيرات أمنية جديدة قادت الصين إلى تغيير أفكارها، بحيث يمكننا اختصار هذا المتغير في وضع الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الدرع الصاروخي من خلال وضع رادار باليابان وهو ما ترجمته الصين على أنه تجسس وتقييد وتهديد لها، ما دفعها إلى تغيير أفكارها حول الردع النووي وتحويل السلاح النووي من الدفاع إلى الهجوم في حال تهديد أمنها[1].

أما بالنسبة لإدراكات التهديد وتصورات الأمن فهي مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية فمن ضمن العناصر المشاركة في تشكيل الهوية الوطنية، نذكر التمثيل الذي يجسده أعضاء الدولة لها ولمكانتها ولدورها في النظام الدولي، تصورهم للنظرة التي تمتلكها الدول الأخرى عنهم وأخيرا التصور الذي يمتلكونه عن النظام والدول الأخرى المشكلة له، فإدراك الآخر يؤثر على متخذ القرار بمقتضى أن الخارج قد يكون صديقا، حليفا، خصما، عدو أو بكل بساطة محايدا.[2]

يرى "**واندت**" أن "**المصلحة الوطنية**" ليست محددة بشكل موضوعي "بنائيا"، إنما قابل للتشكل والتكوين مع مرور الزمن و عبر العلاقات الاجتماعية للفاعل، ويربطها البنائيون بـ"**الهوية**" إذ يرون أن الأخيرة تولد وتصقل المصالح، كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الهوية و أن المصالح القومية تنبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، فضلا عن تحريك النعرات الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد، صناع قرار هذه الوحدات السياسية وهي كلها مؤشرات تدل على وجود عدة فاعلين وليس فاعلا واحدا في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة[3].

ترى البنائية أنه لو زاد الاهتمام بهويات الفواعل لاستطعنا تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية، تجعلنا نتجاوز التصور الدولاتي للدراسات الأمنية إلى التصور الجماعي الذي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول، والحقيقة أن الهوية الجماعية تأتي عبر التفاعل عكس الهوية الدولاتية الضيقة التي تأتي قبل التفاعل، إذ نجد على سبيل المثال أن مجوعة من الدراسات أظهرت أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بـ"**أوربية ألمانيا**" وأهمية التكامل الأوربي هو ما دفعها إلى الانضمام و أداء دور فاعل في الاتحاد وبالتالي تغيير سلوكها نحو أوربا ككل [4].

[1] نفس المرجع، ص ص92 ،93.

[2] سليم قسوم، المرجع السابق، ص137.

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 223.

[4] نفس المرجع، ص 224.

المطلب الثالث:الأمن والتهديدات الأمنية من منظور مقاربة الأمن الإنساني

تندرج مقاربة الأمن الإنساني ***Human Security Approach*** ضمن المقاربات الأمنية الجديدة، التي تعول عليها الأمم المتحدة منذ مطلع الألفية، كآلية للحد من التهديدات الأمنية التي يواجهها السلم والأمن الدوليين بعد انتشار التهديدات اللاتماثلية، باعتبارها أحد التهديدات المباشرة للأمن الوطني للدول وأمن سكانها، وأضحت أحد التحديات الماثلة أمام المجتمع الدولي للبحث عن أنجع السبل للحد منها والقضاء على أسبابها.

أولا-الأمن الإنساني: مقاربة مفاهيمية

إن ظهور الأمن الإنساني كفكرة يعود إلى عقود مضت ويجد جذوره في عدة مفاهيم في حقل العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، إلا أن تبلوره كمقاربة يرجع إلى إسهامات المنظمة الأممية عبر تقريرها الثاني للتنمية البشرية ***PNUD*** لعام 1994 و الذي يعتبر أول من نظر لمفهوم **الأمن الإنساني** وأدخله بالتالي وبقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظور التقليدي[1].

رغم انتشار مفهوم الأمن الإنساني واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة وتبنيه من طرف بعض الدول مثل: كندا، اليابان و النرويج كمبدإ لسياستها الخارجية، إلا أنه بقي مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع يخص بالدرجة الأولى تعريف الأمن الإنساني، وكذلك مداه التحليلي وتطبيقه في الواقع العملي.

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1994 **الأمن الإنساني**، بأنه:" تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة، و المنتشرة و الممتدة زمنيا و واسعة النطاق التي تتعرض لها حمايته وحريته"[2]، ويعرفه **كوفي عنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره المعنون بـ**"نحن البشر "**لعام 2000، بأنه:" يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان الحكم الراشد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة وإتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، و كل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي و منع الصراعات والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المرتبطة التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي"[3].

---

[1] خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، **مجلة التجديد العربي**، متوفر على الرابط التالي:
www.arabeditor.nened.com

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، بيروت: مطبعة كركي،2009،ص25

[3] محمد المهدي شنين، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني"، متوفر على الرابط التالي:*Bohothe.blogspot.com*

كما ورد الإشارة إلى هذا المفهوم ضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60-1 المؤرخ في 24 أكتوبر 2005 والمتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، حيث أوضحت الفقرة 143 من القرار الصادر عن الجمعية العامة بأن:" أمن البشر يعني حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة بمنأى عن الفقر واليأس، والإقرار بأن لجميع الأفراد لاسيما الضعفاء الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرص متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية عل أكمل وجه"[1].

كما تعرفه الدكتورة "**خديجة عرفة أمين**"، بأنه :"التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، بإنشاء مؤسسات أمنية جديدة للتعامل مع كل ما يهدد أمن الإنسان على جميع المستويات".

هذا، وحدد تقرير التنمية البشرية لسنة 1994أربع خصائص أساسية للأمن، و هي[2]:

أ-الأمن الإنساني شامل وعالمي فهو حق الإنسان في كل مكان .

ب-الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق.

ج-الأمن الإنساني محوره الإنسان و يتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

د-مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

كما حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني في مكونين أساسيين: **الأول** هو التحرر من الحاجة **والثاني** هو التحرر من الخوف، وأضافت تقارير أخرى شقا أخر وهو الحرية في الحياة الكريمة[3]، وقد حاولت ***اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية*** المنعقدة في دورتها سنة 1987، إعطاء تعريف للتنمية المستدامة حينما أكدت على ارتباط هذا المفهوم بكل ما يتصل بحماية البيئة وصولا إلى قمة "**ريو دي جانيرو**" بالبرازيل سنة 1992، والتي كرست رسميا و إعلاميا مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على ثلاثة أسس تشمل التطور الاقتصادي، العدالة الاجتماعية و الحفاظ على البيئة[4]،

من هنا أصبح الحديث عن التنمية المستدامة يمر بالضرورة عبر الحديث عن حماية الإنسان وتوفير إطار حياتي، وهذا يكون بالاتجاه نحو تبني تنظيم سياسي عقلاني، وعقلنة العمل السياسي من خلال تطبيق مفهوم الحكم الراشد داخل الدولة[5].

---

[1] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60-1 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 والمتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، رمز الوثيقة، A/55/985 .

[2] خديجة عرفة محمد أمين ،**الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، ط1،(الرياض :مركز الدراسات والبحوث،2009)،ص44.

[3] عبد النور بن عنتر،المرجع السابق،ص 27.

[4] سعد الدين العثماني ،"منطقة الساحل والصحراء ...التحديات والآفاق المستقبلية":متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/1/

[5] سعيد محمود شاكر،المرجع السابق،ص 12.

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خارطة مضامينية حول المحتوى البعدي للأمن الإنساني في سبعة (7)أبعاد حركية متكاملة وغير مرتبة، حيث تعتبر من أهم التصنيفات الحديثة والمعتمدة من طرف أغلب المختصين في الدراسات الأمنية وغيرها من الدراسات الإستراتيجية، و هي:

الجدول رقم(2):يبين أنواع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني

قطاعات الأمن	أمثلة عن التهديدات الأساسية
الأمن الاقتصادي	الفقر المستدام ،البطالة
الأمن الغذائي	الجوع والمجاعة
الأمن الصحي	الأمراض المعدية القاتلة،سوء التغذية ،عدم الحصول على الرعاية الصحية الضرورية
الأمن البيئي	تدهور البيئة ،استنزاف الموارد،الكوارث الطبيعية،العنف الأسري،عمالة،الأطفال.
الأمن الشخصي	العنف الجسدي،الجريمة،الإرهاب،العنف الأسري،عمالة الأطفال
الأمن المجتمعي	التوترات العرقية والدينية،وتلك المتعلقة بالهوية
الأمن السياسي	القمع السياسي،انتهاك حقوق الإنسان

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،لسنة 1994،المرجع السابق.

لفت التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994 الانتباه إلى تحول الفرد كمرجع أساسي للأمن بدلا من الدولة، إضافة إلى مجموعة من النقاط تعتبر أسس الأمن الإنساني، يمكن إبرازها فيما يلي:

أ-الفرد كوحدة للتحليل: إن عولمة المخاطر وتنوع كيفية عيش الفرد ومحاولة تأمينه من الأخطار سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة مصحوبة أو غير مصحوبة بعنف، و يتعلق هذا بنوعية حياة الناس في كل مكان لأن الخطر لم يعد يتعلق بالتسلح و بالعدو و المصدر الخارجي، بل تعددت و تنوعت المخاطر والمصادر من الأخطار البيئية والفروقات الاقتصادية إلى المصادر الداخلية و الخارجية و هو ما أدى بالانتقال بالفرد كمرجع للأمن بدلا من الدولة[1].

ب-التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة: يتمثل الجانب الأول-التحرر من الخوف- في حماية الفرد من التهديدات العنيفة، خاصة و أن نهاية الحرب الباردة كشفت عن عمق التغير الحاصل في مصادر تهديد الفرد بظهور ما يسمى التهديدات اللاتماثلية وتفاقم ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، جراء صعود العولمة التي زادت من هاته المخاطر، وهو ما دفع بالأمم المتحدة إلى زيادة التدخل تحت غطاء عمليات حفظ السلام لحماية الفرد من النزاعات المسلحة.

أما الجانب الثاني–الوقاية من الحاجة- فنجد أن الأمن الإنساني هو مفهوم لصيق بحاجة الأفراد والجماعات للتواجد والاستمرارية، لذلك فهو يرتبط بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاجتماعي و تحقيق التنمية الاقتصادية والانعتاق من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر[2] .

[1] *United Nations Development Programme, **"human developement report 1994-new demension of human security"**,New York,UNDP,1994,PP 22,23.*

[2] *ibid, p p22 ,24.*

ج-النهج الوقائي الاستباقي: الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة أسهل من التدخل اللاحق، ويعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ الأمم المتحدة في التنبوء بالنزاعات[1]، وقد تعاظم هذا الشكل مع بروز مخاطر جدية وهذا النهج قائم على آليتين هما: **الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة و حق التدخل الوقائي**.

د-عالمية مفهوم الأمن الإنساني: الأمن الإنساني هو مفهوم شامل فهو حق للإنسان في كل مكان إنه يقضي على فكرة التمييز، و لا يعترف بالحدود بل بالمواطنة العالمية، بمعنى أن كل فرد إنساني هو مواطن من هذا العالم وعلى الجميع حمايته بغض النظر عن أي تمييز كان[2].

ثانيا-جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن الوطني للدولة

يمكن أن نفهم أنموذج الأمن الإنساني كبديل لا بد من الغوص في العمق ومعرفة القيمة المضافة التي يقدمها، فالانتقال من التركيز على محورية أمن الدولة إلى محورية أمن الأفراد، يقدم ثلاث إجابات جديدة عن الأسئلة التالية:

1-تغيير وحدة التحليل في السياسة الأمنية (الأمن لمن؟): تتمثل إسهامات الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية في اعتبار الفرد موضوعا مرجعيا للأمن(**مسار السياسة الأمنية يكون من أعلى إلى أسفل**)، بدل الدولة، حيث (**مسار السياسة الأمنية يكون من أعلى إلى أسفل**)، ولا يعني ذلك إلغاء الاهتمام بأمن الدولة التي تؤدي دورا كبيرا في تحقيق أمن أفرادها، وفق هذه النظرة تصبح المجتمعات المحلية وهويات أخرى موضوعا للأمن، كما ينطوي هذا المنظور الجديد على أكثر من مجرد وضع الفرد على درجة أسبق من الدولة ضمن سلم الأولويات في مواجهة التهديدات ووضع البرامج، فقد غير و بشكل كبير من وضعية الفرد الذي لا يمكن أن يتجانس مع الدولة ولكن كموضوع وفاعل ومتساو في العلاقات الدولية.

حسب العقد الاجتماعي تعد الدولة وسيلة لضمان أمن الأفراد ،غير أنها أصبحت هي الغاية و أمنها هو الهدف حتى على حساب أمن مواطنيها، وهو ما يعطي لها دورا مزدوجا كتهديد كبير من جهة للأمن الإنساني وكأداة لضمانه من جهة أخرى[3]، فتحقيق أمن السكان يزيد من شرعية واستقرار الدولة عن طريق تحقيق الانسجام المجتمعي ، وضعف الدولة بالمقابل يعد تهديدا لأمن سكانها، ومثال ذلك ظهور ما يسمى بالدولة الفاشلة أو الضعيفة وحتى المنهارة أدى إلى انتهاكات جسيمة لأمن الإنسان، وحدوث إبادات جماعية نظرا لعدم قدرة الدولة ومؤسساتها على فرض النظام وحماية السكان، فعلى سبيل المثال انهيار الدولة في الصومال و الغياب التام لكل بنية اجتماعية، جعلت من خدمات الصحة والتمويل بالماء والتربية أمورا نادرة لا تملك من قبل الأغنياء، مما يؤكد أهمية وجود الدولة لضمان تمتع الفرد بحقوقه الأساسية وتحقيق الأمن الإنساني.

---

[1] *ibid, pp22 ,23.*

[2] إدريس عطية، **تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية**، (الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع،2019)، ص 98.

[3] فريدة حموم، " الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، المرجع السابق، ص 76.

الجدول رقم(3):جدول يوضح أمن الدولة مقابل أمن الإنسان

نوع الأمن	الطرف المعني	موضوع الحماية	التهديدات المحتملة
أمن الدولة	الدولة	أمن الدولة وسلامة أراضيها	-الحروب بين الدول والتدخل الأجنبي -الانتشار النووي -الاضطرابات المدنية
أمن الإنسان	الإنسان/الفرد	سلامة الفرد وحريته	-الفقر -الاستنضاب البيئي -انتهاكات حقوق الإنسان -النزاعات، العنف ،القمع

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،"**تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009**،"المرجع السابق،ص 21.

2- عالمية التهديدات الأمنية (الأمن من ماذا؟): بسبب تركيزه على رفاهية وكرامة الأفراد فإن القيمة المضافة لمقاربة الأمن الإنساني، هي أن تعترف بالتهديدات بعيدا عن العنف، لتشمل مجموعة كبيرة من التهديدات الأخرى، ما يعني أن الأمن الإنساني لا يفسر التهديدات، ولكنه يعترف بتهديدات أخرى جديدة مترابطة مع بعضها البعض، إذ حددت المقاربة فضلا عن الأسباب البنيوية لانعدام الأمن ،الأسباب المركزة على الوكالة، مثل تلك المدبرة عمدا كالجرائم المتعلقة بالمخدرات أو تلك التي تنشأ عن غير قصد، أو بنيويا لذلك يمثل انعدام الأمن الإنساني مزيجا معقدا من التهديدات بعيدا عن المخاطر الأمنية العسكرية[1].

فالفقر الذي يعيشه الملايين من البشر على سبيل المثال في منطقة معينة قد يؤثر في الأمن الاقتصادي و الديمغرافي للنظام الدولي، بسبب تدفق أمواج المهاجرين فيحدث اضطرابات في الدول المستقبلة لهم ويكثر الإجرام والشعور العرقي و الإثني، كما تزداد الحاجة لتغذيتهم ومعالجتهم ويشكلون بذلك عبئا على المجتمع الدولي، فتنتج التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أخطار اللااستقرار داخل الدول معجلة بذلك في خلق وإشعال الخلافات في مابين الجماعات، قد تصل لدرجة العنف الدافع لتدفق اللاجئين وللأعمال الإرهابية وببساطة للبؤس والحرمان.

3-الجهة المسؤولة عن تحقيق الأمن (الأمن بأية وسائل؟): قيمة أخرى مضافة للأمن الإنساني، تكمن في إقراره بأن أيا من هذه التهديدات وأشكال العنف لا يمكن مواجهتها بصفة مستقلة، فالأمن الإنساني انتقل بالإطار العام للأمن من الأمن الجماعي إلى رؤية جديدة أقرب إلى"**المسؤولية الجماعية**" للمجموعة الدولية، فعولمة الأمن يعني عولمة القضايا الدولية بالبحث في القضايا الكبرى واقتراح الحلول الملائمة لها على الصعيد العالمي، وفي هذا السياق يقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 بأن :" الأمن الإنساني هو انشغال عالمي يتعلق بالفرد مهما كان وأينما وجد، سواء في الدول الغنية أو الدول الفقيرة".[2]

[1] إدريس عطية ،المرجع السابق،ص 107.

[2] *United Nations Development Programme, human developement report 1994 ,op.cit.*

لو أخذنا على سبيل المثال "ظاهرة الإرهاب"، نجد أن الأمن الإنساني غير قابل للانقسام، إذ أثبتت أحداث 11 سبتمبر ، أن جذور الإرهاب هي في مناطق بعيدة تشهد نزاعات وتوترات وتخلفا متزايدا، إلا أن هذا البعد ضرب الولايات المتحدة الأمريكية على إقليمها، والحماية التي تظهرها الحدود خالية، كما أن 40% من ضحايا الهجوم ليسوا أمريكيين و إنما ينتمون إلى 80 دولة[1]، فالدولة وفي ظل التحولات العالمية لم تعد قادرة بمفردها وبمؤسساتها على حماية الأفراد بل لابد من حدوث تعاون بين الدول، والمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

يمكن القول، أن التركيز على الفرد/الإنسان كمرجعية للأمن من منظور الأمن الإنساني، شكل قطيعة معرفية في مجال الدراسات الأمنية مع المنظور التقليدي، بوضعه العنصر البشري في مركز الحياة العالمية، و على رغم التعارض الذي قد يبدو أحيانا بين "**أمن الدولة** " و "**أمن الفرد**" مفاهيميا وحتى عمليا، إلا أن الدولة وفقا للمقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة وزمن العولمة، تبقى وحدة أساسية ومطلوبة للتعاون لاحتواء التهديدات الأمنية الجديدة حتى و إن كانت تمس الفرد بالأساس، حسب مقاربة الأمن الإنساني، لأنه في النهاية تبقى هذه المقاربة صادرة عن منظمة أممية (حكومية) تشكل الدول فلسفة وجودها واستمرارها.

المبحث الثالث: الأمن الوطني: الدلالات والمضامين

يعد مفهوم الأمن الوطني ***National Security*** للدول من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، نتيجة دخوله للمدارس والمؤسسات العلمية والجامعات متأخرا قياسا بالعلوم الأخرى التي تناولتها المدارس السياسية بالدراسة والتحليل، فعلى الرغم من أن مفهوم الأمن للإنسان قديم قدم الإنسان ذاته، إلا أنه كعلم يدرس في الجامعات ويهتم بأمن الدولة واستقلالها لم يدخل للجانب الأكاديمي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك لا يزال يرى الكثير من الباحثين أن مفهوم الأمن الوطني للدول يعتبر من المفاهيم المهمة والحديثة التي يشوبها الغموض.

المطلب الأول: الأمن الوطني: جدلية المفهوم

يذكر الدكتور عبد "**المنعم المشاط**" أربع حالات يزداد فيها الاهتمام بالأمن الوطني كظاهرة تحليلية في العلاقات الدولية خاصة من جانب صنع القرار،و هي:

-تصاعد حدة الصراعات المباشرة التي قد تتطور إلى حروب، وهو ما أمكن ملاحظته في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

- التوتر الداخلي الذي بإمكانه أن يتطور إلى حالات انعدام الأمن (حالة معظم دول العالم الثالث).

[1] *Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats ," de la difficulté d'agir " :www.idrc.ca/books/960and961/01-policy_f.htm*

-ازدياد شعور دول العالم الثالث بتصاعد مخاطر التهديدات الدولية والإقليمية ضدها، وهو ما نلحظه بعد نهاية الحرب الباردة.

-ازدياد الرغبة في التحول من نظام الدولة ذات السيادة أي الدولة القومية إلى نظام أشمل فوق قومي يتعدى الدولة بالمفهوم التقليدي، وهي الظاهرة التي تميز التجارب الاندماجية.

هذا، ويقسم الدكتور عبد المنعم المشاط معظم المحاولات إلى اتجاهين رئيسين [1]:

أولا-المدرسة القيمية الإستراتيجية: الأمن الوطني كمفهوم عسكري

إن المفهوم التقليدي لإستراتيجية الدول في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، كان يدور حول مفهوم ضيق وهو استخدام القوات المسلحة من قبل الدول بغية منع التهديد الخارجي المحتمل، وينطلق أنصار هذا الاتجاه في تعريفهم للأمن الوطني من افتراضات رئيسة[2]:

-أن التهديدات المتجهة لزعزعة أمن الدولة تأتي من خارج حدودها من الفاعلين الدوليين الآخرين المتمثلين في بقية الدول الأخرى.

-تلك التهديدات طبيعتها عسكرية ومن ثم يتوجب الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها.

-النظام الدولي هو نظام فوضوي، والذي يعني غياب سلطة فوقية قادرة على ضبط سلوك الدول.

-إن الشك وفقدان الثقة هي أمر متأصل في النظام الدولي، فليس باستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها و لذلك عليها أن تكون يقظة.

ظلت الدراسات الأمنية تعتبر الأمن كمرادف لمفهوم القوة قبل نهاية الحرب الباردة، حيث خصصت فكرها للبحث عن أفضل الطرق لبناء تصور متكامل للأمن، أفضى بتحقيق ما يسمى بالمعضلة الأمنية ***Security Dilemma*** في نهاية الأمر.

إن الأمن عند أنصار المنظور الواقعي يماثل ويرادف حماية المصالح الحيوية للدولة وقيمها الأساسية من التهديدات الخارجية، و لا زالت الموسوعة البريطانية تؤكد هذا المعنى، حيث تعتبر الأمن الوطني هو " حماية الأمّة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".[3]

فيما عرفته دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية، بأنه :"قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[4]

---

[1] عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**، (مصر: دار الموقف العربي،1989)، ص 15.

[2] جون بيليس وستيف سميث، المرجع سابق، ص 417.

[3] أحمد وهبان، " مفهوم الأمن القومي " ، متوفر على الرابط التالي:

www.ahmedwahban.com/aform/viewtopic.phif

[4] عمر عبد الله كامل، **الأمن العربي من منظور اقتصادي**، (دون ذكر معلومات النشر)، ص 86.

يرى **فرانس سكرمان** ***F.Schrman*** بأن: "الأمن القومي يتعلق بمصادر التهديد الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الدولة آو ترتكز عليها "، ويعطي الأولوية للتهديدات الخارجية، حيث يعتقد بأن الدولة إذا لم تكن معرضة للتهديد الخارجي، فإن اهتماماتها يجب أن تكون داخلية،[1] ولم يختلف كل من "**مورتن بروكيز**" و "**بوك** ***P.C.Bock"*** في كتابيهما الموسوم بـ"**الأمن القومي الأمريكي** "***American Nationl Security*** ، في أن الأمن الوطني/ القومي يعني :"حماية الدولة من الخطر الخارجي "[2].

فيما يذهب في نفس الاتجاه "***جون سبانيير jhon spanier"*** في أن :"القوة تكمن في القوة العسكرية للدول، ويعتقد بأن أهم خصائص القوة المشتركة تقوم على إحصائية قابلية أو مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يتوافق مع خصائص ورغبات الأولى منها".

تتفق التقارير الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي في تعريفها للأمن الوطني على أنه: "عبارة عن حماية الدولة من التهديدات الخارجية، وضرورة استخدام القوات المسلحة لمنع تلك التهديدات، إضافة إلى ذلك يرى الأمريكان بتوسيع المفهوم ليشمل بقاء الدولة موحدة ومستقلة مع ضرورة الحفاظ على قيم شعبها وأمنه ووحدة أراضيه، مع توفير الرفاه الاقتصادي له والمحافظة على مصالح الدولة في المناطق المختلفة من العالم".[3]

لقد ترتب عن هذا المنظور، الإحساس بالخوف المتبادل و الدائم بين الدول، إذ أن كل دولة تشعر بضرورة زيادة قوتها العسكرية وقدرتها التسلحية لمواجهة ما تفعله الدول الأخرى، وهو ما نشأ عنه في النهاية ما يسمى " **معضلة الأمن** "، حيث يرجع ***Ken "Booth"*** نشأة المعضلة الأمنية إلى شعور الدولة لما بعد اليقين و الاطمئنان فيما إذا كانت الاستعدادات العسكرية لدولة أخرى مجرد استعدادات دفاعية بحتة لدعم أمنها، أم أنها ذات طابع هجومي تهدف من ورائه إلى تغيير الوضع الراهن لمصلحتها، و لذلك تتجه الدول للسعي المستمر إلى زيادة قوتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن بدل أن يكون ضمانا لمزيد من الشعور بالأمن، حيث الدول لا تتوقف عند تحقيق التوازن و إنما تسعى دائما إلى تحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، وبنفس الكيفية يؤدي إلى انعدام الأمن عند الدول الأخرى، لعل هذا جعل الأمن يوصف بحقيقته النسبية وليس المطلقة.[4]

بالرغم من أن القوة العسكرية لها دور مهم في الدفاع على أمن الدول، إلا أن تعدد الظواهر الدولية وتشابك التفاعلات والعلاقات بين الدول، جعل من الصعب إن لم يكن من الخطأ القول أن التفاعلات

---

[1] نجدت صبري ثاكرة يي، المرجع السابق، ص 45.

[2] نسيم بلهول،"الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري"،في وليد عبد الحي،**فهم الأمن القومي : من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، ط1،(الأردن،عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2015)،ص ص36-41.

[3] نفس المرجع، ص 36.

[4] *Hans Gunter Brauch , **The Rights, Challenges, Vulnerabilities and Risks, in Environmental and Human Security** , (Germany :UNU Institute For Environment And Human Security, 2005),p. 09.*

بين الدول مقتصرة على تفاعلات الصراع، واعتبار القوة العسكرية الأداة الرئيسة لحسم الصراع لصالح إحدى الدول المتصارعة، بل على العكس من ذلك، فإن الأحداث الدولية تبين لنا أن العلاقات الدولية وسبل تحقيق الأمن الوطني للدول لا ترتكز على القوة فقط، بل تتم وفق مبادئ وأساليب متعددة منها: مكونات الدولة وحرية إرادتها في استخدام كل الإمكانات مضافا إليها التعاون الدولي، و بهذا نجد أن العوامل التي تحتاجها الدول لتتمكن من فرض إستراتجيتها الأمنية هي العوامل التي تساعد أو تشارك في صنع القدرة وهي تنقسم إلى عوامل مادية(القوة الاقتصادية) وعوامل معنوية (القيم و الايديولوجيا) وعوامل الاعتماد المتبادل (التحالفات الدولية والقانون الدولي)[1].

على العموم واجهت المدرسة الإستراتيجية ذات التوجه العسكري انتقادات من أهمها ما يلي[2]:

-إن التركيز على القوة العسكرية وحدها يشير إلى أن التهديدات التي تصيب الأمن الوطني لا تعدو أن تكون تهديدات خارجية، و من ثم تغفل التهديدات أو المصادر الداخلية للتهديد، و هذه المصادر لا تقل في درجة وشدة تهديدها للأمن الوطني عن التهديدات الخارجية.

-إن المغالاة في الإنفاق العسكري يترتب عليه كذلك توجيه جزء كبير من الموارد القومية إلى قطاع واحد فقط وإغفال بقية القطاعات، و تتجلى هذه المعضلة بصفة خاصة في الدول النامية حيث يوجد تنافس كبير على الموارد بين القطاع العسكري من ناحية والقطاعات المدنية من ناحية أخرى وتأخذ هذه المعضلة في الدول النامية الصيغة التالية[3]:

***السلاح أو الطعام(الزبد)*Guns (versus) /Or Butter**

أما في الدول المتقدمة فتأخذ صيغة مختلفة هي :

***السلاح من أجل الطعام(الزبد)*Guns for Butter**

حيث أن الإنفاق على السلاح والقطاع العسكري والصناعة العسكرية يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الغربي وزيادة الموارد وتنمية صادرات السلاح و إيجاد فرص عمل بالسلاح والحروب، كما أن المغالاة في الإنفاق العسكري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوة هذا القطاع، ومن ثم زيادة نفوذه في النظام السياسي على بقية القطاعات الأخرى .

ثانيا-المدرسة الاقتصادية الإستراتجية:الأمن الوطني كمفهوم وظيفي

إذا كانت المدرسة الإستراتيجية تركز على الجوانب العسكرية في تحديد مفهوم الأمن الوطني، فإن المدرسة الاقتصادية الإستراتيجية تتأرجح بين اتجاهين رئيسين:

---

[1] ذياب موسى البدانية، **الأمن الوطني في عصر العولمة**، ط1، (الرّياض: مكتبة الملك فهد، 2011م)، ص. 23.

[2] كمال الأسطل ،"الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي "،الجزء الأول،16-11-2011،ص 2،متوفر على الرابط التالي:
http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=100

[3] نفس المرجع،ص2

1-الاتجاه الأول: يركز على الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الإستراتيجية، وبذلك ترتبط الوظيفة الاقتصادية بظاهرة الحرب، وقد ظهر هذا الاتجاه جليا بعد تصاعد أزمة الطاقة عقب حرب أكتوبر 1973، حيث أصبح تأمين الموارد الحيوية جزءا لا يتجزأ من نظرية الأمن القومي بالمفهوم الغربي والأمريكي بالخصوص، فمثلا يعرف "**كروز و ناي** ***CRUZ AND J.NYE"*** في كتابهما بعنوان:"**تأملات في الاقتصاد و السياسة في المنظمات الدولية** ***REFLACTIOS ON THE ECONOMICS AND POLITICS OF INTERNATIONAL ORGANIZATION***"، الأمن الوطني بأنه :"غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".[1]

2-الاتجاه الثاني: يركز على التنمية الاقتصادية بوصفها جوهر الأمن، ذلك أن التخلف الاقتصادي عادة ما ينجر عنه حالات عدم الاستقرار السياسي وظواهر أخرى تهدد أمن المجتمعات والدول، و يمكن بالتعريف الذي أعطاه "**روبرت ما كنمارا** ***robort mc namara"*** الأخذ بهذا الاتجاه، حتى أن هذا المفهوم أخذ حيزا هاما من حقوق الإنسان في العلاقات الدولية حاليا، حيث أضحى"**الحق في التنمية**"أهم حقوق الإنسان والشعوب[2].

تجدر الإشارة إلى بروز اتجاه بين المدرستين يسعى إلى دمج مفهوم الأمن الوطني، بينما هو قيمي عسكري وما هو اقتصادي بغية الوصول إلى تعريف إستراتيجي لظاهرة الأمن الوطني، علاوة على هذه الاتجاهات، يمكننا أن نستعرض بعض التعاريف الواردة بشأن مفهوم الأمن الوطني، فبعضهم يعرفه بأنه:"ما تقوم به الدولة –أو مجموعة من الدول يضمها نظام جماعي واحد-من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية ".

يشير " **ريتشارد أولمان** ***Richard Wlman*** " إلى الأمن الوطني على أنه:" أية محاولة لحماية من الأحداث التي تهدف إلى تحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، لاسيما المتعلقة بالبيئة".[3]

يعتقد " تراج و كرونينبرج" أن:" القيم الحيوية هي جوهر سياسة الأمن القومي التي هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة التي يستهدف خلق شروط سياسية محلية ودولية، ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء القائمين أو المحتملين"، ويرى "**هارتمان**" أن :"الأمن القومي يمثل جوهر المصالح القومي الحيوية للدولة".[4]

---

[1] نسيم بلهول،المرجع السابق،ص 42.

[2] علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي، مقاربات نظرية** ،ط1،(الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع،2017)، ص36.

[3] عبد النّور بن عنتر، المرجع السابق، ص. 14.

[4] علي عباس مراد، المرجع السابق، ص 35.

يعرف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "**هارولد بروان *HROLD BRAWN*"** الأمن الوطني بأنه:"القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها، و ضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة، وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها".[1]

كما يعني عند آخرين:"الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر وكذلك الجهود المختلفة التي تبذلها لتحقيق الأمن الوطني، داخليا وخارجيا خلال العمل على توطيد وترسيخ حالة من الأمن والاستقرار والسلام العام الدولي، الذي تنتفي فيه مظاهر الصراع والتناقض وتترسخ أسس الأمن والسلام التي تؤدي إلى الاستقرار، وتوجيه فعاليات الدول المختلفة باتجاه التنمية والتطور الحر البعيد عن التهديد".[2]

فيما يرى "**إسماعيل صبري مقلد"** بأن الأمن الوطني :"علاوة على أنه العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولة وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي، فإنه يرتبط من ناحية أخرى بالسعي الحثيث إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم، أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي، وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها، إذا ما كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب الدولة".[3]

بالرغم من تعدد التعاريف الواردة بشأن **الأمن الوطني** إلا أنه بإمكاننا القول أنها تنصرف إلى ثلاثة محاور أساسية:

1-مفهوم الأمن الوطني بدلالة التحرر من الخوف و انتفاء التهديدات: ويدعم هذا الاتجاه "**كوفمان *kaufman*** "، حين يرى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن الوطني تلتقي في قاسم مشترك هو أن الأمن يدل على العموم على التحرر من الخوف، و يرى "**لنكولن *George Lincolin*** "و"**باد لفورد *Norman Padelford*** "أن الأمن الوطني مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قدرة القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي امتلاك القدرة المادية و البشرية التي تجعل الشعب يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي وإسهامها في الأمن الجماعي، وبهذا الشكل يتضمن مفهوم الأمن الوطني أربعة عناصر[4]:

- حماية الدولة لحياتها القومية واستقلالها ووحدتها الإقليمية من أي تدخل خارجي .
- تحرر الدولة من حالة انعدام الأمن.

---

[1] نفس المرجع، ص35.

[2] ماجد محمد شدود، **قضايا عالمية معاصرة**، (دمشق: د.د.ن،1986)، ص 350.

[3] عبد المنعم المشاط، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن القومي، "السياسة الدولية، العدد 84، (أفريل 1986)،ص 90.

[4] ثامر كامل خزرجي، المرجع السابق، ص 320

- ضمان الدولة لمركزها القومي وتأثيرها في الشؤون الدولية.

2-مفهوم الأمن بدلالة علاقته بالتنمية: حيث يرى هذا الاتجاه أن تحقيق الأمن مرتبط بضمان حد معين من النظام والاستقرار الداخلي الذي يرتبط بدوره بحد معين من التنمية، فالأمن الحقيقي ينبع من معرفة الدولة لمصادر قوتها في مختلف المجالات والعمل على تنميتها لزيادة قوتها و هو ما يشكل في المحصلة الأمن الحقيقي.

تنطلق علاقة الأمن بالتنمية من كون كليهما شموليا ويهدف الإنسان بذاته، و أن الإنسان هو الذي يتحكم فيها في الوقت ذاته أي:

- **تنمية الأمن =أمن التنمية**
- **ومرحلة ما قبل التنمية= حالة اللاأمن.**

يفضل "**غروندونا *Mariano Grondona*"** مصطلح"**تحت الأمن**"بدلا من مصطلح "**اللاأمن**" حيث يعتبر أن مصطلح **اللاأمن** يعبر عن حالة عجز دائم أي عدم كفاءة بنيوية، بينما يعبر مصطلح **تحت الأمن** عن حالة عرضية.

3-مفهوم الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية: فالأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، و يعني في هدفه وموضوعه تعاقب الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم قد تتعرض للتهديد، إذ يرى "**بادلفورد**" و"**لينكولن**" أن الأمن يشير إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الأمة من قبل، وهو يناظر السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وأمننة أهداف الأمة و إلى الدرجة التي لا يكون فيها خطر يؤدي إلى التضحية بالقيم الجوهرية.[1]

بناء على ما سبق، تنزع الدراسة إلى الأخذ بالمفهوم الشامل للأمن الوطني كما تم توسيعه في إطار النظرية الليبرالية، بما يسنح بأن يتم الأخذ في الاعتبار الأبعاد الداخلية للمفهوم مع مراعاة عدم المبالغة في توسيع المفهوم إلى مالا نهاية، ووفقا لما تقدم يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي للأمن الوطني: "ينطوي الأمن الوطني لأي دولة على السعي الدؤوب لتحقيق الأمن النفسي والجسدي لمواطنيها، عبر استخدام جميع عناصر ومصادر القوة المتنوعة التي تمتلكها للحيلولة دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية، تهدد وجودها وحياة مواطنيها ونمط معيشتها، والعمل المستمر على تنمية قدرات الدولة وإمكاناتها على كافة المستويات".

ثالثا-خصائص الأمن الوطني

يمكن اشتقاق الخصائص المشتركة بين هذه المحاور الثلاثة السابقة ذكرها في العناصر الآتية:

[1] نفس المرجع،ص 322.

1-خاصية النسبية: تعتبر الدولة وحدة ضمن مجموعة من الوحدات المشكلة للنظام الدولي، فالدولة تسعى للحفاظ على أمنها الوطني باستمرار، باعتبار أن البيئة الإقليمية والدولية عرضة للتغير، لذلك لابد على الدولة أن تتكيف مع هذه التحولات حتى تضمن أمنها على جميع المستويات، فباختلاف القيم المركزية التي تسعى كل دولة لحمايتها، نجد أن أمن دولة ما ليس هو أمن الدولة الأخرى[1]. حيث يرى في هذا الصدد " **بوزان**" إنه:" في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط"[2]، وقد ترسخ هذا الواقع خصوصا مع الثورة التقنية والتكنولوجية في شؤون السلاح والتي أدت إلى تزايد احتمالات التدمير الشامل.

2- خاصية الانعكاسية: المقصود بذلك هو أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوطني الوصول إلى هدف أعمق هو الحفاظ على مصالحها وقيمها، لأن أي تهديد يمسها هو تهديد لوجودها المادي بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو إنعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[3]، أي أن الدولة في سعيها لتحقيق آمنها وأمن مواطنيها، تحاول ضمان استقرار قيمها و مبادئها و مصالحها.

3- خاصية التغير و الدينامية: المقصود بالدينامية في هذا السياق الإجراءات التي تستخدم لمواجهة جميع الحالات السلبية المحتملة، قد تكون داخلية أو خارجية في معظم الحالات غير مرغوب فيها و المفترض أن الأمن الوطني يتسم بالتغير والتكيف الإيجابي مع مختلف الحالات فهو ليس مفهوما جامدا[4] ، فقد اعتبرت الدولة الوحدة المرجعية للأمن، أين كان الاتحاد السوفياتي السابق العدو المحدد لعلاقات الصراع "شرق غرب"، وأعتبر الجانب العسكري الوسيلة الكفيلة لضمان الأمن، أما بعد سقوط المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة والتحولات الدولية التي تبعتها، فقد انتقل العالم من مفهوم الخطر إلى مفهوم التهديد، ولم تبق الوسائل العسكرية الضامن الوحيد لأمن الدولة الوطني، فقد توسع مفهوم الأمن إلى مجالات الحياة الأخرى كما أصبح الفرد الوحدة المرجعية للأمن[5].

وعليه يمكن القول أن مصطلح **الأمن الوطني** يتخذ مفهوما مرنا، فهو حقيقة متغيرة على غرار مختلف الظواهر الاجتماعية والدولية، تبعا لظروف الزمان والمكان، يخضع لاعتبارات البيئة الداخلية والخارجية، فهو ليس مفهوما جامدا يتطور بتطور الظروف، كما يرتبط بعوامل محلية و إقليمية ودولية، فهو حالة حركية ديناميكية مركبة.

---

[1] خير الدين العايب،"الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،1995)،ص 27.

[2] عبد النور بن عنتر،المرجع السابق،ص13.

[3] أحمد الرشيدي وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية** ، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف،2003)، ص11.

[4] نفس المرجع ، ص14.

[5] ثامر كامل الخزرجي،المرجع السابق ، ص ص329-331.

المطلب الثاني: علاقة مفهوم الأمن الوطني بالمفاهيم ذات الصلة

مما لا شك فيه أن مفهوم الأمن الوطني كغيره من المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية يتداخل مع بعض المفاهيم ذات الصلة، سيما أن مفهوم الأمن الوطني ظل يعاني من صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع، و الذي يتضح من خلال تعدد وتنوع التعاريف المتعلقة به، و التي تشير إلى علاقته ببعض المفاهيم الأخرى، وسوف يتم الإشارة إلى بعض هذه المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة، لإبراز العلاقة بينها وبين مفهوم الأمن الوطني.

أولا-الأمن الوطني والإستراتيجية الوطنية

تعددت استعمالات واستخدامات مصطلح "الإستراتيجية" الأدبيات الحربية والعسكرية والسياسية وخرجت إلى عديد الميادين والمجالات الأخرى كالاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والتسويق...، ما أخرج المصطلح من دائرة استخداماته الأصلية ليصبح أقرب ما يكون إلى مدلول ذي بعد اقتصادي في الكثير من الأحيان أكثر منه حربي أو سياسي [1]، فصارت الإستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا، والأهداف المطلوب انجازها في إطار فلسفة الأمن الوطني.

يصعب تحديد كيفية تشكيل الإستراتيجية الوطنية وتنفيذها، وتنبع المصالح الوطنية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية، ونظريا يجب أن تقدم هذه المصالح الوطنية الأهداف الإستراتيجية الوطنية، و في الممارسة هناك صعوبتان مهمتان تتسببان في إعاقة تشكيل مثل هذه السياسة:[2]

-**الأولى:** تتمثل في أن العناصر التي تؤثر على البيئة قد تكون غير مؤكدة أو غامضة، و على سبيل المثال فإن طبيعة ودرجة التهديدات للقيم الواضحة قد لا تكون واضحة أو قد يتم إدراكها بشكل مختلف.

-**الثانية**: لا يوجد ميكانيزم يمكن من خلاله وضع إستراتيجية للأمن الوطني تنبع من المصالح الوطنية وكنتيجة لذلك، فبدلا من أن تكون هناك خطة متكاملة تخدم لتحقيق المصالح الوطنية، وتقود تشكيل سياسة الأمن الوطني، فإن الإستراتيجية تميل إلى أن يتم تشكيلها من خلال المفاهيم والمعتقدات لصانعي القرار كل على حدة، و الهياكل والعمليات لصنع قرار الأمن الوطني، و تشكل هذه الهياكل والعمليات نظام الأمن الوطني.

يتطلب تنفيذ الإستراتيجية الوطنية استخدام الإمكانات الوطنية المتاحة تحت جميع الظروف بهدف تحقيق مصالح الأمن الوطني للدولة، أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف الوطنية

[1] منصور لخضاري،"إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،المرجع السابق، ص 97.

[2] *Daniel J.Kaufman& Jeffrey S.Mctrick& Thomas J.Leney, **U.S. National Security A Framework for Analysis** ,(Toronto: Lexington Books, 1985), p.15*

للدولة في جميع المجالات في نطاق التعاون الدولي وإدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق الأهداف القومية في حدود القوة المتاحة، و في إطار المبادئ والقواعد التي تحدد طبيعة النظام الدولي المعاصر.

هكذا تتحدد علاقة الأمن الوطني بالإستراتيجية الوطنية، في أن مفهوم الإستراتيجية الوطنية يشير إلى تعبئة وتوحيد موارد المجتمع، ويتضمن في ثناياه عددا من الإستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية، تسعى كل منها وفي مجالها إلى تحقيق الأهداف الوطنية، و هذه الإستراتيجيات رغم تخصصها إلا أنها تترابط فيما بينها بحكم أنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها ولكن في مجالات مختلفة، و بالتالي فإن الإستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن الوطني بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته[1].

ثانيا- الأمن الوطني والسياسة الوطنية العليا

تعرف السياسة الوطنية العليا بأنها:"المواءمة بين الغايات والأهداف الوطنية، وبين الإمكانات والقدرات الفعلية، بما يحقق توجه قوى الدولة لتحقيق أمنها الوطني"، ويصيغ صانعو القرار عادة السياسة الوطنية العليا، في ضوء الأهداف والغايات الوطنية خلال مرحلة محددة، و قد يكون التحديد المرحلي زمنيا، أو فترة حكم بعينها أو خلال حدث وطني هام يجري الإعداد له.

يتفرع من السياسة الوطنية العليا سياسات تخصصية في مجالات مختلفة، تشمل كل مجالات الأمن الوطني وأبعاده ومن تلك السياسات تتفرع الإستراتيجيات المتخصصة، التي ترتبط أصلا بالإستراتيجية الوطنية النابعة من السياسة الوطنية العليا، وهو ما يضمن عند تحقيقها تحقيق النتائج المستهدفة للأمن الوطني[2].

ثالثا- الأمن الوطني والقوى الشاملة للدولة

تحسب قوة الدولة بتجميع كافة الإمكانات وتأثيراتها الإيجابية والسلبية وهو ما تعارف عليه بأنها:"ناتج تجميع القوى المختلفة للدولة، السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية، الجيوبوليتيكية بكل سماتها وخصائصها (قوتها وضعفها)"،وهو ما ينتج عنه تأثيرات إيجابية للسمات القوية فتحسب بالإضافة، وأخرى سلبية للسمات الضعيفة يتم حسابها بالخصم، ويكون الناتج النهائي هي محصلة كمية تسمى "قدرة الدولة على تحقيق مصالحها في المجتمع الدولي وفي التأثير على غيرها".

مقارنة تلك المحصلة إجمالا أو مقارنة مفرداتها (القوى الشاملة) مع نظيرها لدولة أخرى، يمكن من قياس قوة الدولة وقدراتها في المجتمع الدولي أو مقابل خصومها[3].

---

[1] محمود محمد خليل، **الأمن في الإسلام**، (القاهرة: د د ن،20000)،ص 24.

[2] كمال الأسطل، المرجع السابق، ص6.

[3] رابح لعروسي،"ظاهرة الأمن الوطني: قراءة معرفية في المفهوم والدوافع"، الملتقى الدولي الموسوم بـ : (**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، الطبعة الثانية، يومي :30 و31 جانفي 2017**)،ص 120.

هذا، ويشترط عند قياس قوة الدولة الشاملة، ثبات معيار القياس المستخدم حتى تكون نتائج المقارنة صحيحة وذات دلالة هادفة، وهناك عدة معايير للقياس والاختلاف بينها هو اختلاف العناصر الأساسية المستخدمة في القياس نوعا وعددا، باختلاف العلماء المنظرين حدد العالم **"فوكس"*Fucks*** متغيرين لحساب قوة الدولة الشاملة من خلال العلاقة بينهما، بينما وضع العالم **"جيرمان"** ***German*** مصفوفة رياضية من 26 متغيرا، في أربعة عناصر أساسية، هي: السكان، الموارد، المساحة، وقوة العمل. واعتمد العالم الأمريكي **"كلاين"*Ray Cline*** على خمسة متغيرات هي: الكتلة الحيوية، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، الهدف الإستراتيجي والإرادة القومية[1].

في هذا الإطار، يضيف بعض الأكاديميين العسكريين متغيرين آخرين هما القدرة الدبلوماسية وقدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا، و يتضمن النموذج المصري الأكاديمي سبعة عناصر أساسية متغيرة يشتمل كل منها على العديد من التفاصيل الدقيقة، ليمكن قياسه كميا قبل أن توضع القيمة في النموذج الرياضي التالي[2]:

حيث: $$P.P. = (C + E + M + I) \times (S + W + D)$$

P.P	قوة الدولة المدركة (إجمالي القوى الوطنية الشاملة) *Total Percieved Power*
C	الكتلة الحيوية *Critical Mass*
E	القدرة الاقتصادية *Economic Capability*
M	القدرة العسكرية *Military Capability*
I	قدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا *Image (Influence)*
S	الهدف الإستراتيجي للدولة *Strategic Purpose*
W	الإرادة القومية *Will to pursue national strategic*
D	القدرة الدبلوماسية *Diplomacy Capability*

- ويدرس كل قدرة من كافة مكوناتها في منظور إقليمي متكامل.

إن العناصر المقاسة قيميا والموضوعة في النموذج الرياضي ما هي إلا متغيرات القوى الوطنية التي هي أبعاد الأمن الوطني، وهي بذلك تحول الأمن الوطني إلى قيمة حسابية ضمنا، كما تهيئ مفرداتها التفصيلية دراسة وافية لأبعاد الأمن الوطني، التي تتحدد منها السياسات المتخصصة (لكل بعد)، والإستراتيجيات المتخصصة النابعة من السياسات، و يصيغ صانعو القرار الإستراتيجية الوطنية على أساس حساباتهم للقوى الوطنية الشاملة وسياسات الأمن الوطني لها.

رابعا-الأمن الوطني والمجال الحيوي للدولة

يرتبط مفهوم المجال الحيوي أساسا بظاهرة الاستعمار الغربي لدول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا، وفرضها السيادة والهيمنة على مناطق الثروات الطبيعية بهما، ولجأت إلى تقسيم القارتين إلى

[1] كمال الأسطل، المرجع السابق،ص ص 6، 7.

[2] نفس المرجع، ص7.

مناطق إقليمية تشكل بالنسبة لتلك الدول الأوربية المستعمرة مجالها الحيوي، الذي تتحرك وتتفاعل فيه مع المنطقة للوصول لأقصى استغلال مفيد من وجهة نظرها الخاصة، مانعة تدخل أي قوى أخرى معها في هذا المجال وإلا فإن الصدام المسلح واقع لا محال[1].

تنشئ السياسة المجالات الحيوية طبقا للمصالح التي أساسها في عصر الاستعمار الغربي اقتصادي وتجاري ثم يتطلب الأمر تأمين تلك المجالات، من خلال إستراتيجيات للسيطرة والنفوذ والسيادة والحروب، وقد يصل الأمر إلى إعادة تنظيم المنطقة المتداخلة والمؤثرة في المجال الحيوي، بما يضمن تلك المصالح وتتشابك الإستراتيجيات والسياسات، لكونها محصلة لأهداف وطنية واحدة، لتضع أسس تأمين المجال الحيوي ضمن خططها الرامية إلى تأمين الدولة ذاتها من العدائيات، وهو ما يدخل المجال الحيوي في الأبعاد الأمنية الوطنية ومجالاته على أن تهديدات المجال الحيوي تكون أسبقياتها أعلى لكونها مؤشرا لتهديد مصالح الدولة[2].

خامسا- الأمن الوطني وتوازن القوى والردع

يعرف الردع على أنه:" فن استخدام الوسائل والقوى لتحقيق الهدف، دون الوصول إلى مرحلة الاشتباك ويكون هدف الردع منع أي قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام الأسلحة، أو منعها أي القوة المعادية من الإقدام على فعل (أو رد فعل) إزاء موقف معين ويفشل الردع عندما يبدأ القتال" .

تعريف الردع كان يرتكز على المفهوم العسكري فقط ثم طور ليشمل كافة قوى الدولة (السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية) التي زادت فعالياتها وأصبحت ذات تأثير واضح على قرارات الدول فمنع الخصم من الإقدام على فعل أو رد على فعل إزاء موقف محدد، بالتلويح باستخدام إحدى أو بعض قوى الدولة ضده هو أحد أشكال الردع بالمعنى المتطور[3].

يعرف توازن القوى بأنه: "الحالة التي يتعذر على الأطراف اللجوء إلى استخدام القوى في ظلها (أي كان نوعها) لفض المنازعات وإذا اضطرت لذلك، فيكون في أضيق الحدود" ، لذلك فإن ممارسة سياسة ما (حسب تخصصها اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية أو سياسية) بلا قوة تساندها يفقدها مصداقيتها، وتحقيق التعادل بين الأطراف المتنازعة في القوى المختلفة (التوازن) يحقق الاستقرار الذي لا بد له من قوة فهي التي تحقق الردع.

علاوة على ذلك،يدخل توازن القوى في حسبانه المؤثرات العديدة على مكونات القوى، لذلك فإن ظهور خلل في توازن القوى، يعني خللا في القوى المختلفة (أو إحداها)، وهو يعني تلقائيا تهديدا للأمن

[1] نفس المرجع، ص9.

[2] نفس المرجع، ص ص9، 10.

[3] نفس المرجع،ص 10.

الوطني، الذي تكون أبعاده هي القوى نفسها و هو الأمر الذي لا يمكن الاستعاضة عنه، باستعارة قوى من دول أخرى (تحالف)، فإنه يقع تحت طائلة خطرين بدلا من واحد، فسوف يهدد الدولة الخطر الأول الناتج عن خلل القوى أصلا، والخطر الثاني الناتج عن تدخل الحليف باستخدام قواه وقدراته لإحداث التوازن المطلوب خاصة عندما يكون الحليف أجنبيا ذا مطامع، وأن تكون معونته بالوجود داخل الدولة في أي بعد كان.[1]

المطلب الثالث: الأمن الوطني/تعدد في المستويات

إن فهم مستويات الأمن الوطني تعد خطوة مهمة لأدراك حقيقته من جهة، ومحاولة الاعتماد عليها لتحليل الموضوع محل الدراسة من جهة أخرى ،مع الإشارة إلى أن هذه المستويات تتداخل وتتقاطع فيما بينها، وذلك راجع بالأساس إلى الطبيعة المركبة والمعقدة للتحولات الحاصلة في البيئة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة والتي انعكست بدورها على مفهوم الأمن.

إنطلاقا من ذلك فإن الأمن الوطني يرتبط بثلاثة مستويات: الأفراد، الدول والنظام الدولي، الأمر الذي تناوله **"بوزان"** في كتابه**"الناس الدول والخوف"*people,states and fear*** عندما تحدث عن فهم أوسع للأمن الوطني ويرى الأمن ضروريا في هذه المستويات للأمن على المستويات الأخرى[2] .

تأكيدا لذلك يقترح **"موليز"*Muller*** ثلاثة مستويات لدراسة الأمن الوطني، يوضح فيها الأطراف موضوع الدراسات الأمنية (الدولة، المجموعة أو المجتمع ،الفرد) والقيم المهددة، وهذا لا يمنع وجود مستويات أخرى على غرار المستوى الإقليمي والدولي والتي لا تقل أهمية عن المستويات الأخرى.

أولا-المستوى الفردي

يعتبر من المستويات المهمة لارتباطه بإطار كوني، حيث أصبح يحظى بالاهتمام خاصة في إطار عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي عرف تحولات وتغيرات راديكالية سواء على المستوى الواقعي ببروز تهديدات جديدة تمس أمن الإنسان، أو من الناحية النظرية من خلال تحول مفهوم الأمن الذي كان يرتكز على الدولة كفاعل وإطار للتحليل، لينتقل بعد ذلك إلى جعل الفرد كوحدة أساسية للتحليل، ما يعني تأمين الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته، والعمل على تحقيق رفاهيته وهي الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار و السكينة والطمأنينة نتيجة لانعدام ما يهدد حياته.

لقد طرح**"بلاتز"*Blatz*** سنة 1966، مفهوم الأمن الفردي في كتابه**"الأمن الإنساني:بعض التأملات"** انطلق فيه من فرضية، أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادا أمنين، و هو ما مثل تحديا لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد و يرى: "أن مفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم

[1] رابح لعروسي، المرجع السابق،ص ص 120، 121.

[2] *Mariana Stone,''Security According to Buzan:A Comprehensive Security Analysi '': http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzanmp3-pdf.*

شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضا أو بديلا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة"[1].

من الناحية التاريخية أسهمت العديد من الأحداث والقضايا في تبلور دور الفرد في العلاقات الدولية، نذكر منها إبرام اتفاقيات جنيف 1949، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والاتفاقيات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان.

من جهة أخرى أدى تطور ظاهرة العولمة في العلاقات الدولية إلى زيادة الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية، التكنولوجيا، البيئة، حقوق الإنسان، وأفضت نهاية الحرب الباردة إلى تطور النزاعات داخل الدول التي تعتبر من أهم التهديدات التي تواجهها الدول، وكانت عاملا أساسيا في ارتفاع التكاليف الاقتصادية للأمن العسكري[2].

كما دفعت الظروف والتطورات إلى عجز التصور التقليدي للأمن الذي يعني سلامة وحماية الدولة والاعتماد على ميزان القوة، والسياسات الدفاعية الخارجية لتحقيق السلام والاستقرار، في مواجهة مختلف الأضرار التي تواجهها الشعوب، فالناس لا يموتون بسبب الحروب بين الدول بل إنهم يموتون بسبب الأمراض، و حسب الباحثة"**خديجة عرفة"**، فإنه لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عديدة من مصادر التهديد، والتي ليس بالضرورة مصادر عسكرية بل منها: تجارة المخدرات عبر الحدود، الأمراض المعدية والتلوث البيئي...الخ[3] .

يستخلص مما سبق، بأن الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن، وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وذلك بسبب تراجع قوة وقدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة، إضافة إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية[4].

ثانيا- مستوى المجموعة أو المجتمع

يقصد به تأمين المجتمع من أية أخطار تمس هويته أو ثقافته أو المعتقدات والحقائق التي يؤمن بها، و يفسر ذلك رؤية **"أولي وايفر"*Ole Waever*** ، أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز جملة من الظواهر

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين ،" مفهوم الأمن الإنساني"،مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،العدد13،(2006)،ص31.

[2] محمد مسعود بونقطة،"البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العرب"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر3،2014)،ص 53.

[3] خديجة عرفة محمد أمين، "مفهوم الأمن الإنساني" ،المرجع السابق،ص32.

[4] منيرة بلعيد ،" الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: **(الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق ، كلية العلوم السياسية ،جامعة منتوري قسنطينة ،29-30 أفريل 2008).**

(العولمة، الظواهر العابرة للحدود و الاتحاد الأوربي، ظهور عرقيات قومية في أوربا، الصراعات والنزاعات العرقية داخل الدول...الخ)، فإن المجتمع بات مهددا أكثر من الدولة، فقد انشغل الأفراد وارتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة غير الشرعية، الغزو الثقافي، ضياع القيم الثقافية وفقدان نمط الحياة[1]، ويرى" **وايفر**": "أن الاعتداءات على الأجانب في أوربا، التصويت ضد معاهدة ماستريخت في الدنمارك، التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة، أمثلة تؤكد هذا الخوف"[2].

يرتبط هذا المستوى بالهوية عكس المستوى الأول المرتبط بالسيادة، وهو ما يؤكده " **بوزان** " من خلال الأمن المجتمعي، إذ يرى أن المأزق الأمني المجتمعي يتمحور حول الهوية، وعليه فأمن المجتمع مرادف للبقاء الهوياتي، ما يمكن الإشارة إليه بضمير "**نحن**"، بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا لبقاء " **نحن**" (سواء كان أمة، عرق ،جماعة دينية)، يعتبر قضية أمنية، وهو مادفع " **وايفر**" إلى إقتراح نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع ورفع هذا الأخير إلى موضوع مستقل[3].

فالدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم ثنائي " **للأمن**"، يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأية دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس[4]، بذلك الأمن المجتمعي لا يزال يحتفظ بوصفه قطاعا من أمن الدولة، لكن الآن هو أيضا الموضوع المرجعي للأمن، أحد أسباب هذا التحرك هو أن العديد من الجماعات التي إما لا تكون، أو لا تتناسب سواء جغرافيا أو سياسيا أو كليهما مع الدول القائمة، لهذا السبب يشير "**وايفر**" وآخرون أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته، لأن الجماعات (التي لا تملك دولة) هي أيضا حقائق سياسية هامة وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي[5].

ذلك أن نهاية الحرب الباردة شهدت عودة التهديدات الجديدة، وغلبة الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) على الصراعات الدولية (بين الدول)، وعجز الدول في النزاعات الإثنية أي ظاهرة الدول الفاشلة، سواء كمصدر للنزاعات بين المجموعات الإثنية والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، حيث تظهر عدم قدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجوئها إلى القوة، في المقابل تعمل

---

[1] *Bill McSweeney,Security,* ***Identity, and Interests. A sociology of international Relations****, (Cambridge.Cambridge University Press, 1999), p.64.*

[2] عبد النور بن عنتر ، المرجع سابق، ص25.

[3] عادل زقاغ،"إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي": متوفر على الرابط التالي :
http*://www.politics-ar.com/ar/index-php/permalink/3106.html.*

[4] سليم قسوم ، المرجع السابق ، ص118 .

[5] قوجيلي سيد أحمد،"الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2011)،ص127 .

الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى لغرض تحقيق أهدافها، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل المليشيات شبه العسكرية، الجماعات الإجرامية وغيرها.

هذا ما يوضح أن حروب ما بعد الحرب الباردة، تعتمد على "**أسلوب العنف**"، فيما بين الجماعات أطراف النزاع، ويظهر ذلك في استهداف المدنيين والإبادة الجماعية وغيرها، من هنا نجد "**بالدوين**" يقر بأن حقل الدراسات الأمنية لم يكن قادرا على التعامل مع الحرب الباردة، حيث خرجت هذه الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني، من خلال التركيز على الشق العسكري دون النظر إلى بقية الجوانب التي من بينها الاهتمام بالاستقرار المجتمعي عن طريق منع اضطهاد مجموعة معينة[1].

ثالثا- المستوى الإقليمي

يرتبط الأمن الوطني ارتباطا وثيقا بالنظام الإقليمي الذي هو مجموعة من التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة، الأمر الذي يبرر العلاقة الموجود بين الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، إذ تتداخل وتتقاطع في كثير من الأحيان، ما يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، يفسره بروز و تشكل العديد من التكتلات الإقليمية على الصعيد الدولي، حيث أدت البيئة الأمنية السائدة الدور الكبير في إنشائها[2]، فعلى سبيل المثال أسهم تخوف الأوروبيين والأمريكيين من المد الشيوعي في أوربا الغربية إلى إنشاء"**منظمة الحلف الأطلسي**"، كما هو الحال أيضا مع "**مجلس التعاون الخليجي**"، إذ أدى التهديد الإيراني وتعاظم قوته مطلع الثمانينات في إنشائه، إضافة إلى إدراك هذه الدول الفجوة البوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (العراق، إيران).

لذلك، فالعديد من المفكرين اتجهوا إلى القول بأننا دخلنا بالفعل عالم التكتلات الإقليمية، تجد هذه الفكرة صداها لدى أنصار المدرسة الليبرالية التي تؤكد على أن حرية التجارة والتعاون الدولي هما عاملان رئيسان في حفظ السلام العالمي، وهو ما ذهب إليه من قبل "**آدم سميث**" حيث يقول :" إن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم يعززون –من دون قصد منهم- المصلحة العامة من خلال اليد الخفية"[3].

---

[1] عادل زقاغ ،"إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة ،2004)، ص6 .

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط6،(بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 539.

[3] مفيد محمود شهاب، "نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي"، **(ورقة قدمت إلى أعمال المؤتمر الدولي الأول، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوربي، الطبعة الثانية،1997)**، ص3.

يمكن اعتبار الأمن الإقليمي بأنه مابين الأمن الوطني والأمن العالمي، إذ يتمثل الأمن في مستواه الإقليمي في: مجموعة من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من المعايير والأحكام، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية، في ظل ظروف معينة إلى التخلي عن مبدإ الاعتماد المتبادل على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى[1].

تجدر الإشارة، إلى أن فكرة إنشاء نظم أمنية إقليمية ليست وليدة فكر أو مشروع أنموذج معين تم تحضيره من قبل، بل يتطلب مراحل معقدة ومرتبة تبدأ من إجراءات بناء الثقة و إزالة الشكوك، مرورا بالتعاون الأمني ووصولا إلى التعاون والتكتل الأمني، فالتكامل الأمني يمكن إقامته من خلال تكوين "**الجماعة الأمنية**" ***Community Security***، التي عرفها **"كارلدوتش"** ***Karl Deutsh*** بأنها:" مجموعة بشرية متكاملة ضمن نطاق جغرافي معين تولد لها شعور جماعي، بأن المشاكل الاجتماعية يجب حلها ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي، من خلال إقامة مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والاتساع تكفي للاعتماد عليها في التغيير السلمي بين أفرادها[2].

بناء على الطرح السابق يمكن القول أن الأمن الإقليمي يتعلق بتعاون مجموعة من الوحدات تتواجد ضمن إقليم جغرافي واحد، وهذا بناء على الإدراك المشترك لمفهوم التهديد وطبيعته، ولا يمكن تحقيق هذا المستوى من التعاون، دونما توفر مسبق لقاعدة تفسح المجال أمام تبادل الثقة بين مختلف فواعل الإقليم، وتوفر قناة للاتصال والحوار الذي من خلاله يمكن تجاوز الخلافات البينية، أو مصادر الصراع الداخلي والتفرغ بذلك للتهديدات ذات المصدر الخارجي.

رابعا- المستوى الدولي(الأمن العالمي)

أصبحت قضايا الأمن بالأساس قضايا كونية وعالمية ومواجهتا يتطلب حلول عالمية وإتباع سياسات رشيدة وتعاون على المستوى العالمي، وهذا نظرا لقوة العولمة وما فرضته من عولمة المخاطر وعولمة الحلول، وكذا الاعتماد المتبادل الذي كشف عن عمق الترابط الموجود بين الأمن العالمي والأمن الإنساني، وهو الأمر الذي استدعى إعادة النظر في البناء الايتيمولوجي-السيادة كمسؤولية –والتي جاءت كانعكاس مباشر لبروز وصعود ما يسمى بالحقوق التضامنية، هته الأخيرة تتطلب التعاون عبر كافة المستويات، فالدولة لم تعد بمقدورها مجابهة المخاطر التي تهدد أمن الفرد ،وعليه لابد من الانتقال من مقاربة صراعية إلى مقاربة تعاونية ومشتركة لتأمين مستقبل آمن وأكيد أين كل واحد بحاجة إلى الآخر.[3]

---

[1] أشرف محمد عبد الحميد كشك،"تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 :دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو "،مجلة المستقبل العربي،العدد 396 ،(فيفري 2012)،ص5 .

[2] *Karl Deutsh, **The analsis of international relations**, (New Jersey: Prentice Hall colleg 1968), p 22.*

[3] فريدة حموم، المرجع السابق، ص 60.

إدراكا للأخطار العالمية التي تهدد الأمن الدولي، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية نوعا من التوافق العالمي على ضرورة تنسيق الجهود لسد فجوة التنمية ، وتحقيق السلم والأمن الدوليين:

-تقرير لجنة **"بالم"** ***Palme*** سنة 1982،الذي تمحور بشكل أساسي حول معايير نزع التسلح، حيث طرح ضرورة تغيير النظرة المتعلقة بمسألة تسابق الدول الكبرى نحو التسلح.

-لجنة **"براندت"*Brandt*** حول التنمية الدولية سنة 1983، التي حددت طبيعة العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية، حيث تطرح هذه الدراسة الاختلاف بين الدول الفقيرة والدول الغنية، بإمكانه أن يؤدي إلى حدوث تهديدات أهمها اللاعدالة أو اللامساواة، و كذلك المجاعات التي تشكل خطرا كبيرا على مجتمعات الدول الفقيرة، مما يعني اختلال التوازن العالمي.

-لجنة **"برونتلاند"** ***Bruntland*** أصدرت تقريرا سنة 1987 بعنوان: "**مستقبلنا المشترك**"،ركز التقرير بالأساس على البحث عن سبل إيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق احتياجات الأفراد الحالية، دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ احتياجاتها الخاصة، كما أكد التقرير على أهمية الإنسجام بين الإنسان والبيئة في إطار التنمية المستدامة.

-لجنة **" الحكم الراشد العالمي "** ***Commission on Global Gouvernance***، التي دعت إلى مسؤولية مشتركة والتركيز على التحديات التي يواجهها العالم أمنيا بدلا من التنافس السياسي وسباقات التسلح، كما دعت لمفهوم واسع للأمن ليتعامل مع التحديات المرتبطة بمشكلات التنمية والتلوث البيئي والزيادة السكانية ...وغيرها.

-تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي***"PNUD"*** لسنة 1994، والذي يعد أكثر من أسهم في تطوير هذه النظرة، حيث حدد ستة تحديات شاملة جديدة للأمن وهي:التزايد السكاني، الأزمات الاقتصادية، الهجرة الجماعية، تراجع الظروف البيئية، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي.[1]

من هذا المنطلق أصبحنا نتحدث عن الأمن العالمي ليشمل التهديدات الناجمة عن التباين الاقتصادي المنتج لحركات الانتقال السكاني، كالهجرة غير الشرعية ،بروز المخاطر كالاحتباس الحراري وتفشي الأمراض والأوبئة التي من شأنها حدوث أزمات بين الدول، ما يجعل هذه التهديدات فعلا تشكل خطرا على الأمن الشامل، ومنه فإن أي قراءة للأمن الدولي في عصرنا الحالي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قراءة قواعد القانون الدولي، طبيعة الفواعل مصادر التهديد إضافة إلى مستويات التهديد.

المطلب الرابع: العلاقة الترابطية بين الأمن الوطني والأبعاد الأخرى للأمن

إن كانت هناك بعض الدراسات التي قد تبنت نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية وغير العسكرية لاسيما في الدراسات الخاصة بدول العالم الثالث، إلا أنه توجب انتظار نهاية الحرب الباردة

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، المرجع السابق،ص ص 22-25.

لتعمم هذه النظرية الشمولية للأمن ويتم القبول بها في حقل الدراسات الأمنية الدولية، فوسع مفهوم الأمن الوطني للدول ليشمل قطاعات وأبعادا مختلفة وقد سعى "**باري بوزان**" لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية، اقتصادية، مجتمعية، بيئية وعسكرية، و يمكن تلخيص هذه الأبعاد، فيما يلي:

أولا - البعد السياسي

مرتبط بمدى قدرة الأفراد على اختيار من يمثلونهم بكل حرية، فهو قائم إذا على التمتع بالحق في المشاركة السياسية دون تضييق من الدولة، وقد أكد تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام 1993على أن:" الناس ينزعون إلى المشاركة في الأحداث والعمليات التي تشكل حياتهم، وإذا ما تمت رعاية هذا النزوع بطريقة مناسبة، فمن المؤكد أن يصبح مصدرا هائلا للحيوية والتجديد من أجل خلق مجتمعات جديدة وأكثر عدالة، ولا شك أنه إذا لم يتهيأ للناس طريق إلى كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و إلى الإسهام في عملية صنع القرار على كل المستويات الوطنية والإقليمية والكونية، تصبح المشاركة مجرد بلاغة لفظية."[1]

يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها وهو ذو شقين :سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح الدولة، فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لا بد من الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية والتداول السلمي على السلطة، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة، أما بالنسبة لمطالب السياسة الخارجية فهي مرتبطة بتأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات الدولة، دون الخضوع لأي ضغوط خارجية، إضافة إلى قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها[2].

غير أن التطور التكنولوجي وتنامي ظاهرة العولمة، وما نتج عنها من زيادة عملية الإعتماد المتبادل بين الدول، وكذا تزايد دور الفاعلين **فوق القومين**، زيادة على تقليص حدة العوائق الجغرافية والحدود الإقليمية بين الدول، نتج عن كل هذا تناقص أهمية هذا البعد في رسم اتخاذ القرارات الأمنية، إلا أن هذا البعد مازال حاسما، خصوصا إذا تعلق الأمر بالعلاقات الأمنية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو بين الدول المتخلفة مع بعضها البعض، وعلى سبيل الحصر فإن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع اجتماعي عقائدي ثقافي تاريخي ممتد، لكنه صراع سياسي بنفس الدرجة وطالما ظل ذلك الصراع قائما ،فإن البعد السياسي سيظل قائما وطاغيا على غيره من الأبعاد الأمنية، من جانب أخر مهما تزايد الوزن

[1] *United Nations Development Programme, "**human developement report 1994**",op,cit.P5.*

[2] *David Allen Baldwin, op.cit, p123.*

النسبي للبعد الاقتصادي، فستظل العناصر الجيوبوليتيكية من قبيل الحجم الجغرافي، والموقع والجوار تمارس أثرها الكبير على تحديد التوجهات الأمنية العامة للدول في تعاملاتها مع جيرانها ومع قضايا الأمن، فاليابان كدولة صناعية متقدمة، ومع ذلك بسبب الجوار الجغرافي مع كوريا الشمالية، فقد أقر البرلمان الياباني في أواخر القرن العشرين، إنشاء وزارة للدفاع لتوسيع القدرات العسكرية والنووية لليابان، بل وإسقاط البند الذي يلزم اليابان بسياسة سلمية من الدستور الياباني.

ثانيا -البعد الاقتصادي

يعد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، والاقتصاد ركيزة أساسية مهمة للقوة العسكرية، بحيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن دخول الدولة في إطار تكتلات اقتصادية مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي أدى إلى زيادة القوة وهو ما يحقق في نفس الوقت الأمن الجماعي لتلك المجموعة[1]، كما يعوض البعد الاقتصادي ضعف البعد الجيوبوليتيكي للدولة، ذلك أن القوة الاقتصادية من المتغيرات التي يمكن تنميتها باطراد بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المقومات الأساسية للمصادر الطبيعية[2]، إلى ما عبر عنه **"بول كندي"** في كتابه "صعود ونزول القوى العظمى" عام 1988 قائلا :"إن هناك ديناميكية التغيير التي يغذيها أساسا التطور الإقتصادي و التقني الذي يؤثر على البنى الاجتماعية والسياسية وعلى القوة العسكرية ووضع الدولة ومكانتها فهو ينوه بأسبقية العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى سياسية كانت أم عسكرية اجتماعية في بناء الأمم وزوالها"[3].

كما يعتبر **"روبرت ماكنمارا"** أحد رواد هذا الطرح و أكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها، من خلال رصد العلاقة بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا، لذلك فهو يقول:" إن الأمن ليس القوة العسكرية، وأن كان يشملها وليس النشاط العسكري التقليدي، وإن كان ينطوي عليه إن الأمن هو التنمية "[4].

لذلك فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا كبيرا من التنمية، بتأميم الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات، وتحويل الصناعات الحربية لتأمين المعدات والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجية، مما يقوي تلك القوة و تعود القوة الاقتصادية بالفائدة على

[1] سعيد بوريمة ومحمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، (الجزائر: شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، دس ط)، ص ص92 ، 93.

[2] *Giacomo Luciani, "The economic content of security", journal of public policy, (vol8, n°02, 1989),p152.*

[3] مبروك غصبان، المرجع السابق، ص169.

[4] عبد المنعم المشاط وآخرون، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**،(القاهرة:دار المستقبل العربي،1986)،ص13.

القوة السياسية، وهذا ينطبق على الإتحاد الأوربي، فهو قوة اقتصادية يراد استغلالها لتصبح قوة سياسية من خلال إيجاد سياسة أمنية ودفاعية خاصة به ومستقلة عن حلف الشمال الأطلسي.

بالرغم من أن البعد الاقتصادي قد سيطر على العلاقات الأمنية فيما بين الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، بدليل اختفاء الحروب والصراعات والنزاعات فيما بينها والنجاح المستمر لتجربة الإتحاد الأوربي، إلا أن الصراعات العسكرية الجيو سياسية في دول جنوب المنطقة ما تزال قائمة، وتمارس تأثيرا ثقيلا على توجهات وسياسات الدول وذلك نتيجة لعدة عوامل، على رأسها تعثر عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشترك الدول المتخلفة بمعوق أو أكثر من معوقات التنمية والتي تشكل قيودا على النمو والتنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتتفاوت الأهمية النسبية لهذه العقبات من دولة إلى أخرى[1].

كدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثالا عن التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك للسيادة الوطنية، كما تصنف ضمن هذه السياقات كتابات **" كارولين توماس" *Caroline Tomas*** التي ركزت على الأبعاد الاقتصادية للأمن الوطني، عندما تعرف الأمن الوطني بمعنى الأمن الداخلي للدولة وحده، ولكن في معاني تأمين نظام الغذاء والصحة والمال والتجارة، وتوفير الحاجات الإنسانية الأساسية [2] ، و يمضي في ذات السياق **"أولمان"** الذي يعرف الأمن الوطني على أنه:"محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، ومن بين هذه التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية وتقويض البيئة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية"، كما يدعو **"جيسكا" *Jessika*** إلى اتساع الأمن ليشمل القضايا الديمغرافية والمصادر البيئية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان[3].

ثالثا - البعد الاجتماعي

يخص قدرة المجتمعات على إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة ،الثقافة، الهوية الوطنية والدينية و العادات و التقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها، فتصبح المجموعات الإثنية التي تضمها دولة هي الكيان المعني بالدراسة الأمنية.

ينطوي هذا التصور على أن المجتمع هو نواة الدولة ومصدر وجودها، وبالتالي فإن حمايته من خطر التهديدات تأتي في مقدمة الاهتمامات الإستراتيجية، ويذهب في ذلك الأستاذ **"عمر أحمد قدور"**في قوله بأن:" الأمن الوطني هو أمن الدولة قاطبة داخليا وخارجيا، ومحليا وإقليميا ودوليا، مع ارتباط هذا المفهوم بفلسفة النظام السياسي، وبمفهوم السيادة والمصلحة العليا للدولة"، كما يرى :" أن الأمن الوطني

---

[1] محمد رفيق حمدان،**الزراعة والتنمية الاقتصادية**،(عمان : مطبعة الجامعة الأردنية،2003)، ص 28.

[2] محمد شلبي، "الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة"، الملتقى الدولي الأول الموسوم بـ : (**الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر ، 2003**)، ص162 .

[3] ممدوح شوقي مصطفى كامل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، (القاهرة: ب د ن، 1985)،ص 67 .

يعني حماية القيم الداخلية للدولة من التهديد الخارجي وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء مستندة في ذلك على أسس اقتصادية، وحد أدنى من التآلف الأنثروبولوجي وخلفية حضارية قائمة على بناء هرمي للقيم، كهدف أعلى يجب تحقيقه من خلال الإطار النفسي الذي يميز الجماعة، والإطار الإستراتيجي الدولي"[1].

وقد بين من جهته **"جون غالتونغ "*Jhon Galtong*** في دراسته "**الأشكال البديلة للدفاع** "، كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الوطني، بإيجادها حالة من اللاتعاون أو التمرد الجماعي العام[2].

يمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية للأمن الوطني في فكرة مفادها، أن للأمن الوطني جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الأمن الوطني، وهو أمر مرتبط بقدرة المؤسسات على تحقيق التضامن الاجتماعي والاستقرار السياسي لتوفير أكبر قدر من المرونة في مواجهة هذه التحديات التي يتعرض لها المجتمع برمته، وبالتالي تستطيع الدولة أن تكون قادرة على التشخيص الدقيق والمعرفة لمصادر القوة والضعف.

رابعا- البعد العسكري

يعتبر الأمن العسكري أقرب المفاهيم والأبعاد الأمنية للأمن الوطني، بل من الناحية التقليدية هو المرادف للأمن الوطني، وعلى سبيل المثال يرد في موسوعة **بنجوين**:"لقد درجت تحاليل الأمن في سياق السياسة الخارجية على التركيز على البعد العسكري، فهنا كانت الأخطار التي تنطوي عليها الحرب وحالات الصراع التي تقترب من العنف، تثير مسائل أمنية وطنية حادة بالنسبة للزعامات السياسية، فقد كانت إستراتيجيات الموازنة أو الانضمام، و البحث عن الحلفاء وبناء التحالفات والتسابق والإنفاق على شؤون الدفاع العملة الرائجة في صنع السياسة الأمنية الكلاسيكية".[3]

فالمنظور التقليدي للأمن، جعل الأمن العسكري هو المرادف و البعد المهم في الأمن الوطني، ويتضمن مجمل القدرات والمهارات القتالية، لصد الهجمات المحتملة سواء من قبل دولة، و تقاس التهديدات العسكرية بمدى خطورتها على السلامة الترابية وبمساسها بسيادة البلد وأمن المواطنين :بتعرضهم لأخطار القتل والإصابة أو أي شكل من أشكال الإكراه الخارجي، لذا تعمل الدول على تعزيز وتطوير مؤسساتها العسكرية وقواتها المسلحة من حيث تطوير العدة والعتاد، و الأمن العسكري يقصد به

[1] نجدت صبري ثاكرة يى، المرجع السابق،ص ص 49-53.

[2] خير الدين العايب،المرجع السابق، ص 14.

[3] عبد القادر عبد العالي،"المفاهيم النظرية المرتبطة بمفهوم الأمن القومي للدولة"،في وليد عبد الحي وآخرون،**فهم الأمن القومي الجزائري**،المرجع السابق،ص91.

من الناحية العسكرية: "مجموع الإجراءات والتدابير التي تضع القيادة والقوات في مأمن من المباغتة، وتسمح للقائد بالحصول على الفترة الزمنية اللازمة والمنطقة الأرضية الضرورية لإجراء المناورة التي يخطط لها ويصمم على تنفيذها".

تقوم إستراتيجية الأمن العسكري في العديد من الدول إما على الإمكانات الداخلية بتطوير الصناعة الحربية و تكنولوجيا السلاح، أو بشراء المعدات الحربية اللازمة وتدريب القوات المسلحة عليها كما تختلف الدول في أولوياتها بالنسبة للأمن العسكري، و يتعلق الأمر بموقعها الجغرافي وموقعها ضمن تحالفات دولية ومصدر التهديد الرئيس لها، وطبيعة هذا التهديد: دولة مجاورة، تحالف مضاد، قوة إقليمية أو دولية، فواعل أخرى تمثل تهديدا لها مثل:الحركات الإرهابية، الحركات الانفصالية...وغيرها.

يفهم من هذا أن تعزيز الحضور العسكري لأية دولة-لمواجهة التحديات والأخطار الأمنية الجديدة- أصبح ضروريا، حيث يشير **"جون بيرتون" *John Burton*** في هذا السياق أن الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية ولم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظات المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة[1].

تجدر الإشارة إلى أن البعد العسكري يرتبط بباقي أبعاد الأمن ارتباطا شديدا فضعف أي منها يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهما استخدامها مبكرا لتغطية هذا الضعف، و ضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة ،والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي إلى الحد من القوات أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة، وقد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة إيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي.[2]

خامسا- البعد البيئي

أدرجت العديد من الظواهر الطبيعية كإحدى مهددات الأمن الوطني والإنساني، فالزلازل والأعاصير والأمطار الطوفانية والجفاف، أصبحت في لائحة الاهتمامات الأمنية على مستوى العديد من الدول والمنظمات الدولية، وذلك لما تتركه هذه التحولات البيئية والطبيعية من كوارث، ولما تسببه من خسائر بشرية ومادية، تمس باستقرار السكان و ما تؤدي إليه من صراعات وقلاقل وحروب أهلية، فانتشار التصحر في شمال إفريقيا والجفاف لسنين طويلة في دول الساحل الإفريقي، كأحد العوامل في

[1] نفس المرجع، ص ص 91، 92.

[2] هشام صاغور،"أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية :دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة،2017-2018)، ص26.

دخول دول هذه المنطقة في موجة عدم الاستقرار وحروب أهلية، فالتغير المناخي يساهم في بعض الأحيان في استدامة بعض الصراعات الداخلية، فمثلا يرى **تقرير برنامج الأمم المتحدة للمناخ**، بأن التغير المناخي يسهم بشكل كبير في الصراع في دارفور[1]، لكن هناك متغيرات أخرى وسيطة تؤثر على طريقة تأثير التغيرات المناخية على الصراعات، هذه المتغيرات الوسيطة تشمل:الفقر، درجة وجودة الحوكمة في إدارة الأزمات البيئية، الطريقة التي تتم بها إدارة الصراع، ودور الدبلوماسية الإقليمية في معالجة هذه المشكلات.

يعتقد في هذا الإطار **"كيث كروس"** إن النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا وأكثر من ذلك تعتبر رفاهية الأفراد أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة، وغير بعيد عن هذا الطرح يذهب " **هومر ديكسون**" إلى التأكيد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى صراعات عنيفة[2]، إضافة إلى ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية و الطاقوية كالماء،البترول و الغاز والتي عادة ما تؤدي إلى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها واستغلالها وبالخصوص مورد الماء الذي أصبح المحرك الأساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة.[3]

يضاف إلى ذلك، خطر الإشعاع الحراري، حيث أدى انبعاث الغازات السامة في الجو إلى استنزاف طبقة الأوزون والذي يتضح من خلال بروز ثقب الأزون ،وقد نتج عن هذا الأخير زيادات كبيرة في كثافة الأشعة فوق البنفسجية عالية الطاقة عند سطح الأرض ،وتعمل هذه الأخيرة على إتلاف المحاصيل الزراعية ،كما تتسبب في ظهور عدة أمراض خاصة منها الأمراض الجلدية...وغيرها[4].

سابعا -البعد الهوياتي

يعد أحد الأهداف التي تسعى إليها بعض السياسات الاجتماعية والوطنية في بعض الدول التي تعاني من توافد الهجرة، أو تواجه مشكلة في التغيرات الاجتماعية بصورة دراماتيكية، تتعلق بتغيير في حجم المجموعات الإثنية الوافدة مما يهدد هوية الدولة، و عادة ما ترتبط هذه السياسات بطبيعة النظام السياسي ذي الطابع الإثنوقراطي، حيث تقوم سياسة البلد على تبني مفهوم إثني حصري للمواطنة، تتبنى على أساسه الدولة، سياسات تفضيلية لصالح المجموعة المفضلة إثنيا والتي على رأسها تعرف هوية الدولة و يتم إقصاء المجموعات الأخرى أو التمييز ضدها بدرجات متفاوتة من بلد لأخر، و مثال ذلك الطابع الإثنوقراطي والسياسات الأمنية التي تركز على البعد الهوياتي في إسرائيل، كدولة يهودية و

---

[1] *United Nations Development Programme, human developement report 1994,op,cit,p22.*

[2] محمود شاكر سعيد ، المرجع سابق، ص ص 17، 18.

[3] جميلة علاق،خيرة ويفي،المرجع السابق، ص314.

[4] سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته :دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،(د.س.ن)،ص ص25، 26.

سياساتها تجاه العرب الإسرائيليين، و النوع الثاني من النظم والدول الذي يطرح فيها الأمن الهوياتي هي تلك الدول التي تعاني من الهجرة الكبيرة للوافدين و العمال، في الوقت نفسه تزايد كراهية الأجانب واليمين المتطرف الذي يدعو إلى طرد المهاجرين، مثل العديد من الدول الأوربية في العشريات الأخيرة من القرن العشرين، و بداية القرن الواحد والعشرين، و الأمن الهوياتي هو أحد مركبات الأمن الثقافي عند البعض، أي أنه في المحصلة يرمي إلى الحفاظ على الطابع الثقافي للمجتمع والدولة[1].

ثامنا-البعد الصحي

يعتبر أحد الأبعاد المهمة التي تؤثر على الأمن الوطني لأي بلد، والقصد به تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفر له أيضا الحق في التداوي وفي الوقاية منها، فهو يتمحور حول الحماية والرعاية الصحية للأفراد من الأمراض خاصة الفتاكة منها، وكذا توفير الظروف الصحية الملائمة للتصدي للأمراض المفاجئة والخبيثة والتصدي للأمراض والفيروسات الخطيرة[2].

فمشكلة "**فيروس السارز**" و فيروس "**الإيبولا**"،أثارت فزعا واسع النطاق لدى الرأي العام الغربي ،وحالة طوارئ على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوربية، و ما أعقبها من مخاوف انتشار أوبئة أخرى فتاكة جعلت العديد من معايير الأمن والسلامة تدخل حيز التطبيق في المطارات وأماكن التجمعات العامة لأن هذه الأوبئة في حالة نجاحها ستمس بحياة الملايين من المواطنين.

لقد كتب الفيلسوف الأمريكي "**زالف والدو إميرسون**" في إحدى مؤلفاته الشهيرة في عام 1860 أن:"**الصحة هي أولى الثروات**"، لذلك نجد أن عدم قدرة الحكومات على تلبية إحتياجات شعوبها الصحية الأساسية تتسبب في إضعاف الثقة، و قد تتسبب في انهيار القطاع الصحي وهذا هو أحد الأسباب التي طرحت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سبتمبر 2014، إلى إعلان **"فيروس الإيبولا"** خطرا يهدد السلام و الأمن وليس مجرد أزمة الصحة العامة.[3]

إن العديد من الصراعات فيما بين الجماعات نجدها حول الموارد والفرص، مما يعطي دافعا لإنتاج التعصب والتطرف القومي أو الديني، داخل الدولة الواحدة، أو فيما بين الدول، والتي يذهب ضحيتها العديد من السكان، وأمثلة كثيرة في الواقع (ما حدث في **رواندا، بورندي وفي الشيشان**...)، وكما نجد المشكلة الخاصة بالسكان الأصليين في العديد من الدول الذين يتعرضون للإبادة واستخدام العنف ضدهم، وتضاؤل فرصهم في الحياة مقارنة بالسكان الجدد يعود إلى نقص في الموارد والفرص.[4]

---

[1] عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص92.

2فريدة حموم، المرجع السابق، ص 69.

[3] دفيد بلوم، "**تقرير حول: شكل الصحة العالمية: التمويل والتنمية**"،العدد 51، رقم 4،صندوق النقد الدولي،ديسمبر 2014،ص09.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"تقرير التنمية البشرية 1994"**، ترجمة مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،1994، ص ص 27-30.

المبحث الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية:التصورات المفاهيمية والمعرفية

إن التغيرات الهيكلية والقيمية وما تلاها من تحولات في البيئة العالمية، منذ الحرب الباردة وتكريس ظاهرة العولمة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية و السياسية و البيئية والثقافية، أسهمت في تغيير هيكلة وخارطة المخاطر والتهديدات الأمنية، فانتقلت من نمط تقليدي إلى نمط جديد أصطلح عليه في الكثير من الأحيان "**بالتهديدات اللاتماثلية**" ***Asynmetricthreats*** كتعبير عن زيادة التعقيد والحركية والتطور المستمر، الذي يمس الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية، انطلاقا من تفاعلها بما يحصل على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والمعرفي.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية: مقاربة مفاهيمية

يستوجب التطرق إلى فهم موضوع التهديدات الأمنية اللاتماثلية توظيف بعض المفاهيم الأساسية التي لابد من التدقيق في استعمالها ومعرفة فحواها، و من بينها مفهوم **"التهديد"** ***Threat***، و **"الخطر"** ***Risk***، و **التحدي** ***Challenge***، كما أن الإحاطة بأبرز تصنيفات التهديد الأمني ومعرفة العوامل التي تساهم في تحديده أمر ضروري يسمح لنا بالتقرب منه أكثر و استكشافه بدقة.

أولا- تعريف التهديد الأمني ***Threat***

إن تحديد مفهوم **التهديد** من الناحية اللغوية يعبر عن "نية إلحاق الأذى والضرر للغير"[1]، ومصطلح التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ،الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية.[2]

يعرف **"تيري ديبيل"*Therry Debel*** التهديد على أنه:"عمل نشط وفاعل تقوم به دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى، و شروط نجاح التهديد تكمن في توافر المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، و هناك ثلاث سمات للتهديد، هي الخطورة والاحتمالية والتوقيت، و في ضوء هذه الصفات يمكن ترتيب تهديدات الأمن الوطني بحسب الأهمية"[3].

أما **"بوزان"** فقد عرف التهديد على أنه:" تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددا بالضرر أو الغزو و الاحتلال، و يمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل"،و يضيف "**بوزان**" :" أن الدولة

---

[1] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية بين الشمال وجنوب المتوسط**،(عمان: دار بطوطة للنشر والتوزيع،2013)،ص30.

[2] هشام صاغور،المرجع السابق،ص 35.

[3] تيري ديبيل، **إستراتيجية الشؤون الخارجية :منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة: وليد شحاتة،(بيروت: دار الكتاب العربية،مؤسسة محمد آل راشد آل مكتوم،2009)،ص ص 258-260.

القومية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج"[1].

أما بالنسبة للباحث التشيكي **"جان ايشلر"** ***Jan Eichler***، فإن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (الفرد/جماعة/دولة..) ويشترط فيه توفر العناصر التالية[2]:

- أن يسبب حالة من الهلع و الخوف .
- توفر القدرة على الاستهداف، سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيو سياسي، فمثلا: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بدول الجوار للجزائر خاصة ليبيا تجعل الجزائر في حالة من الخوف والترصد والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.
- درجة الخطورة ، أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة) فكلما كان التهديد خطيرا كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من الطرف المهدد.

لقد جرت العادة أن يفهم مصطلح **التهديد** على أنه:"التحذير والوعيد وسعي طرف ما لتسبب بالشر والأذى"، غير أنه وفي ظل الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الحالية، أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر[3]، ذلك أن القصدية المفترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه "**سعي**" "**تحذير**" و "**وعيد**" لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل، التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي(التلوث البيئي، الاحتباس الحراري،...)، وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن إحداثها سواء أكانوا دولا، فواعل ضمن الدول، فواعل عبر الدول أو فوق الدول، كما أن التهديدات الأمنية أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها.

ثانيا- تمييز التهديد عن المفاهيم المشابهة له

لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، حتى أن البعض ينفي صفة التهديد عن كل مالا يفترض المواجهة العسكرية، كما أنه غالبا ما يتم الخلط في استعمال مفردات "**التحدي**" و "**الخطر**"، وتستعمل كمرادف للتهديد الأمني.

---

[1] نفس المرجع، ص 270.

[2] *Hans Gunter Brauch& Others , **coping with global Environmental change ;Disasters and security Threats, challengers,vulnerabilities and Risks**,(Verlag Berlin Heidelberg New york :springer2011,)p62 .*

[3] حسن توركماني، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**،(دمشق:الأولى للنشر والتوزيع،2004)، ص 11.

1-الخطر وعلاقته بالتهديد الأمني:

عرف قاموس"***Petit Robert"*** الخطر ***Risque*** بأنه:"كل مهدد محتمل الوقوع، والإمكانية التنبؤية تتأرجح بين الزيادة والنقصان"[1]، و إذا كان التهديد يمكن أن يكون حقيقيا أو افتراضيا، فإن الخطر تحديدا أشد غموضا والتباسا و أكثر احتمالا، لأنه لا يأخذ مدلوله إلا عندما تتصل الصدفة أو الاتفاق بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات.[2]

أما **"تيري ديبيل"**، فهو يرى :"أن الخطر هو معضلة التهديد مضافا إليها قابلية التعرض للخطر، حيث يعني بقابلية التعرض للخطر، التعرض للخسارة أو الأذى أو الفقدان وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه وعلى قيمة الأصول المعرضة للخطر"[3].

فيما يرى **"ألريش بيك"*Ulrich Bech*** في كتابه **"مجتمع المخاطر"*La socité du Risque***:" إن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد و البيئة و الجماعات البشرية لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلا ويمكن احتواؤه إن لم يتفاقم" [4]، كما يشير للخطر بأنه المرحلة الأولى لإدراك التهديد، لأنه عند إدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد، فالخطر غير محدد المعالم ويبقى أمرا محتملا قد يؤدي إلى التهديد كما لا يؤدي إليه حسب الدرجة التي يكون عليها، ولهذا فإن العلاقة بين التهديد والخطر تبرز من خلال أن الخطر هو مرحلة أولية تتطور لتصبح تهديدا، وإذا بحثنا في مضمون المفهومين نخلص إلى نفس النتيجة، بمعنى أن الخطر الأمني يتضمن شقين، إذا إستمر وزادت حدته تحول إلى تهديد أمني، أما إذا إستقر في وضع معين فسيبقى على حالته.[5]

2-التحدي وعلاقته بالتهديد الأمني:

من بين التعاريف التي تشير إلى معنى التحدي ***Challenge***، نجد أن التحدي يعني: "المشكلات أو الصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعيق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية ويصعب تجنبها أو تجاهلها"[6]، و قد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي دون الوصول إلى مستوى التهديد، كما يمكن التفرقة بين التحدي و التهديد من خلال نطاق كل منهما

---

[1] *Le Petit Robert,* ***dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française****, (Paris :édition Firmin-Didol. S. A, 1979) ,P1720*

[2] عمر بغزوز،"الأمن الوطني الشامل في مواجهة قمة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 06 (جويلية 2004)، ص 170.

[3] تيري ديبيل،المرجع السابق،ص 265.

[4] *Livier Nay,* ***Le xique de Science politique vie etInstitutions politiques****,(Toulouse: Europe Media Duplication SAS, 2008),p 482.*

[5] عمر بغزوز، المرجع السابق، ص171.

[6] سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن و مستوياته" ، المرجع السابق، ص ص 20، 21.

فالصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد فيدخل في نطاق الأمن الصلب أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها و يكون تأثيره مباشرا للأمن، أما التحدي فإنه يؤدي على المدى المتوسط آو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن الوطني[1].

يمكن تلخيص الفروقات بين المفاهيم الثلاث: **التهديد، التحدي** و **الخطر** من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4): يبين أبرز أوجه الاختلاف بين التهديد والتحدي والخطر

	التهديد Threat	التحدي Challenge	الخطر Risk
من حيث مضمون كل مفهوم	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة/جماعة/أفراد...).	مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابهتها.	فعل مهدد يحتما وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان.
من حيث البعد الزمني	يكون آنيا نتيجة لإدراك وجود خطر يهدد الفاعل .	مشاكل نتيجتها في الواقع والمستقبل.	تهديد يكون على وشك الحدوث ،أو حدث فعلا.
من حيث الهدف	عادة ما يحمل أهداف سياسية.	إختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة.	محاولة إلحاق الضرر المعنوي أو المادي.

المصدر:فوزي حسن الزبيدي،"منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي"،مجلة رؤى إستراتيجية،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،العدد 11،(جويلية 2015)،ص 22.

ثالثا-عناصر تحليل التهديدات الأمنية

1-إدراك مصادر التهديد: هي مرحلة مهمة عند دراسة معطيات الأمن الوطني يترتب عليها إرساء قواعد التعامل مع ما يعوق تحقيقه أي ما يتم إدراكه من تهديدات، وكلما كان الإدراك لمصدر التهديد شاملا كانت الإجراءات اللازمة لإزالة التهديد أكثر استيفاء، و ينتج عن إدراك مهددات الأمن الوطني وضع أساليب مسبقا للتغلب على التهديدات المؤثرة عليه و وضع الوسائل الخاصة بحمايته، لذلك فإن تلك المرحلة تتم بالتوازي مع المراحل الأخرى، من تحديد الأسس و المبادئ و الإستراتيجيات و السياسات، و تصبح مرحلة الإدراك رئيسة تدخل في خطوات تحديد الأهداف الوطنية العليا، و في خطط تحقيق الأمن الوطني وكذلك أعمال الحماية المحددة له، و تأتي الخطوة الثانية بعد مرحلة الإدراك في تحديد مصادر التهديد ولهذه العملية ثلاث مستويات، كل من هذه المستويات وظيفة أساسية في تحديد مصادر تهديدات الأمن الوطني وأنواعها وهي كمايلي[2]:

أ-مستوى صناعة القرار: يضع هذا المستوى خطوات العمل لكشف مهددات الأمن الوطني، كما يحدد العناصر التي يكشف عنها و التي سبق تحديدها كمصادر للتهديد ووضع أولوياتها أثناء تحديد الأهداف

[1] نفس المرجع ، ص29.

[2] نسيم بلهول،"الجانب النظري لطبيعة الأمن العسكري الجزائري"،في وليد عبد الحي،**فهم الأمن القومي الجزائري** ،المرجع السابق، ص ص 270-273.

الوطنية وما نبع منها في الإستراتيجية الأمنية، و يقوم هذا المستوى كذلك بالإطلاع بصفة مستمرة وقد تكون دورية على المتغيرات في الإطار العام للشكل الأمني، عسى أن يكشف التهديد ومستواه وبعده وهدفه ويحدد الأسلوب الأمثل للتعامل معه مبكرا، هذا المستوى هو أعلى المستويات الأمنية ويشمل الأجهزة الأمنية العاملة في مجال الأمن الوطني في الدول التي تهتم بالحفاظ على أمنها الوطني وصيانته.

ب-مستوى النخب والكفاءات الأمنية: تقع على عاتق هذا المستوى مهمة التوعية العامة للمجتمع وتوضيح المحاذير الأمنية التي يجب الابتعاد عنها، و الأهداف الرسمية وغير الرسمية التي لا تستطيع الدولة شرحها للشعب مباشرة، و هذا المستوى غير رسمي و يضم قادة الرأي في الأبعاد الأمنية والخبراء والباحثين الأكاديميين والكتاب من خبراء متخصصين، كل منهم يعبر عن رؤيته ويصف المحاذير لكل تصرف و حدث وعلاقة دولية كانت أم إقليمية أو محلية، دون قيد مما يجعل لأدائهم ورؤياهم قيمة عالية تؤهل البعض منهم لشغل مناصب رسمية على مستوى صناعة القرار.

ج-المستوى الشعبي الجماهيري: إن اتفاق كل الأطراف على رؤية إدراكية واحدة تتيح تعاونا مستمرا وفعالا بين المستويات الثلاثة، ينتج عنه حلقة قوية توقع بما يهدد الأمن الوطني و يسارع الجميع للمشاركة عند تعبئة الجهود لدرء الخطر ومواجهته، من خلال درجة انتشار الوعي الأمني بين كافة المواطنين ويلي ذلك المستوى الثقافي العام إضافة إلى قوة الانتماء للوطن.

2-مستويات التهديدات الأمنية:

أ-مستويات التهديد الرئيسة: توصف مستويات تهديد الأمن الوطني بأنها مصادر تهديد رئيسية لأنها تمثل خطرا يمس بشكل مباشر كيان الدولة وبقاءها، فالاعتداء على مصادر النفط في دولة مثل الجزائر ، تعتمد مواردها المالية على عائدات هذه الطاقة، لا بد أن يكون مصدرا رئيسا للتهديد، فمناطق الإنتاج و وسائل النقل وخطوطه ومعامل تكريره كلها مناطق حيوية تقفز من مستوى مصادر التهديد الثانوية إلى مستوى مصادر التهديد الرئيسة.[1]

ب-مستويات التهديد الثانوية: وصف مستويات تهديد الأمن الوطني بأنها مستويات ثانوية و ذلك لعدم أهميتها الراهنة أو لضعف تأثيرها أو أن تأثيرها جزئي، لا يشمل الدولة كلها و أن المستويات الثانوية التي تهدد الأمن الوطني لا تمس كيان الدولة ووجودها، بل إلحاق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية فإنه يمكن استنفار بعض الجهود دون تعبئة شاملة لمواجهتها، بل إن المواجهة الجزئية من الممكن تأجيلها ريثما تنتهي الأعمال الأكثر أهمية، شريطة أن تبقى مستويات التهديد الثانوية تحت السيطرة حتى لا تتحول إلى مستويات تهديد رئيسة للأمن الوطني.[2]

[1] نفس المرجع، ص ص 273، 274.

[2] نفس المرجع،ص 275.

3-مصادر التهديدات الأمنية:

أ-مصادر التهديدات الداخلية: أعطت السنوات الأخيرة من القرن العشرين صورة قاتمة لمصادر التهديد الداخلية التي أصبحت أكثر قوة وشراسة وخطورة على الأمن الوطني، و قد أصيبت الدول بعدواها صغيرة كانت أم كبيرة، غنية أم فقيرة، إن مصادر التهديد الداخلية هي أكثر قوة وأسرع في الدول النامية عنها في الدول الأكبر و الغنية و التي تكون عادة غير مكتملة النمو في حسها الوطني و التي تضعف قدراتها الاندماجية الداخلية بين فئات مواطنيها المختلفة، مما يسهل معه اختراق أمنها، تنبع مصادر التهديد للأمن الوطني من داخل الدولة و تكون عناصر التهديد هي عناصر غير المتوافقة مع نظام الحكم، أو قد تتضمن مثيري الشغب أو عناصر المعارضة السياسية، أو بعض المجرمين الذين تلجأ إليهم قيادات العناصر المتمردة للاستفادة منهم في السيطرة على الشارع المحلي عندما يكون الهدف منها هو إثارة الشغب والذعر وإشعار المواطنين بانعدام الأمن، و قد تضم هذه الجماعات أحيانا عصابات من أعوان النظام الحاكم نفسه لدولة ما، و تكون هي الأداة التي تروع المواطنين لتستمر في مواقع النفوذ والسلطة.[1]

ب-مصادر التهديدات الخارجية: يعد الاعتداء المسلح على أراضي الدولة ومصالحها الخارجية أعلى درجات مصادر التهديد الخارجية للأمن الوطني، كما تعد التدخلات من القوى الخارجية بواسطة الجماعات المنشقة أو المعارضة والتي تحتضنها دولة أجنبية من دول الجوار الجغرافي، من مهددات الأمن الوطني الخارجية و التي لديها لاجئون تستخدمهم كورقة ضغط على حكومات تلك الدول، و ذلك بدفعهم لإثارة القلق لحكوماتهم، كما تقوم النظم السياسية الضعيفة أو الديكتاتورية بإستخدام مصادر التهديد الخارجية كحل لأزمتها الداخلية أو لإيجاد مبرر لإجراءات البطش الداخلية التي تقوم بها، و غالبا ما تؤثر نتائج التهديدات الخارجية في المصادر الداخلية للتهديد، و إن مصادر التهديد الخارجية يمكن أن تكون رئيسة تستوجب مواجهتها في الحال، أو ثانوية يمكن التريث في مواجهتها أو تأجيل ذلك لحين الانتهاء في المواجهات الأكثر تهديدا[2].

المطلب الثاني: مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية

إن الراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالمية في العقود الأخيرة، يجد أن تحولات هامة قد لحقت بطبيعة المخاطر التي أصبحت تهدد الوحدات الدولية وتعرقل قيامها بدورها في حفظ أمنها الداخلي والخارجي في نمط بالغ التعقيد و التداخل، يتجاوز كثيرا النمط التقليدي الذي يركز على الدولة كفاعل مهدد، و على الطبيعة العسكرية للتهديد إلى أنماط جديدة و من بينها التهديدات اللاتماثلية التي سنحاول توضيحها في هذا المطلب .

[1] نفس المرجع، ص 275، 276.

[2] كمال الأسطل، المرجع السابق.

أولا-تعريف التهديدات اللاتماثلية *Asmmetric Threats*

أصبح مصطلح **اللاتماثل** يستخدم على نطاق واسع ما أدى إلى نشوء نوع من التوتر في فهم التهديدات الأمنية في العصر الحديث، وهو ما قاد إلى مفاهيم خاطئة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التأثير بشكل سلبي على تطور الأمن الوطني والإستراتيجيات العسكرية وكذا التخطيط الدفاعي، فاللاتماثل أو غير المتماثل له تعريفات عديدة بحيث يستخدم المصطلح لوصف الأسلحة، النظم و التكتيكات وعادة ما ينظر إلى التهديدات اللاتماثلية باعتبارها ذات قدرة على إسقاط ضحايا مدنيين، بشكل واسع أو حتى إحداث أضرار بيئية كبيرة، كما يعتمد المحللون اليوم على استخدام المصطلح بهدف شرح أمور أخرى مثل التهديدات الجديدة، غير التقليدية، العاجلة أو غير المألوفة.[1]

هذا، وتسمى التهديدات **اللاتماثلية** بغير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة، وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة، يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، و من أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ،لذلك فإن مصطلح التهديدات اللاتماثلية عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول.

كما أستعمل هذا المصطلح في الكثير من الدراسات **الأنجلو ساكسونية** مثل دراسة "ستيفن لمبيكز" ***Steven Lambakis*** "جيمس كيريس" ***James Kiras*** و "كريستين كولت" ***Kirstin Kolet*** في دراسة موسومة بـ:"***Understanding Asymmetric Threats to the USA***"، و "دافيد بيوفلو" ***David Buffaloe*** حول "**تعريف الحرب اللاتماثلية**" ***Defining Asymmetric Warfare***.[2]

يقول "**كورمو** "و "**ريبنيكار**" في كتابهما "**عن الحروب غير المتناظر**" ***Asymmetric wars*** **الذي صدر سنة 2002**، إن :" التماثل من منظور إستراتيجي هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتناظر أو اللاتماثل فهو سعى طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به وتلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متماثلة، متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته، في ميدان أقل ملاءمة له..." ويضيفان إن:" اللاتماثل يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلا بذلك كل العمليات غير متوقعة تماما"[3].

---

[1] عادل جارش،"مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"،مجلة العلوم السياسية والقانون،العدد1،(جانفي 2017)،ص 258.

[2] نفس المرجع ،ص ص259، 260.

[3] عبد النور بن عنتر ،"تهديدات هجينة"،**العربي الجديد**،04 أكتوبر 2014:متوفر على الرابط التالي:*https://goo.gl/6Bdn7L*

فيما يعرف "**فرانك هوفمان**" التهديدات اللاتماثلية بأنها : "تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام"[1].

في مستوى أعلى من التهديد يشار في الكثير من الدراسات إلى "**الحرب اللاتماثلية**" ***Asymmetric War***، وهو النمط الغالب في حروب اليوم لذلك تسمى بـ"**حروب العصر**"، بحيث تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، و تتخذ عدة أشكال، و يمكن قراءتها على ثلاثة مستويات، فهناك المستوى الميداني يتميز بـ (كثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل و ما إلى ذلك) والمستوى الإستراتيجي العسكري ويتضمن (حرب العصابات، الحرب الخاطفة...،وغيرها)، والمستوى الإستراتيجي السياسي (حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني).

لذلك، يمكن وصف النهج **اللاتماثلي** بـ "**سلاح الضعيف**" الذي هو سمة فاعلين لا يملكون إلا وسائل محدودة جدا، لكن قدرتهم على الإضرار كبيرة، كاستعمال طائرات النقل المدني مثلا، في مهاجمة أهداف مدنية وعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001.[2]

تمثلت إحدى المحاولات الأولية و المهمة للتعبير عن تلك الحاجة في توسيع مفهوم الأمن، بحيث لا يقتصر على التهديدات التماثلية (العسكرية)،فيما أورده "**ريتشارد أولمان**"***Richard Ulman*** في مقاله القيم بعنوان "**إعادة تعريف الأمن**"***Redefining Security*** الذي نشر في مجلة ***International Security*** عام 1983، فبحسب "**أولمان**"فإن المنظور الضيق للآمن الوطني باعتباره يتلخص في حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود، خاطئ و خطر في آن واحد، ويوضح "**أولمان**" أن هذا المنظور الضيق يحول الاهتمام بعيدا عن التهديدات غير العسكرية التي توقع أن تقوض استقرار العديد من الدول خلال السنوات القادمة، كما حذر "**أولمان**" من افتراض هذا المنظور ضمنا أن التهديدات الأمنية تنبع من خارج حدود الدولة هي بشكل ما أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي قد تنشأ من داخلها.

حدد **تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام 1994**، التهديدات اللاتماثلية بأنها:" ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما ومتداخلة، بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر،أو يفاقم من تداعياته السلبية، و لا يمكن التعامل معها بشكل جذري وفقا لمقولات مفهوم التهديدات الأمنية في صياغتها التقليدية"[3]، كما وضح **تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004**، تحت عنوان"**عالم**

---

[1] *Frank G.Hoffman,"Conflict in The 21 Century: The Rise of Hybrid Wars", Potomac Institute for Policy Studies,Virginia, December 2007, pp 8-15.: http://www.potomacinstitute.org/images/stories/publications/potomac_hybridwar_0108.pdf*

[2] عادل جارش، المرجع السابق، ص 260.

[3] محمد جمال مظلوم، المرجع السابق ، ص ص 84، 85.

أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة" التهديدات اللاتماثلية في أنها:" عمليات تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي".[1]

إجمالا لما سبق يتبين، أن مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية يتسع أو يضيق، بحسب كل حالة وما يتوافر من عناصر تهديد، و كذلك بحسب طبيعة الوحدة التي تتعرض للتهديد قد تمتد من مستوى الإنسان الفرد إلى الجماعة و الدولة .

ثانيا-خصائص التهديدات اللاتماثلية

تلتقي التهديدات اللاتماثلية (غير التقليدية) مع التهديدات التماثلية (التقليدية) في مفهوم التهديد الذي يشير إلى "أفعال تحمل خطرا ضد القيم، وتحتم اللجوء إلى العقاب "، بيد أن تسمية هذه التهديدات باللاتماثلية أو غير التقليدية ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية هي ظواهر قديمة ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي طابع اللاتماثلي على التهديدات الأمنية هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مقارنة بالتهديدات التقليدية، (انظر الجدول رقم 5).

فأهم ميزة في هذه التهديدات أنها لا قطرية وعابرة للحدود فلم تعد محددة جغرافيا بفعل المد العولمي، ومحصلة هذا أنها أعطت بعد عالميا للأمن وقوت من روابط الاعتماد المتبادل بين أمن الدول، وقادت إلى الحديث عن "**أمن عالمي**"، ولكن هذا لا ينفي وجود خصائص أخرى لهذه التهديدات تتحدد في[2]:

-أنها من طبيعة غير عسكرية .

-أنها تصدر عن فواعل (غير حكومية)،ما يصعب تحديد مصدرها.

-أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد).

-القابلية للعطب/الإنجراحية وذلك كنتيجة للانتشار الواسع لمصالح الأطراف الدولية عبر العالم، وبسبب طبيعة التطورات التكنولوجية، والمثير للاهتمام أن القوى الكبرى ذات الإمكانات الكبيرة هي أكثر الأطراف قابلية للعطب وحساسية لأي تهديدات حتى و لو كانت وهمية.

-أنها تأخذ عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا ،فإن كان التهديد عادة معرفا ويلحق ضررا مباشرا ،فإن الخطر على خلافه"ضبابي ملتبس، غير قابل للقياس ومشكوك فيه" .

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،"**عالم أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة**"،بيروت: شركة الكركي للنشر،2004،ص 16.

[2] إدريس عطية، "الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة: التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة "، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد1، العدد36، (2020)، ص 23.

المشكل بالنسبة للتهديدات الأمنية اللاتماثلية هو أنه إذا كان من السهل نسبيا تقويم الانكشافات الأمنية على اعتبار أنها تتحدد بوسائل مادية، فإنه من المعقد تقدير التهديد وهذه الصعوبة مردها سببان[1]:

-**العقبة الأولى**: وتتمثل في تقويم التهديد تتمثل في تحديد الدرجة الكافية للتهديد التي بموجبها يمكن أن يلحق هذا التهديد ضررا بنقطة حيوية بالنسبة للدولة.

-**العقبة الثانية**: مرتبطة بعدم ثبات الإدراك وسرعة تغيره بين الذاتي أو الموضوعي، وهذا يقود إلى أمرين، استحالة معرفة إن كان كيان ما يشكل تهديدا أو لا، أضف إلى ذلك أن إدراك التهديد إذا كان مغطى بالخوف فإنه يقوض القدرات العقلانية لمختلف الفواعل، ويشل كل محاولة لوضع سياسات أمنية مناسبة "**تمدد داعش في العراق وسورية**".

إن دراسة أبعاد ومصادر وأنواع التهديدات ضرورة لابد منها لتحديد العمل الإستراتيجي الجماعي لدرء تلك التهديدات ومواجهتها أو التقليل من مخاطرها، فالتهديدات التي تواجه النظم الإقليمية من الممكن أن تكون دافعا إلى تطوير هذه النظم نحو درجة عالية من التكامل أو قد تؤدي إلى مزيد من التفكك الإقليمي، ولهذا يبقى تحديد التهديد من خلال العوامل المؤثرة فيه مهما جدا من أجل إيجاد السبل المثلى للتصدي له.

يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بصفة عامة فيما يلي:

أ- **تحديد طبيعة التهديد:** ويقوم هذا العنصر على ضرورة تعريف التهديد وتصنيفه، وكذا إبراز الآثار الناجمة عنها والإجراءات التي تم اتخاذها، وهل حققت نجاحا في المواجهة، أو لم تكن كافية أو قادرة على مواجهة هذه الآثار، كما يتم تحديد الأخطار في شكل قائمة تتضمن الحوادث التي تشكل أكبر تهديد في احتمال وقوعها، والأضرار المتوقع حدوثها، بل وضع سيناريوهات لمواجهة كل خطر من الأخطار المتشابهة[2].

ب-**تحديد المعرضين للتهديد:** من خلال تعيين من تقع عليهم نتائج التهديد، وهل هو تهديد لأمن الدول (خارجي/داخلي)،أم الإنسان ،أم المنشآت والمباني أم البيئة، وغيرها حتى فئة الإنسان، هل هم كبار السن،أم النساء أم الأطفال،...المهم في هذا العنصر هو تحديد كل المتضررين والمرتقبين للتضرر من هذه الأخطار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة تحديد الفواعل المؤثرة والمنشئة لهذا التهديد.

ج-**تحديد درجة التهديد:**يستخدم بعض مخططي النظام الرقمي للربط بين (مستوى التهديد)، وبين (الأخطار المحتملة) الأرقام من صفر إلى أربعة لكل خطر حسب ما يلي:

-صفر (0) وهو يمثل (لا تهديد).

[1] نفس المرجع،ص 24.

[2] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 29.

-واحد (1) وهو يمثل (أقل تهديدا).

-اثنان (2) وهو يمثل (تهديدا إلى حد ما).

-ثلاثة (3) وهو يمثل (تهديدا محددا ومؤكدا).

-أربعة (4) وهو يمثل (تهديدا خطيرا).

يشكل الرقم (4) أعلى أولوية المجابهة، لأنه يمثل التهديد الخطير للأشخاص والأشياء، أما ثلاثة (3) فيشكل الأولوية الثانية، ويجب أن تركز جهود المجابهة على التهديد من الرقم (2) إلى الرقم (4)، أي أن تشمل خطة المواجهة الأخطار التي تمثل تهديدا إلى حد ما، فصاعدا حتى التهديد الخطير للأشخاص والممتلكات[1] .

د-تحديد طبيعة الفعل الأمني ضد التهديدات :حيث يتم إيضاح طريقة الوقاية من الأخطار أو التقليل منها، ويشمل هذا العنصر القراءة الوقاية الاستباقية، والقراءة العلاجية البعدية، حيث تشمل الخطة على مجموعة من الإجراءات والتدابير والسياسات التي يجب تطبيقها لوقاية المجتمع من الأخطار والعمل دوما على الحد منها واحتوائها، والقضاء على أسباب نشوبها[2].

جدول رقم (5): يبين أبرز أوجه الاختلاف بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية

نوع التهديد / مؤشر الاختلاف	التهديدات التماثلية Analogue *Threats*	التهديدات اللاتماثلية *Asmmetric Threats*
من حيث مضمون كل مفهوم	هي التهديدات التقليدية التي تحمل بعدا عسكريا تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها.	تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية.
من حيث المصدر	الدولة	فاعل من غير الدولة : جماعات إرهابية، جماعات تمرد عصابات الجريمة المنظمة...وغيرها.
من حيث الخصائص	يكون العدو واضحا ويمكن تحديده بسهولة استهدافه، وعادة ما تكون بين أطراف متشابهة .	تبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، تختلف من حيث القوى التنظيم وامتلاك الوسائل والأساليب.

المصدر:عادل جارش،المرجع السابق، ص 262.

المطلب الثالث: الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية

تتنوع وتتعدد التهديدات اللاتماثلية كما تتعدد مصادرها، بحيث يصعب التحكم فيها ومعالجتها بشكل فعال، وسبق الذكر أن هذه التهديدات تمس كل الدول والشعوب وهو ما أدى إلى إنتاج ما يسمى بـ:"**عولمة المخاطر والتهديدات**"، نظرا لديناميكياتها العابرة للحدود الوطنية.

[1] إدريس عطية، "الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة"،المرجع السابق، ص 22.

[2] سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 30.

وعموما يمكن تصنيف التهديدات اللاتماثلية إلى ما يلي:

أولا-النزاعات والحروب الأهلية

1-أنواع النزاعات:

أ-نزاعات محلية (داخل الدول): وهو الأكثر شيوعا و يحدث بين القوات المسلحة للحكومة ومجموعة مدنية معارضة منظمة داخل حدود الدولة، و غالبا ما تقاد هذه الصراعات من قبل مواقف إثنية، دينية وحتى إيديولوجية معارضة، مثلا:في إفريقيا تم إحصاء 15 صراعا للعام 2011 من هذا النوع (بين حكومة ومجموعة غير نظامية)، لدينا الجزائر ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، جمهورية إفريقيا الوسطى مع الحركات المعادية للرئيس "**فرنسوا بوزيزيه**"في ساحل العاج بين القوات الموالية للرئيس السابق "**لوران غباغبو**" وتلك التي تدعم الرئيس الحالي"**حسن وتارا**"....[1].

ب-نزاع مابين الدول: وهو نزاع تتواجه فيه حكومتان أو أكثر، رغم أنها أقل توترا لكن يمكن تقديم أمثلة عنها مثل النزاع بين الهند وباكستان (2001-2003)، بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (2003)، بين جيبوتي و إريتيريا (2008) ، و بين كمبوديا وتايلاند (2011).

ج-نزاع غير دولاتي: حيث تستخدم قوات مسلحة بين مجموعتين منظمتين، و قد أحصى "تقرير سيبري السنوي" هذا النوع من النزاعات، أي تلك التي تكون بين طرفين لا يشكل أي منهما حكومة، فما مجموعه 223 نزاعا ما بين (2002-2011) لا يزال 38 نزاعا منها نشطا اليوم، ستة منها في بلدان إفريقية(جمهورية الكونغو، جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا، نيجيريا، الصومال والسودان)[2].

د-نزاع خارج الدولة: ما بين دولة عضو في النظام الدولي و كيان سياسي (ليس عضوا في النظام) خارج حدودها الإقليمية، أي دولة خارجية مقابل فاعل غير دولاتي مستقل مثلا: التحالف العربي مابين السعودية و مصر و أخرى لضرب الحوثيين في اليمن (عاصفة الحزم)[3].

يعتبر تحديد نوع النزاع (دولي/بين الدول)(وطني /داخل الدولة) أمر مهما، ومع ذلك هذا التحديد لا يكون دائما واضحا وذلك بسبب التطور المحتمل للصراع من فئة إلى أخرى، و من ناحية أخرى يمكننا تحديد عدة عوامل تقود إلى النزاعات المسلحة تتمثل فيما يلي[4]:

---

[1] دومينيك فيدال،"بانوراما النزاعات المعاصرة في أربعة أقطار من العالم" ،في كتاب: **أوضاع العالم 2015:الحروب الجديدة** ،(بيروت:مؤسسة الفكر العربي،يناير 2015)،ص 28.

[2] نفس المرجع،ص ص 27،29.

[3] طاهر محمد العجمي،"الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم"،تقرير مركز الجزيرة للدراسات ،6افريل 2015،متوفر على الرابط التالي

: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2015/4/6/20154611148325580Military-strategy-hazmstorm.pdf

[4] *Definition of conflict : http://cso-effectiveness.org/IMG/pdf/conflict_definition_final.pdf*

-عدم التوافق حول الأنظمة السياسية، مثل شعور الطوارق في شمال مالي باللامساواة والتهميش فرفعوا مطالب سياسية لتتحول إلى مطالب انفصالية سنة 2013.

-اللاتوافق بين المفاهيم الإثنية، الدينية، أو الإيديولوجية.

-غياب التوافق حول توزيع الموارد (التوزيع غير المتكافئ للموارد)، مثل السودان التي طالب جنوبها بالانفصال وكان له ذلك عام 2011 على إثر شعوره بالتهميش وتركز المنشآت المهمة في الشمال.

-عدم التوافق على الحدود، و الهيمنة الإقليمية أو الرغبة في الحكم الذاتي، مثل ذلك دولة الصومال التي دخلت في عدة حروب مع جارتها إثيوبيا حول إقليم "**أوغادين**" الذي أقتطع منها ومنح لهذه الأخيرة.

نستنتج أن النزاعات المسلحة تنقسم إلى داخلية و أخرى دولية أي بين الدول، حيث تصنف الأخيرة في إطار التهديدات التقليدية، في حين تصنف الأولى في إطار التهديدات اللاتماثلية من خلال العنف الثقافي المتمثل في المساس بهوية أقلية معينة في المجتمع، ومن ثم ممارسة العنف البنيوي ضدهم من خلال حرمانهم من حقوقهم السياسية والاقتصادية، و بالتالي يعد هذا تعديا على الذات الإنسانية ما يؤثر نفسيا على تلك المجموعة ووفق المتغيرات البيئية تحدد طبيعة مطالبها إما بطريقة سلمية أو غير سلمية.

ثانيا-الأسلحة التقليدية والإستراتيجية

أفرزت نهاية مرحلة الحرب الباردة وانتفاء السباق العالمي نحو التسلح مأزقين أمنيين رئيسين، يتعلق الأول بإمكانية تسرب البعض من الترسانة النووية التي ورثتها الجمهوريات المنفصلة عن الإتحاد السوفياتي السابق، و كذا الخبراء والتكنولوجيا المعاصرة نحو بلدان الجنوب وإمكانية وصولها إلى جماعات إرهابية متطرفة مما يهدد السلم والأمن الدوليين، أما المأزق الأمني الثاني فيتعلق بكيفية التعامل مع الكمية الهائلة من النفايات النووية، وذلك مع نمو المخاوف من وقوع تلك النفايات النووية في يد شبكات الجريمة المنظمة .[1]

تطرح سهولة وصول الجماعات الإرهابية إلى الأسلحة الكيماوية و البيولوجية داخل النسيج الصناعي تحديات جديدة على الدولة، و المجتمع الدولي حول فعالية أنظمة الدفاع والمراقبة والاستعلام، فقد أضحى السلاح الجرثومي هاجسا أمنيا لدى الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، لاسيما بعد الهجمات التي عرفتها عن طريق الطرود البريدية الحاملة لجرثوم الجمرة الخبيثة[2]،حيث يشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة لعام 2005، أن أكثر من 1300 كلغ من اليورانيوم العالي التخصيب موجودة في 50 بلدا وهذا في مفاعلات البحوث، و الشيء المقلق أن كثيرا من المواقع التخزينية غير محكمة بما فيها الكفاية.

[1] شهرزاد أدمام،"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية"، مجلة الندوة للدراسات القانونية،العدد الأول، (2013)، ص ص48، 49.

[2] بدون ذكر اسم الكاتب ،"الثورة في الشؤون النووية"،ماي 2007، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB57.HTM.06/05/2007.

من ناحية أخرى عرف العالم انتشارا واسعا للأسلحة الخفيفة و العيارات الصغيرة أكثر من 875 مليون قطعة هو تعداد الأسلحة المتداولة منها، وهذا حسب كشاف **الأسلحة الصغيرة *SMALL ARMS SURVEY*** و هو عدد يتجاوز ويفيض عن عدد الأسلحة التي توضع خارج الاستخدام أو التي تدمر ، إذ يوجد حاليا أكثر من ألف شركة موزعة على نحو مئة بلد قادر على إنتاج هذه الأسلحة الصغيرة، و لكن الغالبية العظمى من الأسلحة تبدأ حياتها بشكل شرعي لتصير بعد ذلك موضوعا لتجارة محلية ثم دولية، و الأسوء هو الدخول في الاتجار غير المشروع للأسلحة التي تتسبب في تأجيج الصراعات وزيادة نسبة الإجرام في العالم[1]، و حتى تهريب الأسلحة سواء الخفيفة أو الثقيلة ما يمس بالأمن على عدة مستويات مثلما هو حاصل في ليبيا.

ثالثا-الإرهاب الدولي

يمثل الإرهاب الدولي نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي بدوره إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، فالجيل الأول هو ما عرفته أوربا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات ذات طابع قومي متطرف، والجيل الثاني هو ما اجتاح أوربا وأمريكا اللاتنية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينات والثمانينات الماضية، أما الجيل الثالث فقد ظهرت بوادره الأولى مطلع التسعينات.[2]

بالرغم من قدم ظاهرة الإرهاب الدولي إلا أن أخطاره الكونية و ارتباطاته بجميع مستويات الأمن لم تظهر إلا عقب أحداث 11 سبتمبر، التي برهنت على إمكانية اختراق حدود ونظم دفاع أقوى دولة في العالم، و هو ما أكدته "تقارير **لجنة 11 سبتمبر- الأمريكية-** "، التي اعتبرت أن الإرهاب الجديد "قوة عالمية لها مواردها الاقتصادية ونظامها القيادي ...وأنها تقيم تحالفات مع الدول والأفراد على مستوى العالم[...]" .كما تقول "**كوندليزا رايس"** أيضا في هذا الصدد:" إن تهديدات اليوم لا تأتى من الجيوش الجرارة بمقدار ما تنبع من عصابات صغيرة ضبابية من الإرهابيين ولا تصدر عن دول قوية بمقدار ما تخرج من أرحام دول مفلسة، حيث أنه لاشك بأن أمريكا بعد 11 سبتمبر تواجه تهديدا وجوديا لأمنها لا يقل عن الحرب الأهلية أو الحرب الباردة" [3].

بالرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى أن الإرهاب الدولي لا يمثل سوى 10% من كل العمليات الإرهابية عبر العالم، إلا أن هذا التقدير يبقى نسبيا بالنظر إلى كونه يهمش الكثير من الحقائق التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، و التي تصب عموما في كون هذا الأخير يتجه يوما بعد يوم نحو الانتظام

[1] شهرزاد فكيري ، المرجع السابق، ص 194.

[2] أدمام شهرزاد، المرجع السابق، ص 50.

[3] كوندوليزا رايس"إستراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس"،في آرون ستلزر،**المحافظون الجدد**،ط1،(الرياض:مكتبة العبيكان،2005)، ص 129.

فيما يسميه"**برتراند بادي**"***Bertrand Badie*** بـ:"**نظام اجتماعي عالمي**"[1]، تتراجع فيه الحدود التقليدية بين الدول.

إن تصاعد حدة الظاهرة الإرهابية العابرة للحدود الوطنية يؤثر سلبا على الأمن الوطني فهو يمثل تهديدا وتحديا في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ويؤدي إلى استفزاز المشاعر الإنسانية والضمير العالمي و يمثل عاملا من عوامل توتر العلاقات الدولية بين الشعوب، كما أن تصاعد حدة الظاهرة بصورة مطردة، و تزايد أعداد العمليات الإرهابية والخسائر الناجمة عنها يعزز سيناريو استفحال هذه الظاهرة خاصة في الدول الفاشلة والهشة ***Failed and Fragile States*** (الأنموذج المالي والليبي)، كما يفهم من ذلك أن الإرهاب سيظل عقبة كبيرة وتحديا مستقبليا عويصا يهدد الأمن، وتنطبق هذه الحالة على المنطقة العربية التي دق فيها منذ سنة 2013 ناقوس خطر **الدعشنة**[2].

فقد أدت نوعية العمليات الإرهابية لهذا التنظيم في منطقة الخليج العربي خلال عام 2015، إلى خلخلة الأولويات، فقد قفز الإرهاب لرأس التحديات الأمنية والمخاطر القائمة بالنسبة للأمن الوطني للدول في المنطقة، حيث تحول تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من تهديد محتمل إلى خطر داهم، و جزء من الوضع الجيو-إستراتيجي الراهن، حيث بلغ التنظيم المتطرف مداه في التوسع الجغرافي في الجوار المباشر والقريب للخليج، و صولا إلى تهديد لأمن دول عربية محورية على غرار الإعلان عن تأسيس تنظيم جديد تابع له يحمل اسم **"جند الخلافة في أرض الجزائر"** انطلاقا من ولاية بومرداس الجزائرية شهر سبتمبر 2014، تحت إمرة **"قوري عبد المالك"** المكنى **"خالد أبو سليمان"** زعيم تنظيم "**كتيبة الأرقم**" سابقا.[3]

رابعا- الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها

لقد أدى ظهور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، و المترافقة مع التحولات العميقة في نمط العلاقات الدولية إلى اعتبارها إحدى التهديدات اللاتماثلية التي طرحت تحديا جديا على الاستقرار الأمني الخاص بالمستويات الثلاثة **(المحلي،الإقليمي والدولي)**، و يكمن الجانب الجديد في هذا التهديد هو أنه في السابق كان دائما ينظر إلى الجريمة المنظمة على أنها مشكلة محلية أو وطنية، لكن فيما بعد "الحرب الباردة "، أصبحت تشكل تحديا أمنيا يخترق الحدود الوطنية للدول[4].

يرجع السبب الرئيس لعبور الجريمة المنظمة الحدود الوطنية و جعلها تتفاعل على مستوى فوق وطني إلى نهاية "الحرب الباردة" التي كسرت الحواجز الاقتصادية والسياسية بين دول الكتلتين الشرقية

---

[1] غسان العزي،" 11 أيلول 2001 والنظام الدولي :تغيرات مفهومية محتملة "،شؤون الشرق الأوسط،العدد 105،(2002) ،ص43.

[2] ليندة عكروم، المرجع السابق،ص ص 84، 85.

[3] ياسين عبد الباقي /محمد الرازي،"إعلان تأسيس فرع لتنظيم داعش "،**يومية النهار الجزائرية** ،العدد 2118، أفريل2014 ،ص03.

[4] آسيا ذنايب ، **"الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"**، (مذكرة ماجستير في القانون العام ،جامعة منتوري قسنطية،2009-2010)، ص5.

والغربية، و هو الوضع الذي ساعد على الاستفادة من التسهيلات الملازمة لانفتاح الأسواق على بعضها البعض، و مظاهر العولمة الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالتطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال، حيث استطاعت المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية المختلفة التأقلم مع وضع العلاقات الدولية الجديد والعمل على المستوى العالمي، و بقدر ما أدت العولمة إلى فتح الأسواق على بعضها البعض وإيجاد الأسواق الحرة الكبرى عبر العالم، بقدر ما أدت أيضا في نفس الوقت بجماعات الجريمة المنظمة، إلى توسيع أسواقها لتمتد إلى معظم مناطق العالم[1].

الجانب الأكثر إثارة للاهتمام، هو ظهور إمكانية عالية لقيام جماعات الجريمة المنظمة بعقد تحالفات عبر إقليمية وعبر عالمية مع نظرائها التي تمتهن نفس الأنشطة في الدول المختلفة، و في ظروف أخرى تتحالف جماعات الجريمة مع جماعات التمرد والإرهاب، فعلى سبيل المثال، تحالف كارتلات المخدرات الكولومبية مع جماعات التمرد الماركسية، التي تقوم بدورها بتأمين مرور المخدرات لجماعات الجريمة الكولومبية عبر المناطق التي تسيطر عليها، في مقابل الاشتراك في نسبة الأرباح التي تجنى من المبيعات في الأسواق الأمريكية، والأبعد من ذلك تعاون منظمات تجارة المخدرات الكولومبية مع نظيرتها النيجرية لتسويق المخدرات في أوربا وإفريقيا[2].

كما لم تغفل المنظمات الإجرامية القيام بكافة الأساليب من شأنها أن تسهم في تنفيذ أغراضها والوصول إلى غايتها، و ذلك باستعمال الخبراء والمختصين من مختلف الاختصاصات والقطاعات، فتمهد الطريق لتطوير أساليبها، و التهرب من الوقوع تحت طائلة القانون وجني الأرباح، وهو ما لا يتوافر للأجهزة القائمة على تنفيذ القوانين ذات الإمكانات المحدودة، فالجريمة المنظمة عبر الوطنية من الجرائم وليدة التقدم الحضاري (المادي والمعنوي والتقني)، و هي ظاهرة عالمية تتطلب ردعا عالميا باعتبارها أخطر المشكلات الأمنية التي تواجه أجهزة تنفيذ القوانين ومكافحة الجريمة في العالم[3].

بخصوص أثر هذه التدفقات يؤكد تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الصادر عام 2010 " المعنون بـ**"عولمة الجريمة :تقييم لخطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية "**،أن أسواق الإجرام تعم بنشاطها العالم اليوم، فالبضائع غير المشروعة ترد من قارة و تهرب عبر أخرى و تسوق في قارة ثالثة[...]،لقد أصبحت الجريمة عبر الوطنية تهدد السلام والتنمية بل باتت تهدد سيادة الدول،[...] إن

[1] دائرة الأمم المتحدة للإعلام،"عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن"، 17 جوان 2010،متوفر على الرابط لتالي: *http://www.unis.unvienna.org*

[2] نفس المرجع،ص 4

[3] محمد صالح أديبة،**الجريمة المنظمة:دراسة قانونية مقارنة**،(العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2009)،ص ص23، 24.

المجرمين لا يستخدمون فحسب الأسلحة والعنف بل يستعينون أيضا بالمال والرشوة لشراء الانتخابات والسياسة والسلطة بل حتى الجيش"[1].

بناء على ذلك، يتأكد أن الجريمة المنظمة اكتسبت طابعا عالميا أسرع من إنفاذ القوانين نفسها، بحيث لا يمكن لأي دولة من دول العالم مهما بلغت قوتها،أو درجة تقدمها أن تواجه الجريمة المنظمة بمفردها ،لاتساع مسرح ارتكابها و لسهولة تحرك العناصر الإجرامية و تنقلها و اختفائها، مستغلة صعوبة تتبعها نتيجة الاصطدام بعوائق الحدود و السيادة و اختلاف التشريعات و تباين قدرات أجهزة المكافحة من دولة لأخرى، الأمر الذي يتطلب عملا متكاملا و إتباع آليات تعاونية تعمل على تنسيق الجهود المشتركة.

خامسا-الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة ذات أبعاد عالمية تزايدت نسبتها وتوسع نطاقها من حيث الحجم و الانتشار، و تعددت أشكالها خاصة في العقود الأخيرة نظرا لعوامل الدفع المختلفة التي تحركها، عوامل بسيكولوجية و اجتماعية و اقتصادية سلبية، و عوامل الجذب التي تستقطب المهاجرين بحثا عن حياة أفضل في البلد المستقبل.

فقد أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب -وخاصة الذكور منهم-، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث، وتعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوربي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، أما في إفريقيا فلم تشكل حدود الدول فاصلا يحول دون تدفق المهاجرين غير الشرعيين من بعض الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية إلى دول أخرى أكثر استقرارا خاصة نحو دول شمال إفريقيا ومنها إلى أوربا[2].

يحمل تهديد الهجرة غير الشرعية بين طياته مختلف المخاطر، فهي تجمع بين المهاجر والجريمة المنظمة و ظاهرة الإرهاب، وبهذا تكون الهجرة غير الشرعية جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد في مصدر واحد، ولذلك أطلق على ما ينتج عنها مصطلح ***(A Catchword)*** وهو بمعنى **العدو الداخل**، و تمثل أحد أهم المجالات التي تعمل فيها الجماعات الإجرامية الدولية، و هي عبارة عن شبكات سرية مهيكلة هيكلة محكمة تكون متدرجة و أحيانا مقطوعة في ما بينها تعمل على تنظيم وتسهيل و استدراج و توجيه مهاجر أو عدة مهاجرين سريين من بلد إلى آخر[3].

---

[1] دائرة الأمم المتحدة للإعلام،"عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن"، المرجع السابق.ص5.

[2] محمد غربي ،"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8،(2012)، ص ص 52، 53.

[3] نفس المرجع ،ص 53.

تطور هذا النشاط خلال السنوات التي شهدت تزايدا مذهلا في عدد الأشخاص الذين يبحثون عن فرص للعمل، كما سجلت نهاية القرن العشرين موجات هامة من اللاجئين، سواء فرديا أو جماعيا بسبب الحروب والنزاعات الدولية التي عرفتها العديد من مناطق العالم، حيث كان عدم الاستقرار الناتج عن الحروب الأهلية و النزاعات الدولية و انتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، كان ذلك أهم الأسباب التي أدت لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي، و تعد منطقة جنوب المتوسط أي الساحل الشمالي من القارة الإفريقية من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة[1].

هذا الوضع أسهم في عودة متغير الثقافة إلى ساحة النقاش السياسي، حيث يدور النقاش الدولاتي حول مكانة ومركز الآخر في الدولة، و قد تطورت خطورة الوضعية بمفهوم وعمليات الحرب على الإرهاب، و تشعبت هذه الظاهرة وانعكست على الأقليات تحت مبرر الأمن وطرح مسألة إعادة تقييم علاقة الدولة بالأقليات، إعادة النظر في الهوية الوطنية، كما تعزز الشعور الدولي بتهديد الهوية الثقافية والإثنية، بسبب مشاكل عدم الاندماج الاجتماعي في الدول المستقبلة للمهاجرين، ما يسهم بدوره في إحداث شروخ اجتماعية وضعف الوحدة الوطنية، كما تنعكس آثارها على المجال السياسي عندما تتباين الولاءات السياسية للجماعات ودورها ككتلة انتخابية، لاسيما ما تشهده الدول الأوربية و بخاصة فرنسا.[2]

كما أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في بلد ما في وضعية غير قانونية يضطرهم لتقبل أي عمل مهما كانت سمعته و ذلك في سبيل الاستمرار في العيش، فعلى سبيل المثال، مثلت "**ليبيا**" منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي أرض استقبال **"للتوارق"** الذين تحصل العديد منهم على الجنسية الليبية ومناصب للعمل، كما تم تجنيد البعض منهم بالقوات المسلحة الليبية، و مع سقوط نظام القذافي اضطروا إلى مغادرتها إلى تحت ضغط الحرب الأهلية، فلا يمكن الاستغراب من تنامي تمرد المهاجرين الذين تركوا ليبيا على رأسهم **"التوارق"**، فترك هؤلاء الأفراد من دون عمل مكسب يوفر أرضا خصبة لتنامي الجريمة والإرهاب، خاصة و أن المهاجرين الذين هربوا من جحيم الأزمة الليبية لم يعودوا إلى دولهم فارغي الأيدي وإنما محملين بالأسلحة[3].

---

[1] *Chems Eddine Chitour,* ***La nouvelle immigration entre errance et body shopping****,(Alger : Enag-éditions, 2004), p 48.*

[2] *Pierre, Hasner****, La Violence et La Paix****, 2eédition,(Paris: Seuil, 2000), P.17*

[3] *Henri Plagnol et François Loncle, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ", Rapportd'information, N°4431, 06Mars2012, p26.http://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i4431.pdf*

خلاصة الفصل:

نخلص في هذا الفصل إلى أن مفهوم الأمن يندرج ضمن حقل الدراسات الأمنية التي كانت مرادفة للدراسات الإستراتيجية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، إلا أنها أخذت بالظهور كحقل مستقل بحد ذاته خلال الحرب الباردة، فقد اختلفت وتنوعت التعريفات المقدمة للأمن، فهذا الأخير و في فترة الحرب الباردة كان منحصرا في البعد العسكري ومقتصرا على التهديد الخارجي الذي يهدد الدولة، إلا أنه ومع التحولات الحاصلة في البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، توسع مفهوم الأمن ليشمل جوانب أخرى، و لم يعد منحصرا في التهديد الخارجي بل ظهرت تهديدات أمنية أخرى غير عسكرية .

حاولت العديد من المقاربات النظرية انطلاقا من المنظور التفسيري بأهم مقارباته الواقعية والليبرالية تفسير مفهوم الأمن، فالاتجاه الواقعي يتخذ من القوة العسكرية شرطا أساسيا لتوفير الأمن بينما الاتجاه الليبرالي، يرى بأن نشر الديمقراطية ودخول الدول في اعتمادات تقوم على أسس تعاونية وفتح مناطق تبادل حر كفيل بتحقيق الأمن والاستقرار، مرورا بالمنظور التكويني بأهم مقارباته البنائية والنقدية، فالبنائية ضمن المقاربات المراجعة لمفهوم الأمن تعتبر الأمن كغيره من الظواهر الاجتماعية يتم بنائه عن طريق تفاعلات وامتزاج للهويات والمصالح التي تحكم سلوك الدول، بينما الاتجاه النقدي أبدى رغبته في إحداث القطيعة مع الرؤية الكلاسيكية للأمن، و إدراج مواضيع كالتنمية وحقوق الإنسان، أي ربطه الأمن بوجود الرفاه و الانعتاق الإنساني، وصولا إلى مدرسة كوبنهاغن في تحليل وتفسير الظواهر المرتبطة بالأمن، وحاولت إعطاء مفهوم شامل للأمن يتناسب والتحولات الحاصلة على مستوى النظام الدولي، و ذلك بإدراج أبعاد أخرى غير البعد العسكري.

أمام هذه التحولات في المفاهيم وجدت الدولة الوطنية نفسها غير قادرة على مواكبة هذه التهديدات التي لا تتلاءم وتركيبتها، حيث أنها كانت ولقرون من الزمن تحضر نفسها عسكريا لمواجهة تهديد من دولة أخرى تماثلها وليس من عناصر لا تماثلية، فالقوة العسكرية في عصر العولمة لم تعد تنفع لوحدها في ضمان جعل هذه الحدود عازلة، فالشكل الجديد من التهديدات صارت تجتاز الحدود وتهدد الأمن الوطني للدول في العمق .

فصار الحديث عن الأمن الإقليمي أكثر إلحاحا في ظل هذه المتغيرات، و ظهرت مصطلحات "الاعتماد المتبادل "و "مركب الأمن" و"النظام الأمني الإقليمي " إلى غير ذلك من المصطلحات التي تعبر عن ظهور الحاجة نحو العمل الجماعي المشترك بين دول الإقليم الواحد لضمان أمنهم الوطني، و ذلك ما ينطبق على الجزائر التي تعاني من تهديدات لاتماثلية محلية المنشأ، و أخرى من نفس الطبيعة و لكنها زاحفة من دول مترهلة تتقاسم معها نفس الحدود، و هو ما يستدعي تفعيلا لأدوار محلية، إقليمية ودولية من أجل التصدي لهذه التهديدات .

لذلك يمكننا القول، إن عولمة التهديدات الأمنية أصبحت تقتضي عولمة الحلول، فحتى لو كان هناك اختلاف فيما بين الدول من حيث إدراكها لحجم الضرر الذي يمكن أن تلحقه هذه التهديدات بمصالحها الحيوية من عدمه، فإن تداعيات هذه التهديدات أصبحت تفرض على الدول ترتيب أولوياتها الأمنية لحماية أمنها الوطني، لهذا نجد أدوار الدول تختلف فيما بينها لمواجهة نفس التهديد، حيث أننا نجد دولا تجاه نفس التهديد تكتفي بالحوار والتفاوض ودولا أخرى قد تلجأ إلى التدخل العسكري.

الفصل الثاني:

واقع التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

تمهيد:

إن معضلة الأمن الوطني لم تعد تقتصر على التهديدات الأمنية بمفهومها التماثلي، بل تجاوزتها إلى تهديدات من طبيعة لا تماثلية، اتخذت من ظروف البيئة الداخلية وظروف النسق الدولي فرصة للتمدد والانتشار، بحيث أصبحت الوحدات السياسية في مواجهة تحديات داخلية ذات خطورة كبيرة لا تقل أهمية عن التهديدات العسكرية، وبالتالي لم تعد الحدود السياسية التي ترسم إقليم الدولة الوطنية، والمجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها الوطنية وتبني الجيوش للدفاع عنه والذود عن ترابه، بذات الأهمية كما كان في السابق.

وعليه فقد باتت المنطقة الساحلية–المغاربية والجزائر على وجه التحديد عرضة لجملة من التهديدات المستدامة التي جعلت أمنها الوطني على المحك، بحيث تنامت العديد من التهديدات كالفقر ، الأمراض، البطالة، غياب العدالة الاجتماعية، الفساد وغيرها والتي أساسا مصدرها النظام السياسي ، وضعف أداءه المترجم في غياب شرعية الانجاز فضلا عن ذلك، فإن الدولة الجزائرية بعد أن عانت من ويلات ظاهرة الإرهاب المحلي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، أصبحت في مواجهة تهديدات خارجية، سواء تلك التي تصل إليها من البيئة الدولية أو البيئة الإقليمية، فلطالما كانت الجزائر مدرجة ضمن مأموريات السياسات الخارجية للدول الكبرى وبحكم موقعها الجغرافي وتقاطع حدودها مع منطقة الساحل الإفريقي، تأثرت الجزائر بالفلتان الأمني في ليبيا والأزمة في مالي وكل الرهانات الأمنية الحاصلة في دول الجوار، بحيث تفاقمت الجريمة بكل أنواعها خاصة تجارة المخدرات وتهريب السلاح.

فعدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي، جعل الجزائر في مأزق أمني خطير، وذلك ببروز تهديدات أمنية لا تماثلية من البيئة الإقليمية وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، بحيث أبان الأمن الوطني الجزائري في ظل مثل هذه الأوضاع عن مدى انكشافه وأصبح مهددا من الخارج وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريبا.

من هذا المنطلق سيتناول هذا الفصل، واقع التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري من خلال ثلاثة مباحث رئيسة، وهي مقسمة على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع الظاهرة الإرهابية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثاني: واقع أنشطة الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

المبحث الأول: واقع الظاهرة الإرهابية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

عاشت الجزائر في تسعينات القرن الماضي خطر الانهيار الوطني و أوشكت على الوقوع في كارثة كبرى، بفعل ظاهرة الإرهاب التي زعزعت أمنها الوطني و كادت تقوض أركان الدولة، هذه الظاهرة التي عانت منها الجزائر، وتباينت التحاليل والدراسات في تشخيصها و ضبط مفهومها على المستوى النظري ،إلا أنها أقرت بها كواقع هدد كيان الدولة و كانت له انعكاسات وتداعيات خطيرة على أمنها الوطني.

المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية: مقاربة مفاهيمية

الإرهاب كظاهرة ليست وليدة هذا العصر، و إنما ارتبطت بوجود الإنسان و التجمع البشري وانتشرت بصورة مختلفة وعلى أشكال متباينة عبر التاريخ، غير أن ممارسة الإرهاب بشكل منظم وواسع النطاق ارتبط بنشأة الدولة القومية و لم يقتصر على بؤرة أو جهة معينة، إذ عانت منه العديد من الدول و لم تبق ظاهرة الإرهاب محلية المنشأ أو إقليمية التأثير فقط بل تجاوز ذلك حتى أصبحت ظاهرة عابرة للحدود الوطنية للدول.

أولا- جدلية المفهوم

تكتسي ظاهرة الإرهاب الكثير من الغموض، فهي كمفهوم تثير العديد من الإشكاليات من حيث ضبطها وتعريفها، و هي كفعل إجرامي ينطوي على صعوبات عند محاولة تقنينه، و ذلك لتعدد أشكال الظاهرة، تنظيماتها، دوافعها، أهدافها، و أبعادها، حتى أصبحت مواجهتها رهينة لسياسات جنائية متعددة سواء على مستويات التجريم و العقاب و الإجراءات الجنائية، الأمر الذي يثير الخلط واللبس، و يسبب مشاكل عدة عند التعامل معها، و ما يزيد ذلك تعقيدا أن ظاهرة الإرهاب كانت دائما عرضة للتوظيف السياسي، سواء على مستوى العلاقات الدولية أو على مستوى التفاعلات الداخلية في الدولة الواحدة[1].

حيث كان لهذا الغموض والالتباس انعكاسات عملية بالغة الأهمية لطالما حذرت منها الجزائر، وما فتئت تدعو منذ أكثر من عقد من الزمن إلى إبرام اتفاقية شاملة لمحاربة الإرهاب الدولي، تتضمن تعريفا لا لبس فيه لهذه الآفة، تعريفا يفرق بكل وضوح بين الكفاح المشروع ضد الاحتلال الأجنبي و الأعمال التي يقترفها أفراد أو مجموعات إرهابية، ويتحاشى كل خلط يلحق الضرر بحوار الثقافات والحضارات.

هذا الاختلاف في التصور نتج عنه في النهاية بروز اتجاهان رئيسان هما[2]:

---

[1] أحمد فتحي سرور، **نظرات عالم متغير**، ط1، (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص31.

[2] إسمهان بوضياف، "دور الدول والمنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب الدولي"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009)، ص 10.

أ-الاتجاه الأول: اهتم بمسألة مكافحة الظاهرة الإرهابية وهو الموقف الذي تتبناه الكثير من الدول و تجلى ذلك في الوثائق واللوائح الرسمية على غرار بيان قمة الدول الصناعية المنعقدة في طوكيو 1986، إضافة إلى المؤتمر الثامن لمنع الجريمة ومعاقبة المسجونين المنعقد في هافانا 1990 وسلكته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها منذ أحداث سبتمبر 2001، غير أن هذا الاتجاه يعتبره الكثير من المحللين بأنه لا يخدم المصلحة العامة بقدر ما يهدرها، كما أنه من الممكن أن يؤدي بدولة ما إلى استعمال نفوذها، في التعدي على دولة أخرى بحجة مكافحة الإرهاب، وهذا ما تعيشه العراق و أفغانستان، كما أن هذا الاتجاه لا يساعد في التفرقة بين إرهاب الأفراد و إرهاب الدول أو التمييز بين الفعل المشروع و غير المشروع.

ب-الاتجاه الثاني: اهتم بالجانب القانوني أين وضع الآليات القانونية الكفيلة بمحاصرة الظاهرة في كل جوانبها ابتداء من التعريف حتى العقاب، تبنت هذا الموقف معظم دول العالم الثالث وكذلك هيئة الأمم المتحدة (في مؤتمر مدريد 2005)، حيث أكد المؤتمرون أن مبدأ الشرعية الجنائية يتطلب وضع تعريف دقيق وشامل للإرهاب، مما يسمح بضمان سلامة الإجراءات المتخذة وعدم تسجيل تجاوزات في تنفيذ الإستراتيجيات الأمنية.

ثانيا-المقاربة اللغوية والاصطلاحية

1-المقاربة اللغوية:

أ-الإرهاب في اللغة العربية: كلمة إرهاب تشتق من الفعل أرهب الذي يمثل في الأصل مصدر الكلمة ومعناها الخوف والفزع، هذا و قد ورد مفرد الكلمة في لسان العرب على نحو: رهب، يرهب أي (خاف)، رهب الشيء أي (خافه، أرهبه أي (أخافه)، كما اتفق الفقهاء في هذا الجانب على أن كل ما ورد من معان لكلمة الرهبة كمصدر لكلمة إرهاب، لا تخرج و لا تختلف عن معناها الأصلي، و هو **"الخوف والفزع والخشية"**.[1]

ب-الإرهاب في اللغة الفرنسية :***terrorisme*** ، هذه الكلمة تتكون من جزئيين ***terreur*** ومعناه استخدام السلطة و***isme*** معناه المقطع.

في الأصل تعود هذه الكلمة إلى عهد اليونان ويقصد بها نظام الرعب ويستخدم سواء من السلطة أو من طرف الأفراد، وذكرت أول مرة إبان الثورة الفرنسية 1792 من طرف جماعة **روبيرسبيار** إبان ثورتهم حيث انشأوا الإرهاب كنظام رعب ***terreur***، وذلك لتخويف المعارضين الذين وصفوا بالإرهاب ومن هنا تم الحكم عليهم بالإعدام.

[1] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 153.

ج-الإرهاب في اللغة الإنجليزية: فالمرادف لكلمة الإرهاب هي ***terror*** وهي الأكثر شيوعا، ويرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية ***terser*** أيضا وتعني الترويع أو الرعب أو الهول "[1].

2- تعريف الإرهاب من الناحية الاصطلاحية

في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية نجد كلمة إرهاب تعني :" الطريقة التي تحاول بها جماعة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف"[2]، في الموسوعة السياسية يعني الإرهاب:"استخدام العنف أو التهديد به–بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف...بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة، و هدم معنويات الأفراد والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية، أو لإخضاع مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية"[3].

ينظر **"الدكتور صلاح الدين عامر"** إلى الإرهاب على أنه:"الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جميع أعمال العنف، التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لإنشاء جو من عدم الأمن، وهو ينطوي على طوائف متعددة من الأعمال أخطرها أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب"[4].

أما الفقيه **"سالدانا"** ***Saldana*** يطرح تعريفين للإرهاب، أحدهما واسع والآخر ضيق، فوفقا للتعريف الواسع يعد من قبيل الإرهاب :" كل جناية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها أو التعبير عنها ما يثير الفزع العام، لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام"،أما التعريف الضيق، مفاده :" كل الأعمال الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كعنصر مادي"[5].

هذا، و عرف مفهوم الإرهاب عناية خاصة بتشريعات الولايات المتحدة الأمريكية و أيضا من قبل مصالحها العامة، بالنظر لما تشكله هذه الظاهرة من خطر على أمنها القومي، حيث يعرفه قانون 1987 المتضمن قمع الأعمال الإرهابية ،بأنه :"تنظيم أو تشجيع أو مشاركة في أي عمل عنف دنيء أو تخريبي يحتمل أن ينتج عنه أو يتسبب في موت ، أو إحداث أضرار خطيرة وجسيمة لأشخاص أبرياء ليس لهم أي دور في العمليات العسكرية"[6].

---

[1] حسن سعيد الكرمي،**المغني الأكبر:(انجليزي –عربي)**،(بيروت:مكتبة لبنان،1987)،ص،1448.

[2] أحمد زكي بدوي ، **معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية**، (القاهرة: مكتبة لبنان،1970)، ص 423.

[3] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 34.

[4] عصام صادق رمضان،"الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي "،مجلة السياسة الدولية، العدد 85،(جويلية 1986)،ص 17.

[5] علي يوسف الشكري،**الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**،ط1،(مصر: دار السلام الحديثة،2008)،ص 29.

[6] محمد عزيز شكري، **الإرهاب الدولي**،(لبنان،بيروت: دار العلم للملايين، 1999)، ص 37.

من خلال النصين يتضح مدى اتساع مفهوم الإرهاب، حيث يعد من الأعمال الإرهابية أعمال العنف أو تنظيمها أو تشجيعها أو المشاركة في أي عمل عنف، و لم يتقيد المشرع بالأعمال الإرهابية التي تتم داخل إقليم الولايات المتحدة الأمريكية بل تجاوز ذلك إلى أي دولة أخرى.

أما **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1998** تعرف الإرهاب بأنه :" كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر"[1].

في حين تعرفه **الاتفاقية الإفريقية للإرهاب وقمعه لسنة 1999** بأنه :" أي عمل يعتبر انتهاكا للقانون الجنائي للدولة الطرف و الذي يمكن أن يعرض حياة الأفراد للخطر، أو يشكل خطرا على التكامل الطبيعي والحرية أو يسبب إصابة خطيرة أو يسبب الموت لأي شخص، أو أي عدد أو مجموعة من الأشخاص أو قد يسبب خسارة للممتلكات العامة و الخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي والثقافي، أو كان الهدف منها إرعاب أو وضع أية حكومة في حالة خوف، قصد إكراهها أو إجبارها أو إغراء أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو أي قطاع للقيام أو الامتناع عن القيام بأي عمل، أو تبني أية وجهة نظر أو التخلي عنه أو العمل وفقا لمبادئ معينة"[2].

فيما يعرفه الباحث الجزائري **"إلياس بوكراع"** بأنه:"... إرهاب خاص، لئن كانت أهدافه سياسية بامتياز، فإن دوافعه تيولوجية في المقام الأول، إنه قريب من الإرهاب السياسي، لكنه يتميز عنه بعنف أشد فهو عنف مستند إلى قوة كلمة **"الجهاد"** التي ينبثق منها هذا الشعور بتجسيد حقيقة دينية بلا حدود مدعوة إلى فرض نفسها في كل مكان"[3].

أما **تعريف المشرع الجزائري**،جاء انطلاقا من الأحداث الدامية والمؤلمة التي شهدتها الجزائر والأزمة الأمنية التي كادت أن تعصف بكيانها خلال عقد التسعينات من القرن الماضي كنتيجة ورد فعل عن توقيف المسار الانتخابي، حيث أورد المشرع الجزائري **في المادة الأولى** من المرسوم التشريعي رقم **92-03** الصادر في سبتمبر 1992، المتعلق بمكافحة التخريب و الإرهاب، تعريفا للإرهاب على أنه:"يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا في مفهوم هذا المرسوم التشريعي كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية و

---

[1] محمد مسعود قيراط،**الإرهاب:دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته:مقاربة إعلامية**،ط1،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2011)،ص 62.

[2] *"Convention de l'OUA sur la Prévention et la Lutte contre le terrorisme. " https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/OAU-french.pdf.*

[3] منصور لخضاري ،**تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر:من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**،ط1(أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2014)،ص 09.

إستقرار المؤسسات وسيرها العادي..."[1]، وقد وسع تعديل قانون العقوبات سنة **1995** نطاق الأعمال الإرهابية ليشمل "***تهديد الوحدة الوطنية*** "، إذ تضمنت **المادة 87 مكرر** من قانون العقوبات الجزائري رقم:**95-11** المؤرخ في 25 فيفري 1995، المدرجة في القسم الرابع المكرر من نفس القانون، أنه:"يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي عمل، غرضه بث الرعب في أوساط السكان وعرقلة عمل السلطات العمومية، الاعتداء على رموز الأمة و الجمهورية و عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية"[2].

إن قراءة التعريفات المختلفة لمفهوم الإرهاب وتتبع أهم عناصرها، تجعلنا نؤكد على أن الإرهاب هو كل فعل أو سلوك يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف، أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي وينطوي على ترويع وتخويف المواطنين بالاغتيال و التعذيب والاختطاف والاحتجاز، و إلحاق الضرر المادي والمعنوي بالمجتمع، وتعريض الأملاك العامة والموارد الوطنية للخطر، وهو كل سلوك يتنافى مع الشرعية القانونية والدستورية و الانتهاك العمدي لمنظومة القيم السائدة في المجتمع[3].

المطلب الثاني: واقع الظاهرة الإرهابية في الجزائر

تعددت أسباب ظاهرة الإرهاب في الجزائر وأبعاده، بين المحلية و الإقليمية و الدولية، و مع نموه نمت وتطورت أساليبه ووسائله، و أصبحت أكثر وحشية، خاصة خلال السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، حيث طالت كل شرائح المجتمع، كما استهدفت البني الاقتصادية والاجتماعية ورموز الدولة، و كان كل ذلك تحت غطاء أو مسمى الدين أو الإسلام.

أولا- لمحة حول نشأة وتطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر

يعتبر تجميد نشاط جمعية القيم واستقرار إحدى أقطاب الحركة الإسلامية (**عبد اللطيف سلطاني**) من العوامل التي ساهمت في تغذية الحركة الإسلامية داخل الوطن، حيث بدأت تلوح علامات الإرهاب بعد مقتل شرطي بالجزائر العاصمة سنة 1971، من طرف جماعة الدعوة و التبلغ الذين أعلنوا

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم تشريعي رقم 92-03 ،مؤرخ في 30 سبتمبر 1992، يتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب المعدل بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-5 ،الصادرة في 19 أبريل 1993.

[2] ـــــــ،الأمر رقم 95-11المؤرخ في 25 فبراير 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156،المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**، العدد 11 الصادرة في 01 مارس 1995، ص8

[3] حسنين توفيق إبراهيم،**ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**،ط1،(بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،1992)،ص 53.

أن هذه العملية هي بداية العقاب لكل من لا يطبق الشرع، كما لم تسلم النساء غير المتحجبات من المضايقات من طرف الإسلاميين وصلت إلى حد الضرب كعقاب لهن[1].

كما أسهم **الكتاب** الذي صدر سنة 1974 –**سهام الإسلام**-من الشيخ عبد اللطيف سلطاني من منفاه في المغرب والذي هاجم فيه النهج الاشتراكي، على أنه وجهة الفساد وخروج على الإسلام، في إثارة حفيظة المسلمين الذين أعلنوا عداءهم للنظام، وبدأت أول مظاهر العنف في المشادات بين الطلبة المتطرفين واليساريين سنة 1975، أثناء التحضيرات لانعقاد مؤتمر الشبيبة الجزائرية، و بقي الحال مشحونا لغاية 1980، أين لقي الطالب "**كمال أمزال**"حتفه على يد المتطرفين[2].

من هنا بات العنف أحسن وسيلة للوصول إلى الهدف المنشود، و بدأت تظهر بعض التنظيمات الإرهابية، فبعد القضاء على حركة "**بويعلي**" سنة 1979، و بعد أحداث الجامعة المركزية 1982، التي تعرض فيها الكثير من نشطاء الحركة الإسلامية إلى الاعتقال و الحبس، التقى "**مصطفى بويعلي**" بـالشيوخ:" **"أحمد سحنون"** و **"محفوظ نحناح"**، و تم تكوين أول نواة للحركة الإسلامية في 1983بضواحي الأربعاء (واد الجمعة) و تكونت 7 أفواج ، و بدأ التخطيط للقيام بعمليات العنف وكانت أول عملية الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة (ولاية البليدة)، التي تم فيها الاستحواذ على 300 قطعة سلاح، و من هنا دخلت الجزائر في دائرة العنف التي اكتملت بالتحاق حوالي 3000 شاب بالجهاد في أفغانستان[3].

بعد وقف المسار الانتخابي في 1991، و عودة ما أصطلح على تسميتهم بالمجاهدين من أفغانستان على دفعات، و جدت الجزائر نفسها في مواجهة المعارضة السياسية وإفرازات الأزمة الاقتصادية والضغوط الخارجية والأخطر في كل هذا دخول النظام في حرب مع المتطرفين الإسلاميين الذين أعلنوا القطيعة والجهاد، ومن هنا بدأت موجة الإرهاب تجتاح البلاد[4].

ثانيا-هيكل التنظيمات الإرهابية في الجزائر

الملاحظ على مسار تطور الجماعات الإرهابية في الجزائر ميزة **"التفريخ"**، و هي تعني أن الجماعات الإرهابية إنما كانت تخرج الواحدة من رحم الأخرى، لأسباب ارتبطت بظروف العمل على الأرض وصعوبات التنسيق بين الجماعات المنتشرة عبر الوطن وقيادتها المركزية، و فيما يأتي إجمالا ما عرفته الجزائر من جماعات وحركات إرهابية:

---

[1] *Ammar Belhimer , **l'Algérie, les ONG et les Droits de l'Homme**, (Alger : Editions ANEP,2002), p.35 .*

[2] رابح زاوي،المرجع السابق ،ص ص 385، 386.

[3] نفس المرجع،ص 387.

[4] نفس المرجع،ص 388.

1-الحركة الإسلامية المسلحة 1991-1994: تشكلت الحركة الإسلامية المسلحة ***MIA***، على أنقاض من بقي من مجموعة "**بويعلي**"، وبدأت أولى بوادر إعادة بعث التنظيم أيام إضراب "***الجبهة الإسلامية للإنقاذ***" شهر جانفي 1991، حيث عقدت مؤتمرها التأسيسي في شهر فيفري 1992 في منطقة الزبربر بنواحي الأخضرية بولاية البويرة شرق الجزائر العاصمة، أين تم تعيين "**عبد القادر شبوطي**" أميرا لها.

2-الحركة لأجل الدولة الإسلامية 1991-1998: أسسها "**سعيد مخلوفي**" العضو المؤسس للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ورئيس تحرير جريدة المنقذ، نشطت أول ما أنشئت سنة 1991 بالعاصمة ونواحي منطقة القبائل وبعض المناطق من غرب البلاد بجبال الونشريس وعلى الحدود مع المغرب، قبل أن تنظم إلى "الجماعة الإسلامية المسلحة" التي عادت لتستقل عنها رفضا لسياستها الدموية، غير أنها اضمحلت بسبب ضعفها الهيكلي و العددي.[1]

3-الباقون على العهد 1991-1997: شكلت هذه الجماعة بمبادرة من "**سعيد مخلوفي**" و "**قمر الدين خربان**" و "**أسامة عباسي**" نجل عباس مدني، أعلنت أولى عملياتها شهر فيفري 1992، لتتخذ من العاصمة مكانا أساسيا للنشاط واستفادت من الدعم البشري لبعض الفارين من سجن تازولت بولاية باتنة في جانفي 1994، و أعلنت رفضها للهدنة التي أعلنها "***الجيش الإسلامي للإنقاذ***" لتبارك-على قلة عدد أفرادها - أعمال "***الجماعة الإسلامية المسلحة***" و من بعدها "***الجماعة السلفية للدعوة والقتال***"[2].

4-الجماعة الإسلامية المسلحة *GIA* : تكونت من مجموعة من الفرق المسلحة التي كانت متناثرة هنا وهناك وقد تم توحيدها، و أعلن عن ميلاد الحركة تحت قيادة موحدة أوكلت مهمتها في البداية إلى "***موح ليفي***"، لتنطلق عملية التجنيد من الأحياء الشعبية والمقربين لربح الوقت في التعبئة والبحث عن المعلومات اللازمة لبدء النشاط الإرهابي، لأن قيادة الحركة تقدر أن طبيعة العمل المسلح أو المهمة المراد تنفيذها لا تتطلب تكوينا و إنما جاهزية العناصر في أقرب وقت.

تعتبر هذه الجماعة حركة عسكرية دينية من أكبر الجماعات الدموية خاصة في مرحلة إمارة "الطيب الأفغاني" و "**عنتر زوابري**".[3]

5-الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح *FIDA* : تعتبر جماعة نخبوية مستقلة في الفكر و المنهج تمثل الجناح المسلح لتيار الجزأرة، تأسست سنة 1993، من مميزاتها العمل في السرية التامة و استهداف فئة معينة من المجتمع (المثقفين، الشخصيات السياسية...)،تعتبر عملها هذا يدخل في إطار الجهاد لأنها باقية على عهد

---

[1] منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر :من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني** ،المرجع السابق،ص27.

[2] وريدة خيلية " الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية :1992-2000" ، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3، 2011)، ص 210.

[3] *Ali LAIDI et Ahmed SALAM, **Le Djihad en Europe, les filières du terrorisme islamiste**, (Paris.éditions du Seruil, 2002).Page 124.*

FIS لحماية الدين الإسلامي، بعد خلاف مع ***GIA***، دخلت في صراع تسبب في تحطيم قواعدها وقتل الكثير من عناصرها، مما أجبرها التوقف عن العمل المسلح سنة 1997 و الانضمام إلى الجيش الإسلامي والرابطة الإسلامية[1].

6-الجيش الإسلامي للإنقاذ 1999-1994: أعتبر الجيش الإسلامي للإنقاذ ***AIS***، الجناح المسلح لجبهة الإنقاذ الذي أسس بتزكية من "**رابح كبير**"، وشهد تغلغلا ملحوظا لتيار الجزأرة فيه، اتخذ الجيش من جبال جيجل مقرا لإمارته الوطنية التي عادت إلى "**مدني مزراق**"، وامتدت نشاطاته إلى بعض مناطق الأطلس البليدي (البليدة و المدية)، قبل أن يقرر وضع السلاح سنة 1997، ليستفيد أعضاؤه من إجراءات "قانون الرحمة"[2].

7-الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد: تأسست الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد في 07 فيفري 1997، من طرف علي "**بن حجر**" و "**الشيخ محفوظ رحماني**"،بعد مدة من العمل المسلح وقع خلاف مع الجماعة المسلحة و صادف ذلك الإعلان على المصالحة، فدخلت الرابطة في اتصالات مع السلطة الذي انتهى في سنة 2000، بقبولها الإقلاع عن العمل المسلح والاستفادة من إجراءات العفو".[3]

8-جماعة الهجرة و التكفير: أسس"جماعة الهجرة والتكفير"في بداية سنة 1992 "**الجزائريون الأفغان**"، انطلاقا من فتوى "يخلف شراطي" التي تحلل قتل جميع أولئك الذين لا يقفون ضد "الطغاة"، و هذا ما يفسر دمويتها وإسرافها في العنف والإرهاب، شكلت على مجموعاتها البنى الأساسية لـ"الجماعة الإسلامية المسلحة"التي تبقى أكثر الجماعات الإرهابية وحشية ودموية[4] .

9-الجماعة السلفية للدعوة والقتال: انشقت في 14 سبتمبر 1998 عن "**الجيا**" تحت إمارة "**حسان حطاب**"–قبل أن يتناوب على قيادتها من بعده أربعة أمراء وطنيين: (عبد الحميد ديشو، نبيل صحراوي عبد الحميد سعداوي، عبد المالك دروكدال)- و يتكون هذا التنظيم من القيادة و 11 كتيبة مقسمة حسب مناطق النشاط، المنطقة الوسطى، المنطقة الشرقية،المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية، وقد شكلت من قيادات "الجيا" الرافضة لمنحى القتل الجماعي للجزائريين، ففي رأيهم "جماعة" الزوابري" ليست إلا عصابة من الخوارج و التكفيريين الواجب شرعا قتالهم[5]، حيث جاء في ميثاقها :"***الجماعة السلفية للدعوة والقتال جماعة تؤمن بالعقيدة السلفية والإقتداء بنهج السلفيين حتى الوصول إلى***

[1] إلياس بوكراع،**الرعب المقدس**،ترجمة: خليل أحمد خليل،(الجزائر،لبنان:ANEP-دار الفارابي،2003)،ص ص 273 ،274.

[2] نفس المرجع،ص ص 281-288

[3] منصور لخضاري،المرجع السابق،ص 27.

[4] إلياس بوكراع ،المرجع السابق،ص276.

[5] عقبة وقازي ،"الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 4،(ديسمبر 2015)،ص 21.

إقامة الشريعة، بقتال النظام المرتد في الجزائر"، و عليه فقد تحددت مبادئها العملياتية على ثلاثية ***:"الولاء-والجماعة-والوحدة***"[1].

استثمرت الجماعة السلفية للدعوة والقتال -التي أدرجتها الإدارة الأمريكية مطلع سنة 2002 في قائمة التنظيمات الإرهابية المشمولة بنطاق "الحرب على الإرهاب"- في الشبكات الموروثة عن "الجماعة الإسلامية المسلحة" في الداخل والخارج، لضمان انتشارها و خروجها من النطاق الضيق المحتضن لإمارتها الوطنية بشمال البلاد و بالأخص منه في منطقة القبائل، قبل أن تعيد بعث تنظيم إقليمي جديد لها[2].

ثالثا-انعكاسات الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري خلال فترة العشرية السوداء

عانت الجزائر كثيرا من ظاهرة الإرهاب وتصدت له وحدها في أواخر القرن الماضي ودفعت ثمنا غاليا من أجل المحافظة على كيان الدولة الجزائرية، في ظل عدم إكتراث-إن لم نقل إعتراض دولي.

1- الانعكاسات الاجتماعية:

من أبرز ما أفرزته التجربة الجزائرية مع الإرهاب بين ضحايا المجازر الجماعية، التفجيرات عمليات الاختطاف و الاغتيالات الفردية، و بين ما أفرزته عملية مكافحة الإرهاب في المقابل خصوصا في مرحلة المواجهة الثانية بدءا من أزمة التسعينات مجموعة من النتائج والانعكاسات التالية:

دون الدخول في المزايدات حول حصيلة ضحايا التنظيمات الإرهابية المسلحة في الجزائر، نكتفي بما صرح به "**علي هارون**" عضو المجلس الأعلى للدولة، الهيئة الرئاسية التي حكمت الجزائر بين 1992-1994بعد استقالة الرئيس السابق **الشادلي بن جديد**، فإن العدد لم يكن ليتجاوز 80 ألفا، خلافا لما يروج عن سقوط 200 ألف قتيل[3].

شكل ملف المفقودين إحدى أدوات الضغط التي استعملتها منظمات حقوق الإنسان الدولية في منتصف التسعينات لحمل السلطات الجزائرية، على قبول تأسيس لجنة تحقيق دولية للكشف عن الأطراف الحقيقية التي ترتكب الجرائم ضد المدنيين، و كانت السلطات ترفض هذه الدعوات وتؤكد على تورط الجماعات الإسلامية المسلحة في ارتكاب هذه الجرائم.

حيث كشف **رئيس خلية المساعدة القضائية**، المكلف بتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المحامي "**عزي مروان**"عن وجود 32 ألف ملف خاص بالمستفيدين من تدابير قانون المصالحة تمت تسويتها من مجموع 60 ألف ملف تلقتها الهيئات الولائية المختصة، و يضم هذا الرقم عائلات المفقودين

[1] منصور لخضاري ،المرجع السابق، ص35.

[2] نفس المرجع،ص 39.

[3] رابح زاوي،المرجع السابق،ص439.

وعائلات الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم، و العمال المسرحين من مناصبهم خلال سنوات المأساة الوطنية و الإرهابيين الذين سلموا أنفسهم، و من ضمن هذا العدد يوجد حوالي 7000 ملف للمفقودين[1].

كما صرح "**مصطفى فاروق قسنطيني**"، رئيس اللجنة الجزائرية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان آنذاك إلى أن عددهم بلغ **5200** مفقود، بناء على ما توفر للجنة من ملفات و أن مطلب البحث عن المفقودين مشروع من خلال جمعيات ومنظمات ضحايا الإرهاب بالاحتكام إلى العدالة الجزائرية، وأكد أن السلطات الجزائرية تعمل على ذلك والملف مازال مفتوحا لإيجاد حلول ناجعة وتفي برغبة الأهالي وحقهم، كما أن عملية التحقيق في ملف المفقودين متواصلة ولم تتوقف.[2]

و يعترف **قسنطيني** بأن بعض أعوان الدولة قاموا بتجاوزات في وقت لم يكن يسمح بمناقشة الأسباب على حد قوله، فالحرب ضد الإرهاب لم تكن معركة بالزهور كما وصفها[3].

كما نال الأجانب نصيبهم من عمليات الإرهاب، حيث بلغ عدد القتلى منهم 110 قتيل في الفترة ما بين 1992 و 1996 منهم 31 شخصا عام 1995 ثم انخفض العدد إلى 9 سنة 1996، بعد توجه الجماعات الإرهابية في خطاب إلى أوربا وأمريكا تعلن فيه توقفها عن القتل، في محاولة لكسب التأييد الدولي وهو الإعلان الذي لم يمنع من خطف 7 رهبان فرنسيين من الدير، و ذبحهم بحجة الانتقام من ملاحقة القوات الفرنسية للعناصر الإرهابية الجزائرية و قتلهم بدعوى تورطهم في تفجيرات فرنسا عام 1990 و تفجير نفق المشاة بباريس في 1992[4].

هذا، وتقدر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التي يرأسها المحامي "**علي يحي عبد النور**" عدد المفقودين من 1992 إلى 1998 بنحو 18 ألفا، في حين أقرت السلطات بأنها لم تتسلم سوى نحو 7 ألاف ملف للبحث عن المفقودين، لاسيما على مستوى المرصد الوطني لحقوق الإنسان[5].

2- الانعكاسات الاقتصادية

من الصور الشائعة لجرائم الإرهاب تدمير وتخريب المباني والمنشآت العامة، ذات أهمية سياسية أو اقتصادية كالبنوك والمدارس ووسائل المواصلات العامة، و الهدف الأساسي للعمليات التخريبية هو زعزعة الكيان السياسي للدولة وإثارة الرعب والفزع بين مواطنيها للتأثير عليها، حيث تتمثل أولى الضربات التي تلقاها الاقتصاد الجزائري تدمير البنى التحتية و المؤسسات العمومية، إضافة إلى خسائر مادية كبيرة تقدر بمليارات الدولارات.

---

[1] اليمين زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب :1978-2008**،ط1،(لندن: مطبوعات إي-كتب،2014)،ص 157.

[2] **نفس المرجع،ص 158.**

[3] نفس المرجع، ص158.

[4] محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**،(الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999) ، ص 119.

[5] اليمين زرواطي، المرجع السابق،ص159.

حسب مصادر جزائرية رسمية فإن حصيلة الخسائر المادية في الجزائر تجاوزت نحو 22.4 مليار دولار و هو ما يعني وصول خدمة الدين و خسائر الصراع نحو 10 مليار دولار سنويا، و هو رقم يزيد عن قيمة صادرات البلاد من النفط والغاز لعام 1998، و التي لم تتجاوز مبلغ 9.75 مليار دولار[1].

لقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة موجة عالية من عمليات التخريب حدت من وتيرة الفعاليات الاجتماعية ومن المبادلات الاقتصادية بين المناطق مما أثر على العمليات التنموية سلبا، كما استهدفت العمليات التخريبية أماكن شتى وأهدافا متفرقة للضغط على السكان من جهة، و كذلك تشتيت قوات الأمن، و إجبارهم على التحرك في اتجاهات مختلفة من جهة أخرى، كما تعرضت المجالس البلدية و مقرات الدوائر لحرائق تحطمت على إثرها المحفوظات الإدارية ووثائق الأحوال الشخصية، و هو ما سهل عملية تزوير أوراق الهوية لأشخاص هم أصلا لا ينتمون إلى المجتمع الجزائري، كما طالت عمليات التخريب مواقع وقطاعات حساسة في الدولة انعكست سلبا على النشاط الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء[2].

الجدول رقم (6): يوضح مظاهر التخريب التي طالت المؤسسات والممتلكات العمومية [3].

الفترة	1992-1991		
مصانع عامة أو خاصة مهدمة	63	قاطرات	22
آليات أشغال عامة	550	ناقلات	700
شاحنات وباصات+ حافلات	2160	أعمدة الهاتف وأبراج الكهرباء	2526

مما يزيد الأوضاع الاقتصادية صعوبة أن إيرادات الطاقة تشكل نحو 96 % من إجمالي صادرات البلاد ودخل الخزينة العمومية، و معروف أن الميزانية الجزائرية تعتمد على قيمة صادراتها النفطية كأهم مواردها.

بالنظر إلى الأعمال التخريبية الكبيرة التي مست معظم القطاع الاقتصادي سواء العام منه أو الخاص، فإنه يمكن أن نوجز بعض المؤشرات الاقتصادية التي يمكن أن تدلنا على الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة السياسية والأمنية على الجزائر، و من بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

- ارتفاع عجز الميزانية لعام 2000 إلى نحو 6.3 % من الناتج المحلي الإجمالي، و البالغ 53 مليار دولار و قد بلغ العجز في العام 1999 نحو 2.83 مليار دولار، أي 5.04% من إجمالي الناتج الذي بلغ 56.14 مليار دولار

[1] بدون كاتب،"22.4 مليار دولار خسائر الحرب الأهلية الجزائرية"، **قدس برس** ،متوفر على الرابط التالي:
http//:www.islaonline.net

[2] إلياس بوكراع، المرجع السابق، ص ص 312- 322.

[3] زهرة بن عروس، المرجع السابق، ص 198.

وكان العجز في العام 1998 نسبته 3.9 %، فيما تم تسجيل فائض بلغت قيمته نحو 2.4 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

-ارتفاع خدمة الديون،كانت الجزائر في فترة الثمانينات أكبر دولة مدينة في شمال إفريقيا، حيث بلغت ديونها الخارجية 31 مليار دولار و هي من الديون ذات الخدمة المرتفعة، لذلك فقد ترتب على الجزائر أن تدفع أموالا طائلة لخدمة هذه الديون و تسديد بعضها[1] ،واستنادا إلى وزير المالية السابق "عبد الكريم حرشاوي" فقد بلغت قيمة الدين الخارجي نهاية عام 1999 نحو 28.5 مليار دورلار، متراجعا من 30.4 مليار دولار عام 1998، و يؤكد المسؤولون الجزائريون أن الجزائر دفعت في الفترة 1993-1998 نحو 33 مليار دولار من مستحقات خدمة الديون، و كان من الواجب عليها دفع 33.6 مليار دولار بين عامي 1999-2005 مما يرفع فاتورة خدمة الديون الجزائرية خلال 12 عاما إلى 66.5 مليار دولار[2].

- ارتفاع نسبة الأمية، حيث بلغت 07 ملايين جزائري من الأميين أي ما نسبته 24.13 % من مجموع تعداد السكان، و ذلك نتيجة الأعمال التخريبية التي مست معظم المؤسسات التربوية، إضافة إلى تهديد المتمدرسين بالتصفية الجسدية في حالة الاستمرار في الدراسة، حيث أدى إلى هجر الأساتذة و المعلمين الكثير من المناطق النائية التي كانت تشهد أعمال عنف، مما أدى بالعائلات الجزائرية إلى العزوف عن تعليم أبنائها هذا الشيء أدى إلى عرقلة عملية النمو الاقتصادي[3]، في هذا الصدد تشير حصيلة الأجهزة الأمنية أن أعمال التخريب تسببت في خسارة أكثر من ملياري دولار أمريكي بالنسبة للقطاع التربوي، حيث دمرت المجموعات الإرهابية 915 مؤسسة ابتدائية، 7مؤسسات بحوث، 3مراكز جامعية 999 مجموعة إدارية، 9 مراكز تأهيل مهني وتم إحراق أيضا 224 مركزا و مديرية[4].

-ارتفاع نسبة البطالة بين أوساط الشباب، حيث بلغت بحلول عام 2000 ،30 % كذلك انتشار الفقر في الأسر الجزائرية، فخلال الفترة الممتدة بين 1987-1995، قل دخل الفرد فيها عن دولار واحد يوميا[5].

3-الانعكاسات السياسية:

أبرز الانعكاسات ذات الطابع السياسي لظاهرة الإرهاب على الجزائر تمثلت في العناصر التالية:

-التحول على مستوى طبيعة النظام السياسي من الاشتراكية نحو الرأسمالية الليبرالية و فتح الباب أمام الأحزاب السياسية للنشاط السياسي، عقب إقرار الرئيس السابق **"الشادلي بن جديد"** لمبدإ التعددية

---

[1] قدس برس، المرجع السابق.

[2] عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية**،ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص ص 238-240.

[3] بدون ذكر اسم الكاتب،"حرب العشرية السوداء في الجزائر"متوفر على الرابط التالي:*http// :www.wikipedia.org/wiki/*

[4] إلياس بوكراع ،المرجع السابق،ص ص 292، 293.

[5] "حرب العشرية السوداء في الجزائر" المرجع السابق.

الحزبية عشية أحداث أكتوبر 1988، و ظهور عشرات الأحزاب السياسية إضافة إلى الحزب الأساسي العتيق "**جبهة التحرير الوطني**".

-فتح باب حرية التعبير والصحافة، حيث سمح هذا بظهور العديد من العناوين الصحافية باللغتين العربية والفرنسية.

-الخروج من دائرة الضغط العسكري على السياسة الجزائرية بشكل تدريجي من خلال تعاقب الأنظمة ومجيء رئيس خارج دائرة الجيش لأول مرة بعد سنوات من سيطرة العسكر على الحكم، و إنتخاب "عبد العزيز بوتفليقة" خلفا "لليمين زروال" سنة 1999.

- عودة الجزائر إلى المجتمع الدولي كلاعب أساسي في العديد من الملفات، على غرار تسوية النزاعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب و الجريمة المنظمة[1].

إن الإرهاب الذي كان سببا في عزلة الجزائر دوليا، كان هو الأخر عاملا حاسما في عودتها إلى المسرح الدولي بعدما أيقن العالم وعلى رأسه القوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية ما كانت تنادي به الجزائر طوال عشرية كاملة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، فالتقارب **الأمريكي–الجزائري** طوال الفترة التي تلت تلك المرحلة، إلا دليلا على مكانة الجزائر و على أهمية التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب[2].

المطلب الثالث: انتقال الظاهرة الإرهابية في الجزائر من الفضاء المحلي إلى الفضاء عبر-الوطني

يعتبر التحول الذي طرأ على الجماعة السلفية للدعوة والقتال من تنظيم قطري إلى تنظيم إقليمي أحد التطورات في مسيرة الجماعات السلفية الجهادية في العالم و المغرب العربي بشكل خاص، فقد استطاعت الجماعة السلفية للدعوة و القتال من خلال هذه العملية، استقطاب عدد كبير من أتباع السلفية الجهادية و القاعدة في أقطار مختلفة، كانت تعمل بشكل منفرد تحت مسميات مختلفة وإستراتيجيات متنوعة تزامنت مع تطورات سياسية عديدة في سائر أنحاء العالم العربي .

أولا-الارتباط العضوي للتنظيم الإرهابي المحلي بتنظيم القاعدة العالمي

إذا كان الارتباط العضوي للتنظيم الإرهابي المحلي"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ***GSPC*** بنظيره العالمي "**تنظيم القاعدة**"، تأخر إلى سنة 2007[3]، فإن بوادر الصلة والتواصل بينهما تعود إلى أربع سنوات قبل ذلك أي سنة 2003، و تحديدا بمناسبة إحياء الذكرى الثانية لهجمات 11 سبتمبر، إذ اختار قائد التنظيم "**نبيل صحراوي**" يوم ذكراها لإصدار "**بيان مساندة** "بلغ من خلاله اعتذاره باسم جماعته،

[1] اليمين زرواطي ، المرجع السابق، ص ص 141، 142.

[2] رابح زاوي، المرجع السابق، ص438.

[3] عمراني كربوسة،"الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية"،مجلة الديمقراطية ،العدد34،(أفريل 2009)، ص130.

عن تأخرها في مساندة **"تنظيم القاعدة الأم "**ونصرته، لأسباب أرجعها إلى من سبقه على رأس الإمارة الوطنية، معلنا مبايعة "أسامة بن لادن" و "الملا عمر "زعيم نظام طالبان الأفغاني، و هو ما يعد أول إشارة رسمية إلى إرادة التقارب بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة[1] .

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر و ما تلاها من إستراتيجية الحرب على الإرهاب استهدفت النظام العراقي سنة 2003، بصمة تحول في العمل المسلح في الجزائر، حيث رفعت الجماعة من وتيرة وحدة هجوماتها ضد النظام الجزائري، قرئ على أنه رد فعل من التنظيم الإرهابي ضد النظام الجزائري، لما يعتقدونه من مساندة للأمريكيين في مشروعهم الغازي للعراق حينذاك[2]، و هو ما يمكن اعتباره نقطة تحول رئيسة في عقيدة الجماعات الإرهابية الجزائرية التي طالما أقامت **"شرعية جهادها"** على ما تعتبره **"ردة النظام الجزائري"**، لحيلولته دون تمكين إقامة الشريعة الإسلامية منهجا شرعيا و خيارا شعبيا استمد مشروعيته من نتائج الانتخابات الملغى مسارها، ليصير "**جهاد النظام**" قائما على اعتباره نظاما حليفا **"عميلا"** للولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها حلفاؤها من اليهود والصليبين.

بالتالي لبحث مسار التقارب الناشئ بين الطرفين لا يمكن أن يتجاوز الجبهة العراقية وفرع "تنظيم القاعدة"فيه، الذي جرى عليه رهان كسب الحصول على موافقة "تنظيم القاعدة"على حمل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" لواء تمثيله و النشاط باسمه في شمال إفريقيا، و من بين مؤشرات مساعي الجماعة السلفية إلى التقرب من "تنظيم القاعدة"عبر التودد إلى فرعها بالعراق، **يذكر**:

- إهداء "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" أعمالها العسكرية في الجزائر إلى"أرواح الإخوة العراقيين" على حد تعبير قادتها، و وصفها الجبهة العراقية بأرض "الجهاد والشهداء"، قبل إعلان الحرب ضد كل ما يرمز لمصالح القوى المتحالفة ضد العراق.

- ابتداع شعار:**"لا ولاء للوطن...و للجنسية ...فلا ولاء إلا للإخوة في الإسلام ونصرة الدين"**، الذي أرادت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"إبرازه على أنه المحدد الجديد لخطها الجهادي، و هو الشعار الذي جرى به التعبير عن فرحتها و اغتباطها باختطاف "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" للدبلوماسيين الجزائريين "**علي بلعروسي**"، و"**عز الدين بالقاضي**"، و هما اللذان جرى إعلان اغتيالهما في بيان أصدره التنظيم الإرهابي العراقي يوم 28 جويلية 2005[3].

كسبت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال "رهان الجبهة العراقية لتحقيق مرادها، إذ مكنها تقربها من "تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" من الحصول على تزكية أميرها، **"أبو مصعب الزرقاوي"** التي أوصى

---

[1] *Mathieu guidère,**Al-Qaida à la conquète du Magherb :Le terrorisme aux portes de L'Europe**,(France :Editions du Rocher,2007) ,p78*

[2] الدنين ولد شفاع،"الحركات السلفية في المغرب العربي"،2008،متوفر على الرابط التالي:
www.saharamedias.net/smedia/index.php/2008-/htm

[3] *Mathieu guidère,op.cit,pp108,109.*

بها لدى قيادات القاعدة شهر سبتمبر 2005، أن تكون ذراع تنظيم القاعدة "في شمال إفريقيا و هو ما كان تم بالفعل بعد أن تم ترسيم قرار ذلك على مرحلتين أساسيتين[1]:

- إعلان الظواهري في 11 سبتمبر 2006، في تسجيل مصور قبول "تنظيم القاعدة" احتضان "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"

- إعلان "عبد المالك درودكال" في 24 جانفي 2007، تغيير الاسم الرسمي للـ"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، التي جرى حلها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، علما أنه لم يتأخر في مباركة قرار القاعدة المعلن من قبل "أيمن الظواهري "،إذ حرر "درودكال" في 13 سبتمبر 2006 بيانا جدد فيه ولاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال لزعيم تنظيم القاعد ة.

بعد ترسيم عملية التحول هذه، برز التقارب بين التنظيمين في مجالين أساسيين هما[2]:

1-التطور العملياتي النوعي: عمل تنظيم"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بالأساليب الإرهابية المعتمدة أرض العراق، لاسيما منها استعمال التقنيات التفجيرية الحديثة، و هو ما لم يكن منتهجا في الجزائر، على الرغم من طول مسار معرفتها بـ"الظاهرة الإرهابية"، فكان أن شهدت الجزائر في 11 أفريل 2007، أول الأعمال الإرهابية المنبئة بالنهج الجديد للتنظيم الناشئ.[3]

2-الدعاية الإعلامية غير المسبوقة: وتتمثل في استنساخ تقنيات **التسويق الإعلامي** المتطور لبعض العمليات الانتحارية، كما جرى من قبل في العراق و من ذلك بث تسجيل فيديو لتنفيذ تفجيرات 11 أفريل 2007 تحت تسمية "غزوة بدر المغرب الإسلامي"[4].

ثانيا- هيكلة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وإمداداتها الجغرافية

لقد أدى الضغط الأمني والحصار العسكري للجماعات الإرهابية في الجزائر إلى تكوين خلايا الصحراء وتوسيع العمل الإرهابي ليشمل دول الساحل الإفريقي، حيث أعلن تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" رسميا انتماءها لتنظيم القاعدة الأم التي تطمح للإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب والساحل الإفريقي، و يعد هذا الانضمام بمثابة إعلان رسمي لما يوصف "**بأقلمة نشاط القاعدة**" في المنطقة.

---

[1] منصور لخضاري: **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر:من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**،المرجع السابق،ص ص 48، 49.

[2] نفس المرجع، ص 51.

[3] *Djalil Lounnas, "AQMI ,Filiale d'Al-Qàida ou organisation algèrienne ?" Maghreb-Machrek,n208(été 2011),p53.*

[4] منصور لخضاري،المرجع السابق،ص ص 55، 56.

أما عن **"خريطة انتشار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"** في الساحل الإفريقي فنجدها في جميع دول الساحل تقريبا، من خلال شبكات الدعم والإسناد والأعضاء المنخرطين مع تمركزها في ثلاث مناطق أساسية في الساحل الإفريقي، وهي[1]:

- **المنطقة الأولى:** هي منطقة "الدبداب"على الحدود الجزائرية –الليبية، حيث يوجد المسلحون الليبيون ويتم التنسيق مع نظرائهم الجزائريين.

- **المنطقة الثانية:** هي تلك التي توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر، مالي و موريتانيا.

- **المنطقة الثالثة:** تقع على الحدود الجنوبية الجزائرية.

يتكون الهيكل التنظيمي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، من مجلس للأعيان يقوده "عبد المالك درودكال" المدعو"أبو مصعب عبد الودود"، ثم إمارات المناطق الثلاث في الوسط و الشرق والصحراء وذلك على النحو التالي:

1-إمارة منطقة الوسط: وتضم ثلاث هيئات للجند، و هي:

أ-جند الأهوال: وتضم "كتائب الفتح " و "ابوبكر الصديق" و "الأرقم"و تنشط بولاية بومرداس (60 كلم شرقي العاصمة الجزائرية).

ب- جند الأنصار: و تضم "كتيبة النور"و "كتيبة عثمان بن عفان" و "كتيبة علي بن أبي طال" و تنشط بولاية تيزي وزو (100 كلم شرق العاصمة الجزائرية).

ج- جند الاعتصام: وتضم "كتيبة الفاروق"و "كتيبة الهدى" وتنشط بولاية البويرة (160 كلم شرقي العاصمة الجزائرية حتى منطقة برج بوعريريج).

2-إمارة منطقة الشرق: وتدير سرايا قليلة تنشط بولايات تبسه وجيجل و سكيكدة و قسنطينة شرقي الجزائر وتعاني من قلة عناصرها، بسبب ضعف التجنيد وفشلها في تجنيد عناصر جديدة و نجاح مصالح الأمن في تفكيك شبكات كانت تدعم هذه المجموعات الصغيرة خاصة في قسنطينة و جيجل.

3-إمارة منطقة الصحراء:أشرف عليها القيادي **"يحي جوادي"** حتى سنة 2007، ثم خلفه "موسى أبو داود"، ثم حل محله"جمال عكاشة" الملقب بـ " يحي أبو الهمام" و تضم هذه الإمارة الكتائب التالية:

أ-كتيبة الملثمون: يقودها الإرهابي "مختار بلمختار" – الأعور-الملقب بخالد أبو العباس والملتحق بـ"الجماعة الإسلامية المسلحة" في جويلية 1992.

ب-كتيبة الفرقان: يقودها **"أبو طلحة الموريتاني"** وتشرف على المنطقة الموريتانية القريبة من الحدود مع مالي و تتشكل بالأساس من مقاتلين موريتانيين وماليين.

[1] نبيل بوبية،"المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر 3 ،2010-2011)،ص 68.

ج-كتيبة طارق بن زياد: أو "كتيبة الفاتحين" تعتبر هذه الكتيبة المجموعة الأكثر تشددا في هذا التنظيم حيث نفذت العديد من عمليات القتل و الاختطاف، و يقودها في الوقت الراهن الجزائري "سعيد أبو مقاتل".

د- كتيبة الأنصار: يقودها "عبد الكريم طالب" من طوارق مالي، و هو أحد أفراد أسرة قيادي في تنظيم "أنصار الدين" الجهادي في شمال مالي، و تنشط هذه الكتيبة في شمال مالي و النيجر ، و تتشكل من طوارق النيجر ومالي[1].

هـ- كتيبة الموقعون بالدماء: ويقودها "مختار بلمختار" بعد انشقاقه في أواخر أكتوبر 2012 عن "كتيبة **الملثمون"**، و تعد عملية عين "أمناس" سنة 2013 أول هجوم تقوم به، يبقى "مختار بلمختار" أحد أكبر رموز التنظيمات الإرهابية في الصحراء الجزائرية التي استطاع أن يحكم طريقة تنظيمها.[2]

أما **إمارة الغرب الجزائري** فلا وجود لتنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بسبب تواجد تنظيم آخر هو "حماة الدعوة السلفية"بقيادة "سليم الأفغاني"، و هو في خلاف مع القاعدة و يعارض نهج العمليات الانتحارية واستهداف المدنيين بواسطة التفجيرات.[3]

بإعلانها الجهاد في المغرب العربي تكون بذلك قد غيرت في المذهب و البعد و طريقة العمل لتخرج بذلك من الطابع الوطني والإقليمي لتكون الجناح المسلح الرابع لتنظيم القاعدة الأم، بعد الجناح الأول في أفغانستان والثاني في العراق، والجناح الثالث في السعودية، و يعود تمدد هذا التنظيم إلى منطقة الساحل والصحراء أساسا إلى الضربات الحاسمة التي تلقاها من طرف مصالح الأمن الجزائرية، حيث تشير الإحصائيات إلى غاية 01 جويلية 2009 أنه تم القضاء على حوالي 355 إرهابيا من هذا التنظيم من بينهم حوالي عشرون أميرا، و تبقى الجزائر المستهدف الأول من طرف هذا التنظيم، حيث ساعدتها التحولات الإقليمية في نشاطها المسلح و مكنتها من كسب مناطق جغرافية واسعة في ليبيا و مالي و تشاد لبسط نفوذها[4].

ثالثا- الإستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة الأم في منطقة الساحل الإفريقي

1-عولمة الجهاد: مع انتقال نشاط تنظيم القاعدة إلى منطقة الساحل الإفريقي، برزت إلى الوجود معضلة جديدة وهي أمن الحدود الوطنية، حيث وفرت بيئة الساحل الإفريقي الأجواء المناسبة، لنمو نشاط هذا التنظيم، فوجود دول لا تسيطر على حدودها، إضافة إلى تعاون أفراد التنظيم الجديد مع شبكات

---

[1] عبد الله أوسار،"تقرير إستراتيجي جديد حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، أكتوبر 2013، متوفر على الرابط التالي: *http// :www.Maghress.com*

[2] *Mathieu guidère,op.cit,p538.*

[3] محمد فاضل ولد الإمام،"أركيولوجيا الجماعات المسلحة المغاربية"،متوفر على الرابط التالي:<*www.aqlame.com*>

[4] *Luis simon et autres, "une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel", parlement européen ", mai 2012, P17.*

الجريمة المنظمة وفر لها موارد مالية هامة ومعتبرة، من أجل تنفيذ مشروعها الرامي لإقامة "**إمارة إسلامية**" في المنطقة الساحلية-المغاربية و تحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي الفرنسي و الأمريكي تحديدا–بحسب الموالين لهذا التنظيم[1].

مع مطلع الألفية الجديدة ازداد نشاط هذه الجماعات الإرهابية بالشكل الذي أثار انتباه الرأي العام ليس الإقليمي فحسب بل حتى العالمي، و يمكن تحديد أولويات هذا التنظيم في منطقة الساحل فيما يلي:

أ- السعي إلى تحقيق الصدى الإعلامي عالميا وإعطاء انطباع بأن القاعدة فعلا فرع في شمال إفريقيا يمتد في عمقها، حيث تمكن التنظيم من دفع فرنسا للضغط على منظمي "رالي داكار" لإلغائه سنة 2008، حيث نجحت في تحقيق صدى إعلاميا غطى على خسائرها طوال سنة 2007 .

ب-البحث عن شرعية دولية في شمال إفريقيا وتوسيع دائرة النشاط بالتوغل جنوبا في دول جنوب الصحراء، من خلال:

-استعادة المنطقة التاسعة لنشاطها في البحث عن السلاح والمواد المتفجرة في دول الساحل الإفريقي ونقلها إلى معاقل الشمال.

-استهداف دوريات الجيوش الأجنبية القريبة على الحدود الجزائرية لترك الإنطباع أن القاعدة قادرة على تصدير عملياتها خارج البلاد.

2-الاندماج مع الكتائب الإرهابية النشطة في الصحراء: إن عملية الاندماج التي تمت بين التنظيمات الإرهابية في المنطقة سهل حسن أدائها خاصة مع التعاون المسبق بين أفرادها من خلال وجودهم بأفغانستان، و سهولة تبادل المعلومات فيما بينها، إذ أصبحت على درجة عالية من الكفاءة في استخدام شبكة الانترنت، حيث يتم استخدام شفرات خاصة و أسماء مستعارة و عناوين مموهة، و بالتالي سهل عليها تبادل "الخبرات" حول وصفات تحضير العبوات الناسفة و كيفية التعامل مع مختلف أنواع الأسلحة.[2]

3- تجنيد و استقطاب المقاتلين: عمد التنظيم الناشئ إلى العمل لاستقطاب المقاتلين من مختلف بلدان المنطقة و تكوينهم و تدريبهم في صحراء الجزائر كترجمة للإستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة الأم، وهذا يندرج في سياق إعطاء بعد يتعدى الإطار المحلي، و ينحدر هؤلاء من ستة دول هي: المغرب، تونس، ليبيا، مالي، النيجر و موريتانيا، و يتم إخضاع المغاربة والموريتانيين والليبيين والتونسيين إلى دورات تدريبية على

[1] *Yonah Alexander,**Maghreb and Sahel Terrorism:Addressing the rising threat fromal-qaeda and other terrorists in north and west**,(central Africa manufactured in the united states of America ,january 2010), p.22.*

[2] *Andrew Lebovich , AQIM and Its Allies in Mali, February 5, 2013: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali*

كيفية استعمال الأسلحة والعمليات الانتحارية واستعمال المتفجرات[1]، فيما يتم تجنيد الماليين والنيجريين في شبكات الدعم والإسناد، وهو ما قد يفسر عدم تكليف المجندين الأجانب بالعمليات الانتحارية وإقتصار نشاطهم على مواجهة قوات الأمن والجيش[2].

4-الاعتداءات المسلحة والاختطافات مقابل دفع الفدية: كان لتزايد وتيرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي ارتداد إستراتيجي و أثر مباشر في الجزائر، ففضلا عن التدهور الأمني و تصاعد حدة النشاط الإرهابي المتصل بمختلف أوجه النشاط الإجرامية في المناطق المتاخمة للحدود الوطنية، فإن الاتصال الهيكلي والعضوي لمختلف هذه الأعمال بالجماعات الإرهابية الناشطة و المتركزة قيادتها بالجزائر، ما كان له إلا أن يزيد من رفع درجات وحدة انعكاسها على ترتيبات بناء الإستراتيجية الأمنية الجزائرية[3].

ففي شهر فيفري 2003 شكلت عملية اختطاف 32 سائحا ألمانيا في عمق الجنوب الجزائري من قبل الفرع الصحراوي لـ"الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فصلا جديدا من فصول العمل الإرهابي في الساحل الإفريقي، خصوصا أن العملية لم تكن إلا بداية لسلسلة متلاحقة من عمليات اختطاف الأجانب لاسيما الأوربيين منهم، لغرض مقايضة حرياتهم بالمال المعبر عنه في أدبياتهم بـ "**الفدية**" التي وجدوا فيها مصدر تمويل مهم[4]، فحرك هذا الأمر ردة فعل الجزائر التي وظفت آلتها الدبلوماسية لحشد الدعم لمقترحها "**تجريم دفع الفدية**" التي أقنعت الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بتبنيه، و كانت وراء هندسة قرار مجلس الأمن الصادر في 17 ديسمبر 2009 تحت رقم 1409 المانع تقديم الفدية إلى الإرهابيين"[5].

كما زاد التقارب بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و تنظيم القاعدة الطريدة الأولى للحرب العالمية على الإرهاب، التي حملت المجتمع الدولي مسؤولية مكافحة الإرهاب ومطاردة فلوله، تحويل منطقة الساحل الإفريقي إلى ساحة حرب، فتحت ثغرة أمنية حقيقية للجزائر بسبب انفتاحها عليه جغرافيا وارتباط التنظيم الإرهابي الناشط على ساحته بقادة ومنتسبين جزائريين من جهة، و لما باتت تستقطبه المنطقة من سياسات وإستراتيجيات أمنية عدة لدول من خارج المنطقة من جهة أخرى.

استطاع تنظيم القاعدة لفت الأنظار إلى الساحل الإفريقي عبر عملياته الإرهابية كما ونوعا، فعلى مستوى الكم ارتفع عدد تلك العمليات المسجلة في الساحل الإفريقي من 21 عملية في عام 2001 إلى 204

---

[1] نبيل بوبية، المرجع السابق، ص70.

[2] بدون ذكر اسم الكاتب، "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71582574-EDAB-413A -9BDB-CD1B798CF2EA.htm

[3] منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية**، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 87.

[4] نبيل بوبية، المرجع السابق، ص 71.

[5] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 88.

عمليات في عام 2009، أي بزيادة تقدر ب 871 في% و على مستوى النوع كان اختطاف الأجانب و القيام بعمليات انتحارية غير مسبوقة رافقتها دعاية إعلامية متطورة (انظر الجدول رقم2)[1].

الشكل رقم(2): يبين الهجمات التي استهدفتها القاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل

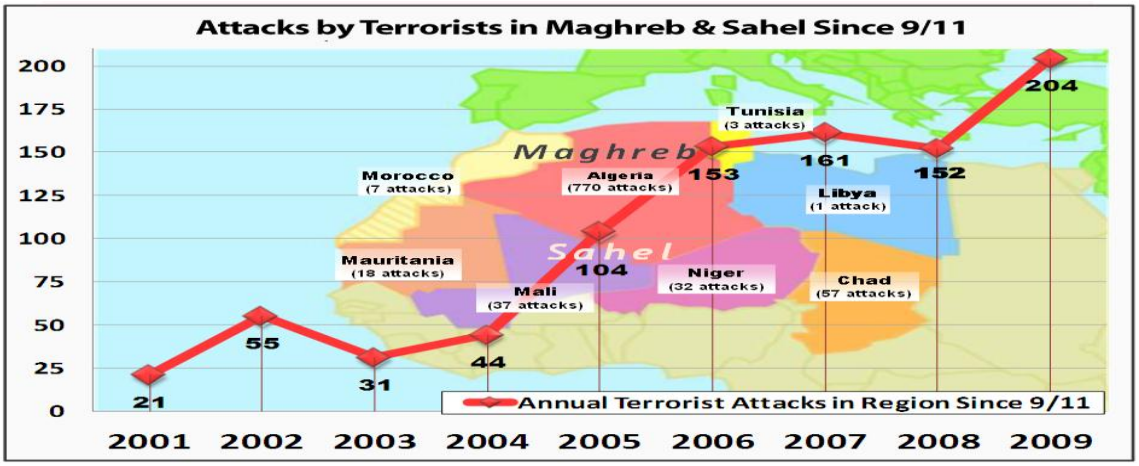

المصدر: كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط1،(أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص104.ص108.

بذلك حقق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هدفين إستراتيجيين، **أولهما**: تصميم تنظيم القاعدة على فرض نفسه رقما فاعلا في المعادلة الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء، و تسعى الجماعة الإرهابية إلى تسويق صورة خاصة عن تخوم الحدود الجزائرية مع النيجر ومع مالي، تترك الانطباع بأن السلفيين المسلحين يسيطرون عليها و يتحركون فيها بسهولة و أن حكومات المنطقة عاجزة عن وقف نشاطهم، **ثانيهما**: ارتباط ذكر "الساحل الإفريقي" بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"و هذا ما دفعه للطموح إلى إعلان "**إمارة إسلامية**"في المنطقة، ترجمتها مساعيه في تحقيق التقارب مع غيره من الجماعات الإرهابية النشطة في الساحل، مثل حركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا، جماعة الشباب الإسلامي بالصومال و جماعة التبليغ والدعوة الناشطة بمالي، و التي لها تأثير كبير على القبائل العربية المالية التي تساندها في أعمال التهريب غير الشرعية، و"بوكو حرام بنيجيريا" التي أصدرت بيانا في 2 أكتوبر 2010 دعت فيه النيجيريين إلى الجهاد تحت لواء "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[2].

الشكل رقم(3) يبين تنامي مستوى ظاهرة خطف الرهائن في منطقة الساحل الإفريقي

[1] كريم مصلوح،المرجع السابق، ص104.

[2] علي بكر،"القاعدة الإفريقية: مستقبل تنظيم بوكو حرام في شمال نيجيريا"، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام (ب.س.ن)،ص 2 .

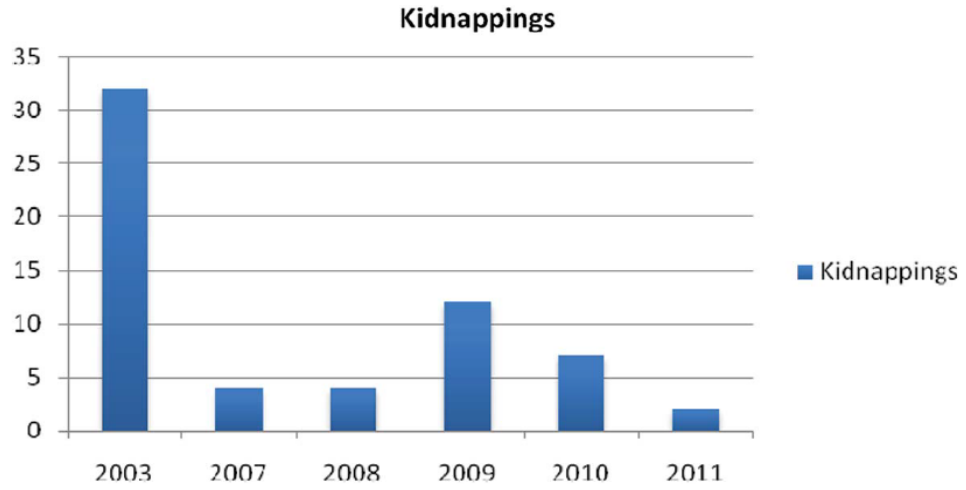

Source : *Ricardo René LAREMONT,* ***" Al Qaeda in the Islamic Magreb:Terrorism and Counterterrorism in The Sahel****",African Security ,November 2011.*
www. Tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/1939.2011

تجدر الإشارة إلى أن عمليات الاختطاف التي قام بها التنظيم في مناطق متفرقة من الشمال الجزائري، لم يرق لأن يكون إستراتيجية عمل للتنظيم الذي يبقى هامش مساسه وتعرضه لسلامة سكان المناطق التي ينتشر فيها ضيقا، لعدم قدرته على المغامرة بخسارة صمته تجاه تحركات أفراده على الأقل وهذا ما يجعل من الكثير من عمليات الاختطاف في الشمال الجزائري أقرب إلى العمل الإجرامي الهادف إلى الابتزاز و تحصيل الأموال أحيانا منه إلى الفعل الإرهابي[1].

المطلب الرابع:تداعيات النشاط الإرهابي في البيئة الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري

إن التخوف الأمني الجزائري نتيجة تردي الأوضاع الأمنية في دول الربيع العربي لا يمكن إنكاره، رغم نبرات الاستخفاف المنبعثة بشكل تهكمي من طرف بعض الفاعلين السياسيين الجزائريين، و لذلك فالمؤسسة العسكرية الجزائرية ترى في استفحال و تمدد الجماعات الإرهابية المسلحة خطرا لا يمكن تجاهله، خصوصا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا ومالي و تغول الجماعات المسلحة و المليشيات العسكرية على النظام السياسي في البلدين.

أولا- النشاط الإرهابي في تونس وأثره على الأمن الوطني الجزائري

حملت الثورة التونسية معها جملة من التحديات السياسية والأمنية، فقد أفرزت زخما للتيار الإسلامي ممثلا في حزب النهضة، و الذي رأى فيه النظام السياسي الجزائري تهديدا له فقد وضع في الاعتبار إمكانية عودة هذه الظاهرة (صعود الإسلاموية) في الداخل الجزائري، الذي كانت له معها تجربة دموية للغاية في إطار ما عرف بالعشرية السوداء.

[1] منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر**، المرجع السابق، ص66.

فالاضطرابات التي صبغت المرحلة الانتقالية في تونس، و ما ترتب عليها من ضعف الأجهزة الأمنية وفي ظل حكم الإسلاميين(بزعامة حزب النهضة)، جعلت الحدود الشرقية الجزائرية تشهد إنكشافا أمنيا خطيرا، إذ تم رصد ذلك من خلال المعطيات التالية[1] :

أ-تصاعد العمليات الإرهابية بعد "الثورة" مباشرة مثل: (عملية اغتيال الوكيل الأول بالحرس الوطني التونسي، وذبح الجنود التونسيين ومحاولة السيطرة على **جبل الشعانبي** وغيرها من العمليات الإرهابية).

ب-دخول تونس إلى مرحلة تهريب السلاح انطلاقا من الحدود الليبية من خلال نقطة "**بن قردان**" الحدودية، ويدل الانتباه المبكر للحركات الإرهابية في تونس إلى ضرورة إعداد العدة و التسلح على اتجاه نيتها منذ سنة 2011 إلى مباشرة العمل المسلح على أرض تونس، بمعنى أن المشروع الإرهابي في تونس تأسس منذ البداية على تصور قتالي يناهض الدول المدنية ويسعى إلى إزالتها.

ج-اختراق أجهزة الدولة بشكل عام و الأجهزة الأمنية و العسكرية بشكل، خاص وهي محاولات اشتدت وتكثفت نظرا لضعف أجهزة الدولة مباشرة إثر الثورة من جهة، وصعود الإسلام السياسي إلى السلطة بعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 من جهة أخرى، و تجدر الإشارة إلى أن الحركات الإرهابية اهتمت بالأجهزة الأمنية و العسكرية أكثر من اهتمامها ببقية المؤسسات العامة، معتبرة أن مواجهة الدولة يفترض الإلمام بخططها الأمنية و العسكرية، و كشفها و إعداد إستراتيجيات التصدي لها على الأرض بشكل استباقي.

د-استفادة الجماعات الإسلامية في تونس من العفو التشريعي الذي حصل سنة 2011 و الذي أطلق بمقتضاه سراح بعض القادة الإرهابيين، على غرار " **أبو عياض**" الذي بادر ببعث تنظيم **"أنصار الشريعة"** صحبة ثلة من المتشددين المقربين منه أمثال **"سليم القنطري"** المدعو "أبو أيوب التونسي" والخطيب الإدريسي" الذي أصبح منظر التنظيم.

حيث أسهمت المنابر الإعلامية التي منحت لهم في التعبئة ورص الصفوف، ليفاجأ التونسيون بعقد مؤتمرهم الاستعراضي الأول بالقيروان في شهر ماي 2012 تحت شعار **"اسمعوا منا ولا تسمعوا عنا"** ومنذ ظهورها على الساحة بادر "أنصار الشريعة"، بإشهار عدائها للدولة و تكفير السياسيين وانساقت إلى العنف، حيث قامت بعدة**"غزوات"**سنة 2012، كالهجوم على قناة نسمة الإعلامية، دار العبدلية، والسفارة الأمريكية، وفي سنة 2013 اغتالت بحسب التقارير الإعلامية سياسيين بارزين، من القيادات المعارضة للإسلاميين والمعادية للجهاديين وهما "شكري بلعيد" و"الحاج محمد البراهمي"، كما خططت

[1] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،"الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية"،أكتوبر 2016،متوفر على الرابط التالي:

https://inkyfada.com/wp-content/uploads/2016/12/etude-secret.pdf

لتفجير مقرات أمنية وأسواق تجارية ما دفع حكومة "الترويكا" الثانية، بأن تعلنها "**تنظيما إرهابيا**" بعد ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية [1].

انتقلت الحركات الإرهابية في تونس من دورها المحلي الداخلي إلى أداء أدوار إقليمية ودولية، إذ سارعت الحركات الإرهابية في تونس إلى تأسيس شبكات تسفير منظمة إلى بؤر التوتر، بعد أن نسجت بواسطة زعمائها ومقاتليها شبكات مع أغلب القيادات والتنظيمات إقليميا ودوليا، منها مجموعة إرهابية في تونس أطلقت على نفسها "كتيبة عقبة بن نافع"، أقدمت على مبايعة أمير القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الجزائري "عبد الملك درودكال"، و لاحقا تم اكتشاف روابط تنظيمية و تمويلية مع كتيبة "الملثمون" التي يقودوها بصحراء مالي الإرهابي الجزائري "مختار بلمختار"[2]، الذي استفاد هو أيضا من الثورة التونسية لتسريب العديد من المقاتلين من مختلف الجنسيات إلى جبل الشعانبي[3]، و تناولت أخبار صحفية عدة أنباء عن أن أمير "كتيبة عقبة بن نافع" من جنسية جزائرية، و هي الكتيبة التي تتخذ من جبال الشعانبي على الشريط الحدودي التونسي–الجزائري، منطلقا لأعمالها الإرهابية ومنها اغتيال 08 جنود تونسيين ذبحا في 29جويلية 2013، و مما يعزز من الارتباطات القائمة بينها و بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أن عددا من ناشيطها من الجزائريين المنتمين إلى التنظيم الفرعي لـتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الفارين من شمال مالي على إثر هجمات القوات الإفريقية المسنودة بالقوات الفرنسية، ومن بينهم "**كمال بن عربية** "الملقب "أبو الفداء" المقبوض عليه من قبل قوات الأمن الجزائرية على الحدود الجزائرية التونسية[4].

فمن منظور دولي ثمة خوف عميق من شبكة المقاتلين التونسيين في الخارج، وارتباطهم بالشبكات الإرهابية في سورية و العراق عند عودتهم إلى ديارهم، و قد أثار إعلان "**أبو عياض**" التونسي، زعيم تنظيم "**أنصار الشريعة**"، ولاءه للدولة الإسلامية في العراق والشام **(داعش)** بعد إعلانها الخلافة الإسلامية، المزيد من القلق إزاء توغلها المحتمل داخل الأراضي التونسية، و لم يتأخر رد فعل المعارضة التونسية بشأن تساهل الحكومة الانتقالية (حكومة حركة النهضة آنذاك) مع عمليات تجنيد شباب تونسيين للقتال في سوريا، و هو ما ظهرت أول انعكاساته على المشهد الأمني بتشكل خلايا إرهابية تنشط في الغابات المتاخمة للحدود الجزائرية[5].

---

[1] بوعزي الأسعد،" المنظمات الإرهابية في الساحل الإفريقي والمغرب العربي الحاضر و المستقبل "،03 جوان 2017، متوفر على الرابط التالي:http://www.kapitalis.com/anbaatounes/

[2] المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق.

[3] بوعزي الأسعد، المرجع السابق.

[4] منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر**، المرجع السابق، ص 89.

[5] نفس المرجع، ص 76.

ثانيا-انعكاسات النشاط الإرهابي في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري

تعد الجزائر من أكثر المتأثرين مباشرة بالأزمة الليبية خصوصا على الصعيد الأمني، بحكم التماس الجغرافي، فالحدود بين البلدين طويلة جدا وغير متحكم فيها بالشكل المطلوب، هذا ما دفع الجزائر للانخراط بقوة في الملف الليبي، و عر ض الوساطة للإسهام في التسوية السلمية و درء أي تدخل أجنبي فعقب سقوط نظام "**القذافي**" و التدخل العسكري الغربي، الذي تم على أبواب الجزائر حدثت انعكاسات أمنية و سياسية خطيرة على الأمن الوطني الجزائري، خاصة مع طول حدود الجزائر من هذه الجهة (982 كلم)، إذ تفاقمت عمليات التهريب بشتى أنواعها عبر هذه الحدود الشاسعة من طرف "**توارق**" ليبيا خاصة نحو الجزائر و مالي.

فضلا عن ذلك، فقد شهدت المنطقة الجنوبية، تسلل الكثير من العناصر الإرهابية والإجرامية التي شكلت انشغالا بالغا لصانعي القرار في الجزائر، و رغم التصريحات المتبادلة من طرف سلطات البلدين على الاتفاق حول تأمين الحدود غير أن غياب الثقة بدا واضحا بين الجانبين، سيما الطرف الليبي والسبب في ذلك يعود لغياب قوة واحدة مسيطرة على الوضع في ليبيا فالأمر رهين صراع ميليشيات مسلحة[1].

إن الإرهاب المتدفق من ليبيا ليس معزولا عما يجري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تستلهم الجماعات المتشددة في ليبيا أفكارها وقواها الروحية من تنظيم الدولة الإسلامية، وتنظيم القاعدة العالمي، باعتبارهما مرجعية للفكر والسلوك الجهادي، لا تتوقف عملية الاعتماد المتبادل في تغذية الإرهاب على جانب المعاني الروحية والفكرية، و إنما امتدت إلى الجانب البنيوي، عندما أعلنت جماعة ظهرت حديثا في مدينة سرت انضمامها إلى تنظيم "**داعش**" في عام 2015، تشير بعض التقديرات الدولية إلى أن تنظيم **داعش** في ليبيا يضم في صفوفه ما بين 800 إلى ألف مقاتل معظمهم من أتباع معمر القذافي في سرت، و ذلك استنادا إلى تصريحات السفير البريطاني السابق في ليبيا "**دومينيك أسكويت**"[2].

علاوة على ذلك أتاحت الأزمة الليبية الفرصة لعودة أصحاب السوابق في النشاط الإرهابي كنشطاء"الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا" إلى الظهور والنشاط المسلح ولو بوجه وحلة جديدة، حيث يشير تقرير الأكاديمية العسكرية الأمريكية "**وست بوينت*WEST POINT***" المعد سنة 2007، إلى أن مدينة برقة –التي شكلت في وقت لاحق بؤرة للتمرد على "نظام القذافي"منذ الأيام الأولى لاندلاع الاحتجاجات–

[1] *Flavien Bourrat, "**L"impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb** ", Dans, Reflexions sur la crise libyenne. Sous la direction de, Pierre razoux. IRSEM, N° 27, 2013.PP 39,40*

[2] موقع إكسبرس البريطاني، اسكويث، "مواجهة داعش تستوجب الاستعانة بالقبائل"،13 ماي 2015، متوفر على الرابط التالي:
http://www.libyaakhbar.com/libyanews/93203.html

فقد شكلت أحد المراكز الأساسية لتجنيد المقاتلين في العراق، فمن بين 600 مقاتل أجنبي في صفوف تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين كان 112 منهم ليبيا[1].

هذا ما أدى بصانعي القرار في الجزائر إلى إدراك حدة الخطر القادم من الأزمة الأمنية الليبية ويعبر عنه وزير الخارجية الجزائرية السابق **"مراد مدلسي"** بقوله:"المسألة الليبية و التدهور الذي سجلناه في هذا البلد لاسيما فيما يتعلق بالانقسام الداخلي والحصول على الأسلحة، كانا جليين منذ البداية بما جعل الخطر الأمني يبدو كتهديد حقيقي"، و قال محذرا :"لم تكن هناك مغالاة في تقدير الخطر من طرفنا و نحن اليوم نكاد نوقن بأن ما يحدث في ليبيا، ستكون له عواقب و خيمة على المنطقة ليس فقط على الجزائر، و لكن بالنسبة للدول المجاورة الأخرى"[2].

ما يعزز أكثر هذه المخاوف هو أن قوات الجيش الليبية الموالية للقذافي، في خضم الأحداث انسحبت كليا من مناطق كانت تراقبها بصفة مشددة في أقصى جنوب ليبيا، على طول الحدود مع دول الجوار ، مثل (عرق مرزوق ،القطرون و بارجوج)و اتجهت إلى الشمال، و قد يفسر هذا الإجراء العسكري من جانب العقيد آنذاك بأنه رسالة إلى الدول الغربية، مفادها بأن مفاتيح الوضع الأمني في منطقة الساحل و جنوب الصحراء مازالت في يده، هذا إضافة إلى ضعف قدرات الدول الواقعة جنوب ليبيا في صد الملتحقين الجدد بمعاقل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و كذا تغاضي بعض العناصر الأمنية لتلك الدول و تجنب الدخول في مواجهات مع هؤلاء الملتحقين.

كما أسهمت العلاقة الوطيدة بين عناصر التنظيم الإرهابي من جنسيات تونسية و ليبية في تمكين الفارين من الوصول إلى معاقل كتائب القاعدة، إذ كان لهؤلاء دور كبير في تمكين الإرهابيين من سلوك معابر وعرة يصعب رصدهم فيها، على اعتبار أن الشرط القائم مقابل قبول انضمامهم هو تزكية أحد الناشطين ضمن التنظيم، إضافة إلى حيازة سلاح ناري يعزز الثقة.

هذا ما سمح لإمارة كتائب القاعدة بمنطقة الساحل بتعزيز صفوفها بالعشرات من جهادي القاعدة الفارين من السجون الليبية والتونسية، تمكنوا في ظل الفراغ الأمني في المنطقة من الوصول إلى معاقل التنظيم بأسلحتهم، التي حصلوا عليها في عمليات السطو على ثكنات جنوب تونس وشرق ليبيا، هذا الأمر شجع قيادة التنظيم الإرهابي في الشمال على دعوة الراغبين في العمل المسلح للالتحاق بمراكز التدريب هناك، و محاولة فك الحصار المطبق عليهم في ثالوث الموت **"تيزي وزو-بومرداس–البويرة"** بتنفيذ عمليات استعراضية توحي بأن القيادة ومدرسة الإرهاب تبقى إمارة الشمال[3].

---

[1] منصور لخضاري،"الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة البحوث والدراسات العلمية،المجلد6، العدد2، (د.س.ن)،ص167.

[2] نبيل بوبية المرجع سابق،ص 79.

[3] نفس المرجع ،ص ص 80، 81.

كما أتاح الانتشار الفوضوي و غير المتحكم فيه للأسلحة مجالا أوسع للنشاط الإرهابي، الأمر الذي انعكس على الساحل الإفريقي و شمال إفريقيا، التي باتت سوقا رائجة للعديد من الأسلحة الخفيفة والمتطورة، و هو ما يمكن فهمه من تصريحات ودراسات كثيرة ذات صلة بالموضوع منها: تصريح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية آنذاك، عبد القادر مساهل لجريدة القدس العربي، بقوله:"نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين، و ما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، سينعكس سلبا على أمن المنطقة".[1]

يعد الاعتداء على المنشأة الغازية بـ"**تيقنتورين**" و هو أبرز حدث أمني ناتج عن تردي الوضع الأمني في ليبيا فهو حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود، تم فيه احتجاز 132عاملا أجنبيا من العاملين في حقول "عين أمناس"جنوب الجزائر كرهائن، من عدة جنسيات أجنبية مع احتجاز حوالي 300 جزائري و قد طلب "**الموقعون بالدم**" من السلطات الجزائرية، توفير 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكميات كافية من الوقود تمكنها من التوجه نحو شمال مالي، إلا أن القوات الجزائرية لم ترضخ لها وتدخلت لإنقاذ الموقف ونتج عن العملية أكثر من 40 ضحية[2] .

ثالثا-تداعيات النشاط الإرهابي في مالي على الأمن الوطني الجزائري

ما من شك أن الأزمة في شمال مالي منذ 2012، جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة: فنفاذية الحدود و تردي فعالية الأجهزة الأمنية، و ضعف مقومات الدولة، كلها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل محطاتها داخل الجزائر، إذ تعتبر الجزائر العدو اللدود للحركات الإرهابية الإقليمية، وتمتلك إضافة إلى ذلك حدودا مع فضاء الساحل مساحتها 1400 كلم، و قد عانت كثيرا من ويلات التهديد لمدة تزيد عن 20 سنة، مما يجعل من هذا التهديد حملا جديدا سوف يثقل كاهلها في عديد الجوانب[3].

1-تشكيل جماعات إرهابية جديدة على الحدود الجنوبية الجزائرية:

شهد النشاط الإرهابي في الساحل الإفريقي ميلاد تنظيمين إرهابيين جديدين خرج أحدهما –وهو "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"-من لدن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و نتج الثاني– وهو "حركة أنصار الدين"–عن تحول بعض الفصائل "**التارقية**" من العمل التمردي السياسي و المسلح إلى النشاط الإرهابي.

---

[1] منصور لخضاري،**تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر**،المرجع السابق،ص ص 80.

[2] عادل جارش،"تأثير الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري"،مجلة العلوم السياسية والقانون،العدد 3،(2017)،ص 195.

[3] بوزداية جمال ،"الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، العدد 09،(ماي 2013)، ص ص 542،543.

أ-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا: أعلن عن هذه الجماعة لأول مرة في أكتوبر 2011، عندما نفذ عناصر تابعين لها عملية اختطاف ثلاث رهائن غربيين(إسبانيين و إيطالية) من مخيمات اللاجئين الصحراويين، قرب مدينة تندوف جنوب الجزائر، و يأتي تأسيس جماعة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا بعد انشقاق زعيمها "سلطان ولد بادي ***Soultan Ould Badi***"المكنى "أبو علي"عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بعد رفض قيادة التنظيم تشكيل سرية خاصة بعرب أزواد كان يطالب بها، على غرار "سرية الأنصار"التي يقودها "**أبو عبد الكريم التارقي**"و المؤلفة أساسا من مقاتلين طوارق و قد نفذت "جماعة التوحيد والجهاد " عدة اعتداءات على مصالح أمنية و دبلوماسية جزائرية[1]، لعل أخطرها:

- الهجومات الانتحارية ضد مواقع أمنية لقوات الدرك الوطني بتمنراست في 23 مارس 2012 و ورقلة في 29 جوان 2012[2] .

- وقوفها وراء اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين اختطفوا بعد مهاجمة القنصلية الجزائرية بمنطقة "غاو" في أفريل 2012، و قامت بتنفيذ تهديداتها بإعدام الدبلوماسي الجزائري "**الطاهر تواتي**" الذي كان يشغل منصب نائب القنصل الجزائري في مدينة **"غاو"** المالية.[3]

ب-حركة أنصار الدين...أو "طالبان أزواد" : نشأت هذه الحركة في 11 مارس 2012 في شمال مالي بزعامة "**إياد غالي**"، يبلغ تعداد أعضائها 3000 فردا معظمهم من الطوارق، تعتبر من الحركات المحلية في شمال مالي وأهمها، نظرا لكون معظم عناصرها و قياداتها من أبناء مالي، كما أسهمت الظروف الأمنية التي شهدتها المنطقة (الانقلاب العسكري في مالي والإطاحة بالرئيس معمر القذافي)، دورا هاما في تعزيز صفوف الحركة بالمقاتلين و الأسلحة و عودة الكثير من الطوارق والفارين من الحرب في ليبيا.

دخلت جماعة أنصار الدين بعد تأسيسها في تنسيق مباشر مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، أشبه ما يكون بالتنسيق القائم بين حركة طالبان و تنظيم القاعدة في أفغانستان، كما استطاعت أن تدخل معها في نفس التنسيق حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا، التي انشقت حديثا عن تنظيم القاعدة، و هو التنسيق الذي أشار إليه إياد غالي في أول خطاب له يوجهه إلى سكان **تمبكتو** في الرابع من شهر أفريل 2012 بعد سيطرة قواته عليها، حيث قال:" ***...اجتمع إخوانكم المجاهدون ومن جماعة أنصار الدين وتعاهدوا على نصرة الحق وإقامة الدين ورفع الظلم عن المظلومين، و جمع***

---

[1] بدون ذكر اسم الكاتب،"الجماعات المسلحة في شمال مالي وجنوب الجزائر"،**بي بي س**،2013،متوفر على الرابط التالي :
http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2013/01/130118_islamic_groups_mali.shtml.

[2] منصور لخضاري، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر**، المرجع السابق ،ص 79.

[3] خالد حنفي علي، "مأزق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي "،**المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية**، فيفري 2013 ،متوفر على الرابط التالي:

http// :ressmideast.org

شمل المسلمين، و توحيد كلمتهم على كلمة التوحيد، لا إله إلا الله محمد رسول الله صل الله عليه وسلم".

حدد "إياد غالي" الخطوط العريضة لبرنامج حركته السياسي، وإستراتيجيتها لتحقيق أهدافها والتي ذكر منها الدعوة بالحكمة و الموعظة الحسنة، مضيفا أن من أعظم و سائلها لتحقيق أهدافها : "جهاد الممتنعين عن الشريعة و قتالهم حتى لا تكون فتنة و يكون الدين كله لله". [1]

أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية في 21 مارس 2013 "حركة أنصار الدين" في شمال مالي على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، و حضرت على المواطنين الأمريكيين الاتصال بها بأي صورة، و قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها أن الوزارة : " أدرجت جماعة أنصار الدين على لائحة الإرهاب بموجب الأمر التنفيذي 13224، لذلك سيتم تجميد كل الأصول الخاضعة للسلطة القضائية الأمريكية، و بموجب المرسوم التنفيذي يمنع على الأمريكيين التعامل مع الجماعة المذكورة"، و أشار البيان إلى أن الجماعة أدرجت على قائمة العقوبات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تفرضها الأمم المتحدة، و التي تتطلب من كافة الدول الأعضاء تجميد أصول الجماعة، و فرض حظر السفر على عناصرها[2].

أما بالنسبة للجزائر فلم تصنفها ضمن التنظيمات الإرهابية، خاصة و أنها لا تدعو إلى الانفصال السياسي و إنشاء كيان قومي أو عرقي، و إنما الدعوة إلى إصلاح سياسي واجتماعي يتناسب مع ثقافة المنطقة الإسلامية، زيادة على قدرتها التفاوضية الكبيرة التي تجعلها مقبولة عند جميع الأطراف[3] .

2-الاعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية بعين أمناس:

لقد شكل الاعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية بعين أمناس في أقصى الجنوب الجزائري في 16 جانفي 2013، المستغل و المسير بالشراكة بين "**شركة سوناطراك**"الجزائرية والشركة النرويجية "**ستات أويل**"و الشركة البريطانية "**بريتيش بتروليوم**"، علامة مميزة في الخارطة الأمنية الجزائرية سواء تعلق الأمر بطبيعة التهديد أو على مستوى الرد الأمني، فهي عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية، و هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم هذا المجمع و الذي يعالج الغاز الطبيعي و الغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر ب 9 مليار متر مكعب في السنة موجه نحو الأسواق الأوربية[4].

حيث شاركت فيها عناصر إرهابية متعددة الجنسيات (تونس، ليبيا، مصر، مالي، موريتانيا وكندا) تحت إمرة إرهابيين جزائريين، سعت إلى تفجير المنشأة الغازية، بعد اختطاف من بها من عمال أجانب

---

[1] محمد بوبوش،**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**،ط2،(عمان:دار الخليج للنشر والتوزيع،2016)،ص ص 74، 75.

[2] بدون ذكر اسم الكاتب،" أنصار الدين المالية بقائمة الإرهاب الأمريكية "،متوفر على الرابط التالي:*http// :www.aljazeera.net*

[3] منصور لخضاري،المرجع السابق،ص80.

[4] بدون ذكر اسم الكاتب ،"هجوم عين أمناس"،**موقع الجزيرة نت**،فيفري 2016،متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/22/

والفرار بهم إلى شمال مالي، لغرض مقايضة حكومات بلدانهم و مسؤولي شركاتهم بالمال نظير إطلاق سراحهم، و هو ما كان من شأنه أن يضع السلطات الجزائرية في حرج و موقف ضعف، لعجزها عن تأمين حياة الأجانب الموجودين على أراضيها، كما كان من شأنه أن يسفر عن تداعيات تصل إلى حد المساس بالسيادة الوطنية[1].

سبق هذا الاعتداء دعوات دولية لدفع الجزائر إلى التدخل عسكريا في شمال مالي، لمطاردة فلول الجماعات الإرهابية و محاولة الضغط عليها لدفعها الزج بقواتها المسلحة لتحرير دبلوماسييها الرهائن، و هو ما لم يكن ليتوافق مع مواقف الجزائر و مبادئها في هذا الخصوص، لتعارض ذلك مع عقيدتها العسكرية وأسسها المستندة إلى الدستور الذي يحدد مجال تدخل القوات المسلحة بحدود الإقليم الوطني.

حيث بعد مرور يوم واحد على الهجوم أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنه، و تحدث "مختار بلمختار"أمير كتيبة الملثمون، ومؤسس كتيبة "**الموقعون بالدماء**"في تسجيل مصور عن مسؤولية التنظيم في تبني العملية الفدائية التي وصفها بالمباركة، مبديا استعداد تنظيمه للتفاوض مع الدول الغربية والنظام الجزائري، بشرط توقيف العدوان و القصف على الشعب المالي المسلم، و خاصة إقليم أزواد، واحترام خياره في تطبيق الشريعة الإسلامية على أرض أزواد[2].

كان هدف تنظيم القاعدة ممثلا في كتيبة "الموقعون بالدماء"بتبنيه الهجوم على المنشأة الغازية نقل المعركة من شمال مالي إلى الداخل الجزائري، تزامنا مع فتح الجزائر لمجالها الجوي أمام المقاتلات الفرنسية و غلق الحدود مع مالي جنوبا، خاصة و أن منفذي العملية حسب وزير الداخلية الأسبق "**دحو ولد قابلية**"، قدموا من ليبيا بعد تخطيطهم لتنفيذ العملية داخل التراب الجزائري هناك"[3].

لذا كانت المقاربة الجزائرية لإحتواء الأزمة و الرد على الهجوم "أمنية/عسكرية"بحتة، رفضت فيها الجزائر أي مساعدة خارجية"مرنة/لوجيستية" لاحتواء الوضع، حيث كشف رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي، بأن الجزائر رفضت عرضا تقدمت به واشنطن لمساعدتها في معالجة أزمة الرهائن"[4].

رغم احتجاج العواصم الغربية على طريقة الاقتحام وتحرير الرهائن من طرف القوات الجزائرية وعلى رأسها لندن التي طالبت الجزائر بتزويدها بمعلومات تخص 10 بريطانيين لم يعرف مصيرهم، متهمة

---

[1] منصور لخضاري،المرجع السابق،ص84.

[2] "هجوم عين أمناس"،المرجع السابق.

[3] رمضان بلعمري ومسعود هدنة،"وزير:12 قتيلا حصيلة العملية العسكرية في عين أمناس"،جانفي**2013**، متوفر على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/17/260892.html

[4] محمد الناصر،"الجزائر رفضت عرضا أمريكيا للمساعدة في حل أزمة الرهائن"،متوفر على الرابط التالي:
alahrar.net/ara/national/8153.html - http://sawt

الجزائر بالتكتم على العملية، و عدم استشارتها حول آليات حل الأزمة دون اللجوء إلى التدخل العسكري بالطريقة التي تمت بها العملية، إلا أن وزير الدفاع البريطاني "**فيليب هاموند**" و على هامش ندوة صحفية عقدها مع نظيره البريطاني "**ليون بانيتا**"، صرح بأن أزمة الرهائن في الجزائر انتهت بقتل الأرواح خلال عملية تحريرهم، و أنه رغم فداحة الخسائر في الأرواح إلا أن المسؤولية الكاملة يتحملها الإرهابيون[1].

خريطة رقم(1): توضح منطقة الإنتاج في منشأة الغاز بعين أمناس

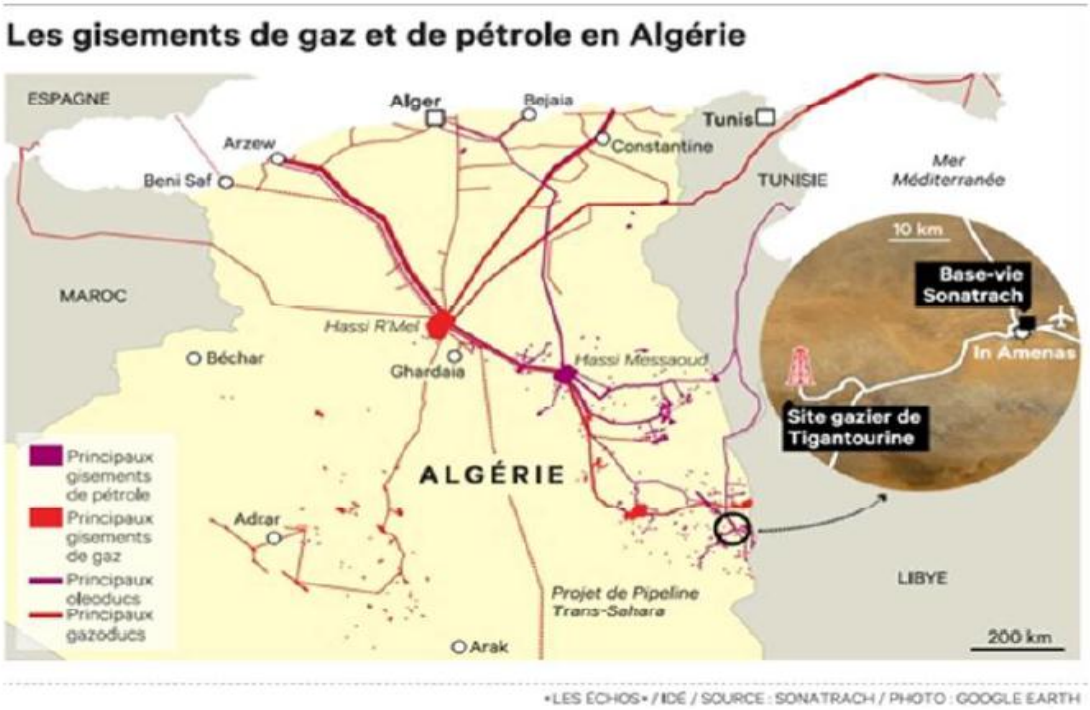

Source *:https://www.marefa.org*

تأسيسا لذلك، يمكن قراءة السلوك الجزائري ممثلا في العملية الخاطفة لتحرير الرهائن من عدة زوايا أبرزها[2]:

-أن عقيدة التدخل العسكري داخل التراب الجزائري من طرف قوات الجيش و الدرك، تعبر عن تمسك الجزائر بقدسية سيادتها الترابية في مواجهة أي تهديد خارجي، فكيف و الأمر يتعلق بمنشأة طاقوية تشكل شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر ، المرتكزة أساسا على تصدير المحروقات بنسبة 97 %.

-رغبة الجزائر في تحييد أي دور غربي، قد يعمل على تدويل المسألة ما قد يشكل مدخلا لإمكانية إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الساحل والصحراء، بحجة عدم قدرة الجزائر على مراقبة حدودها أمام النشاط الإرهابي المتزايد في المنطقة.

[1] بدون كاتب"الجزائر تعلن انتهاء عملية عين أمناس بمقتل 23 رهينة و 32 مسلحا"،**جانفي 2013**،متوفر على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/18/261141.html

[2] عمار بالة،المرجع السابق،ص ص222، 223.

- توجيه الجزائر رسالة إلى الحركات الإرهابية الناشطة في المنطقة و المهددة لأمنها القومي بشكل مباشر خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، و كذا للعالم أجمع بقدرتها على حل أي مشكل يتعلق بوحدتها الترابية وأمنها الداخلي، بالطريقة التي تراها مناسبة و متوائمة مع عقيدة أمنها الوطني.

المبحث الثاني: واقع الجريمة المنظمة و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

لم يكن الإجرام المنظم في الماضي يشكل مشكلة خارج المجتمعات التي تنشأ بها ،حيث أصبح اليوم في طليعة اهتمامات المجتمع الدولي، فقد أبرزت المنظمات الإجرامية قدرتها على إلحاق الضرر الاجتماعي بمجتمعات أخرى غير مجتمعاتها الأصلية، و من ثم فإن تواجد ظاهرة الجريمة المنظمة يعد تهديدا للاستقرار الوطني، فهي ليست بالنشاط الذي يستهدف مجرد بعض الضحايا من الأفراد، أو بعض الخسائر في المنشآت و المرافق، إنما تستهدف أساسا ضرب الأمن الوطني للدول بمختلف أبعاده ومستوياته.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة:مقاربة مفاهيمية

شكل مفهوم الجريمة المنظمة إشكالية في الكثير من الملتقيات التي تم عقدها من أجل توضيح الرؤية حول ماهيتها، فكان من الصعب الوصول إلى تعريف شامل سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى تشعب السلوك الإجرامي و تغيره حسب مستجدات البناء المجتمعي الذي يتطور بسرعة، و بالرغم من ذلك كانت هناك محاولات عديدة للكثير من فقهاء القانون الجنائي و المختصين في علم الاجتماع، و كذلك ذوي الخبرة من رجال الأمن التي عرفت هذا النوع من الإجرام مبكرا.

أولا- تعريف الجريمة المنظمة *Organized Crime*

لقد بدأ مصطلح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بالظهور مع بداية عقد التسعينات كنتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية و العولمة والثورات العلمية في مجال الاتصالات خاصة، فلم ينجم عن هذه التغيرات عولمة اقتصادية فقط، بل عولمة في الإجرام حيث عبرت الجريمة الحدود الوطنية كما فعل الاقتصاد.[1]

ففي بعض المجتمعات هناك ترادف في استخدام مصطلح الجريمة المنظمة مع الجريمة المهنية وهذا الأمر ناتج عن أن غالبية الجرائم المهنية هي جرائم منظمة، فمثلا تقول **ليندا سميث** أن:" الجريمة المنظمة هي جريمة مهنية تشمل نطاقا من العلاقات المحددة بالتزامات و ميزات متبادلة".

[1] طارق زين،**الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:التعاون الدولي وسبل المكافحة،التدابير الإحترازية**،ط1،(لبنان،بيروت:المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية،2017)، ص 11.

أما الدكتور "**بطرس غالي**" الأمين العام السابق للأمم المتحدة، يعرف الجريمة المنظمة على أنها : "ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع دولي، كما أنها تستند إلى جماعات إجرامية تعمل في كل مكان منتهكة بذلك القواعد الأساسية للقانون، و أن نتائجها تعود على المجتمع الدولي كافة بالمآسي و الويلات"[1].

كما يعرف "**سلتن تورستن**" الجريمة المنظمة، بأنها : "مرادفة لأعمال اقتصادية نظمت لأغراض القيام بتلك النشاطات غير القانونية، و في حالة القيام بتلك النشاطات بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة "[2]، فيما يعرفها الدكتور "**أحمد جلال عز الدين**" على أنها : " تقوم أساسا على تنظيم مؤسسي ثابت و هذا التنظيم له بناء هرمي و مستويات للقيادة و قاعدة للتنفيذ و أدوار و مهام ثابتة، و فرص للترقي في المجال الوظيفي، و دستور داخلي صارم يضمن الولاء للنظام داخل التنظيم، و الأهم من ذلك الاستمرارية و عدم التوقف"[3].

في حين عرف القاضي الإيطالي "**جيوفاني فالكوني**" الجريمة المنظمة، بأنها : "ليست تنظيما إجراميا بسيطا يرتكب الجريمة بعد تفكير وتدبير و لكنها مجتمع إجرامي مغلق و متماسك، يضم المئات بل الآلاف من المجرمين المحترفين، يعتمد على زرع الرعب والخوف، و يرتكب جرائمه على مرأى و مسمع من الأجهزة السياسية و التنفيذية، و يخضع مجتمع المافيا إلى قاموس يحكمه، و بين شروط الانضمام إليه والترقي فيه، و التربع على قمته، و التنكيل بمن يخرج عليه،أو يبلغ السلطان عن أنشطته"[4].

فيما قدمت الاتفاقية المنشئة للديوان الأوربي للشرطة بتاريخ 26 جويلية 1995 أحد عشر معيارا، رأت بضرورة توافر ستة منها على الأقل لإدراج أي فعل إجرامي على أنه جريمة منظمة وهي كالتالي[5]:

- وجود نوع من توزيع المهام بطريقة ممنهجة بين مختلف أطراف المجموعة.
- وجود نشاط إجرامي منهجي على مدى زمني غير محدد.
- توفر عنصر الانضباط و الصرامة و الرقابة بين مختلف الأعضاء .
- استعمال هياكل تجارية أو ذات طابع تجاري .
- سعيها للقيام بتبييض الأموال.
- السعي للوصول إلى السلطة.
- السعي للتأثير على البناء السياسي و تستعمل لذلك وسائل الإعلام و القضاء و الإدارة العامة.

---

[1] حمد سامي الشو،**الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية**،ط1،(القاهرة: دار النهضة العربية،1998)،ص 37

[2] محمد الأمين البشري، **التحقيق في الجرائم المستحدثة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2004)،ص63.

[3] عبد العزيز العشاوي،**حقوق الإنسان في القانون الدولي**،ط1،(الجزائر: دار الخلدونية ، 2009)،ص307.

[4] رمسيس بهنام،"وسائل الكفاح ضد الإجرام المنظم"،مجلة مركز بحوث الشرطة ،العدد 14 ،القاهرة،(جوان 1998)،ص 05.

[5] *Christian Chocquet, **Terrorisme et Crime Organisée**, (Paris: L'Harmattan, 2003).P.21.*

أما **المنظمة الدولية للشرطة الجنائية *INTERPOL***، فعرفتها بأنها : " كل تجمع يضمن مجموعة من الأشخاص، ينشطون في أعمال غير شرعية بصورة متواصلة، يكون هدفها الأول إقامة مصالح عابرة للحدود"، إلا أن هذا التعريف وردت عليه ملاحظات من عدة دول، كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا، حيث أنه لم يشر إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف الجماعة المنظمة، مما جعل **الأنتربول** يعيد تعريفه للجريمة المنظمة و يضيف شرطا في تكوين الجماعة المنظمة، و هو الهيكل التنظيمي و يضيف عنصرا جديدا وهو الاعتماد غالبا على التخويف و الفساد في تنفيذها لأهدافها[1].

في حين تعرفها **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، لسنة 2000 في الفقرة **(أ)** من **المادة الثانية**، على أنها : " جماعة ذات بناء هيكلي محدودة البنية مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، تدوم فترة من الزمن وتقوم بارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو إحدى الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى".

أما الفقرة **(ب)** من نفس المادة، فقد جاء فيها : " يقصد بتعبير جريمة خطيرة سلوك يمثل جرما يعاقب عليها بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد".

بينما عرفتها الفقرة **(ج)** من المادة ذاتها، بأنها : "تلك الجماعة غير المشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم و لا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، و أن تستمر عضويتهم فيها و أن تكون ذات هيكل تنظيمي"[2].

بالرغم من عدم وجود تعريف قانوني موحد للإجرام المنظم، فإنه توجد تشريعات جنائية صارمة مطبقة بشكل خاص على بعض أشكال الإجرام، التي يحددها المشرع بصورة لا تظهر التناغم و الإتساق التشريعي، و التعامل مع الجريمة المنظمة من خلال قانون العقوبات، إما أن يكون باتباع مبدأ استقلالية الجرم و إما بتطبيق مبادئ قانون العقوبات و مفاهيمه التقليدية، مثل قواعد الاشتراك الجنائي أو الظروف المشددة[3].

أما بالنسبة **للمشرع الجزائري**، فإنه لم يتناول صراحة تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود وإنما اكتفى فقط بذكر بعض الإجراءات الجزائية الخاصة المقررة لهذه الجريمة، على الرغم من الانتشار الهائل لهذه الجريمة و الجرائم المرتبطة بها، و الذي يعود بالأساس إلى الموقع الجغرافي للجزائر إضافة إلى الظروف و الأزمات التي سادت البلاد خلال العشرية الممتدة من بداية التسعينات إلى بداية الألفين، أين

---

[1] طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة** ،(القاهرة: دار النهضة العربية،2000)،ص 54.

[2] إلهام ساعد، **التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي والوطني**،ط1،(الجزائر: دار بلقيس للنشر،2017)، ص ص 47، 48.

[3] إمام حسنين خليل،"التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة :دراسة مقارنة بين الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقانون الإماراتي"،مجلة رؤى إستراتيجية ،الإمارات العربية المتحدة ،(جانفي 2015)، ص ص16، 17.

ظهرت أشكال جديدة للجريمة و اتسعت مجالاتها، لاسيما في مجال التهريب و ابتزاز الأموال العمومية، إلى جانب الاتجار بالمخدرات الذي أضحى يأخذ أبعادا مروعة.

بالرجوع إلى قانون العقوبات الجزائري نجد أن **المادة 176** هي الوحيدة التي تصلح لتحديد موقف المشرع من تعريف الجريمة المنظمة، مع العلم أن هذه المادة تم تعديلها بموجب القانون رقم **15/04** المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل و المتمم لقانون العقوبات الجزائري، و هي تقع في الفصل السادس المتعلق بالجنايات والجنح ضد الأمن العمومي تحت عنوان جمعيات الأشرار و مساعدة المجرمين، حيث جاء فيها : "***كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته و عدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر، معاقب عليها بخمس سنوات حبسا على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية أشرار، و تقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل***" [1].

فالمادة **176** و إن كانت تقترب من مفهوم الجريمة المنظمة خاصة من حيث التنظيم و الأنشطة إلا أنها لا ترقى إلى حد تطبيقها على الجريمة المنظمة، و ذلك لكون النص جاء عاما يعاقب على كل اتفاق إجرامي حتى و لو شكل لارتكاب جريمة واحدة، و المنظمة الإجرامية من أهم خصائصها الاستمرارية والدوام، كما أن هذه المادة لم تشر بالنص إلى المنظمات الإجرامية العابرة للحدود و التي تستوجب إجراءات خاصة لمكافحتها، و عقوبات رادعة مناسبة لجسامة الجرائم المنظمة العابرة للحدود، و بذلك يكون المشرع الجزائري قد وضع حكما عاما لكل أشكال الإجرام المنظم معتبرا جمعية الأشرار قابلة لاحتواء جميع هذه الأشكال[2].

من خلال ما سبق، يمكن تعريف الجريمة المنظمة بأنها اتحاد إرادتين إجراميتين فأكثر على ارتكاب أنشطة إجرامية بصورة منظمة و متجاوزة لحدود الدولة الواحدة لفترة من الزمن، طالت أم قصرت، بغية تحقيق منفعة مالية أو مادية أخرى باستعمال و سائل الفساد أو الترويع و العنف.

ثانيا- خصائص الجريمة المنظمة

تتمتع الجريمة المنظمة بمجموعة من الخصائص كانت السبب الرئيس في نجاحها وتفاقم خطورتها في العصر الحديث، حتى أصبحت لدى بعض الفقهاء وسيلة أو مجموعة متكاملة تلتزم بقانون الصمت، و لا تتوانى عن استخدام العنف و الإرهاب بعد أن أصبح الثراء هدفها الرئيس.

1- الطابع الجماعي للجريمة المنظمة:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**قانون العقوبات الجزائري**،ط3،(الجزائر:مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية ،2005)، ص 61.

[2] ماروك نصر الدين ،"الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق"،مجلة كلية أصول الدين، العدد3 ،الجزائر ،(2000) ،ص 133.

ينصرف الطابع الجماعي للجريمة المنظمة إلى تعدد الجناة بالشكل الذي أوردته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وكذا غالبية التشريعات العقابية الوطنية، فينص البند"أ" من **المادة الثانية** من الاتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، على أن العدد المطلوب لتحقيق معيار الجماعة هو ثلاثة أشخاص فأكثر، ومن غير هذا العدد نكون بصدد ما يعرف بـ**"الاستحالة القانونية"** فيما يخص هذه الجريمة، نظرا لتخلف أحد الأركان أو العناصر التي يتوقف عليها قيام الجريمة قانونا كما وصفها نص التجريم، و بذلك يتغير التكييف القانوني إلى جريمة أخرى غير التي نحن بصدد دراستها [1].

2-الطابع التنظيمي للجريمة المنظمة:

تقوم جماعات الجريمة المنظمة على تنظيم هرمي متدرج، قائم على أساس المستويات المتدرجة الواضحة، و التدرج الرئاسي للسلطة والمسؤولية ووحدة الأمر، كما أنه تنظيم محكم البناء و يتصف بالثبات والاستمرارية [2]، و مع أن هذا التنظيم قائم على أساس نظام استبدادي في تركيز السلطة، فإنه يهتم بتنمية مشاعر الانتماء للسلطة لدى الأعضاء، حيث يمنح اهتماما واضحا لرعاية شؤونهم الخاصة، كرعاية الأسرة و كفالتها في حالة فقد عائلها و توفير الضمانات المختلفة ونظم المعاشات و التأمينات والدفاع عنهم، و توكيل المحامين و دفع الكفالات المالية و تقديم الخدمات القانونية في حالة إلقاء القبض على أحد العناصر.

3- التعقيد، السرية و التخطيط:

تشهد التنظيمات الإجرامية نموا تنظيميا ملحوظا في الآونة الأخيرة، و قد انعكس هذا النمو على بناء التنظيمات الإجرامية و جعلها أكثر تعقيدا، و أثر كذلك على تنوع نشاطاتها و اقترانها بالنجاح الدائم في أغلب الأحوال، الأمر الذي أفضى إلى الكثير من السرية و التكتم في تنفيذ أعمالها الإجرامية، و تحركات عناصرها، لذلك كان من الصعب معرفة أسرار المنظمات الإجرامية ، أو نشر مرشدين داخلها لمعرفة حجم نشاطاتها [3].

4-المرونة البالغة والتطور المتزايد في كافة الأنشطة الإجرامية:

تتعدد المنظمات الإجرامية من حيث الهيكلة والملامح، و تغير سياستها لتجنب المعوقات التي تحد من قدرتها و ذلك بإنشاء هياكل شبكية فضفاضة، بدلا من الهياكل التي تتميز بقدر مفرط من الشكلية والتركيب و أنه بفضل المرونة البالغة للمنظمات الشبكية ورخاوة هياكلها، فإنها تستطيع الاستجابة

[1] عوض محمد محي الدين،**جرائم غسيل الأموال**،ط1،(الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،1999)،ص 199.

[2] فائزة يونس الباشا،**الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**،(القاهرة:دار النهضة العربية، 2002)،ص67.

[3] علي عبد الرزاق حلبي،**الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي** ،ط1،(الرياض :أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2003)،ص ص 56، 57.

السريعة لتحديات السلطة القائمة على تنفيذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي، و تحقيق إمكانية لإيجاد أسواق جديدة لترويج نشاطها و التغلغل إلى الأنشطة الاقتصادية في مساحة مكانية واسعة[1].

5- الامتداد الزمني والجغرافي:

من بين الخصائص التي تتميز بها الجرائم المنظمة كذلك، خاصية الاستمرارية والثبات في النشاط الإجرامي، و هي السمة التي اعتمدها الإتحاد الأوربي في تعريفه للجريمة المنظمة، كما أن بعض الوثائق والقوانين الوضعية، ترى أن خاصية الاستمرارية تعد أساسية في تعريف المنظمات الإجرامية لفترة طويلة أو غير محددة، و تتضح ميزة الاستمرارية في الجماعات الإجرامية المنظمة من خلال سلوك الانتماء إلى هذه الجماعة، إذ أن هناك التقاء لإرادات إجرامية بقصد ارتكاب أنشطة غير مشروعة، و هذا الالتقاء يقتضي بقاء الكيان الإجرامي و قيامه لفترة من الزمن طالت أم قصرت[2].

كما يعتبر طابع الامتداد الجغرافي من أهم خصائص الجريمة المنظمة، فهي في كثير من الأحيان جريمة عابرة للدول، كما أن المشاركين فيها قد ينتمون إلى جنسيات أو مجتمعات مختلفة، إضافة إلى ذلك، فإن مسرح الجريمة عادة ما يمتد ليشمل مجتمعين أو ثلاثة، و هو الأمر الذي يعني أن بعض أنواع الجرائم المنظمة تتطلب بناء قويا يواجه قوة الأجهزة الأمنية وتطورها في أكثر من مجتمع[3] .

6- الهدف والوسيلة:

من الواضح أن عصابات الجريمة المنظمة تحركها حوافز مالية هائلة نحو الحفاظ على مهنتهم، ونتيجة لذلك تحرز عصابات الإجرام المنظم نجاحا في زيادة تحقيق الأرباح، و قد تلجأ في سبيل ذلك إلى استخدام و سائل الفساد، من خلال قيامها بدفع الرشاوى للموظفين العموميين و استغلال النفوذ، وذلك قصد ضمان فرص النجاح و تقليل مخاطر كشفها من قبل السلطات المختصة، فهو يعد عامل تطور هذه الجريمة و ما يساعد على ذلك القوة المالية لهذه الجماعات، باعتبارها قادرة على دفع كل ما يطلب منها في سبيل تحقيق أنشطتها الإجرامية بعيدا عن ملاحقة و متابعة السلطات المختصة، إضافة إلى العمل على إفلات الجناة من العقاب ولتخفيفه أو توفير معاملة عقابية متميزة[4].

فعلى الرغم من نجاعة أساليب الفساد المنتهجة من طرف الجماعات الإجرامية المنظمة، إلا أنها لا تغني عن استعمال وسائل العنف خاصة في الحالات التي يتعذر فيها تحقيق الأنشطة الإجرامية، و

---

[1] فائزة يونس الباشا،المرجع السابق، ص 72.

[2] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**،ط1،(مصر،القاهرة:دار النهضة العربية،2001)،ص 80.

[3] طارق زين،المرجع السابق،**ص 25.**

[4] *Léopoldine FAY,* ***Criminalité financière et organisée dans une Europe élargie****, (France :L'Harmattan, 2012). P 7*

يقصد بالعنف الاستعمال غير القانوني لوسائل القهر المادي أو البدني في الأضرار بشخص قصد تحقيق غايات معينة غالبا ما يتخذ صور الخطف، التعذيب،السطو المسلح أو الاغتيال[1].

المطلب الثاني:الجرائم المستهدفة للأموال محل الجريمة المنظمة

تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة إلى ارتكاب أنشطة إجرامية من شأنها أن تدر أرباحا مالية أو مادية آو تسهم في ذلك، قصد ضمان و جودها و استمرارها فهي إنما و جدت من أجل تحقيق هذا الغرض و بالتالي فهي لا تتوانى عن اقتحام أي مجال فيه تحقيق المنفعة، ففي الوقت الراهن من الصعوبة بمكان حصر الجرائم التي ترتكبها عصابات الجريمة المنظمة بسبب تعددها، إلا أن هناك أنشطة إجرامية رئيسة ذات مردود لهذه الجماعات، لعل أهمها الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية، تهريب المواد و السلع، العملة الصعبة و المعدن النفيس و غيرها.

أولا-الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

يتميز الموقع الجغرافي للجزائر بوجودها بين منطقتين حساستين لإنتاج المخدرات و استهلاكها ولذلك فهي تعتبر بلد عبور في ميدان الاتجار غير المشروع بالمخدرات باتجاه أوربا، التي تظل أكبر سوق للقنب الهندي بسبب ارتفاع الطلب على هذه المادة المخدرة، و بسبب الأزمة الأمنية في السنوات الأخيرة في كل من تونس و ليبيا و مصر و مالي و عدم الاستقرار السياسي في موريتانيا، أصبحت المنطقة كلها بيئة خصبة لممارسة مختلف الأنشطة الإجرامية بما فيها التهريب و الاتجار غير المشروع بالمخدرات[2] .

لذلك أكدت الجزائر على العلاقة المتشابكة بين شبكات تجارة المخدرات و الإرهاب، و تجارة الأسلحة و غسيل الأموال في منطقة المغرب العربي، وقد عززت هذه الوضعية المسالك التي يتبعها المهربون لنقل القنب المغربي عبر التراب الجزائري نحو الشرق الأوسط، قبل و صوله إلى أسواق أوروبا الغربية مرورا بجبال البلقان.

يعود الإنذار الأول بالنسبة للاتجار غير المشروع بالمخدرات في الجزائر إلى سنة 1975، عندما اعترضت مصالح مكافحة المخدرات ثلاثة أطنان من القنب الهندي، و القبض على مهربيها وكان أغلبهم من الرعايا الأجانب، كما تم سنة 1989 حجز طنين من راتنج القنب و توقيف حوالي 2500 شخص، و منذ ذلك الوقت أصبح تدفق المخدرات من مادة القنب، مستمرا بلا انقطاع و بشكل مطرد و خطير إلى يومنا هذا رغم اتخاذ الجزائر آليات قانونية و عملياتية مختلفة لمكافحة الاتجار و تهريب المخدرات[3].

---

[1] جيمس أوفنكناور وآخرون،"**المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية جارتان في مواجهة الجريمة والمجتمع**" ،مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة،المركز المعني بمنع الإجرام الدولي ،المجلد الأول،العدد 02،(ديسمبر 2001)،ص 04.

[2] صالح عبد النوري،"**وضع المخدرات وسياسة مكافحتها في الجزائر،ورقة مقدمة إلى شبكة التعاون في ميدان المخدرات في إقليم المتوسط**"،الجزائر، 2014،ص 09.

[3] نفس المرجع ،ص 11.

حيث يتم عادة نقل المخدرات القادمة من الحدود الغربية للبلاد نحو مينائي و هران و الجزائر لتصديرها بطريقة غير مشروعة باتجاه أوربا، و نحو البلدان الواقعة شرق الجزائر و جنوبها، مرورا بورقلة وخاصة الوادي التي أصبحت معبرا رئيسا للتهريب باتجاه تونس و ليبيا و مصر و الشرق الأوسط، كما تشكل الحدود الجنوبية من منطقة الوادي إلى غاية تمنراست، مسالك لتهريب المخدرات لكونها تتميز باحتضان شبكات متعددة الجنسيات لتهريب المخدرات.

الجدول رقم (7): يبرزالكميات المحجوزة من مادة القنب والمؤثرات العقلية ما بين 2013-2017.

نوعية المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
راتنج القنب/كلغ	211512.773	181942.901	1226685.774	106035.364	48903.194
المؤثرات العقلية	117597 قرص	1050612 قرص	637961 قرص	1024175 قرص	103896 قرص

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها. الحصيلة السنوية لسنوات:2013-2014-2015-2016-2017 ،بتصرف من الباحث.

تظهر المعطيات البيانية في الجدول أعلاه، اتجاها مطردا لزيادة كميات المخدرات المحجوزة سنويا من طرف مصالح المكافحة، ويتعلق الأمر خاصة براتنج القنب و المؤثرات العقلية لاسيما (الريفوتريل والديازيبام)، التي مصدرها الرئيس الجهة الغربية و الجنوبية الغربية للحدود الجزائرية رغم استمرار غلق الحدود مع المغرب منذ سنة 1994، وتتورط في عملية تهريب القنب المغربي شبكات مختلطة من المواطنين الجزائريين و المغاربة و الصحراويين و الموريتانيين[1].

الجدول رقم (8): يبين الكميات المحجوزة من الكوكايين والهيروين والأفيون و الكراك مابين 2013-2017

نوعية المخدرات	2013	2014	2015	2016	2017
الكوكايين	3790.487غ	1245.626غ	88287.394غ	59099.411غ	6096.687غ
الهيروين	868.299غ	339.11غ	2573.754غ	1403.823غ	990.963غ
الأفيون	500غ خشخاش 2721 نبتة	41325 خشخاش 7470 نبتة	---- --- 14غ بذور الافيون	--- 1060 نبتة 554.380 غ بذور الافيون	---- ---- ---
الكراك	----	----	48.3غ	23غ	631.200غ

المصدر:الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،الحصيلة السنوية 2013-2017،بتصرف من الباحث.

زيادة على تهريب راتنج القنب، دخلت أنواع جديدة إلى السوق الجزائري مثل الكوكايين و الهيروين و الأفيون منذ سنة 1992،- كما هو موضح في **الجدول رقم 8**- حيث يتم إدخالها للتراب الوطني في طرود

[1] مؤسسة كارينغي للسلام الدولي،"الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"،2012، متوفر على الرابط التالي:
http://www.CarnegieEndwment.org

بريدية قادمة من أوربا، أو عن طريق الشحن الجوي والبحري، و هناك كميات أخرى تدخل من البلدان الواقعة جنوب الصحراء عن طريق الشبكات التي تملك نقاط اتصال في العاصمة و في المراكز الحضرية الكبرى للبلاد و في سنة 2007 دخل نوع جديد السوق الجزائرية، لم يكن معروفا قبلا و هو **مخدر الكراك** الذي يعد من أخطر أنواع المخدرات[1].

ثانيا- التهريب والاتجار غير المشروع في الأسلحة النارية

يعد الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية من أهم الظواهر الإجرامية وأكثرها تهديدا للأمن الوطني للدول، إذ تشير الأرقام التي تم تداولها في **الندوة الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة** التي نظمتها **"إدارة شؤون نزع السلاح بهيئة الأمم المتحدة"**، والتي استضافتها الجزائر في الفترة الممتدة من 11 إلى 13 أفريل 2005، إلى ما يزيد على **650 مليون** قطعة سلاح خفيفة تتداول بأسلوب غير شرعي، و أن أزيد من نصف مليون شخص يموتون سنويا في العالم بسبب الاستعمال غير المرخص به للأسلحة الخفيفة[2].

بالنسبة للجزائر، تحول تهريب السلاح إلى نشاط رئيسي لعصابات الجريمة المنظمة التي تعمل وراء الحدود الجنوبية والشرقية، والمخيف في ظاهرة تهريب السلاح، أنها تحولت إلى تجارة تستهدف تزويد الجزائريين بأسلحة يزداد الطلب عليها بسبب الانفلات الأمني في المدن الكبرى، و تمثل الأسلحة الأمريكية والتركية الأكثر طلبا في السوق الجزائرية و بأسعار رخيصة، ثم تأتي من ورائها الأسلحة الإيرانية والصربية وأخيرا يأتي السلاح الروسي، ومعظم هذه الأسلحة قادمة من مخازن الجيش الليبي المنهوبة خلال فترة النزاع الأهلي[3].

إذ تشير البيانات الدورية للجيش الوطني إلى اكتشاف مستمر لمخابئ أسلحة في مختلف مدن ومناطق الصحراء، خصوصا في منطقة عين صالح، و منطقة إليزي ومدينة جانت قرب الحدود مع ليبيا والنيجر و تمنراست و برج باجي مختار قرب الحدود مع مالي وعين قزام قرب الحدود مع النيجر، ويطرح حجم هذه الأسلحة المكتشفة بشكل دوري تساؤلات ملحة عن طبيعتها وحجمها وظروف وجودها، لاسيما أنها توحي بأن المجموعات الإرهابية، كانت بصدد **"حرب مفتوحة"** على الحدود مع الجزائر[4].

---

[1] فاطمة العرفي ،ليلى إبراهيم العدواني،**جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع**،(الجزائر:دار هومة للنشر والتوزيع، 2010)،ص 16.

[2] محمد جمال مظلوم،**التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب**،(الرياض:كلية أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،2013)،ص ص 16-20.

[3] فريدو مسي أنوها،جيرالد إي أزريم الحناشي،"غرب إفريقيا :الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"،24 جويلية 2013،متوفر على الرابط التالي::*https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html*

[4] عثمان لحياني،"مزارع الأسلحة في صحراء الجزائر :تحالف التهريب والإرهاب"،02 جانفي 2018،متوفر على الرابط التالي: *https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/1/1*

تؤشر هذه المخابئ بحسب التقارير الأمنية إلى وجود نشاط واسع لشبكات تهريب السلاح عبر الحدود الجزائرية، تضم أشخاصا ينتمون إلى جنسيات إفريقية وعربية، وبينت التحقيقات مع المتهمين بأن لهم علاقات وطيدة مع بعض المليشيات المسلحة وجماعات التهريب، تنشط على التراب الليبي بهدف إغراق الجزائر بالأسلحة خاصة في الولايات الحدودية مثل ورقلة ،إليزي ،الوادي وتمنراست .

الأخطر من ذلك، أصبحت الأسلحة مطلوبة لعدة جماعات و ليس الإرهابية فقط، إذ تشير التقارير الأمنية أن الأسلحة مطلوبة على الحدود الشرقية مع ليبيا، لجماعات تهريب المواشي و الوقود و المواد الغذائية و المعادن و مواد أخرى، إضافة إلى تسويق المخدرات [1]، و يمكن الاستشهاد في هذا الصدد بتقارير أمنية جزائرية ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(9): يبين الأسلحة والمواد المهربة في الحدود الليبية- الجزائرية (2014-2015)

المجال الزمني	الأسلحة المهربة	التهريب في السوق السوداء
السداسي الأول :2014	مليون قطعة ذخيرة (خاصة ببندقية صيد)	المواشي –وقود مخدرات
	شحنة من المتفجرات تزن 4.5 طن	المواشي
السداسي الأول:2015	330 قطعة سلاح من نوع:	الوقود
	سيمنوف	المواد الغذائية
	مسدسات آلية	المعادن
	بنادق صيد عادية	مواد غذائية
	قنابل يدوية	مخدرات
	قذائف مضادة للطائرات	/
	أجهزة كتم الصوت	/
	أجهزة اتصال عبر الأقمار الاصطناعية	/
	أسلحة تركية،إيرانية،صربية،روسية	/

المصدر:بتصرف الباحث.

يستخلص من النتائج الأمنية للعمليات العسكرية على الحدود جنوب و جنوب شرق الجزائر، أن عمليات التهريب لا تشمل فقط الأسلحة و الذخيرة و إنما توجد عمليات أخرى لا تقل أهميتها في تحصيل الإيرادات المالية مثل المخدرات و المركبات، مما يعني أن هناك نشاط تجارة الأسلحة الأساسي، يدعمه من الخلف أنشطة أخرى ذات علاقة بتنشيط تجارة الأسلحة، فهي سوق متكاملة تشتق تكاملها من علاقات التحالف غير المعلن بين الجماعات المسلحة، الجريمة المنظمة وجماعات التهريب لكن بأهداف متباينة [2].

أما عن محاور تهريبهم فتتم عبر المحاور التالية:

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر، أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.

[1] فريدو مسي أنوها، المرجع السابق.

[2] *Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi,* ***International Relations and WorldPolitics: Security, Economy, Identity*** *(New Jersey: Prentice Hall, UpperSaddle River, 1997), pp 78-163.*

- من القرن الإفريقي نحو التشاد، و من تشاد نحو الدول الأخرى شمال القارة.
- ومؤخرا عقب الأزمة الليبية انعكس اتجاه التهريب من ليبيا نحو دول الساحل و من ثم نحو الجزائر شرقا و جنوبا.[1]

خريطة رقم(2): توضح مسالك تهريب وتجارة السلاح عبر الجزائر ومنطقة الساحل

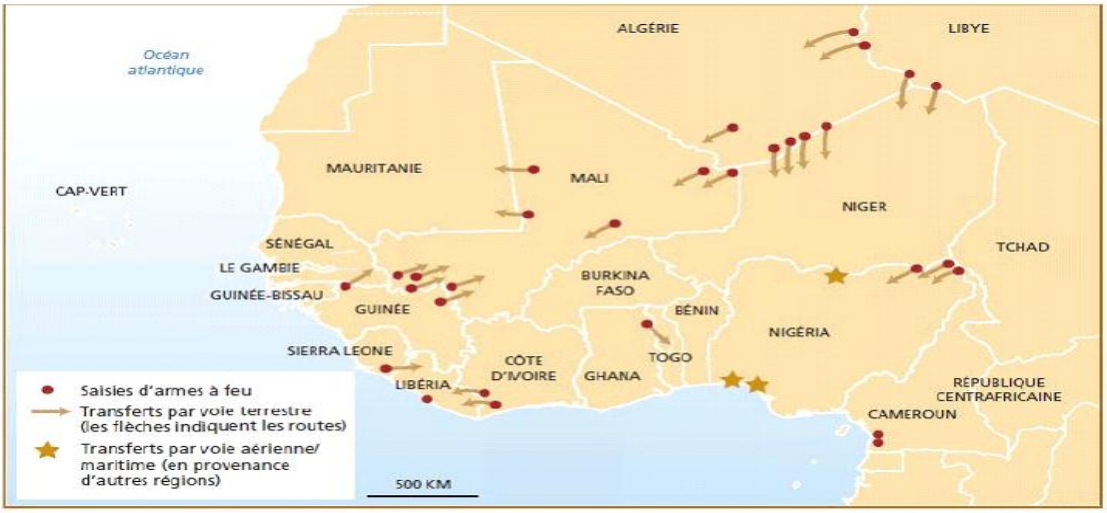

المصدر :مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ***UNDOC***،2013.

ثالثا- حركية تهريب السلع والبضائع عبر الحدود

تشهد ظاهرة التهريب الجمركي للسلع و البضائع تناميا خطيرا و مستمرا عبر الحدود الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة، و التي شهدت فيها المنطقة حالة من الانفلات الأمني نتيجة للأوضاع التي تعيشها دول المنطقة، و هو ما سهل على بارونات التهريب التكثيف من نشاطاتهم في ظل انشغال الأجهزة الأمنية في دول الجوار بالأوضاع الداخلية، و تهميش مسألة تأمين الحدود، هذه الظاهرة التي تستنزف طاقات و شريان الاقتصاد الوطني رغم المجهودات الكبيرة المبذولة، من طرف الدولة و الأجهزة الأمنية لتفعيل دورها الرقابي في المناطق التي تشكل نقطة عبور على الحدود الشرقية، الغربية و الجنوبية.

1- تهريب الوقود:

إذا كان التهريب الذي تخوض فيه الجماعات المتسربة هنا و هناك لا يستبعد أي شيء اعتبارا من المواد الغذائية و المشروبات الكحولية وصولا إلى العملات و الآواني المنزلية، فإن **تهريب الوقود** من قبل التنظيمات الإجرامية، يتربع على صدارة المواد المهربة، طالما أنه لا يتطلب عناء كبيرا ويدر أرباحا طائلة، وتشهد المدن الواقعة على الحدود الشرقية و الغربية الجنوبية للبلاد، رواجا واسعا لتجارة الوقود المهرب، وأدى استفحال ظاهرة التهريب إلى تكاثر باعة البنزين على الطرق الرئيسة و كذا شوارع المدن و تحولت عدة

[1] محمد طالب أبصير ،ا"لمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي" ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2010)،ص 110.

منازل ومحلات إلى محطات بيع الوقود المهرب، بحيث صارت قنابل موقوتة في غياب و سائل الوقاية والحماية، و هذا الوضع يتسبب سنويا في خسارة فادحة للاقتصاد الوطني، و يفسر إلى حد ما سر الالتهاب الكبير الذي يطبع أسعار الوقود منذ وقت ليس بالقصير.

حيث جاء في التقرير المقدم من قبل وزير الطاقة والمناجم الأسبق **"يوسف يوسفي"** خلال سنة 2013،[1] أن عملية تهريب الوقود قد أخذت مستوى من الكثافة، بشكل أصبحت تعيق التنمية في المناطق الحدودية و تعزز الأنشطة الطفيلية غير المنتجة و الجريمة المنظمة بل تستنزف الاقتصاد الوطني، إذ يشير التقرير إلى أن أكثر من **5 مليار لتر مكعب** من الوقود يهرب سنويا على الحدود الشرقية و الغربية و حتى الجنوبية، منها 60% من الوقود المهرب يتجه نحو المغرب في حين يتجه 30% إلى تونس، و الباقي يهرب عبر الحدود الجنوبية نحو مالي بصفة خاصة، ليحصي الاقتصاد الوطني خسارة عند 100مليار دينار(1.2 مليار دولار) سنويا.[2]

في نفس الإطار صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية الأسبق "**دحو ولد قابلية**" أن كميات الوقود المهربة سنويا يستخدم في تشغيل **600 ألف سيارة** في الدول المجاورة للجزائر (تونس والمغرب)، وهو ما يعتبر خطرا على الأمن الاقتصادي للجزائر، وهذا الوضع دفع بالحكومة الجزائرية للقيام بتعديل للأمر 05-05 المؤرخ في 23 أوت 2005، و المرسوم 06/287 المؤرخ في 26 أوت 2006، و الخاصين بمكافحة التهريب، حيث تم إدراج تهريب الوقود في خانة خطر على أمن الدولة و إستقرار إقتصادها.[3]

الجدول رقم (10)يوضح كمية الوقود المحجوزة ما بين (2001-2004)و (2007-2010)

السنة	الكمية المحجوزة (لتر)		القيمة (بالدينار الجزائري)
2001	14213		153939
2002	23386		253291
2003	114078		1235566
2004	104972		1136940
المجموع	256649		2779737
السنة	مازوت(لتر)	بنزين(لتر)	القيمة (بالدينار الجزائري)
2007	1322147	125728	15681775
2008	2800062	147085	29844037
2009	1882198	399168	31561857
2010	949560	231197	67977066
المجموع	6953967	8885178	145064735

المصدر:المديرية العامة للجمارك،إحصائيات 2010.

[1] سميرة بلعمري،"100 مليار سنويا بسبب تهريب الوقود"،**يومية الشروق الجزائرية**،22 جويلية 2013، ص 03

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

السؤال لا يطرح فقط حول الآثار الاقتصادية للتهريب على التنمية و إنما أيضا مصير عوائد التهريب الكبيرة التي تكون بالتأكيد خارج سيطرة الحكومة، و من المحتمل أن تعزز صفا من أنشطة الجريمة الأخرى عبر الحدود.

2- تهريب المواد الغذائية المدعمة:

تستهدف شبكات التهريب المواد الغذائية المدعمة عبر الحدود الشرقية والغربية والجنوبية مكبدة خزينة الدولة خسائر معتبرة، حيث كشف في هذا الصدد الخبير الاقتصادي الدولي **"بشير مصيطفى"** عن بلوغ خسارة الجزائر بسبب تهريب المواد المدعمة **5 ملايير دولار** سنويا، يتم استنزافها من الاقتصاد الوطني باتجاه دول الجوار، معتبرا أن شبكات التهريب التي تستهدف تهريب المواد المدعمة خاصة الغذائية منها، تعمل على تحويل الدعم الحكومي باتجاه دول الجوار، مضيفا أن هذه المواد تحظى بطلب المستهلك التونسي والمغربي باعتبار أنها تكون أقل تكلفة مما هو موجود في السوق عندهم، بالنظر إلى دعم الحكومة لأسعارها حتى تكون في متناول المواطن.

نتيجة لذلك، توجه شبكات تهريب المواد المدعمة ضربة موجعة للدولة الجزائرية فيما يخص دفع الضريبة،حيث قدر "**مصيطفى**" حجم القيمة المالية الضائعة عن التهرب الضريبي للمواد المدعمة المستوردة، باعتبار أنها تهرب من السوق الموازية التي لا تحمل بضائعها أي و ثائق أو فواتير بأكثر من 10 مليار دولار سنويا، كخسارة في الموازنة بين السلع المهربة و المقلدة، كما أشار ذات المتحدث إلى استفادة الدول المجاورة من قوة العملة الجزائرية، بالمقارنة مع عملتي تونس و المغرب، حيث أنه كلما ضعف الدينار يزيد غلاء المواد في الأسواق[1].

في هذا السياق، تشير بعض التقارير إلى أن التكلفة الإجمالية لدعم أهم المواد الغذائية الأساسية في الفترة (2010-2015) قدرت بأكثر من 11 مليار دولار أي بمعدل **2.2 مليار دولار سنويا**، و رغم أهمية المبالغ المالية التي يتم ضخها سنويا، فإن هذه الموارد المالية لا تستفيد منها بالضرورة الفئات الفقيرة والمعوزة فحسب، بل إنها تفيد العديد من الفئات بما في ذلك شبكات التهريب عبر الحدودية[2] .

3- تهريب العملة الصعبة:

أصبح خطر تهريب العملة الصعبة إلى الخارج، خطر يهدد الاقتصاد الوطني، بالرغم من الإجراءات الرقابية المفروضة من طرف أجهزة الرقابة، إلا أن هذه الظاهرة قد تفاقمت في السنوات الماضية لتأخذ أبعادا كثيرة و شديدة الضرر، مما يؤكد فشل البنوك الجزائرية على كسب ثقة الزبائن و استقطاب المبالغ الضخمة المتداولة خارج القنوات الرسمية وأدخلها في دوامة انعدام السيولة.

---

[1] بدون ذكر اسم الكاتب،"المواد الغذائية المدعمة تهرب خارج الجزائر"، **يومية المشوار السياسي**، 25جويلية2012،ص6.

[2] حفيظ صواليلي،"كلفة دعم المواد الأساسية فاقت 11 مليار دولار"، **يومية الخبر الجزائرية**،11 نوفمبر 2015،ص 3.

حيث كشف تقرير صادر عن "**هيئة السلامة الدولية الأمريكية غير الحكومية**" أن الجزائر تعتبر ضمن أسوء خمس دول إفريقية، من حيث تهريب الأموال بطريقة غير شرعية حيث بلغ حجم الأموال المهربة منها أكثر من **25 مليار دولار** في الفترة الممتدة من 1970-2008، و ذلك نظرا لوجود ثغرات تتمكن من خلالها شركات الاستيراد والتصدير المحلية والأجنبية من استغلالها من خلال التلاعب بفواتير السلع المصدرة أو المستوردة[1].

كما صنفت **منظمة النزاهة المالية العالمية *Global Financial Integrit*** الجزائر في المرتبة الثالثة إفريقيا و الثانية مغاربيا، من حيث حجم الأموال المهربة في تقريرها الصادر عام 2015، و الذي قدر حجم الأموال المهربة من الجزائر بـ **15.246 مليار دولار** خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 بحسب التقرير الصادر عام 2013، إذ جاءت الجزائر في المرتبة 58 عالميا في تهريب الأموال من بين 75 دولة شملها التقرير[2].

أما في شق تزوير الفواتير التجارية في عمليات الاستيراد و التصدير، فقد خص التقرير حصريا سنتي 2004-2006 (لم تذكر المنظمة الأسباب)، ففي العام الأول كلف التزوير الدولة **751 مليون دولار** وخلال السنة الثانية كلف أيضا تزوير الفواتير الخزينة العمومية **297 مليون دولار**، كما قدر التقرير خسارة تقليل الفواتير خصوصا خلال الاستيراد بـ **21.780 مليار دولار** و ذلك لتفادي دفع الضرائب والرسوم بأشكالها، بينما بلغت تكلفة تضخيم الفواتير **59.696 مليار دولار** خلال 10 سنوات شملها التقرير[3].

الجدول رقم (11) يبين الكميات المحجوزة من العملة الصعبة خلال الفترة 2007-2010.

السنة	2007	2008	2009	2010
الكميات المحجوزة	أورو1.948.979.60	أورو367.268.39	اورو16681328.34	أورو597360
	دولار أمريكي280.390.09	دولار 12.543.30 أمريكي	دولار أمريكي866504.63 - دولار كندي730 -	دولار أمريكي280800
	دينار تونسي342.04	3 دينار 044.25 تونسي	دينار تونسي3147.7	دينار تونسي3840
	درهم مغربي121.76	درهم مغربي11000	درهم مغربي5270	درهم مغربي51245.1
	-32 دينار ليبي -250.00 فرنك إفريقي - 600فرنك سويسري	دينار ليبي1736.25	-	-

المصدر:نور الدين كناي،المرجع السابق،ص،63.

[1] نور الدين كناي، "نور الدين كناي،آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني"،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3،2013)، ص 66.

[2] *Dev Kar, Joseph Spanjers ,"Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013", Global Financial Integrity, (December 2015) ,p28*

[3] *Ibid,p50-62.*

يلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول، أن العملة الصعبة المحجوزة ليست مقتصرة على الأورو والدولار فقط، بل تشمل كل العملات التي يستعملها المهربون في نشاطاتهم عبر الحدود.

رابعا-تبييض الأموال كامتداد حتمي للجريمة للمنظمة

يحظى موضوع تبيض الأموال أو غسل الأموال ***Money Laundering*** بأهمية متعاظمة في العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية الدولية على وجه الخصوص، فتبيض الأموال باعتباره عملا إجراميا منظما يستهدف إخفاء المصدر القانوني للأموال المتحصل عليها–كما يقول **"هنري دي بالزاك"** ***Honeré De Balzac*** **وراء كل ثروة عظيمة جريمة"**، يمثل قيمة كبرى لدى الأفراد والدول، لما له من تأثيرات سلبية في الاستقرار السياسي والأمني وكذا السكينة الاجتماعية والأداء الاقتصادي للدول[1].

هذا، و تسجل الجزائر وجود عدد من الجرائم التي يمكن استغلال محصلاتها في جرائم تبييض الأموال، على رأسها جرائم الفساد، التهريب والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، و تهريب السلاح والأخطر من ذلك نشاط إرهابي متنام ترجع جذوره إلى عشرية التسعينات من القرن الماضي وتنتهج جريمة تبييض الأموال في الجزائر أسلوبين بارزين وهما:

أ-الأساليب البسيطة : و هي أساليب يلجأ إليها عادة الأشخاص ذوو المعرفة المحدودة و يفتقرون إلى الخبرة في المجال المالي، و يفضلون الدخول في مشاريع بسيطة، و تعد المتاجرة في العقارات و المشاريع التجارية إحدى طرقها.

ب-الأساليب المعقدة: و هي أساليب يلجأ إليها المجرمون المحترفون خاصة عندما تكون كمية الأموال المراد تبييضها كبيرة وعادة ما تتم بإسهامات متخصصين في التجارة و المالية، حيث تتم عن طريق تهريب رؤوس الأموال نحو الدول الآمنة قضائيا و جبائيا، فضلا عن الاستثمار في المشاريع الاستثمارية المتاحة، خاصة ذات أنظمة التشجيع و المساعدة (دعم تشغيل الشباب، دعم و تطوير الاستثمار...)، بغرض الحصول على قروض بنكية يتم تسديدها عن طريق الأموال الملوثة[2].

إن الحديث بلغة الأرقام عن واقع تبييض الأموال كجريمة منظمة في الجزائر يبقى نسبيا نوعا ما، نظرا لعدم توفر أرقام كافية حول هذه الجريمة–و هو ما أكده **فريق مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، في التقييم المشترك الأول الذي أجراه عن مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب في الجزائر عام 2010- غير أنه يمكن أن نستقرئ بعض الأرقام التي قدمتها **"خلية معالجة الاستعلام المالي"** حول حالات جريمة تبييض الأموال في الجزائر، كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] جهاد محمد البريزات، **الجريمة المنظمة:دراسة تحليلية** ،ط1،(الأردن،عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008)،ص 85.

[2] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،**"تقرير التقييم المشترك :مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالجزائر"**،ديسمبر 2011،ص ص 18، 19.

الجدول رقم (12) معطيات إحصائية عن جريمة تبييض الأموال في الجزائر في الفترة 2005-2012.

السنوات	عدد حالات الإخطار بالشبهة	عدد التقارير
2005	11	/
2006	36	/
2007	66	/
2008	135	/
2009	328	/
2010	1083	2219
2011	1576	394
2012	1373	108

***Source**:République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, Cellule de traitement du Renseignement Financier,"**Rapport d'activites**",(2012),p.11.*

تبرز المعطيات البيانية في الجدول أعلاه، تطور حالات شبهة تبييض الأموال التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي في الجزائر، فبالرغم من أن هذه الأرقام لا تدل على جريمة حقيقية لتبييض الأموال، إلا أنها تشير إلى وجود مناخ لتبييض الأموال في الجزائر، فقد أكدت هذه الهيئة على أنه تم تحويل سبعة ملفات فقط إلى المحاكم، اثنين (02) منها عام 2007، و اثنين (02) عام 2011، و ثلاثة (03) عام 2012، وتبقى هذه الأرقام المقدمة تعبر إلى حد ما عن واقع جريمة تبييض الأموال في الجزائر كجريمة منظمة، غير أنه ينبغي الإشارة إلى أنه نادرا ما يتم اكتشاف هذه الجرائم نظرا لتشابكها و تعقدها والتقنيات الهائلة التي تنتهجها الشبكات المتورطة فيها.

3-كبرى مصادر غسل الأموال في الجزائر: تتمثل المصادر الأصلية لغسيل الأموال في الجزائر حسب ما يمكن ملاحظته وحسب درجة خطورة الفعل الإجرامي، فيما يلي:

أ-تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية: تعد تجارة المخدرات من الأنشطة الدارة لعائدات مالية كبيرة-كما سبق ذكره- حيث تصل غالبا على المستوى العالمي إلى نسبة تتراوح ما بين 20-40 % من مصادر الأموال المغسولة، و الحقيقة غدت هذه الظاهرة مهددا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري، نظرا لتنامي حجمها على مستوى (التهريب، الاستهلاك، التجارة)، خاصة بعد الأزمة الأمنية في تسعينات القرن الماضي و الانفلات الأمني المستدام في دول الجوار الإقليمي، و هي مرشحة للاستفحال و التفاقم خاصة في ظل عدم ردعية العقوبات المطبقة في إطار القانون الوطني.[1]

[1] المخطط الوطني التوجيهي للوقاية من المخدرات،المرجع السابق،ص 09.

ب-الاقتصاد الموازي و التهرب الضريبي: يقصد بالاقتصاد الموازي أو الخفي مجموع الأنشطة غير المصرح بها و بالتالي غير المقيدة ضمن إحصائيات الدولة، و يأخذ الاقتصاد الموازي عدة أشكال من بينها الغش الضريبي العمالة غير المصرح بها، الإنتاج الذاتي و الأنشطة الإجرامية المحظورة و كثيرا ما ينظر إليه على أنه ناتج عن ضغط جبائي مرتفع و تنظيم قانوني معقد و صعب التطبيق.

لكن مهما كانت الأسباب فإنه يؤثر سلبا على الأمن الاقتصادي الوطني بشكل عام، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ حجم التهرب الضريبي خلال الفترة الممتدة مابين 2006-2008 أكثر من 169 مليار دج (حوالي 2.3 مليار دولار)، أما خلال الفترة الممتدة ما بين بداية 2009 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2010 أي في 18 شهرا، فقد بلغ حجم التهرب الضريبي أكثر من 119 مليار دينار (107.6 مليار دج في 2009 و11.6 مليار دج خلال السداسي الأول من 2010) أي ما يعادل(1.59مليار دولار)، و هو مبلغ تم استرجاعه خلال 2981 عملية مراقبة جبائية تمت خلال نفس الفترة، منها 2463 مراقبة حسابات المؤسسات و 1181 عبارة عن شكاوى مودعة من طرف المديرية العامة للضرائب[1].

خامسا- الفساد الاقتصادي و المالي

يمكن قياس الفساد الاقتصادي و المالي كجريمة منظمة في الجزائر اعتمادا على أهم التقارير والمؤشرات الدولية المرجعية الصادرة عن الوكالات الأممية، أو المؤسسات المالية الدولية أو المنظمات غير الحكومية، و هنا تجدر الإشارة خاصة إلى المؤشر السنوي لمدركات الفساد الصادر عن مؤسسة"**الشفافية الدولية*Transparency International***" و كذلك تصنيف ***Doing Buines*** السنوي، حول مناخ الاستثمار والأعمال الصادر عن البنك الدولي، و رغم الانتقادات التي توجه حول طرق القياس المعتمدة من طرف هذان المؤشرين، إلا أنها تعتمد في قياسها على صناع القرار العالميين في السياسة والاقتصاد.

تبعا لذلك تحتل الجزائر مراتب متدنية في مجال الفساد في التقارير السنوية لمنظمة "الشفافية الدولية" منذ عام 2003، إذ بقيت تتأرجح بين المرتبة 88 والمرتبة 112، و من خلال الجدول رقم **(13)** أول و أهم ملاحظة يمكن استخلاصها هي استقرار الجزائر في مراتب متدنية في هذا المؤشر المرجعي، رغم الآليات و الميكانيزمات المتخذة لمكافحة الفساد، و هذه الديناميكية الستاتيكية ترافقت مع ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2003، أي ارتفاع مداخيل الجباية البترولية[2].

---

[1] بدون ذكر اسم الكاتب "حسب وزير المالية السيد/ كريم جودي ردا على سؤال لأحد أعضاء مجلس الأمة"،متوفر على الرابط التالي: *https://www.djazairess.com/eloumma/29538*

[2] عادل أورابح ،"الدولة الريعية وإشكالية الأمن :دراسة حالة الجزائر"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الجزائر 3، 2018)،ص296.

الجدول رقم (13):ترتيب الجزائر في مؤشرات مدركات الفساد 2002-2016

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول المحصاة	133	149	159	163	179	180	180	178	183
الترتيب	88	97	97	84	99	92	111	105	112

2012	2013	2014	2015	2016
176	177	175	168	176
105	94	100	88	108

المصدر:بتصرف من الباحث:اعتمادا على معطيات منظمة"الشفافية الدولية".

نفس الملاحظة تنطبق على المراتب التي احتلتها الجزائر في تصنيف ***Doing Buines*** حول مناخ الاستثمار والأعمال، إذ تصنف الجزائر سنويا في أسفل الترتيب و المثير في الأمر هو الاتجاه التراجعي للجزائر مثلما نلاحظ في الجدول رقم **(14)**، الذي يرصد المراتب التي احتلتها الجزائر في هذا التصنيف اعتمادا على المؤشرات الأكثر أهمية، و هو اتجاه ضد التيار بالنظر إلى قوانين الاستثمار الانفتاحية التي سنت و آليات مكافحة الفساد التي وضعت.

الجدول رقم (14):ترتيب الجزائر في تصنيف *Doing Buines* لمناخ الاستثمار و الأعمال 2012-2017

السنة	الترتيب العام	إنشاء المؤسسات	الحصول على القروض	دفع الضرائب	الحصول على رخصة بناء	نقل وتسجيل الملكية
2012	148	153	150	164	118	167
2013	152	156	129	170	138	172
2014	153	164	130	174	147	176
2015	163	141	171	176	127	157
2016	163	145	119	170	174	161
2017	156	142	77	155	175	162

المصدر:بتصرف من الباحث:اعتمادا على التقارير السنوية لتصنيف "دوينغ بيزنس"-البنك الدولي.

تعتبر النتائج المتدنية للجزائر في هذا التصنيف دليلا قويا على مدى تغلغل الفساد الاقتصادي في المؤسسة الرسمية كجريمة منظمة، ما يعطل تحرير المبادرات الاستثمارية و يشجع على بقاء الوضع القائم.

في نفس السياق وفي دراسة ميدانية أجرتها "***Zagainova Anastassiya***" من **جامعة غرونوبل** حول الفساد الاقتصادي و الإداري في الجزائر شملت 15 قطاعا، تبين نتائجها أن القطاعين الأكثر تضررا من الفساد هما قطاع المحروقات و التجارة الخارجية، و أن الميكانيزمات الأكثر استعمالا في الفساد المالي هي المناقصات والصفقات العمومية[1].

و ليس غريبا إذا عرفنا أن هذين القطاعين مرتبطان بشكل وثيق بتوزيع الريع، باعتبار أن القطاع الأول هو مصدر الريع النفطي و التجارة الخارجية هي ميكانيزم "البحث عن الريع" المفضل لتهريب

[1] نفس المرجع ،ص ص 303، 304.

رؤوس الأموال بالعملة الصعبة إلى الخارج، و كذلك تكوين احتكارات خاصة بتأييد من طرف عصب في محيط المؤسسة العمومية.

هذا، و يعبر وزير المالية الأسبق "**عبد اللطيف بن أشنهو**" عن النهب الاقتصادي في الجزائر بالقول:"الناهبون وضعوا أيديهم على العقار بأسعار رخيصة، و وضعوا أيديهم على أموال البنوك العمومية إلى درجة إيصال بعضها إلى خطر الإفلاس، لقد كونوا ثروات هائلة حتى قبل أن يبدأوا الإنتاج من خلال نظام مشين لتضخيم الفواتير أثناء إنجاز الوحدات، لقد أرشوا الكثيرين للوصول إلى غاياتهم، و ترسخت في أذهانهم فكرة أن اقتصاد السوق ليس سوى اقتصاد بازار".

إجمالا يمكن رصد الفساد الاقتصادي و المالي في الجزائر في ثلاثة مجالات كبرى هي: الرشاوى المتحصل عليها من العقود الدولية في مجال التجهيز العمومي مع الشركات الأجنبية، توزيع الأراضي والعقارات الصناعية و الفلاحية، و القروض الاستثمارية المقدمة من طرف البنوك العمومية لمتعاملين خواص.[1]

المطلب الثالث:الجرائم المستهدفة للأشخاص محل الجريمة المنظمة

تتمتع الجماعات الإجرامية المنظمة بقدرة فائقة في التكيف مع الظروف والملابسات ومواكبة احتياجات الأشخاص، يظهر ذلك من خلال عدم اقتصار هذه الجماعات لنشاطها على ميدان المال والاقتصاد، و إنما تجاوزت ذلك ليشمل حتى الميدان الاجتماعي، فأصبح الإنسان بعدما كان مكرما محل معاملات إجرامية تشكل خطورة على حياته.

أولا-الاتجار بالبشر

إن الاتجار بالبشر أضحى في عالمنا المعاصر الوسيلة الأسرع انتشارا و الأكثر ربحا بعد تجارة السلاح والمخدرات، لأنه وجد الفرص المناسبة و الظروف القاهرة التي يمكن النفوذ من خلالها لاستغلال الحلقات الأضعف في المجتمعات البشرية و أغلبهم من النساء و الأطفال و العمال المهاجرين و الأفراد الأكثر فقرا وهشاشة و قهرا و تهميشا.

فلم تعد تقتصر هذه الجريمة على المجتمعات الفقيرة بل، هي تهدد كل المجتمعات و لعل اتساع وخطورة هذه الظاهرة جعل من الأمم المتحدة توصيفها : "**بوصمة العار والخزي للجميع**"، ناهيك عن المبادئ الإسلامية السمحة للشريعة الإسلامية و منظمة التعاون الأمني في أوربا، حيث تعتبرها أكبر نشاط غير شرعي يتعارض مع القانون.[2]

---

[1] نفس المرجع،ص ص304، 305.

[2] الأخضر عمر الدهيمي،"التجربة الجزائرية في مكافحة الاتجار بالبشر"،(**ندوة علمية حول مكافحة الاتجار بالبشر،بيروت،12-14 مارس 2013**)،ص2.

أما بالنسبة للجزائر، و في ظل عدم توفر المعطيات البيانية الوطنية حول حجم الظاهرة، و على عكس ما تجتهد السلطات في تسويقه عن نفسها في العالم، شكلت تقارير**"الاتجار بالبشر"** التي تصدر سنويا عن **كتابة الدولة للخارجية الأمريكية**، إحدى أكبر الضربات الأمريكية بفعل الواقع الأسود الذي رسمته عنها، فقد وضعت الجزائر ضمن القائمة السوداء مع دول مثل("ميانمار، غامبيا، هايتي، إيران، سوريا، السودان، جنوب السودان، أوزباكستان، زيمبابوي وفنزويلا)[1].فيما يخص تنام لشبكات الدعارة، تجارة الأعضاء البشرية، استعباد الأشخاص، نتيجة لفقرهم واستغلالهم في شبكات تسول وسرقة وتهريب

يؤكد التقرير الصادر عن كتابة الدولة الأمريكية للخارجية سنة 2016، أن الجزائر أضحت بلد عبور و استقرار للمهاجرين غير الشرعيين، و في حالات معزولة بلد مصدرا للأطفال المعرضين للاستغلال الجنسي، كما جاء فيه أن القسم الأكبر من المهاجرين ضحايا الاتجار بالبشر ينحدرون من إفريقيا جنوب الصحراء من، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، غينيا، ليبريا، نيجيريا، وهم الفئة الأكثر عرضة لاستغلالهم في العمل أو البغاء، و يرجع ذلك أساسا إلى و ضعهم غير النظامي للهجرة، والفقر، والحواجز اللغوية[2].

كما جاء في التقرير أن الحكومة الجزائرية لا تمتثل امتثالا كاملا للحد الأدنى من المعايير للقضاء على الاتجار بالبشر، و لا تبذل جهودا كبيرة للقيام بذلك، و لم تقم بإجراء تحقيقات فعالة أو الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الاتجار الجنسي أو العمل القسري واستمرت في **الخلط بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**، كما لم تطور الحكومة أو تستخدم-بحسب هذا التقرير -آية إجراءات منهجية لتحديد ضحايا الاتجار بالبشر ضمن الفئات السكانية المستضعفة، مثل المهاجرين الذين لا يملكون وثائق و النساء الأجنبيات المقبوض عليهن بتهمة الدعارة، ونظرا لعدم وجود إجراءات الاستدلال تواجه السلطات الجزائرية صعوبة في التعرف على الضحايا ضمن قطاعات كبيرة متماسكة من فئات المهاجرين.

علاوة على ذلك يؤكد التقرير أن الحكومة الجزائرية قامت بين شهري سبتمر وديسمبر من سنة 2014 بالتحقيق في قضية اتجار محتملة بالبشر تتضمن 19 شخصا، من الرعايا الفيتناميين الذين تعرضوا للإكراه على العمل في موقع بناء لصالح متعاقدين صينيين، مشككا في ما إذا كانت الحكومة الجزائرية قد أحالت فعلا هؤلاء الأشخاص أمام القضاء لإثبات الحالة، حيث تعتمد السلطات الأمنية في الجزائر في الغالب على تبليغات ضحايا الاتجار بالبشر و هذا نادرا ما يحدث بسبب خوفهم من التعرض للاعتقال أو الترحيل[3].

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،"تقرير كتابة الدولة الأمريكية للخارجية حول الاتجار بالبشر"، جوان 2016،متوفر على الرابط التالي:
www.aps.dz.arlalgerie

[2] *https://dz.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/236/2017/04/ALGERIA-ARA-FINAL.pdf*

[3] جمال .ف،"الجزائر في القائمة السوداء لسادس مرة "،**يومية الخبر الجزائرية**، جويلية 2016،ص2.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعلن وزير الداخلية الجزائري الأسبق"**نور الدين بدوي**" شهر سبتمبر2016، عن تفكيك شبكة غير جزائرية تعمل في المتاجرة بالأطفال على مستوى ولاية تمنراست جنوب الجزائر، و جاء هذا التصريح بعد أيام قليلة من الرد الذي أصدرته وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، وانتقدت فيه التقرير الأميركي الذي صنف الجزائر في **الفئة الثالثة**، التي تشمل دولا لا تحترم كليا أدنى المعايير للقضاء على الاتجار بالبشر ولا تبذل جهودا لبلوغ هذا الهدف[1]، و حسب"**مراد عجابي**"، رئيس **اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر**،أنه سجل خلال سنة 2017، 3 قضايا تتعلق بظاهرة الاتجار بالبشر خلفت **28** ضحية، أوقف على إثرها **22** متورطا، يضاف إليها قضية **واحدة** سجلت في سنة 2018، تورط فيها أربعة متهمين اختطفوا خمسة ضحايا أفارقة بغرض الاستغلال[2].

ثانيا-تهريب المهاجرين غير الشرعيين

إن مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة تتخذ عدة صور، فهي إما أن تكون في صورة فردية وتظهر أساسا في العبور عبر المسالك البرية التي تقل أو تنعدم فيها المراقبة، أو عبر الموانئ بعد ترصد السفن التجارية للتسرب داخلها، و إما أن تكون في صورة جماعية، حيث يتضامن مجموعة من الأفراد لتجهيز الوسائل و قيادة عملية المغادرة بمفردهم، بعد تلقي المساعدة والتوجيه، كما قد تكون بتدبير عصابات منظمة مقابل كسب مادي، تعرف **بشبكات تهريب المهاجرين** و التي يعمل فيها من له خبرة في قوانين الهجرة والجنسية و الإقامة، و من عملوا في وكالات السفر و السياحة و شركات النقل البري و البحري، فهي شبكات منظمة ومهيكلة تقوم باستدراج المرشحين للهجرة غير المشروعة، و تسهيل دخولهم لدى دول المقصد وتجني في مقابل ذلك مبالغ مالية معتبرة، تختلف قيمتها حسب الظروف والحالة.[3]

بالعودة للجزائر، تستخدم شبكات تهريب المهاجرين الممرات البحرية و البرية التي لا تخضع إلى لرقابة والتفتيش لنقل المهاجرين غير الشرعيين، دون تقديم ضمانات أمنية و صحية خلال رحلة التهريب ويؤدي المهربون دورا بارزا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبو الهجرة غير الشرعية[4].

يصعب الإطلاع على الأجور التي يتلقاها أعضاء شبكات التهريب في الجزائر مقابل خدماتهم، نظرا لغياب أي دراسة رسمية أكاديمية جدية توثق الظاهرة من جهة، و التكتم الشديد الذي يحيط بها من

---

[1] حاتم النجيمي،"تفكيك شبكة أجنبية للاتجار بالبشر"،**جريدة اليوم الجزائرية**،30 سبتمبر 2016،ص4.

[2] يزيد سالم،"3 قضايا للاتجار بالبشر بالجزائر ،33 ضحية و26 متهما "،25 أفريل 2018،متوفر على الرابط التالي:
http://www.algeriescoop.com/?p=36847

[3] عثمان الحسن محمد نور،ياسر عوض المبارك،**الهجرة غير المشروعة والجريمة**،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2008)،ص 19.

[4] نفس المرجع ص 20.

جهة ثانية، نظرا لعدم شرعيتها وتجريم قانون العقوبات الجزائري لها، و عدم إفصاح المستفيدين منها عما دفعوه إلا في الحالات النادرة التي تنشرها الصحافة الوطنية من حين لآخر، و كمثال عن ذلك كشف تقرير ميداني**"للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان"** نشرته الصحافة الوطنية المكتوبة في 26 جوان 2018، مفاده : "أن المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين المتطلعين إلى بلوغ الأراضي الجزائرية يدفعون لشبكات تهريب البشر جنوب الصحراء ما قيمته **1100 يورو**، لأشخاص يسهلون لهم قطع الصحراء في ظرف يومين، ثم يقومون بدفع ما قيمته **1500 يورو** إضافية من أجل إدخالهم إلى الأراضي الجزائرية وبالضبط إلى ولاية تمنراست[1].

و أضاف المصدر نفسه أن سماسرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة في مدينة عين فزام، الواقعة على بعد 12 كيلومترا عن الحدود الجزائرية النيجرية يعيشون عصرهم الذهبي، حيث تحولت المنطقة إلى ساحة للتجارة الرابحة لشبكات المافيا التي تستغل تدفق مئات اللاجئين من 16 عشر دولة إفريقية والآملين في الحصول على فرصة في الجزائر تساعدهم على عبور البحر الأبيض المتوسط نحو أوربا، بعد قضائهم ما يزيد عن الأربعة أشهر في التنقل من أعماق الأراضي الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى الجزائر، و تعمل هذه الشبكات بالتنسيق مع مهربين متخصصين و متعاونين يعملون على ضفتي الحدود الصحراوية الشاسعة قرب الحدود الجزائرية، فيؤمنون معابر التسلل و يرصدون تحركات قوات الجيش وحرس الحدود الجزائري.

كما كشفت التحقيقات الأمنية أن عصابات تهريب البشر والتي غالبا ما تقترن أنشطتها الإجرامية بتهريب الممنوعات تفرض على المهاجرين غير الشرعيين إتاوة المرور إلى التراب الجزائري، و تتمثل في توصيل كميات من المخدرات الصلبة أغلبها من الهيروين و الكوكايين هذه الأخيرة تكون من النوعيات الرديئة ويلجأ مروجوها إلى إخفائها بطرق مختلفة[2].

علاوة على نشاط بعض المهاجرين غير الشرعيين في نهب الآثار و التحف الفنية و التاريخية و المساس بالتراث الثقافي، و صاروا يتموقعون في مناطق محددة بعدما انتقلوا من الولايات الجنوبية إلى الشمال على غرار شرق العاصمة و بالتحديد منطقة "**برج البحري**"، التي أصبحت بؤرة للرعايا الأفارقة الذين يعمدون على تمويه مصالح الأمن، من خلال إيهامهم بممارسة عمل ظاهري معين يخفي وراءه جريمة تمس بالأمن الوطني[3].

---

[1] عثمان لحياني،"مهاجرون يدفعون 2600 يورو لقطع الصحراء والوصول إلى الجزائر"،26 ماي 2018، متوفر على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/society/

[2] سميرة بوطالبي،"الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الأفارقة"،2009/03/24،متوفر على الرابط التالي:
http://www.startimes.com/?t=15660377

[3] بدون ذكر اسم الكاتب،"ترحيل الرعايا الأفارقة ...نفقات إضافية تتكبدها الخزينة العمومية"،متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=322474

المطلب الرابع :تداعيات أنشطة الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول من تداعيات التهديدات التي تترتب عن نشاط شبكات الجريمة المنظمة على المستويات: السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، خاصة و أن نشاط هذه الجماعات له امتدادات عبر وطنية، و ما يزيد من حدة و تعقيد هذه التهديدات ارتباط الجريمة المنظمة بالنشاط الإرهابي خاصة في الصحراء الجزائرية و امتدادها نحو دول الساحل الإفريقي.

أولا-تداعيات أنشطة الجريمة المنظمة على البعد الاجتماعي للأمن الوطني الجزائري

تترك الجريمة المنظمة أثارا سلبية على المستوى الاجتماعي سواء للفرد و من خلاله على المجتمع فالشعور بالخوف وعدم الاطمئنان، نتيجة لطرق ووسائل تنفيذ الأعمال الإجرامية (قتل، عنف، تهديد..) يؤدي إلى إضعاف إنتاجية الفرد، و هذا ما ينعكس على المجتمع إذ أن تفشي الجريمة المنظمة بأنشطتها المختلفة يؤدي إلى نشوء صراعات طبقية اجتماعية، من خلال ما يحدثه هذا النوع من الجرائم من انقسامات و إحداث فجوات بين تلك الطبقات، فالثراء السريع و الوصول إلى المناصب و غيرها للمتدخلين في أعمال الجريمة المنظمة و أنشطتها، يؤدي بالآخرين إلى البحث عن مصادر الكسب مما يخلق لديهم عدم الرضا بالنظام الاجتماعي و يدفعهم إلى الانخراط في المنظمات الإجرامية التي توفر لهم الدخل المادي و تزيد من مكانتهم الاجتماعية، الشيء الذي يؤدي إلى اختلال في المعايير الأخلاقية والاجتماعية[1].

تطبيقا لذلك، يعد التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية من أبرز التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري، حيث أوضحت التقارير الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها خلال السنوات القليلة الماضية، تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية واسعة للمخدرات بعدما كانت منطقة عبور، لاسيما و أن 27 % من كمية المخدرات التي تعبر حدودها توجه نحو السوق الداخلية نتج عنه ارتفاع في عدد المتعاطين للمخدرات الذي قدر بـ 300 ألف مدمن، و تزيد النسبة بثلاثة أضعاف عند المتعاطي للمخدرات بصفة غير منتظمة، يستهلك 50 % من المدنيين القنب الهندي 40 % الأقراص المهلوسة 10 % المخدرات الصلبة (الكوكايين والهيروين و الكراك)، فيما بلغت نسبة المدمنين في الوسط التربوي 13 %.[2]

في هذا الصدد يشير "البروفيسور "**مصطفى خياطي**"رئيس **"المؤسسة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث"**، إلى خطورة هذه الآفة على الأمن الاجتماعي الجزائري قائلا : ***[لقد أخذ واقع المخدرات في***

[1] الطيب بلواضح،"الجريمة المنظمة بين الآثار وسبل المواجهة"،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والقضائية،العدد 04،(جوان 2013)،ص66.

[2] الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،"نشاطات مكافحة المخدرات والإدمان عليها :الحصيلة الإحصائية لـ 11شهرا الأولى من سنة 2014"، ص04 ،متوفر على الرابط التالي:
.http://www.onlcdt.mjustice.dz/onlcdt_ar/donnees_statistiques/bilan[2014].pdf

الجزائر منزلقا خطيرا ،فهذه الآفة الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع باتت تتقدم بسرعة مذهلة، حتى أنها انتشرت بين الذكور والإناث، و لعل الكارثة في الأمر أنها تمس فئة الشباب الفئة الأكثر حيوية المعول عليها في ترقية وازدهار هذا الوطن ....فالمتعاطي للمخدرات بإمكانه أن يسرق وأن يقتل و أن يتعدى على الأشخاص والممتلكات، حيث يكون في حالة اللاوعي وهو ما يهدد أمن واستقرار البلاد أكثر،و ليس هناك أدنى شك على أن العلاقات بين تهريب المخدرات واستهلاكها والأشكال الأخرى من الإجرام قائمة، بل أصبحت علاقة عضوية وواضحة والإحصائيات اليوم لم يعد لها قيمة لأن الأعداد باتت كبيرة تتطلب التجنيد لمواجهتها والحد منها باعتبارها تهديدا اجتماعيا للأمن الوطني الجزائري][1].

الجدول رقم (15): يبين عدد الفحوصات الطبية وعدد الاقامات الاستشفائية في مراكز علاج التسمم والمراكز الوسيطية لمعالجة المدمنين خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013

السنوات	مجموع الفحوصات	مجموع الاقامات
2004	4053	1104
2005	4223	1372
2006	4166	1436
2007	4281	914
2008	6370	1110
2009	7064	1086
2010	10456	1159
2011	12464	-
2012	18267	1805
2013	14936	1381

المصدر:الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، "معطيات إحصائية 2004-2013"، بتصرف من الباحث.

زيادة على ذلك، تحتل قضايا تهريب و الاتجار بالمخدرات في الجزائر المرتبة الثانية من حيث عدد المتهمين بعد قضايا السرقة و الاعتداء، إذ بين كل 4 سجناء في الجزائر يوجد متهمان موقوفان بتهمة تهريب المخدرات –كما هو موضح في **الجدول رقم 16**- فذلك يشير أيضا إلى أن تهريب المخدرات عبر الجزائر أصبح اقتصاد موازٍ للاقتصاد الرسمي للدولة،فقد استفادت شبكات التهريب من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة -التي تشهدها البلاد بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014- لتعظيم قدراتها المالية.[2]

[1] صابر بليدي،"آفة المخدرات تجتاح المجتمع الجزائري"،**صحيفة العرب اللندنية**،16فيفري2015،متوفرة على الرابط التالي:
http://www.alarab.co.uk/pdf/2015/02/16-02/p21.pdf

[2] بدون ذكر اسم الكاتب،"التحديات المالية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار"،متوفر على الرابط التالي:

الجدول رقم(16):عدد القضايا و الأشخاص المتورطون في تهريب المخدرات مابين 2013-2017

عدد القضايا والأشخاص	2013	2014	2015	2016	2017
القضايا المعالجة	13989	11130	19692	30113	30313
المواطنون	19071	15265	25987	37388	38678
الأجانب	96	183	129	226	212

المصدر:الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، "معطيات إحصائية 2013-2017"، بتصرف من الباحث.

ثانيا-تأثير الجريمة المنظمة على البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري.

إن تطور شبكات الإجرام المنظم و انتشار تجارة السلاح و تهريب المخدرات، ناهيك عن تهريب مادة الوقود و المواد الغذائية، العملة الصعبة و المعادن الثمينة، حول الجزائر إلى أسواق مفتوحة و منطقة عبور في نفس الوقت لهذه الأنشطة المحظورة، و هو ما أثر سلبا على البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري وأولوياته في هذا المجال.

نتيجة لتلك التأثيرات تم رفع ميزانية الدفاع الوطني والداخلية بشكل قياسي، بدلا من توجيهها نحو قطاعات تنموية بالدرجة الأولى، تعود بصفة إيجابية على المواطنين وتحسين نوعية حياتهم اليومية والمستقبلية، بحيث قفزت من (421) مليار دينار وهو ما يعادل (6.5) مليار دولار سنة 2010 [1] ، إلى (955) مليار دينار، وهو ما يعادل (12.4)مليار دولار سنة 2014، و قد بلغت في سنة 2011 (7.4) مليار دولار و(9.7 مليار دولار) سنة 2012، لتستقر عند (10.5) مليار دولار سنة 2013، لتبلغ الزيادة بذلك نسبة 100 % بين 2010 و 2014[2].

يمكن أن نستشف حجم الانعكاسات السلبية لزيادة الإنفاق العسكري في الجزائر على باقي القطاعات التي تعتبر أساسية في الدخل الوطني، كقطاع **الفلاحة** الذي بقيت ميزانيته تراوح مكانها رغم أهميته ودوره في الإنتاج خارج قطاع المحروقات، حيث بلغت ما بين (115) مليار دينار و(107) مليار دولار سنة 2010 و2011 و (233) مليار دينار سنة 2014، كما ينطبق ذلك على قطاع **التنمية الصناعية** وترقية الاستثمار الذي خصص له ميزانية ضئيلة ما بين (02) مليار دينار في الفترة الممتدة بين 2010 و2014، وتحتل وزارة الداخلية المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع، حيث انحصرت مابين (387) مليار دينار سنة 2010 و (540) مليار دينار سنة 2014 أي ما يعادل (7.02) مليار دولار، بالرغم من احتلال العديد من القطاعات الحساسة المراتب الأولى من حيث الميزانية كقطاع الصحة و قطاع العمل و التشغيل و التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أنه يوجد فارق كبير في ظل التخلف الذي تعانيه هذه القطاعات من عجز في

http://www.ida2at.com/category/society

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010،**الجريدة الرسمية**،العدد78، الصادرة في ديسمبر 2009.

[2] ـــــــ ،قانون رقم:13-08 المتضمن قانون المالية لسنة 2014،**الجريدة الرسمية**،العدد 68، الصادرة في ديسمبر 2013.

السكن وتخلف في المنظومة الصحية وصناعة الأدوية، و قطاع الشغل أين بلغت البطالة ما بين (10 %) في 2010 و (9.8%) في 2014 بنسبة انخفاض (0.2 %) وهي نفس النسبة لسنة 2011، كما بلغت (9.5 %) سنة 2012 و (9.3 %) سنة 2013، كما شهد قطاع **الصحة والسكن** انخفاضا في الميزانية المخصصة له في قانون المالية لسنة 2013 و2014، وقد بلغ في الأولى (306) مليار دينار[1]، وهو ما يعادل (3.9) مليار دولار، أما في الثانية فقد بلغ (365) مليار دينار ما يعادل (4.7) مليار دولار ، و هي نسب منخفضة مقارنة بميزانية الدفاع و الداخلية .

لقد أدى هذا الارتفاع في النفقات إلى رفع نسبة عجز الميزانية، كما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات قياسية، حيث سجلت الميزانية عجزا بـ 3.613 مليار دينار سنة 2010 و3.394 مليار دينار سنة 2011 ليبلغ سنة 2014 حوالي 3.438 مليار دينار، كما بلغت نسبة التضخم 3.9% سنة 2010 و5.7% سنة 2011، لتصل إلى 2.9 %سنة 2014، و نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17)يوضح عجز الميزانية ونسبة التضخم ما بين 2010-2014.

	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة عجز الميزانية	3.613	3.394	3.570	3.059	3.438
نسبة التضخم	% 3.9	% 5.7	% 8.9	%3.3	% 2.9

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء، "إحصائيات:2010-2014"بتصرف من الباحث.

ثالثا-خطر التحالف بين الجريمة المنظمة والإرهاب على الأمن الوطني الجزائري

نظرا للتقاطع الحاصل بين الجريمة المنظمة و الشبكات الإرهابية أصبح التعاون والتنسيق بينهما من بين الإستراتيجيات التي تعتمدها لتحقيق أكبر الأرباح، و لتلافي خطر التفكيك و الإنهاك بسبب الحرب التي يخوضها المجتمع الدولي ضد هاتين الظاهرتين.

أما بالنسبة للجزائر، فقد أوجدت الظاهرتان روابط وثيقة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي حيث أصبحت التقاطعات والتداخلات بين الشبكات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ماثلة، تزيد من خطورة الظاهرتين و تصعب مهمة القضاء عليهما بل العكس هو ما يحصل، حيث أدت هذه الروابط لزيادة مناعة الظاهرتان، و أكسبتهما طاقات جديدة للتطور و النمو في ظل التداخل العضوي و الوظيفي الذي أصبح يميز علاقاتهما[2].

فما كان لتنظيم **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** أن ينتشر على ساحات الساحل الإفريقي ويصل إلى ما استطاع تشكيله من تهديد أمني وانتشار شبكي كبير، لو لم ينسجم مع المنظومة الإجرامية متعددة أوجه النشاط والحركات الانفصالية والتمردية النشطة في المنطقة، التي وفرت لها المجال الخصب

[1] ـــــــ،قانون رقم 12-12 المتضمن قانون المالية لسنة 2013،**الجريدة الرسمية**،العدد 72، الصادرة في ديسمبر 2012.

[2] حكيم غريب،"الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائر"،مجلة الحقيقة،مجلد 17،العدد 04،(ديسمبر 2018)،ص67.

والظروف الملائمة لتوسيع نشاطاتها الإجرامية، (الامتداد الصحراوي الشاسع، و ضعف الدولة الوطنية وعجزها عن تأمين حدودها الإقليمية و انتشار الولاء القبلي)، وهي علاقات تمتد إلى ما قبل الإعلان عن تسميته الجديدة، إذ تشير مصادر صحافية إلى تردد **"اسم إياد آغ غالي"** مؤسس **"الحركة الشعبية للأزواد"** أمير جماعة "أنصار الدين" في وقت لا حق، بصفته وسيطا في المفاوضات بين **"عبد الرزاق البارا"** والحكومة الألمانية في قضية اختطاف السياح الألمان سنة 2003[1].

فضلا عما سبق، ما أقامه **"مختار بلمختار"** أمير **"كتيبة الملثمين"** من علاقات وثيقة مع شبكات الجريمة المنظمة النشطة على محور"موريتانيا-الجزائر-النيجر-مالي"، ولاسيما المختصة في تهريب السجائر المغشوشة والمقلدة من المصانع غير الرسمية المنتشرة جنوب الساحل الإفريقي، خاصة في نيجيريا التي تقوم بالصنع غير المرخص لسجائر محلية بعلامات تجارية عالمية، لأجل تسويقها في أوربا و الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و هو ما يحتم عبورها الساحل الإفريقي، ما أنتج إقامة علاقات تعاون بين **"مختار بلمختار"** و هذه الجماعات الإجرامية، تمثلت أوجهها بصفة أساسية في ضمانه: تأمين عبور قوافلها على بعض المناطق الصحراوية في مالي، النيجر، موريتانيا و الجنوب الجزائري، مقابل فرضه ضرائب على شكل **"جزية"**، نظير السماح لقوافلها بالعبور على المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعته[2].

العديد من التصريحات والدراسات المهتمة بتتبع الوضع الأمني المتدهور في الساحل الإفريقي تؤكد التداخل في الأدوار بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وشبكات الجريمة المنظمة من ذلك تصريح وزير الخارجية المالي الذي قال:"يعود تدهور الأمن في منطقة الساحل الإفريقي إلى التحالف القائم بين الشبكات الإجرامية الدولية و الإرهاب الإسلاموي المهيكل في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[3]، وكذلك"**معهد بوتوماك للدراسات السياسية الأمريكي**"، الذي سلط الضوء على العلاقة الناشئة والمتوطدة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والشبكات **الأمريكو–لاتينية** المتاجرة في الكوكايين، فتوقف عند تحقيق فيدرالي أمريكي أجري شهر نوفمبر 2009، أظهر تأمين التنظيم الإرهابي لخط نقل الكوكايين من كولومبيا إلى أوربا مرورا بغانا ومنها إلى مالي لتصل المغرب عبر الجزائر وموريتانيا والصحراء الغربية، ومنه إلى إسبانيا عبر جزر الكناري مركزا على إظهار ما تقدمه الشبكات عبر الوطنية، لتهريب المخدرات من دعم مالي للمتمردين الكولومبيين ولتنظيم القاعدة عبر فرعها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[4].

---

[1] نائلة برحال،"مشروع تارقستان وتوحيد التوارق "،**يومية الشروق الجزائرية** ،الجزائر 2 أوت 2006،ص5.

[2] *Abedlkader Abderrahmane , "Terrorisme et Trafic de Drogue au Sahel ": http://www.lematindz.net/news/8671-terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel.html*

[3] *Someylou Bobéye-maiga, "Risques et Enjeux Sécuritaires dans L'espace Sahelo-Saharien, "Sécurité Globale.no15(Printemps 2011),p10.*: https://*www.cairn.info/revue-securite-globale-2011-1-p-7.htm*

[4] محمد بوبوش، المرجع السابق، ص33.

كما كشفت التحريات التي أجرتها مصالح الأمن الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية شهر جوان 2010 بتمنراست، و الذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري عن تورط تنظيم القاعدة فيه، و أن هذا الاعتداء حدث لتسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري، وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركيا بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية للدعوة والقتال في 2006، إضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.[1]

كما لم تقتصر التحالفات في منطقة الساحل بين المهربين والتنظيمات الإرهابية فحسب، بل تتعداها إلى تحالفات أخرى بين السكان المحليين من قبائل التوارق و التنظيمات الإرهابية وبين المسؤولين الماليين من جهة أخرى[2].

هذا، و تبرز تصريحات المسؤولين الجزائريين الوعي بخطورة التحالف بين الإرهاب وشبكات تهريب المخدرات، فقد أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية السابق **"دحو ولد قابلية"** خلال الاجتماع الوزاري المشترك لمجموعة الثمانية المنعقدة بباريس في 09 و10 ماي 2011، على أن :" التهريب و المتاجرة في المخدرات مكنت الجماعات الإرهابية من جني أموال طائلة مكنتها من تعزيز تواجدها بمنطقة الساحل وتحسين قدراتها العسكرية وتكثيف حركتها من خلال دعم وسائلها...أصبح الهدف الرئيس لهذه الجماعات الإرهابية التابعة لشبكة القاعدة في المغرب الإسلامي هو زعزعة الاستقرار".[3]

فيما أكد الخبير الجزائري في الشؤون الأمنية **"عمر بن خانة"** أن آفة المخدرات التي تستهدف الدول المغاربية و منطقة الساحل الإفريقي، باتت أكثر خطورة مما كانت عليه سابقا في ظل الوضع المتأزم في المنطقة"، وأوضح الخبير نفسه أن هذه الخطورة تتجلى في تحالف بارونات تهريب المخدرات المنتجة في المملكة المغربية مع الجماعات المسلحة، مضيفا أن الجماعات الإرهابية أصبحت سندا لبارونات تهريب المخدرات ما جعل الخطر خطرين على دول المنطقة و بخاصة الجزائر التي تملك حدودا برية شاسعة مع جميع دول المنطقة"، و ما يزيد من خطورة جرائم المخدرات في الوقت الراهن تركيز الجيوش و المؤسسات الأمنية للدول التي تمر بوضع غير مستقر جهودها على إعادة الاستقرار"[4].

---

[1] بوحنية قوي،"**الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"،الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012،ص 08.

[2] والفر لاكر ،المرجع السابق،ص ص 5،6.

[3] إبراهيم زروقي،**الجرائم العابرة للحدود:مظاهر وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثروبولوجية للهجرة السرية** ،(تلمسان:النشر الجامعي الجديد،2016)،ص 176.

[4] بدون ذكر اسم الكاتب،"بارونات تهريب المخدرات يتحالفون مع الجماعات الإرهابية "،**جريدة النصر**،24أوت2013،متوفر على الرابط الإلكتروني التالي:*http://goo.gl/dehJuP*

ما يدل من جهة أخرى على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة القاعدة في الصحراء هو فشل إجراءات الحصار التي انتهجتها قوات الأمن الجزائرية ضدها في شل نشاطها، فبالرغم من إجراءات حظر نقل الوقود إلى أغلب ولايات الجنوب دون رخصة أمنية منذ 2006، والذي فرضته السلطات الجزائرية لمنع وصوله إلى الإرهابيين، فإن الأخيرين لم يعانوا من أزمة وقود بسبب إمداد المهربين لهم بهذه المادة الحيوية للتحرك والتنقل، و الشيء نفسه يقال عن المياه، إذ ثبت بشهادة تائبين من كتيبة الملثمين وبعدها إمارة الصحراء أن المهربين نقلوا مياه الشرب للإرهابيين بعد الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات العسكرية الجزائرية على منابع الماء والآبار في الصحراء[1].

المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري

إن التزايد الكبير لعدد المهاجرين غير الشرعيين وانتشارهم في الكثير من الولايات الجزائرية ومع صعوبة تحديد عددهم الحقيقي، وجنسياتهم نظرا لطابع السرية الذي يغلب على كيفية دخولهم إلى الجزائر وآماكن استقرارهم وتنقلاتهم بين المدن، ظاهرة تشكل تهديدا للأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته وأبعاده، نظرا لارتباطها بالعديد من الجرائم الخطيرة من قبيل الإرهاب، الاتجار بالبشر، التهريب والمتاجرة بالمخدرات، ناهيك عن الآفات الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب هذا النوع من الهجرة.

المطلب الأول:الهجرة غير الشرعية:مقاربة مفاهيمية

إن مسألة الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة اللاأمن وعدم الاستقرار، على جميع المستويات، و تشكل الهجرة غير الشرعية أحد أهم المسائل الرئيسة التي تواجه و تثير قلق العديد من الدول نظرا للأهمية البالغة لهذه الظاهرة، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم الهجرة غير الشرعية و من ثم علاقته بالمصطلحات المشابه له.

أولا- تعريف الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة منذ القدم و تعاني منها كل الدول سواء الدول المتسببة فيها أو الدول المستقبلة، و قد وردت بشأنها العديد من التعريفات، نخص بالذكر تعريف **منظمة الأمم المتحدة** التي تعرف هذه الظاهرة، بأنها : "دخول غير مقنن لفرد من دولة ما إلى دولة أخرى عن طريق البحر أو البر أو الجو، و لا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة"[2].

أما **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم** لسنة 1990، فتعرف المهاجر غير الشرعي حسب ما تنص عليه **المادة 02** من القسم الأول **الفقرة (ب)** على أنه : "**يعتبر** بدون

---

[1] نبيل بوبية،المرجع السابق ،ص 86.

[2] فتحي محمد عيد،"مكافحة الهجرة غير الشرعية".في كتاب: **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**،ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2010)، ص 43.

وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في **الفقرة (أ)**، هذه الأخيرة تعرف العمال المهاجرين، بأنهم : " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم".[1]

فيما تعتبر **المفوضية الأوربية للهجرة**، الهجرة غير الشرعية ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث:

- الأشخاص الذين يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر والبحر بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، و يتم ذلك بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات التهريب عبر الوطنية.
- الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية و بتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات.
- و أخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

في حين يعرف **الإتحاد الأوربي** المهاجر غير الشرعي، بأنه:" الشخص الذي يسافر إلى الإتحاد الأوربي بدون تأشيرة صالحة أو تصريح أو الذين هم في الإتحاد الأوربي بعد انتهاء مدة صلاحية التأشيرة"[2].

بالنسبة **للمشرع الجزائري** و كعادته لم يدرج تعريفا واضحا دقيقا للهجرة غير الشرعية وترك مسألة تعريفها للفقه، و اكتفى بإدراج المادة **175 مكرر 1** من القانون رقم **09-01** المؤرخ في فيفري 2009، ضمن مواد قانون العقوبات في القسم الثامن منه المتضمن الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، كالأتي:**"...اجتياز مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، و ذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين و الأنظمة السارية المفعول"**[3].

من خلال نص المادة أعلاه نلاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتبر أن الهجرة غير الشرعية هي مجرد فعل المغادرة للإقليم الوطني عبر المراكز الحدودية الثلاث: البرية، البحرية و الجوية، من قبل شخص سواء كان جزائريا أو أجنبيا مستعملا وسائل احتيالية كالتملص من تقديم الوثائق اللازمة أو تزويرها أو غير ذلك من الوسائل التي تساعده في العبور.

---

[1] أبو الوفاء أحمد،"حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1990"،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،العدد 12،(1997)،ص67.

[2] أمحمد الأسعد دريز،"تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية"،"دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب"، تونس 2003، ص 07.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66-136 المتضمن قانون العقوبات ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 15 الصادرة في 8 مارس 2009.

غير أن هذه المادة لم تنص على فعل الدخول و كأن المشرع الجزائري يجرم فعل المغادرة بطريقة غير شرعية و لا يجرم فعل الدخول أو التسلل إن صح القول، أو أنه تعمد ذلك تاركا الأمر للقانون **08-11** المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها[1].

بالرغم من أن المشرع الجزائري لم يعرف ضمن هذا القانون فعل الهجرة غير الشرعية، إلا أنه حاول تنظيم دخول الأجانب إلى التراب الجزائري وحدد شروط إقامتهم وتنقلهم ومدة إقامتهم في البلد و كل مخالفة لهذه الشروط عد هذا الأجنبي مقيما غير شرعي، طبقت عليه إحدى العقوبات المقررة في هذا القانون سواء كان حبسا أو غرامة مالية.

بناء على ذلك أمكننا القول بأن الهجرة غير الشرعية هي عبور شخص حدود دولة من غير المنافذ الشرعية المهيأة لذلك برا أو بحرا، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة ،أو من منفذ شرعي ثم تنتهي مدة الإقامة الشرعية المنصوص عليها في التأشيرة أو بطاقة الإقامة أو عقد العمل أو الدراسة فيصبح مقيما غير شرعي، بمعنى مخالفا لقوانين الهجرة المعمول بها.

ثانيا-الهجرة غير الشرعية والمفاهيم الشبيهة لها

يختلف مفهوم الهجرة غير الشرعية عن بعض المفاهيم ذات الصلة التي قد تتداخل في بعض الأحيان، غير أن الأمر يختلف تماما من حيث الأهداف و الأسباب و النتائج أيضا.

1-الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر:

يعد الاتجار بالبشر شكلا من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، والتي يتم بمقتضاها نقل الملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض الاتجار بهم، وتقوم فكرة الاتجار في الأفراد على مفهوم أساسي هو استغلال حاجة أو ضعف فئات معينة من الأفراد للاتجار بهم، مع استمرار استغلالهم بعد النقل من مكان لآخر هذه الأخيرة التي تميز نشاط عصابات الاتجار بالأفراد عن نشاطات عصابات الهجرة غير الشرعية التي ينتهي دورها الإجرامي بانتهاء عملية تهريب الأفراد من دولة إلى أخرى[2].

يعرف "البروتوكول المتعلق بمنع ومعاقبة الاتجار بالأفراد و خاصة النساء و الأطفال منهم"،الاتجار بالبشر على أنه : "***تجنيد ونقل و إيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد، أو استخدام القوة، أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف و التزوير و الخداع و سوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة***

[1] ـــــــ،القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008،المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها،**الجريدة الرسمية**،العدد 36 الصادرة في 02 جوان 2008.

[2] اللجنة الوطنية التنسيقية ،"التقرير السنوي الأول حول مكافحة ومنع الاتجار في الأفراد" ،مصر 2008،ص 02.

الشخص على أن يسيطر عليه شخص آخر من أجل استغلاله، و يتضمن في حده الأدنى العمل في البغاء، أو أية أشكال أخرى من أشكال الاستغلال الجنسي أو الإكراه على العمل أو الخدمات العبودية، الأشغال الشاقة الإجبارية أو إزالة الأعضاء"[1].

ينظر إلى التمييز بين تهريب البشر والاتجار بهم على أن التهريب هو جلب الأشخاص و نقلهم من دولة إلى أخرى بطريقة غير شرعية بهدف الربح، فتسهيل دخول الأشخاص إلى دولة أو المرور بها لا يعتبر اتجارا بهم، و التهريب يستلزم موافقة المهاجرين على القيام بذلك النشاط، بينما لا يتضمن الاتجار بالبشر موافقة الضحايا أو إذا تم الحصول على موافقتهم في البداية، فإن تصرفات التجار المؤذية والقسرية والمخادعة تؤدي إلى إلغاء تلك الموافقة وغالبا ما يجهل ضحايا الاتجار بالبشر أنهم سيجبرون على العمل في البغاء و سيستغلون في أعمال أخرى، و ذلك من الممكن جدا أن يتحول تهريب البشر ليدخل ضمن مفهوم الاتجار بهم فالعنصر الرئيس الذي يميز الاتجار بهم عن تهريبهم هو وجود عنصر القوة والإكراه[2].

2- الهجرة غير الشرعية و اللجوء:

تضمنت منظمة الأمم المتحدة بصفتها مصدر التشريع لقواعد القانون الدولي عدة اتفاقيات ومواثيق وأعراف دولية تهدف إلى المحافظة على حالة الإنسان (اللاجئ) وحقوقه، وهذه القواعد تحدد شروط اللاجئين وجل الضوابط التي تحميهم دون غيرهم.[3]

تعرف **المادة الأولى / الفقرة الثانية** من اتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، اللاجئ على :" أنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، و لا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد"[4].

لذلك من المهم ملاحظة أن الشخص يصبح لاجئا عندما يستوفي المعايير الموضوعية في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، و هو الشيء الذي يقع بالضرورة قبل أن يكتسب الشخص الاعتراف الرسمي بكونه لاجئا.

---

[1] بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص،وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 25 الدورة 55المؤرخ في 25 نوفمبر 2000،المادة 3.

[2] أمير فرج يوسف،**مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث،2011)،ص 21.

[3] رزيق عبد القادر المخادمي،**الهجرة السرية واللجوء السياسي**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2012)،ص65.

[4] شريف السيد،"اللجوء حماية من انتهاكات حقوق الإنسان"،مجلة الموارد،(صيف 2005)،ص 11.

إن الفرق بين الهجرة غير الشرعية و الهجرة لأغراض اللجوء هو خيط رفيع بالنظر للتداخل الموجود بين المفهومين، إذ أن الهجرة غير الشرعية قد تكون الطريق نحو اللجوء السياسي على اعتبار أن كليهما يشكل نوعا من دخول و إقامة الأجنبي في وضعية غير قانونية لا تتوفر فيها شروط الدخول والإقامة المشروعة، ويختلف المركز القانوني للمهاجر غير الشرعي من الناحية النظرية عن المركز القانوني لطالب اللجوء السياسي انطلاقا من الأسباب التي تدفع كلا منهما للهجرة، كما أن المعاملة المخصصة لكل منهما تختلف باختلاف هذه الأسباب وتلك الدوافع.[1]

لذلك نجد أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، لأن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية، و ليست لهم أية علاقة باللجوء و هدفهم يرمي فقط إلى تحقيق مصالح ذاتية و هو ما يدفع بالعديد من الدول خاصة الغربية منها إلى القيام بالخلط بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي.

لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي البلدان الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة التي تقدم من بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.[2]

غير أن العدد المتزايد من اللاجئين والنازحين عبر العالم، ومع تداخل أسباب النزوح جعل من الصعب التمييز بين اللاجئ والمهاجر، لأن الفقر و اللامساواة الاجتماعية و القمع السياسي كلها أشياء متلازمة و أصبح ما يعرف "**باللاجئين الاقتصاديين**"، ففي العشرية الأخيرة من هذا القرن وعلى إثر الاختلالات الاقتصادية التي عرفتها العديد من دول العالم الثالث و التي تزامنت مع اضطرابات و حروب أهلية، فإن عددا كبير ا من السكان هجروا هذه المناطق بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة تحت غطاء اللجوء السياسي.

3- الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين:

من المؤكد أن هناك علاقة وطيدة جدا بين الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين غير الشرعيين فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجأون إلى تجار يختصون في تهريب البشر وتنظيم خروجهم إلى الدول التي يرغبون الوصول والانتقال إليها بغية العيش فيها مقابل مبالغ مالية، فتقوم هذه العصابات غالبا بتهريبهم عن طريق البحر، باستخدام قوارب ذات المولدات الكبيرة في الإبحار إلى المناطق التي يريدون

[1] علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**، ط1، (طرابلس: منشورات الجامعة العربية، 2008)، ص 80.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك ، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 16.

الاستقرار فيها، كما هو الشأن للصوماليين و السودانيين والإريتريين الذين يقصدون الأراضي السعودية واليمنية أين يتم إنزالهم في مراس بعيدة عن المنافذ والنقاط الأمنية.

فضلا عن ذلك، في كثير من الأحيان يحدث و أن يسعى رواد هذه العصابات إلى تخفيف الحمولة بإلقاء بعض المهاجرين للتخلص من الوزن، أو استغلالهم في أمور أخرى كالاتجار بهم كما سلف ذكره، أو حتى مساومتهم بإنزالهم في أقرب نقطة من السواحل، مقابل مبالغ مالية إضافية مما قد يزيد من نسبة الغرق في حالة الرفض من قبل المهاجرين غير الشرعيين و الموت المحتم و الأكيد[1].

إن زيادة و تفاقم الهجرة غير الشرعية و خاصة بعد التسعينات، أدى إلى ظهور هذه الشبكات التي تعمل على تهريب الأشخاص عبر الحدود، مستغلين معرفتهم الدقيقة بالمسالك عبر الصحراء كتوارق الصحراء مثلا الذين يجيدون التنقل في مسالك الصحراء الكبرى، فيقومون بنقل الأفارقة إما نحو موريتانيا أو الجزائر ثم مباشرة إلى المغرب أو نحو ليبيا مباشرة إلى إيطاليا، و بالتالي فالهجرة غير الشرعية حولت بعض الفئات من المجتمع التي كانت تزاول نشاطا معينا، إلى مهربين للأشخاص بحكم معرفتهم الجيدة بالمناطق و المسالك الحدودية سواء البرية أو حتى البحرية[2].

فالأمر في البداية كانت الهجرة غير الشرعية تتم في شكل فردى أين يتم مساعدة شخص أو اثنين على الهجرة، وذلك عن طريق إمداده بقوارب صغيرة مخصصة للتهريب مقابل مبلغ مالي أو مساعدته على الصعود و الاختباء في سفن بحرية، تختص بنقل المسافرين أو تجارية دون علم إدارتها وملاحيها سواء بمغافلة خفر السواحل أو عن طريق السباحة إليها أثناء عمليات الشحن و التفريغ و قد يتسللون من خلال النقاط البرية التي تقل فيها المراقبة من قبل حرس الحدود[3].

فالمهاجر غير الشرعي غالبا ما يلجأ إلى أشخاص لمساعدته في تحقيق غايته باعتبارهم أكثر دراية منه في هذه الأمور، فأي مغامرة فردية قد تقل فرص نجاحها، الأمر الذي يجعله يلجأ إلى هؤلاء السماسرة أو الوسطاء فضلا عن أن هذه الرحلة أو المجازفة -إن صح التعبير- قد تتطلب أياما أو أسابيع و حتى إلى المكوث في بعض الأماكن لفترة طويلة، إلى أن تحين الفرصة للعبور وهذه الأماكن توفرها هذه العصابات أين تجمع فيها هؤلاء المهاجرين.

أما المشرع الجزائري وعند إدراجه للمادة 175 مكرر1 من القانون 09-01 المتضمنة جريمة الهجرة غير الشرعية أورد فيها عبارة "**يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز**

---

[1] عبد الله سعود السراني،"العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم"،في كتاب: **مكافحة الهجرة غير الشرعية**،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2010) ،ص 115.

[2] عبد المالك صايش ،"مكافحة تهريب المهاجرين السريين "،(أطروحة دكتوراه في القانون،جامعة مولود معمري-تيزي وزو،2014)،ص ص 99، 100.

[3] عبد الله سعود السراني،المرجع السابق،ص 114.

الحدود.."، بمعنى أن الهجرة غير الشرعية اقتصرها المشرع الجزائري فقط على فرد أو شخص سواء كان جزائري أو أجنبي غادر التراب أو الإقليم الجزائري بصفة غير شرعية، و لم يقل مجموعة من الأشخاص ولم يذكر لفظ مساعدة، في حين و بالرجوع إلى نص **المادة 303 مكرر 30،"...تدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص..."** [1]، و بالتالي فإن هاتين المادتين أحدثتا الفرق بين الجريمتين ولا اجتهاد مع صراحة نص.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

من المتعارف عليه أنه أفضل وسيلة للتعرف على ظاهرة أو مشكلة ما هي التعرف على أهم الأسباب التي أسهمت في ظهورها و تفشيها في المجتمعات، و علية لكي يتسنى لنا دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في هذا العنصر من البحث و فهما بعناية، لازما علينا البحث في أهم الأسباب التي دعت إلى تفاقمها، و غالبا ما تعود إلى تجمع عدة عناصر منها، السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية.

أولا-الأسباب الاقتصادية

يشار إلى هذه الأسباب بتعبير العوامل الطاردة في المجتمع الأصلي و المنفرة من العيش ضمن نسيجه، و لقد تباينت آراء المختصين بشأن الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، ذلك أن تلك الأسباب اصطبغت بصبغة الدينامية والتجدد، و التباين من مرحلة إلى أخرى و من منطقة لأخرى أو من بيئة لأخرى، تبعا للتغيرات التي تشهدها المنظومة الاقتصادية للدولة والحركية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري و مستويات انعكاساته الإيجابية على حياة المجتمع أو السلبية على نسيجه، و لعل أبرزها ما نورده في العرض التالي:

1-البطالة:

شكلت أزمة البطالة التي تتخبط تحت مفرزاتها شريحة من عناصر المجتمع الجزائري، أحد الأسباب الرئيسة في يأس بعض الشرائح الشبانية من قدرة الإدارة الوصية على توفير مناصب شغل تقضي على ذلك الهاجس و في توسيع حدود دائرة الخوف لديهم على مستقبلهم، و من ثم البحث عن مخرج لتأمين مستقبلهم و تحقيق مطامحهم، والتي تعد الهجرة غير الشرعية أحدى الوجهات التي يقصدونها.

فقد شهدت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي نتيجة لمخلفات الاستعمار وتداعياته، و مع بداية الثمانينات و نظرا لكثافة حجم الاستثمارات العمومية كنتيجة لارتفاع العائدات النفطية، عرفت معدلات البطالة استقرارا نسبيا، لكن هذه الأخيرة ومع حلول أزمة سنة 1986 كنتيجة لانخفاض أسعار البترول شهدت نموا متزايدا، حيث أصبحت الدولة عاجزة عن إيجاد مناصب عمل نتيجة لتقلص الإيرادات المالية للدولة وتراجع حجم الاستثمارات التي سبق لها و أن امتصت

[1] القانون رقم 09-01 ،المرجع السابق.

جزءا من البطالة، هذه الأزمة التي كان لها الدور الكبير في تخلي الدولة الجزائرية عن النهج الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق، و كذا تبني إصلاحات اقتصادية مع هيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي كان من أهدافها إعادة هيكلة القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير[1]، مما أدى إلى رفع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية وصلت إلى حدود 30 % سنة مع نهاية عقد التسعينات[2]، نتيجة القرارات الملزمة للهيئتين كغلق وتصفية المؤسسات العمومية العاجزة وما ترتب عليها من تسريح فردي وجماعي للعمال،(أ نظر: **الجدول رقم 18+19**) .

جدول رقم (18):يوضح تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994-1997)

	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

Source :*Maatouk Bellataf ," Algérie Quelques effets socio-économiques" ,(**colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne audru-cread, Alger 1998)***

جدول رقم (19):تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة البطالة	25.93	29.77	27.30	25.90	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
10.20	10	10	10.97	9.82	10.60	11.20	11.22	12.30

المصدر: بتصرف من الباحث اعتمادا على أرقام الديوان الوطني للإحصاء *ONS* .

بالرغم من الانخفاض المحسوس في معدلات البطالة منذ العام 1999 إلا أن هذه المعدلات الكلية تقدم صورة مضللة عن واقع مرير لسوق الشغل في الجزائر المتقلب حسب تقلب نموذج النمو القائم على الريع النفطي، إذ أن أرقام الديوان الوطني للإحصاء للنصف الأول من عام 2017 مثلا تخبرنا أن فئة الشباب تمثل 34.7 % من نسبة البطالة الكلية، والفئة العمرية بين 15 و 24 سنة تمثل 38 % من نسبة البطالة الكلية، وكذلك الحاملين لشهادات جامعية يمثلون 23.7 % من النسبة العامة للبطالة[3]، وهي أرقام غير مطمئنة باعتبار أن الفئة الشابة هي الأكثر انتظارا، والأصعب تأطيرا، والأكثر ميلا إلى الاحتجاج الذي يكون عنيفا في كثير من الأحيان وفي نفس الوقت يوحي الارتفاع المتزايد لنسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية مقارنة بالنسبة العامة للبطالة عن وجود ديناميكية متناقضة في الجزائر مقارنة بالدول النامية الأخرى فتصاعد مستوى التعليم يصاحبه تصاعد لمستوى البطالة لدى الفئة الحاملة

[1] الطاهر جليط،"دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر"،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد6،(ديسمبر 2016)،ص 200.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات ،"بيانات إحصائية" متوفر على الموقع :*www.ons.dz*

[3] *ONS, « Activité, Emploi, chômage en Avril 2017 », Note del'ONSn°785, (Avril 2017), URL : http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf*

للشهادات، وهدا ما يدفع الكثير منهم إلى مغادرة التراب الوطني بطرق غير شرعية أملين في الحصول على وظيفة في بلد آخر لتحقيق أحلامهم.

مع تخرج حوالي 300 ألف طالب جامعي سنويا ستكون الحكومة أمام معضلة كبيرة بسبب عدم قدرة استيعاب سوق الشغل لهذا العدد الهائل الذي يزداد سنويا بازدياد الهياكل القاعدية الجامعية، تتجه نسبة كبيرة من حاملي الشهادات البطالين نحو العمل في القطاع الموازي الذي يشتغل على هامش الرقابة الحكومية مع ما يحمله ذلك من مخاطر أمنية وسياسية واقتصادية، وتجربة التسعينات دليل واضح على مدى اتساع حجم هذا الاقتصاد الموازي[1]. أما فيما يخص المدة التي يقضيها الشخص في البحث عن العمل، فهناك تقديرات تثبت أن مدة البطالة تقارب 24 شهرا ، أي أن ظاهرة البطالة في الجزائر هي بطالة طويلة الأجل.

2- الفقر:

تعد الجزائر واحدة من دول الجنوب التي تعاني من مشكلة تنامي أعداد الفقراء على الرغم من توفرها على كل الشروط المادية والبشرية، لإحداث نهضة تنموية شاملة للحد من الظاهرة لما لها من تداعيات اجتماعية خطيرة، مست بالدرجة الأولى فئة الشباب اليائس من وضعه الاجتماعي و دفعت به إلى ركوب **"قوارب الموت"**، أملا في الوصول إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط التي يرون فيها السبيل الوحيد للخلاص من همومهم ومآسيهم.

هذا، و تكمن الأسباب الأساسية وراء استفحال مظاهر الفقر في الجزائر إلى مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد في أواخر القرن الماضي، و على رأسها عدم الاستقرار الأمني، تطبيق سياسات إعادة الهيكلة، إضافة إلى ارتفاع معدل الإعالة لدى الأسر الجزائرية، و تفشي مظاهر البيروقراطية و الفساد، و مع تزايد وتيرة النشاط البشري، ظهور التدهور البيئي كأحد العوامل التي تسهم في زيادة معدلات الفقر، حيث ارتفع عدد العائلات المعوزة و الفقيرة من 800 ألف عائلة سنة 1989 إلى أكثر من 1 مليون و 900 ألف أي قرابة مليوني عائلة سنة 1999[2].

في هذا السياق، يشير التقرير السنوي للتنمية البشرية في الجزائر لسنة 2005، الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تم التوصل إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 5.2 مليون شخص، يمثلون16.25 % من إجمالي عدد السكان البالغ 32 مليون نسمة، و يفيد التقرير أن الجزائر توجد في رتبة متدنية لمؤشر الفقر، حيث تم

[1] عادل أورابح،المرجع السابق،ص ص 268، 269.

[2] فريد كورتل،"الفقر:مسبباته،آثاره وسبل الحد منه :حالة الجزائر"،مجلة الاقتصاد والمناجمنت،جامعة ،العدد 2 ،(مارس 2003)،ص ص 186، 187.

إحصاء نسبة 17 % من السكان أو ما يعادل 6 ملايين جزائري يعيشون في مستوى الفقر، من حيث الحصة الغذائية و نصيب الشخص من السعرات الحرارية و مستوى المعيشة[1].

الجدول رقم(20)يبين تقديرات نسبة الفقر في الجزائر 1988-2013

السنوات	1988	1995	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر%	8.1	14.1	12.1	11.1	9.8	6.2	5.55	5.2	5.03

Source : *Boulahbel Bachir,* ***'la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société*** *volume4, CREAD ,2006, P88.*

تبين المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، أن ظاهرة الفقر لا تزال تؤرق الدولة، مع أنها تمتلك احتياطات نفطية تقدر 12.2 مليار برميل ما يضعها في المراتب 18 الأولى عالميا، ورغم انكماشه ما إلى 1.2 مليون برميل يوميا، فإن الجزائر تبقى من بين أهم المنتجين عالميا، أما بالنسبة للغاز ،فإن الجزائر مصنفة في المرتبة السادسة بمتوسط 86 مليار متر مكعب سنويا[2].

3-انخفاض مستوى المعيشة:

إن محدودية القدرة الشرائية و تدني مستوى الدخل للفرد الجزائري، و عجزه عن توفير حاجياته الضرورية،أسهمت هي الأخرى في تعقيد الأمور وتنامي حدة التذمر والألم الاجتماعي و تدفع بعض الواقعين في فخ الألم إلى البحث عن بدائل بيئية و مواطن جغرافية جديدة، من شأنها أن تكفل له العيش الحسن والراحة الاجتماعية، و معلوم أن شباب اليوم و في ظل استثمار الوسائط التكنولوجية الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي والطفرة النوعية التي شهدتها وسائل الإعلام، بات الشاب الجزائري على دراية واسعة بمستويات القدرة الشرائية، لدى المجتمعات الأوربية والدول المتطورة والرفاهية التي تنعم تحت جناحيها المجتمعات الغربية في مختلف مجالات الحياة، و على علم كبير بمستوى تطور الأجور لدى شعوبها، و هو ما من شأنه أن يعمق من جرح المعاناة وحدة الأزمة لدى فئة الشباب الجزائري، و يرفع مستوى التحفيز لدى بعضهم للإقدام على الهجرة غير الشرعية[3].

فعلى الرغم من أن الأجر الوطني الأدنى المضمون " ***SNMG*** " قد عرف ارتفاعا من 1500دج سنة 1991 إلى 12000دج سنة 2007، حيث تضاعف بـ 8 مرات خلال هذه الفترة، كما ارتفع إلى 18000دج في بداية عام 2012 -كما هو موضح في **الجدول رقم 21**- وهو ما سمح بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين

[1] *Centre National d'études et d'analyses pour la population et le développement (CENEAP), "étude LSMS 2005" :http://www.ceneap.com .dz PDF/devhum.pdf. "Alger, 2005.*

[2] حاج قويد قورين،"ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية:البطالة والتضخم"،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12،(جوان 2014)، ص 20.

[3] نجاح بوالهوشات،"الهجرة غير الشرعية في الجزائر والمشكلات الاجتماعية–مقاربة سوسيولوجية"،في كتاب:**الهجرة الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي**،(الجزائر:مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الرحلة والهجرة ،2010) ، ص167.

نوعا ما رغم الارتفاع الطفيف في مستوى التضخم الذي يعقب رفع الأجور بدون مقابل في المردودية الإنتاجية[1]، لكن هذه الزيادة تبقى ضعيفة عن تلبية الحاجات الأساسية للفرد الجزائري، و ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

ففي اقتصاد ريعي تطغى عليه المضاربة والسوق الموازية واللجوء المفرط إلى تخفيض قيمة الدينار لا يمكن الحديث عن قدرة شرائية مستقرة، وهذا ما تبينه الأرقام في(**الجدول رقم 22**)، حيث ارتفاع مؤشر الاستهلاك كان نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية و ليس إلى ارتفاع كميات الاستهلاك، فحسب الديوان الوطني للإحصاء، فقد عرفت أسعار جميع المواد الغذائية دون استثناء ارتفاعا بـ 20 % خلال الفترة (2001-2012)[2].

كما بينت نتائج التحقيق الوطني حول نفقات الاستهلاك ومستوى معيشة الأسر "الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء عام 2011" والذي بين أن الإنفاق الوطني المتوسط لاستهلاك الأسرة المعيشية يقدر بـ: 59.700 دينار في الشهر وبالتالي الفجوة معتبرة بين معدل الأجر المتوسط الذي بلغ 32.000 دينار عام 2014 ومعدل الاستهلاك، كما يبين التقرير تفاوتا كبيرا في معدلات الاستهلاك خاصة في المناطق الحضرية (التي يعيش فيها 75 % من فقراء الجزائر)، فعشرين بالمئة من الشريحة الأكثر يسرا من الجزائريين تمثل لوحدها 40 % من نفقات الأسرة المعيشية السنوية و أن التحسن المسجل في هذا الشأن بين عامي 2001 و2010 طفيف جدا مما يدل على وجود لا مساواة اجتماعية في التوزيع[3].

جدول رقم(21):يوضح تطور الأجر الوطني الأدنى في الجزائر للفترة 1991-2012

السنوات	1991	1992	1994	1997	1998
الأجر الوطني الأدنى(الوحدة الدينار الجزائري)	1500	2000	4000	4800	6000
السنوات	2001	2004	2007	2010	2012
الأجر الوطني الأدنى(الوحدة الدينار الجزائري)	8000	10000	12000	15000	18000

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات،"إحصائيات 1991- 2012"،متوفر على الموقع التالي:www.ons.dz

جدول رقم (22)يوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي للفترة 2002-2011 (الوحدة :دج)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر العام	101.43	105.75	109.95	11.47	124.05	118.24	123.98	131.10	136.23	142.4
التغير%	4.28	3.97	1.38	2.31	3.68	4.88	5.74	3.91	4.52	1.43

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات،"إحصائيات 2002 -2011"،متوفر على الموقع التالي:*www.ons.dz*

[1] *Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2015.URL : http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/publications/MAE_Rapport_2000-2015_BD%20FF.pd*

[2] *ONS, "Le taux d'inflation atteint 8,9% en 2012, Algérie presse service ":http://www.aps.dz/Algerie-l-inflation-atteint-8-9-en.html*

[3] عادل أورابح،المرجع السابق،ص ص 272، 273.

من خلال ما سبق، يتبين مدى اعتبار العوامل الاقتصادية عاملا أساسيا في الدفع إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية، إلا أن هذا لا يفسر أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، رغم اشتراكهم في نفس العوامل والظروف، كما لا يفسر إقدام من لهم أوضاع اقتصادية مريحة من ارتكاب هذا السلوك المنحرف، و هذا ما يؤدي إلى البحث في بقية العوامل.

ثانيا- الأسباب الاجتماعية

إن فعل الهجرة غير الشرعية، هو رد فعل وامتداد طبيعي لتدهور الوضعية الاجتماعية التي تعرفها فئة الشباب، و هم في الحقيقة ضحايا أكثر منهم جناة، ذلك أن حياة الشباب الجزائري الاجتماعية تحت سقف و ضع المتأزم و ظروف قاسية لا تستجيب و تطلعاته، و لا تلبي كافة حاجاته تسهم بشكل فاعل في زعزعة جسور الثقة التي تربطه بمحيطه وبيئته، فيسعى لإيجاد بيئة بديلة عن واقعه تسمح له بالتخلص من أثقاله و تستجيب لطموحاته، و فك الارتباط مع بيئته الاجتماعية، فتكون الهجرة غير الشرعية أحد المخارج و السبل التي تحقق الغرض، في هذا الصدد يؤكد الباحث **"محمد سيدي بيه"** العضو السابق في "جمعية حماية المهاجر بمدينة **جيس** بألمانيا" أن :" **الظلم الاجتماعي و الاقتصادي و عدم وجود الحريات يدفع حتى الطبقة المتعلمة لترك أوطانها**".[1]

كما تسهم الأسرة الجزائرية بطريقة غير مباشرة في دعم غير مقصود للهجرة غير الشرعية، من خلال الأزمات العائلية و الأسرية التي يتخبط في تعقيداتها الأبناء، شأن التفكك الأسري ومظاهر الإهمال الأبوي، و تفريط بعض الآباء في مسؤولياتهم الاجتماعية، من ناحية التربية و الإنفاق و المراقبة الدورية لأولادهم و تنشئتهم التنشئة السليمة و فق تعاليم الدين الإسلامي و مقومات الشخصية الوطنية و الهوية الجزائرية والارتباط بالوطن الأم[2].

إذ تشير الأرقام الصادرة عن **وزارة العدل الجزائرية** أنه تم تسجيل ارتفاع قياسي في عدد حالات الطلاق بالجزائر، حيث تجاوزت 56 ألف حالة مع نهاية سنة 2010، منها 15 ألفا تمت بالتراضي والبقية بإرادة منفردة ،كما أن 70 % من مجموع حالات الطلاق المسجلة جاءت بطلب من الزوجة، وقد قدرت حالات الخلع منها بحوالي 7 آلاف حالة، و هي الأعداد التي قدرتها الجهات المختصة بـ**(5/1)** حالة طلاق من بين كل 5 زيجات، ففي ظل ارتفاع نسبة الطلاق سنويا و عدم وضع إجراءات ناجعة للتقليل من حدتها فإن هناك احتمالا كبيرا بأن تفكر نسبة من الأبناء الذين يعانون من الآثار السلبية لهذه الظاهرة في اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية كوسيلة للهروب من واقعهم الاجتماعي[3].

---

[1] فراس علي،""بلادي و إن جارت علي عزيزة"،برلين،2006/11/29،متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/indexphp/1-9834_html

[2] صبيحة كيم،"نظريات الهجرة وعلاقتها بالجندر:نحو مقاربة جديدة" ،مجلة آفاق فكرية،المجلد،العدد8،(مارس 2018)،ص 148.

[3] سلطان ضياء الدين ،"الجزائريات في عيدهن العالمي"،**جريدة الأيام** ،أفريل 2010،ص3.

هذا، و يستاء العديد من المواطنين الجزائريين من عدم المساواة و الاختلال الكبير في توزيع الثروة والأوضاع الاقتصادية المتردية التي تهدد بتعميق الهوة بين المواطنين الأكثر ثراء والأكثر فقرا، في الوقت الذي لا يزال فيه التحرر من الريع النفطي تحديا جاثما على صدر الحكومة، لذلك فإنه من المألوف أن ينسب اللوم إلى هشاشة الإطار المؤسساتي وضعف وتشوه السياسات المعنية بإعادة التوزيع الثروة، ولا يمكن إنكار دور الفساد في إنتاج الأزمة[1].

علاوة على ذلك، فإن الضريبة التصاعدية التي تعتبر حلا ناجعا لتخفيض مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل لا تعرف طريقها نحو التطبيق الجدي و الصارم في الجزائر، بسبب اصطدامها بعدة عراقيل، أهمها **التهرب الضريبي و الجنات الضريبية** أو ما يعرف أيضا **بالملاذات الضريبية** التي يخفي فيها الأغنياء ثرواتهم والتي زادت من صعوبة تقدير الثروات و المداخيل و إخضاعها للضرائب[2].

هذه العوامل الاجتماعية دعمت مرة أخرى انتشار حالة من الحقد والكراهية والإحباط العام الناتج عن الشعور بالعجز والانعزال عن المؤسسات الاجتماعية، هذه الأخيرة التي أصبحت مخرجاتها غير واضحة المعالم والأهداف محل تأويل اجتماعي غير عقلاني نابع من مشاعر الغضب و العداء اتجاهها، وبالتالي فإنها تبعث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته الأصلية، و يدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي.

ثالثا-الأسباب السياسية والأمنية

اعتبرت الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم وأهلهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش، و هو ما يعتقدون بوجودها في الضفة الأخرى، و على الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة، غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

أما في الجزائر بعد التحول من نظام اشتراكي قائم على أساس الأحادية الحزبية إلى نظام سياسي جديد قائم على أساس التعددية الحزبية، وما رافق ذلك من أحداث، عرفت بأحداث أكتوبر1988، والفوضى وحالة اللاأمن السائدة، و تفشي ظاهرة التقتيل الجماعي و المجازر، دفعت بفئة الشباب إلى الهروب من أرض الوطن بكل الوسائل المتاحة الشرعية منها وغير الشرعية، وهذا بحثا عن الأمن والاستقرار السياسي الذي كان ينقص البلاد في ذلك الوقت، حيث شهدت الجزائر في تلك الحقبة تعاقب

[1] سهام معط الله،"خلل توزيع الدخول في الجزائر:المسؤولية والحل"،**يومية العربي الجديد** ،25 جوان 2018،ص6.

[2] نفس المرجع.

عدة حكومات كما أن إعلان حالة الطوارئ جعل المواطن الجزائري يحس باللاأمن والخوف، زد على هذا استعمال الدول الأوربية المهاجرين كورقة انتخابية، حيث تسوي بعض وضعيات المهاجرين غير الشرعيين لكسب تعاطف الجالية المغتربة.[1]

يشير الباحث الجزائري" **عبد ناصر جابي**" في هذا الصدد، إلى أن :" قوافل المهاجرين السريين التي تعبر البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوربا، ما هي إلا دليل على اليأس الذي يعيشه الشباب الطامح إلى حياة أفضل ،إذ أصبحوا يفضلون المغامرة مع احتمال الموت في عرض البحر على البقاء في وضع يرونه لا يطاق، وكأنهم يقولون الموت ولا البقاء في الجزائر، لأسباب عدة يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي" ويعبر "**جابي**"عن هذه الحالة بقوله :"أنا أمام مواقف متنافرة وصراع أجيال، فالجيل الكبير يتهم الجيل الصغير بأنه غير وطني ولا يحب الوطن، ولا يقوم بمجهوده إلى آخره، و من جهة أخرى يتهم الشباب هذا الجيل بأنه جيل لا يسير الأمور بطريقة جيدة ولم يحقق الرفاهية للبلد، و أنه قد يضيع الاستقلال الوطني من الأساس"[2] ، مضيفا أن هذا الجيل **"جيل الفعل المباشر** "كما يسميه، يرفض الانخراط في المؤسسات الرسمية القائمة، أو حتى تلك التي كونتها المعارضة لاحقا(الحزب، الجمعية و النقابة)، ومشككا في الخطاب السياسي والإعلامي، فتولدت لديهم منذ بداية الألفية الجديدة أشكال تعبيرية يغلب عليها الطابع الفردي لدى أبناء هذا الجيل الشاب، و لاسيما بعد استفحال الشعور بصعوبة التغيير الجماعي في الجزائر، فزادت نسب الانتحار في فئة الشباب، وكثرت معدلات استهلاك المخدرات وارتفعت موجة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا عبر قوارب الموت[3].

في السياق ذاته، يؤكد الدكتور "**حنطابلي يوسف**" أن وسائل الإعلام الأجنبية أدت دورا فعالا في زعزعة ثقة الأفراد بحكوماتهم، من خلال ما تبثه من أخبار سياسية و خطابات ساخنة مهيجة في كثير من الأحيان ضد الحكومات، و التسويق لفكرة الهجرة نحو أوربا على نطاق واسع، وضرب مثالا ببرنامج كان يعرض في التلفزيون الجزائري الرسمي عنوانه ***sans visa*** أي **"دون تأشيرة** "يسوق لقصص ناجحة لمهاجرين في دول أوربية، مما ولد انطباعا لدى الشباب بأن تحقيق الحلم ممكن ولو "**بالحرقة**"، وعن مدى جدوى الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مثل تجريم وسجن مرتكبيها، قال إن :"الإجراءات القانونية لا معنى لها، لأن الذي يقبل على الحرقة هو إنسان فقد

---

[1] محمد غربي وآخرون،**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:المخاطر وإستراتيجية المواجهة**،(الجزائر:ابن النديم للنشر والتوزيع،2014)،ص178.

[2] هيثم رباني،"الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية"، 04 نوفمبر2007، متوفر على الرابط التالي: *http://wwww.swissinfo.org/ara/news/swiss_news/swiss_news.html.*

[3] عبد الناصر جابي،" **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر:ثلاثة أجيال وسيناريوان**"،(الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012)،ص ص 14، 15.

الثقة، و فقد الاعتراف بالقوانين، و لا يرى أن تجريم الحرقة ذو معنى فهو أساسا يجرم المجتمع الذي لم يمنح له فرص الحياة الكريمة من عمل وسكن"[1].

على الرغم من أن الإدارة هي الواجهة الأساسية التي تربط ما بين المواطن وأجهزة الدولة وضمان ديمومة مؤسساتها، إلا أن السلوك الإداري والسياسي في الجزائر، مازال يقوم على الذهنية التقليدية المعتمدة على المحاباة، العرقية و الجهوية، إضافة إلى مظاهر المحسوبية، الرشوة واحتكار المناصب الإدارية العليا من طرف فئة معينة، تتداول عليها بعيدا عن معايير الموضوعية[2]، حيث شابت الفترة الأخيرة من الولايات الأربع لحكم الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، العديد من قضايا الفساد التي طغت على الحياة العامة في البلاد، منها قضايا تتعلق بجرائم الرشوة والاختلاس ومنح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية، هذه القضايا جعلت الجزائر تحتل المراتب الأولى في تصنيف الدول الأكثر فسادا في العالم، فحسب المنتدى الاقتصادي العالمي في آخر تقرير له، احتلت الجزائر المرتبة 92 عالميا في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "**دافوس**"، من مجموع 140 دولة[3].

كلها عوامل أثرت على معيشة المواطنين، خاصة فئة الشباب القاطن بالأحياء الشعبية الفقيرة من الصنفين سواء الحائز على الشهادات الجامعية العليا أو محدودي المستوى، و الذين و جدوا أمامهم أرضية خصبة ومناخا مساعدا على اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوربا.

المطلب الثالث:حركية الهجرة غير الشرعية في الجزائر

الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد فهي تعرف بانتشارها العالمي، فكل دول العالم تشهدها إما كدول مقصد أو عبور أو منشإ للمهاجرين غير الشرعيين، فالجزائر و نظرا لخصوصية موقعها الجغرافي فهي تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأشكالها الثلاثة للمهاجرين غير الشرعيين، عبر استخدام أساليب متنوعة يبتكرها المهاجرون استكمالا لرحلتهم نحو أوروبا أو البقاء بالجزائر في حالة فشل المشروع الأول من الهجرة.

أولا-الجزائر كبلد منشإ للمهاجرين غير الشرعيين

لقد كان للتدابير التي اتخذتها إسبانيا على امتداد فترة التسعينات لتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على أراضيها، في خطوة للحد من الأعداد الضخمة للمهاجرين المتواجدين على

---

[1] الحسن عاشي ،"ثمن الاستقرار في الجزائر"،**مركز كارينغي للشرق الأوسط** ، 25 أفريل 2013،متوفر على الرابط التالي:
http://carnegie-mec.org/2013/04/25/ar-pub-5163

[2] اليمين زرواطي،المرجع السابق،ص 95.

[3] بدون ذكر اسم الكاتب،"بطالة وفقر وفساد... تعرف إلى شرارة غضب الجزائريين"، **العربي الجديد**،18 مارس 2019،متوفر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/3/18/

أراضيها بطريقة غير شرعية، دورا كبير في تحفيز الشباب الجزائري التوجه نحو الضفة الجنوبية لأوربا بأعداد غير مسبوقة باستعمال القوارب التي كانت سببا في هلاك العديد منهم في عرض المتوسط[1].

تعتبر شواطئ ولاية مستغانم المحطة الرئيسة التي ينطلق منها "**الحراقة**"الجزائريين نحو إسبانيا غير أنه منذ سنة 2007، أصبحت إيطاليا وبالضبط سردينيا محل اهتمام بالنسبة للمهربين و المهاجرين على حد سواء، وعلى أساس ذلك تحولت شواطئ سيدي سالم في ولاية عنابة إلى نقطة انطلاق لآلاف المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى إحدى الدول الأوربية، على الرغم من أن المسافة التي تفصل الساحلين بعيدة نسبيا، و من خلال ذلك تشكلت بها عصابات التهريب بصفة تدريجية واستطاعت على مر الزمن أن تكتسب خبرة وتعد إستراتيجيتها الخاصة في طريقة العمل والتنظيم[2].

تظهر إحصاءات قدمتها "**منظمة فرونتاكس *Frontex***" ارتفاع عدد الجزائريين المضبوطين في وضعية هجرة غير شرعية في الإتحاد الأوربي، عبر مختلف المنافذ الحدودية للدول الأوربية بنحو 18 ألفا و282 مهاجرا غير شرعي عام 2017، بينما كان العدد نحو 14 ألفا و 498 حالة توقيف عام 2015، وحل المهاجرون الجزائريون، حسب تقرير هذه المنظمة في المرتبة التاسعة من حيث الجنسيات الأكثر توقيفا في أوربا بعد كل من أفغانستان، العراق، سوريا، المغرب أوكرانيا، إريتيريا، ألبانيا وباكستان .

في حين تشير الأرقام التي ذكرتها "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان الجزائرية" في تقريرها عام 2017، إلى أن عدد المهاجرين الجزائريين الذين نجحوا في الوصول إلى السواحل الإسبانية والإيطالية بطريقة غير قانونية يفوق سنويا 16500 شخص وينتشرون بعد ذلك في دول أوربية كثيرة وذكرت أن نحو 6500 مهاجر غير شرعي، يقبعون في سجون مراكز تجميع المهاجرين في كل من فرنسا اسبانيا، بلجيكا وإيطاليا[3].

فيما لجأت شبكات التهريب في السنوات الأخيرة إلى استغلال قوافل اللاجئين السوريين لتمكين "**حراقة جزائريين**" من التسلل إلى أوربا عبر بوابة تركيا، و ذلك بعد التخلص من وثائق هويتهم قبل الوصول إلى الحدود اليونانية، أين تبدأ مغامرة تقمص الهوية بحرا في طريق محفوف بالمخاطر والمفاجآت، الأسلوب انتشر في أوساط الشباب الذين تستخدمهم شبكات لها امتدادات بكافة الدول الأوربية ولم تعد تعمل في الخفاء بل استخدمت حتى مواقع التواصل الاجتماعي بأرقام هواتف وعناوين معروفة.[4]

---

[1] رقية سليمان عواشرية ،"نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة :الجزائر نموذجا"،المجلة العربية للدراسات الأمنية،العدد 71،(2016)،ص147.

[2] *Nacer Eddine Hammouda , **"La migration irrégulière vers et a travers L'Algérie"**. European University Institute, (CARIM), Italy,2008,p02.*

[3] ياسين بودهان،"الحراق:بين شرعية الحلم...والهجرة غير الشرعية"،18 أوت 2017 ، متوفر على الرابط التالي:
http://arb.majalla.com/2017/08/article55260905/.

[4] عبد الرزاق مشاطي ،"شبكات دولية تستغل المأساة السورية في الهجرة غير الشرعية"،2015 ،متوفر على الرابط التالي:
http://www.annasronline.com/index.php

هذه المعطيات تؤكد ارتفاع مؤشر تنامي هذه الظاهرة بالموازاة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وما تبعها من ضغوطات اجتماعية، حيث باتت الهجرة غير الشرعية حلما ومشروعا لعدد لا يستهان به من العائلات الجزائرية فعلى سبيل المثال لا الحصر أحبطت مصالح البحرية الجزائرية هجرة غير شرعية لـ 164 جزائريا يوم 9 فيفري 2017 من بينهم 3 نساء و6 قصر، و هو ما يؤكد جنوح الجزائريين بشكل متزايد نحو فكرة الهروب إلى الضفة الأخرى، رغم المخاطر التي تهدد حياتهم بداية من الشواطئ الجزائرية إلى شواطئ الوصول[1].

ثانيا-الجزائر كبلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا

تعد الجزائر معبرا أساسيا للمهاجرين للأفارقة بحكم أنها حلقة وصل بين الشواطئ الجنوبية للمتوسط والشواطئ الشمالية منه، فموقع الجزائر و قربه من أوربا وطول الحدود الصحراوية جعلتها تجلب المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات، فعلى سبيل المثال تعتبر مدينة تمنراست الشاسعة وجهة المهاجرين غير الشرعيين التي تمثل بالنسبة لهم محطة أساسية للتوجه إلى المناطق الساحلية الشمالية والشرقية قبل عبور المتوسط نحو مدينة صقلية الإيطالية، وآخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية ومنها إلى إسبانيا، ويلجأون في رحلاتهم الشاقة قبل وصولهم إلى وجهتم النهائية إلى عصابات مختصة في تهريب الأشخاص لتقوم هذه العصابات بتسليمهم وثائق سفر مزورة تمكنهم من المرور عبر النقاط والمراكز الحدودية مقابل مبالغ مالية معتبرة.[2]

في هذا السياق تشير التحقيقات الأمنية أن المنطقة الجنوبية تحولت منذ بداية الألفية الجديدة إلى ساحة للتجارة المربحة لشبكات المافيا التي تستغل تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من 16 عشر دولة إفريقية على المنطقة، فالمتطلعون منهم لبلوغ الأراضي الجزائرية يدفعون ما قيمته 1100 يورو لأشخاص يسهلون لهم قطع الصحراء في ظرف يومين، ثم يقومون بدفع ما قيمته 1500 يورو إضافية من أجل إدخالهم إلى الأراضي الجزائرية وبالضبط إلى ولاية تمنراست قبل الانطلاق نحو الضفة الشمالية للمتوسط[3].

---

[1] موقع أخبار الجزائر ،"توقيف 2630 حراق جزائري في عرض البحر منذ سنة"،متوفر على الرابط التالي:
https://www.algeriatody.com/

[2] لؤي ي،"ثلاث ولايات في الجنوب الجزائري مركز عبور للحراقة الأفارقة "،**جريدة التحرير الجزائرية**،2 أكتوبر 2014،متوفر على الرابط التالي:
https://www.altahrironline.com/ara/articles/86545

[3] عثمان لحياني،"مهاجرون يدفعون 2600 يورو لقطع الصحراء والوصول إلى الجزائر"، **العربي الجديد**،26 ماي 2018،ص2.

الشكل رقم (5):يبين وجهة المهاجرين السريين من الجزائر[1]

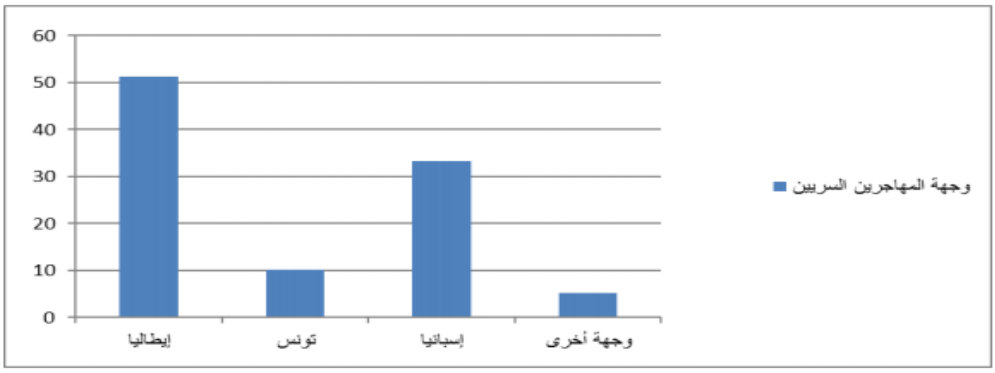

ثالثا-الجزائر كبلد مقصد للمهاجرين غير الشرعيين:

أصبحت الجزائر دولة مقصد للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من القارة السمراء خاصة في السنوات الأخيرة، فبالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي والموقع الإستراتيجي للجزائر، فهنالك عوامل أخرى كان لها وقع كبير في تحول الجزائر من بلد عبور إلى بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين في المدن والأرياف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

-الغلق المرحلي لحدود بلدان الإتحاد الأوربي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوربية للحدود الخارجية.***Frontex***، بفروعها الأربعة(ألمانيا ايطاليا ،اليونان،اسبانيا).

-انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، مستفيدة من الارتفاع الكبير الذي ظلت تشهده أسعار النفط في ذلك الحين، حيث تخطت سنة 2008 حاجز 145 دولار للبرميل، والذي فتح آفاقا جديدة في سوق العمل، حيث أصبحت الجزائر متمكنة من توفير مناصب العمل، و جالبة لليد العاملة في مختلف القطاعات[2].

-عدم قدرة دول الجوار لاسيما دول الساحل جميعها على مراقبة حدودها، أدى إلى إدخال الجزائر في مأزق كبير حيث وجدت صعوبات كبيرة في السيطرة على حدودها مع هذه الدول، و هو الأمر الذي جعل الآلاف من المهاجرين الأفارقة يتسللون إليها، حيث لم تعد هذه الحدود عازلة بل إنها أصبحت قابلة للاختراق.

-المعاملة الإنسانية والظروف اللائقة التي يتلقاها المهاجرون الأفارقة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة (المغرب وليبيا) ، وهو ما يشكل عامل جذب قاد إلى استقرار عدد كبير منهم فيها .

---

[1] محمد غزالي، لامية صابر ،"قراءات سوسيولوجية في راهنية الهجرة السرية من الجزائر نحو أوروبا"،في كتاب:**ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات**،(ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2019)،ص 283.

[2] عمر الأخضر الدهيمي ،"دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"،ندوة حول: (**التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 02-02-2012**)،ص ص14، 15.

-صعوبة مراقبة تحرك المهاجرين بسبب طول الحدود ووعورتها، وبسبب إختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية ،ومعلوم أن الطوارق يتحركون بحرية شبه مطلقة بين حدود الجزائر، مالي و النيجر، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق[1].

-الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين وضعف التنسيق الإقليمي سواء بين دول الاستقبال أو بين دول الاستقبال و دول المصدر،إلا بإيعاز أوربي أو في حالة اندلاع أزمة بسبب المهاجرين مثلما حصل بين الجزائر والمغرب، بعدما اتهمت كل منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة والتقاعس في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا.[2]

في هذا الجانب من الموضوع، يرصد الباحث "**محمد صايب موزيت**" سنة 2008 ،تشخيصا لواقع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، الذين يفضلون الإستقرار في الجزائر بدلا من مواصلة مغامراتهم نحو أوربا، في دراسة ميدانية لعينة تتكون من 2048 شخصا من مختلف التراب الوطني، بعنوان: ***« profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie »*** ، خلص فيها إلى أن منطقة الجنوب الجزائري تحتوي على أكبر عدد من هؤلاء المهاجرين بنسبة 64 % يتكتلون في ولايتي تمنراست وغرداية، ثم تأتي منطقة الغرب في المركز الثاني لتواجد هؤلاء المهاجرين بنسبة 19%، في حين تأتي منطقة الوسط وخصوصا الجزائر العاصمة، حيث يتواجدون بنسبة 12% وتحتل منطقة الشرق الجزائري المرتبة الأخيرة في عدد المهاجرين الأفارقة بـ 3 % وهذا بسبب الإجراءات الأمنية الشديدة هناك.[3]

هذا، و يرجع سبب اعتماد أغلب المهاجرين الأفارقة لمدينة تمنراست عن غيرها من مدن الوطن، لكونها الأقرب للبلدان الإفريقية جغرافيا، فضلا عن شساعة مساحتها وسهولة دخولها من الجنوب، إضافة إلى تشابه التركيبة الإثنية والاجتماعية و الثقافية مع سكان المنطقة، سيما بين طوارق تمنراست وطوارق الدول المجاورة في مالي والنيجر على وجه الخصوص.

كما أجرى الباحث الجزائري "**نصر الدين حمودة** "دراسة بعنوان: ***« La migration irreguliere vers et a travers lAlgerie »*** توصل فيها، إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر بنية الاستقرار هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، و ليست سياسية كما يعتقد البعض فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدراسة أن 73 % من المهاجرين، أجابوا بأن سبب هجرتهم اقتصادي يعزى أساسا، لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم، ثم البطالة وانغلاق الآفاق

---

[1] سمير قط،"الهجرة غير المنظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الدولية"، الملتقى الدولي الموسوم بـ :(**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي،قسم العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي قالمة،نوفمبر 2008**)،ص ص5-8.

[2] عمر الأخضر الدهيمي،المرجع السابق،ص15.

[3] *Mohamed saib musette et Nacer Eddine hammouda et autres, "**Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie**", rapport intermédiaire de recherche, CISP-SARP,2007,p3*

الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 43.1 % من الحالات، أما الأسباب الأمنية و السياسية فكانت ثانوية، فالوضع الأمني حفز 4.3 % فقط للهجرة نحو الجزائر و الأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة أقل من 2 % من المهاجرين حسب الدراسة.[1]

الجدول رقم (23): يوضح توزيع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر حسب الجنسية

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
النيجر	11200	%52.1
مالي	2186	%10.2
كاميرون	1347	%6.3
غانا	1324	%6.2
نيجريا	1266	%5.9
بنين	938	%4.4
كونغو	778	%3.6
ليبيريا	641	%3.0
ساحل العاج	388	% 1.8

Source :*Nacer Eddine Hammouda ,op.cit.*

المطلب الرابع:انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري

استنادا إلى المعطيات السابقة يلاحظ التطور المتزايد و المذهل للهجرة غير الشرعية و الذي نجم عنه تداعيات و انعكاسات سلبية كبيرة على استقرار و أمن الجزائر، و يمكن التعرض لهذه التداعيات من خلال المستويات الأربعة التالية:

أولا-التداعيات السياسية

أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية تثير الخلاف بين دول المنطقة و رغم تقارب بل تطابق السياسات الوطنية يغيب التنسيق الثنائي والجماعي بينها، فيما تستفحل الاتهامات المتبادلة بعدم محاربة الهجرة غير الشرعية الإفريقية بجدية، واتهام كل دولة الأخرى بتسويق المهاجرين السريين الذين يدخلون ترابها نحو أراضي جيرانها، فعلى سبيل المثال نجد المغرب في كل مرة يقوم برمي العشرات من الأفارقة على حدوده مع الجزائر متهما إياها، بعدم قدرتها على تحمل مسؤولية إبعاد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومتحججا في كل مرة بأن هؤلاء يأتون من الحدود الجزائرية[2].

إضافة إلى أن الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني قد تثير الكثير من ردود الأفعال من قبل دول المصدر والدول المستقبلة، ومن قبل العديد من القوى التي تتفنن في استثمار

[1] *Nacer Eddine Hammouda ,op.cit,p5.*

[2] صبيحة بخوش،"الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا : الجزائر نموذجا"،مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل،المجلد1،العدد 1،(مارس 2018)، ص304.

أزمات العالم وكوارثها لتوظيفها لخدمة سياساتها ومصالحها ولتصفية حساباتها تحت شعارات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي تعاملت مع هذه الظاهرة، في هذا الصدد اعترف المكلف "بالعدالة والحريات في اللجنة الأوربية" "**السيد جاك بارو**" بأن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت معقدة، لاسيما مع الجزائر و المغرب، اللتين رفضتا التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين غير الشرعيين بعد ترحيلهم من التراب الأوربي إلى بلدانهم الأصلية على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر حسب "**جاك بارو**" جزءا من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوربي الموقع سنة 2000.[1]

كما أصدرت وزارة الداخلية الإسبانية تقريرا بالتعاون مع **الوكالة الأوربية لمراقبة الحدود** في سنة 2010 حول الهجرة غير الشرعية، هذا التقرير وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف السواحل الإسبانية، بالخصوص مدينتي غرناطة و ألميريا القريبتين من السواحل الغربية الجزائرية، و خلص التقرير إلى أن تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو إسبانيا الذين يأتون من الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى النشاط القوي لعصابات الاتجار بالبشر التي تشتغل بين الجزائر وإسبانيا، وهذا ما يبين محاولة تحميل الجزائر مسؤولية التهاون في محاربة الهجرة غير الشرعية.[2]

علاوة على ذلك، نالت عملية ترحيل 600 مهاجر نيجري مقيمين في الجزائر بطريقة غير شرعية خلال نهاية سبتمبر 2011، انتقاد مسؤولي مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة للسلطات الجزائرية بعدم مراعاتها للظروف الإنسانية للرعايا المعنيين بعملية الترحيل، فيما بررها البعض الآخر بالتوتر الأمني في المنطقة وتخوف الحكومة الجزائرية من إمكانية تسرب عناصر إرهابية من تنظيم القاعدة عبر الحدود الليبية مع قوافل المهاجرين إلى الداخل الجزائري، وهو ما يهدد الأمن القومي الجزائري ويجعل الرعايا الأفارقة محل شبهة.

نفس الانتقادات طالت عمليات النقل الجماعي للرعايا الأفارقة من جنسيات مالية، نيجيرية وكاميرونية من ولاية وهران إلى تمنراست نهاية سنة 2011 قبل ترحيلهم إلى بلدانهم، حيث انتقدت "**الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان**" –غير الحكومية- المسؤولين عن عملية الترحيل، واعتبرتها "خرقا صارخا" للقوانين المنظمة لظروف دخول وإقامة الرعايا الأجانب بالجزائر.[3] كما دعت "**منظمة هيومن رايتس واتش**" السلطات الجزائرية حماية المهاجرين غير الشرعيين ضد العنف، وتقديم المخالفين

[1] رقية سليمان عواشرية،المرجع السابق،ص152.

[2] أحمد عمر يحي ،"الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوربي المعاصر :الجزائر دراسة حالة"، 2015،متوفر على الرابط التالي:
http//www.maspolitiques.com/mas/index.php ?option=com.contentyview=article

[3] بدون ذكر اسم الكاتب،"ترحيل الرعايا الأفارقة..نفقات إضافية تتكبدها الخزينة العمومية"،**يومية الفجر الجزائرية** ،28 ديسمبر 2015،ص 24.

لقواعد الهجرة الدولية إلى العدالة في محاكمات عادلة والتأكيد من أن أي انتهاك لقوانين الهجرة والتعامل معها على أنها مخالفة إدارية وليست جنائية[1].

أكثر من ذلك، وصل الأمر بـ**"منظمة العفو الدولية"** إلى حد التشكيك في مدى التزام الجزائر بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان الناظمة لمسألة الهجرة، حيث طالبت من السلطات الجزائرية بإيقاف- ما أسمته- بعمليات " **الطرد الجماعية**" و أن يتم الكف عن إرسالهم إلى "**بلدان ليسوا منها**"[2]، لكن دون أن تتقصى هذه المنظمات حقيقة الموضوع وتفحص طبيعة الوضعية الموجود عليها الأفارقة في الجزائر.

ثانيا-التداعيات الاقتصادية

تسبب التدفق غير المسبوق للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة عبر المناطق الحدودية في اتخاذ الجزائر منطقة لكسب المال بأي طريقة، حيث أصبحوا يشكلون يد عاملة رخيصة تتطور وتنمي سوق العمل غير الشرعي، مما يوجد وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية[3]، حيث يتم استغلال هؤلاء الأشخاص من قبل أرباب العمل في بعض المهام والأنشطة، كالبناء و الزراعة مقابل أجر زهيد على حساب اليد المحلية، مما يزيد في تفاقم ظاهرة البطالة وتنامي العمل غير الشرعي في البلاد و صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية بصفة فعالة في المناطق التي يقيم بها هؤلاء المهاجرون.[4]

إن وجود المهاجر في وضعية غير قانونية تجعله يرضخ إلى شروط رب العمل وتجعله في تبعية له والقبول بالظروف القاسية التي يعمل فيها، و هو ما ينعكس سلبا على مواطني بلد المقصد، و هو ما ينطبق على المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر، خاصة مع التواجد المكثف لهم في الناحية الجنوبية [5].

زيادة على ذلك، يقوم هؤلاء المهاجرون بتطوير وسائل وطرق الاحتيال و التزوير للوثائق الإدارية والمالية، و توزيعها في الأسواق نتيجة انتشار السوق الموازية على نطاق واسع، مما يؤثر على الاقتصاد الجزائري بشكل رهيب، إضافة إلى قيامهم بتبييض الأموال التي حصلوا عليها من الأعمال غير المشروعة وهي الأعمال التي أوقعت بعدة ضحايا جزائريين،[6] فضلا عن عمليات تهريب الأموال التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، في هذا الصدد حذر الخبير الاقتصادي الجزائري"**بشير مصطفى**"من حجم الانعكاسات

---

[1] مكي خلافة قديري ،"وضع حقوق المهاجرين بالجمهورية الجزائرية"،في كريمة الصديقي، **أبعاد دول المغرب الكبير في إفريقيا**،ط1، (ألمانيا:المركز الديمقراطي العربي والدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2020)،ص145.

[2] نفس المرجع،ص148.

[3] *SOPEMI ;"tendance de migrations internationales", rapport annuel, (édition 199), p 253 : https://www.oecd.org/fr/migrations/mig/37965497.pdf*

[4] صبيحة بخوش، المرجع السابق،ص 304.

[5] *SOPEMI, op.cit, p p253,254*

[6] عمر الأخضر الدهيمي ،المرجع السابق،ص 15.

السلبية لحجم الأموال المهربة إلى خارج الجزائر من قبل المهاجرين غير الشرعيين، و التي بلغت سقف الـ 60 مليون أورو في سنة 2017، فيما تم فقط خلال النصف الأول من سنة 2018، محاولة تهريب 11 مليون أورو وهو الأمر الذي أضر كثيرا باحتياطات الجزائر من العملة الصعبة.[1]

الإشكالية الأخرى التي تثير ها هذه الظاهرة ،هي تكبد الخزينة العمومية لنفقات إضافية لمواجهة تدفقات المهاجرين إلى داخل الجزائر، فقد رفعت الدولة الميزانية المخصصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية على سبيل المثال: مقارنة بسنة 2007 إلى خمسة أضعاف سنة 2008 لتصل إلى 18 مليار دينار، خصصتها وزارة الداخلية لنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، فيما أنفقت بين سنتي 2014 و2016، ما يعادل 70 مليون يورو في عمليات ترحيل شملت 30 ألف مهاجر غير شرعي بينهم 18 ألف امرأة و6000 طفل إلى بلدانهم الأصلية، فيما رصدت أزيد من 28 مليون يورو سنة 2017 في عمليات ترحيل مماثلة لمهاجرين أفارقة إلى بلدانهم خاصة إلى النيجر ومالي بعد اتفاق أبرم بين الدولتين.[2]

يضاف إلى ذلك، الخسائر اليومية التي تتكبدها الخزينة العمومية خلال عمليات البحث عن المهاجرين غير الشرعيين المفقودين (الجزائريين/الأفارقة) في عرض البحر، فحسب تقارير حراس السواحل فإن السلطات الجزائرية تخسر في عملية البحث عن جثة مهاجر غير شرعي واحد في عرض البحر أكثر من 30 مليون سنتيم في كل أربع ساعات و تتضاعف هذه النفقات كلما استغرقت عملية البحث مدة أطول[3] .

رابعا-التداعيات الاجتماعية

يرى " ***Olé waever*** "أنه وكنتيجة للتحولات الدولية للفترة ما بعد الحرب الباردة، فإن المجتمع معني بتهديد أكثر من الدولة، وعليه انشغل الأفراد وارتبط خوفهم بالمواضيع كالهجرة، ضياع القيم الثقافية فقدان نمط الحياة، وعليه فالأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما لتحليل التهديدات الجديدة كالتي تعاني منها دول القارة الإفريقية و التي من بينها الجزائر، و من هذا المنطلق قدم "**ويفر**"الأمن المجتمعي على أنه قدرة مجتمع ما على الثبات على سيماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الحقيقية.[4]

تتجاوز الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية الجانب الاقتصادي لتصل إلى المساس بالحياة الاجتماعية والثقافية أيضا، و هو ما يجعل المنظومة القيمية والثقافية تتأثر بوجود أعداد هائلة من

---

[1] ياسمين ناب، "عصابات دولية تستغل ظروف المهاجرين الأفارقة لجني الثروة "،12 ديسمبر 2018،متوفر على الرابط التالي: *www.sawtalhrar.net/html*

[2] عثمان لحياني ،"ترحيل المهاجرين الأفارقة يكلف الجزائر 100 مليون يورو"،**جريدة العربي الجديد**،31 جويلية 2017،ص 02.

[3] نفس المرجع،ص 3.

[4] علالي حكيمة،"البعد الأمني في السياسة الخارجية :الجزائر نموذجا"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الدولية،جامعة قسنطينة،2009)،ص ص119، 120.

المهاجرين غير الشرعيين، بتلخيص مفهوم الأمن المجتمعي في الحفاظ على القيم الثقافية والمجتمعية ومراعاة النظام القيمي والأمن المجتمعي.[1]

إذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة غير الشرعية تظهر سريعا، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية يكون ظهورها تدريجيا وبصورة بطيئة مقارنة بالآثار الاقتصادية، وهو ما يصعب من إمكانية السيطرة عليها ومعالجتها في حينها، لأن تعامل المواطنين مع أفراد لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي والأخلاقي والديني والأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية برمتها، كما تساعد الهجرة غير الشرعية على تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية كانتشار المخدرات، الفاحشة و القتل، الأمر الذي قد يمس بالأمن الاجتماعي للجزائريين.

إن السمة الغالبة للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من حيث التركيبة الديمغرافية هو غلبة الجنس الإفريقي، و المعروف عن أغلبية هذا الجنس هو اختلافه على الأقل في أحد مكونات الهوية الوطنية كاللغة و الدين و العادات و التقاليد، و إن الوجود الكبير لهؤلاء المهاجرين و من جنسيات مختلفة في العديد من المدن الجزائرية، حيث يتجاوز أكثر من 34 جنسية، أصبح يثير تهديدات كبيرة على الهوية الوطنية بسبب انتشار بعض الظواهر الدخيلة و الغريبة عن القيم والثقافة الجزائرية.[2]

حيث أن اختلاط المهاجرين الأفارقة بالسكان الأصليين لاسيما بالولايات الجنوبية أصبح معه التمييز بين الطرفين صعبا للغاية، و أصبحت معه عملية التأثير والتأثر حقيقة قائمة،و أن جلب هؤلاء المهاجرين لعادات و تقاليد تتنافى و العادات الجزائرية، مثل ممارسة الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية من شأنها التأثير على هوية الجزائريين على المدى المتوسط والبعيد، على غرار ما يحصل "**بحي قطع الوادي القصديري بولاية تمنراست**" الذي يأوي الآلاف من الأفارقة، والذي يجعل الداخل إلى أزقته يحس وكأنه في دولة إفريقية جنوب الصحراء ،لا تمت بصلة بالجزائر ولا بقيمها العربية والإسلامية والأمازيغية.[3]

أضف إلى ذلك، انتقال الأوبئة و الأمراض الفتاكة سريعة الانتشار كمرض نقص المناعة المكتسبة والملاريا وفيروس الإيبولا، فأصبح تنقل المهاجرين غير الشرعيين يشكل تهديدا فعليا للمناطق التي يقيمون بها كولاية تمنراست التي تعرف أعلى نسبة للمصابين بداء السيدا على المستوى الوطني، وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة حول عدد الأشخاص المصابين به ،إلا أن **لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا** قدرت أن هذا المرض الخطير ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست حيث تمثل هذه الأخيرة حسب تقديرات الأمم المتحدة أعلى مستويات عدد المصابين بهذا المرض، و هو مرشح للزحف أكثر نحو المناطق

[1] خديجة عرفة محمد أمين،**الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** ،المرجع السابق،ص 94

[2] صبيحة بخوش، المرجع السابق،ص 301.

[3] رقية سليمان عواشرية،المرجع السابق،ص 153.

الشمالية للجزائر، سيما و أن هناك دولا مثل السنغال والنيجر يدخل مواطنوها التراب الجزائري بسرية ودون الخضوع للرقابة الطبية بهدف معالجتهم أو عزلهم أو إعادتهم لبلدانهم الأصلية.[1]

ثالثا-التداعيات الأمنية

الحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعتبر منبع تهديد للأمن الوطني الجزائري، يسهل للتنظيمات الإجرامية التوغل إلى داخل البلاد لتنفيذ أعمالها الإجرامية وعقد تحالفات أو إفلاتها من المتابعات القضائية أحيانا، فصارت التنظيمات الإرهابية في المناطق الحدودية الجنوبية لا تتوانى في ممارسة أي نشاط إجرامي من أجل تموين و تمويل نشاطها، وذلك من خلال نسجها لعلاقات تعاون وتبادل للمعلومات وتحقيق المكاسب المادية مع شبكات التهريب عبر الحدودية.

1-ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب: تبرز العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والإرهاب في أن التنظيمات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية عادة ما يتورط في أنشطتها الإجرامية المهاجرون غير الشرعيين، فنجد على سبيل المثال "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**" يعتمد على هؤلاء المهاجرين في تكوين سراياه القتالية و الإستخباراتية ،لذلك فإن الهجرة غير الشرعية تبدأ بوصفها هجرة فقر لتتحول إلى انفلات أمني خطير عابر للحدود الوطنية.[2]

في هذا السياق أكدت دراسة أمنية أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني الجزائري سنة 2008، على أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك الوطني، بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى منها الإرهاب خاصة على الحدود، إذ تقوم الجماعات الإرهابية باستغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين غير الشرعيين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية[3]، كما ذكرت التقارير الأمنية في شهر مارس 2017، أن الأجهزة الأمنية الجزائرية اعتقلت 28 مهاجرا إفريقيا في منطقة غرداية وتمنراست، تشتبه بصلتهم بمجموعات مسلحة، تكون قد دفعتهم للاستطلاع أو لتقدير الموقف الأمني أو تمهيدا لربطهم مع خلايا محلية لتنفيذ عمليات مسلحة، وأفادت ذات المصادر أنه منذ شهر مارس 2017 إلى غاية شهر جوان من نفس السنة، تم إحباط أكثر من 200 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا إفريقيين تم استقطابهم و تجنيدهم من قبل المجموعات المسلحة في شمال مالي التي تمثل في الوقت نفسه منطلقا لقوافل الهجرة غير الشرعية.

---

[1] شاكر ظريف،"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:التحديات والرهانات"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2010)،ص ص109، 110.

[2] ص،سواعدي،"التنظيم الإرهابي سيجذب المهاجرين السريين"،**يومية الخبر الجزائرية**،22 ماي 2011،متوفر على الرابط التالي:
www.djazairess.com/echchaab/51531

[3] نائلة برحال،"الحراقة تتحول إلى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر"،**يومية الشروق الجزائرية**،21 أفريل 2008،متوفر على الرابط التالي:

www.echorouk on line.com/ara/articles/2952

فقد صرح وزير الخارجية السابق عبد القادر مساهل على هامش"**الندوة الوطنية حول دور المصالحة في محاربة الإرهاب والتطرف**"، المنعقدة بالجزائر في 10 جويلية 2017، بأن:"موجة هجرة الأفارقة إلى الجزائر أصبحت مؤطرة من طرف إرهابيين وشبكات مافيوية وتواجد هؤلاء في الجزائر، بات مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري على كل المستويات".[1] مضيفا،أن التنظيمات الإرهابية لا تورط المهاجرين غير الشرعيين فقط في أنشطتها بل تعمل على تمرير العشرات منهم الذين يرغبون في الهجرة غير الشرعية، من دول مثل نيجريا، كوديفوار الكامرون و مالي، باستعمال تقنيات التزوير، خاصة في جوازات السفر، فهذه التنظيمات لا تتوانى في ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالبشر، تهريب المهاجرين، تهريب المخدرات والسلاح)، من أجل تموين وتمويل نشاطها وذلك من خلال نسجها لعلاقات تعاون وتبادل للمعلومات وتحقيق المكاسب المادية مع شبكات التهريب عبر الحدودية.[2]

2-ارتباط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة: ترتبط الهجرة غير الشرعية ارتباطا وثيقا بباقي أشكال الجريمة المنظمة وقد وجدت شبكات تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مجالا حيوسياسيا خصبا لتنفيذ أنشطتها عبر الحدودية، فالجزائر وبحكم أنها جزء من هذه المنطقة يجعلها تتأثر بكل ما يحدث فيها من تفاعلات بين هذه الشبكات.

حيث لم يقتصر نشاط هذه الشبكات عند تهريب المهاجرين غير الشرعيين فقط، بل استعملتهم في العديد من المرات لتنفيذ أعمالها الإجرامية، كتهريب المخدرات والاتجار بها القادمة من دولهم الأصلية، بل أقدمت بعضها إلى تحويل الجزائر من بلد مستهلك إلى بلد منتج لأصناف مختلفة من هذه السموم، فقد أفادت مصالح الأمن التابعة لولاية تمنراست على سبيل المثال، أنها أوقفت الكثير من المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات إفريقية بحوزتهم كميات معتبرة من بذور الكيف لغرض تمريرها إلى داخل التراب الوطني، حيث تربطهم علاقات تجارية مع مزارعين جزائريين يزودونهم بهذه البذور قصد زراعتها في حقول بالمناطق المعزولة وسط الصحراء التي تقدر بالهكتارات وتنتشر هذه الحقول خاصة في تمنراست و أدرار.[3]

كما تستغل شبكات الجريمة المنظمة المهاجرين غير الشرعيين سواء القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه الشمال أو أولئك المتواجدين في ليبيا الفارين من العنف الأهلي في تهريب السلاح فالحدود الجزائرية وفي ظل الأزمتين المالية والليبية تشهد زيادة في حدة تنامي هذه الظاهرة[4]، حيث تشير

---

[1] عثماني لحياني ،"ترحيل المهاجرين الأفارقة يكلف الجزائر 100 مليون يورو"،المرجع السابق.

[2] مراد حامد،"القاعدة تنشئ خلايا للحراقة في صحراء الساحل"،13 نوفمبر 2010،متوفر على الرابط التالي:
www.djazairess.com/dhazair news/22264

[3] سمير قط،المرجع السابق،ص ص 8، 9.

[4] بدون كاتب،"أزمة ليبيا حولت المنطقة إلى خزان بارود"،يومية المساء الجزائرية،07 سبتمبر 2015،متوفر على الرابط التالي:
www.djazairess.com/echchaab/51531

تقارير الشرطة القضائية أن حوالي 70 % من المهاجرين غير الشرعيين متورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود والتي على رأسها تهريب السلاح والاتجار به.[1]

هذا ما يدفع بعض المهاجرين غير الشرعيين للدخول إلى الجزائر في كثير من الأحيان ليس للبحث عن العمل أو الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط، بل بهدف إنشاء عصابات وشبكات منظمة عبر وطنية وغالبا ما تكون بالتواطؤ مع بعض السكان المحليين المقيمين في المناطق الحدودية.

خلاصة الفصل

ما يمكن التوصل إليه في نهاية هذا الفصل، هو أن الموقع الجيو إستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر شكل رهانا حقيقيا للفواعل غير الدولاتية المهددة للأمن الوطني، هذا الموقع يضاف إليه تنوع تضاريسها فنصف مساحتها عبارة عن مناطق صحراوية مفتوحة وغير آهلة بالسكان، ما جعل حدودها مفتوحة ومنكشفة يصعب ضبطها وتأمينها بشكل كامل أمام خطر التهديدات اللاتماثلية الزاحفة من بعض دول الجوار ،المأزومة أمنيا، اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا،و بالتالي تكبد الجزائر المزيد من تكاليف الحماية على خطوطها الحدية دون تقاسم لفاتورة التأمين المشتركة مع هذه الدول.

لقد عانت الجزائر لسنوات طويلة من ظاهرة الإرهاب، استنزفت من قواها البشرية والمادية إلى حد بعيد، إضافة إلى تدويل صورة بشعة حولها مما جعلها تعاني عزلة دولية فرضت عليها كردود أفعال على الوضع المعقد والمتأزم داخليا، وقد تعددت الجماعات المسلحة في تلك الفترة واختلفت اتجاهاتها ومرجعياتها وكانت تستهدف النظام أو قوات الأمن والجيش، ومنها من كانت تعمل على إقامة إمارة إسلامية ومنها من كان هدفه القتل وإلحاق الأضرار الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع.

بالرغم من انحسار هذه التنظيمات وتقلص أنشطتها في السنوات الأخيرة في شمال البلاد، نتيجة الانقسامات الداخلية ونقص المال والمقاتلين، وتخلي عدد كبير منهم عن أسلحتهم في إطار مبادرة المصالحة الوطنية، و القضاء على عدد كبير منهم من طرف المصالح الأمنية المختصة،إلا أن النشاط الإرهابي في الجزائر أخذ بعد عبر-وطني، بإعلان أبرز التنظيمات الإرهابية في الجزائر "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الانضمام إلى تنظيم القاعدة العالمي و تحول اسم الجماعة إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهنا انتقل نشاطها إلى العمل الإقليمي من خلال توجهها نحو منطقة الساحل الإفريقي نتيجة تضييق الخناق عليها من طرف الجيش الجزائري في المناطق الشمالية من البلاد.

كما تشكل الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، تهديدا جديدا للأمن الوطني الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع أبعاده ومستوياته،حيث تتوافر فيها كل الظروف والعوامل المساعدة على تكوين

[1] صبيحة بخوش،المرجع السابق،ص 303.

وانتشار هذا النوع من الإجرام ،وخاصة موقعها الإستراتيجي باعتبارها همزة وصل بين الدول الإفريقية والدول الأوربية ما يجعلها منطقة عبور للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، كما أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، شكلت المناخ المناسب لنمو وازدهار مختلف أشكال الإجرام المنظم محليا، وذلك بالرغم من الإجراءات القانونية، الأمنية والإدارية التي قامت بها في إطار مكافحة هذا التهديد.

فأخطر ما يثيره انتشار الجريمة المنظمة هو ارتباطها بالتنظيمات الإرهابية، فقد صارت هذه الشبكات تقيم علاقات ارتباط عضوي مع الجماعات الإرهابية و نشأ بينها اعتماد متبادل في المهام، فمنذ أن أنشأت الجماعة السلفية للدعوة والقتال قاعدتها في شمال مالي، قامت بتعميق تواجدها في المنطقة من خلال إقامة روابط اجتماعية وقبلية مع سكان المنطقة، وزاد ثراؤها من وراء فرضها "الإتاوات"، على عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود والعدد الكبير من الفديات وراء اختطاف الأجانب.

إلى جانب ذلك، تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أهم التهديدات الأمنية اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري، على اعتبار أنها تعاني ومنذ سنوات من توافد الآلاف من الأفارقة الراغبين في الالتحاق بالضفة الشمالية للمتوسط مستغلين الجزائر كمنطقة عبور نحو أوروبا، و أكبر ما يغذي هجرة الأفارقة بطرق غير شرعية باتجاه الجزائر ، هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان، ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن و هو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوربا الغربية، و الأخطر من هذا أن الجزائر بدأت تتحول إلى دولة استقبال واستقرار نهائي للعديد من الأفارقة بعدما كانت منطقة عبور في السنوات القليلة الماضية.

لهذا السبب فإن التزايد الكبير لعدد المهاجرين و انتشارهم في الكثير من الولايات الجزائرية و مع صعوبة تحديد عددهم الحقيقي وجنسياتهم، يعرض الأمن الوطني الجزائري للخطر نظرا لحجم التداعيات التي تصاحب هذا النوع من الهجرة، و هو ما يدعو الجزائر إلى ضرورة بلورة إستراتيجية شاملة متكاملة الأبعاد على جميع المستويات (الوطني،الإقليمي والدولي) لدرء خطر تمدد هذا التهديد الذي يعرقل النمو الاقتصادي والاجتماعي و يؤثر سلبا على الأمن الوطني برمته.

الفصل الثالث:

العقيدة الأمنية وإستراتيجيات مواجهة التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري

تمهيد:

اختلفت درجة الاهتمام بصيانة الأمن الوطني للدول، حسب تطور الحياة الإنسانية وظهور تحديات وتهديدات أمنية عابرة للأوطان، وقد ازداد الاهتمام به حاليا، نظرا لتعدد أبعاده ومستوياته، بحيث أصبح يشمل كل مناحي الحياة الداخلية والخارجية، فأضحى الفصل بين مواضيع الأمن الوطني ضربا من الخيال وما كان ينظر إليه على أنه ثانوي لا يدخل في المعالجة الأمنية أصبح اليوم رئيسيا، ويشكل ركيزة أساسية للأمن الوطني، فقد زالت النظرة التي كانت تعتبر أن ما يمس المستوى الداخلي لا يهم المستوى الخارجي، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بدراسة الإستراتيجية التي تتبعها الدولة لحماية أمنها القومي في إطار يجسد التكامل الفعلي بين المستويات الثلاث، الوطني، الإقليمي والدولي.

عملت الجزائر في هذا الإطار، لأنها تدرك أن أمنها الوطني، يبقى دائما في خطر ما دام محيطها المباشر يتخبط في مشاكل بنيوية عميقة، سواء تعلق الأمر بجيرانها على الحدود المغاربية ودول الساحل الإفريقي، أو منطقة البحر الأبيض المتوسط أو بالمناطق الأخرى التي تنتمي إليها، كما أن استمرار هذه التهديدات وتعقدها مع تعدد أطرافها يضع جهودها الأمنية على المحك، و إلى مزيد من الضغوطات الخارجية، بل ويجبرها على تقديم تنازلات معينة بدعوى مكافحة هذه التهديدات في المنطقة، خاصة وأنها تواجه معضلة صعبة أملتها عليها مرجعية عقيدتها الأمنية في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء أكان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر، غير أن واقع الحال يفرض عليها المبادرة نحو التوجه مباشرة لمصدر التهديد والقضاء عليه أو إبطال مفعوله لضمان عدم وصول تأثيره إليها.

لذلك عمدت الجزائر إلى إعادة ترتيب قائمة التهديدات الأمنية العابرة للحدود من خلال تبني إستراتيجية شاملة تقوم على تعزيز الإجراءات والتدابير الوطنية، لضمان أمنها الداخلي وتحصين حدودها الإقليمية بدرع أمني للتعامل السريع مع هذه التهديدات، وخارجيا كان لها دور بارز في إبرام عديد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، أو من خلال مبادرتها الخاصة لعقد الاجتماعات الأمنية والندوات الوزارية سواء في إطار الاتحادات والتجمعات الإقليمية أو في إطار المنظمات الدولية، و لهذا سنحاول في هذا الفصل الوقوف عند الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي لحماية أمنها الوطني في عدد من المباحث، وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام لعقيدة الأمن الوطني الجزائري

المبحث الثاني: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مواجهة ظاهرة الإرهاب

المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها

المبحث الرابع: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الإطار العام لعقيدة الأمن الوطني الجزائري

تبلورت عقيدة الأمن الوطني الجزائري خلال السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال حتى فترة السبعينات من القرن العشرين متأثرة بمشاكل الحدود، وتعززت أكثر في العشرية السوداء في أطر مكافحة الظاهرة الإرهابية وملاحقة فلولها، وبعد ظهور التهديدات الجديدة المصاحبة للتحولات التي مست البيئة الإقليمية على مختلف الأصعدة، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على تكييف عقيدتها الأمنية وفق هذا المعطى الجديد لأداء دورها لمواجهة تلك التهديدات.

المطلب الأول: عناصر القوة الكامنة للأمن الوطني الجزائري

تعتبر الجزائر إحدى القوى الإقليمية الهامة والمؤثرة في المنطقة، حيث تمتلك مقومات وعناصر القوة الشاملة للدولة، اقتصاديا، بشريا، سياسيا و اجتماعيا، ويشكل الموقع الإستراتيجي والحدود المشتركة مع ست دول أهمية خاصة في التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، و من ثم فإن إبراز قوة الجزائر من خلال مؤشرات معينة، تسمح لنا بادراك مكانتها على الصعيد الإقليمي والدولي، وحضورها الدائم في مسرح الأحداث كقوة فاعلة سيسهم بلا شك في تحقيق متطلبات أمنها الوطني.

أولا-الموقع الجغرافي/ المساحة

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية والحديثة في العلاقات الدولية، على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والثقل السياسي، و لعل "**نابليون بونابارت**" قد أصاب كبد الحقيقة عندما اعتبر أن الجغرافيا تتحكم وتدير سياسة الأمم، و من هذا المنطلق فإن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية تكمن في المحاور المتعددة و المتقاطعة التي تقودها على مستويات إقليمية، فالجزائر تتوسط المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، و من الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو أمنيا في هذه المنطقة دون مشاركتها [1].

لذلك شكل موقعها الإستراتيجي تاريخيا محط أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية وكونها تمثل مدخلا لإفريقيا، ومن جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، ويتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا و إيطاليا.

كما تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي و عربي من حيث المساحة والعاشرة عالميا، وهي المرتبة التي صعدت إليها بعد انفصال جنوب السودان عن السودان في التاسع جويلية 2011، حيث تحتل الجزائر

[1] إدريس عطية،المرجع السابق، ص 149.

مساحة تقدر بـ 2381741 كيلومتر مربع أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ 30000244 كيلومتر مربع، وهذا ما أعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا في مختلف العصور والأزمنة.[1]

في ضوء ذلك، يوجد الشريط الساحلي في الشمال على مسافة 1660كم، من تونس شرقا إلى المغرب غربا، كما تقدر الحدود البحرية الجزائرية ب 12 ميلا بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية، ومابين 32 و 52 ميلا بحرية كنطاق للصيد البحري (***منطقة اقتصادية خالصة***)، بينما يبلغ طول الحدود الجزائرية البرية 6343 كلم تتوزع عبر سبع دول مجاورة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (24):يبين طول الحدود التي تتقاسمها الجزائر مع دول الجوار

الدول	طول الحدود ب"كم"	النسبة من الحدود الإجمالية
المغرب	1559	%24.57
مالي	1376	%21.70
تونس	965	%15.21
ليبيا	982	%15.48
النيجر	956	%15.07
الصحراء الغربية	42	%0.67
موريتانيا	463	%7.30
المجموع	6343	%100

المصدر:إدريس عطية،المرجع السابق،ص143.

تتميز الحدود الجزائرية حاليا بالاستقرار، رغم أنها شكلت في مرحلة ما بعد الاستقلال عامل توتر واضطراب مع دول الجوار، خاصة تونس والمغرب، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى تسوية المشاكل الحدودية وحسمها عبر اتفاقيات ثنائية، انطلاقا من مبدإ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار وتحقيقا لهدف الحفاظ على السيادة الوطنية الكاملة.

-اتفاق رسم الحدود مع الجمهورية التونسية، موقع بتاريخ 06 جانفي 1970 و اتفاق على تعيينها موقع بتاريخ 19 مارس 1983، وآخر لتعيين الحدود البحرية منها موقع بتاريخ 11 جويلية 2011.

-اتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية، موقع بتاريخ 15 جوان 1972.

-اتفاق تعيين الحدود مع جمهورية النيجر، موقع بتاريخ 05 جانفي 1983.

-اتفاق تعيين الحدود مع جمهورية مالي، موقع بتاريخ 08 ماي 1983.

-اتفاق تعيين الحدود مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موقع بتاريخ 13 ستمبر 1983.

-لتبقى الحدود الجزائرية الليبية من دون اتفاق لرسم الحدود وتعيينها.[2]

[1] الموسوعة الحرة ويكبيديا،"جغرافيا الجزائر"،متوفر على الرابط التالي:*https://ar.wikipedia.org/wiki*

[2] منصور لخضاري،"الإستراتيجية الأمنية الجزائرية 2006-2011"،المرجع السابق،ص 151.

رغم الاستفادة الجزائرية من المساحة الجغرافية، إلا أنها سببت لها مشاكل أمنية ودفاعية نتيجة تنامي المشكلات الأمنية المتأتية من دول الجوار الإقليمي عبر حدودها الطويلة، إضافة إلى تعثر المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب[1].

ثانيا-القوة البشرية

يشكل العامل البشري عنصرا من العناصر الحاسمة في قوة الدولة ومركزها السكاني، فعدد ونوعية و كثافة السكان في الدولة يؤثر على مستوى أدائها السياسي، كما تعتبر الموارد البشرية دعامة أساسية للنظام الاقتصادي ومحددا للقوة العسكرية لأي بلد[2].

يبلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر42.2 مليون نسمة حتى الأول من جانفي 2018، وهذا مقابل 41.3 مليون نسمة في الأول من جانفي2017، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات يتوزع عدد المواليد حسب الجنسين في2017 إلى 541.189 ذكورا و518.325 إناثا، حيث تصدرت العاصمة صدارة الولايات من حيث عدد المواليد الجدد في 2017 بـ 102.025 مولودا، متبوعة بسطيف 53.328 مولود، وهران 41.285 مولودا، قسنطينة 38.112 مولودا وباتنة 36.808 مولودا، فيما بلغت الزيادة الطبيعية للسكان حسب ذات المصدر870 ألف نسمة في 2017 أي بنسبة نمو تقدر بـ 2.09 % [3].

غير أن هذه الزيادة لا تعكس حقيقة التوزيع الجغرافي للسكان الذين يزدحمون في الشمال لأسباب متعددة منها ما هو مرتبط بطبيعة الظروف المناخية، و ما هو اقتصادي أنتجته الظروف الطبيعية التي وفرت ظروفا أليق وشروطا أحسن للعيش والاستقرار بالمناطق السهلية و السهبية مقارنة بالمناطق الصحراوية على شساعتها، و إلى هذا تشير بعض المصادر إلى أن ما نسبته 94 %، من مجموع السكان يقطنون المناطق الشمالية التي تزيد نسبتها عن 20 % من المساحة الإجمالية للبلاد، هذا ما يجعل دور الجزائر مهما في كل فضاءاتها الجيو-سياسية، خاصة وأنها تمتلك الطاقات الإنسانية ذات المستويات التكوينية والتعليمية التي تسهم في رسم مكانة لائقة لها كدولة محورية وفاعلة في هذه الفضاءات.

ثالثا-الأداء السياسي

تعكس بنية وصيرورة النظام السياسي الجزائري تداخل جملة عوامل ومحددات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية، ويعود جزء منها إلى الميراث الاستعماري وانعكاسات حرب التحرير، فيما يرتبط الجزء الآخر بتطور آليات ممارسة السلطة ومن ذلك استمرار أزمة المشروعية وتوالي الأزمات والانقسامات الحادة المطروحة بين الأجنحة المشكلة للنخبة الحاكمة.

---

[1] إدريس عطية،المرجع السابق،ص 144.

[2] نفس المرجع،ص 145.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات،"معطيات ديموغرافية 2017-2018"،متوفر على الرابط التالي:
http://www.ons.dz/-Population-et-Demographie-.html

لقد كان الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية عقب أحداث أكتوبر 1988 التي كانت مسرحا لأزمة سياسية عرفها الحزب الحاكم (FLN) آنذاك، وتمثلت في الصراع بين الجناح المحافظ منه، والنخبة الإصلاحية التي أبدت رغبتها في توسيع المشاركة السياسية، وتقليص دور الجهاز العسكري في المجال السياسي.[1]

ورغم اختلاف التحليلات السياسية حول حقيقة أحداث أكتوبر ومغزاها، إلا أنها شكلت بداية لعهد جديد للدولة الجزائرية، تم من خلاله اعتماد التعددية الحزبية والسياسية نمطا جديدا لتوسيع المشاركة السياسية وهذا ما جسده دستور 1989، إذ تضمن الدستور الجديد المعدل حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتوسيع مجالات التعبير والتعددية الإعلامية، كما بادر الجيش الوطني الشعبي إلى الانسحاب من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ولقد توالت الإصلاحات السياسية بتنصيب مؤسسات الدولة وإتباع مسار انتخابي يكرس المفاهيم الجديدة، كما كان بداية لتجربة ديمقراطية تميزت بالخصائص التالية:[2]

-التعددية الحزبية والانتخابات الدورية كمبدإ للتداول على السلطة.

-الانفتاح النسبي على وسائل الإعلام المكتوبة تعزيزا لحرية التعبير.

-بروز ملامح النضج لدى القوى السياسية سواء من حيث الوعي أو التنظيم، انتشار الثقافة المدنية وتعميق الإيمان بها .

-توسيع مجال المشاركة السياسية واحتواء الصراع بين القوى السياسية المختلفة ضمن المؤسسات الدستورية.

إن التجربة الديمقراطية في الجزائر عبر مسارها المثقل بالأحداث والتحولات عبرت عن ديناميكية جديدة تميزت بها الساحة السياسية، و أرادت من خلالها القوى الفاعلة التكيف مع المتغيرات الدولية، إلا أن هذه التجربة ذاتها خلقت مأساة حقيقية راح ضحيتها آلاف الأشخاص، وتجريب للممتلكات العمومية والبنية التحتية للاقتصاد الوطني، وبالرغم من كل هذا، لا يمكن أن نتجاهل سعي الجزائر أن تكون قطبا ديمقراطيا بين جيرانها من خلال فتح المجال للمشاركة السياسية وحرية التعبير.[3]

وقد تغير هذا التوجه في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة ،حيث تم إحياء الإصلاحات السياسية من جديد ،وتعزز هذا التوجه في ربيع 2011 بعد إعلان رئيس الجمهورية عن حزمة من الإصلاحات السياسية ،التي مست العديد من القوانين التي تحظى بأهمية بالغة في الحياة السياسية.

---

[1] مصطفى بلعور ،"حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 04، (2006)، ص 99.

[2] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 177-188.

[3] إدريس عطية،المرجع السابق،ص 162.

وإذا كانت 15 سنة من حكم الرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة** قد شهدت استقرارا لافتا، فإنه منذ نهاية عهدته الثالثة أعادت الجدل حول قدرة الجزائر على بناء نظام سياسي متماسك بإمكانه الاستجابة للتحديات المجتمعية في الداخل ومواجهة التحديات الخارجية في بيئة إقليمية سريعة التحول، ولعل الأحداث الأخيرة التي شهدتها الجزائر منذ شهر فيفري 2019 هي خير دليل على ضعف وانهيار السياسة الداخلية التي انتهجتها الدولة لعقود.

أما على المستوى الخارجي، يرجع عدد من الباحثين بروز الدبلوماسية الجزائرية في سنوات السبعينات من القرن الماضي إلى الحرب الباردة التي سمحت بهامش مناورة لبلدان العالم الثالث، انعكس على حضورها الايجابي في قضايا السياسة الدولية، (أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران، الصراع الإيراني العراقي)، وكان لها دور في العديد من المنظمات الدولية (منظمة عدم الانحياز، منظمة الاتحاد الإفريقي، وطرحها فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ودعم القضية الفلسطينية، وعدم الانجرار وراء موجة التطبيع بعد اتفاقية أوسلو)، فدور الجزائر كوسيط استمر رغم تراجع نشاط السياسة الخارجية خلال الثمانينات تزامنا مع المعطيات الخارجية، ثم الانكفاء التام خلال سنوات الأزمة الأمنية.[1]

وفي مطلع القرن الجديد، بدأت الجزائر عملية إعادة تموقع خارجي وعودة تدريجية إلى مسرح الأحداث الدولية ،لم يكن ذلك نتاج إرادة سياسية داخلية فحسب، بل أيضا نتيجة انبثاق بيئة إقليمية أكثر ملائمة،أهم ما ميزها ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليها، إرادة الجزائر المعلنة والمتبادلة مع عواصم القرار الدولي في استعدادها للانخراط في ديناميكية ما بعد 11 سبتمبر، إضافة إلى تكريس نزعة الاندماج والتكامل الإقليمي، بتأسيس الاتحاد الإفريقي في 2001 ،واعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا سنة 2002.

كما تترجم الزيارات التي قام بها رؤساء الدول للجزائر الاحترام الذي تحظى به الجزائر، لدورها الفعال في سبيل توفير ترقية السلم والأمن في كل مناطق العالم، وللفرص الأكيدة التي يوفرها اقتصادها لتطوير علاقات تعاون قوية تخدم المصلحة المتبادلة مع شركائها.[2]

فيما يرى البعض بأن هناك تراجع وتخبط في السياسة الخارجية وعدم ملاءمتها للتغيرات الجديدة في إطار بيئة أكثر عولمة من السابق، ولعل أحداث موجات التغيير في العديد من النظم العربية جعل هذه السياسة تتسم بالغموض وعدم الحسم والمبادرة خصوصا تلك التحديات التي أصبحت تمس الحدود الإقليمية للجزائر، خصوصا أثناء الثورة التونسية والثورة الليبية والتي أنهت نظام معمر القذافي.

---

[1] عبد القادر عبد العالي،"السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار:بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد7، (جويلية 2014)، ص ص 14، 15.

[2] مليكة،ب"المصالحة الوطنية تعيد الجزائر من بعيد"، **المشوار السياسي**، 2010، متوفر على الرابط التالي:
http://www.Alseyassi.com/Ara/sejut.php ?ID+78

رابعا-القوة الاقتصادية

لقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية كما تطورت عواملها وأصبحت مقياس لقوة الدولة، ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الأكثر من حيث العدد والأحسن من حيث التنظيم مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا والتي ترقى إلى مستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توفر الموارد الأولية ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه دعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والإستراتيجي للدولة في فضاءاتها الجيوسياسية[1].

تملك الجزائر العديد من المقومات الطبيعية و الطاقوية ساهمت في تأديتها دور مهم في مجالها الإقليمي، حيث تعتبر الهيدرو-كربونات من غاز وبترول العصب الحيوي للاقتصاد الجزائري،إذ تحتل الجزائر المركز السابع عربيا في احتياطي النفط الخام المؤكد الذي يصل إلى 12.2 مليار برميل، حسب التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، كما جاءت الجزائر في المركز الرابع عربيا في احتياطي الغاز الطبيعي إذ يصل احتياطها المؤكد من الغاز الطبيعي إلى 4.5 ترليون متر مكعب، ونسبة 2.3 % عالميا[2].

الجدول رقم (25): يمثل تطور إمدادات النفط في الجزائر (ألف برميل يوميا)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
1.762.7	1.875.2	1.863.0	1.881.0	1.909.8	1.954.5	1.957.5	1.967.5	1.967.5	1.844.5

***Source** : http ://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=53&aid=1&cid=AG,&syid=2004&eyid=2013&unit=TBPD*

تصدر الجزائر الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب وعلى الناقلات في شكل غاز طبيعي مسال ولديها ثلاث خطوط أنابيب لتصدير الغاز عابرة للقارات، اثنان لنقل الغاز الطبيعي إلى إسبانيا وواحدة إلى إيطاليا، وتنتشر محطات الغاز الطبيعي المسال في الجزائر في المدن الساحلية (أرزيو، سكيكدة).

كما كثر الحديث منذ سنة 2014 عن إمكانية التنقيب عن الغاز الصخري في الجزائر والتي تمتلك احتياطي يقدر بـ707 تريليون قدم مكعب، متصدرة بذلك المركز الأول عربيا والثالث عالميا بعد الصين والأرجنتين، إلا أن استغلاله يبقى بين مؤيد ومعارض[3].

الجدول رقم (26):يبين إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في الجزائر (مليار قدم مكعب)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
3.053	2.988	2.988	2.876	3.055	2.996	3.079	3.151	2.830

***Source** :Ibid*

[1] **نفس المرجع**،ص 146.

[2] مجموعة الأزمات الدولية ،"**جنوب الجزائر طليعة المشاكل** "،تقرير الشرق الأوسط،العدد 171، بروكسل،نوفمبر 2016، ص07

[3] نفس المرجع ،ص8.

كما تدخل المعادن المختلفة التي تحتويها الجزائر أساسها الفوسفات والحديد والزنك والنحاس والذهب، إضافة إلى احتياطي هام من المادة الإستراتيجية اليورانيوم، إلى جانب الطاقات الناشئة عن البترول والغاز، كمتغير أساسي في بنية الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ما يمثله القطاع الفلاحي ومدى تحسنه في السنوات الأخيرة خاصة في الفترة الممتدة من 2004-2014، بحيث يساهم القطاع بنسبة 11% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قابلة للمضاعفة إذ ما تم الاهتمام بالسياسة الفلاحية والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تحتل خمس المساحة الإجمالية أي بحوالي 47 مليون هكتار، كما تساهم بشكل مباشر في ترقية الصناعات الغذائية من خلال تزويدها بالمواد الأولية، حيث عرف هذا القطاع ديناميكية استثمارية هامة قدر ت ب 31 % من رأسمال الصناعات التحويلية سنة 2012، ليبقى قطاع الفلاحة في الجزائر يحتاج إلى الكثير من الاهتمام لأنه مجال إستراتيجي يحقق الأمن الغذائي[1].

هذا إلى جانب شبكة المواصلات والنقل التي تعد عصب الاقتصاد المعاصر ولذلك سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تنمية شبكة طرق برية معبدة والتي من أبرزها تدشين الطريق السيار شرق-غرب، سكك حديدية التي تربط أغلب المدن الجزائرية، وحتى النقل الجوي حيث عرف تطورا ملحوظا في عدد المطارات الداخلية والدولية، هذا إضافة إلى ترميم وفتح العديد من الموانئ البحرية في اغلب الولايات الساحلية أعطت دفعا قويا لتنشيط حركة التجارة الخارجية.

في موضوع آخر كشف صندوق النقد الدولي في تقرير صدر له في 20 أفريل 2012، أن الجزائر تعد من البلدان **الأقل مديونية** بين البلدان العشرين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشيرا إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2012، كما حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية الإنسانية المرتفعة حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2013، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.[2]

ورغم مقومات الجزائر الاقتصادية الهائلة فإنها تبقى رهينة تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذلك عدم تنوع وتنافسية الاقتصاد الجزائري وحاجته لإصلاحات هيكلية عميقة وجريئة وذلك لجعل الاقتصاد وليس النفط والغاز أحد عناصر الثقل الدبلوماسي للجزائر.

خامسا-القوة العسكرية

مكنت القوة الاقتصادية والبشرية للجزائر، إضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز من بناء قوات مسلحة قوية، طبقا لـ: ***(GLOBAL FIRE :2017)***، حيث جاءت في المركز 25 ضمن 133 دولة مصنفة عالميا، و الأول مغاربيا والمركز الثاني للشمال الإفريقي وإفريقيا بعد مصر، بينما تحتل المركز الثالث عربيا،

[1] إدريس عطية، المرجع السابق، ص ص 148-150.

[2] نفس المرجع، ص 151.

والمركز السادس ضمن دول الشرق الأوسط، بإدخال الجوار المباشر القوي لكل من تركيا و إيران وإسرائيل، كما أن امتلاكها لقدرات النقل الجوي العسكري و المدني المعبإ و الأسطول البحري و الموانئ والمطارات يمكنها من المناورة بقواتها من اتجاه إستراتيجي إلى آخر، و هو ما برهن عليه الواقع خلال المرحلة النهائية لحرب أكتوبر 1973، عندما نقلت الجزائر لواء مدرعا برا إلى مصر للمشاركة في تصفية قوات الثغرة الإسرائيلية ضمن العملية (شامل)، أنظر (**الجدول رقم 26+27**).[1]

الجدول رقم(27):الجيش الجزائري في التصنيف الدولي والإقليمي

الدول / الترتيب الدولي والإقليمي	مصر	الجزائر	المغرب	ليبيا	تونس	موريتانيا
الترتيب الدولي (133 دولة)	10	25	54	73	78	130
الترتيب الشمال إفريقي	1	2	3	4	5	6
الترتيب الإفريقي شمال وجنوب الصحراء	1	2	6	7	8	14
الترتيب في المغرب العربي	---	1	2	3	4	5

المصدر: محمد قشقوش،المرجع السابق،ص32

ملاحظة: (إثيوبيا المرتبة الثالثة، نيجيريا المرتبة الرابعة، السودان المرتبة الخامسة).

الجدول رقم(28):القدرات العسكرية للجيش الجزائري

القدرات العسكرية	قوة عاملة	قوة احتياطية	طائرات قتال	نقل	دبابات	مركبات قتال	مدفعيات ذاتية الحركة
العدد	520.000	272.000	188	266	382405	6754	710
القدرات العسكرية	مدفعيات الميدان	إجمالي القوات البحرية	فرقاطات	غواصات	الميزانية	موانئ بحرية	مطارات
العدد	176	85	8	6	9	157	

المصدر:نفس المرجع، ص32.

يستخلص من المعطيات السابقة، أن القوة البشرية الإجمالية بلغت (520 ألف مقاتل)، أي ما يمثل نسبة 1.29 % من عدد السكان، و هو ما يمكن من بناء قوات مسلحة قوية دون إرهاق قوة العمل، وبإضافة القوات الاحتياطية وقت الحرب أو التعبئة (272 ألف) مقاتل، يشكلان معا نسبة 1.97 % من عدد السكان البالغ 41 مليون نسمة سنة 2017، و هو مناسب طبقا للمعدلات الدولية التي تعتبر أن نسبة القوات المسلحة إلى عدد السكان، تكون متوازنة حوالي 1.5% إلى 2 % و هو ما ينطبق على الجزائر.

[1] محمد قشقوش،"الجزائر في ميزان القوى الإقليمي:الاحتياطي الإستراتيجي العربي"،**مجلة أراء حول الخليج** ،العدد 132،(أفريل 2018)، ص ص 31، 32،متوفر على الرابط التالي:

https://issuu.com/araa-new/docs/130-r/125?fr=sZjdjMjE1NTU2MzA

بالمقابل يلاحظ التوازن بين كل أصناف القوات المسلحة، فهناك بعض الجيوش قد تمتلك بعض العناصر و تفتقر إلى الأخرى مثل الدول الحبيسة غير المطلة على البحار، والتي تفتقر إلى القوات البحرية عسكريا، كما تفتقر إلى الارتباط التجاري بالعالم، حيث كبر حجم النقل ورخصه...فيما تمتلك الجزائر أسطولا بحريا عسكريا قويا خاصة في مجال الغواصات حيث تأتي في المركز الأول عربيا.[1]

كما شهدت المخصصات المالية الموجهة للإنفاق العسكري ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقلت من 904 مليون دولار عام 1990 إلى 10.6 مليار دولار سنة 2017، و هو ما يكفي لبعث مشاريع ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة، وشركاء أجانب ذوي سمعة عالمية على غرار الشريك الألماني "**ديلمر**"والشركة الإماراتية" **آبار للاستثمار**" من جهة أخرى، بما يلبي احتياجات القوات المسلحة من العتاد العسكري، كما تسهم في تخفيض حجم الواردات وتقليص فاتورة الاستيراد ونقل التكنولوجيا والمعرفة [2] .

تبدو القدرات العسكرية للجزائر لافتة ومتناسبة مع مساحة الإقليم وعدد السكان، ولكن أيضا مع الأهمية المتزايدة للموقع الجيوسياسي، وحجم التهديدات الأمنية وأبرزها خطر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والانفلات الأمني في دول الجوار خصوصا ليبيا، واستمرار التوتر على الحدود الغربية.

المطلب الثاني: الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري

أنتج الموقع الإستراتيجي للجزائر امتدادات جيوسياسية متنوعة للأمن الوطني الجزائري الأمر الذي يمكن قراءته في مختلف النصوص والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية، وهذا يعني أن للجزائر موقعا محوريا يلتقي عنده ويتقاطع من حوله كثير من الامتدادات التي ما كان لها إلا تترك آثارا عميقة على أمنها الوطني، و هي تتداخل بطريقة مركبة ومتشابكة يصعب معها التزام الدقة التامة في إقامة الحدود الفاصلة بينها.

أولا-الامتداد المغاربي

تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بحكم موقعها الإستراتيجي والمركزي، كنقطة تقاطع بين الدول المغاربية الأربعة(تونس، ليبيا، المغرب الأقصى، ليبيا) من ناحية، و بين البحر الأبيض المتوسط وعمق القارة الإفريقية من ناحية أخرى، حتى أنها كانت تسمى لمدة طويلة في الماضي بـ: "**المغرب الأوسط**"،[3] فالمساحة الشاسعة للجزائر والتي تقدر بـ 40% من مساحة المغرب العربي كلية، وبطول حدود برية تقدر

[1] نفس المرجع،ص ص32، 33.

[2] علي بوشربة ،"الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية"،مجلة الجيش،العدد 618،(جانفي 2015)،ص 28.

[3] عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،المرجع السابق،ص 04.

بـ 6346 كلم تربط كل الحدود مع دول المغرب العربي، و بشريط ساحلي يقدر بـ1200 كلم تربطها بالمتوسط، أهلها لأن تكون بوابة شمالية لإفريقيا على البحر المتوسط، كما أنها تمتاز كذلك بصحراء كبرى أخذت الحيز الأكبر من صحراء الفضاء المغاربي أغناها بالموارد الطاقوية والمعدنية[1].

هذه المقومات من جهة مكنت الجزائر من تعزيز مكانتها في الساحة المغاربية والدولية، و من جهة أخرى يؤثر الثقل الجيو-إستراتيجي للجزائر ووقوعها في نقطة تقاطع إستراتيجي مع المغرب العربي على أمنها القومي وجعله منكشفا من كل الجهات نظرا لشساعة الإقليم الجزائري، مما جعلها عرضة لكل إفرازات البيئة الأمنية المغاربية من تطورات وتفاعلات، وقد أدرك صناع القرار الجزائريين ذلك منذ عهد الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" الذي اعتبر أن :"المغرب العربي والمنطقة الفاصلة القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر، و أنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[2].

كما أن الجزائر بثقلها التاريخي والثقافي والاقتصادي والجغرافي ترى أن لها دورا مهما في المغرب العربي وكفاعل أساسي وجوهري في هذه المنطقة، ويتجلى هذا الدور تاريخيا في النضال ضد الاستعمار الفرنسي من خلال قناعة شعوب المنطقة بتشكيل وحدة جغرافية مبنية على أساس الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، كما ظل البعد المغاربي حاضرا في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية(حزب نجم شمال إفريقيا المجيد، الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وصولا إلى جبهة التحرير الوطني) التي كانت تهدف إلى استقلال الجزائر ضمن وحدة المغرب العربي، وبعد الاستقلال جاءت مختلف الدساتير لتؤكد على الوحدة وحسن الجوار.

أما على الصعيد المؤسساتي الرسمي فقد جرى توقيع الميثاق التأسيسي لإتحاد المغرب العربي في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 17فيفري 1989، إلا أن تلك المبادرة لم تعرف بعد الانطلاقة الحقيقية المعبرة عن طموحات الشعوب المغاربية التواقة إلى الاندماج، لإيمانها بضرورته الإستراتيجية لما سيتيحه من آفاق شراكة وتعاون، وما يطرحه من حلول لمختلف الأزمات التنموية والمشكلات الأمنية (الإرهاب،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية...)،التي تعاني منها الدول المغاربية، لكن مواجهتها لها كدول عوض أن تكون كإتحاد حالت دون تجسيد الحلول الأنجع لها، و هو ما حول واقع الفضاء المغاربي إلى مفارقة بأن صار حالة أقرب إلى **"تضاد المتكاملات"**.

تعزى صعوبات بناء التكامل والاندماج المغاربي ومعوقاته إلى الخلافات البينية بين بلدان الإتحاد المغاربي، ولاسيما منها العلاقات المتوترة بين المغرب والجزائر و إلى الطروحات الليبية في عهد "**معمر**

[1] *Paul Balta, **le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, (Alger: la phonic, 1990), p 81.*

[2] عبد النور بن عنتر،المرجع السابق ،ص 43.

القذافي" الذي كان تركيزه الإقليمي ذا اتجاه عمودي "**نحو قبائل الصحراء الإفريقية**" أكثر مما كان ذا اتجاه أفقي "نحو الدول المغاربية"[1].

في الأخير، إن التوجه المغاربي في السياسة الأمنية الجزائرية، يأتي من إدراك الجزائر أنه حتمية لا يمكن تجاوزها نظرا لاعتبارات الجوار والانتماء والمصالح المشتركة، خاصة و أن الحوار في العلاقات الدولية حاليا هو حوار أمني اقتصادي بين التجمعات الإقليمية الكبرى، و أن تحقيق المصلحة الوطنية يكون بتفعيل دور الجزائر ضمن مجالها الإقليمي، باستغلال الإمكانات المتاحة وتفادي العراقيل التي تواجهها، وهو الإدراك الذي امتد في الواقع ليشمل القارة الإفريقية أيضا.

ثانيا- الامتداد الإفريقي

يشكل الفضاء الجيوسياسي الإفريقي ميدانا إستراتيجيا لصراع القوى الإقليمية والدولية على مجالات النفوذ وتزخر هذه المنطقة، بثروات وموارد طبيعية هائلة كالنفط، اليورانيوم، الذهب و المياه مما جعل القوى الكبرى تضع في أولويات أهدافها أسس وإستراتيجيات للتوغل في هذه المنطقة، فزيادة عن قوى النفوذ التقليدي في المنطقة كفرنسا الولايات المتحدة الأمريكية، والتوغل الصيني التجاري والاقتصادي بصورة لافتة للانتباه اهتمت قوى أخرى كتركيا وإسرائيل بهذا المجال الحيوي ،فقد عمدت تركيا مثلا إلى وضع إستراتيجية تستهدف من خلالها استثمار 20 مليار دولار في إفريقيا في مجال البنية التحتية والنسيج في حدود 2022، بينما اتضح الاهتمام الإسرائيلي من خلال زيارة **نتينياهو** إلى دول حوض النيل وتزويد هذه الدول بمعدات ووسائل الري وتزويدها أيضا بمعلومات استخباراتية.[2]

أما بالنسبة للجزائر فلها صلة عضوية، جغرافية وتاريخية وحضارية ونضالية وثيقة بالعمق الإفريقي، فلقد اهتمت دائما الجزائر ببناء علاقات قوية مع القوى التقليدية الكبرى في إفريقيا كجنوب إفريقيا، السنغال، الكونغو، النيجر و نيجريا، وكل الدول الإفريقية الأخرى، لذا كانت الجزائر من المؤسسين الأوائل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بالإتحاد الإفريقي، والتي تعرف حضورا قويا للجزائر من خلال انتخابها في مختلف الهياكل المهمة فيه كمجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعد المحرك الأساسي في هذه المنظمة.

تعتبر منطقة الساحل الامتداد الجيوسياسي القريب جغرافيا وإستراتيجيا وأصبح هذا الفضاء منتجا لمجموعة من الأزمات كان لها انعكاسات سلبية على الأمن الوطني الجزائري، فهذا الفضاء أصبح

[1] منصور لخضاري،" الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري"،مجلة شؤون أوسطية،العدد 143،(خريف 2012)،ص 179.

[2] فاتح خننو،"سياسة الجزائر في فضائها الإفريقي والعربي: الشراكات لا التحالفات"،سبتمبر 2018، متوفر على الرابط التالي:
http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4468/19&catid/

بؤرة لانتشار الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، تتقاسم هذه التهديدات بصورة حدية ليبيا ومالي وهما الأزمتان الأكثر اشتعالا في الفضاء الجيوسياسي المزدوج الساحلي و المغاربي.[1]

تبرز السياسة الأمنية الجزائرية في هذا الفضاء الجيوسياسي، من خلال دعواتها لتضافر الجهود من أجل مكافحة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، ونظرا لتطور واتساع نطاق هذه التهديدات استدعت إيجاد آليات عسكرية وأمنية مشتركة، فتم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة و تضم أربع دول أطلقت على نفسها دول الميدان وهي (مالي، الجزائر، موريتانيا و النيجر)، وتتمحور نشاطات ومهام قيادة هذه اللجنة حول وضع وتفعيل شبكات الاتصال الخاصة بهذه اللجنة، وتوفير الخرائط العملياتية والأمنية ومتابعة النشاطات والوضعية العددية للجماعات الإرهابية التي تنشط بالمنطقة[2].

جعلت كل هذه التحديات الجزائر تنادي دائما في المحافل الدولية بضرورة تكريس مبدأ التنمية في البلدان الإفريقية كآلية لامتصاص الأزمات البنيوية في إفريقيا، فالتنمية هي من سيعزز فرص الاستقرار في المنطقة ويحد من موجات الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تحديا أمنيا لا يمس إفريقيا فقط، وإنما أيضا بلدان الضفة الشمالية من المتوسط.

لم تكتف الجزائر بذلك في رؤيتها الإستراتيجية تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي برؤية أمنية بل تبعتها مبادرات اقتصادية وتنموية، حيث تعد من الدول الخمسة المؤسسة للآلية الإفريقية للتقييم والذي يهدف إلى ضمان اندماج أفضل **للنيباد** في الهيئة الإفريقية، وتهدف الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا التي تم إعلانها في جويلية 2001، من طرف رؤساء الجزائر، نيجريا، مصر، جنوب إفريقيا والسنغال من أجل اندماج إقليمي اقتصادي وأمني، كما يتعلق الأمر بالحكم الراشد في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، رغم أن **النيباد** يعد برنامجا وليس منظمة .[3] كما تعد الجزائر أول دولة تمسح ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 3.5 مليارات دولار، وتشتغل حاليا الرؤية الجزائرية بمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في إفريقيا إذ تحاول تعزيز توجهها نحو إفريقيا من خلال استثمارات شركة سوناطراك في مجال الطاقة، وإقامة استثمارات لشركات الهاتف النقال، إضافة إلى خطوط ملاحة لتسويق المنتجات على غرار الخط الذي يربطها بكوديفوار الذي دشن في شهر أكتوبر 2018.[4]

لذا نجد أن مكانة الدائرة الإفريقية، ما فتئت أن تعد من اهتمامات صناع القرار في الجزائر، و إن قام هذا الاهتمام بهذه الدائرة على اعتبارات سياسية وإيديولوجية في السابق (الانتماء إلى دول العالم

[1] نفس المرجع،ص ص 2، 3.

[2] بشير عميور،"الساحل...دول الميدان وإرساء إستراتيجية موحدة"،مجلة الجيش ،العدد 579،(أكتوبر 2011)،ص ص16-19.

[3] هشام فرجاني، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009" ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009)، ص 120.

[4] فاتح خننو،المرجع السابق،ص 3.

الثالث ومساندة حركات التحرر في إفريقيا)، فإن الاهتمام بها حاليا ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين فرضته اعتبارات إستراتيجية أمنية متعلقة أساسا، بالتهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل والصحراء.

ثالثا- الامتداد المتوسطي

يستمد مصطلح "**المتوسط**"***méditerranée*** أصوله من اللاتنية الذي يدل على معنى الوجود في الوسط (وسط الأرض)، ما يؤشر إلى اعتماد أسس جغرافية لتحديد المصطلح الذي كان القصد من استعماله حينذاك للدلالة على ذلك البحر الذي يتوسط اليابسة المشكلة للعالم القديم، فحتى القرن السادس عشر كان يطلق على البحر المتوسط "**المتوسط**"، دونما إضافة البحر، بسبب الاستكشافات الجغرافية التي لم تكن قد أبانت بعد وجود غيره من البحار، فكان الاعتقاد السائد بأن ما يحيط اليابسة ليس إلا كلا مائيا ممتدا ومتصلا ما لم تكن معه الحاجة إلى تخصيص تعبير "البحر" لوصف المتوسط وتمييزه عن غيره من المسطحات المائية الأخرى[1].

تعتبر مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة للجزائر ليس فقط لأنه يشكل جهة انكشاف إستراتيجية ولكن أيضا لأن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار فيه، ذلك لأن المتوسط يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال، زيادة على أنابيب الغاز التي تربط الحقول الغازية الجزائرية بأوروبا ويعبر عنه بالأمن الطاقوي، وطرق إمدادات من الجزائر نحو أوربا الغربية ليست مهددة لكن منكشفة، فتأمين طرق تصدير الطاقة تسهم فيه الدول المستوردة للنفط والغاز ومستعدة حتى للجوء إلى القوة أحيانا[2].

من زاوية أخرى بما أن الجزائر تمتد حدودها الشمالية على شريط ساحلي يقدر بـ 1200كلم لذلك تعتبر كبوابة مفضلة للمهاجرين الجزائريين، أو غيرهم من المهاجرين الآتين من البلدان الإفريقية الصحراوية القاصدين الضفة الشمالية للمتوسط، ورغم هذه الأهمية الإستراتجية للدائرة المتوسطية، إلا أن الجزائر أعطت أهمية أكبر للدائرتين المغاربية والإفريقية، اللتين تعتبرهما مترابطة وكجزء من العالم الثالث الذي تؤدي فيه دورا بارزا، و بذلك ظل المتوسط البعد الغائب في دوائر أمنها القومي[3].

يفسر عدم الاكتراث الإستراتيجي هذا، ببعدها المتوسطي بعاملين أساسيين هما:[4]

أ-ثقل الماضي التاريخي، فالمتوسط كان دائما بالنسبة لها جهة تعرض وانكشاف.

---

[1] منصور لخضاري،" الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري"،المرجع السابق،ص 176.

[2] عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق،ص 47.

[3] نفس المرجع،ص 50.

[4] *Abdennour Benantar **"les perceptions arabe et européenne de la méditerranée "**, aire régionale de laméditerranée (paris) UNESCO éditions 2001. P82.*

ب-حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، وهذا ما يفسره تحركها الجيو-سياسي إفريقيا نظرا لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربيا (قضيتا الحدود مع المغرب والصحراء الغربية).

يبرز من خلال تحليل الخطاب السياسي بأن المتوسط ظهر كبعد مستقل للأمن الوطني الجزائري مطلع السبعينات، عندما اقترح الرئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**" في أفريل 1972، مؤتمرا للأمن في المتوسط خارج الحلفين (**وارسو والأطلسي**) على أساس شعار "المتوسط للمتوسطيين"،أي معارضة وجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط، إلا أن مناخ الحرب الباردة أجهض هذا الاقتراح.

أما في الثمانينات فقد تم التأكيد على البعد المتوسطي في السياسة الأمنية الجزائرية، رغم تحفظ الجزائر على الاقتراح الفرنسي لإنشاء **مجلس للأمن والتعاون في غرب المتوسط**، إلا أنه مع تحسن العلاقات الجزائرية–المغربية في نهاية الثمانينات وبعد قيام إتحاد المغرب العربي تخلت الجزائر عن تحفظاتها حيال الاقتراح الفرنسي وقبلت بإطار غرب المتوسط الذي انبثقت عنه مجموعة 5+5 .[1]

أما الخطاب السياسي منذ مطلع التسعينات، فيشير في كل مناسبة للبعد المتوسطي بعد أن كانت مسألة ثانوية، اعترفت الجزائر ببعدها المتوسطي كدائرة شرعية ومستقلة في نفس مكانة الدوائر الأخرى وهذا ما تكرس مع دستور 1996، حيث جاء في ديباجته بأن:"***الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي و أرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر ويشرفها الاحترام الذي أحرزته وعرفت كيف تحافظ عليه بإلتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم***"[2]، أي أن البعد المتوسطي سبق في الترتيب البعد الإفريقي مما يشكل قطيعة مع التراتبية المعتادة، إنه تطور كبير في التصور الجزائري للمتوسط .

و يرجع هذا الاعتبار التدريجي للدائرة المتوسطية، سيما في التسعينات إلى ثلاثة عوامل أساسية[3]:

أ-الانفتاح السياسي في الجزائر سمح بنوع من التصالح مع التاريخ وتقبل فكرة متوسطية الجزائر.

ب-نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، و من ثم نهاية المواجهة الإيديولوجية مما فتح صفحة جديدة للعلاقات مع الغرب.

ج-التوجه الأورو-أطلسي جنوبا وما أنجر عنه من مخاطر تدخل في المنطقة خاصة وأن التمركز الأورو-أطلسي جاء في وقت كانت الجزائر قد غرقت في دوامة عنف داخلي من جهة، ومن جهة أخرى تتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية إقليميا مما اقتضى الاستجابة لها .

---

[1] *Ibid,pp 83-105.*

[2] عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق، ص 46.

[3] نفس المرجع، ص 53.

بناء على ما تقدم يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن الموقع الجغرافي للجزائر الذي أوجدها على الضفاف الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ما كان ليجعلها على هامش حركيته التاريخية، بل كانت في تفاعل (تأثير و تأثر) دائم معها، فالجزائر ترتبط بدول الجنوب منه و تتقاطع معها في دوائر جيو-سياسية مغاربية، عربية، إفريقية و إسلامية، وترتبط بشماله علاقات تمتد إلى قرون من الزمن عرفت مختلف أشكال الحرب، و الغزو و الاستعمار...وهو ما كان وراء وجود انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري.

رابعا-الامتداد العربي والإسلامي

يشكل العالم العربي العمق الحضاري والتاريخي والإستراتيجي للجزائر، وقد اهتمت الجزائر دائما بهذا المجال الحيوي من منطلق أنها فاعل مركزي فيه، بحكم موقعها الجيوسياسي و التاريخي و الجيو اقتصادي وسعت الجزائر دائما إلى إقامة علاقات متوازنة مع كل الدول العربية في إطار من مبادئ الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبناء علاقات تقوم على أسس الشراكات لا التحالفات.

اهتمت الجزائر بمجالها العربي وكانت من المنضمين إلى جامعة الدول العربية ودافعت عن تصوراتها التي تخدم مفهوم المصلحة العربية المشتركة، وصيانة الأمن القومي العربي ونأت الدبلوماسية الجزائرية عن الدخول في أي تحالف من التحالفات، وفق ما تمليه عقيدتها الأمنية والعسكرية المهندسة دستوريا وهو أن الجيش الجزائري لا يتدخل خارج حدوده لأسباب ترتبط برؤية واقعية وعملية وتتغذى من مبادئ الدبلوماسية التي لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

يتجاوز ما يجمع الجزائر بالبلدان العربية الامتداد الطبيعي الذي وفرته الجغرافيا الطبيعية، إلى ما استطاعت نسجه الجغرافيا البشرية من أواصر الصلة بين الشعوب العربية على اختلاف البلدان التي ينتمي إليها كل عربي، فكان أن تقاسمت الجزائر مع شقيقاتها العربية التي قاسمتها بدورها النكبات والطموحات، وشاركتها بمقعد في جامعة الدول العربية كإطار مؤسساتي يتيح التمثيل الإقليمي للدول العربية[1].

فلئن كان الموقع الجغرافي للجزائر قد أبعدها عن المنطقة العربية فإن اقترابها الوجداني منها قرب ما جعلت منه الطبيعة بعيدا، خاصة وقد سجلت لها مواقف ثابتة حيال قضايا المنطقة المصيرية، ومن ذلك تصريح الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" : "إن المعركة في فلسطين لا تخص الفلسطينيين وحدهم، بل تخصنا جميعا ،ورغم أننا بعيدون جغرافيا إلا أن لنا دورا في المعركة"[2]، ويبقى احتضان الجزائر

[1] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق،ص 110.

[2] (ـــــ،ـــــ)،"إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،المرجع السابق،ص 239.

اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في شهر نوفمبر 1988و إعلانه قيام "**دولة فلسطين**"، أحد أكبر الشواهد الماثلة على حقيقة موقف الجزائر من القضية الفلسطينية نصرة ورعاية[1].

لقد أفرزت الهزة الجيوبوليتيكية في 2011، ضمن ما سمي في أدبيات النقاشات الإعلامية **بالربيع العربي**، تحديات مفصلية على مستوى العالم العربي لبعض الدول التي عرفت أحداث بالغة وبدأ العالم العربي يشتعل في سياق من التحالفات والتدخلات في الشؤون الداخلية للدول، فوقفت الدبلوماسية الجزائرية على مسافة واحدة بين كل الأطراف، وتحفظت على القرارات التي من شأنها أن تكون مدخلا نحو التدخل ويبدو أن المقاربة الجزائرية كانت منطقية بالنظر إلى فلسفتها التي تؤمن بها[2].

في سياق الإقليم المضطرب بإيقاعات مختلفة بدءا بالجوار الإقليمي للجزائر الذي عرفت فيه تونس وليبيا الحراك الاحتجاجي الذي أدى إلى سقوط النظام في تونس وليبيا، و انزلاق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في البلدين، عملت الجزائر ووفق مقاربة حسن الجوار إلى مد يد العون إلى تونس عن طريق تقيد منحة مالية للخروج من أزمتها الاقتصادية والمالية، كما ساعدت الجزائر أيضا تونس في مجال لم الشمل بين كل المكونات السياسية وأطيافها التي تتوزع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وفي ليبيا مدت الجزائر يدها لأعمال مبدأ المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار عن طريق الحوار السياسي بعيدا عن الاقتتال القبلي والعشائري والذي يتغذى من أجندات دولية وإقليمية.

لقد احتفظت الجزائر أيضا بعلاقات قوية مع شقيقاتها من منطقة الخليج، فربطت علاقات قوية مع قوة الثقل الحضاري والإستراتيجي في الخليج وهي السعودية وبالرغم من الاختلاف في الأجندات على مستوى جامعة الدول العربية، برفض الجزائر لكل أشكال التدخل الأجنبي في الدول العربية، و أن الجزائر بمقاربتها تتعامل مع الحكومات وليس الجماعات ونأيها عن سياسة التحالفات، إلا أن الديناميكية في العلاقات الجزائرية–السعودية باتت واضحة من خلال فتح أفق الشراكة وتطويرها، من حيث الاستثمارات التي من المتوقع أن تبلغ 10 مليارات دولار.

تحتفظ الجزائر أيضا بعلاقات قوية مع دولة الإمارات ،من حيث الاستثمارات المتدفقة وبنفس التوازي مع دولة قطر من خلال مجموعة من الاستثمارات التي تستثمر فيها قطر في الجزائر كمجال الحديد في منطقة بلارة في ولاية جيجل، كما تعتبر الكويت أيضا شريكا هاما للجزائر في مجال الاستثمارات في الاتصالات وكانت دولة الكويت من بين الدول التي احتضنت الثورة الجزائرية ماليا وإعلاميا.[3]

---

[1] (ـــــ،ـــــ)،"**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق، ص 108.

[2] فاتح خننو،المرجع السابق،ص 4.

[3] نفس المرجع،ص 5.

إجمالا تنظر الجزائر إلى العالم العربي بنظرة متوازنة مع كافة الدول العربية حيث قادت مبادرة إصلاح الجامعة العربية على المستوى المؤسساتي، لتستجيب للمتطلبات الاقتصادية والأمنية التي تواجه المنطقة و أن أهم تحد هو تحدي الإرهاب، لذلك كانت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والمصالحة الوطنية مرجعا أساسيا، يمكن أن تستفيد به الدول العربية التي تعيش أزمات بنيوية حادة تهدد استقرارها بل و بقاءها في ظل حالة من انهيار دول وتنامي الإرهاب فيها، وسط حالة من الانشقاق العربي حول المواقف الرسمية وحالة من التحالفات بين محاور عربية ضد محاور أخرى، على غرار الأوضاع المتأزمة في الوقت الراهن في سوريا والعراق واليمن ولو بدرجات متفاوتة.

فضلا عن كونها بلدا عربيا، فهي بلد إسلامي، حيث نصت دساتيره المتعاقبة على أن: **"الإسلام دين الدولة"**، و هي تعتبر بلدا مؤسسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ثانية أكبر المنظمات الحكومية الدولية بعد هيئة الأمم المتحدة التي أسست سنة 1969 كرد فعل من الدول الإسلامية على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة، و هو ما يعني أن قداسة القدس، كمدينة تنبع خصوصيتها من إحتضانها المسجد الأقصى، هي ما حرك الوجدان الإسلامي على اختلاف ألسن المسلمين و آماكن وجودهم في العالم.[1]

أتاح الانتماء الديني فرصة أخرى لالتقاء الجزائر بامتدادات الصراع العربي-الإسرائيلي، الأمر الذي يفسر انفتاح هذا الصراع على غير الفلسطينيين من العرب والمسلمين إذا ما نظر إليه من زاوية دينية، وهي من أبرز العوامل التي تجذب اهتمام العالم، خصوصا أن أكثر من مليار مسلم ينظرون إلى الشرق الأوسط كمصدر للحياة وأساس للإيمان.

المطلب الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية مرتكزاتها ومبادئها

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة الإستراتيجية الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي، فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة آمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معنية للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.[2]

أولا-مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية

[1] منصور لخضاري،المرجع السابق،ص 111.

[2] صالح زياني،"تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي ظاهرة العولمة"،مجلة المفكر،الجزائر،العدد 05،(د.س.ن)،ص 291.

أما عن مرتكزات العقيدة الأمنية فإن عوامل عديدة كالتاريخ والجغرافيا والايديولوجيا كان لها تأثيرا واضح عليها منذ الأيام الأولى للاستقلال وتتضح من النقاط التالية:

1-العامل التاريخي: أسهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي الأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي، فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة وما صاحبها من فرص وتحديات، وتهديدات ومخاطر، إلا أن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا بقوة ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، مثل رفض التواجد الأجنبي على التراب الجزائري أو على الحدود، ورفض التطبيع وإقامة علاقات مع المحتل الصهيوني ودعم حركات التحرر في العالم ضد الإستعمار والوقوف إلى جانب الشعوب المستضعفة خاصة دول العالم الثالث.

2-العامل الجغرافي: يرتبط هذا العامل بموقع الجزائر، الذي يعد إستراتيجيا بتوسطه للدول المغاربية إضافة إلى توسطه لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثله الإتحاد الأوربي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته منكشفا على عدة جبهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار هذه الانكشافات الأمنية[1] .

3- العامل الإيديولوجي: ظل البعد الإيديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار، مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود، كما كان الحال بالنسبة لخيار الحزب الواحد، حيث تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، لذلك أكدت المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1986 وهي مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك على أن الاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، وقد رسمت هذه الإيديولوجية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال.[2]

[1] نفس المرجع ،ص ص 290، 291.

[2] نفس المرجع،ص 291.

كما أسهمت أحداث 05 أكتوبر 1988 و ما تلاها من تطورات على مختلف الأصعدة، إضافة إلى انهيار الإتحاد السوفياتي وأفول إيديولوجيته، في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية، لتتلاءم وعملية التحول المرن نحو الديمقراطية وكذا مواكبة المتطلبات الجديدة التي أخذت تفرضها التحولات الدولية الجديدة.[1]

ثانيا-مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية

تقوم عقيدة الأمن الوطني الجزائري على مجموعة من المبادئ الراسخة وهي بمثابة المرجعية التي تستند إليها في تفاعلاتها الإقليمية الدولية، وتتحدد هذه المبادئ فيما يلي:

1-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: ويتضمن هذا المبدأ الراسخ في السياسة الخارجية الجزائرية، الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المجاورة، و عدم التدخل فيما يجري فيها، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ، وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر احتراما لهذا المبدأ والداعية لتطبيقه، وهو ما يفسر موقفها الحيادي في الأحداث الأخيرة التي حصلت في كل من تونس والتدخل الغربي في ليبيا والانفلات الأمني الذي حدث في مالي والتدخل الفرنسي في هذا البلد المجاور، ودعت الجزائر إلى إتباع القنوات الدبلوماسية لحل هذه المشاكل إما في إطار المنظمات الأممية أو الإقليمية.[2]

حيث رفضت من خلاله أيضا، المشاركة في **القوة العربية المشتركة** والتي أرجئ إنشاؤها إلى أجل غير مسمى محذرة من عسكرة العلاقات العربية البينية، كما رفضت خلال القمة العربية المنعقدة في الرياض سنة 2015، الانضمام إلى **"التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"** (ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية)، أي أنها لا تريد أن تكون "**جنديا**" وراء أية دولة مهما كانت، مبررة ذلك بعدم اتفاق الدول حول تعريف الإرهاب، و ما هي الجماعات الإرهابية التي يقتضي مكافحتها حيث تدعو الجزائر إلى محاربة الظاهرة الإرهابية المحضة وليس حركات المقاومة وتجريم تمويل هذه الجماعات عبر الفدية[3] .

كما رفضت الجزائر الانضمام إلى **القوة المشتركة لدول الساحل "جي5"**،[4]بالرغم من المساعي الحثيثة التي قامت بها فرنسا، لافتتاك موقف إيجابي من الجزائر لتمويل الحملة العسكرية أو دفع الجيش

---

[1] نفس المرجع،ص 292.

[2] سليم العايب،"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة،2010)،ص 34.

[3] إسلام كعيبش،"أكدت مقاربتها لمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف:الجزائر ترفض الدخول في التحالفات العسكرية"،30 ديسمبر 2017 ،متوفر على الرابط التالي:

https://www.eldjazaironline.net/Accueil/

[4] عبد النور بن عنتر،"**عقيدة الأمن الجزائرية:ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**"،الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،02 ماي 2018،ص 2.

الجزائري ليكون جيشا سادسا من بين دول المنطقة المشاركة في حملتها العسكرية لمكافحة الجماعات المسلحة في مالي.

2-مبدأ التسوية السلمية للمنازعات: تم إثارة مشكل المنازعات الحدودية للجزائر مع بعض دول الجوار خاصة مع المغرب، ولقد ركزت الجزائر في تعاملها مع هذه المنازعات على الدبلوماسية، وعلى تهدئة الأوضاع في محيطها الإقليمي، منتهجة في ذلك سياسة-حسن الجوار الإيجابي-مع الدول التي تتقاسم معها الحدود، وكان من أهم نتائج هذه السياسة التوقيع على العديد من الاتفاقيات مع دول الجوار و من بينها اتفاقيات ترسيم الحدود[1]، نلمس هذا الاتجاه السلمي في علاقات الجزائر مع دول الجوار، من خلال دستورها، حيث نصت المادة 26 من دستور 1996 على أنه:"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[2].

لذلك فإن استخدام القوة العسكرية تكون للدفاع عن السيادة الوطنية دون استخدامها للتدخل في شؤون الآخرين، وذلك ما أشارت إليه المادة 25 من نفس الدستور، بالنص:" تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، و دعمها و تطويرها حول الجيش الوطني الشعبي و تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي، و مختلف مناطق أملاكها البحرية".[3]

3-مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: و الذي يعد من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعتبر تكملة لمبادئ الثورة التحريرية الكبرى، و هو مساعدة الشعوب المستعمرة عبر العالم، وتعد مسألة الصحراء الغربية من المنظور الجزائري من القضايا الجوهرية في مسار تصفية الاستعمار، و أن الاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية يقع في خانة التهديد لأمن الإقليم المغربي ككل، و لا يخدم مسار الاستقرار والتعاون بين دول المنطقة، لذا وجب حل المسألة وإعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، وهو ما يخدم تدعيم علاقات التفاهم وحسن الجوار والتعاون بين دول المنطقة.

4-مبدأ التعاون الدولي: يقوم مبدأ التعاون على توقيع اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة، وقد وقعتها الجزائر مع كل دول الجوار ما عدا المغرب، ومن أمثلة التعاون مع دول الجوار، العمل المشترك بين الجزائر وتونس لإقامة مناطق صناعية في المناطق الحدودية في إطار مخطط لتنمية هذه المناطق، كما تم تشكيل اللجنة المختلطة الجزائرية-التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية

[1] سليم العايب، المرجع السابق،ص 33.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 28 نوفمبر 1996،ص 13.

[3] نفس المرجع،ص ص 12، 13.

المناطق الحدودية[1]، وتكرس المادة 28 من دستور 1996 هذا التوجه، حيث نصت على أنه:"تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"[2].

5-مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: دفعت طبيعة حركية العلاقات الدولية الجزائر للدفاع عن وحدتها الترابية عبر هذا المبدأ، بالنظر لما يمثله من استمرار لمبادىء ثورتها، ودعامة أساسية لمبدأ حسن الجوار، ناهيك عن ضمان للأمن الإقليمي، وعلى هذا الأساس سعت الجزائر إلى ترسيم حدودها مع الدول المجاورة، بداية من مشكلة الحدود القائمة بينها وبين جارتها المغرب، التي عالجتها بإبرام إتفاقية تلمسان يوم 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط يوم 15 جوان 1972، وعلى غرار هذه الاتفاقية التفتت إلى كل جيرانها لترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 6 جانفي 1970 واتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983، وتم التوقيع مع موريتانيا اتفاقية يوم13 ديسمبر 1983، ومع مالي يوم 8 ماي 1983، النيجر5 جانفي 1983، وفي الأخير تم التوقيع مع ليبيا معاهدة حسن الجوار والأخوة والتعاون في 1 فيفري 1984، وهذا التزاما من الجزائر بنص المادة 91 من الدستور التي تنص على ما يلي: " لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني".[3]

المطلب الرابع: الدفاع الوطني:الهيكلة التنظيمية ومساعي التحديث والاحترافية

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي أخذت في تعزيز وتحصين مؤسساتها الأمنية والعسكرية منذ السنوات الأولى للاستقلال، وذلك سواء من حيث المؤسسات أو الهياكل أو الطاقات الدفاعية، حتى تتكيف مع التقنيات الحديثة والتطور التكنولوجي في مجال التسلح والدفاع لضمان فعالية أكبر، وهو ما جاء على لسان "**العميد عبد الحميد غريس**" من خلال **مجلة الجيش**، بالقول أن:"المؤسسة العسكرية شهدت مراحل عديد في عجلة التطور منذ حرب التحرير الوطنية إلى يومنا هذا، وذلك ما ترجم عن طريق التدعيم والتطوير المستمر سواء على المستوى التنظيمي أو التجهيزي"[4].

أولا-الهيكلة التنظيمية

1-وزارة الدفاع الوطني: هي مؤسسة مركزية مقرها العاصمة ووظيفتها تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الدفاع الوطني، وما تعلق بتحقيقه وهي تضم مجموعة من المديريات يتدرج تمثيل بعضها عموديا

[1] سليم العايب،المرجع السابق،ص ص 30، 31.

[2] دستور 1996،المرجع السابق،ص 14.

[3] المجلس الدستوري، "مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.conseil-constitutionnel.dz/constitution768.htm

[4] عبد الحميد غريس ،"قراءة في أبعاد تطور الجيش الوطني الشعبي"،مجلة الجيش ،العدد 546،(فيفري 2009)،ص 54.

على مستوى النواحي العسكرية كمديريات جهوية مثل مديرية الإعلام والاتصال و التوجيه، مديرية المصالح المالية، مديرية الموارد البشرية، ومنها ما ينحصر وجودها على المستوى المركزي لطبيعة اختصاصاتها مثل مديرية العلاقات الخارجية والتعاون.[1]

2-أركان الجيش الوطني الشعبي: أنشئت هيئة الأركان العامة في عام 1964 بموجب مرسوم رئاسي **رقم 64-88** المتضمن إنشاء هيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي، الذي زودها بهيئة يتولاها رئيس الأركان العامة يساعده في مهامه مساعد واحد أو أكثر، غيبت المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها العقيد الطاهر زبيري في عام 1968، هيئة الأركان العامة عن الوجود حتى عام 1984 حين أعيد بعثها بتسمية: أركان الجيش الوطني الشعبي بموجب المرسوم الرئاسي رقم **84-357** المؤرخ في 28 نوفمبر 1984، المتضمن إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي.

مهام هيئة الأركان، وهي[2]:

- وضع الهياكل التنظيمية للجيش الوطني الشعبي وإقتراحات الميزانية المتعلقة بها.
- صياغة وتنفيذ برامج الدراسات الخاصة بالأسلحة وتجهيزات الجيش.
- إعداد برامج التعبئة والتشكيل في الجيش.
- تحديد قواعد التجنيد والترقية والتشغيل في مختلف أصناف الأفراد العسكريين وفقا لتوجيهات الوزارة.

3-قيادة القوات: يمكن تقسيم القوات المسلحة إما وفق المجال الجغرافي الذي تتحدد بموجبه عادة طبيعة القوات المسلحة أو وفق المجال التنظيمي الذي تتحدد بموجبه بعض الهيئات النظامية التابعة لوزارة الدفاع، حيث تتكون من القوات البرية، قيادة القوات الجوية، قيادة القوات البحرية، قيادة الدفاع الجوي للإقليم و قيادة الدرك الوطني.

4-النواحي العسكرية: يقوم التنظيم الإقليمي للجيش الجزائري على تقسيم التراب الوطني إلى ست نواح عسكرية، تضم كل واحدة منها عددا من القطاعات العملياتية التي تتحدد عادة حدودها بالحدود الإقليمية للولايات (قطاعات عملياتية ولائية).

فبموجب القانون الوزاري **رقم 2001/273** المؤرخ في 31 جويلية 2001، تقرر تكييف الاتصال داخل المؤسسة العسكرية مع الوضع الجديد والذي أشار إلى ضرورة "وجود إستراتيجية اتصال خاصة بالمؤسسة العسكرية للرد على هجومات القوى المعادية داخل الوطن وخارجه والتي تتعرض لها بشكل

[1] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق،ص 131.

[2] نفس المرجع،ص 132.

ممنهج، وتفنيد أدنى تشكك في طبيعة وسمعة جيش شعبي وجمهوري في خدمة الوطن، وأوكلت لخلايا الاتصال المهام التالية:

-اقتراح كل عمل يتعين مباشرته في مادة الاتصال.

-تحضير وتنظيم المؤتمرات الصحافية.

-جمع، استغلال، معالجة، متابعة وبث الأخبار التي تهم الدفاع الوطني لفائدة القيادة والإطارات.

-تجسيد كل عمل من شأنه الإسهام في معرفة صورة أفضل للوظيفة العسكرية و للقوات المسلحة وتحسين صورتها لدى الجمهور.

-تنسيق أعمال الاتصال التي تخص أو تهم الدفاع الوطني.

-ترقية وضمان وإعداد وإنجاز وتوزيع المنشورات والوثائق السمعية البصرية الموجهة للاتصال الداخلي والخارجي على هياكل وزارة الدفاع الوطني.

-المبادرة بإقامة علاقات مفيدة ودائمة مع الأجهزة الإعلامية الوطنية.[1]

ثانيا-مساعي التحديث والاحترافية

بالنظر إلى حجم التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري عمدت القيادة السياسية والعسكرية إلى إتباع سياسة التسليح، بهدف تطوير القدرات الدفاعية للمؤسسة العسكرية وتزويدها بالعتاد والآليات والأنظمة الحديثة، ويوجز الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني الأوضاع التي أملت ضرورة التوجه نحو خيار الاحترافية وتحديث القوات المسلحة بـ:[2]

1-السياق الجيو إستراتيجي: الذي برزت فيه نزاعات وبؤر توتر جديدة تتغذى من أسباب إثنية واجتماعية وسياسية ساعدت في تأجيج الظاهرة الإرهابية، الأمر الذي جعل من النزاعات في العالم أكثر حدة.

2-الأوضاع السياسية الداخلية: التي تتلخص في التحول الديمقراطي الذي انتهجته الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية، وهو ما يستدعي وجوب إعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية من البناء المؤسساتي للجمهورية.

3-التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة: الذي يدفع إلى ضرورة عصرنه القوات المسلحة في مجال اقتناء الأسلحة الحديثة خاصة العتاد العسكري "**الذكي**".

وعموما اتسم مسار تسليح المؤسسة العسكرية في الجزائر بخمس مراحل رئيسة، وهي:[3]

---

[1] وزارة الدفاع الوطني،"التكوين في الجيش الوطني الشعبي"،متوفر على الرابط التالي:
http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined

[2] منصور لخضاري،"إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،المرجع السابق،279.

[3] عزالدين قطوش،**الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة**،(الجزائر:دار الكتاب الحديث،2015)، ص ص 223، 224.

- **الأولى(1963):** اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة في مجال التزود بالسلاح بشكل تقليدي على الإتحاد السوفياتي سابقا بصفة خاصة ودول المعسكر الاشتراكي بشكل عام واقتصرت على المجالين الجوي والبري.

-**الثانية(1974):** تميزت هذه المرحلة بارتفاع مداخيل الجزائر من النفط و ارتفعت معها مخصصات التسليح بشكل ملفت، مما أسهم في تنويع مصادر اقتناء السلاح، فإضافة إلى الشركاء السابقين دخلت فرنسا على الخط إثر العودة التدريجية للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

-**الثالثة(1984):** تميزت بدخول الجزائر بقوة في مجال تطوير وتسليح القوات البرية والبحرية والجوية، حيث ارتفعت ميزانية التسليح بشكل مطرد بين عامي 1980 و1985، وبلغت النفقات العسكرية للجزائر عام 1982 حوالي 914 مليونا أي ما يقارب 2.2% من الدخل الوطني الخام الذي قدر تلك السنة بـ: 36 مليار دولار.

-**الرابعة(1992):** تزامنت جهود الجزائر في مجال تسليح منظومتها العسكرية مع نشوب الأزمة الأمنية في البلاد، بحيث اقتصر التزود بالأسلحة خلال هذه الفترة على روسيا وبعض الدول الصديقة، فيما سارت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في اتجاه معاكس على خلفية المواقف التي اتخذتها كل من باريس وواشنطن من النظام الجزائري بعد توقيف المسار الانتخابي.

-**الخامسة(1999):** دخلت الجزائر في هذه الفترة مرحلة تطوير جيشها وجعله محترفا وفقا لمعطيات جيو إستراتيجية عديدة منها، سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي وانتشار الإرهاب الدولي لذلك نوعت الجزائر في هذه الفترة من مصادر تمويلها بالسلاح بعدما كان مقتصرا على روسيا، ومع ارتفاع أسعار المحروقات وتسديد الجزائر لديونها الخارجية وارتفاع احتياطي الصرف توفر للجزائر إمكانية تسلح كبيرة، إذ تمركزت كأحد أكبر الشركاء في مجال التسليح في منطقة جنوب المتوسط .

كما تعمل حاليا على إستراتيجية تحديث جيشها عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للأسلحة انطلاقا من المصانع والمؤسسات التي يملكها الجيش الوطني الشعبي، كمؤسسة صناعة الطائرات و هي طائرة فرناس 142 وذلك سنة 2002، بالرغم من أنها محدودة المهام، إذ هي موجهة للتدريب القاعدي والمراقبة، كما فتحت المؤسسة الباب للتعاون الأجنبي مع خبراء دوليين للعمل من أجل الحصول على الاعتماد لتصنيع القطع التي تتميز بها المؤسسة لتنال شهادة **"إيزو"** للمقاييس الدولية، أما في مجال القوات البحرية توجد مؤسسة البناء والتصليح البحري "**بالمرسى الكبير**"، المختصة بإنتاج قوارب مراقبة ودوريات مختلفة الأصناف، إضافة إلى السعي في تطوير شركة العربات الصناعية الواقعة "بالرويبة"[1].

جدول رقم (29):يوضح إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)

[1] بدون ذكر اسم الكاتب،"الجزائر تواصل التسلح رغم أزمتها الاقتصادية"،متوفر على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/19454.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

المصدر: عبد النور بن عنتر،"**عقيدة الجزائر الأمنية** "،المرجع السابق،ص03.

تعكس المعطيات البيانية المشار إليها، الرغبة الكبيرة لصناع القرار السياسي والأمني في الجزائر لتطوير وتحديث مؤسسات الجيش الوطني الشعبي على حساب كل قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فقد انتقلت المخصصات المالية لقطاع الدفاع الوطني من 5.113 مليار دولار سنة 2010 إلى 10.654 مليار دولار أي بفارق (+5.341 مليار دولار)، كما تشير التقارير الصادرة عن "معهد أستوكهولم لأبحاث السلام" -خلال نفس الفترة- أن الدولة الجزائرية هي من بين أكثر دول العالم من حيث الإنفاق العسكري، وباتت تحتل المرتبة الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وإنما أيضا على الصعيد العالمي، حيث أصبحت تحتل في سنة 2015 المرتبة 22 عالميا، من حيث موازنات الدفاع والمرتبة الحادية عشر عالميا من حيث شراء العتاد العسكري[1] ، وهذا ما يدل على اهتمام الجزائر بمجال التسلح وتحديث الجيش وهذا كله من أجل حماية الأمن الوطني خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مواجهة ظاهرة الإرهاب

اعتمدت الجزائر في إستراتجيتها لمواجهة التهديد الإرهابي ومكافحته على مقاربة أمنية متكاملة ومنسقة المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسين: الأول يركز على جهود الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي من خلال تفاعل مجموعة من الآليات الوطنية، وأما الثاني فهو يركز على تعزيز وتنسيق الجهود على المستوى الخارجي في هذه المواجهة، من خلال الانخراط في صياغة المبادرات وعقد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول في محيطها الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: الآليات الوطنية لمكافحة الإرهاب

حرص صناع القرار في الجزائر عند وضعهم للإستراتيجية الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب على مراعاة أن تكون هذه الإستراتيجية متسقة مع التطورات التي طرأت على الظاهرة الإرهابية ومرنة بالقدر الذي يسمح بتطويرها إذا لزم الأمر، كما حرصوا على التمسك بنقاط القوة التي ميزت الإستراتيجية الجزائرية خلال العشرية السوداء ومنها مبدأ تكامل أدوات دحر الإرهاب الذي التزمت بها هذه الإستراتيجية.

أولا-الآليات التشريعية

[1] *www.globalfirepower.com/&prev=search-*

استطاعت الجزائر أن تحاصر الظاهرة الإرهابية بفضل الترسانة القانونية المعتمدة منذ 1992 والتي تتضمن إجراءات و تدابير استثنائية حماية للأمن الوطني الجزائري، حيث صدر خلال هذه الفترة المرسوم الرئاسي **رقم 92-44** و المتضمن إعلان حالة الطوارئ[1]، ثم المرسوم التشريعي **رقم 92-03** المتعلق بمكافحة الإرهاب و التخريب،تضمنت مادته الأولى تعريف الإرهاب على أنه :"يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا، في مفهوم هذا المرسوم التشريعي كل مخالفة تستهدف أمن الدولة و السلامة الترابية، واستقرار المؤسسات و سيرها العادي، عن طريق أي عمل غرضه الآتي:

"***بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو من انعدام الأمن من خلال الاعتداء على حياة وسلامة الأشخاص، عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والساحات العامة، الاعتداء على المحيط وعلى وسائل المواصلات، والتنقل والممتلكات العمومية والخاصة والاستحواذ عليها واحتلالها دون مسوغ قانوني و تدنيس القبور، الاعتداء على رموز الجمهورية، عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها، أو عرقلة تطبيق القوانين و التنظيمات***"[2].

جاء هذا التعريف استجابة لحالة عدم الاستقرار الأمني و الاضطرابات الخطيرة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، ما يفسر توسع المشرع في تحديد أعمال العنف التي تدخل تحت طائلة الإرهاب معتمدا في ذلك معيار الغاية لتحديدها.

غير أن المشرع الجزائري تراجع بعد ذلك عن **القانون 92- 03** بموجب الأمر 95-11، أين أدرج تجريم الإرهاب ضمن أحكام قانون العقوبات تحت عنوان "**الجرائم الموصوفة بأعمال إرهابية وتخريبية**"، وقد ورد في المادة **87 مكرر** منه تعريف للإرهاب على أنه :" يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية و السلامة الترابية، واستقرار المؤسسات و سيرها العادي، عن طريق أي عمل غرضه ما يأتي:

-بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو من انعدام الأمن من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الأشخاص أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو المس بممتلكاتهم.

-عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والتجمهر أو الاعتصام في الساحات العمومية، الاعتداء على رموز الأمة و الجمهورية و نبش أو تدنيس القبور.

- الاعتداء على وسائل المواصلات والتنقل والملكيات العمومية والخاصة دون مسوغ قانوني.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،مرسوم رئاسي رقم 92-44، مؤرخ في 09 فيفري 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ ، **الجريدة الرسمية**، عدد 10، الصادرة في 09 فيفري 1992.

[2] نفس المرجع.

-الاعتداء على المحيط أو إدخال مادة أو تسريبها في الجو أو في باطن الأرض أو إلقائها عليها أو في المياه بما فيها المياه الإقليمية من شأنها جعل صحة الإنسان أو البيئة الطبيعية في خطر.

-عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام.

-عرقلة سير المؤسسات العمومية أو الاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات"[1].

كما صادقت الجزائر ضمن إستراتجيتها المتبعة في مجال مكافحة الإرهاب على العديد من القوانين المتعلقة بتجفيف مصادر تمويل الإرهاب، حيث تمت المصادقة على أول قانون لتجريم تمويل الإرهاب سنة 1995، كما تعززت المرافقة القانونية بالمصادقة على القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ثم المصادقة على الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فيفري 2012، المتمم والمعدل لقانون رقم 05-01 والمتعلق بالوقاية ومكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب[2].

ثانيا-الآليات السياسية

1-قانون الرحمة 1995:

جاء هذا القانون بمقتضى الأمر الرئاسي رقم **95-12** الصادر يوم 25 فيفري 1995، خاطب بموجبه الفئات المتورطة بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية التي خرجت عن النظام العام، وأعلنت الحرب على الدولة والمجتمع، مستغلة المبادئ الدينية لتكفيرها واعتبر القانون هذه الفئات مجرمين خارجين عن الحق والدين والقانون، وما عليهم إلا التوبة والاستفادة من قانون الرحمة، والذي كان من بنوده التعهد بعدم المتابعة القضائية للأشخاص الذين لم يرتكبوا جرائم دم، شرف، تفجيرات جماعية، وذلك بعد الاعتراف وإعلان التوبة النهائية والعودة عن الجرائم التي كانوا سيرتكبونها[3].

حقق هذا القانون نتائج إيجابية نسبيا، لكن الجماعات الرافضة له تحولت لمنحى إجرامي أكثر عنفا وتطرفا، انعكست على المجازر البشعة التي لم تسلم منها كل فئات المجتمع.

2-قانون الوئام المدني1999:

تزامن تطبيق سياسة الوئام المدني مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وحملة الحرب العالمية ضد الإرهاب، وقد خفت معها الانتقادات الخارجية للسلطات الجزائرية في صراعها مع الخطر الإرهابي، وقد عرف هذا القانون تدني العنف بصفة حقيقية وإعادة المسلحين إلى الحياة الطبيعية، وذلك بعد إعلان

---

[1] ـــــــ،المرسوم الرئاسي رقم 95-11،المرجع السابق.

[2] ـــــــ،الأمر رقم:12-02 المؤرخ في 13 فيفري 2012،المتمم والمعدل لقانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتعلق بالوقاية ومكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب،**الجريدة الرسمية**، العدد08 بتاريخ 15 فيفري 2012،ص 8.

[3] *Centre D'information Géopolitique ,"**la sitation sécuritair en algérie ",** 07 avril 2004, p.2.*

الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"عن استعداده لإجراء صفقة مع الإسلاميين لإعادة السلم والاستقرار إلى البلاد بحيث جاء في صلب برنامجه السياسي عزمه على إحلال السلم والوئام وإعادة الاعتبار للجزائر على الساحة العربية والإفريقية والدولية.[1]

كما وجه هذا القانون لأفراد الجماعات المسلحة الذين لم يرتكبوا جرائم القتل، الاغتصاب التسبب في أضرار دائمة ووضع المتفجرات في الأماكن العامة، وقد حددت مدة تسليم هؤلاء الأفراد أنفسهم بستة أشهر، مقابل الإعفاء من المحاكمة، أما الأشخاص الذين إرتكبوا مثل هذه الجرائم فيمكنهم الاستفادة من عقوبات مخففة، كما تستبعد عقوبة الإعدام والحكم بالسجن المؤبد.[2]

3-ميثاق السلم والمصالحة الوطنية 2006:

شكلت مواصلة مكافحة الإرهاب مع الإبقاء على سياسة **اليد الممدودة** نحو أولئك الضالين المستعدين للتوبة، من بين المحاور التي تضمنها مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السابق"عبد العزيز بوتفليقة" حول دحض الإرهاب في الدولة، بناء على تطبيق مسار بنود الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، وفقا للمرسوم **رقم 95-06** المؤرخ في 28 فيفري 2006، المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في **المادة 13** من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية [3]، فأسهمت المصالحة بذلك في انحسار النشاط الإرهابي كثيرا وأعيد الاستقرار والأمن للمجتمع داخليا وبالتالي زيادة القدرة على توسيع مجال الإدراك والتصور الأمني للجزائر إقليميا وعالميا[4].

تم اتخاذ تدابير جديدة لترقية المصالحة الوطنية على الرغم من انقضاء الآجال القانونية المحددة واستفاد من هذه السياسة -حسب رئيس خلية المساعدة القضائية المكلف بتطبيق السلم والمصالحة الوطنية **"مروان عزي"**-إلى غاية سنة 2014 ،**(15 ألف مسلح)** تائب من إجراءات العفو القضائي، وإلغاء المتابعات القضائية التي كانت تلاحقهم خلال فترة نشاطهم في صفوف المجموعات المسلحة، وينتمي هؤلاء المسلحون إلى عدة تنظيمات كـ:" **الجيش الإسلامي للإنقاذ**"و"**حماة السلفية**"، إضافة إلى عدد قليل من المسلحين التابعين لتنظيم **"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"**،الذين سلموا أنفسهم إلى السلطات الأمنية بعد عام2007 بين هؤلاء التائبين 2200 عنصر من مسلحي الجماعات المسلحة وعناصر شبكات الدعم والإسناد الذين كانوا موقوفين في السجون، تم الإفراج عنهم في سياق تطبيق هذا القانون، كما تمت

---

[1] أحمد كربوش،"مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،:كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،2012)،ص83.

[2] حسام الدين يقين،"9 سنوات من كشف حساب المصالحة في الجزائر"،3 أكتوبر 2014،متوفر على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/10/3/9

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم:95-06 المؤرخ في 2006/02/28، المتعلق بتنفيد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ،**الجريدة الرسمية**، العدد 11، 2006،ص 15.

[4] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية** ،المرجع السابق،ص 147.

إعادة أكثر من 4300 شخص من العمال والموظفين، الذين تم فصلهم في التسعينات من وظائفهم بتهمة الانتماء إلى المجموعات المسلحة أو شبهة توفير الدعم المادي لها إلى مناصبهم [1].

كما استفادت **"حركة أبناء الصحراء من أجل العدالة" (*MSJ*)** من ميثاق المصالحة الوطنية على الرغم من انقضاء آجاله القانونية، وبالتالي أوقف التنظيم نشاطه بصفة رسمية في 17 مارس 2008، بعد أن سلم أفراد التنظيم أنفسهم وأسلحتهم للسلطات الأمنية، وبدأ الدخول في إجراءات التسوية الإدارية والقانونية لعناصره[2].

ثالثا- الآليات الاقتصادية

لم يكن يعني مصطلح المصالحة الوطنية، استتباب الأمن والاستقرار و الطمأنينة فحسب، بل كانت تعني طي صفحة الدموية والسير باتجاه المشاريع التنموية، فالجزائر تدرك من خلال خبرتها الطويلة في مجال الحرب على الإرهاب خلال العشرية السوداء، بأن الفقر والجهل والأمية من الأسباب الرئيسة المنتجة للإرهاب والتطرف أو الداعمة له، لذلك عمدت إلى تسطير عدة برامج تنموية، لمنع أي تغلغل للتنظيمات الإرهابية في الأوساط الحضرية والريفية الآهلة بالسكان لكسب ودهم من خلال استغلال ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، فبعد ترتيب البيت السياسي ثم الانتقال إلى دولة المؤسسات بمشاريع لا يمكن أن توصف إلا بالضخمة،[3]

حيث تم الإعلان الرسمي عن "**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**" في جوان 2001، خصص له غلاف مالي يفوق 07 مليار دولار ، وحددت مدته ب 3 سنوات، وكان هذا البرنامج واعدا بالنظر إلى حجم الغلاف المالي الكبير مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي وإحباط الصرف آنذاك والذي لم يكن يتجاوز 12 مليار دولار، ومن أهم الأهداف المعلنة للبرنامج كانت تحسين المعيشة، الحد من البطالة التي كانت تسجل أعلى معدل في حوض المتوسط، الدعم الاجتماعي والإنفاق العمومي الكلي ومشاريع البنى التحتية الكبرى، وتشجيع النشاط الاقتصادي، إضافة إلى جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة.[4]

تكملة لهذا البرنامج جاء البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو (2004-2009)، ويعد أكثر أهمية من سابقه نظرا إلى المدة المخصصة لتطبيقه والمقدرة بخمس سنوات وكذلك الغلاف المالي الضخم المقدر بحوالي 55 مليار دولار، ففي مجال أزمة السكن التي راودت الجزائريين منذ الاستقلال وتفاقمت حدتها خلال العشرية السوداء بعد أن نزحت آلاف العائلات وقررت الهروب من سكناتها الريفية، ومن ويلات

[1] حسام الدين يقين، المرجع السابق.

[2] نبيل بوبية، المرجع السابق، ص ص 148، 149.

[3] مليكة، ب، المرجع السابق.

[4] عادل أورابح ،"الدولة الريعية وإشكالية الأمن :دراسة حالة الجزائر"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الجزائر ،2018) ، ص256.

الإرهاب إلى المدن الكبرى التي لم تعد قادرة سكنيا على الاستيعاب، وللحد من كل هذا تم خلال هذه الفترة فقط تسليم مليون 456 ألف وحدة سكنية من بينها 59% من السكنات الحضرية و41% من السكنات الريفية، وقد بلغت الحضيرة الوطنية للسكنات مع نهاية سنة 2009 مجموع 9000070 مليون و90 ألف وحدة سكنية .[1]

ولضمان عودة الفلاحين إلى أراضيهم قررت الدولة اعتماد سياسات فلاحية مختلفة منها التجديد الريفي التي ما كانت لتنجح لولا استتباب الأمن وعودة الطمأنينة، ليعود السكن الريفي المدعم بحلة جديدة مع العشرات من العائلات التي اختارت الرجوع إلى الأرض فخلال سنة 2009 وحدها تم إنجاز 1330 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة أطلقت في 4811 بلدة في إطار التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم وتحسين ظروف المعيشة فيها.

وتضمنت الفترة الممتدة 2012-2014 عدد هائل من المشاريع في ميادين البنية التحتية، التعليم، السكن، إعادة بعث الصناعات التقليدية، بتكلفة وصلت إلى 286 مليار دولار، في مواصلة لمسار تحقيق أهداف المخطط الخماسي للفترة ذاتها، وفي جني لثمار المصالحة الوطنية التي تسعى إلى سد الطريق أمام عودة الإرهاب والتطرف الذي عانت منه الجزائر لسنوات.[2]

لتطلق الحكومة الجزائرية في سنة 2014 "**اللجنة القطاعية المكلفة بتهيئة وتنمية المناطق الحدودية**"، وتندرج هذه الهيئة في إطار مساعدة المجتمعات المحلية وإشراكها النشط في تنمية المناطق الحدودية من أجل بعث الأمن والاستقرار على طرفي الحدود بالتنسيق مع دول الجوار الإقليمي، وقد وأوضحت الوزارة المكلفة بتهيئة الإقليم أن 12 ولاية تمثل المناطق الحدودية عبر الوطن معنية بالاستفادة من برامج تنموية واعدة ستشرف عليها هذه الهيئة، من فك للعزلة عن سكان المناطق الحدودية وضمان استقرارهم مع تمكينهم من الاستفادة من خدمات الدولة بما يعزز حسهم الوطني، الحد من ظاهرة التهميش من خلال تكييف أجهزة سياسة الإنصاف الإقليمي مع قدرات هذه المناطق في مجالات التدخل الرئيسة، وهي: السكن والتجهيزات الأساسية، الاستفادة من الخدمات والتنمية، تنويع قواعد الإنتاج النظيف، العمل على إيجاد حلول لضمان التوازن سواء في إطار وطني أو عبر سياسات منسقة مع البلدان المتاخمة ضمن الفضاء المغاربي أو بلدان الساحل الإفريقي، إضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمناطق الحدودية التي تتميز بطابعها الحساس بهدف هيكلة قدراتها للتنمية الداخلية وتخطي العقبات الهيكلية على المستوى الوطني[3].

---

[1] مليكة، ب، المرجع السابق.

[2] نفس المرجع.

[3] بدون ذكر اسم الكاتب،"تنصيب اللجنة القطاعية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية"،متوفر على الرابط التالي:
www.radioalgerie.dz

كما اعتمدت الدولة في مطاردتها لفلول الإرهاب بالمنطقة الجنوبية، على توفير البديل الاقتصادي "للتوارق" المتواجدين على أراضيها، عبر جمعهم في قرى ومدن بالجنوب الجزائري وسعت لترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية،[1] زيادة على تقنين النشاط التجاري التقليدي الخاص بهم والمتمثل في تجارة المقايضة، وإقامة معرض تجاري سنوي " **الأسهار**" بولاية تمنراست كفضاء اقتصادي يلتقي فيه الطوارق من كل الدول الساحلية.[2]

علاوة على ذلك، سعت الدولة في السنوات الأخيرة إلى ضمان مناصب عمل للشباب الذين يقبلون بكثرة على الالتحاق بمختلف مصالح المؤسسة العسكرية، من خلال تسهيل الشروط اللازمة لذلك، وفرض على الشركات البترولية الأجنبية العاملة في الجزائر تخصيص مناصب عمل لتوظيف الشباب البطال بولاية الجنوب الجزائري لقطع الطريق أمام التنظيمات الإرهابية التي ما فتئت تعمل على استدراجهم باستغلال أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.[3]

إضافة إلى المشاريع والبرامج التي تعمل عليها الدولة الجزائرية لتنمية المناطق الحدودية، فهي لم تغفل أهمية التعاون مع دول الجوار في المساهمة في إنجاح هذه البرامج، والحد من التهديدات الأمنية التي تواجه حدودها باستمرار من خلال تفعيل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية .

رابعا-الآليات الاجتماعية والثقافية

لقد سعت الجزائر إلى توظيف " **الطريقة التيجانية** " من أجل مواجهة الأفكار الدخيلة على منطقة الساحل والصحراء، مثل المد السلفي والمد الوهابي وحتى الشيعي، فالطريقة التيجانية كغيرها من الطرق الصوفية تتبنى منطق "**عدم مغالبة السلاطين، لأن الله قد أقام العباد كما يريد ولا يليق مقاومة الحاكم**"، ولها امتداد إفريقي هام، إذ تمتلك الزاوية تمثيلات في مختلف دول الساحل أهمها: موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد و السنغال، وعلى هذا الأساس نظمت الجزائر ملتقى دوليا للإخوان التيجانيين في ولاية الأغواط شهر نوفمبر 2006، أوصى منتسبي الطريقة التيجانية الذين قدموا من ثلاثين دولة في العالم في البيان الختامي للملتقى، بالدعوة لمحاربة التطرف الديني والإرهاب من خلال "حمل رسالة المحبة والسلام"، وكانت هذه التوصية موجهة أساسا لشعوب القارة الإفريقية التي تعيش وضعا مزريا اختلط فيه الفقر بالجهل إلى جانب التطرف الديني والحروب الأهلية مثلما يحصل في منطقة الساحل الإفريقي.[4]

---

[1] خالد بشكيط،المرجع السابق،ص182.

[2] نبيل بوبية، المرجع السابق،ص144.

[3] محمد قجالي، المرجع السابق، ص 304.

[4] بدون ذكر اسم الكاتب،" الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا"، 2006، متوفر على الرابط التالي:

من خلال هذا الملتقى يبدو أن الجزائر تسعى لتمكين الفكر الصوفي في مواجهة الفكر السلفي الذي تفرع عنه الفكر الجهادي، هذا الأخير الذي أصبح مرادفا للإرهاب ، ووفق هذا المنطق يكون ملتقى الأغواط قد أسس لعمل طويل الأمد الهدف منه هو محاصرة الفكر الجهادي القارة الإفريقية، وتوجد عدة تجارب في القارة الإفريقية تمكنت فيها الطريقة التيجانية من مواجهة جماعات سلفية، مثل السنغال التي ظهرت فيها في فترة سابقة جماعة سلفية تدعى " **عباد الرحمن** " والتي تم القضاء عليها من طرف السلطات السنغالية بالاستناد على زعماء **التيجانية** لجمع التأييد الشعبي ضد أفكار التطرف المختلفة.

كما كشف "**أحمد التيجاني**"، نجل الخليفة العام للطريقة التيجانية، بأن الزاوية التيجانية في اتصال دائم مع مشايخ زوايا دول الصحراء الكبرى من أجل قطع دابر الإرهاب، ومكافحة المذاهب الدخيلة على المنطقة، سيما المذاهب الوهابية التي تغرر بالشباب، ويعمل مشايخ هذه الزوايا بدور التوعية والتربية الروحية داخل المدارس والمساجد والزوايا ضد الإرهاب والإغراءات التي يتعرض لها الشباب من التيارات الدخيلة التي تدفعهم إلى الهلاك في نهاية الأمر.[1]

فمنذ وصول الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة الحكم قام بدعم الطرق الصوفية المختلفة لمواجهة المد التفكيري الذي حملت لواءه في سنوات الأزمة الجماعة الإسلامية المسلحة (**الجيا**) ويحمل لواءه اليوم **"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"** وهذه الأخيرة تتخذ من الصحراء الكبرى منطقة إستراتيجية لنشاطاتها الإرهابية، مستفيدة في ذلك من تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية لبعض دول الجوار للجزائر، كتشاد ومالي والنيجر وموريتانيا، لتشهد هذه الدول منذ سنوات نشاطا متواصلا للجماعات المتمردة على الأنظمة الحاكمة.

رابعا-الآليات الأمنية والعسكرية

تتراوح الأساليب التي اعتمدتها قيادة المؤسستين الأمنية والعسكرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب بين إجراءات وقائية طويلة المدى، وإجراءات آنية مباشرة تقتضي مواجهة الإرهاب الوشيك، وعموما فإن الجزائر قد ركزت على الأسلوب الأخير لمواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة، من خلال ما يلي:

1-تعزيز الوحدات العسكرية وإدارة عملية مكافحة الإرهاب في المدن:

أ-**إنشاء قوات خاصة لمكافحة الإرهاب:** أسندت قيادة الجيش في 2015 كل مهام عمليات مكافحة الإرهاب النوعية لقيادة القوات الخاصة-وهي كتائب المظليين والمغاوير وأفواج القوات الخاصة للمناورات- على أن تكون مهمة باقي قوات الجيش محصورة في الإسناد فقط، حيث أثبتت الطريقة الجديدة فاعلية كبرى أدت

http://www.alarabiya.net/articles2006/11/29/29482.htm

[1] نبيل بوبية،المرجع السابق ،ص ص 153-155.

إلى انهيار كبير في صفوف التنظيمات الإرهابية، و تعتمد في التعاطي مع التهديد الإرهابي على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

-سرعة الحصول على المعلومة الأمنية واستثمارها.

-سرعة نقل القوات إلى الموقع المستهدف باستعمال طائرات مروحية.

-التدخل المبداني الدقيق.

وقد حقق هذا الأسلوب نتائج مهمة في مجال التصدي للتهديد الإرهابي.[1]

ب-**مجموعة العمليات الخاصة *GOSP***: وفي السياق ذاته أطلقت السلطات الجزائرية في فيفري 2016 جهازا أمنيا جديدا يحمل اسم**"مجموعة العمليات الخاصة"**، مرتبط مباشرة بالمدير العام للأمن الوطني، تتمثل مهمة هذا الجهاز في القيام بعمليات التدخل في البيئة الحضرية ضد الأفراد المسلحين و الذين يشكلون خطرا ويتم ذلك عن طريق التفاوض أو عن طريق القوة، كذلك من مهامه تسيير عمليات حجز الرهائن ونقل الشخصيات المهمة أو قدوم شخصيات من مستوى رفيع وتقديم المعونة والخبرة في مجال مكافحة الإرهاب[2].

ج-**شن حرب سرية ضد الإرهابيين:** يأتي تحقيق الأمن الإلكتروني في صلب المخطط الأمني للسلطات الجزائرية، حيث تدعمت الخلايا الأمنية بإمدادات فنية وبشرية جديدة، سخرت لتتبع مصدر ومضمون الرسائل التي تتوعد السلطة بعمليات انتقامية، ولاسيما بعد اختفاء" **جند الخلافة** " و إحلال اسم "ولاية الجزائر"، إذ هدد أعضاء هذا التنظيم بالرد والانتقام من المؤسسة العسكرية بعد العملية العسكرية في فركيوة بالبويرة شرق الجزائر ضد تنظيم " **جند الخلافة** " في جوان 2015.

د-**إجراءات أمنية مشددة في المواقع الحساسة في العاصمة:** قامت القوات الأمنية والعسكرية بإجراءات مشددة في المداخل الرئيسة، وأكبر الشوارع والمؤسسات الحكومية والمواقع الحساسة، وشددت الحراسة والأمن في محيط الهيئات الدبلوماسية والقنصليات، حيث لوحظ تكثيف نوعي لنقاط المراقبة وتركيب عدد جديد من كاميرات المراقبة الأمنية في مناطق مرتفعة من الشوارع وفي المواقع الحساسة التي تضم مباني الهيئات الرسمية تجنبا لأي تسلل إرهابي محتمل.[3]

---

[1] محمد بن أحمد،" إنشاء جهاز مركزي لمكافحة الآفة محل دراسة القوات الخاصة لمواجهة الجماعات الإرهابية"،04 فيفري 2016،متوفر على الرابط التالي:

https://www.khbarbladi.com/theme_vstpart52376

[2] بدون ذكر اسم الكاتب،"الوحدة-الخاصة الجديدة التابعة للشرطة"، 24-07-2016،متوفر على الربط التالي:

https://www.menadefense.net.

[3] عقيلة كواشي،"الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،العدد 8،(جانفي2016)،ص 461.

هـ-تشديد الرقابة على حركة الأفراد: لقد جاء عبر وسائل الإعلام أن السلطات الجزائرية شددت رقابتها على سفر المواطنين إلى سبع دول تشهد صراعات وتضم جماعات إرهابية متشددة، وهي (العراق، سوريا، السعودية، لبنان، الأردن، السودان و اليمن)، وذلك خشية من التحاق الجزائريين بصفوف الجهات المتطرفة، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من مخاطر في حالة عودتهم أرض البلد بعد التشبع بقيم التطرف والإرهاب، ويتمثل هذا الإجراء في ضرورة التأكد من الوجهة الحقيقية للمسافرين،سيما في ظل اعتماد المتجهين إلى بؤرة الصراع على طرق تضليلية من باب إلى آخر ، إضافة إلى معرفة أسباب السفر ومدتها.

و- عقد اجتماعات دورية لقيادات الأجهزة الأمنية: في إطار آلية اللجان الأمنية يتم اتخاذ التدابير الوقائية ضمن مخطط أمني استثنائي يتماشى مع تواصل العملية العسكرية التي أطلقتها قوات الجيش، فقد صدرت أوامر من أجل تكثيف ومضاعفة عدد الحواجز الأمنية الثابتة بعدد من الطرقات، والدوريات المتنقلة لرصد الحركات المشبوهة، فضلا عن تدعيم عناصر الأمن والمراقبة بالطرقات بأجهزة الكشف عن المتفجرات والسيارات المشبوهة و المسروقة[1].

2-إستراتيجية عسكرة الحدود:

نظرا للتطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية للجزائر منذ سنة 2011، وانكشافها على جميع التهديدات الأمنية نتيجة حدودها الشاسعة، بادرت القيادة الأمنية الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الأمنية التالية:

-استحدثت وزارة الدفاع الوطني قطاعين عملياتيين، **الأول**: شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة المتواجد مقرها في ولاية ورقلة، **والثاني**: بمنطقة برج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة، الذي يتواجد مقرها في ولاية تمنراست التي تضم مقر لجنة قيادة الأركان المشتركة ***CEMOC*** [2].

-إنشاء **ناحية عسكرية سابعة** مقرها ولاية إليزي، تزامنا مع حادثة المنشأة النفطية "**بتيقنتورين**" في 2013، كما تم تثبيت أكثر من ثلاثين قاعدة جديدة لقوات الدرك الوطني، منها قاعدة جوية من أجل استخدامها كغطاء جوي فعال لمراقبة الحدود، مع تدعيم هذه القاعدة بثلاثة آلاف **(3000)** من قوات التدخل السريع المحمولة جوا عن طريق المروحيات.

-تدعيم مختلف الوحدات المرابطة بوحدات عسكرية جديدة من مختلف القوات البرية والجوية والدرك والقوات الخاصة، فمنذ سنة 2011 قامت الجزائر بتثبيت حوالي سبعة آلاف **(7000)** من قوات الدرك

---

[1] نفس المرجع،ص 464.

[2] بهاء الدين.م و إيمان.ع،"قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة الاضطرابات الأمنية على الحدود"،**موقع جريدة البلاد**،جوان 2014، متوفر على الرابط التالي:

www.elbilad.net/article/detail?id=16425

الوطني على الحدود الشرقية مع ليبيا، كما قامت بتدعيم الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة بحوالي عشرين ألفا **(20000)** من قوات الجيش الوطني الشعبي وتثبيتها على مختلف النقاط الحدودية[1]، -تفعيل المراقبة الإلكترونية للحدود البرية، التي تضم منظومة رادارات وأنظمة الإنذار القادرة على كشف وضبط أي محاولات للتسلل عبر الحدود للعربات والأشخاص، حيث تكون هذه الأنظمة مصحوبة بمراقبة جوية مكثفة ودوريات أرضية للفرق المتخصصة في مكافحة الإرهاب [2].

كما كرس القرار الجمهوري القاضي بغلق المعابر البرية الحدودية بين الجزائر وليبيا عقيدة أمنية جديدة لدى السلطات الجزائرية، تقضي بتحويل شأن الحدود البرية للجزائر إلى شأن عسكري أمني لا يخص المدنيين فقط، وأفادت المصادر الأمنية في أكثر من مناسبة بأن تأمين البلاد يأتي في المرتبة الأولى وتقرر - بناء على قرار غلق الحدود مع ليبيا- سحب شرطة الحدود من المعابر البرية الثلاثة**"الدبداب وطارات وتين الكوم"**، وإعطاء فرصة للعائلات الجزائرية الموجودة في ليبيا لمغادرتها، كما سمح لأسر ليبية تربطها صلة قرابة مع أسر جزائرية بمغادرة التراب الوطني[3].

المطلب الثاني: البعد الإفريقي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة ظاهرة الإرهاب

تعتبر القارة الإفريقية مجالا لإبراز الانشغالات والاهتمامات الأمنية الجزائرية نظرا للتحديات والتهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهها الجزائر ودول القارة معا، هذا ما جعلها تدرج هذه المنطقة ضمن الدوائر الأمنية المهمة في سياستها الخارجية، من خلال ربط علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لمعالجة التهديدات الأمنية، سيما ظاهرة الإرهاب التي أصبحت عابرة للحدود الوطنية.

أولا- الآليات السياسية والدبلوماسية

تتبنى الجزائر مقاربة أمنية إقليمية تقوم على أولوية العمل الأمني الإقليمي المشترك بين دول القارة الإفريقية بشكل عام ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، لذلك انخرطت في كل الجهود الرامية إلى مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف في هذا الفضاء، فظلت حاضرة وبشكل مستمر في نقاشات وجداول أعمال قمم منظمة الوحدة الإفريقية سابقا ومنظمة الإتحاد الإفريقي حاليا، وأهمها:

[1] *Laurence aida ammour, **"évolution de la politique de défense algérienne "**, centre français de recherche surle renseignement (CFRR), n°= 07, Aout 2013, p06.*

[2] بهاء الدين.م و إيمان.ع،المرجع السابق.

[3] محمد بن أحمد،المرجع السابق.

- قمة منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية 28 التي انعقدت في داكار عام 1992 واعتمدت القرار رقم ***AHG/RES.213***، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف.[1]

- قمة تونس عام 1994، التي رفضت فيها الدول الإفريقية التعصب والتطرف بما في ذلك الأعمال الإرهابية، لتتوج هذه الجهود في الأخير بالتوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في جويلية 1999، وتم إقرار هذه الاتفاقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة ودخلت حيز التنفيذ في 06 ديسمبر 2002، ووقع عليها إلى غاية سنة 2010 حوالي 49 دولة، وتحفظت بعض الدول الإفريقية على الالتزام الكامل ببنود هذه الاتفاقية[2].

بعد إنشاء الإتحاد الإفريقي مباشرة عام 2001، انعقدت **قمة الجزائر** في سبتمبر 2002، كان الهدف منها تنسيق الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة وتركزت أعمالها حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة، الشرطة ومراقبة الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي و القاري و الدولي، ثم تلتها قمة داكار في أكتوبر 2002، انتهت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب في جويلية 2004، تم اعتماد بروتوكول اتفاقية الجزائر بشأن منع ومكافحة الإرهاب في الدورة الثالثة لمؤتمر الإتحاد الإفريقي في أديس أبابا[3].

كما أسهمت الجزائر إلى جانب الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي بتوفير قاعدة قانونية ومؤسسية لتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب من خلال ما يلي:

1-إنشاء مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي: تم إنشاء مجلس الأمن والسلم الإفريقي سنة 2003، كآلية منع النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية في الداخل الإفريقي، واستجابة للتحولات الجديدة في البيئة الأمنية الإفريقية والمغاربية، أصبح لهذا الجهاز مهمة مكافحة الإرهاب [4]، ولقد دعت الجزائر إلى إنشاء "**آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل**" ودعمتها بقوة، وهدفت الجزائر من إيجاد هذه الآلية استخدامها كإطار جماعي للقضاء على الظاهرة وإبعاد إمكانية قيام قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي الإفريقية خاصة القاعدة الأمريكية لإفريقيا **أفر يكوم** التي رشحت الصحراء الجزائرية لإنشائها، كما عملت الجزائر بقوة لتكوين قوة إقليم شمال إفريقيا كأحد ألوية القوة الإفريقية الجاهزة، حيث شاركت فيها الجزائر بوحدات

---

[1] الاتحاد الإفريقي ،"**تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب**"، الاجتماع الـ249 بأديس أبابا،22 نوفمبر 2010.ص10.

[2] *Nation Unies,"**rapport de la réunion du group d'expert sur les perspectives africaines sur le terrorisme International**", Addis-Abeba,03-04 Juin 2009,p 06*

[3] الاتحاد الإفريقي ،"**تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب**"،المرجع الساق،ص11.

[4] الإتحاد الإفريقي،"برتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي"،متوفر على الرابط التالي:
h*ttps://archive.au.int/collect/charters/import/Arabic/0019%20A.pdf*

من الأمن والجيش والشرطة وأعلنت عن استعدادها لاحتضان وحداتها وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أرضيها.[1]

2-المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب: وردت فكرة إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، ضمن خطة العمل لمنع ومكافحة الإرهاب التي تبناها الاجتماع الوزاري على مستوى الإتحاد الإفريقي، المنعقد بالجزائر بين يومي الحادي عشر والرابع عشر من ستمبر 2002، وقد جاءت فكرة إنشاء هذا المركز رسميا من الجزائر بتدعيم من باقي الدول الإفريقية، كما تم أيضا اختيار العاصمة الجزائرية كمقر لهذا المركز، وجرى تدشينه بالفعل في عام 2004، وذلك أثناء انعقاد الاجتماع الحكومي عالي المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 14 أكتوبر 2004، وهو الاجتماع الذي صدر عنه إعلان يحدد عمل المركز، وتحديد الإطار التنظيمي له بوصفه جزءا من الهيكل التنظيمي لمفوضية الإتحاد الإفريقي[2].

أما من حيث مجالات عمل المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، فهي تتمحور في الأساس حول ركيزتين، هما:

أ-إجراء الدراسات والبحوث والندوات في مختلف مجالات مواجهة الظاهرة الإرهابية مع التركيز على تفاعلات الظاهرة في إفريقيا، تطوير وصياغة وتحديث قاعدة البيانات والمعلومات حول طائفة من المسائل المتعلقة بمواجهة التنظيمات الإرهابية وأنشطتها المختلفة في القارة الإفريقية.

ب-مساعدة الدول الأعضاء على تطوير الإستراتيجيات والسياسات لمواجهة الظاهرة الإرهابية، وتوفير المساعدة والمشورة الفنية للدول الأعضاء بشأن تنفيذ نظام الإتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب.[3]

3-حضر دفع فدية للجماعات الإرهابية: أدرج الإتحاد الإفريقي موضوع الفدية الذي تقدمت به الجزائر في جدول أشغال الندوة الخامسة عشر لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي، حول بحث مسألة الإرهاب بكامبالا الأوغندية في جويلية 2009، حيث أكد الوزير المنتدب بالشؤون المغاربية والإفريقية السابق "**عبد القادر مساهل**" في مداخلته، على أن مكافحة الإرهاب تعد قضية الجميع، مؤكدا أن إفريقيا مطالبة بالتجند من أجل مواجهة هذه الآفة التي تهدد أمن واستقرار القارة، وأضاف أنه على إفريقيا أن تعمل من أجل ضمان تنسيق فعال لجهودنا ووسائلنا، وكذا تعزيز قدرات المركز الإفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب.

---

[1] بنجامين نيكلز،"دور الجزائر في الأمن الإفريقي"،03 أفريل 2014،متوفر على الموقع التالي:
http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/357556.aspx http://carnegieendowment.org/sada/55240

[2] إدريس عطية، المرجع السابق،ص448.

[3] نفس المرجع،ص449.

كما دعا المجلس التنفيذي للإتحاد الإفريقي الدول الأعضاء إلى مواصلة حث شركاء الاتحاد الإفريقي على الدعم التام، ودون تحفظ لقرار تجريم دفع الفديات للجماعات الإرهابية و بالمصادقة على الأدوات القانونية الخاصة.[1]

ثانيا-الآليات الأمنية والعسكرية

لقد كان الاهتمام الجزائري تعزيز التعاون في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى الإفريقي بندا رئيسا على قائمة اهتمامات السياسة الأمنية الجزائرية، حيال المحيط الإفريقي إذ تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، والتنسيق مع هذه الدول بما فيها موريتانيا لوضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والحيلولة دون تحول ما يسمى "**داعش**" من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا ومنطقة الساحل مستغلة الانسياب اللاأمني في ليبيا.

لذلك أسهمت في تأسيس مركز قيادة إقليمي في تمنراست (في الجنوب الجزائري)، بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تحركات جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر، وبعد إنشاء قيادة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة في 12 أفريل 2010، وهو أهم مبادرة أمنية للجزائر في المنطقة، تشارك في هذه القيادة أربع دول هي:مالي، الجزائر، موريتانيا والنيجر ويقع مقرها بمدينة تمنراست[2]، و في سياق ضبط تدخلاتها الميدانية وتحديد آليات عملها، حددت اللجنة منطقة مشتركة للنشاط العلمياتي تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كلم وعمق 933 كلم يغطي المنطقة المشتركة للدول الأربعة، ويتناوب على رئاستها حسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء وتتشكل هذه اللجنة من قيادة أركان وقوات ميدانية (برية وجوية)، يرأسها ضابط عميد أو ضابط سام والذي يسمى رئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وتحددت مهماتها أساسا في [3]:

- وضع وتفعيل شبكات الاتصال الخاصة بلجنة الأركان العملياتية المشتركة وتوفير الخرائط العملياتية والأمنية.
- مباشرة عمليات البحث وتحديد أماكن تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها.
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة المشتركة والتخطيط والتنفيذ للعمليات المشتركة.

علاوة على ذلك وافقت كل من بوركينافاسو، تشاد وليبيا إلى جانب دول الميدان الأربع (الجزائر، مالي، موريتانيا و النيجر) على التصور الجزائري الذي يرمي لتنسيق الجهود الوطنية لمكافحة ظاهرة

[1] نفس المرجع،ص455-456.

[2] وهيبة دالع،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي**،ط،1(الجزائر،دار الخلدونية،2018)،ص119.

[3] عبد الله ممادو باه ،المرجع السابق،ص 20.

الإرهاب، من خلال "**وحدة التنسيق والاتصال** " التي أنشئت بالجزائر في السادس أكتوبر 2010، بناء على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة (الجزائر- مالي - ليبيا -النيجر- بوركينافاسو - موريتانيا و تشاد)، السابق انعقاده بتاريخ السادس عشر مارس 2010، ليتقرر اعتماد التناوب على رئاساتها بين الدول الأعضاء فيها، وناقشت الدول المجتمعة تحديد الطرق والوسائل اللازمة لتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإرهابية وارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة، إضافة إلى بحث سبل التعاون لإيجاد حلول للمسائل الأمنية المشتركة كاحترام الاتفاقيات القضائية المتعلقة بتسليم المطلوبين المبرمة بين دول منطقة الساحل، والتركيز على مسألة تجريم دفع الفدية إلى الجماعات الإرهابية[1].

كما تضم الوحدة ممثلي الأجهزة الاستخباراتية لدول الميدان الأربعة، وتتم رئاستها بشكل دوري حسب الترتيب الأبجدي، ومن أهم المهام المسندة إليها[2]:

- جمع ومعالجة وتبادل المعلومات الأمنية حول مختلف النشاطات الإرهابية .

- العمل على وضع إستراتيجية اتصالية مشتركة لترقية صورة وحدة التنسيق والاتصال ولجنة الأركان العملياتية المشتركة لدى المنظمات الإقليمية والدولية لجلب الدعم الدولي والإقليمي.

- التخطيط لوضع الإجراءات المساندة للآليات الأخرى التي تقوم عليها إستراتيجية دول الميدان لمكافحة الإرهاب، ومن أبرزها إشراك الهيئات الإنسانية خاصة مؤسسة الهلال الأحمر والصليب الأحمر بتوفير الدعم اللازم لها لتعتمد عليها في تجسيد الأعمال الإنسانية، وتوعية سكان دول الميدان حول آثار الإرهاب.

يعد اتفاق تمنراست مرجعية للعمل المشترك في الساحل الإفريقي، من خلال التنسيق الأمني الجماعي بين الدول الأعضاء في مواجهة التهديدات الأمنية، وفي إطار هذه المبادرة تم الاتفاق بين وزراء خارجية مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر في 20 ماي 2011 على تشكيل قوة مشتركة قوامها 75 ألف جندي من بينهم 5000 من قبائل الطوارق لمحاربة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وتأمين منطقة الساحل والصحراء، الآمر الذي لم يتجسد على أرض الواقع و لم يتعد القيام ببعض التدريبات المشتركة.

كما يشمل التعاون الأمني الجزائري مع دول منطقة الساحل الإفريقي جوانب عديدة منه ما يتعلق بالشق اللوجيستي والاستخباراتي، ففيما يتعلق بالجانب اللوجيستي قامت الجزائر في العديد من المرات بتزويد قوات دول الساحل بالعتاد العسكري، لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها من التحديات الأمنية، فعلى سبيل المثال قامت الجزائر بإرسال أول طائرة شحن محملة بكميات معتبرة من التجهيزات العسكرية إلى مالي في 04 ماي 2009 وهذا بعد استلام السلطات الجزائرية

[1] إدريس عطية، المرجع السابق، ص 436.

[2] منصور لخضاري، "إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، ص 347.

لقائمة الاحتياجات العسكرية من نظيرتها المالية على إثر زيارة وفد عالي المستوى تابع لوزارة الدفاع الوطني الجزائرية إلى مالي.[1]

ثالثا- تفعيل آلية البناء التنموي

هناك ارتباط كبير بين الأمن والتنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية في ظل غياب الأمن، كما أن غياب التنمية يؤدي إلى تهديد أمن الدولة الوطني، وهي معادلة جد صعبة في المشهد الإفريقي بصفة عامة، وفي منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد، ولأجل ذلك حاولت الجزائر تبني مقاربة تنموية لإيجاد حلول للمشاكل المتعددة في هذا الفضاء الإقليمي، وهذا ما تجلى في الدور الريادي الذي قامت به الجزائر في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "**النيباد**" ***NEPAD*** سنة 2002[2].

فالجزائر لها دور حاسم في مبادرة **النيباد** من التأسيس إلى العمل الميداني التنموي، إيمانا منها بأن الشراكة من أجل تنمية إفريقيا هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز الاستقرار والأمن في القارة الإفريقية، وتكمن إيجابيات هذه المبادرة في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية و اجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية، من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون و المؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سوف يسهم في التأسيس لبيئة آمنة في منطقة الساحل الإفريقي بما يتماشى ومنطق الأمن الإنساني والأمن الشامل.[3]

كما فعلت الجزائر من دورها في هذا المجال بإشرافها على انطلاق أشغال الدورة 13 **"لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل"**، المنعقدة في الجزائر يومي 30-31 مارس 2010، وقد أكد وزراء الدول الأعضاء في هذا المرصد وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية خلال هذا الاجتماع على ضرورة تعزيز دور المرصد في تعبئة الموارد المالية، من أجل إنجاز برامجها ومناقشة الإستراتيجيات المقترحة في سنة 2020، التي تتعلق بتعزيز برامج متابعة وتعميم مشاريع مكافحة التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها في هذا المجال، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة تقنية تضم ثماني دول إفريقية هي: (الجزائر- ليبيا- النيجر- بوركينافاسو- مالي- موريتانيا- السنغال- نيجيريا)، لإنشاء إستراتيجية مالية جديدة لدعم التنمية المستدامة في القارة، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء[4].

[1] نفس المرجع،ص ص254، 255.

[2] إدريس عطية، المرجع السابق،ص ص359-364.

[3] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص ص252-254.

[4] نفس المرجع،ص ص 265، 266.

كما عقد "**ملتقى دولي حول الشراكة والتنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم**" في سبتمبر 2011 بالجزائر، حيث أكدت الجزائر على قيمة التنمية ودورها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، ولهذا راهنت على برامج التنمية للتخفيف من حدة الفقر والبطالة في المنطقة، من خلال إسهامها الفردي بتقديم دعم مالي لدولة مالي بغلاف يقدر بـ 10 ملايين دولار لدعم التعليم والصحة والتكوين المهني للشباب[1]،إضافة إلى مبالغ مالية غير مصرح بها لتقديم الدعم والإسناد وتوفير الأمن والاستقرار في الشمال خاصة بعد الأزمة السياسية التي أطاحت بنظام "**أمادو توماني توري**"، كما ضاعفت الجزائر المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة بإطلاق مشروع **الطريق العابر للصحراء**، وصاحب هذا المشروع إطلاق مشروعين آخرين يكتسيان أهمية كبرى وهما: **أنبوب الغاز النيجيري** الذي سيزود أوربا عبر السواحل الجزائرية، ووضع **كابل الألياف البصرية** يربط بين الجزائر ونيجيريا.[2]

لتعزيز هذا المسعى التنموي، قررت الجزائر في إطار المجتمع المدني والجمعيات التابعة للصليب الأحمر بمنطقة الساحل، إنشاء هيئة لتنسيق العمل الإنساني تتولى مهمة تطوير الدبلوماسية الإنسانية وهي الهيئة التي تجمع كلا من منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، البوركينابي، الليبي، الموريتاني، النيجري و التشادي، وكان ذلك في ختام أشغال منتدى الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمرين بمنطقة الساحل المنعقد في الجزائر، وتهدف الهيئة إلى تقديم الخدمات الإنسانية سواء داخل مالي أو بالنسبة لمخيمات اللاجئين في مختلف الدول المجاورة.[3]

كما يظهر تأكيد الجزائر على البعد التنموي من خلال مشاركة الجزائر في "**قمة الإليزي**" حول "**السلم والأمن في إفريقيا**" (6-7 ديسمبر 2013) والتي ركزت على ثلاثة محاور: السلم والأمن، الشراكة الاقتصادية والتنمية إضافة إلى التغيرات المناخية، وقد تم الإعلان عن تنظيم **قمة الإليزي** من قبل الرئيس الفرنسي السابق"**هولاند**"، خلال قمة الإتحاد الإفريقي التي عقدت في ماي 2013 بأديس بابا بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين لتأسيسه، ويتمثل التصور الجزائري حول المسائل الأمنية أولا في التكفل بالقضايا الإفريقية من طرف البلدان الإفريقية نفسها، وتعزيز قدرات الإتحاد الإفريقي من خلال آلياته لاسيما على المستوى الإقليمي وتعزيز الحلول السياسية والتنموية.[4]

---

[1] منصور لخضاري، "إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،المرجع السابق،ص348.

[2] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص ص 261-263.

[3] سفيان منصوري،"السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة المقارنة ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة،2013)، ص134.

[4] بومدين غربي ،"واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي،جامعة وهران،2013-2014)،ص 198.

في خضم الحرب في مالي التي أدت إلى انهيار كافة أبنية الدولة شاركت الجزائر في مؤتمر المانحين لتنمية مالي ببروكسل بتاريخ 15 ماي 2013، ضمن 45 وفدا من وزراء ومسؤولين من مالي و ليبيا إضافة إلى مانحين دوليين مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي لتمويل خطة تنموية للنهوض بالبلاد على مدى سنتين (2013-2014)، بعدما دمرتها الحرب ضد الجماعات الإسلامية المتشددة في شمال البلاد ولإعطاء دفعة جديدة للاقتصاد المالي الذي يواجه مشاكل تنموية كثيرة وأزمة غذائية في الشمال والجنوب[1].

بناء عليه فإن التصور الواقعي لمواجهة ظاهرة الإرهاب في القارة الإفريقية بشكل عام وفي منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص، يكمن في الاعتماد على مقاربة تنموية شاملة ترتكز على تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في الأمن والتنمية وجعلهما متداخلين في هذه المنطقة.

المطلب الثالث: البعد العربي والمغاربي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

إن التهديد الإرهابي الذي تواجهه الجزائر ومعها معظم البلدان العربية والمغاربية يحتم على صانعي القرار في هذه البلدان وضع إستراتيجية استباقية قائمة على ميكانيزمات محددة ومدروسة، تراعى فيها جميع العوامل التي بإمكانها تفعيل التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين دول المنطقة، بحيث لا يبقى رهينة التغيرات الداخلية والخارجية ويأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد التنموية والسياسية والثقافية والأمنية وذلك في إطار تكاملي.

أولا-التعاون في إطار إتحاد المغرب العربي

تقوم القيادة السياسية والأمنية بدور نشيط لضمان المصلحة الوطنية الجزائرية بكل أبعادها، حيث تفرض عليها المصلحة الوطنية تحديد الأهداف من خلال استغلال الفرص مهما كانت الاعتبارات المرتبطة بها ومواجهة التهديدات بأسرع وقت وأقل تكلفة، إذ تحاول تكريس هذا الدور على مستوى الدائرة المغاربية، سيما في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب باعتباره تهديدا مباشرا لكل دول إتحاد المغرب العربي.

تجسدت أولى المساعي الجزائرية في مواجهة هذا التحدي خلال اجتماع وزراء الخارجية المنعقد في التاسع من جويلية 2012 بالجزائر لدراسة إشكالية الأمن في المنطقة المغاربية، حيث انتهى الوزراء في بيانهم إلى ضرورة مكافحة مخاطر الظاهرة الإرهابية التي تهدد المنطقة المغاربية في إطار مقاربة متكاملة ومندمجة ومنسقة، ضمن إستراتيجية شمولية تدمج البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي، المستند على مبادئ الاعتدال والوسطية، ودعا في هذا الشأن إلى تكثيف اللقاءات التشاورية، بهدف بلورة رؤية مشتركة وإيجاد صيغة عمل موحدة اتجاه الوضع الأمني الإقليمي[2].

[1] نفس المرجع،ص 199.

[2] ياسين سعيدي،"التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة وهران ،2016)،ص 152.

لذلك اعتبر **بيان الجزائر** بمثابة وثيقة مرجعية، حيث وانطلاقا مما ورد فيها تم عقد عديد اللقاءات الوزارية لدول إتحاد المغرب العربي، أهمها:

-**اجتماع مجلس وزراء الداخلية لدول الإتحاد المنعقد في 05 ماي 2013 بالرباط**: ناقش من خلاله المجتمعون التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في الإقليم الساحلي-المغاربي، حيث أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وما بينهما من روابط وثيقة تشكل تهديدا خطيرا على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور، واتفقوا على ضرورة اتخاذ التدابير التالية:

-التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره.

-التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية(الأمن/التنمية) للتصدي لظاهرة الإرهاب العابر للحدود.

-التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية والدعوة إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن لاسيما القرار رقم 1904.

-الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية قي مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية، وآماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها[1].

-**الاجتماع الأول لوزراء الشؤون الدينية لدول المغرب العربي 2012 بنواقشوط**: تجندت الدول المغاربية في هذا الاجتماع، لمناقشة الوضع الأمني الداخلي بالمنطقة المغاربية وجوارها الإقليمي، وتوج ببيان ختامي يدعو إلى العمل و التنسيق بين المؤسسات الحاضنة للإسلام في منطقة المغرب العربي وإبراز صورة الإسلام الحقيقية مع التركيز على الإسلام السني الوسطي الذي يرفض التطرف والغلو، وقد أوصى الوزراء بإنشاء "**مجلس مغربي للشؤون الدينية**"، يجتمع دوريا في إطار المنظومة المغاربية القائمة ويتعهدون بالعمل على تأطير الجمعيات الأهلية الناشطة في مجال الدعوة والإرشاد في البلدان المغاربية الخمسة، لتقوم بدور إيجابي تحت إشراف مؤسسة العلماء في توضيح الرؤية الدينية السليمة في الداخل والخارج، و التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات التكوين المتخصصة في مجال الوعظ والإرشاد والتركيز على الشرائح الهشة في المجتمعات والقابلة لتلقي الدعوات والتيارات الفكرية الوافدة والحرص على تفعيل دور المؤسسات المسجدية في ذلك[2].

[1] اجتماع وزراء الداخلية لدول المغرب العربي،"نحو إستراتيجية أمنية مغاربية"، 21 أفريل 2013،متوفر على الرابط التالي:
http://elaph.com/Web/news/2012/7/747450.html

[2] ياسين سعيدي،المرجع السابق،ص ص153، 154.

-اجتماع مجلس وزراء الشباب والرياضة 17 ماي 2013 بتونس: جاء هذا الاجتماع تنفيذا لبيان الجزائر، حيث خصص لبحث إشكالية الأمن في المغرب العربي من زاوية اختصاصه، وخلص في بيانه الختامي إلى ضرورة إدماج الشباب المغاربي في مسارات التكوين والتشغيل والمشاركة السياسية، وتمكينه من المساهمة في دفع المسار التنموي، وحشد الدعم والطاقات الإبداعية والمعرفية بالبلدان المغاربية والعمل على تكثيف الجهود في هذا الإطار، وكذا مواجهة مظاهر الإقصاء والتهميش بهدف حماية الشباب من عمليات الاستقطاب والتطرف الديني[1].

ثانيا- التعاون في إطار الجامعة العربية ومؤسساتها

مع انتشار وتصاعد النشاط الإرهابي في الكثير من مناطق العالم، وما نتج عنه من آثار سلبية في الداخل والخارج، سارعت الجزائر إلى العمل في إطار الجامعة العربية لاحتواء هذا التهديد، فكانت البداية باعتماد الإستراتجية الأمنية العربية سنة 1983 التي نصت على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة الوطن العربي من الحملات العدوانية للإرهاب والتخريب سواء كان مصدرها خارجيا أو داخليا.

ضمن هذا التوجه تم إنشاء أول لجنة لمكافحة الجرائم المنظمة، التي أوصت في اجتماع موسع مع أعضاء الجامعة العربية باعتماد "**مشروع إستراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب**"، وتم الإعلان عن ذلك في مؤتمر قمة عمان 1987، كما طالبت الدول العربية دائما في إطار الجهود المبذولة من أجل مكافحة الإرهاب دعم جهود الأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي حول الظاهرة والعمل على التمييز بين نضال الشعوب من أجل الحرية والإرهاب.

كما تم تشكيل لجنة خبراء من رجال القانون لوضع تصور شامل للظاهرة، وبعد مشاورات طويلة استطاعت اللجنة وضع تعريف شامل للإرهاب، الذي أعلن عنه في اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب، المنعقد بين 22-24 أوت 1989 بتونس وواصلت اللجنة عملها إلى غاية سنة 1997،أين تم الاعتماد الرسمي للإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب من قبل المجلس بمقتضى **قراره رقم 286 لعام** 1997.

في إطار ذلك، تحددت معالم هذه الإستراتيجية بعدد من الأسس نذكر منها ما يلي:

-مكافحة الإرهاب وإزالة أسبابه.

-تدعيم الحفاظ على أمن واستقرار الوطن العربي وحمايته من الإرهاب.

-تدعيم الحفاظ على أسس الشرعية وسيادة القانون.

-تدعيم الحفاظ على أمن الفرد في الوطن العربي وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

-إيضاح الصورة الحقيقة للإسلام والعروبة.

-تعزيز وتطوير التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب.

[1] نفس المرجع،ص 157.

-توثيق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية من أجل مكافحة الإرهاب.[1]

كما قامت الجزائر بأداء دور فعال في مجال التعاون بين الدول العربية لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحته، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم **98- 413** المؤرخ في 7 ديسمبر 1999[2]، وتنفيذ بنودها وذلك عبر تعاون بناء مستندا إلى تبادل المعلومات وتسليم المجرمين الإرهابيين، كما أكدت على ضرورة التنسيق التام والمنسجم والحرص على حق المقاومة للشعوب المستعمرة وقد شاركت الجزائر في صياغة مختلف القرارات التي تبنتها الجامعة العربية، خصوصا القرارات التي أكدت حق الشعوب في تقرير مصيرها، وكذا القرارات الرافضة لربط الإسلام بالإرهاب والتطرف.

في إطار تفعيل أحكام هذه الاتفاقية، أسهمت الجزائر إلى جانب الدول العربية في دفع مجلس الجامعة العربية المنعقد في 28 مارس 2002، ببيروت إلى إدراج ***"أفعال التحريض والإشادة بالأعمال الإرهابية وطبع ونشر وتوزيع المنشورات ذات الصلة بالإرهاب وجمع الأموال تحت ستار جمعيات خيرية لصالح الإرهاب و اكتساب واستعمال الممتلكات لأغراض إرهابية"***، ضمن الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وتنفيذا لهذا القرار تم تشكيل لجنة فنية مشتركة من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب، قامت بصياغة مشروع تعديل الاتفاقية وفق ما تضمنه قرار القمة العربية وتم اعتماد مشروع التعديل بقرار من مجلس وزراء العدل العرب رقم 492-دع19 بتاريخ 08 أكتوبر 2003 وقرار مجلس وزراء الداخلية العرب **رقم 418-دع21** بتاريخ 05 جانفي 2004، ودعت الأمانة العامة للجامعة الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية للمصادقة على هذا التعديل[3].

هذا، وقد صادقت الجزائر على نص التعديل بموجب المرسوم الرئاسي **رقم 09-185** المؤرخ في 12 ماي 2009، وأعتبر هذا المرسوم خطوة من قبل الجزائر لتحقيق التزامها على مستوى مجلس الجامعة العربية، و بادرة للدول الأخرى لسلك نفس المنحى من أجل وضع تصور عربي مشترك حول جريمة الإرهاب، قصد الذهاب في المستقبل بخطة عربية أو إقليمية لمكافحة الإرهاب[4].

علاوة على ذلك، تقدمت الجزائر خلال اجتماع وزراء العدل العرب المنعقد بجدة في 11 ماي 2016، باقتراح تضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، والمتاجرة بالمخدرات على اعتبار أنها المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية، كما كان هذا الاجتماع فرصة

---

[1] محمد أمين البشري،"الأمن العربي،المقومات والمعوقات"،مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، (2000)،ص ص 174، 175.

[2] حكيم غريب،"الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف"،7 فيفري 2018،متوفر على الرابط التالي:
https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/#_ftn34

[3] مجلس الأمن الدولي،"تقرير بشأن جهود جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب"،30 أفريل 2004،متوفر على الرابط التالي:
repository.un.org/bitstream/handle/.../S_2004_345-AR.pdf

[4] ش ع،"تعريف جديد للإرهاب يشمل التحريض والإشادة والدعم"، **يومية الجزائر الجديدة** ، 14 جوان 2009،ص4.

لتطالب الجزائر، بتكوين لجنة تتولى صياغة قانون يجرم دفع الفدية مع إدراجه في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وتعدت مطالبتها ذلك إلى المطالبة بمعاقبة الدول التي تدفع الفدية للجماعات الإرهابية[1].

المطلب الرابع:البعد الدولي للإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب

بعد غياب أي صدى للجهود الجزائرية على الساحة الدولية طيلة سنوات التسعينات، حيث كانت الجزائر معزولة عن العالم في وقت كانت فيه محاصرة بين مطرقة الإرهاب وسندان المساءلة الدولية بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فقد تمكنت الدولة الجزائرية من استعادة نفوذها ومكانتها الدولية، وأصبحت من البلدان الرائدة في مجال وضع آليات لمكافحة الإرهاب الدولي، وأضحت الخبرة الجزائرية أنموذجا تتبناه العديد من الدول لتحقيق أمنها.

أولا-التعاون في إطار المنظومة العالمية (هيئة الأمم المتحدة)

استغلت الجزائر مختلف المناسبات والمنابر العالمية لطرح خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب القائمة أساسا على الجمع بين الردع والمواجهة الميدانية للجماعات الإرهابية وتفعيل مسارات التنمية لتجفيف منابع الجماعات الإرهابية من التجنيد والاستثمار في الوضع المعيشي المزري الذي يعتبر المغذي الأول والأخطر للتطرف عموما والإرهاب خصوصا، لذلك صادقت الجزائر على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب منها الاتفاقية الدولية ضد أخذ الرهائن بتاريخ 1979/12/17، الاتفاقية الدولية لمعاقبة العمليات الإرهابية باستخدام القنابل بتاريخ 1997/12/15، الاتفاقية الدولية لمعاقبة تمويل الإرهاب بتاريخ 1999/12/9، الاتفاقية الأممية ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بتاريخ 2000/11/15، بروتوكول بشأن حضر استعمال الغازات الخانقة وما شابهها، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، اتفاقية حضر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية وعدائية 1976، اتفاقية حقوق الطفل، حضر استعمال وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد....الخ.

كما دافعت الجزائر عن مشروعها في الأمم المتحدة حول تجريم الفدية، وهو ما أدى فعلا إلى استصدار مجلس الأمن في **دورته 6247 للقرار رقم 1904** بتاريخ 17 ديسمبر 2009، القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى تصريح وزير الشؤون الخارجية السابق "**مراد مدلسي**" على هامش انعقاد " الجمعية العامة للأم المتحدة " شهر سبتمبر 2010 ، حيث قال:" العمل الذي تقوم به الجزائر على المستوى شبه الإقليمي والإفريقي وضمن

[1] ميلود غرابي،"ما هي الإستراتيجية الإقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب في ظل التجاهل الدولي سابقا؟"، 2017/01/24، متوفر على الرابط التالي:*www.ssrcaw.org*

الأمم المتحدة في مجال آفة احتجاز الرهائن ودفع الفدية، سيسهم بشكل كبير في محاربة التطرف والتحريض على الإرهاب ".[1]

تجدر الإشارة إلى أن الالتزام بقرار منع تقديم الفدية للجماعات الإرهابية هي الخطوة الأولى التي جاءت بعد أيام من إفراج السلطات المالية عن إرهابيين مطلوبين للعدالة الجزائرية، مقابل تحرير الرهينة الفرنسي "**بيار كمات**" بضغط فرنسي على السلطات المالية.

كما يعد إسهام الجزائر هاما في مجال مكافحة الإرهاب، حيث يندرج في إطار الجهود الدولية الرامية إلى إرساء تعاون وتنسيق في إطار الإستراتيجية العالمية للأمم المتحدة، وآليات إقليمية أخرى، علما أنها تعد من مؤسسي "**المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب**" في الثاني والعشرين من سبتمبر 2011، بمدينة نيويورك الأمريكية، على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قدمته كتابة الدولة الأمريكية على أنه:"هيئة غير رسمية متعددة الأطراف، تسعى لأن تكون إطارا لحشد الخبرات والموارد الضرورية لمستلزمات مكافحة الإرهاب بما يساعد على بلورة سياسة عالمية ضد هذا التهديد"، وتتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المصادق عليها سنة 2006.[2]

ويقوم المنتدى على مبدإ الرئاسة المشتركة في تسيير هياكله المتمثلة في:

- مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل، وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا.

-لجنة تنسيقية مركزية ترأسها الولايات المتحدة الأمريكية مناصفة مع تركيا ويساعدها أفواج عمل يسيرها خبراء ووحدات إدارية أهمها:(العدالة الجنائية-محاربة التطرف العنيف-تعزيز الطاقات في منطقة القرن الإفريقي-تعزيز الطاقات في منطقة جنوب آسيا) [3].

توجت جهود الجزائر على مستوى المنظومة العالمية بمصادقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 27 جانفي 2014 على اللائحة الأممية **رقم 2133**، التي تدين عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل دفع الفدية أو تنازلات سياسية، وقد أشار مجلس الأمن الدولي في الفقرة التاسعة من اللائحة **رقم 2133** إلى اعتماد المنتدى العالمي"مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها"، جاء هذا القرار ليكرس نظرة الدولة الجزائرية التي عبرت عن ارتياحها للمصادقة على **اللائحة 2133** واعتبرتها إشارة إيجابية لتفعيل مقاربة دولية شاملة وحل إشكالية تمويل ظاهرة الإرهاب[4].

---

[1] منصور لخضاري،"المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، الملتقى الدولي الموسوم بـ:(**الدور الإقليمي للجزائر، المحددات والأبعاد،جامعة تبسة، 13 مارس 2014**)، ص7.

[2] (ـــــ،ـــــ)،"إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،المرجع السابق،ص 364.

[3] إدريس عطية، المرجع السابق،ص ص462، 463.

[4] حكيم غريب،"الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف"،المرجع السابق.

ثانيا- التعاون مع الجانب الأوربي ضمن نطاق الحوض المتوسطي

أدت الجزائر دورا فعالا لتنشيط الشراكة الأورو-متوسطية في جميع الميادين، وذلك لإدراكها الأهمية التي تكتسيها هذه الشراكة، من جهته يدرك الإتحاد الأوربي أن أمنه واستقراره لا يمكن أن يكون بمعزل عن جيرانه في الجنوب، سيما و أن الأمر يتعلق بمكافحة ظاهرة الإرهاب العابر للحدود الوطنية.

الحقيقة، أن موقف الدول الأوربية وتعاملها مع ظاهرة الإرهاب الدولي مر بمرحلتين[1]:

-**الأولى:** مرحلة رفض الاعتراف والتعامل مع الظاهرة باعتبارها ظاهرة بعيدة عن الدول الأوروبية.

-**الثانية:** فهي مرتبطة باقتناعها أو اعترافها بصورة التعامل الجماعي لمواجهة الظاهرة التي أصبحت تتخذ بعدا دوليا واسعا.

بالرغم من أن مسألة مكافحة الإرهاب أدرجت في **إعلان برشلونة 1995**، إلا أنه كان عبارة عن طابو، وبقي على هذا الحال لفترة زمنية طويلة وهذا الأمر يرجع إلى تصلب موقف الدول الأوربية، وفسرت الدول الأوربية هذا التصلب في الرأي بإرجاعه إلى عدم وجود إجماع أوربي حول المسألة، و إلى كون هذه الأخيرة مرتبطة بالاختصاص الوطني لكل دولة عضوة في الإتحاد الأوربي، هذا من جهة ومن جهة أخرى، يعزى التردد في الموقف المتوسطي نحو قضية الإرهاب إلى اعتراض كل من **لبنان وسوريا** حول تحديد المقصود بالإرهاب والمطالبة بضرورة عدم خلطه بمسألة مقاومة الاحتلال وتقرير المصير.[2]

لقد عبرت الجزائر خلال **ندوة برشلونة 1995** وهي أكثر الدول المتوسطية معاناة من ظاهرة الإرهاب على ضرورة وضع إطار للتعاون الدولي و الإقليمي ضد الإرهاب من أجل منطقة المتوسط، مع ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كما دعت الجزائر إلى ضرورة الاتفاق على وصف ظاهرة الإرهاب بالجريمة وتسجيلها ضمن إطار التعاون القضائي بين الدول، إضافة إلى الإطار الأمني وذلك بتخصيص فقرة خاصة في مجال الشراكة السياسية والأمنية تتضمن ما يلي[3]:

- تمييز ظاهرة الإرهاب عن تهريب المخدرات والجريمة المنظمة.
- إدانة الإرهاب مهما كان شكله وهدفه وبواعثه.
- إدانة البلدان والمنظمات التي تساعد الإرهاب الدولي وتدعمه.
- مكافحة تهريب الأسلحة.
- تسجيل مشروع إعداد اتفاقية حول محاربة الإرهاب في إطار الشراكة الأورو- متوسطية.

---

[1] رتيبة برد،"الحوار الأورو- متوسطي من برشلونة إلى 5+5"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2008-2009)، ص 206.

[2] نفس المرجع،ص207.

[3] قاسم نادية ،"ندوة برشلونة :هاجس الأمن والاستقرار في البحر المتوسط"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر ،2002)، ص 71.

في تقدير الجزائر فإن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب يكون عبر خطوات ملموسة تتولى الدول المتوسطية القيام بها، وهي:

- تفكيك الشبكات الإرهابية.

- منع جمع الأموال للجماعات الإرهابية ومراقبة مصادر تمويلها وتجفيفها ومراقبة-حركة الأموال المشتبه فيها عبر البنوك، ومتابعة أنشطة الجمعيات الدينية والخيرية.

- منع نشر وإصدار وتوزيع الوثائق والمنشورات المكتوبة والسمعية والبصرية التحريضية على القيام بالأعمال الإرهابية أو الانتماء إلى الجماعات الإرهابية.

- تفادي استعمال وسائل الإعلام لأغراض الدعاية للإرهاب والتشهير بالأعمال الإرهابية.

- ضرورة عمل الدول في حوض المتوسط من أجل منع الجماعات الإرهابية من استعمال أراضيها للتخطيط أو إدارة أو القيام أو تبني عمليات إرهابية.

-العمل على أن لا يكون حق اللجوء السياسي غطاء تستعمله العناصر الإرهابية من أجل الحصول على الحماية.[1]

إضافة إلى مجالات أخرى في إطار الشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية من خلال المواد **(82-91)**، تتعلق بتقوية المعاهدة ودولة القانون، التنقل الحر للأشخاص، الشراكة في الميدان القانوني والقضائي، الوقاية و مكافحة الإجرام المدبر، تبييض الأموال، التمييز العنصري وكره الأجانب، المخدرات والاحتيال، كما تجسدت المقاربة الجزائرية أيضا في بند" **العدالة والشؤون الداخلية**" الذي يقر ضمنيا شرعية محاربة الدولة الجزائرية للإرهاب الأصولي، بعدما كانت تتهم بمسؤوليتها عن الأعمال الإرهابية في الجزائر.[2]

ثالثا-التنسيق الأمني الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب

أصبحت الجزائر في قلب الإستراتيجية الأمريكية بفضل خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب، إذ يشير الكاتب والصحافي الأمريكي"**بوب ودورد**"،المشهور بفضيحة "**واترغيت**" في كتابه "**خط الهجوم**"،إلى أن صانعي القرار الأمريكي وضعوا الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.[3]

---

[1] بدون ذكر اسم الكاتب،"الشراكة الجزائرية الأوروبية" ،متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index.fr.htm

[2] *Ministère Algérienne des Affaires Etrangères, , "déclaration d'Abdelkader Messahel,Ministre Délégué des Affaires Maghrébines et Africaines", le 13 Décembre 2006: www.mae.dz*

[3] بوب ودورد،**خط الهجوم**،ترجمة:فاضل جتكر،(الرياض:مكتبة مكتبة العبيكان،2004)،ص ص 112-114.

أكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة في هذا الاتجاه، إذ تشيد الولايات المتحدة بالتعاون القائم مع الجزائر في مجالات متعددة، مثل مكافحة الإرهاب و التكوين القضائي و الإصلاحات الاقتصادية، وهي التصريحات التي رددها السفراء الأمريكيون بالجزائر من **"ريشارد ريدمان"** إلى "**ديفيد بيرس**"،بالقول :"**الجزائر تعد من بين شركائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب**".[1]

تكمن أهمية الجزائر الإستراتيجية والأمنية بالنسبة لواشنطن، في محاور متعددة ومتقاطعة والتي تقودها الجزائر على مستويات إقليمية متنوعة، وتعاملها مع الظاهرة بشكليها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية، ما جعلها تكون محل تقارب أمني لفهم الظاهرة بالدراسات والتشاور المشترك.

كما يمكن أن يراهن صانعو القرار الأمريكيون على الجزائر لأداء أدوار الوساطة بين القوى الإقليمية والدولية، فمتوسطيا تعد الجزائر شريكا إستراتيجيا هاما مع **الحلف الأطلسي**، لامتداداتها البحرية على البحر المتوسط وكحلقة بين جنوب أوربا وشمال إفريقيا، وباعتبارها أيضا بوابة إستراتيجية نحو دول الساحل الإفريقي، التي تهتم بها واشنطن في إطار مبادرة "**بان الساحل**" وقد شهدت العلاقات الجزائرية-الأمريكية سنة 2006، حركية سياسية ونشاطات دبلوماسية وأمنية مكثفة بين البلدين بداية بزيارة "**روربت موللر**"رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، و"**شارل ف وولد**"نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا"، و "**دونالد رامسفيلد**"كاتب الدولة للدفاع"، وقبلهم جميعا كانت زيارة وفد الكونغرس بقيادة "**بيتر هويكترا**"،رئيس اللجنة الدائمة للاستعلامات في جولة للتنسيق الأمني والاستخباراتي.

فيما تميزت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات ما بين 2011-2014 بتحقيق تقدم نوعي يشهد على توازن الروابط المتميزة التي تجمع البلدين، وقد أكد على ذلك السيد"**ديفيد بيرس**"، السفير الأمريكي بالجزائر،الذي أشار في جانفي 2013، إلى أن الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة مضيفا :"الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال"[2].

أما في الميدان العسكري فقد استفادت الجزائر من خدمات أمريكية تتمثل في مراقبة المناطق الجزائرية عن طريق أقمار صناعية أمريكية، وهذا يدخل في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإدراج الجزائر في منظومتها الأمنية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد تعززت العلاقات الأمنية الجزائرية – الأمريكية في مارس 2011، بتشكيل مجموعة الاتصال الثنائي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فهذه

[1] محمد الأمين بن عائشة،"المثلث الإستراتيجي،الجزائر،الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية"،2009،متوفر على الرابط التالي:
http://www.djazairnews.info/analyse/38-2009-03-26-18-28-54/50122-2013-01-15-17-14-27.html

[2] نفس المرجع،ص 3.

الآلية حسب الأمريكيين تعطي نفسا جديدا في بناء حوار إستراتيجي يشمل كافة الأبعاد السياسية القانونية، المالية و العملياتية، بما فيها المساعدات التقنية.[1]

كما تعززت العلاقات بين البلدين باطلا ق أول **حوار إستراتيجي** رفيع المستوى في التاسع عشر من أكتوبر 2012، وقد ركز الاجتماع التاريخي الذي عقد في واشنطن على تعزيز التعاون بين البلدين على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية.[2]

على إثر هذا الحوار تأكد بأن الجزائر والولايات المتحدة تواجهان معا نفس التحديات الخاصة بأمنهما، كما أن التهديدات التي تتمثل في ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، هي حقائق تقتضي عملا دوليا منسقا، ومن ثم فإن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة قد إتخذت بعدا وأهمية أصبح معهما لزاما تعزيزها بشكل رسمي، وهذا ما تم إبرازه خلال زيارة "**جون كيري**"كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية للجزائر في الثاني والثالث أفريل 2014 في إطلاق "**الحوار الإستراتيجي الثاني** بين الجزائر والولايات المتحدة .[3]

المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها

تعد الجزائر أكثر الدول التي يعتبر فضائها الإقليمي عرضة لتهديدات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، خاصة في ظل التوتر السياسي والأمني الذي تشهده بعض الدول القريبة منها، وهو ما يفرض على الجزائر بلورة إستراتيجية متكاملة الأبعاد على جميع المستويات (الوطني، الإقليمي و الدولي) لدرء خطر تمدد الأنشطة المرتبطة بهذا النوع من الإجرام التي تهدد الأمن الوطني الجزائري بجميع مستوياته وأبعاده.

المطلب الأول:الآليات القانونية والتشريعية لمكافحة الجريمة المنظمة

نظرا لما اكتسبته الجريمة المنظمة من أهمية كان لزاما على المشرع الجزائري أن يضع إطارا قانونيا يجرم ويعاقب مرتكبي هذه الجريمة والجرائم المرتبطة بها ،على النحو الآتي:

أولا-الآليات القانونية لمكافحة ظاهرة التهريب

لموضوع التهريب أهمية خاصة نابعة من الأولويات الرئيسة للسلطات العمومية في البلاد، وقد تجلى ذلك من خلال مراجعة الأحكام القمعية المتعلقة بمكافحة التهريب التي ظهرت بوادرها بصدور الأمر

---

[1] سمير قط،"البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،2017)،ص133.

[2] فاروق بطيش،"الجزائر والولايات المتحدة تجريا أول حوار إستراتيجي"، أكتوبر 2012،متوفر على الرابط التالي:
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2012/10/31/feature-

[3] أحمد قويدري،"الحوار الإستراتيجي في العلاقات الدولية:الولايات المتحدة الأمريكية –الجزائر..أنموذجا"،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،العدد 8 ،(ديسمبر 2017)،ص 108.

رقم **05-05** المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث تم بموجب هذا الأمر تعديل المادتين 300 و 301 من قانون الجمارك المتعلقتين بكيفيات التصرف في البضائع المحجوزة أو المصادرة في إطار مكافحة التهريب، كما تم إلغاء المادة 323 من قانون الجمارك التي كانت تتعلق بمخالفات تهريب البضائع غير المحظورة وغير الخاضعة لرسم مرتفع ليضفي عليها هذا التعديل وصف**"الجنح"**، إضافة إلى تعديل المواد 328،327،226 من قانون الجمارك التي شددت في العقوبات والجزاءات المقررة لجنح التهريب.

لم يمض شهر على صدور هذا القانون، ليصدر الأمر رقم **05-06** المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، والذي تمت صياغة مشروعه التمهيدي من طرف وزارة العدل، لتتضح بذلك القواعد الأساسية التي تبنى عليها الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة التهريب، وهو ما يفسر أيضا طابع الاستعجال الذي اكتسى هذا المشروع، من أجل ملاحقة الشبكات المتورطة في قضايا التهريب عبر الحدود.[1] من خلال وضع تدابير وقائية لهذا الغرض وتحسين أطر التنسيق بين القطاعات المختلفة وإحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع إلى جانب آليات التعاون الدولي في هذا المجال.[2]

كما جرم الأمر السالف الذكر،"***تهريب البضائع والأسلحة***"مع تشديد العقوبة عندما ترتكب هذه الأفعال من طرف ثلاثة أشخاص أو أكثر، أي عندما ترتكب هذه الأفعال من طرف جماعة إجرامية منظمة، كما جرم هذا الأمر التهريب الذي يشكل تهديدا خطيرا "ويتعلق الأمر هنا بالتهريب الذي من شأنه أن يهدد الأمن الوطني أو الاقتصاد الوطني أو الصحة العمومية[3].

ثانيا-الآليات القانونية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

عمدت الجزائر إلى تبني آليات قانونية وتنظيمية تعنى بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وإدمانها، حيث ظلت تدرج عقوباتها إما ضمن قانون الصحة، أو تخصص بعض المراسيم التي كانت جلها تتضمن إعلان الجزائر لاتفاقيات دولية تهدف إلى مكافحة هذه الآفة العابرة للحدود الوطنية.

فقد جاء قانون الصحة وحماية الأسرة لسنة 1985 حاملا 20 مادة لمعالجة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية، وكانت تلك المواد هي الأساس القانوني الوحيد للتعامل مع هذه الآفة [4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005،والمتعلق بمكافحة التهريب ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 47 الصادرة في 19 جويلية 2006.

[2] المادة الأولى من الأمر نفسه.

[3] المادة 15 من الأمر نفسه.

[4] ـــــــ،القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها،المؤرخ في 1985/02/16 الملغى للأمر رقم 79/76 المؤرخ في 1976/07/23 والمتضمن قانون الصحة العامة،**الجريدة الرسمية** ،العدد 1985/08.

في ظل تنصيب لجنتين وطنيتين سنة 1971 و1992 على التوالي هما : "**اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات**"و"**اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها**"، غير أن عمل هذه اللجان لم يأت بالنتائج المرجوة منها، فصدر المرسوم **رقم 97-212** الصادر في 9 جوان 1997، معلنا عن إنشاء"**ديوان وطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**"، لكن الوصول إلى سياسة وطنية شاملة لمكافحة المخدرات يتطلب أكثر من ذلك، فبعد تنصيب الديوان بسنتين قرر المشرع الجزائري، تخصيص قانون منفرد يحمل في طياته أحكاما تعالج آفة المخدرات و المؤثرات العقلية فصدر القانون **رقم 04-18** المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، موسوما بـ"**القانون المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال غير المشروعين بهما**"، وهذا القانون يقع في 39 مادة مقسمة إلى أربعة فصول، تدرج المشرع الجزائري من خلاله في وضع الجزاءات لمختلف المراحل التي قد تمر بها عملية الإنتاج و الاستهلاك والترويج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، حسب الحالات المنصوص عليها في هذا القانون"[1].

ثالثا- الآليات القانونية لمكافحة تبييض الأموال

قامت الجزائر بالتصدي لظاهرة تبييض الأموال باتخاذ القانون **رقم 05-01** المعدل والمتمم بمقتضى **الأمر 12-02** المؤرخ في 13 فيفري 2012 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، بحيث اعتبرت عملية تبييض الأموال بموجب المادة 2 من هذا القانون بأنها :"تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية،إضافة إلى إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو اكتساب الممتلكات أو حيازتها مع علم الفاعل بأنها تشكل عائدات إجرامية"[2].

أسندت مهمة الوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب طبقا **للمادة 7** من القانون سالف الذكر إلى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة وذلك من خلال التأكد من هوية الزبائن، سواء الشخص الطبيعي أو المعنوي، وتلتزم المؤسسات المصرفية من التأكد من محل المال المشروع، وذلك عن طريق الاستعلام حول مصدر الأموال وهوية المتعاملين الاقتصاديين.

كما أكد القانون رقم **05-01** على التعاون القضائي بين الجهات القضائية الجزائرية والجهات الأجنبية، في مجالات: التحقيقات والتحريات، الإنابات القضائية الدولية وتسليم المجرمين و حجز ومصادرة العائدات الإجرامية، وذلك في إطار احترام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والمصادق عليها من قبل الجزائر مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل[3].

---

[1] ـــــــ،القانون رقم 04-18 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار والاستعمال غير المشروعين بها،**الجريدة الرسمية**، العدد 83 ،الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

[2] ـــــــ ،القانون رقم 05-01 ،المرجع السابق،المادة2.

[3] المادتين 29 و30 من القانون نفسه.

رابعا-القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته

تبلورت لدى المشرع الجزائري إستراتيجية وطنية جديدة لمكافحة هذه الجريمة متكيفة مع المرجعيات الدولية للوقاية من آفة الفساد و متماشية مع بيئة الفساد الداخلي، حيث توجت بصدور **القانون 06-01** المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[1] ، ويمثل هذا الإطار القانوني القاعدي ثورة تشريعية لسد الفراغ القانوني في مجال مكافحة الفساد في الجزائر وتضمن 74 مادة، ضامة لمختلف الآليات الوقائية والتدابير العقابية و مبادئ وقواعد الحوكمة والشفافية الحائلة دون تنامي هذه الظاهرة ناهيك عن نصه على مكونات مؤسساتية خاصة لمكافحة الفساد، وإمداده لمنفذي الإستراتيجية الوطنية بأدوات تحر وكشف جديدة تستجيب للرهانات الخطيرة التي باتت هذه الجرائم تمثلها على مقدرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

على أن حصرية أعمال **القانون 06-01** في مجال قضايا الفساد، لا تمنع بالمرة من استدعاء بعض القوانين الخاصة لعضده أحيانا، وتكملة ما نقص من أحكامه خاصة في جهة تجريم وعقاب جرائم الفساد وكان أهمها على الإطلاق **القانون رقم 05-01** المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، ومكافحته، و القانون **رقم 96-22** المتعلق بقمع ومخالفة التنظيمات الخاصة بالصرف وحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج، (المعدل والمتمم)، والقانون **رقم 03-11** المتعلق بالقرض والنقد، **والأمر رقم 06-03** المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة[2].

المطلب الثاني:الأجهزة المتخصصة المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة

يدرك القائمون على أجهزة مكافحة الجريمة المنظمة في الجزائر والجرائم المرتبطة بأنها ليست شأنا عاديا، يمكن أن تناط مسألة مكافحتها على المستوى الوطني إلى هيئة معينة بذاتها، بل إن هذه المهمة تستدعي تسخير جميع الآليات، التشريعية، الإدارية و الأمنية في سبيل الوصول إلى تحقيق فعالية أكبر في مواجهة الجماعات الإجرامية المنظمة وأنشطتها المختلفة.

أولا- الهيئات الإدارية المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها

تعتبر الجزائر من الدول السباقة في المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود وأشكالها، حيث أبانت عن نيتها الصادقة وإرادتها الجادة في الإسهام في الوقاية من هذه الجريمة ومكافحتها، ويظهر ذلك من خلال تجسيد أحكام هذه الاتفاقية في قوانينها الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء أجهزة إدارية أوكلت إليها هذه المهمة.

[1] شهيدة قادة،"التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد:إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه"،مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، قطر:دار حمد بن خليفة للنشر،(ماي 2019)،ص3.

[2] نفس المرجع،ص4.

1-الهيئات الإدارية المكلفة بمكافحة تبييض الأموال:

في إطار مكافحة جريمة تبييض الأموال، استحدث المشرع الجزائري "**خلية معالجة الاستعلام المالي*CTRF*"**، بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 02-127** المؤرخ في 07 أفريل 2002، أي قبل صدور **القانون 05-01** المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وجاء ذلك مباشرة بعد المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لتأكد الجزائر من وراء ذلك مدى حزمها في معالجة القضايا المصيرية، لاسيما ما تعلق منها بمكافحة صور الإجرام الحديثة والمستحدثة[1].

عرف **القانون رقم 05-01** الخلية بأنها :"سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع لدى الوزير المكلف بالمالية"، مع العلم بأن هذا القانون يشير إليها بمصطلح "الهيئة المتخصصة"[2].

على الرغم من تناول **القانون 05-01** بعض الأحكام المتعلقة بالخلية، إلا أنه ترك مسألة تحديد مهامها و تنظيمها وسيرها للتنظيم الذي لم يصدر لحد الساعة، وبالتالي يهاب بالسلطة المكلفة بإصدار التنظيمات التدخل والإسراع بإيجاد هذا التنظيم الذي من شأنه أن يقنن أكثر لهذه الخلية ويدعمها بأحكام، بشكل يضمن انسجامها أكبر مع الهيئات الأخرى المكلفة بإنفاذ القانون في مجال تبييض الأموال، إضافة إلى الرفع من كفاءتها في تحقيق الغايات المنشودة وراء إنشائها.

بالرجوع إلى **المرسوم التنفيذي رقم 02-127** المنشئ لهذه الخلية نجد أنه قد كلفها بمسؤولية مكافحة تبييض الأموال إلى جانب مكافحة تمويل الإرهاب، على أن تتولى بهذه الصفة تحقيق العديد من المهام، وتتمثل على وجه الخصوص في استلام تصريحات الاشتباه المتعلقة بكل عمليات تمويل الإرهاب وتبيض الأموال المرسلة إليها من قبل الهيئات والأشخاص المحددين قانونا، ثم تقوم بمعالجتها بكل الوسائل والطرق المناسبة وعند الاقتضاء تقوم بإرسال الملف المتعلق بذلك للنيابة العامة، في حالة ما إذا كانت الواقعة قابلة للمتابعة الجزائية.

على صعيد آخر، بإمكان **خلية معالجة الاستعلام المالي** اقتراح النصوص التشريعية أو التنظيمية التي يكون موضوعها مكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال، وتضع الإجراءات الضرورية اللازمة للوقاية من هذه الجرائم، كما يمكن لها طلب أية وثيقة أو معلومة ضرورية لإنجاز المهام المسندة إليها من الهيئات

[1] عزيز والجي،"مكافحة جرائم تبيض الأموال "،2013،متوفر على الرابط التالي::
http ://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_5997.htm/?m=1

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 4 مكرر ف1 من القانون رقم 05-01، المرجع السابق.

والأشخاص الخاضعين قانونا للالتزام بالإخطار بالشبهة، كما لها حق تبادل المعلومات مع الهيئات الأجنبية المعنية بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في إطار المعاملة بالمثل[1].

2-الهيئات الإدارية المكلفة بمكافحة الفساد:

نزولا عند مقتضيات **المادة 06** من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "تكفل كل دولة طرف ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء"، تتولى منع الفساد لذلك بادرت الجزائر بموجب **المادة 17 من القانون 06-01**، إلى إنشاء "**الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد**" بهدف تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الفساد كجريمة منظمة، منحت لها صفة السلطة الإدارية المستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية، على غرار ما هو معمول به في التشريع الفرنسي، وتحوز على ضمانات دستورية (**المادة 222 من الدستور الجزائري لعام 2016**)، والتي حمت أعضاءها من كل أشكال الضغوط والترهيب والتهديد، وتتبع مباشرة لرئيس الجمهورية و تقدم تقاريرها السنوية له[2].

هذا وتمارس الهيئة مهام استشارية كاقتراح سياسة شاملة للوقاية من ظاهرة الفساد و التنسيق بين القطاعات والهيئات العاملة وتفويت فرص إفلات الفاسدين من ملاحقة العدالة وتقديم توصيات بذلك، كما أنها مكلفة ببعض التدابير الإدارية كتلقي التصريحات الخاصة بالممتلكات من لدن الموظفين ومن حقها طلب المعلومات والوثائق المدعمة لعملها كما أن لها إحاطة وزير العدل بالوقائع ذات الوصف الجزائي[3].

بيد أن الطابع الوقائي والتحسيسي للهيئة السابقة، وتأخر مباشرتها لمهامها أعطيا فسحة أخرى لتغول ظاهرة الفساد، فقام المشرع بإنشاء هيئة أخرى عملياتية أطلق عليها مسمى "**الديوان الوطني لقمع الفساد**"، حيث أنشئ بموجب **الأمر 10-05** المتمم **للقانون 06-01**، ويعد الديوان مصلحة عملياتية للشرطة القضائية، وهو يتبع لوزارة العدل منذ عام 2014، ولم يبدأ في ممارسة مهامه إلا منذ تاريخ 03 مارس 2013 و رغم نص المشرع على تمتعه بالاستقلال في عمله، فإنه لم يمنحه الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، بالرغم من الصلاحيات الخطيرة والحساسة التي أنيط بها، وهي المرتبطة بالأساس بالبحث والتحري عن جرائم الفساد، ومن الظاهر أن مهامه مختلفة عن مهام الهيئة السالفة الذكر، وفقا **للمادة 5** من المرسوم السابق ذكره، فإن وظيفته تنصب على جمع كل معلومة تسمح بالكشف عن أفعال الفساد ومكافحته و تحدي مركزه، علاوة على تطوير التعاون والتعاضد مع باقي هيئات مكافحة الفساد،

---

[1] ـــــ،المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 27 أفريل 2002،المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها ،**الجريدة الرسمية**،العدد 23، الصادرة في 07 أفريل 2002،المادة 08 .

[2] شهيدة قادة،المرجع السابق،ص 5.

[3] رشيد زوايمية ،"ملاحظات نقدية حول المرمز القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته"،الملتقى الوطني الثاني الموسوم بـ:(**حماية المال العام ومكافحة الفساد بجامعة يحي فارس المدية،يومي 05 و06 ماي 2009**)،ص 08.

إضافة إلى تبادل المعلومات أثناء التحقيقات الجارية واقتراح كل إجراء من شأنه المحافظة على حسن سير التحريات على الهيئة المختصة بالتحقيقات، ويحاول الديوان التمركز جهويا من خلال تواجده بالأربع ولايات الكبرى، وهذا لملاحقة هذا الصنف من الإجرام المنظم على المستوى الوطني [1].

3-الهيئة الوطنية للوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها:

لقد تم الإقرار تشريعيا بإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال سنة 2009، و هي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى الوزير المكلف بالعدل، تؤدي هذه الهيئة المهام المنوطة بها تحت رقابة السلطة القضائية طبقا لأحكام التشريع الجاري به العمل، لاسيما قانون الإجراءات الجزائية و**القانون رقم 09-04** المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها [2].

تنصب وظيفتها على اقتراح عناصر الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها و مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في مجال مكافحة الجرائم المتصلة بهذا المجال، إضافة إلى جمع المعلومات والتزود بها ودعم الخبرات القضائية و تجميع وتسجيل وحفظ المعطيات الرقمية وتحديد مصدرها ومسارها من أجل استعمالها في الإجراءات القضائية، كما تسهم في تكوين المحققين المتخصصين في مجال التحريات التقنية المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتطوير التعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بالجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاتصال، و السهر على تنفيذ طلبات المساعدة الصادرة عن البلدان الأجنبية وتطوير تبادل المعلومات والتعاون على المستوى الدولي في مجال اختصاصها.[3]

4-الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها: تعد تجارة المخدرات من أخطر الأنشطة الإجرامية التي تعصف بالمجتمعات، ذلك أن أضرارها لا تقتصر على المتعاطي فحسب، بل تتجاوزه إلى الأسرة والمجتمع والدولة والأمة، وهو ما جعل التصدي لها من الضروريات الملحة لأية دولة تسعى في المحافظة على قوتها وتماسكها، ومحاولة منها للتخفيف من حدة المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات ومكافحتها، قامت الجزائر بإنشاء هيئة خاصة سميت بـ:"**الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها**"، في 02 أكتوبر 2002، تطبيقا

---

[1] شهيدة قادة،المرجع السابق،ص 6.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009،المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،**الجريدة الرسمية**،العدد 47،الصادرة في 16 أوت 2009، المادة 13 .

[3] ـــــــ ، المرسوم الرئاسي رقم 15-261 مؤرخ في 8 أكتوبر 2015،يحدد تشكيلة وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها،**الجريدة الرسمية** ،العدد 53،الصادرة في 8 أكتوبر 2015، المادتين:2-4.

للمرسوم التنفيذي رقم 97-212 المؤرخ في 9 جوان 1997، و هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة لدى وزير العدل حافظ الأختام.[1]

يعتبر الديوان من أهم الأجهزة الوطنية اختصاصا في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ذلك أنه يتكفل بإعداد الإستراتيجية الوطنية في هذا المجال، وبهذه الصفة يكلف بمركزة وجمع المعلومات التي من شأنها أن تسهل البحث عن التداول غير المشروع للمخدرات وقمعه، و تحليل الاتجاهات والمؤشرات وتقويم النتائج قصد مساعدة السلطات العمومية في اتخاذ القرارات المناسبة في مجال الوقاية من هذه الآفة الخطيرة، كما أسندت له مهمة إعداد المخطط التوجيهي والمصادقة عليه في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، إضافة إلى ترقية وتدعيم التعاون الجهوي والدولي في إطار المؤسسات الدولية المعنية بما يخدم مصالح كل الشعوب دون تمييز.

هذا، وتشمل الجهود الأمنية التي يجب أن يقوم بها الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بالتعاون مع الأجهزة الأخرى للدولة، ملاحقة الهاربين من الأحكام القضائية الخاصة بالتهريب والاتجار في المخدرات على المستوى المحلي والدولي، وتقديم نتائج الحصر للجهات القضائية المختصة، من خلال تبادل المعلومات مع الأجهزة الدولية المعنية بالنشاط المجرم حول المخدرات.[2]

من جانب آخر، حقق الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها مجموعة المشاريع، نذكر منها:

-المخطط التوجيهي الوطني لمكافحة المخدرات (2004-2008): تضمن هذا المخطط الذي إمتد تطبيقه على مدى خمس سنوات، طرح إشكالية المخدرات والرهانات المطروحة في الجزائر والأضرار الناجمة عنها وضرورة التصدي لها من أجل حماية المواطنين من هذه الآفة .

-المخطط التوجيهي الوطني لمكافحة المخدرات (2011-2015): جاء هذا المخطط من أجل تحقيق الخفض من العرض والطلب على المخدرات و علاج المدمنين عليها، بإشراك الجهات المخول لها صلاحيات الوقاية والمكافحة،إلى جانب عدد كبير من الفاعلين في هذا المجال ينتمون إلى عدة قطاعات في الدولة[3].

5-الهيئات الإدارية في مجال مكافحة التهريب:

في إطار تدعيم الآلية المؤسسية لمكافحة التهريب كجريمة منظمة عابرة للحدود، قامت الجزائر بإنشاء هيئة وطنية مكلفة بمكافحة التهريب سميت "**الديوان الوطني لمكافحة التهريب**"، وهي عبارة عن

---

[1] ـــــــ ،المرسوم التنفيذي رقم97-212 المؤرخ في 9 يونيو 1997 يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانه، **الجريدة الرسمية**،العدد41، الصادرة في 15جوان1997،المادة02.

[2] نورة حشاني،"المخدرات في ظل التشريع الجزائري ودور قطاع العدالة في محاربة هذه الآفة"،نشرة القضاة،الديوان الوطني للأشغال التربوية ،العدد 54،(1998)، ص 165.

[3] الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها،"**فعاليات الملتقى الدولي حول دور البحث العلمي في إعداد السياسات الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها**"،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،يومي 03-4 نوفمبر 2006،ص ص 8- 22.

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية وزير العدل حافظ الأختام[1].

بالرجوع إلى مضمون **الأمر رقم 05-06** المؤرخ في 23 أوت 2005، المتعلق بمكافحة التهريب، والذي جاء من أجل دعم الوسائل المتخذة في هذا المجال، نجده قد حدد الصلاحيات المنوطة بالديوان في العمل على إعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التهريب والوقاية منه، تنظيم وجمع ومركزة المعلومات والمعطيات والدراسات ذات الصلة بظاهرة التهريب، المبادرة باقتراح تدابير ترمي إلى ترقية وتطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب، علاوة على وضع نظام إعلامي مركزي مؤمن بهدف توقع وتقييم الأخطار للوقاية من التهريب ومكافحته، كما يسهر الديوان على التقييم الدوري للأدوات والآليات القانونية وكذا الإجراءات الإدارية المعمول بها في مجال مكافحة التهريب، و تقديم أية توصيات من شأنها المساهمة في مكافحة التهريب[2].

كما قام المشرع الجزائري بموجب **الأمر 06-01** باستحداث هيئة جديدة إلى جانب الديوان الوطني لمكافحة التهريب، وذلك من أجل ضمان أفضل النتائج المتعلقة بمحاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تعصف بالاقتصاد الوطني وتمس بمبدأي التنافسية والشفافية في المعاملات التجارية، سميت هذه الهيئة "**باللجنة المحلية لمكافحة التهريب**"، وضعت بمقتضى الأمر السالف الذكر تحت سلطة الولاة و تعمل على تنسيق نشاطات مختلف المصالح المكلفة بمكافحة التهريب، ويكون إنشاؤها عند الاقتضاء[3]، بمعنى خاص في المناطق التي تستدعي ذلك، كما هو الحال في المناطق الحدودية التي تشهد نشاطا مكثفا يستهوي المهربين، علاوة على ذلك تعمل اللجنة بالتنسيق مع الديوان الوطني لمكافحة التهريب، في مجال قمع جريمة التهريب على المستوى المحلي والوطني، من خلال متابعة الجهود المبذولة على المستوى الولائي، و جمع المعلومات المتعلقة بنشاطات مكافحة التهريب وإرسالها إلى الديوان، إضافة على تطوير شبكات الاتصال بين مختلف المصالح الأمنية والإدارية المكلفة بمكافحة التهريب على مستوى الأقاليم المحلية.[4]

6-اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته:

تم إنشاء هذه اللجنة بمقتضى **المرسوم الرئاسي 16-249** المؤرخ في 26 سبتمبر 2016، تحت سلطة الوزير الأول، تكلف بصورة رئيسة بوضع سياسة وطنية وخطة عمل في مجال الوقاية من الاتجار

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 06-286،مؤرخ في 26 أوت 2006،يحدد تنظيم الديوان الوطني لمكافحة التهريب،**الجريدة الرسمية** ،العدد 59،الصادرة في 28 أوت 2005، المادة 2.

[2] ـــــــ،الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب،المرجع السابق،ص ص8، 9.

[3] المادة 07 من الأمر نفسه ،ص 9.

[4] ـــــــ،المرسوم التنفيذي رقم 26-287 المؤرخ في 26 أوت 2006،المحدد لتشكيلة اللجنة المحلية لمكافحة التهريب ومهامها، **الجريدة الرسمية**،العدد 53/ 2006، ص ص12، 13.

بالأشخاص ومكافحته وحماية الضحايا[1]، و تمثل هذه اللجنة نظاما للاتصال في مجال الوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وهي تتشكل من ممثلين عن العديد من الوزارات، إضافة إلى هيئات أخرى في الدولة، والذين يعينون وفق هذا المرسوم من قبل الوزير الأول، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لعهدة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتنتهي مهامهم حسب الأشكال نفسها، على أن تزود اللجنة بأمانة تقنية تتولاها مصالح وزارة الشؤون الخارجية، ولها أن تحدث لجانا تقنية للمساهمة في القيام بمهامها، كما يمكن لهذه اللجنة الاستعانة بأي شخص طبيعي أو معنوي ذي كفاءة من شأنه أن يساهم في أشغالها ويفيدها في ذلك.

تكلف اللجنة الوطنية للوقاية من جرائم الاتجار بالبشر ومكافحته بصورة رئيسة وفق **المرسوم الرئاسي 16-249**، بوضع سياسة وطنية وخطة عمل في مجال الوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية الضحايا، من خلال التنسيق مع الجهات المختصة ويكون لها في سبيل ذلك القيام بتنفيذ السياسة الوطنية وخطة العمل وضمان متابعتهما بما يتوافق مع الالتزامات الدولية في هذا الشأن، كما تقترح اللجنة في هذا الإطار مراجعة للتشريع ذي الصلة عبر ضمان مطابقته مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقيات المصادق عليها، إضافة إلى تعزيز التشاور والتعاون وتبادل المعلومات مع الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية الناشطة في هذا المجال، فضلا عن إنشاء موقع الكتروني خاص باللجنة بغرض نشر المعلومات والدراسات والبحوث ذات الصلة وكذا الأعمال المنجزة في هذا الإطار للرأي العام.[2]

ثانيا-الأجهزة الأمنية المتخصصة في مكافحة الجريمة المنظمة

تؤدي الأجهزة الأمنية الجزائرية دورا لا يستهان به في التصدي للجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، لذلك نجد اهتمام القادة السياسيين والأمنيين في الجزائر ينصب دائما على تطوير وتحديث هذه الأجهزة من جهة والتعويل عليها في مواجهة هذا النوع من الإجرام من جهة أخرى.

1- دور الأجهزة الأمنية المدنية في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها:

أ-جهاز الجمارك: تؤدي إدارة الجمارك في الجزائر دورا اقتصاديا فعالا في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، إذ أنها تعمل على مراقبة مشروعية العمليات التجارية ومحاربة الجرائم المتعلقة بالجانب الاقتصادي، وهو ما يجعلها من الأجهزة الأمنية الوطنية التي يمكن التعويل عليها كثيرا في الخطة المنتهجة في مجال الوقاية من هذه الجريمة ومكافحتها[3]، و يرتبط نشاط المديرية العامة للجمارك والمصالح

---

[1] ـــــ،المرسوم الرئاسي رقم 16-249 مؤرخ في 26 سبتمبر 2016، يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته و تنظيمها وسيرها،**الجريدة الرسمية**،العدد57 المؤرخ في 28 سبتمبر 2016، ص14.

[2] نفس المرجع،ص ص 15 ،16.

[3] الجمارك الجزائرية،"التعريف بالجمارك الجزائرية"،متوفر على الموقع التالي:*www.douane.gou.dz*

التابعة لها بمجال تطبيق قانون الجمارك الذي يسري على الإقليم الجمركي، الذي يشمل الإقليم الوطني والمياه الداخلية والإقليمية والمنطقة المتاخمة والفضاء الجوي الذي يعلوها[1].

بحيث تطبق القوانين والأنظمة الجمركية تطبيقا موحدا على كامل هذا الإقليم، مع إمكانية إنشاء مناطق حرة لا تخضع لهذه القوانين والأنظمة[2].

تتكفل إدارة الجمارك الجزائرية في هذا السياق بالعديد من المهام التي من شأنها منع وقوع الجرائم الجمركية، وتتمثل هذه المهام على وجه الخصوص في الآتي:

-تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تسمح بتطبيق موحد للتشريع والتنظيم الجمركيين

-تحصيل الحقوق والرسوم والضرائب المستحقة عند استيراد وتصدير البضائع والعمل على مكافحة الغش والتهرب الجبائيين.

-مكافحة المساس بحقوق الملكية الفكرية والاستيراد والتصدير غير المشروعين للممتلكات الثقافية.

-ضمان إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها ونشرها.

-التنسيق مع المصالح المختصة بمكافحة :

- التهريب وتبيض الأموال والجريمة العابرة للحدود .
- الاستيراد والتصدير غير المشروعين للبضائع التي تمس الأمن والنظام العموميين.
- التأكد من أن البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قد خضعت لإجراءات مراقبة المطابقة وذلك طبقا للتشريع والتنظيم اللذين تخضع لهما[3].

ب-المكتب المركزي الوطني للشرطة الجنائية الدولية: ترتكز الشرطة الجنائية على المجالات الإجرامية ذات الأولوية والتي من شأنها أن تؤثر على سائر دول العالم، ذلك أن الجريمة المنظمة أصبحت تعد من الانشغالات الأساسية التي تطرح مشكلة على الصعيد الدولي، خاصة مع التزايد المستمر واللافت للأنظار لشبكاتها وعلاقاتها مع جماعات إجرامية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نفوذها وتنامي الأخطار المترتبة عنها، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي[4].

على اعتبار أن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية تحتاج لبلوغ أهدافها إلى تعاون دائم ونشيط من الدول الأعضاء، فقد نص القانون الأساسي الخاص بها على ضرورة أن تبذل الدول الأعضاء كافة الجهود المنسجمة مع القوانين الداخلية للمشاركة بهمة في نشاطات هذه المنظمة ويكون ذلك بالدرجة الأولى، من

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 17-04 مؤرخ في 16 فيفري 2017، المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2017 ،المادة 01، المادة02.

[2] ـــــــ، المادة 2 من القانون نفسه.

[3] ـــــــ،المادة 3 من القانون نفسه.

[4] الأمانة العامة للأنتربول ،"تقرير النشاط لسنة 2003"، متوفر على الرابط التالي:*www.Interpol.Int*

خلال إنشاء هيئة تعمل **كمكتب مركزي وطني** من أجل تأمين وتنمية التعاون المتبادل، قدر الإمكان بين مختلف أجهزة الشرطة التابعة للدول الأعضاء وتدعيم مختلف المؤسسات الخاصة التي يمكن أن تسهم بصورة فعلية في مكافحة الجريمة المنظمة[1].

يعد إنشاء **مكتب مركز ي وطني** يتولى تمثيل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية شرطا أساسيا للانضمام إلى هذه المنظمة، وفي الجزائر تم إنشاء هذا المكتب في سنة 1963، وهو تاريخ انضمامها لهذه المنظمة، لتؤكد عن رغبتها الجادة في مجال التعاون الدولي للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

كما تكتسي المكاتب المركزية الوطنية أهمية بالغة في مد وتدعيم التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، باعتبارها تؤدي إلى القضاء على الصعوبات الرئيسة التي تواجه هذا التعاون والتي أثبتتها التجارب، والمتمثلة في:

-اختلاف تكوين مصالح الشرطة لمختلف الدول، الشيء الذي يجعل من الصعب معالجة القضايا وتقديم المعلومات وتبادلها بين الدول.

-اختلاف اللغات التي تتعامل بها الدول.

-اختلاف النظم التشريعية والقانونية من دولة إلى أخرى[2].

تسير المكاتب المركزية الوطنية نشاطاتها ضمن إستراتيجية واضحة وفقا للمقتضيات الأمنية المسجلة على الصعيد الوطني، وفي سياق الوظائف الأساسية المقررة من طرف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، من خلال توفير خدمات اتصالات شرطية عالمية مأمونة، خدمات بيانات ميدانية وقواعد بيانات شرطية، خدمات إسناد شرطي والتدريب وإنماء القدرات، و ذلك كما يلي:

-مباشرة التحقيقات الدولية من و إلى خارج الوطن بالتنسيق مع المصالح الوطنية ونظيرتها الأجنبية.

-تقديم الدعم الفني والتقني إلى كافة الأجهزة والمصالح الوطنية المكلفة بإنفاذ القانون.

-التبادل السريع والآني للمعلومات الشرطية والجنائية ما بين المكاتب المركزية الوطنية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الأنتربول.

-إصدار نشرات البحث حول التحف الفنية محل السرقة بغية إجراء أعمال التحري والتحقيق قصد استرجاعها.

-تجميع المعلومات العملياتية، تحليلها وتبليغها للتحري والاستغلال إلى المصالح الوطنية المختصة.

---

[1] عبد القادر البقيرات،"التعاون الأمني الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة"،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العد 2،(2009)، ص278.

[2] عادل عكروم ،**المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة:دراسة مقارنة** ،(مصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2013)،ص 167.

-البحث والتحري حول المركبات محل السرقة بغرض وضع اليد عليها.

-ملاحقة المجرمين المبحوث عنهم دوليا، بغرض الإيقاف والتسليم.

-التقصي والتحري في جوازات السفر المزورة محل بحث دولي أو وطني.

ج-المديرية العامة للأمن الوطني: تعد المديرية العامة للأمن الوطني الجهاز الأمني صاحب الاختصاص الأصيل في مجال الوقاية من الجريمة بشكل عام، وهي تقوم بقيادة جهاز الشرطة في الجزائر، من مهامها حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية، إضافة إلى حماية الأشخاص والممتلكات وكذا التحقيق في الجرائم وإلقاء القبض على الجناة ومراقبة الحدود[1].

سجل جهاز الشرطة في الجزائر نتائج مرضية بفضل التواجد الميداني للفرق التابعة له، الأمر الذي سمح له بالتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود والأشكال التي تتخذها، من خلال ما يزخر به من هيئات خصصت لهذا الغرض، لعل أهمها:

-مركز القيادة والسيطرة للأمن الوطني: تكمن مهمته في الإشراف على تسيير قاعة العمليات الخاصة بكاميرات المراقبة التي تم تنصيبها وتوزيعها على مختلف طرقات وشوارع ولايات، الجزائر العاصمة، البليدة ووهران، قصد تحقيق التغطية الأمنية الشاملة في الميدان، والتحكم في الحركة المرورية والتصدي للعمليات الإجرامية، وذلك في انتظار تعميمها على مستوى كامل التراب الوطني[2].

-المصالح الجهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية: قامت المديرية العامة للأمن الوطني بتعزيز أجهزتها الأمنية بإنشاء مصالح جهوية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات المؤثرات العقلية وتتكفل هذه المصالح بالتنسيق مابين المصالح النشطة في مجال مكافحة المخدرات على مستوى أمن الولايات، كما تقوم بتبادل العلاقات ذات طابع تعاوني وتحسيسي مع مصالح الأمن الأخرى والمؤسسات والهيئات الوطنية المتخصصة، إضافة إلى إجراء الدراسات التحليلية للظاهرة في المناطق التي تشهد تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، والعمل على تأهيل الكوادر العاملة في هذا الاختصاص[3].

-المصلحة المركزية للجريمة الإلكترونية: جاء إنشاء هذه المصلحة سنة 2011، استجابة لتحقيق مطلب الأمن المعلوماتي ومحاربة التهديدات الأمنية الناجمة عن الجرائم الإلكترونية التي عملت على تكييف التشكيل الأمني لمديرية الشرطة القضائية، والتي كانت عبارة عن فصيلة شكلت النواة الأولى لتشكيل أمني خاص لمحاربة الجريمة الإلكترونية على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني، ليتم بعدها إنشاء المصلحة

---

[1] الموسوعة الحرة،"**شرطة الجزائر** "،متوفر على الرابط التالي:*http: //ar. wikipedia. org/ wiki*

[2] الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية:*http://www.police.dz*

[3] المديرية العامة للأمن الوطني،"**المصلحة الجهوية لمكافحة المخدرات**" ،:*http://www.police.dz*

المركزية لمحاربة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وأضيف للهيكل التنظيمي لمديرية الشرطة القضائية في جانفي 2015[1].

2-دور الأجهزة الأمنية العسكرية في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها :

أ-الدرك الوطني: على الرغم من اعتبار الدرك الوطني قوة عسكرية مسلحة، إلا أنه مدعو إلى القيام بممارسة مهام الشرطة القضائية والشرطة العسكرية، إضافة إلى المهمة الرئيسة المتمثلة في الدفاع الوطني طبقا للخطط المقررة من قبل وزير الدفاع الوطني[2]، وتعتبر مكافحة الجريمة المنظمة والأشكال التي تتخذها إحدى أهم الأنشطة التي يقوم بها هذا الجهاز، خاصة ما تعلق منها بالمتاجرة بالمخدرات، التهريب والاتجار بالأسلحة والذخيرة بالإضافة إلى جرائم أخرى تتعلق بالمساس بالاقتصاد الوطني .

عموما فإن أن المهام المرتبطة بمكافحة الجريمة المنظمة، تتم في إطار الشرطة القضائية والشرطة الإدارية، وذلك كما يلي:

-مهام ذات طابع وقائي: وهي تدخل في مجال الشرطة الإدارية وتتعلق بحفظ النظام العام والسكينة العامة وتأمين الأمن العمومي، إضافة إلى حماية الأشخاص والممتلكات وحرية التنقل على طرق المواصلات، تطبيقا للقوانين والتنظيمات التي تحكم الشرطة العامة والخاصة[3].

-مهام ذات طابع ردعي: وهي تدخل في مجال الشرطة القضائية وتتعلق بمحاربة الإجرام بصفة عامة والمنظمة بصفة خاصة، وذلك باستعمال وسائل تحريات الشرطة العلمية والتقنية وخبرة الأدلة الجنائية[4].

إن المكانة التي يحظى بها الدرك الوطني تعود بالدرجة الأولى إلى تنوع المهام الموكلة إليه، وتعدد الأجهزة أو الهياكل المكونة له، إضافة إلى توفير الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بتحقيق الغايات المنشودة من ورائه، ومن أهم هذه الأجهزة ما يلي:

- **مركز الوقاية من الجرائم المعلوماتية للدرك الوطني**:أستحدث هذا الجهاز سنة 2008، واعتبر بمثابة مركز توثيق و يعكف هذا المركز على تحليل معطيات وبيانات الجرائم المعلوماتية المرتكبة، وتحديد هوية أصحابها سواء كانوا أشخاصا فرادى أو جماعات، وهذا كله من أجل تأمين الأنظمة المعلوماتية والحفاظ عليها، لاسيما تلك المستعملة في المؤسسات الرسمية والبنوك والبيوت، كما يهدف إلى مساعدة باقي الأجهزة الأمنية الأخرى في أداء مهامها[5].

---

[1] الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية،المرجع السابق.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 09-143،مؤرخ في 27 أفريل 2009،يتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه،**الجريدة الرسمية** ،العدد 26،الصادرة في 03 ماي 2009،المادة 6 .

[3] المادة 9 من المرسوم نفسه.

[4] المادة 8 من المرسوم نفسه.

[5] حسام حريشان،"500 جريمة إلكترونية في 2015"،**يومية الخبر الجزائرية**،12 جانفي 2016،ص 5.

- **المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني**: تم إنشاء هذه المؤسسة سنة 2009، ويشكل أداة مستلهمة من الخبرات التطبيقية والتحاليل الحديثة والمدعومة بالتكنولوجيات المناسبة ويهدف إلى ترقية البحوث التطبيقية وأساليب التحريات في ميادين علمي الإجرام والأدلة الجنائية على الصعيدين الوطني والدولي، مع ضمان المساعدة العلمية أثناء القيام بالتحريات المعقدة باستخدام مناهج الشرطة العلمية والتقنية الرامية إلى تجميع وتحليل الأشياء والآثار والوثائق المأخوذة من مسرح الجريمة[1].

-**المصلحة المركزية للتحريات الجنائية**: استحدثت قيادة الدرك الوطني المصلحة المركزية للتحريات الجنائية سنة 2008، تهتم هذه المصلحة بمكافحة الجرائم الخطيرة عبر كامل التراب الوطني وتتكون من عدة مكاتب، من ضمنها مكتب مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية ومكتب مكافحة الإرهاب، اللذان جعلا من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أولوية للتصدي لهما، وإسناد الوحدات الإقليمية في التحقيقات المستعصية عليها[2].

ب-وحدات حرس الحدود: تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 نوفمبر 1977، وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب **المرسوم 04-91** المؤرخ في 08 جانفي 1991، ويسهر على الحراسة الدائمة للحدود والمداومة في مراقبتها بتواجدها في جميع النقاط الحدودية، لذلك عمدت القيادة العليا للدرك الوطني سنة 2008 على تعزيز التشكيل القتالي لمجموعة الحرس الحدودية، من خلال استحداث سرية مستقلة جديدة بمحاذاة الشريط الحدودي مدعمة بأبراج للمراقبة تسمح برصد أي حركة على مدار 24س/24/س وذلك بالمسح الشامل للمقاطعة [3].

كما تدعمت نقاط المراقبة لوحدات حرس الحدود بوحدات للشرطة القضائية التي لها أثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الجريمة المنظمة، حيث أسندت لها مهمة التدعيم العملياتي على طول قطاع المسؤولية والتنسيق مع المصالح الأخرى كالجمارك وحراس الشواطئ.[4]

ج-الجيش الوطني الشعبي: إذا كان الأصل أن الجيش يقوم بالعمليات ذات الطابع العسكري التي تدخل في المهمة الكبرى له من خلال رد العدوان الخارجي وأي محاولة داخلية تسعى إلى تقسيم البلاد، فإنه يمكن

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 04-183 المتضمن أحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي،**الجريدة الرسمية**،العدد41،بتاريخ27 جوان 2004 ،المادة 04.

[2] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،"**تقرير التقييم المشترك:مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**"، المرجع السابق، ص55.

[3] مجلة الجيش،"حرس الحدود"،العدد الأول،(جويلية 2012)،ص 94.

[4] علي بوشربة،بوعلام بولعراس،" الجزائر في مواجهة الإرهاب:مقاربة شاملة وتجربة فريدة"،المرجع السابق، ص 77.

للجيش المساهمة في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية وذلك للاستجابة إلى المتطلبات التالية:(حماية السكان ونجدتهم، الأمن الإقليمي حفظ الأمن، مكافحة الإرهاب والتخريب)[1].

لا شك أن الجزائر تمر بظروف عصيبة، بحيث أصبحت الحدود الجزائرية تشكل هاجسا حقيقيا في إستراتيجية الدفاع الوطني، نتيجة الأوضاع المشحونة التي تشهدها العديد من دول الجوار إضافة إلى ذلك، يشهد النظام الدولي تغيرات جذرية مست كل جوانبه، جاءت كنتيجة حتمية لتغير نمط التهديدات الأمنية، ومن ذلك التحالفات الواقعة بين الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات الإرهابية، إلى درجة وصف الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة بالوجهين للعملة الواحدة، على اعتبار أن مكافحة إحداها مرتبطة بمكافحة الأخرى، أي أن خطة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود تستدعي إستراتيجية شاملة تتضمن في المقام الأول مكافحة الإرهاب باعتبارهما ظاهرتين تعيشان في نفس الظروف وتترعرعان في نفس البيئة.

لذلك، استحدثت قيادة الجيش الوطني الشعبي هيئة سميت بـ**"غرفة العمليات المركزية"**، تضم 64 ضابطا من وحدات الاستطلاع السرية التي تلقت تدريبات عالية المستوى في روسيا بين عامي 2006 و2007، يشرف هؤلاء على تسيير 84 وحدة تدخل سرية، تنتشر عبر إقليمي الجنوب الغربي على الحدود مع مالي والنيجر، والجنوب الشرقي الذي يضم حدود تونس وليبيا، للقيام بعمليات حساسة وضرب أهداف مركزة للجماعات المتطرفة والمسلحة وعصابات تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة.

كما أسندت وزارة الدفاع الوطني ملف مراجعة أمن الحدود الآني (***معلومات جديدة كل دقيقة***) إلى القطاع الجهوي في الناحية العسكرية للأمن العسكري، ببلدية "الدبداب" الحدودية مع "غدامس" الليبية، تحت إشراف قائد الناحية العسكرية الرابعة،بالتنسيق مع القيادة الجهوية لمصلحة التخطيط والوسائل الحربية، فيما يعمل الضباط على إعداد تقارير كل ساعة، وربطها بالخط الفوري لوزارة الدفاع، لتحديث المعلومات ورصد الخطط والإمكانات وتلقي التعليمات لمعالجتها وتنفيذها بأقصى سرعة، و ينصب الاهتمام في ذلك على ملاحقة المهربين للأسلحة، وأفراد الجماعات الإرهابية، في محاولة لاعتقالهم أحياء لاستخلاص معلومات تكون مهمة في معظم الأحيان، وتؤدي إلى كشف عمليات أخرى يجري التحضير لها ، وبالتالي إفشال كل مخططات التهريب والاتجار غير المشروع إلى داخل العمق الجزائري [2].

المطلب الثالث:إسهامات الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر رقم 11-03، مؤرخ في 23 فيفري 2011، يتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية،**الجريدة الرسمية**،العدد 12،الصادرة في 23 فيفري 2011،المادة 2.

[2] سراج ر، "عصابات تهريب الجنوب تحتمي بأنابيب النفط"، **جريدة العربي الجديد**، متوفر على الرابط التالي :
http://www.alaraby.co.uk/investigations/d417681d-8622-4ef5-ad0d-b0417992eb25

تعرف الجزائر كثافة في المشاريع الأمنية والسياسات التعاونية مع مختلف الفاعلين الإقليميين خاصة بعد تنامي التهديدات الأمنية الجديدة، لاسيما منها تهديد الجريمة المنظمة،حيث جعلت العديد من القوى الإقليمية تعيش حالة استنفار قصوى، وتدعو الجزائر في أغلب الحالات إلى خوض حوارات ثنائية أو جماعية من أجل إيجاد أرضية تعاونية لمحاربة الأنشطة التي تمارسها شبكات الجريمة المنظمة.

أولا- البعد المغاربي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة

لجأت الجزائر إلى تبني خيار التعامل الجماعي بين الدول المغاربية بغرض مواجهة أنشطة الجريمة المنظمة، من خلال المشاركة في عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات الأمنية على مستوى هيئات إتحاد المغرب العربي، للبحث في سبل مواجهة شبكات الإجرام المنظم، وذلك بالرغم من اللبس والغموض الذي يكتنف سلوكيات ونيات بعض الدول المغاربية ومواقفها، اتجاه التعاطي مع هذا النمط من التهديدات.

تأسيسا لذلك، دعت الجزائر خلال الاجتماع المنعقد في شهر جويلية 2012 إلى ضرورة وضع خارطة طريق لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، في إطار المسؤولية المشتركة بين دول الاتحاد، وذلك ضمن إستراتيجية شمولية تدمج البعد التنموي المقرون بالبعد الأمني، وقد نص البيان الختامي لقمة الجزائر على التوصيات التالية:

-تعزيز الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي القائمة كأساس للتعاون الأمني المغاربي وتحيينها عند الاقتضاء واعتبارها منطلقا للتحرك المشترك.

-إرساء تعاون بين دول الإتحاد ومحيطه الإقليمي بالإضافة إلى دعم وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة بالتعاون الأمني.

-المشاركة الحثيثة في المجهودات الدولية الرامية إلى مواجهة الجريمة المنظمة، من منطلق إلتزام البلدان المغاربية بالمعاهدات الدولية ذات الصلة والتركيز على أهمية إرساء شراكة أمنية بين دول إتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء[1].

كما تم عقد اجتماعين سنة 2013 في ليبيا، **الأول** هو اجتماع جاء بمبادرة من رؤساء حكومات الجزائر، تونس و ليبيا بمدينة غدامس في الثاني عشر من شهر جانفي 2013، لبحث آليات التصدي للتهديدات الأمنية المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود بين الدول الثلاث، من خلال تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية المشتركة و بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود، تكثيف التنسيق الأمني من خلال تسيير دوريات متوازية لمراقبة الحدود لمنع حدوث أي اختراقات أمنية محتملة،كما تمت الدعوة إلى تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب الدول الثلاث وخاصة في المناطق الحدودية الآهلة بالسكان، علاوة على ذلك جدد رؤساء الحكومات الثلاث ضرورة تفعيل اتفاقيات التعاون القضائي

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ،"**بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي**"، 09 جويلية 2012،ص ص4،3

والقانوني المبرمة بين تونس وليبيا والجزائر، فضلا عن تشكيل فرق عمل لوضع تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة، وتبادل المعلومات بخصوص طرق عمل شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات وتهريب المهاجرين، وشدد البيان في الختام على تبني إستراتيجية جادة لتنمية المناطق الحدودية لقطع الطريق أمام شبكات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية[1].

أما **الاجتماع الثاني، انعقد** في العاصمة الليبية طرابلس شهر مارس 2012، شاركت فيه الجزائر إلى جانب تسع دول عربية وإفريقية وهي: ليبيا مصر، السودان، تونس، المغرب موريتانيا، تشاد، النيجر ،مالي ،وممثلون عن الجامعة العربية و الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بصفة مراقبين، توجت أشغال هذا اللقاء بصياغة خطة عمل مشتركة من أبرز بنودها:

-تنمية المناطق الحدودية بهدف رفع مستوى المعيشة لساكنيها بما يساهم في تحقيق الأمن الحدودي.

-توفير التدريب التخصصي في مجال تأمين الحدود، وتطوير القوانين المتعلقة بمكافحة الإجرام المنظم من خلال تفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

-الاتفاق على إنشاء لجنة من الخبراء والمختصين لتبادل الرأي والمشورة في إطار تأمين الحدود على المستوى الثنائي و الإقليمي.

-العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن آو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، سيما التحالف مع عصابات الجريمة المنظمة[2].

لتجدد الجزائر خلال المؤتمر الوزاري المنعقد شهر أفريل 2013 بالرباط حول أمن الحدود تأكيدها على بلورة رؤية وإطار مشترك للتشاور السياسي ووضع الآليات للتعاون العملياتي بين دول المنطقة المغاربية، دون أن تغفل دعوتها لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بأمن الحدود التي تمت الموافقة عليها في مارس 2012 بطرابلس، إضافة إلى التمسك بالمسارات المهيكلة للأمن و السلم في منطقة الساحل والصحراء في إطار دول الميدان و مسار نواكشوط تحت رعاية الإتحاد الإفريقي[3]، وقد انبثق عن هذا المؤتمر مجموعة من المبادئ والتوصيات الهامة، لعل أبرزها:

- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية المغاربية من خلال تبادل المعلومات والخبرات في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والجماعي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

---

[1] سعيدي ياسين، المرجع السابق، ص55.

[2] بدون ذكر اسم الكاتب"المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود "، 12مارس2013، متوفر على الرابط التالي:
http://www.alwatan.libya.com

[3] ـــــــ، "الجزائر تجدد تأكيدها على التزامها بخطة عمل طرابلس المتعلقة بأمن الحدود"، 14-11-2013، متوفر على الرابط التالي:
https://www.ennaharonline.com

- تقوية مراقبة الحدود وإقامة تعاون لمحاربة تزوير الوثائق، خاصة منها وثائق الهوية وتعميم النظام البيومتري لتحديد الهوية وفقا للمعايير الدولية لقطع الطريق أمام عصابات التهريب،

- إنشاء فرق عمل قطاعية في مجالات الأمن والاستخبارات والجمارك والعدل لتقديم اقتراحات في المجالات المذكورة.

- تبادل المعلومات لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك، ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبيضها .

- إنشاء لجنة متابعة وفرق عمل متخصصة للتنسيق بين المصالح الوطنية المعنية في مجالات مكافحة الجرائم الإلكترونية، ومحاربة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية[1].

ثانيا- البعد الإفريقي في الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة الجريمة المنظمة

تركزت جهود الجزائر في تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية على مختلف الجبهات، وكان خيارها تشاركيا في حل أزمات المنطقة وعدم احتكار أي طرف لسياسة معينة وفرضها على الآخرين، ولهذا حرصت الجزائر على الحضور في كل الاجتماعات واللقاءات التي تنظم في إطار مؤسسات الإتحاد الإفريقي التي تهدف إلى العمل الجاد في إخراج دول القارة الإفريقية من دائرة التهديدات الأمنية اللاتماثلية، خاصة تهديد الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها.

تعد مصادقة الجزائر على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد لسنة 2003، من أبراز مظاهر التعاون بين الجزائر و دول القارة الإفريقية في مجال مكافحة أنشطة الإجرام المنظم، فقد صادقت عليها بموجب **المرسوم الرئاسي 06-137** المؤرخ في 10 أفريل 2006،[2] وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع و تعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة عليه وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة ومن أجل مكافحة الفساد، تنص الاتفاقية على تدابير وقائية ورقابية وعقابية[3]، إلى جانب إجراءات تشريعية لتمكين السلطات المختصة في كل دولة من مصادرة العائدات المحصل عليها من جرائم الفساد ورفع السرية المصرفية، باعتبارها عائقا أمام كشف ومصادرة العائدات الإجرامية، كما تنص هذه الاتفاقية على إلزامية تسليم مرتكبي جرائم الفساد وفقا للتعريف الوارد فيها، مع جواز اعتبار هذه الاتفاقية كسند قانوني بالنسبة لجميع الجرائم التي تغطيها هذه الأخيرة[4].

---

[1] اجتماع وزراء الداخلية لدول المغرب العربي،"نحو إستراتيجية أمنية مغاربية"، المرجع السابق.

[2] الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد،"**الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في الجزائر**"،ط2، الجزائر:2014، ص68.

[3] اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المنعقدة بمابوتو في 11 جويلية 2003،المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137،المؤرخ في 10 أفريل سنة 2006،**الجريدة الرسمية** ،العدد 24 ،الصادر في 16 أفريل 2006،المادة 1/8 .

[4] نفس المرجع، المادة 51.

كما تجسدت الرغبة الجزائرية في بناء جسور التعاون مع مختلف الشركاء في القارة الإفريقية من خلال المشاركة في صياغة "**خطة العمل الإفريقية الأولى لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة 2007-2012**" التي تمخضت عن أشغال مؤتمر الإتحاد الإفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، المنعقدة في أديس أبابا بين الثالث و السابع من شهر ديسمبر 2007، ناقش من خلالها الوزراء الأطر العملية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المرتبطة بها[1]،انطلاقا من أربعة مستويات أساسية شكلت المعالم الكبرى لهذه الخطة و هي:

أ- **المستوى الوطني:** تسهر الأجهزة الوطنية المعنية بتنسيق عمليات مكافحة المخدرات ومنع الجريمة على متابعة وتنفيذ خطة عمل الإتحاد الإفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، وتؤكد الخطة الإفريقية في حالة عدم وجود مثل هذه الأجهزة على مناشدة الدول الأعضاء القيام بإنشائها، كإنشاء لجان لمناهضة الفساد ومراكز للاستعلام المالي.

ب- **المستوى الإقليمي:** تدعو خطة العمل الإفريقية إلى عقد اجتماعات إقليمية مع المؤسسات الوطنية وتعزيز الروابط مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمكاتب الإقليمية من أجل ضمان الدعم الفني للتنفيذ الفعال لهذه الخطة ،إضافة إلى دعم أنشطة وبرامج المؤسسات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

ج- **المستوى القاري:** تنص خطة العمل على أن تقوم مفوضية الإتحاد الإفريقي بتوعية البلدان الإفريقية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، بضرورة اتخاذ المبادرات الضرورية لتنسيق الإجراءات والبرامج الرامية إلى تنفيذ خطة العمل الإفريقية، وضمان قيام جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بإنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية لمتابعة وتقييم تنفيذ خطة العمل الإفريقية.

د- **على المستوى الدولي**: تحث خطة العمل الإفريقية لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة على تفعيل آليات التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة في مجال بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، لاسيما منظمة الدولية للشرطة الجنائية[2].

وفي سياق ذي صلة وضمن إطار المبادرات الجماعية شاركت الجزائر في مؤتمر الخرطوم المنعقد في 14 أكتوبر 2014، إلى جانب ثمانية عشر دولة لبحث آليات مكافحة جريمة الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود،حيث أوصى المشاركون بالتصديق على الوثائق الدولية والإقليمية الخاصة بالاتجار بالبشر وتعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون في بلدان المنشأ والمقصد والعبور، من خلال التدريب والدعم الفني

[1] الاتحاد الإفريقي،"**خطة عمل مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007-2012)**"،مؤتمر الإتحاد الإفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، أديس أبابا،ديسمبر 2007،ص ص02-39.

[2] نفس المرجع،ص ص 59- 62.

بغية مقاضاة المتاجرين، مع الحرص على إدماج منع الاتجار بالبشر وتهريبهم في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

من جانب آخر تم التأكيد على أن التعامل مع هذه الظاهرة يتطلب تضافرا للجهود وتبادلا للمعلومات في إطار مؤسسات إقليمية ودولية، على غرار الاتحاد الإفريقي الذي أكد على التزامه بمساعدة دول القارة في التصدي لهده المعضلة، من خلال وضع إطار لسن التشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة هذه الجريمة، وتطبيق نظام ملاحقة المجرمين أملا في إنقاذ المزيد من الضحايا وتوفير الحماية لهم[2].

-آلية الإتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي(أفريبول): أدركت دول القارة الإفريقية أهمية تطوير التعاون الأمني بين الأجهزة الوطنية المكلفة بمكافحة الأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة، و ترجمت تطلعاتها في هذا المجال إلى واقع خلال اجتماع مديري ومفتشي الشرطة العامين المنعقد في 10 أفريل 2014 بالجزائر بإنشاء "***منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية***"، وخلال القمة الثالثة والعشرين للإتحاد الإفريقي التي انعقدت في غينيا الاستوائية مابين 20 و 27 جوان 2014، تم اعتماد ورقة الجزائر المتعلقة بالأفريبول من قبل قادة رؤساء الحكومات الأفارقة[3]

كما تم وضع الإطار القانوني اللازم لهذه المنظمة الإقليمية في اجتماع قادة الشرطة الإفريقية بالجزائر في 13ديسمبر 2015، الذي شارك فيه ممثلو الشرطة عن أكثر من 40 بلدا إفريقيا، إضافة إلى منظمات إقليمية و دولية[4]، وقد توج هذا الاجتماع بالافتتاح الرسمي لمقر آلية الإتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي بالجزائر، ثم اعتماد النظام الأساسي لهذه المنظمة من قبل الإتحاد الإفريقي في دورته العادية الثامنة المنعقدة في 30 جانفي 2017 بأديس أبابا[5].

سطرت **المادة الثالثة** من النظام الأساسي لآلية "**الأفريبول**"، جملة من الأهداف ينتظر تحقيقها لعل أبرزها ما يلي:

- إنشاء إطار للتعاون على المستويات الإستراتيجية والعملياتية بين مؤسسات الشرطة في الدول الأعضاء.
- تسهيل المساعدة القانونية المتبادلة أو ترتيبات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء.

---

[1] وكالة الأناضول،"إعلان الخرطوم: علينا التصدي للاتجار بالبشر"،16 أكتوبر 2014،متوفر على الرابط التالي: *https://www.alaraby.co.uk/society/2014/10/16/*

[2] الإتحاد الإفريقي،"حملة لمكافحة الاتجار بالبشر 2009-2011"،متوفر على الرابط التالي:*www.au.int*

[3] *"african conference of directors and inspectors general of police on afripol, Algiers declaration on the establishment of the African mechanism for police cooperation – afripol,Algiers,Algeria",2014. Sur le site: http: //www.peaceau.org/uploads/algiers- declaration- afripol- english.pdf*

[4] محمد زمور،"أهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني"، الملتقى الدولي الموسوم بـ:(**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، الطبعة الثانية،يومي :30 و31 جانفي 2017**).ص235.

[5] الاتحاد الإفريقي،"**النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أفريبول**"،أديس أبابا ،30 جانفي2017،ص13.

- إعداد إستراتيجية إفريقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

- تشجيع المساعدة الفنية المتبادلة في مجال التدريب وتبادل الخبرات والخبراء والممارسات الجيدة بين مؤسسات الشرطة لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

- تيسير أو تبادل أو تقاسم المعلومات لمنع ومكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

- منع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتحقيق فيها بالتعاون مع المنظمات الدولية.

- تطوير قدرات أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء بواسطة برامج مستهدفة لتدريب موظفي الشرطة تتكيف مع واقع السياق الإفريقي[1].

ثالثا- البعد العربي في الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة الجريمة المنظمة

يدخل التنسيق الأمني العربي في مواجهة الجريمة المنظمة ضمن الأولويات الأمنية لدى صانع القرار في الجزائر، لاسيما في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة التي شكلت تحدي كبير للأمن الوطني الجزائري، الأمر الذي دفع بها إلى المبادرة باقتراح عقد لقاءات أمنية في إطار مؤسسات جامعة الدول العربية، تسمح بتوحيد المواقف و إقامة تعاون عربي فعال في المجال الأمني لمواجهة تهديدات الجريمة المنظمة، وفق قناعة أن مسألة استتباب الأمن في المنطقة العربية هي مسألة الجميع.

في هذا السياق، يعتبر مجلس وزراء الداخلية العرب الهيئة العليا للعمل العربي المشترك في مجال الأمن الداخلي وعبر الوطني، ويندرج مجلس وزراء الداخلية العرب في إطار المنظمات الأمنية الإقليمية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية التي تهدف إلى التعاون والتكامل الأمني العربي[2].

ومن أبرز آليات التعاون الأمني العربي لمكافحة الجريمة المنظمة التي كان للجزائر دور كبير في صياغتها وإقرارها في إطار هذه الهيئة، نذكر ما يلي:

1-الإستراتيجية الأمنية العربية 1982:

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب هذه الإستراتيجية في دورة انعقاده الثانية ببغداد سنة 1982 لتحقيق التكامل الأمني العربي ومكافحة الجريمة بجميع أشكالها القديمة والمستحدثة في المجتمع العربي، وكذا المحافظة على أمن الفرد العربي وضمان سلامة خصوصيته وحريته وحقوقه وممتلكاته.[3]

2-المخططات الأمنية العربية (1987-2002):

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورة انعقاده الرابعة بالدار البيضاء بالمغرب **الخطة الأمنية العربية الأولى**، التي انبثقت عن الإستراتيجية الأمنية العربية ومدتها خمس سنوات (1987-1992)،

[1] نفس المرجع ،ص ص 3، 4.

[2] إلهام ساعد،المرجع السابق،ص182.

[3] خديجة مجاهدي ،"آليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة"،(أطروحة دكتوراه،تخصص قانون،جامعة مولود معمري-تيزي وزو،2018)،ص421.

وقد استهدفت هذه الخطة توثيق أواصر التعاون الأمني بين الدول العربية، وتنسيق العمل الأمني العربي المشترك في مواجهة خطر الجرائم المنظمة، وربط الأجهزة الأمنية في الدول العربية بشبكة اتصال جيدة وفعالة، ورفع مستوى كفاءة العاملين بأجهزة الأمن العربي[1].

بعد تنفيذ الخطة الأمنية الأولى، اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب **الخطة الأمنية الثانية** في دورة انعقاده التاسعة بتونس عام 1992، ومدتها كسابقتها خمس سنوات (1993-1997)، وتكرس نفس الأهداف المبرمجة للخطة الأمنية الأولى، وفي دورة انعقاده **الـ15** بتونس اعتمدت **الخطة الأمنية العربية الثالثة** ومدتها خمس سنوات (1998-2002)، كما أشرفت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بمعية لجان خاصة على تنفيذ وتقييم هذه الخطط الأمنية العربية سنويا، و يجري تقييمها في نهاية تنفيذ كل خطة لمعرفة الإيجابيات وتدعيمها ومعرفة المعوقات ومحاولة تجاوزها.

3-الإستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية:

تم إقرار هذه الإستراتيجية من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب بمقتضى قراره **رقم 72** المؤرخ في 02 ديسمبر 1986 في الدورة التي عقدها بتونس عام 1986، و تهدف إلى تحقيق أهداف التعاون الأمني العربي في مجال مكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، عن طريق إلغاء ومنع الزراعة غير المشروعة للنباتات المنتجة لها، وتشديد الرقابة على مصادر المواد المخدرة من أجل خفض العرض والطلب عليها، والعمل على علاج المدمنين وإعادة إدماجهم في المجتمع[2].

إن تنفيذ هذه الإستراتيجية يتطلب اتخاذ تدابير عملية على المستويات التالية[3]:

أ-التدابير المتخذة على مستوى جامعة الدول العربية: تم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات، وإنشاء إدارة خاصة للقيام بمتابعة تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بمكافحة العقاقير المخدرة، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك، والعمل على إرساء قواعد الوقاية من تعاطي المخدرات والإدمان عليها، وإجراء عمليات المعالجة الطبية والنفسية لذلك.

في هذا الإطار دعا مجلس وزراء الداخلية العرب الأعضاء إلى المزيد من بذل الجهد في تنفيذ الاتفاقية العربية الخاصة بالتعاون القضائي في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات وتهريبها، والعمل على تبادل المعلومات فيما بينها في كل ما يتعلق بهذه الجريمة، إضافة إلى التعاون مع مكتب شؤون المخدرات بالأمانة العامة في إعداد القائمة السوداء لتجار ومهربي المخدرات والمؤثرات العقلية، وضم أسماء الأشخاص الخطرين منهم عربيا ودوليا.

---

[1] نفس المرجع،ص 422.

[2] يوسف داود كوركيس،**الجريمة المنظمة**،ط1،(الأردن،عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2001)، ص 123.

[3] خديجة مجاهدي ،المرجع السابق،ص ص 423، 424.

ب-التدابير المتخذة على المستوى الدولي: في هذا المجال تم التأكيد على ضرورة أن تنضم الدول العربية إلى الاتفاقية الدولية الوحيدة للمخدرات لعام 1961 و إلى البروتوكول المعدل لها، و إلى تكثيف الحضور العربي في اجتماعات لجنة المخدرات الدولية والمشاركة في جميع نشاطاتها، كما دعت الدول العربية إلى بذل المزيد من الاهتمام فيما بينها من خلال تبادل المعلومات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية، إضافة إلى ضرورة توثيق التعاون بين الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب عن طريق مكتبها المختص بشؤون المخدرات مع قسم المخدرات في الأمم المتحدة، من أجل الحصول على المزيد من المعلومات والبيانات التي لها علاقة بمكافحة المخدرات وتزويد الدول العربية بها[1].

يعتبر مجلس وزراء الداخلية العرب المنعقد في الفترة من 12 إلى 14 سبتمبر 1994 بتونس، منعطفا حاسما في مجال مواجهة الدول العربية لأخطار الجريمة المنظمة عبر الوطنية، باتخاذه جملة من التدابير والإجراءات في مجال مكافحة تداعيات الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، لعل أبرزها ما يلي:

-العمل على سد الثغرات القانونية الجاذبة للجماعات الإجرامية المنظمة والحيلولة دون استغلالها.

-تنمية وتطوير الكفاءات والإطارات الأمنية المتخصصة في مكافحة الجريمة المنظمة.

-التنسيق في مجال السياسة الجنائية،لاسيما في مجال تشديد العقوبات على المتورطين فيها.

-وضع خطة نموذجية عربية شاملة لمواجهة ظاهرة المخدرات في الوطن العربي.

-إنشاء بنك للمعلومات الخاص بالجرائم في المكتب العربي للشرطة الجنائية [2].

4-الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة 2010:

خلال "**الندوة العربية**"المنعقدة في الفترة من 1-2 نوفمبر 1998 بالقاهرة التي نظمتها الإدارة العامة للشؤون القانونية والأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب، حول تنامي خطورة تهديد الجريمة المنظمة العابرة للحدود العربية، ناقش الوزراء تداعيات هذه الجريمة على الأمن الوطني للدول، فكان التأكيد على ضرورة صياغة مشروع اتفاقية عربية لمكافحة الجريمة المنظمة، تكون إطارا عاما للتعاون القضائي والأمني بين الدول العربية[3].

تطبيقا لذلك، تشكلت لجنة خبراء لإعداد مشروع هذه الاتفاقية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وتم عرض المشروع بصيغته الأولية على المجلس في دورته العشرين، حيث أصدر قراره **رقم 381** المؤرخ في الرابع عشر من شهر جانفي2003، متضمنا تكليف الأمانة العامة للمجلس بتعميم المشروع على الدول الأعضاء لإبداء ما لديها من ملاحظات ومقترحات بشأنه، وتخويل الأمين العام

[1] يوسف داود كوركيس،المرجع السابق،ص125.

[2] طارق زين،المرجع السابق،ص100.

[3] مفيد الدليمي نايف،**جريمة غسل الأموال :دراسة مقارنة** ،ط1 ،(الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع،2005)، ص ص 251،252.

التنسيق مع الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب لتشكيل لجنة مشتركة بين المجلسين لإعادة صياغة المشروع في ضوء ما يرد من آراء ومقترحات، وعرضه على اجتماع مشترك للمجلسين، وترتيبا على ذلك تولت الأمانة العامة تعميم المشروع إلى الدول الأعضاء وفق قرارها **رقم 147** المؤرخ في 23 جانفي 2003[1]، وتوجت هذه الجهود بالموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من قبل مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماعهما المشترك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 12ديسمبر 2010، ودخلت حيز التنفيذ في 05 أكتوبر 2013[2].

عبرت من خلالها الدول العربية على اهتمامها المشترك بخطورة الجريمة المنظمة وضرورة مواجهتها من خلال التعاون بينها، وقد عكس هذا الاهتمام ما نصت علية **ديباجة الاتفاقية** التي جاء فيها :"*... وإدراكا منها لأهمية التصدي للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، لما تمثله هذه الجريمة من تهديد لأمن الأمة العربية واستقرارها وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية وحرصا منها على تعزيز التعاون العربي في مجال منع ومكافحة هذه الجريمة في المجالين القضائي والأمني وتجريم الأفعال المكونة لها، واتخاذ تدابير وإجراءات منعها ومكافحتها وملاحقة ومعاقبة مرتكبيها...*".

حددت الاتفاقية في **المادة الأولى** منها هدفها الذي تمحور حول تعزيز التعاون لمنع ومكافحة هذه الجريمة تجريم الرشوة والفساد الإداري، وتجريم إعاقة سير العدالة تنظيم التعاون في تسليم المتهمين والمحكوم عليهم، ثم الإشارة إلى مفهوم الجريمة المنظمة عبر الوطنية في **مادتها الثانية**.[3] وقد صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بمقتضى **المرسوم الرئاسي 14-251** المؤرخ في 08 سبتمبر 2014[4].

المطلب الرابع:إسهامات الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي

تعتبر الجزائر في مقدمة الدول التي استجابت لأحكام الاتفاقيات الدولية الداعية إلى ضرورة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بدءا بتحديث منظومتها التشريعية والقانونية بما يتماشى وتطور هذه الجريمة دوليا، شملت مراجعة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، إضافة إلى إنشاء قوانين خاصة ساعدتها في مواجهة صور هذا النوع من الإجرام، كما عمدت من جانب آخر إلى إبرام عدة اتفاقيات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف من أجل تنسيق الجهود الأمنية والقانونية في هذا المجال.

---

[1] عبد القادر محمد قحطان،"الجهود العربية في مكافحة الفساد"،(**المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد،مركز الدراسات والبحوث،الرياض ،6-8 جانفي 2003**)، ص 43.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،"الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"،متوفر على الرابط التالي:
http://www.jiacc.gov.jo/documents/b258db65-5fed-4c95-a671-c0b89ba27e2d.pdf

[3] المادة 1 والمادة2 من نفس المرجع.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم الرئاسي 14-251 المؤرخ في 08 سبتمبر 2014،المتضمن المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 56، بتاريخ 25 سبتمبر 2014.

أولا- الاتفاقيات المتعددة الأطراف

إن الموقع الجيوإستراتيجي للجزائر وتطورات الأوضاع في البيئتين المحلية والإقليمية على مختلف المستويات، جعلت منها بلدا يستهوي شبكات الجريمة المنظمة لتنفيذ أنشطتها الإجرامية داخل الجزائر أو في الطرف الأخر من حدودها الإقليمية، مما حتم عليها الانخراط في بلورة الجهود الدولية للتصدي لتداعيات هذا التهديد، على مستوى العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، على غرار العمل في إطار هيئة الأمم المتحدة أو التنسيق مع الدول الغربية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

1-المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية:

دأبت منظمة الأمم المتحدة على توجيه جزء من جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال مؤتمراتها الخاصة بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والتي حرصت فيها على معالجة الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية في تلك المجالات، وهو ما حدا بها إلى معالجة أثر المتغيرات الدولية على تطور الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي يلاحظ بشأنها متغيران ذوا أثر هام، هما: "التطور العلمي والتكنولوجي"، وقد أكدت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على ضرورة تجنب كل التأثيرات السلبية لهذين المتغيرين، بما يكفل عدم استفادة شبكات الجريمة المنظمة من هاذين المتغيران في خدمة أهداف العمل الإجرامي، الأمر الذي ينعكس بدوره وبصفة إيجابية على تحقيق أمن وأمان الجماعة الدولية، ويكفل بالتالي إعلاء القيم الإنسانية المثلى[1].

لذلك، شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في **الدورة 53** المنعقدة بتاريخ 09 ديسمبر 1998 بموجب قرارها **رقم 53/111** لجنة متخصصة، لإعداد مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها وهي:

-بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة الأطفال والنساء.

-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

-بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بهما بصورة غير مشروعة[2].

عقدت اللجنة المشكلة لإعداد الاتفاقية 13 اجتماعا في فينا، حيث أعدت مشروع الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، ومشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وخلال المؤتمر السياسي الرفيع المستوى المنعقد في الفترة الممتدة من 12-15 ديسمبر 2000 الذي ضم رؤساء حكومات دول العالم في مدينة باليرمو الإيطالية، تم التوقيع والتصديق على الاتفاقية من قبل ممثلين عن 124 دولة، أطلق عليها:"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" ودخلت حيز التنفيذ في 29 ديسمبر

[1] إبراهيم زروقي،**الجرائم العابرة للحدود:مظاهر وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثروبولوجية للهجرة السرية** ،المرجع السابق،ص187.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة،"**الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية**"،الدورة 53، 09 ديسمبر 1998،ص3.

2003، وفي تقدير المهتمين فإن أية معاهدة تبنتها منظمة الأمم المتحدة لم تحظ بهذا العدد الكبير من الموقعين عليها، إذ كان المناخ الذي يسود العالم مهيئا لذلك، فقد سبق الحماس هذا التوقيع وساد شعور عام لدى دول العالم، بضرورة إبرام مثل هذه الاتفاقية، ولذلك صيغت بنود هذه الاتفاقية في وقت قياسي، كما أن مناقشتها لم تتطلب الكثير من الجهد والعناء المألوف في المعاهدات الدولية فتمت المصادقة عليها بكثير من اليسر [1].

من بين الملامح الكبرى لهذه الاتفاقية،أنها تعتبر الإطار العام لكل الجرائم المنظمة عبر الوطنية، التي تشكل خطرا كبيرا على المجتمع الدولي إذ يمكن تطبيقها في مجال المخدرات والإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر وأبقت على القائمة مفتوحة، نظرا لما سوف تستقر عليه التطورات من جرائم مماثلة، وحثت الاتفاقية جميع الدول الموقعة بتكييف تشريعاتها الوطنية مع نصوص هذه المعاهدة من أجل تفعيل وتوحيد التشريعات في مكافحة هذه الظاهرة[2].

كما اهتمت الاتفاقية في الوجه الآخر لها بالجانب التعاوني وخصصت مقتضيات لشؤون المساعدة القانونية المتبادلة، بحيث أبدعت مجموعة كبيرة من الأساليب العملية التي تساعد على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنها على الخصوص، القواعد المتعلقة بالجمعيات والتنقل الإلكتروني وإجراءات من شأنها حماية الشهود الذين قد يتعرضون للترهيب والتخويف، كما سمحت باستعمال التقنيات الحديثة في الإثبات كشبكات الفيديو وغيرها.

علاوة على ذلك، تضمنت هذه الاتفاقية عناصر جديدة تعكس التفكير جليا في كيفية مكافحة الجريمة المنظمة، ولأول مرة نجد مقتضيات تتعلق بالوقاية من الجريمة، كما ربطت هذه الاتفاقية بصفة واضحة الجريمة بآفة الفقر، و علق الموقعون على هذه الاتفاقية الأهمية القصوى على الرأي العام في الوقاية من هذه الجريمة.

أما بخصوص أساليب التعاون الدولي، فقد حثت الاتفاقية على ضرورة التعاون بين الأجهزة الأمنية وإنشاء أجهزة أمنية متخصصة في هذا المجال، وتبادل الخبرات في ما يخص التدريب على المكافحة والتحقيقات المشتركة وتسهيل عمليات التبادل وتسليم المجرمين من أجل محاكمتهم والتعاون في الشأن القضائي والجمركي ،كما حثت على ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل في هذا الشأن [3].

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة ،"تقرير اللجنة الخاصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية "،الدورة 55، 03 نوفمبر 2000،ص ص 4-8.

[2] إلهام ساعد،المرجع السابق،ص154.

[3] نفس المرجع،ص 164.

تعتبر هذه الاتفاقية المحور الأساسي للإستراتيجية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فمقتضياتها تعتبر آليات ترسى عليها الأهداف التي يتعين على الدول أن تتضافر فيما بينها لفائدة الإنسانية وتشكل هذه المعايير أيضا قاعدة صلبة للتعاون الدولي.

تأسيسا لذلك، صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بموجب **المرسوم الرئاسي 02-55** المؤرخ في المؤرخ في 05 فيفري 2002 [1]، ويأتي ذلك في إطار حرص المشرع الجزائري على دعم الجهود الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وتعقب مرتكبيها ومثولهم أمام الجهات القضائية المختصة، ويتم التعاون والتنسيق مع الأجهزة المعنية بالدول المختلفة فيما يتعلق بموضوع تسليم المجرمين من خلال مبدإ المعاملة بالمثل والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي التي صادقت عليها الجزائر، إضافة إلى أن المشرع الجزائري قد استعمل مصطلح الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في **قانون الإجراءات الجزائية 04-14** المؤرخ 10 نوفمبر 2004 ،والتي خصها بإجراءات معينة وفقا لما جاء في الاتفاقية[2].

هذا، ومراعاة لما جاء في **المادة 18** من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نظم المشرع الجزائري في التشريعات الجنائية الخاصة المتعلقة بموضوعات الاتفاقية، مسألة التعاون في المسائل الجنائية، بأن أفرد له بابا خاصا في كل تشريع لتحديد وتنظيم أوجه التعاون الدولي، مع الإشارة إلى وجود نصوص قانونية عامة تنظم العلاقات بين السلطات القضائية الجزائرية والأجنبية تتضمن تسليم المجرمين الهاربين و الإنابات القضائية، وتبليغ الأوراق والأحكام وسماع الشهود بما يتفق ونص **المادة 18** أعلاه.

كما عنيت **المادتان 26** و **27** من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالتعاون بين كل من هيئتي النيابة العامة والشرطة بالدول الأطراف[3]، وعلى نفس النسق فإن الجزائر وبصفتها عضوا في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، تتعاون مع جميع الدول التي تعمل على محاربة الجريمة المنظمة والوقاية منها من خلال إبرامها للعديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

2- المصادقة على برتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال:

يعتبر بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، خطوة هامة في إطار توفير الحماية للأشخاص ضحايا

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم الرئاسي 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002،يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، يوم 15 نوفمبر 2000 ،**الجريدة الرسمية** ،العدد 09 ،الصادرة في 10 فيفري 2002.

[2] إلهام ساعد،المرجع السابق،ص 206.

[3] نفس المرجع،ص 164.

جرائم الاتجار بالأشخاص، والذي صادقت عليه الجزائر بموجب **المرسوم الرئاسي رقم 03-417** المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، وذلك بتحفظ على **المادة 15 ف 2** من البروتوكول[1] ، خاصة وأنه يعتبر أول صك عالمي يتناول في أحكامه جميع جوانب جريمة الاتجار بالأشخاص، ويهدف إلى منع ومكافحة هذه الجريمة من خلال تكثيف أوجه التعاون خاصة في مجال رقابة الحدود وتحديث الأجهزة الوطنية لمنع تسرب هؤلاء الضحايا بين حدود الدول،إضافة إلى تبادل المعلومات من دون الإخلال بالتزامات الدول، والعمل على تيسير عودتهم إلى أوطانهم بدل طردهم باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين.[2]

أما عن مظاهر التعاون بين الدول الواردة بهذا البروتوكول، فتتمثل أساسا في أربعة مظاهر، و هي:

أ- تبادل المعلومات: أوجب بروتوكول باليرمو على الدول المصادقة عليه أن تتبادل المعلومات حسب قوانينها الداخلية، من أجل رصد شبكات جرائم الاتجار بالبشر وضحاياهم، الذين يعبرون الحدود بوثائق مزورة أو بغير وثائق وكشف أنواع الوثائق المستعملة في عبور الحدود الدولية بهدف الاتجار بالبشر والوسائل والأساليب التي تعتمدها هذه الشبكات في استقطاب الضحايا ونقلهم[3].

ب-عودة الضحايا: وفق هذا البرتوكول يتعين على الدول الأطراف تيسير عودة مواطنيها ضحايا الاتجار دون إبطاء غير معقول، كما تلتزم الدول الأعضاء بالتحقق مما إذا كان الشخص ضحية الاتجار من مواطني الدولة الطرف، أو كان له حق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت دخوله إلى إقليم الدولة الطرف المستقبل، وهو وجه آخر للتعاون الدولي في هذا المجال، ولتسهيل هذه العودة يتعين على الدولة بناء على طلب الدولة المستقبلة، أن تصدر ما قد يلزم من **وثائق سفر** لتمكين ذلك الشخص من السفر إلى إقليمها[4].

ج-التدابير الحدودية ووثائق السفر: وفقا لهذا البروتوكول تلتزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لضمان نوعية وثائق السفر أو الهوية وسلامتها، كما تلتزم الدول الأعضاء بالتحقق بناء على طلب دولة أخرى من صلاحية وشرعية الوثائق التي تصدرها أو يزعم أنها أصدرتها والتي يشتبه بأنها تستعمل في الاتجار بالأشخاص،إضافة إلى تعزيز التعاون بين أجهزة مراقبة الحدود.

د-التعاون مع المنظمات الدولية: يرتبط التزام الدول الأعضاء بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات ذات الصلة بالموضوع، كما تلتزم هذه الدول بوضع سياسات وبرامج وتدابير تشمل التعاون مع المنظمات وسائر عناصر المجتمع المدني[5].

---

[1] بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال،المرجع السابق.

[2] خديجة مجاهدي ،المرجع السابق،ص 63.

[3] بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ،المرجع السابق،المادة 6 .

[4] المادة 8، من نفس البروتوكول.

[5] أنظر: المواد 11، 12 ،13 من نفس البروتوكول.

إن مصادقة الجزائر على هذا البرتوكول يعد خطوة هامة في مسيرة مكافحتها لجريمة الاتجار بالأشخاص، خاصة وأنها تتموقع في منطقة جغرافية تجعل منها ممرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوربا، الأمر الذي يلزمها القيام بدور فعال في الكشف عن شبكات الاتجار بالأشخاص في إطار سياسة منع الجريمة ومكافحتها.

لذلك كفل الدستور الجزائري في الفصل الرابع من **دستور 2016** الحقوق الأساسية للفرد، وضمن له الحريات الأساسية وأوجب المساءلة الجزائية على كل من يمس أو ينتهك حرمة الإنسان وكرامته وسلامته الجسدية والمعنوية، كما عززت الجزائر منظومتها القانونية في إطار منع ومكافحة هذه الجريمة، بصدور **القانون 09-01** المعدل لقانون العقوبات، من **المادة 303 مكرر04** إلى غاية **المادة 303 مكرر 15** منه والتي حددت جميع صور الاتجار بالأشخاص في **الفقرة 02** من **المادة 303 مكرر04**، والمتمثلة في استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، واستغلال الغير في التسول والسخرة أو الخدمة كرها والاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق والاستعباد ونزع الأعضاء، كما فصلت في شأن وسائل الاتجار بالأشخاص في **المادة 303 مكرر 04 الفقرة 01**.[1]

كما تضمن قانون الإجراءات الجزائية حكما خاصا في جريمة الاتجار بالأشخاص، حيث قضت المادة 08 مكرر منه، بعدم تقادم الدعوى العمومية في حالة ارتكاب جريمة الاتجار بالأشخاص في إطار جماعة إجرامية منظمة عابرة للحدود الوطنية[2]، لذلك عملت الجزائر عن كثب بوصفها دولة طرفا في هذا البروتوكول مع النظراء الوطنيين والدوليين من أجل تعزيز جهود مكافحة هذه الظاهرة، حيث تلقت مساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ***UNODC*** سنة 2013، في سبيل تعزيز قدرات قضاتها المسؤولين عن معالجة قضايا الاتجار بالأشخاص وملاحقة مرتكبيها على نحو أفضل في موضوعات مهمة تتعلق بالتعرف على الإجراءات التقنية والتحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا الاتجار بالبشر وكذلك أوجه التعاون الدولي، فضلا عن استعراض الممارسات والأطر القانونية للدول المجاورة.

بالرغم من ذلك، لم تكن الجزائر بمنأى عن اتهامات الإدارة الأمريكية في هذا الشأن من خلال تقرير الخارجية الأمريكية الصادر سنة 2012، الذي تناول مسألة استغلال المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر ،حيث جاء في التقرير أن الجزائر لا تبذل الجهود المطلوبة لوقف تجارة البشر وحماية الضحايا، وأوضح أن الجزائر بلد عبور وبدرجة أقل بلد وجهة يلجأ إليها رجال ونساء من جنوب الصحراء

[1] انظر: القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009،المتضمن قانون العقوبات،المرجع السابق.

[2] الأخضر عمر دهيمي،"التجربة الجزائرية في مكافحة الاتجار بالبشر"، الندوة العلمية حول: (**مكافحة الاتجار بالبشر"،جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض، أيام:12-13-14 مارس 2012**)،ص 20.

يخضعون لأشغال شاقة وللاستغلال الجنسي، في حين جاء رد الدبلوماسية الجزائرية أن التقرير اعتمد على معلومات مغلوطة مقدمة من طرف منظمة غير حكومية إيطالية لا تعبر عن بيانات رسمية، كما أن الخارجية الأمريكية لم تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحقيقية التي حققتها الجزائر في مجال مكافحة المتاجرة بالأشخاص،رغم ضغط الهجرة القوية الناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، فضلا عن المنظومة القانونية الجزائرية التي تتطابق مع أحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و برتوكولاتها الثلاثة.[1]

3-المصادقة على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة:

مع بداية الألفية الثالثة كان هناك إجماع عالمي على أن المتاجرة بالأسلحة الخفيفة بصورة غير شرعية هو شكل من أشكال الجريمة المنظمة، ومن بين أهم الأنشطة الإجرامية التي تستعملها المنظمات الإجرامية لكسب أرباحها، لذلك اعتمدت الجمعية العامة في قرارها **رقم 55-255** المؤرخ في 2001/05/31، بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ودخل حيز التنفيذ في 03 جويلية 2005، عملا **بالفقرة 1 من المادة 18** من هذا البروتوكول، وقد صادقت عليه الجزائر بمقتضى **المرسوم الرئاسي رقم 04-165** المؤرخ في 8 جوان 2004.[2]

يعتبر هذا البروتوكول عنصرا أساسيا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفي مجال مكافحة الإرهاب، وقد أشار في ديباجته إلى أهمية منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، نظرا لما له من أثار سلبية على الأمن الوطني للدول، و يهدف هذا البروتوكول إلى ما يلي:[3]

- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف بغية منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة.
- اتخاذ تدابير وقائية من فساد الموظفين العموميين فيما يخص إصدار رخص نقل الأسلحة.
- إنشاء أنظمة فعالة لإصدار رخص للتصدير والاستيراد وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة بشأن العبور الدولي فيما يخص نقل الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة.
- إلزام الدول الأطراف باعتماد ضمن نظمها القانونية الداخلية ما قد يلزم من تدابير للتمكن من مصادرة الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة التي جرى صنعها أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة.

---

[1] مجلة الجيش ،"مكافحة الاتجار بالمخدرات في العالم:تجند دولي لمواجهة تهريب السموم" ،عدد 612،(جويلية 2014)،ص 39.

[2] خديجة مجاهدي ،المرجع السابق ،ص 74.

[3] بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير شرعية ،المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 31 ماي2001،الدورة 55، رمز الوثيق A/RES/55/255 ،المادة 2.

كما شجع هذا البرتوكول الدول الأطراف فيه على المستوى الوطني، تفعيل التعاون مع صانعي الأسلحة وتجارها ومستورديها، لاسيما ناقليها التجاريين، في هذا السياق كان **المشرع الجزائري** حريصا على مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، فقد نص على أنه :"يحظر عبر كامل التراب الوطني صناعة العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة، كما يحظر استيراد ذلك وتصديره والمتاجرة به واقتناؤه وحيازته وحمله ونقله".[1]

علاوة على ذلك، أكد البروتوكول على تفعيل المزيد من التعاون الدولي ومكافحة صنع الأسلحة النارية، كما يتعين على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية تقديم المساعدة في مجال التدريب والمساعدة التقنية والمالية والمادية اللازمة لمكافحة هذه الأفعال المجرمة والمعاقب عليها، كما نظم مهنة السمسرة في مجال الأسلحة النارية من أجل إحكام السيطرة على هذا النشاط، وذلك من خلال إنشاء نظام رقابي على أنشطة مهنة السمسرة، خاصة وأن هذه الظاهرة ساعدت كثيرا على تنامي نوع جديد من الإرهاب في السنوات القليلة الماضية، وهو حرب العصابات داخل المدن ومختلف أشكال الاغتيالات وتنامي المد الإرهابي والعنف المسلح في كثير من مناطق العالم الساخنة.

هذا، وتعتبر **ندوة الجزائر** الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة المنعقدة في الفترة من 11-13 أفريل 2005، إحدى أهم قنوات الاتصال الدولي في هذا الاتجاه- بعد مؤتمر نيويورك سنة 2001 والقاهرة سنة 2003- تولت إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تنظيمها، بدعم مالي من حكومات ألمانيا والجمهورية التشيكية وسويسرا والنرويج والمملكة المتحدة، ووفرت الندوة منتدى غير رسمي للدول العربية لكي تتقاسم خبراتها في مجال مواجهة ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة كشكل من أشكال الجريمة المنظمة التي تهدد أمنها الوطني، حيث خلص المشاركون في هذه الندوة إلى ضرورة تنفيذ برنامج العمل لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، كما طالبوا بإنشاء مراكز تنسيق وطنية في الدول التي لم تفعل ذلك بعد، و عقد اجتماعات سنوية لمراكز التنسيق الوطنية وإنشاء قاعدة بيانات وشبكة إقليمية للمعلومات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار المنظمات الإقليمية [2].

ثانيا-الاتفاقيات الثنائية

يجد التعاون الأمني العملي بين الدول أساسا له في الاتفاقيات الثنائية التي تعرب من خلالها الدول عن اقتناعها بأن مصالحها وأهدافها في مجال مكافحة الجريمة المنظمة لا يمكن الوصول إليها

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الأمر رقم 97-06 ل المؤرخ في 21 جانفي 1997،المتعلق بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة ،الجريدة الرسمية ،العدد 1997/45. المادة الأولى.

[2] هيئة الأمم المتحدة،" تقرير حول آلية نزع السلاح"،إدارة شؤون نزع السلاح ،نيويورك،2008، ص 164.

بالجهود الفردية وأنها تتطلب تعاونا مع دولة أخرى على الأقل، من أجل تحقيقها وهو ما يتفق تمام الاتفاق مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

1-الاتفاقية الجزائرية الفرنسية للتعاون الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة:

أبرمت هذه الاتفاقية بين البلدين في 25 أكتوبر 2003 بالجزائر، وصودق عليها طبقا **للمرسوم الرئاسي07-375** المؤرخ في 01 ديسمبر 2007 والقاضي بسريان الاتفاقية، حيث تتطرق **المادة الأولى** من الاتفاقية إلى التعاون بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية، في المجال العملياتي والتقني في المسائل الأمنية عن طريق المساعدة المتبادلة في ميادين مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، لاسيما مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالأشخاص المشاركين في الإنتاج والاتجار غير المشروعين فيها والطرق المنتهجة في تنفيذ هذه الجرائم، فضلا عن مكافحة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والمالي، كما أعطت هذه الاتفاقية أهمية بالغة لمكافحة مكافحة الاتجار بالبشر، التزوير والتزييف للوثائق الرسمية، إضافة إلى مكافحة الاحتيالات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.[1]

فيما تنص **المادة الثانية** من الاتفاقية على أنه يجب أن يتم تطبيق فحوى هذه الاتفاقية في ظل الاحترام الصارم للتشريعات الوطنية في البلدين، والالتزامات الدولية لهما، وكذلك في نطاق احترام الحقوق الأساسية للأشخاص، واحترام السيادة والأمن والنظام العام، وقواعد تنظيم السلطة القضائية في كلا البلدين[2]،أما بالنسبة لوسائل التعاون والمساعدة المتبادلة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من قبل البلدين، فهي تتمحور حول تبادل المعلومات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين والجماعات التي يشتبه فيها المشاركة في مختلف أشكال الإجرام الدولي، إضافة إلى تبادل نتائج البحوث والدراسات في مجال علم الإجرام، وطرق التحقيق ووسائل مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وكذا تأكيد الطرفين على تعزيز التعاون الشرطي وتبادل الكفاءات والمختصين بهدف اكتساب المعارف والخبرات المهنية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ولهذا الغرض تنشأ لجنة مشتركة بين البلدين للتعاون التقني في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة تقوم بإعداد برامج المحاور الأساسية لعمليات التعاون التقني[3].

2- الاتفاقية الجزائرية الإيطالية للتعاون الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة:

أبرمت هذه الاتفاقية بين ممثلي الحكومتين في 22 نوفمبر 1999، وتم المصادقة عليها بموجب **المرسوم الرئاسي 07-375** المؤرخ في 01 ديسمبر 2007، اتفق الطرفان في إطار احترام تشريعاتهما الوطنية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم رئاسي رقم 07-375 مؤرخ في 01 ديسمبر 2007،يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية ،المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم ، **الجريدة الرسمية** العدد 77 ،الصادرة في 09 ديسمبر 2007،المادة 1.

[2] المادة 2 . من المرجع نفسه.

[3] المادة 1 ف (ج). من المرجع نفسه

على تطوير التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة، من خلال المداومة على تبادل المعلومات عن المنظمات الإجرامية الدولية والأعضاء المكونة لها، طرقها وسائلها و نشاطاتها غير المشروعة والمرتكبة في هذا المجال، إضافة إلى تكثيف العمل الاستخباراتي خصوصا حول شبكات تهريب الأسلحة والمتفجرات[1].

أما في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فقد نصت الاتفاقية على ضرورة تبادل المعلومات في هذا المجال، طبقا للاتفاقيات الدولية التي انظم إليها البلدان، و تعهدا بالتعاون في مجال التدريب والتكوين، لاسيما التكوين المتخصص وكذا ترقية هذا التعاون بين مؤسسات تكوين الشرطة في كلا البلدين، زيادة على تبادل المعلومات حول المعارف واستعمال الوسائل التقنية المستخدمة في مجال محاربة مخاطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

من جانب آخر، اتفق الطرفان في ضوء هذه الاتفاقية على تبادل الوثائق المتعلقة بمحاربة الإجرام المنظم، وتشجيع التشاور والتعاون المباشر على مستوى المنظمات الدولية التي هما طرفان فيها، أو من خلال عقد مشاورات دورية لمحاربة الإجرام المنظم التي يترأسها ممثلا الحكومتين، كلما رأى الطرفان في ذلك ضرورة لإعطاء دفع أكبر للتعاون و لتجاوز العراقيل التي تتطلب تسويات على مستوى عال، مع إمكانية عقد اجتماعات دورية مشتركة لموظفين سامين من الوزارات المعنية أو المشاركين في المشاورات وذلك لتقييم النشاط المشترك وتحديد الأهداف المنشودة.[2]

3- الاتفاقية الجزائرية الإسبانية للتعاون الأمني ومكافحة الجريمة المنظمة:

تم التصديق على هذه الاتفاقية بمقتضى **المرسوم الرئاسي 04-23** المؤرخ في 07 فيفري 2004، وتهدف بالأساس إلى التعاون الواسع في المجال القضائي لمحاربة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها، لاسيما جريمة الاختطاف وحبس الرهائن وحجز الأشخاص، تبييض الأموال الصادرة عن نشاطات غير مشروعة،وكذا سرقة الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد الأولية والإستراتيجية وإخفائها والمتاجرة غير المشروعة بها، فضلا عن تزوير القطع النقدية ووسائل الدفع والشيكات والسندات وتداولها بشكل تدليسي، إضافة إلى سرقة السيارات والاتجار غير المشروع فيها والنشاطات غير المشروعة المتعلقة بها[3].

كما اتفق الطرفان على تنسيق التعاون الميداني العملياتي للتصدي لهذه الجرائم، من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والجماعات التي يشتبه في مشاركتها في مختلف

[1] رؤوف قميني،**آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية:دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي**،ط1،(الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)،ص 256.

[2] المادة 1 ف (ج)، من المرجع نفسه.

[3] مختار شبيلي،**الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة**،(الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2013)،ص 235.

أشكال الإجرام، وبالعلاقات بين هؤلاء الأشخاص وبهيكل وسير عمل ومناهج المنظمات الإجرامية وبظروف ارتكاب الجرائم في هذا السياق.

علاوة على ذلك، أعلن الطرفان التزامهما بتبليغ المعلومات المتعلقة بمناهج الإجرام وأشكاله الجديدة، وفي هذا الإطار يمكن لكل طرف أن يضع تحت تصرف الطرف الآخر بطلب منه عينات أو مواد والمعلومات المتعلقة بهذه الأخيرة، أو تبادل نتائج البحث الذي يقومان به في مجال التحقيق الجنائي وتبادل المعلومات فيما بينهما حول مناهج التحقيق ووسائل مكافحة الإجرام الخاصة بهما.

من جانب آخر، وبغية بلوغ الأهداف المسطرة في هذه الإتفاقية وتنفيذ التعاون المنصوص عليه، تم إنشاء لجنة مختلطة للتعاون في المجال الأمني ومحاربة الإجرام المنظم، حيث كلفت اللجنة المختلطة بتطوير والإشراف على التعاون الذي تنظمه هذه الاتفاقية ،وتعلم الهيئات المختصة بعضها البعض كتابيا بأسماء الممثلين المعنيين كأعضاء في هذه اللجنة المختلطة.[1]

المبحث الرابع: الإستراتيجية الجزائرية في مجال منع و مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إذا كانت المعطيات الأمنية وإفرازاتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في التسعينات قد أدت بالدولة الجزائرية إلى أن تدير ظهرها لظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإن تغير تلك المعطيات وتفاقم حجم الظاهرة في كل الاتجاهات، أجبرت صناع القرار السياسيين والأمنيين الجزائريين على التعامل الجدي مع هذه الظاهرة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

المطلب الأول: الآليات القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

على اعتبار أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي جريمة داخلية بالأساس، فإن جهود و آليات التصدي لها تبدأ من الداخل، لذلك وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الآليات والإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية للحد من تنامي خطر هذا التهديد على الأمن الوطني الجزائري.

أولا- الآليات القانونية والتشريعية

لطالما أخذ المشرع الجزائري موقفا محايدا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك نابع من قناعة الدولة ككل بأنها ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ولا توجد حلول لها إلا في هذا الإطار، وكون الظاهرة لم تستفحل بعد في المجتمع الجزائري، فقد كانت تعالج طبقا لقانونين اثنين القانون البحري وقانون الطيران المدني، باعتبار أن هذه الجريمة كانت قليلة الوقوع نسبيا مقارنة بما بعد التسعينات، حيث نصت المادة **545** من القانون البحري الجزائري، على معاقبة كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم الرئاسي رقم :08-427، مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2008،يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والإجرام المنظم،الموقعة بالجزائر في 15 جوان سنة 2008، **الجريدة الرسمية** ،العدد 05، الصادرة في 21 جانفي 2009،ص ص5، 6.

بنية القيام برحلة بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تتراوح مابين 10.000 و 50.000 دينار جزائري، ونفس العقوبة تطبق أيضا على أي عضو من أعضاء طاقم السفينة أو موظف حاول مساعدة شخص على الركوب إلى متن السفينة، من اليابسة أو يساعده على النزول أو إخفائه أو تزويده بالمؤونة وكل الأشخاص الذين نظموا لتسهيل هذا الركوب، كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تتحمل السفينة التي وقعت هذه الجنحة على متنها مصاريف طرد هذا الشخص أو الأشخاص إلى خارج القطر الجزائري.[1]

بما أن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر فقط على خرق الحدود البحرية وإنما تتعدى إلى الحدود الجوية، لذلك نجد أن قانون الطيران المدني يتصدى إلى هذه الجريمة من خلال نص **المادة 202** من الباب العاشر المتضمن الأحكام الجزائية، أين نصت هذه الأخيرة وتحديدا **الفقرة "و"** منها على معاقبة قائد الطائرة بالحبس لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و سنة كاملة و بغرامة مالية تتراوح بين مئة ألف دينار ومئتي ألف أو إحدى العقوبتين فقط، إذا قام بإركاب أو إنزال راكب أو بضاعة من على الطائرة بصفة غير قانونية.[2]

بعد تطور الأحداث وتسارعها ازدادت حدة الهجرة غير الشرعية وأصبحت تداعياتها تؤثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري، باعتبارها في وقت وجيز قد تحولت إلى دولة عبور ومقصد، كان لابد من صدور ردة فعل للتصدي على الأقل للشبكات التي تنظمها، فكان أن صدر **القانون 08-11** المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الوطني وإقامتهم فيه، ثم لحقه **القانون 09-11** المعدل والمتمم لقانون العقوبات.

فبالنسبة **للقانون 08-11** تضمن نمطين من الأحكام، أحدهما تناول المهاجرين السريين بصفة مباشرة، والآخر عالج الشبكات التي تستغلهم أو ما يعرف بشبكات تهريب المهاجرين، ويفهم من ذلك أن المشرع الجزائري أراد التعامل بحزم مع الأشخاص الذين يستغلون ظروف المهاجرين ورغبتهم الجامحة في الوصول إلى بلد المقصد للحصول على مكاسب مادية، فأقر عقوبات مالية وأخرى بدنية حدها الأدنى سنتان وحدها الأقصى عشرون سنة حبس، إذا توافرت واحدة من الظروف المشددة المنصوص عليها في **المادة 46** كحمل السلاح، استعمال وسائل النقل والاتصالات، ارتكاب المخالفة من طرف أكثر من شخص، تعريض حياة الأجانب مباشرة للخطر ومعاملتهم معاملة لا إنسانية، إضافة إلى إبعاد القصر الأجانب عن وسطهم العائلي أو عن محيطهم التقليدي.

---

[1] ـــــــ، القانون رقم 98-05المؤرخ في 25 جوان 1998 المعدل والمتمم للأمر رقم 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 والمتضمن القانون البحري الجزائري، **الجريدة الرسمية** ،العدد 98/47،ص 21.

[2] ـــــــ، القانون رقم 98-06 المؤرخ في 27 جوان 1998 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، **الجريدة الرسمية**،العدد 1998/48،ص 26.

علاوة على ذلك، فإن **المادة 37 الفقرة 01** من **القانون رقم 08-11** نصت على استحداث ما يسمى بالوضع في مراكز الانتظار وهو إجراء بموجبه يجوز للسلطات الإدارية المختصة، إحداث هذه المراكز تخصص لإيواء الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية فوق التراب الوطني في انتظار طردهم إلى الحدود أو ترحيلهم إلى بلداهم الأصلي، وقد استحدثت الجزائر مراكز الانتظار في مدينة تمنراست لترحيل الأفارقة تتوفر على كل الشروط والظروف الملائمة لكرامة الإنسان، من منطلق التزام الجزائر بحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين وفق ما تنص عليه الاتفاقيات والصكوك الدولية.[1]

بعد مصادقة الجزائر على البروتوكول الخاص بتهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي اعتمدته الجمعية العامة في 15 نوفمبر 2000[2]، كان لزاما على المشرع الجزائري أن يتدخل بالنص على جريمة تهريب المهاجرين، خاصة في ظل تزايد شبكات تهريب المهاجرين، وهو ما تم في **القانون رقم 09-01** المؤرخ في 25 فبراير 2009، المعدل والمتمم لقانون العقوبات، وذلك ضمن مواد القسم الخامس مكرر 2، فقد جاء النص على عقوبات التهريب في **المادة 303 مكرر 30 الفقرة 2** التي تعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 500.0000دج.

كما أشار نفس القانون إلى جملة من التفصيلات الأخرى كحالات التشديد في **المادة 303 مكرر 31** بحيث ترتفع العقوبة لتصل إلى مابين 5 إلى 10 سنوات حبسا وغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000دج إذا كان المهاجر قاصرا أو إذا تعرضت حياة المهاجرين للخطر، أو إذا تعرضوا لمعاملة مهينة ولا إنسانية و إلى ضعف هذه العقوبة في حال ما إذا سهلت وظيفة الفاعل إرتكاب الفعل أو رأتكبت من طرف أكثر من شخص أو التهديد باستعمال السلاح أو باستعماله، وفي الأخير إذا كان العمل مرتكبا من طرف جماعة منظمة.[3]

لذلك يعد تجريم الهجرة غير الشرعية أحد تغيرات الموقف الجزائري بشأن هذه القضية، وقد برر صناع القرار السياسي في الجزائر أن هذا الإجراء يصب في مصلحة الجزائر، بعد ما باتت تشكله الهجرة غير الشرعية من تهديد للأمن الوطني بسبب ارتباطها بالإرهاب و شبكات الجريمة المنظمة.

ثانيا-الآليات الأمنية

---

[1] ـــــــ ،القانون رقم 08-11 مؤرخ في 25 جوان 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الوطني وإقامتهم فيه،**الجريدة الرسمية** ،العدد36، الصادرة في 02 جويلية 2008،ص ص 9، 10.

[2] ـــــــ ،المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003،يتعلق بالمصادقة على برتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو،**الجريدة الرسمية** ،العدد 69،الصادرة في 12 نوفمبر 2003،ص4.

[3] ـــــــ ،القانون رقم 09-01 ،المرجع السابق،ص10.

تعتبر الآليات الأمنية بمثابة حلول جذرية لمعالجة هذه الظاهرة ضمن ما يسمى بالإستراتيجية الأمنية، وهذه المهمة هي من صميم عمل الجهات الأمنية الجزائرية ممثلة في قوات الجيش الوطني الشعبي قوات الدرك الوطني وقوات الأمن الوطني، ويختلف عمل هذه الجهات بحسب الاختصاصات المخولة لها قانونا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و تتمثل مهام كل هيئة، فيما يلي:

1-وحدات حراس السواحل: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري، وإفشال محاولات تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية[1]، إلى جانب ذلك يقوم حراس السواحل بدوريات على مدار 24 سا/24 سا وتمتد إلى غاية 40 ميلا بحريا، وحينما تتعدى هذه المسافة تلجأ إلى الوسائل الكبرى للقوات البحرية المتمثلة في وحدات أكبر حجما والتي تضمن من خلالها تواجدا دائما في البحر، وفي بعض الأحيان يتم طلب الدعم من القوات الجوية، و بهدف تعزيز جهود هذه الوحدات ميدانيا لإنقاذ الأرواح وانتشال قوارب **"الحراقة"** التائهة في عرض البحر، قامت وزارة الدفاع الوطني بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في 20 جانفي 2007، تضمنت مشاركة سفن الصيد في تمارين البحث والإنقاذ والتي تتم تحت إشراف قيادة القوات البحرية، عبر موانئ السواحل الجزائرية و بالأخص في غرب البلاد التي تشهد تناميا لظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الضفة الشمالية للمتوسط[2].

2-وحدات حرس الحدود: وهي تابعة لقوات الجيش الوطني الشعبي وقد تم إلحاقها بقيادة الدرك الوطني، وتعد بمثابة الحزام الأمني الأول لحماية الحدود الإقليمية للبلاد، فهي مدعوة لتأمين الشريط الحدودي، ومكافحة التهريب بمختلف أشكاله، خاصة في المناطق المعزولة والبعيدة عن المراقبة، وبغرض إحباط محاولات المساس بالأمن الوطني، اتخذت قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات بدأت تعطي ثمارها في الميدان، تتمثل هذه الإجراءات في تدعيم مختلف الوحدات بالأفراد خصوصا في المراكز المتقدمة إلى جانب إنشاء مراكز جديدة تتوفر على كل المرافق الضرورية، مكنت من سد الثغرات التي كان المهربون يتخذونها كممرات لتهريب المهاجرين غير الشرعيين والأسلحة والمخدرات والوقود وغيرها، إضافة إلى استحداث حواجز دائمة وأخرى مؤقتة في المناطق المعزولة، كما أنشأت مراكز للشرطة القضائية على مستوى المجموعات تتكفل بالموقوفين في قضايا التهريب بالتنسيق مع الجهات القضائية والجمارك.[3]

3-شرطة الحدود: تعد شرطة الحدود من القطاعات الأمنية الهامة التي تتولى حماية الحدود البرية والبحرية، وجميع منافذ حدود الإقليم الوطني من عمليات التسلل غير الشرعي أو عمليات التهريب، كما

---

[1] رؤوف قميني،المرجع السابق، ص173.

[2] سعيد كسال ،"سفن الصيد تتدرب على إنقاذ الحراقة"،**يومية الشروق الجزائرية** ، 07 مارس2007،ص4.

[3] نبيل بوبية ،المرجع السابق، ص ص 159، 160.

تتولى مصالح حرس الحدود التطبيق الصارم للتعليمات المنظمة لحركة عبور الأشخاص والبضائع وضمان المنشآت المتواجدة داخل الحيز المطاري و المينائي للاستعلام في الوسط الحدودي وقمع الجريمة[1].

زيادة على ذلك، يوضع على عاتقها مكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبارها فعل غير مشروع، حيث تتخذ ضد الأشخاص المتورطين فيها الإجراءات المناسبة سواء بالطرد أو الإبعاد، كما أنها مكلفة أيضا بمراقبة صحة وثائق السفر عند النقاط الحدودية، ومراقبة شرعية الإجراءات المتخذة بتشغيل الأجانب وإيوائهم.[2]

4-الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: استحدثته المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2004 وهو هيئة للقيادة والتخطيط والتنظيم والتنشيط والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري ومن مهامه، مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية والعمل على رسم خريطة إستراتيجية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وما ينجر عنها من مخاطر لاسيما متابعة وضعية تشغيل الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية داخل التراب الوطني و تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية، كما يسهر الديوان على مساعدة مصالح الشرطة والمصالح الأمنية الأخرى في مهام طرد وإعادة الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية إلى بلدانهم، و ضمان تكوين وتأهيل أعوان المراقبة عبر الحدود، مع إيلاء الأهمية للتعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الظاهرة. [3]

5-الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية *BRIC* : أنشئت هذه الفرق الجهوية سنة 2007، والتي من مهامها متابعة أعضاء شبكات الهجرة غير الشرعية المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين والأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية، وتتبع المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية لتحديد نقاط العبور غير الشرعية و الإسهام في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية في الجزائر(الطرد والترحيل).[4]

هذا، و تقوم مصالح الأمن الوطني منذ سنة 2000، بنشر نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة السكان الأجانب عبر التراب الوطني بصورة منتظمة، كما تم إنشاء"**مركز للوثائق والإحصائيات حول تدفقات الهجرة**"، وضع تحت إشراف وزارة الداخلية يتم دعمه بمصادر موثوقة نابعة من هيئات

---

[1] عمر الأخضر الدهيمي ،"دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر،(**ندوة حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2012**)،ص19.

[2] القانون رقم 08-11،المرجع السابق، ص 6.

[3] عمر الأخضر الدهيمي،المرجع السابق، ص20.

[4] رؤوف قميني،المرجع السابق، ص ص 176، 177.

مكلفة بحركة السكان الأجانب كـ: وزارات الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، العمل والتضامن الاجتماعي المؤسسات الأمنية: الأمن الوطني الدرك الوطني والجيش الوطني الشعبي[1].

ثالثا-الآليات التنظيمية

1-قرار الإبعاد والطرد:

نظرا للأعداد الهائلة من المهاجرين الذين يقيمون بالجزائر بصورة غير شرعية، نجد أن معالجة ملفاتهم تجري على قدم وساق ويتم طرد أعداد متزايدة منهم خارج التراب الوطني، فقد صرح وزير الاتصال أن الجزائر أعادت 12 ألف مهاجر غير شرعي إلى بلدانهم سنة 2007 وهو رقم يمكن أن يكون معدلا للسنوات الخمس من هذه العشرية[2].

كما تشير تقارير رسمية في هذا السياق، أن مصالح الأمن الوطني أوقفت خلال سنة 2010، أكثر من 300 شخص، من جنسيات أجنبية مختلفة بتهمة الإقامة غير القانونية والهجرة غير الشرعية، فيما تم إبعاد أكثر من 5000 شخص من الجزائر نحو دولهم الإفريقية 90% منهم–حسب ذات المصدر-كانوا ينوون التوجه إلى أوربا بعد الوصول إلى الأراضي المغربية، كما ذكر تقرير للمديرية العامة للأمن الوطني أن مصالح الشرطة أوقفت خلال نفس الفترة 370 شخص ينتمون إلى جنسيات مختلفة في مختلف الولايات كانوا قد وصلوا إلى التراب الجزائري بطريقة غير قانونية وانتهت مدة إقامتهم دون أن يغادروا البلاد، وقد تمت إحالة هؤلاء الموقفين إلى الجهات القضائية للبت في وضعيتهم[3] .(**أنظر: الجدولين 30+31**).

أمام هذا الوضع وقعت الجزائر اتفاق مع السلطات النيجرية خلال سنة 2014، يقضي بعودة جميع المهاجرين النيجريين الذين دخلوا التراب الوطني بطريقة غير شرعية إلى بلدهم، حيث شملت عملية الترحيل هذه 18 ألفا و 640 رعية من بينهم 6000 طفل قاصر من غير مرافق خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2014 إلى بداية سنة 2017، تعد منطقة "**تينزاوتين**" التي يسميها بعضهم مجازا"**جمهورية المهاجرين غير الشرعيين**" المركز الأهم الذي يأوي هذه الفئة من المرحلين، كما يأوي فئة ثانية هي تلك التي تنتظر الفرصة لدخول الجزائر أو العبور منها إلى أوربا، ولدواعي إنسانية فضلت السلطات الجزائرية تفادي اللجوء إلى الطرد والسماح بتجميع الأشخاص الموقوفين في مراكز الاستقبال إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بصفة غير قانونية بالإتفاق مع سلطات بلدانهم[4].

---

[1] البشير الحوت، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأورو مغاربية"، دراسات، العدد 28،(2007)، ص13.

[2] عثمان لحياني،"الجزائر تقرر ترحيل المهاجرين النيجريين إلى بلادهم"،10 نوفمبر 2014،متوفر على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/11/10/html

[3] موقع المديرية العامة للأمن الوطني الجزائرية ،المرجع السابق.

[4] عثمان لحياني،"الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية"،متوفر على الرابط التالي:

بالرغم من الجدل الذي يثار حول هذه المراكز ، وبعض الحوادث التي إرتبطت بها بين قاطنيها من المهاجرين غير الشرعيين والسكان المجاورين لها ،إلا أنها لم تكن بشكل دائم ولا منتشرة في كل الولايات وسرعان ما يتم تفكيكها وترحيل المهاجرين منها إلى بلدانهم عن طريق إتفاقيات مع سلطات بلادهم كما حدث مع مواطني النيجر في العديد من المناسبات.[1]

جدول رقم (30): يبين حالات الإبعاد خارج التراب الوطني(2007- السداسي الأول 2010).

الأسباب	2007	2008	2009	السداسي الأول 2010
الهجرة السرية	10782	6816	10349	4855
الإقامة غير الشرعية	263	421	660	345
العبور غير الشرعي	37	30	39	19
أسباب أخرى	25	57	38	13
المجموع	111.7	7324	11086	5232

المصدر: موقع المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري ،على الموقع الالكتروني: http://www.dgsn.dz/ar .

جدول رقم(31): يبين حالات الطرد خارج التراب الوطني(2007- السداسي الأول 2010)

الأسباب	2007	2008	2009	السداسي الأول 2010
الهجرة السرية	121	59	72	34
العبور غير الشرعي	48	22	56	15
أسباب أخرى	32	36	54	23
المجموع	201	117	182	72

المصدر:موقع المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري ،المرجع السابق.

المطلب الثاني: الآليات الوقائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

يعتبر الفقر والبطالة عاملان أساسيان أسهما إلى حد بعيد في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين فئة الشباب، ولأجل محاربة هذه الظاهرة من جذورها قامت الدولة الجزائرية بإيجاد حلول بديلة للشباب للحد من هذه الظاهرة وللحيلولة دون انتشارها-بالرغم من كل ما قيل بشأنها-وذلك محاولة منها لامتصاص البطالة، التي تدفع في الغالب بالكثير منهم إلى مغادرة التراب الوطني بطريقة غير شرعية .

سمح الاستثمار العمومي والبرامج التنموية الكبرى للدولة بتدارك التأخر الكبير المسجل في التسعينات وتحقيق تقدم ملحوظ في معدل التشغيل بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 5.5 % بين عامي 2001-2007، مما سمح بالاستجابة لجل الوافدين الجدد على الشغل في هذه الفترة وكذلك تخفيض معدل البطالة إلى النصف في هذه الفترة، وكان للسياسات الضريبية التحفيزية والمشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والفلاحة و الخدمات الأثر البالغ في امتصاص

http//www.Alarabiya.net /ar /north africa/Algeria/2015/04/ 02html

[1] عبد القادر خليفة،"مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية :من مسار عبور إلى فضاء استقرار ،مدينة ورقلة الجزائرية"،2015،متوفر على الرابط التالي:

https://journals.openedition.org/insaniyat/15258

نسبة كبيرة من البطالة ،لكن إلى جانب الاستثمار العمومي، كانت لبرامج وميكانيزمات دعم التشغيل وخلق فرص العمل وتشجيع المقاولات الصغيرة الموجهة خصوصا للشباب أثرا ايجابيا في خلق فرص عمل جديدة[1]، رغم ما يشوب هذه البرامج من بيروقراطية وفساد كبيرين، ويمكن أن نلاحظ في **الجدول رقم 32** ملخصا لأهم هذه الأرقام الخاصة بهذه البرامج والأجهزة من حيث التخصيصات المالية وعدد المستفيدين.

الجدول رقم (32):ملخص لمختلف برامج وأجهزة التشغيل والإدماج وخلق النشاطات

Dispositifs	Période	Nombre moyen de bénéficiaires par an	Ressources financières En milliards DA
AIG	2005-2011	241 000	77,4
ESIL	2005-2009	114 000	18,45
DAIS	2010-Juin 2015	78 060	198,4
CPE	2005-2009	46 160	36,02
PID	2010-Juin 2015	42 633	46,03
DAIP	2010-Septembre 2015	253 903	-
TUP-HIMO (y compris Blanche Algérie)	2010-Juin 2015	22 206	94,3
Développement Communautaire	2005-octobre 2015	2 501 (projets réalisés) sur la période	10
ANGEM	2005-Septembre 2015	751 600 projets et 1127 401 emplois (dont 62,3% aux femmes) sur la période	44,9
ANSEJ et CNAC	2010-2015	59 216 micro entreprises générant plus de 126 000 emplois	-
Programme de redéploiement des intervenants du commerce informel	2012-septembre 2015	35 281 sur la période	16,2
Programme 100 locaux par commune	2009-septembre 2015	107 000 locaux attribués au profit de 74 800 hommes et 30 900 sur la périade	103,5

***Source**: Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2015.URL,op.cit.*

تنقسم هذه البرامج والميكانيزمات إلى فئتين:"**آليات الوظائف المؤقتة**" و "**آليات خلق النشاطات**" ومن أهم آليات وبرامج الفئة الأولى يمكن ذكر:

- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكفاءة العالية لليد العاملة ***TUPHIMO***
- برنامج عقود ما قبل التشغيل، وهو موجه لفئة الجامعيين وحاملي الشهادات البطالين **CPE**
- مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية ***ESIL***

أما البرامج والآليات الموجهة للفئة الثانية، فإن أجهزة التشغيل ضمن هذا الإطار تسعى إلى إيجاد فرص تشغيل عن طريق إنشاء مؤسسات ومقاولات قادرة على توفير العديد من مناصب الشغل، فيمكن حصر أهمها في:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ***ANSEJ***

[1] *Bachir Boulehbal, « Emplois, chômage,salaires et productivité du travail», Rapport présenté à la Fondation Friedrich Ebert bureau d'Alger, Septembre 2008, p.12. URL:http://library.fes.de/pdffiles/bueros/algerien/06426.pdf*

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM*
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *CNAC*

أسهمت كل هذه البرامج و آليات الحكومية في خلق حوالي 500.000 فرصة عمل سنويا حسب الأرقام الرسمية التي تبقى محل جدل، لكن حتى و إن سلمنا بصحتها تبقى معظم الوظائف مؤقتة وغير مستقرة ، فوتيرة تراجع البطالة تقابلها وتيرة متصاعدة للعمالة المؤقتة وتراجع حصة العمالة الدائمة[1]، وبالتالي يغيب عنها شرط الاستدامة بمنظور أمن الإنسان الاقتصادي .

المطلب الثالث:الجهود الجزائرية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي

يعتبر المجال الإقليمي بالنسبة للجزائر الحيز الأكثر ملاءمة لوضع الآليات والإستراتجيات الفعالة لمعالجة جميع التهديدات الأمنية التي تتقاسمها الدول، وليس فقط لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهذا ما يتضح بصفة جلية من خلال الدعوة التي وجهها برتوتوكول مكافحة تهريب المهاجرين للدول الأطراف فيه، إلى ضرورة اللجوء لمثل هذه الصكوك قصد معالجة ظاهرة نقل الأشخاص بأسلوب غير شرعي ومحاربة الشبكات المختصة في ذلك.

أولا- التعاون على المستوى الإفريقي

ظلت الجزائر ترافع في إطار مؤسسات الاتحاد الإفريقي من أجل التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ليس باعتبارها مصدر تهديد رئيس للأمن و السلم لشعوب القارة الإفريقية، وإنما امتدت تداعياتها إلى مناطق مختلفة من العالم ، لذلك كان لا بد من التعاون بين حكومات الدول الإفريقية لاعتماد إطار مرجعي متكامل يهدف لاحتواء التداعيات الخطيرة لهذا التهديد، و قد تجسد ذلك في أفريل 2006 باستدعاء الجزائر، مجموعة من الخبراء الأفارقة والدوليين في مجال الهجرة والتنمية، تطبيقا للقرار الذي خرجت به قمة الاتحاد الإفريقي بالخرطوم في جانفي 2006، والذي تم بموجب اقتراح جزائري للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالقارة الإفريقية، وقد تدعم هذا الاتفاق في اجتماع الجزائر **بمخطط عمل إفريقي** لمكافحة هذه الظاهرة، تضمن مجموعة من الإجراءات التي مست كافة المستويات: الوطنية، القارية، والدولية، مثل تعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص، تحسين ظروف تشغيل الشباب، إدراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذا ضرورة التنسيق **الأوربي-الإفريقي** لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع رفض فكرة إنشاء مخيمات لتمركز المهاجرين في الدول الإفريقية، وكذا سياسات الهجرة المنتقاة التي تقترحها بعض دول الضفة الشمالية للمتوسط. [2]

[1] *Ibid, p.22.*

[2] محمد غربي وآخرون،**الهجرة غير_الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، المرجع السابق، ص ص 225-228.

بناء على مخرجات اجتماع الجزائر تبنى الإتحاد الإفريقي في قمته المنعقدة في غامبيا 2007، مشروعا مؤطر لسياسة الهجرة كأرضية أساسية لبلورة سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية، وقدمت مبادئ توجيهية للسياسة العامة في تسعة مجالات مواضعية هي: هجرة اليد العاملة وإدارة الحدود، الهجرة غير الشرعية و التشرد القسري، حقوق الإنسان للمهاجرين و الهجرة الداخلية، إدارة بيانات الهجرة و التنمية، التعاون بين الدول و الشركات.[1]

كما ناقشت القمة فكرة إنشاء "**مركز إفريقي للدراسات والبحث حول الهجرة**"، و بتعيين فترة 2007-2017 كعشرية للهجرة الدولية والتنمية، هذه العشرية ستساعد على إعداد تحاليل حول أثر الهجرة على مشاريع التنمية، وإدماجها كعنصر أساسي ضمن مخططات إستراتيجية للتخفيض من نسبة الفقر وإدراجها في نقاشات أهداف الألفية للتنمية بتعزيز قدرات المؤسسات الإفريقية[2].

دعما لهذه الأولوية القارية، أصدر رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي"**إعلان الهجرة**" في الدورة العادية الخامسة والعشرين لجمعية الاتحاد الإفريقي المنعقدة في جويلية 2015 بجوهانسبورغ، تلتزم من خلاله الدول الأعضاء بتنفيذ التوصيات التالية:

- تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- الإسراع في تنفيذ النظم الحالية من التأشيرات على مستوى القارة .
-التعجيل بتفعيل جواز السفر الإفريقي الذي من شأنه أن يسير حرية تنقل الأشخاص في القارة.[3]

كما سعت الجزائر في إطار التعاون الإقليمي مع دول حزامها الحنوبي إلى إيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة، من خلال التنسيق الأمني و تكثيف التبادل الاستعلاماتي ودعم التنمية التي تأتي في إطار مبدإ العمل المشترك لدول المنطقة، حيث تشير توصيات "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، بعد اللقاءات المتتالية بين أعضائها، إلى ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإحكام الرقابة والسيطرة على الحدود البرية بالتركيز على تبادل المعلومات الأمنية حول الشبكات الإجرامية الدولية التي تتورط في تهريب المهاجرين و على ضرورة مواجهة الأسباب الحقيقية التي تدفع بالمهاجرين إلى مغادرة أوطانهم بطرق غير قانونية.[4]

علاوة على ذلك، فقد دعمت تعاونها الإقليمي من خلال الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار خصوصا مع دولتي مالي و النيجر، والتي أبرمتها في 1995 و1997 على التوالي، ناهيك عن إنشاء لجان ثنائية على

---

[1] الاتحاد الإفريقي،"**الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا:خطة العمل 2018-2027**"،إثيوبيا ،أديس أبابا،2018،ص2.

[2] عبد الوهاب عمروش،المرجع السابق ،ص 226.

[3] الاتحاد الإفريقي،"**الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا**"،المرجع السابق،ص9.

[4] صالح قرفي،" مكافحة الهجرة غير الشرعية"،متوفر على الرابط التالي:*http://www.dalinannya.com*

الحدود مع مالي من خلال اتفاقية تم توقيعها في سنة 1998 بولاية أدرار الجزائرية، تحت إشراف وزيري الداخلية للدولتين ثم شركات التعاون بين الولايات الحدودية للدولتين وهي " أدرار و تمنراست "من الجانب الجزائري و" غاو و كيدال" من الجانب المالي، لغرض ضبط تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، وزيادة دعم التعاون الاقتصادي و التجاري بين البلدين لأنه يعتبر الحجر الأساسي لإبقاء المهاجر غير الشرعي في بلده[1].

ثانيا- التعاون على المستوى المغاربي

توفر الاجتماعات الوزارية الدورية التي تعقد في إطار هيئات إتحاد المغرب العربي على مستوى الوزراء المعنيين بموضوع الهجرة، على غرار وزراء الداخلية وكذا الشؤون الخارجية، إطارا للتعاون بين الدول المغاربية في شتى المجالات بما في ذلك تنظيم تدفقات الهجرة غير الشرعية، وزادت أهمية التعاون في هذا المجال وأصبح أكثر إلحاحا بعد الأزمات التي حلت ببعض دول الإقليم الساحلي-المغاربي، وهذا ما تم مناقشته في اجتماع مجلس وزراء الداخلية لدول الإتحاد المغاربي في 21 أفريل 2013 المنعقد بالرباط، والذي أسفر عن بلورة إستراتيجية أمنية مغاربية متكاملة تهدف بالأساس إلى تحقيق ما يلي[2]:

-ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة غير الشرعية،و تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

-الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا.

- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عنها من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.

-العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.

أما على صعيد التعاون الثنائي فقد أجرت الجزائر العديد من الاتصالات مع كل من تونس و ليبيا تحديدا، وهذا بغية تحقيق اتفاق تعاون بين مصالح الأمن الجزائرية ونظيراتها من الدول المجاورة من أجل الإدارة العملياتية للحدود، حيث وقعت الجزائر مع ليبيا اتفاقية ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في شهر مارس و أفريل من سنة 2012، نظرا لما تعرض له البلدان من توغلات عبر الحدود لشبكات التهريب وأفراد التنظيمات الإرهابية، ودخل التنسيق الأمني بين الطرفين مرحلة متقدمة بعد موافقة الجزائر استقبال عدد

[1] عبد الحليم مشري،"جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مكافحة تهريب المهاجرين"،مجلة المفكر،العدد 12،(ب.س.ن)،ص115.

[2] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية،"**نحو إستراتيجية أمنية مغاربية** "،المرجع السابق.

من الإطارات الليبية للاستفادة من تدريبات في مجال الشرطة العلمية كمكافحة المخدرات والمتفجرات والحرائق والبصمة الوراثية وتزوير الوثائق، وفي شهر أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة مثل المجال الأمني الجانب الرئيس فيها، حيث قرر البلدان رفع التنسيق في مجال تأمين الحدود وتنقل الأشخاص ومكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها، وقد اتخذت جملة من الإجراءات تتعلق بتفعيل اللجنة المشتركة للأمن وإنشاء لجنة متابعة لتنفيذ اتفاق التعاون الأمني بين الطرفين.

في سياق ذي صلة، وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني و اتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس المجتمعة في 07 أفريل 2014 بالجزائر، على جملة من الاتفاقات في عدة مجالات منها اتفاقات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب محاربة التهريب والتنقل غير الشرعي للأشخاص عبر الحدود، إطلاق اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين، وكذا إعادة النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة وإنشاء خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية[1].

ثالثا-التعاون الجزائري–الأوروبي

ترسم الدور الأمني للجزائر في فضائها المتوسطي أكثر بتوقيعها على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002، بعد أن قدم الاتحاد الأوربي تنازلات تتعلق بمسائل تنقل الأشخاص، الهجرة السرية، الإرهاب، البنية التحتية للجزائر، وأكدت الجزائر من خلال هذا الاتفاق على الطبيعة الإستراتيجية لخيار المتوسطية في سياستها الخارجية عموما والأمنية خصوصا[2].

حددت معالجة مسألة الهجرة غير الشرعية ضمن هذه الاتفاقية في المادتين **83- 84** [3] والتي فصلتها في أربع فقرات تبرز المجالات ذات الأولوية لمعالجتها و المتمثلة في:

-تبادل المعلومات بشأن الوسائل التي تستخدم للاتصال والتنقل من طرف شبكات التهريب والوسطاء.

-مراقبة تحركات هذه الشبكات لمعرفة مجال نشاطها والأماكن التي تتموقع فيها والإحاطة بالطرق التي تستخدمها لاستقطاب المهاجرين والخلايا التي تستعملها للترويج بأعمالها.

-التزام الطرفين بقبول إعادة توطين الرعايا المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر، بعد استكمال إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع غير قانوني في إقليم الطرف الآخر، وتقديم الجزائر ودول الإتحاد الأوربي وثائق الهوية الضرورية لهذا الغرض.

---

[1] نور الدين دخان، عبدون الحامدي ،"مسار تأمين الحدود الجزائرية:بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد14، (جوان 2016)،ص ص178-180.

[2] جون كلود ماراف،"**التعاون القضائي في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية** "،منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية،المملكة المغربية، 2006 ،ص 88.

[3] محمد غربي وآخرون،المرجع السابق،ص413.

-الدعوة إلى إجراء مفاوضات بطلب من أحد الطرفين لإبرام معاهدات خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية واتفاقيات إعادة التوطين، هذه الاتفاقيات ستشمل وضعية رعايا دول أخرى انطلقوا من أراضي أحد الطرفين[1].

فصياغة هذه المادة -و إن كانت توحي ظاهريا بعدالة في تقسيم المسؤولية بين الطرفين- فإن ما تخفيه هو العكس من ذلك، وهي موجهة بطريقة غير مباشرة إلى الجزائر، لأننا إذا عدنا إلى الواقع سنجد أن هذه المادة لن تطبق إلا في اتجاه واحد لسبب بسيط هو أن تدفقات الهجرة غير الشرعية هي دائما من الجزائر نحو أوربا ونادرا جدا ما تكون في الاتجاه المعاكس، و تشدد مسؤوليتها أكثر وفق هذه المادة، فهي ليست ملزمة فقط باستقبال مهاجريها المتواجدين بطريقة غير شرعية على الإقليم الأوربي، بل هي مدعوة كذلك إلى طرد وإعادة كل المهاجرين غير الشرعيين الذين يستعملون إقليمها كمعبر نحو أوربا أو الراغبين في الاستقرار عليه.

أما بخصوص مكافحة ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب،فقد اتفق الطرفين على اتخاذ إجراءات مناسبة لمكافحة كل أشكال ومظاهر التمييز المرتكزة على الأصل والدين والانتماء العرقي والإثني، في مجالات التعليم والوظيفة والتكوين والسكن، ولهذا الغرض سيتم تطوير حملات إعلامية وتوعية، كما يحرص الطرفان على إمكانية اللجوء إلى الإجراءات القضائية أو الإدارية لكل أشكال التمييز والعنصرية[2].

في موضوع آخر، أبدت الجزائر رفضها **لسياسة إقامة مراكز العبور** كونها لا تعبر عن حل جذري ونهائي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، معتبرة أن السياسة المتبعة من طرف دول الإتحاد الأوربي فيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية غير عادلة وازدواجية، ففي الوقت الذي يدعو فيه الإتحاد إلى فتح الحدود أمام السلع والبضائع وإقامة منطقة تجارة حرة في المتوسط، فإنها تزيد من قيودها أمام ظاهرة انتقال الأشخاص إليها وتسعى لتحميل دول جنوب المتوسط مسؤولية حمايتها من الهجرة غير الشرعية[3] .

يسعى الإتحاد الأوربي من خلال اتفاقية الشراكة إلى تصدير **سياسة ردعية** للهجرة إلى الجزائر تسير بها بعيدا وليس حماية، وقد بارك الإتحاد الأوربي القانون الجزائري رقم **09-01** المؤرخ في 25 فيفري 2009 الذي يجرم تهريب المهاجرين، معتبرا أن ذلك يدخل ضمن جهود تقوية الرقابة على الحدود الصحراوية والمتوسطية، داعيا الجزائر ودول المغرب العربي مجتمعة إلى مضاعفة الجهود لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر مزيد من إجراءات الحجز ومعاقبة وطرد المهاجرين غير الشرعيين.

---

[1] لخضر بن محمد ،"الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا:دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية"،(أطروحة دكتوراه تخصص حقوق الإنسان، جامعة وهران،2016-2017)،ص87.

[2] نفس المرجع،ص 93.

[3] ماهر عبد الملا، "التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية :آليات الردع والتحفيز"،مجلة العلوم القانونية،جامعة الوادي ،العدد الثاني ،(جانفي 2011)، ص 113.

كما عملت الجزائر في إطار **مبادرة 5+5** من أجل احتواء تدفقات الهجرة غير الشرعية، وهو ما تجسد خلال قمة تونس المنعقدة في 05 ديسمبر 2003، حيث توصلت الدول الأعضاء في المجموعة إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة تدفقات المهاجرين السريين[1]، و تسهيل إجراءات منح التأشيرات لفائدة رعايا بلدان الضفتين في ظل احترام التشريعات الوطنية والاتفاقات الثنائية والمعاهدات الدولية ومحاولة الاتفاق على عمل جماعي يخفف من تدفقات المهاجرين نحو أوربا، تساهم فيه دول المصدر التي تنتسب إليها تلك الظاهرة وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو أكثر من ضرورة.[2]

كما جاءت الندوة الوزارية لوزراء داخلية مجموعة 5+5 المنعقدة في 8-9 أفريل 2013 بالجزائر من أجل إطلاق تفكير شامل حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وضبط حركة تنقل الأشخاص بين بلدان الضفتين، يقتضي تفعيل جدي للمقاربة التنموية في بلدان الضفة الجنوبية عن طريق تشجيع الاستثمار وتسهيل إجراءات تحويل أموال المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، إضافة إلى تعزيز محاربة شبكات تهريب المهاجرين عن طريق تبادل المعلومات حول طرق عملها، وتطوير التعاون التقني وتبادل المعلومات والخبرات لاسيما في مجال تأمين وثائق السفر.[3]

زيادة على ذلك عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تعاون مع بعض الدول الأوروبية وذلك من أجل ملاحقة الجناة والفارين من وجه العدالة منها: الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وفرنسا في 25 أكتوبر 2003 بالجزائر، وتهدف إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في المجال العملياتي عن طريق المساعدة المتبادلة في ميادين متعددة من بينها: مكافحة الهجرة غير النظامية والتدليس في الوثائق المتعلقة بها، تبادل نتائج البحوث والدراسات في مجال علم الإجرام، وكذا تبادل الكفاءات والمتخصصين بغية اكتساب المعارف المهنية ذات المستوى العالي وكشف الوسائل والمناهج التقنية الحديثة لمواجهة كل أشكال الإجرام المنظم.[4]

علاوة على ذلك، أبرمت الجزائر اتفاقية تعاون مع إيطاليا في 22 نوفمبر 1999 بالجزائر، تعهد من خلالها البلدان على تبادل المعلومات حول تدفقات الهجرة غير الشرعية ومراقبة وتتبع المنظمات الإجرامية المتورطة و الكيفيات العملياتية والممرات التي تسلكها، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل عدد كبير من المهاجرين الجزائريين المتواجدين على الأراضي الايطالية بطريقة غير شرعية، وبالمقابل قدمت الحكومة الإيطالية في إطار التعاون ألف تأشيرة عمل للجزائريين خلال سنة 2008 ومثلها سنة 2009.[5]

---

[1] جون كلود ماراف،المرجع السابق،ص50.

[2] جمال عرفواوي،"دول5+5 أتيحت حلولا للهجرة غير الشرعية"،15ديسمبر 2010،متوفر على الرابط التالي :https://bit.ly/32PLMK4

[3] وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية،" **نحو إستراتيجية أمنية مغاربية**"،المرجع السابق.

[4] مختار شبيلي،**الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة**،المرجع السابق، ص 234.

[5] لخضر بن محمد ،المرجع السابق،ص 97.

كما أبرمت الجزائر اتفاقية مع الحكومة الإسبانية في 07 أكتوبر 2002 بمدريد، وتهدف أساسا إلى تعزيز التعاون في المجال القضائي لمكافحة الجريمة بمختلف أشكالها، حيث التزم الطرفين بأن يتبادلا التعاون في كل الإجراءات المتعلقة بالجرائم المعاقب عليها من الطرفين، وهو ما يمكن سحبه على جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين، كما يشمل التعاون تبليغ الوثائق وتسليم الأشياء والقيام بسماع الشهود والخبراء والتفتيش وكل وسائل التعاون القضائي التي يسمح بها تشريع البلد المطلوب منه التعاون[1].

المطلب الرابع: جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

يبرز التعاون الدولي بالنسبة للجزائر كأحد أفضل الحلول المطروحة لتدعيم إستراتيجية مكافحة الهجرة غير الشرعية وجعلها أكثر فعالية، ذلك على أساس أن العلاقات الدولية أصلا هي مبنية على منطق المصالح المتبادلة، وأنه ليس من مصلحة أية دولة أن تستمر التدفقات غير الشرعية للمهاجرين بهذا الشكل حتى و لو كانت مجرد مناطق عبور أو انطلاق لهم.

أولا-المصادقة على البرتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو

اعتمد هذا البرتوكول من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين سنة 2000، وهو أحد برتوكولات باليرمو الثلاثة، دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في 28 يناير 2004 [2]، واعتبارا من نوفمبر 2014 وقعه 112 طرفا وصادق عليه 141 طرفا، بغية تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية، لمعالجة الأسباب الرئيسة المؤدية إلى الهجرة، وقد جاء هذا البروتوكول بالدرجة الأولى لحماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين ومكافحة تهريبهم.[3]

تجاوبت الجزائر بشكل إيجابي مع جهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين على حد سواء، من خلال مصادقتها على هذا البروتوكول، بموجب **المرسوم الرئاسي رقم 02-55** المؤرخ في 05 فيفري 2002[4]، ومثل ذلك خطوة هامة في مسيرة مكافحتها للهجرة غير الشرعية بإدراج المشرع الجزائري لأحكام هذا البروتوكول في التشريع الوطني بموجب **القانون رقم 08-11** المتعلق بتنظيم دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ثم بعد ذلك أقر في سنة 2009 تجريم فعل تهريب المهاجرين وعاقب عليه بموجب **القانون 09-01** المعدل والمتمم لقانون العقوبات، الذي جرم هذا الفعل وعاقب عليه ولم يخرج عن الحدود المرسومة في الاتفاقيات الدولية.[5]

---

[1] نفس المرجع،ص ص235، 236.

[2] رؤوف قميني،المرجع السابق،ص 201.

[3] "بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو"،انظر الموقع الالكتروني ويكيبيديا:
https: //ar.wikipedia.org/wiki

[4] خديجة مجاهدي ،المرجع السابق،ص 65.

[5] عبد الحليم مشري،المرجع السابق،ص،106.

يهدف هذا البرتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، وهو يركز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة الموضحة في البروتوكول، فقد ألزم البروتوكول كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير الوقائية والردعية لمواجهة هذه الظاهرة، حيث نصت **المادة 06 ف 01**، على أن تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمدا ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مادية أخرى[1]:

أ-تهريب المهاجرين .

ب-القيام بتسهيل تهريب المهاجرين، عن طريق إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة أو تدبير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج-تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون التقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة (ب).

كما نصت **المادة 07** من البرتوكول على ضرورة تعزيز التعاون بين الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن لقمع تهريب المهاجرين غير الشرعيين وفقا لأحكام قانون البحار لسنة 1982 في حالة تهريبهم عن طريق البحر، مع ضرورة اتخاذ كل التدابير على المستوى الدولي بفرض قوانينها الخاصة بالهجرة على مناطقها البحرية واتخاذ تدابير التفتيش لكل سفينة مشتبه فيها في إطار مكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر[2].

كما أكد البروتوكول أيضا على ضرورة تعزيز الضوابط الحدودية (كإجراء وقائي) بين الدول الأطراف لمنع وكشف أي عملية تهريب، إلا أن البرتوكول وضع التزاما على عاتق الدول الأطراف هو ضمان احترام الحقوق الإنسانية لهذه الفئة وكفالة سلامتهم في حالة توقيفهم[3] ، كما أكد البروتوكول في **المادة 18** في موضوع إعادة المهاجرين المهربين، على أن : "توافق كل دولة طرف على أن تيسر وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول إعادة الشخص الذي يكون هدفا للسلوك المبين في **المادة 06** من هذا البروتوكول والذي هو من رعاياها، أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادته" .[4]

إن أول ما حرص هذا البروتوكول على إقراره، هو **دولية جريمة تهريب المهاجرين** بطبيعتها إذ لا تتم داخل الوطن الواحد، وإنما تتم من دولة إلى أخرى ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافحها، مما

---

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة،" بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ،المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" ،المؤرخ في 15 نوفمبر 2000،المادة 06 فـ1 .

[2] المادة 07 من نفس البروتوكول.

[3] المادتان 11 و 12 من نفس البروتوكول.

[4] رؤوف قميني،المرجع السابق،ص ص 210، 211.

يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة بين ثلاثة دول لها مراكز قانونية مختلفة نص عليها البروتوكول: **مركز دولة المنشأ، مركز دولة العبور**، فمركز **دولة المقصد** ، وهو ما يتطلب التعاون بين هذه الدول لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفق القوانين الوطنية، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل للمعلومات وغيرها من التدابير الأمنية الاقتصادية والاجتماعية.

على ذلك تكون أغراض البروتوكول قد نصت صراحة على أهداف يسعى لتحقيقها وهي[1]:

- منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.
- حماية حقوق المهاجرين المهربين مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية .
- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.

ثانيا-المصادقة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

انضمت الجزائر إلى قائمة 164 دولة التي صادقت على الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنتظمة بمدينة مراكش المغربية في 10 ديسمبر 2018، رغم أن هناك عدة دول غربية انسحبت من هذا الاتفاق ورفضت التوقيع عليه، لاسيما النمسا، بولندا، التشيك، استونيا، بلغاريا، كرواتيا، الولايات المتحدة، المجر وأستراليا، فقد لفت منتقدو هذا الاتفاق الأنظار إلى ما يكتنفه من تعقيدات لكونه غير ملزم وأنه جاء في ظل ضغوط دولية مورست على دول شمال إفريقيا لاعتماده رغم ما أثارته بخصوص قدرتها على الإيفاء به، في هذا الصدد اعتبر "**فاروق قسنطيني**" الرئيس السابق "**للجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان الجزائرية**"،أن :"مصادقة الجزائر على الميثاق العالمي للهجرة دليل على مبدإ تؤمن به"، مؤكدا أن:" الحكومة وفقت في المصادقة على هذا الميثاق الأممي لإظهار صورة حقيقية لإرادتها في التعامل مع مشكلة الهجرة غير الشرعية في الفضاء الإقليمي و الدولي"[2].

دعا هذا الاتفاق بعد المصادقة عليه، على تظافر جهود الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال تنظيم الهجرة الدولية باعتماد التدابير التالية[3]:

- إطلاق موقع شبكي وطني مركزي في كل بلد لتوفير المعلومات عن خيارات الهجرة الشرعية المتاحة.
- ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية، من خلال إعداد اتفاقيات تنقل اليد العاملة الثنائية والإقليمية والعالمية بشروط معيارية للتشغيل.

---

[1] المادة 02 من نفس البروتوكول.

[2] إسلام كعيبش،" وسط انسحاب عدة دول من بينها الولايات المتحدة/قسنطيني: الجزائر ستلتزم باتفاق مراكش لإرادتها في حل مشكلة الهجرة"،11-10-2018،متوفر على الرابط التالي:

http://www.eldjazaironline.net/Accueil

[3] هيئة الأمم المتحدة،"**الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية**"، المؤتمر الدولي للهجرة ،13 جويلية 2018،ص ص 2-6.

-تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بالتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو ، وتبادل المعلومات في هذا الشأن إقليميا ووطنيا.

-منع الاتجار في البشر ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.

-إدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

- تعزيز الشفافية حول إجراءات الهجرة عن طريق إعلان شروط الدخول أو القبول أو الإقامة أو العمل أو الدراسة واعتماد التكنولوجيا لتبسيط إجراءات تقديم الطلبات.

- عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملاذ أخير و العمل على إيجاد بدائل، و تعزيز الحماية والمساعدة على التعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.

تجسيدا لهذه الأهداف تضمن الميثاق، إحداث آلية لبناء القدرات تابعة للأمم المتحدة هدفها تقديم الإسهام بالموارد التقنية والمالية والبشرية على أساس طوعي من أجل تعزيز التعاون المتعدد بين الشركاء والدول المصادقة على الاتفاق، وتتضمن هذه الآلية مركز تواصل وصندوقا لتوفير التمويل ومنصة عالمية على الشبكة العنكبوتية، ومن المقرر أن يعقد منتدى استعراض الهجرة الدولي كل أربع سنوات ابتداء من عام 2022 من أجل مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ جوانب الاتفاق العالمي للهجرة[1].

ثالثا-التعاون في إطار الإتحاد البرلماني الدولي

انخرطت الجزائر في الجهود التي يقودها الإتحاد البرلماني الدولي للبحث في آليات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة بعد أن أصبحت ذات طابع عبر وطني لا يمكن معالجة تأثيراتها في حدود دولة معينة أو مؤسسات وهيئات إقليمية ودولية محددة بعينها، ففي دورته 138 المنعقدة بجنيف شهر مارس 2018 حول"**تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين**"، نوقشت الأبعاد المتعددة لمشكلة الهجرة غير الشرعية و آليات تطبيق البرامج التنموية بغية توفير فرص عمل وكسب الرزق في بلدان المنشإ، كما تم التأكيد على ضرورة بذل الجهود لمعالجة خطاب كراهية المهاجرين الأجانب من خلال تزويد دوائر إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية بالأدوات اللازمة لمكافحة هذه الجرائم و المعاقبة عليها، و تبادل المزيد من البيانات حول وضعية واتجاهات المهاجرين غير الشرعيين على جميع المستويات(وطنيا، إقليميا وعالميا).

كما جاء التأكيد في البيان الختامي لهذه الدورة على ضرورة الإسراع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف ***التنمية المستدامة المرفقة***، لتحقيق الرخاء الشامل والمستدام للجميع وتمكين جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة اقتصاديا ومؤسسيا، على معالجة الأسباب الجذرية لتحركات المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود[2].

---

[1] نفس المرجع،ص 8.

[2] الاتحاد البرلماني العربي،" **تقرير حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 138للإتحاد البرلماني الدولي**"،جنيف،مارس 2018، ص 55.

لذلك دعت الجزائر من خلال وفدها البرلماني إلى بناء إطار للحوار والتشاور على المستوى الدولي، بهدف معالجة هذه الظاهرة وفق مقاربة شاملة، تقوم على إدراج انشغالات ومصالح كل من بلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان الوجهة بشكل متوازن وعادل، مع التزامها بالإسهام طوعا في الجهود العالمية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما جددت تأكيدها على أن مواجهة تهديد الهجرة غير الشرعية يتطلب تجسيدا حقيقيا للتنمية المستدامة بكل مقتضياتها المرتبطة بتحقيق النمو والرفاهية الاجتماعية والتشغيل، تماشيا مع أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة.[1]

فيما أبدت رفضها للمقاربة الأوربية التي ركزت على الشق الأمني للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وعلى أن مشكل الهجرة غير الشرعية ينبغي تسويته خارج حدود الدول الأوربية بطريقة سطحية دون الخوض في الأسباب العميقة للظاهرة، لتؤكد على أن القمع والتركيز على الجانب الأمني لا يمثلان لوحدهما الحل الأمثل لمواجهة تهديد هذه الظاهرة وآثارها، إنما يتطلب ذلك تبني مقاربة شاملة تعالج أزمات دول الجنوب ومساعدتها على النهوض باقتصادياتها وتحسين الظروف المعيشية لمواطنيها.[2]

ثالثا- التعاون في إطار المنظمة الدولية للهجرة

هي منظمة حكومية يبلغ عدد أعضائها 112 دولة إضافة إلى 24 دولة لها صفة مراقب، تعمل بشكل وثيق مع الهيئات المختلفة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ولها علاقات شراكة مع الكثير من المنظمات الأخرى بين الحكومية وغير الحكومية، وتعمل المنظمة على تذليل العقبات الإجرائية أمام الهجرة الدولية، ونشر الوعي بأهم القضايا المتعلقة بها، وتؤمن بأن الهجرة التي تتم بشكل مقنن تفيد كلا من المهاجرين و المجتمعات الإنسانية، وتسعى لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الهجرة، والعمل على توفير الحماية والظروف الكريمة للمهاجرين[3].

لذلك تعتبر الخبرة التي اكتسبتها منظمة الهجرة الدولية جد مفيدة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما يمكن أن نلمس ثقلها في تسيير شؤون الهجرة من خلال الثقة التي تمتلكها لدى الدول الأعضاء فيها، وكذا من خلال العدد الكبير من البرامج التي تقوم بإعدادها في هذا المجال، والتي وصلت في إحصائية لعام 2011 إلى 2700 برنامج يسهر على تنفيذها 450 مكتب موزعين على 100 دولة، مما يمكنها من تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين والمشورة للحكومات[4].

---

[1] محمد، ل،"الجزائر تدعو إلى تقاسم الأعباء في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **يومية الجزائر الجديدة** ،26 مارس 2018،ص5.

[2] إسماعيل جنادي،"الهجرة غير الشرعية :المقاربة الجزائرية" ،مجلة الجيش،الجزائر،العدد 655،(فيفري 2018)، ص 41.

[3] *Gramegna Marco, "**Esclavage moderne et trafic d'ètre humains,quelles approches europèennes ?** ",centre de conférrences Internationales paris,17novembre 2000,p22.*

[4] *la commission mondiale sur les migrations internationale,s"**Les migration dans un monde intèrconnecté : nouvelles perspectives d'action** ",suisse,2005,p69.*

كما تهدف إلى تطبيق المعايير الدولية الإجرائية المتعلقة بحماية المهاجرين مهما كان وضعهم القانوني و إلى التخفيف من الهجرة غير الشرعية وتداعياتها، و حث الحكومات على تطبيق المعايير الدولية في سياساتها وقوانينها من أجل حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين، ويتجلى دورها أيضا من خلال إعدادها للدراسات والتقارير حول هذا الموضوع، وكذا من خلال مختلف المؤتمرات التي عقدتها وتعقدها لتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية والبحث لها عن حلول في إطار تعاوني على غرار لقاءات بروكسل 2007 و مانيلا 2008[1] ،لهذا وقعت المنظمة الدولية للهجرة على اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول من بينها الجزائر في 04 جوان 2009 تقضي بوضع كل إمكانيات هذه المنظمة من أجل مساعدة السلطات الجزائرية للتحكم في تدفقات المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، وتنظيم برامج تحسيسية وإعلامية للشباب الجزائري المعرض للهجرة غير الشرعية وإنشاء بنك للمعلومات حول الهجرة الدولية[2].

إضافة إلى إنشاء "**مرصد لجمع المعلومات والوثائق عن الهجرة**"،داخل الجزائر وداخل أوساط الجالية الجزائرية المهاجرة في أوربا أو التيارات المهاجرة القادمة من البلدان المجاورة، علاوة على العمل المشترك في مجالات محاربة حالات الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة "**الإيدز**" الناجم عن موجات الهجرة غير الشرعية، وبالأخص القادمة من البلدان الإفريقية والتي تستعمل التراب الجزائري كمعبر نحو أوروبا، كما تم تحديد ميدان آخر للعمل المشترك مع المنظمة الدولية للهجرة وهو تعزيز فرص الاستقرار بالنسبة للمناطق التي بها توجهات عالية نحو الهجرة غير الشرعية وذلك عبر ما يسمى "**إستراتيجية الاستقرار** "و التي تعني تشجيع السكان على إقامة مشاريع استثمارية صغيرة تمكنهم من تعلم مهنة ما.[3]

فيما شكل الاجتماع التنسيقي حول "**الهجرة واللجوء**" المنعقد شهر مارس 2017 بالجزائر-الذي جمع لأول مرة هيئتين أمميتين وهما: المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة- محطة أخرى للتعاطي الايجابي مع التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا خصوصا تلك التي مصدرها القارة الإفريقية، لتجدد الجزائر تأكيدها في هذا الإطار على عدم تجاهل انعكاسات الظاهرة على دول العبور، إضافة إلى قضايا مهمة لا تقل أهمية وخطورة عن الهجرة غير الشرعية مثل العنصرية وكراهية الأجانب في البلدان الغربية، كما دعت إلى اعتماد سياسة الاعتماد المتبادل لتحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في السياسات الأمنية والاقتصادية لمواجهة الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية لاسيما ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود [4].

---

[1] عبد المالك صايش ،"جريمة تهريب المهاجرين"،المرجع السابق،ص 308.

[2] محمد غربي وآخرون،المرجع السابق،ص92.

[3] محمد شريف ،"الهجرة بين الواقع والطموح"،2009، متوفر على الرابط التالي: *https://www.swissinfo.ch/ara/*

[4] جلال بوعاتي،"الهجرة السرية شجرة تغطي غابة الانتهاكات"،02 جوان 2009،متوفر على الرابط التالي:
http://www.algeriachannel.net/2009/06/02

خلاصة الفصل :

إن ما يمكن استخلاصه في ختام هذا الفصل، هو أن العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت عاملا محددا للإستراتيجيات التي تبناها صناع القرار في الجزائر لمواجهة انعكاسات التهديدات اللاتماثلية، وأصبحت أكثر فعالية خاصة مع التجربة التي مرت بها البلاد في مواجهة ظاهرة الإرهاب على المستوى الداخلي خلال عقد التسعينات، ووجدت أطروحاتها في مواجهة هذا التهديد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قبولا في مراكز صناعة القرار في الدول الغربية والإقليمية، ليسرع ذلك من التقارب الأمني والدبلوماسي بين الجزائر وقوى نافذة في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، حيث أسهم هذا التقارب بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيشها الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي، فوجدت الجزائر نفسها مضطرة لأداء دور الدولة المصدرة للاستقرار في مختلف فضاءاتها الجيوسياسية، وفق منظور منح حلول سياسية سلمية للأزمات التي تعتري معظم الدول، خصوصا مع تلك التي تقع على التماس من حدودها، الأمر الذي يدعونا للقول أن التوجه البرغماتي الحديث للجزائر في سياستها الأمنية يستند إلى "تفادي التبعات الإستراتيجية للوضع الأمني القائم"، حيث برزت الحرب المعلنة على التنظيمات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة وتدفقات المهاجرين غير الشرعيين في المنطقتين المغاربية والساحلية كساحة تتلاقى فيها بوضوح مصالح وإرادات الدول الإقليمية والدولية .

كما يتضح أن الدور الجزائري في مكافحة التهديدات اللاتماثلية يعتبر الأبرز والأكثر فعالية ونجاعة من باقي الفواعل سواء الإقليمية أو الدولية، وهذا ما يفسر النية الواضحة لصناع القرار السياسي والأمني لمواصلة جهود تقوية وتحديث المؤسسات الأمنية، رغم أن التكلفة قد تبدو مرتفعة إلا أن مطلب الأمن الضامن الأساس للبقاء و مطلب حيوي لضمان المصلحة الوطنية، ما يؤكد على أهمية الإنفاق العسكري في ضمان الاستقرار لكل الجوانب السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إلا أن فكرة نزع السلاح لصالح التنمية ليست فكرة جديدة، لأن النفقات العسكرية كانت دائما مصممة على أنها نفقات غير منتجة، ما يعني تخفيضاتها لن تؤدي على الأقل في المدى الطويل إلى فائض في نمو الاقتصاد، لكن الأمن يمثل أولوية لا يدركها أخصائيوا الاقتصاد دائما بنفس الطريقة.

تبعا لذلك، يتأكد أن تحقيق الأمن غير قابل للتجزئة ومتعدد الأبعاد وينبغي لتحقيقه الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فوفقا للمقاربة الجزائرية يعد الفقر والحرمان وانعدام التنمية والتهميش والإقصاء أهم مسببات تنامي هذه التهديدات والقضاء عليها مرتبط بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وغير ذلك يوحي إلى قصور في الرؤية والإدراك السطحي للأزمات الأمنية، المثال الذي ينطبق على التدخل الفرنسي في مالي والتي لم تقضي على الإرهاب بل قامت بنقل وتحويل الجماعات الإرهابية التي كانت نشطة فيها إلى الدول المجاورة ومنها الجزائر التي أصبح أمنها الوطني على المحك.

الفصل الرابع:

تحديات وآليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

تمهيد:

تواجه الجزائر العديد من التحديات في البيئتين الداخلية والخارجية، أثرت على قيامها بأدوار مهمة للحد من ديناميكية التهديدات الأمنية اللاتماثلية الزاحفة إليها من وراء الحدود، ومن جهة لم يستوعب صانع القرار في الجزائر كما ينبغي القطيعة الإستراتيجية في مجال التهديد مستبعدا أو على الأقل مقللا من شأن خطورة هذا النمط من التهديدات، في الوقت الذي يعول على الدولة الجزائرية لما تملكه من مقومات جيو إستراتيجية وتجربة طويلة في مجال مكافحة هذه التهديدات، تمكنها من أداء دور محوري وفعال لهندسة الأمن الإقليمي، وقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي الذي أخذ تعاطيه مع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في المنطقة مسارات متعددة وصلت إلى حد التدخل العسكري في بؤر التوتر.

فإذا كانت الإستراتيجية الجزائرية وتوجهاتها تحمل العديد من الأمور الايجابية والتي أثبتت نجاعتها في حل العديد من المسائل الخلافية بين الدول في القارة السمراء، و الإسهام في صياغة المبادرات ذات الصلة بمكافحة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في إطار المنظمات الإقليمية والدولية، إلا أن هذه الإستراتيجية وفي العديد من مبادئها وفق البعض تحتاج إلى العديد من المراجعات، من أجل تفعيل أكثر لدورها والذي يضمن لها أن تتبوأ المكانة التي تستحقها إقليميا ودوليا، بما يعكس موقعها الإستراتيجي والجيو-اقتصادي.

فالثابت أن الإستراتيجية الجزائرية محكومة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد حرصت منذ الاستقلال على أن تكون وساطتها الدبلوماسية في مختلف النزاعات التي تعج بها القارة الإفريقية محكومة بهذه المبادئ، إلا أن تعقيدات البيئة المحلية، الإقليمية و الدولية وتداعياتها الخطيرة على الأمن الوطني الجزائري، تتطلب من صناع القرار الأمنيين والسياسيين في الجزائر، توظيف قدراتها وطاقتها ميدانيا لتحقيق التأثير الدبلوماسي والمعلوماتي والعسكري والاقتصادي خارج حدودها الإقليمية، انطلاقا من مسلمة أن بناء الأمن الوطني -و إن تعلق بالدولة الوطنية وتحدد بها- فإن محدداته أوسع من أن تنحصر في حدودها كما أشار إليه **ولتر ليبمان**.

فعندما تتصرف أي حكومة جزائرية بما تعتقده خدمة لمصالحها الوطنية، دون الأخذ بعين الاعتبار انسجامها مع مصالح الأمن الإقليمي، ستكتشف لاحقا أنها عرضت أمنها الوطني للخطر مثلما عرضت الأمن الإقليمي ككل، وعندما تتصرف قطريا بما تمليه عليها مصالح الأمن الإقليمي يتعزز أمنها الوطني و يترسخ أكثر، وهو ما سيتناوله هذا الفصل من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول:تحديات البيئة الداخلية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية

المبحث الثاني:تحديات البيئة الإقليمية: تنافس إقليمي وتحييد متبادل للأدوار

المبحث الثالث: المشاريع والسياسات الأجنبية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية

المبحث الرابع:آليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية

لم ينتج غنى الدولة رؤية إستراتيجية للحفاظ على أمنها الوطني من الداخل، ذلك أن مساراتها التنموية القائمة على خيارات اقتصادية تستند إلى عائدات ريعية في الأساس، حالت دون التمكن من تجاوز إشكالية توزيع الثروة إلى التفكير في خلقها، فارتفاع مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر لم يرافقه ارتفاع مؤشراته الجزئية الأكثر صدقا في اعتمادها كتعبير عن الوضع الاجتماعي، الذي يفترض أن يكون في منحى تصاعدي من الرخاء و الرفاه، نتيجة تصاعد البيانات المالية للدولة ومؤشراتها الاقتصادية الكلية وهو ما لم تستطيع بلوغه بعد .

المطلب الأول: تحديات البيئة السياسية و الاقتصادية

لقد أدى العجز المستمر للنظام السياسي وتنامي المطالب المجتمعية الرامية للتغيير إلى انفراط العلاقة الرابطة بين الدولة ومواطنيها، فكان له الأثر السلبي على تفعيل التنمية السياسية وتجسيد الحكم الراشد، وقصورا واضحا في سير العملية التنموية بشكل عام.

أولا-تحديات البيئة السياسية

كان لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادا و مستويات وموضوعات جديدة، الأثر البالغ في إدراج ظواهر سلبية كانت تبدو عرضية في خانة التهديدات الأمنية للدولة في المقام الأول، و للأمن الدولي في المقام الثاني، بالنظر إلى الطابع عبر–الوطني الذي تكتسيه هذه الظواهر، ومن أبرز هذه الظواهر نجد "**الفساد السياسي**" الذي صار في قلب أجندة الأمن الإنساني، بالنظر إلى تأثيره على كل المستويات حتى صار من أهم العوامل التي تؤدي إلى فشل الدول، وتفرد له مؤشرات وموارد كبيرة لمحاربته محليا و دوليا.

إذا كان الفساد السياسي موضوعا يحظى بأهمية بالغة في الدول الراسخة ديمقراطيا، فلا بد أن يحظى بأهمية أكبر في الدول الريعية، خاصة منها الهشة مؤسساتها مثل الجزائر، والتي بلغ فيها الفساد بمختلف أشكاله مستويات مخيفة، فإذا كان الفساد السياسي في الديمقراطيات المرسخة يتمثل أساسا في التأثير الذي تمارسه قوى المال الخاصة على مؤسسات الدولة، فإنه في الأنظمة الشمولية يتمظهر في سيطرة مسؤولين مدنيين و عسكريين على قطاعات واسعة من الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى ظهور نوع من الحكومات يصطلح عليه (**حكومات النهب**).[1]

يبقى الفساد السياسي التحدي الأكبر والأخطر باعتباره محددا لعمل الأشكال الأخرى من الفساد كالفساد الاقتصادي، والفساد الإداري التي اتخذت ديناميكية خطيرة منذ مطلع الألفية الأخيرة، وحتى الرئيس السابق **عبد العزيز بوتفليقة**، أعترف بشكل واضح في بداية عهدته الأولى بالتهديد الكبير الذي يشكله الفساد السياسي على الأمن الوطني عندما قال في إحدى خطاباته :***"إن الدولة مريضة معتلة، إنها***

[1] حنان سالم،**ثقافة الفساد في مصر:دراسة مقارنة للدول النامية**،(القاهرة:دار مصر المحروسة،2003)،ص137.

مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة مريضة بالمحسوبية والتعسف والنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الأموال العامة، ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة، وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه"[1]، ووصل الرئيس الأسبق في إحدى خطاباته أيضا إلى حد مقارنة خطورة الفساد بخطورة الإرهاب.

يشير في هذا السياق الباحث الجزائري "**محمد حشماوي**" إلى أربع عمليات تتفاعل تأثيرا وتأثرا بالفساد السياسي في الجزائر، وهي[2]:

أ-مأسسة نظام غير محاسب: فالنظام السياسي الجزائري غير مسؤول بسبب عدم خضوعه للمساءلة المؤسساتية من خلال إفلاته من رقابة المؤسسات التشريعية والقضائية، فضلا عن ذلك لا يخضع النظام السياسي للمساءلة والمراقبة الشعبية التي تقتضي وجود عملية انتخابية نزيهة يستطيع فيها الشعب فرض سيادته ومعاقبة المسؤولين الفاسدين سياسيا و انتخابيا.

ب-مأسسة الاحتكارات: لم يخلق اقتصاد السوق على الطريقة الجزائرية قطاعا خاصا تنافسيا وإنما اقتصادا بازار قائم على الاستيراد وتحولت الاحتكارات العمومية إلى احتكارات خاصة، تمنح في مجالات اقتصادية معينة لرجال أعمال نافذين في الدولة، من خلال الأولوية في منح القروض البنكية حتى دون ضمانات ومنح الصفقات العمومية الكبرى بطرق غير نزيهة مقابل ضمان الولاء السياسي.

ج-الإضعاف المؤسساتي للدولة: الهشاشة المؤسساتية ليست حادثا عرضيا و إنما نتيجة طبيعية لعقود طويلة من شخصنة السلطة وسيطرة المؤسسة العسكرية على المؤسسات المدنية، فالبرلمان الذي تعد الرقابة من أهم وظائفه لم ينشئ طوال تاريخه ولو لجنة تحقيق واحدة في قضايا الفساد ونفس الشيء ينطبق على جهاز العدالة الذي لا يتحرك إلا بإيعاز من طرف السلطة العليا في البلاد.

د-ضعف المجتمع المدني: رغم الواجهة التعددية والتضخم العددي للأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني في الجزائر، إلا أن **الضبط الريعي/القمعي** للمجتمع جعل الدولة تملك مجتمعها المدني الرسمي الذي يستفيد من التسهيلات القانونية والمالية لخدمة مصالح السلطة، في مقابل مجتمع مدني غير رسمي مفكك يعاني من أزمات بنيوية ونسقية تؤثر على أدائه في الإنتاج.

لم تشفع الخطب الرصينة المرسلة، ولا ترسانة النصوص و الهيئات في إيقاف الوتيرة المتنامية لآفة الفساد في الجزائر، بل على العكس من ذلك استفحل وتطورت بؤره، وتوالت الفضائح المالية فلم تتحصن من آفته أية وزارة أو قطاع حكومي، ضلع فيها كبار المتنفذين والسياسيين ولم يشملهم العقاب،

---

[1] الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية ،"**خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة**"، 29 ماي 1999: *www.el-mouradia.dz*

[2] عادل أورابح ،المرجع السابق، ص ص225-227.

لتدرك الهيئات الدولية ومؤسسات مكافحة الفساد عدم جدية السلطات العمومية في مكافحة هذه الظاهرة فتراجع ترتيب الجزائر في تصنيف مؤشرات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية سنويا.

حيث رتبت الجزائر في آخر تقرير لها الخاص بسنة 2018 في المرتبة 112 من مجوع 180 دولة وبدرجة جد متدنية 33%،[1] وفي التقرير الذي أصدره البنك الإفريقي للتنمية بخصوص حالة واحدة من حالات الفساد الكبرى وتهريب الأموال إلى الخارج بطرق غير شرعية، تبين أن حجم هذه الأموال وصل في الجزائر خلال ثلاثين سنة إلى غاية 2009 ما يعادل 173.11 مليار دولار، ويمثل هذا النزيف المالي الناتج المحلي للبلاد خلال عام 2012، ورغم هذا الترتيب المخزي وهذه الأرقام الكبرى يكون حجم الفساد أكثر من هذا بكثير، إذ لا يخفى على أحد أن الرشوة أصبحت آلية معممة للتسيير الإداري والاقتصادي في كل مستويات الدولة ومناحي المجتمع، كما أن الفساد الكبير والمحسوبية و الجهوية واستغلال السلطة هي الأسس التي تقوم عليها المؤسسات في كل مجال[2].

بالرغم من وجود مؤشرات إيجابية عن الديمقراطية في الجزائر إلا أن من الناحية الواقعية هناك بعض الممارسات أخلت بجوهر العملية الديمقراطية، حيث لو نظرنا إلى الواقع العملي للممارسة الديمقراطية نستخلص أن عملية الانتقال إلى التعددية، لم يكن نابعا عن تغيير جذري وجوهري في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم، فقد حرصت النخب الحاكمة على إحاطة تلك العملية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية والممارسات العملية، التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية وبالتالي فإن الأخذ بالتعددية لم يكن عن قناعة بجدوى الديمقراطية، و إنما كان كمصدر جديد للشرعية السياسية بعد فشل شرعية الإنجاز المتآكلة، أو كآلية لتمكين بعض القوى السياسية والاجتماعية من ممارسة التنفيس السياسي، خوفا من ردود الأفعال التي تشكل خطرا محدقا للمساس بالاستقرار السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مبادرة النظام السياسي للأخذ بالتعددية السياسية كان بهدف الحصول على مساعدات و تسهيلات اقتصادية من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض الدول الغربية) ، وهو ما أطلق عليه ظاهرة "**الديمقراطية الدفاعية**" التي تسمح فيها الدول بهامش محدود من الانفتاح السياسي، يمكنها في النهاية من الاستمرار في النفوذ واحتكار السلطة كآلية لضمان الاستمرارية في الحكم وعليه فإن إقرار التعددية الحقيقية يعني بكل بساطة تسليم هذه النخب بمبدأ التداول على السلطة وهو ما لا يقبل بسهولة .[3]

---

[1] شهيدة قادة،المرجع السابق،ص 3،2

[2] عبد الرزاق مقري،**قبل الحراك:عن التيه الحكومي...وفي البدائل المنشودة**،(الجزائر:دار الخلدونية،2020)،ص ص 87، 88.

[3] سفيان طبوش،"تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر"،مجلة أبحاث قانونية وسياسية،العدد6،(جوان 2018)،ص ،ص 143، 144.

أما بالنسبة **للأحزاب السياسية**، فهي الأخرى تعاني من عدد من المشكلات فكثير من الأحزاب الجزائرية قد تأسست بموجب القوانين المؤسسة للتعددية، وليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى لتحقيقه، أي أن الأحزاب السياسية في الجزائر هي ردود أفعال و ليس نتاج البيئة و النضج السياسي وبالتالي فإن البرامج التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة، إلى جانب افتقارها لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها وافتقارها إلى الرؤية حول الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية.

لذلك لم ينعكس التراكم الحزبي الموجود على الساحة السياسية في الجزائر على رفع مستوى الأداء السياسي، فما تشهده الساحة السياسية لا يعدو أن يكون أكثر من وجود مجموعة من الأحزاب لا تسعى للوصول إلى السلطة، بقدر ما تسعى إلى تكريس بقاء السلطة القائمة، فتراجع بذلك أداء الأحزاب إلى الاقتصار على تقديم أدوار شكلية، تتيح لبعض قياداتها تقلد بعض مناصب المسؤولية التي لم يعكس أداؤهم فيها البصمة السياسية لأحزابهم، إلا في ما تعلق بمنح الأولوية لأطر أحزابهم في تولي المناصب النوعية، وتقلد المسؤوليات المركزية و اللامركزية في القطاعات الوزارية التي يسيرونها، فكانت المشاركة السياسية لكثير من الأحزاب السياسية في ممارسة الحكم أقرب إلى اقتسام المغانم منها إلى تجسيد البرامج وترجمة القناعات.[1]

بناء عليه، لا يمكن تصور أداء سياسي مرموق وطبقة سياسية فاعلة من غير وجود معارضة قوية تطرح البدائل وتثري المنافسة وتفرض الرقابة، الأمر الذي حال دون الوصول إليه مستوى أداء الأحزاب السلبي الذي يمكن تعداد بعض أوجهه في :

- أحزاب دائمة الحراك الداخلي في "**أنموذج جزائري**" مبتدع بات يسمى "الحركات التصحيحية" .
- أحزاب لم تستطع تجاوز ذوات مؤسسيها إلى هياكل الحزب و مؤسساته.
- أحزاب لا تنشط ولا يظهر لها أثر إلا حين اقتراب المواعيد الانتخابية، "لسقوط مصطلحات التنشئة السياسية" و "النضال المستمر و المتواصل"من أبجديات أدبياتها وممارساتها.[2]

هذا، وفي ظل ضعف أداء الأحزاب السياسية، أصبح الشارع وسيلة التعبير الأساسية للحركات الاجتماعية في الوقت الذي وصل فيه أنموذج التنمية، وترسيخ الديمقراطية إلى مأزق فعلي على مختلف الأصعدة، ما يتطلب البحث عن حلول جذرية تساهم فيها كل فئات المجتمع.

أما بالنسبة للانتخابات فهي تعتبر مجرد انعكاس لوضع الأحزاب السياسية في الجزائر للارتباط الوثيق بين الأداء الحزبي والمردود الانتخابي، لذلك أصبحت المشاركة السياسية مشاركة موسمية مرتبطة بالمواعيد الانتخابية، كما أنها مشاركة محدودة مع ارتفاع نسب المقاطعة وعدم اكتراث المواطنين

[1] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق،ص 284.

[2] (ـــــ،ـــــ)،"إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،المرجع السابق،ص ص 480، 481.

بالانتخابات، بحيث أصبحت المقاطعة سلوكا معبرا عن وجود أزمة ثقة بين هؤلاء المواطنين ونظام الحكم حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في ماي 2012، ما يقارب 43 % فقط من مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية، كما سجل وجود 1.7 مليون ورقة فارغة وهو ما يمثل نسبة 18.3%، و تمثل الأصوات المعبر عنها نسبة 35 %.[1]

الجدول رقم (33): يبين نسب المشاركة الانتخابية منذ بداية التعددية الحزبية[2]

Participation	*Elections Présidentielles*	*Elections législatives*	*Elections L'Assemblée populaire de wilaya*	*Elections L'Assemblée populaire communale*
1990	**-**	**-**	**62.7 %**	**62.7%**
1991	**-**	**59 %**	**-**	**-**
1995	**75 %**	**-**	**-**	**-**
1997	**-**	**65.6%**	**62.6 %**	**62.6%**
1999	**60.2 %**	**-**	**-**	**-**
2002	**-**	**46.1 %**	**43.2 %**	**43.9%**
2004	**57.7 %**	**-**	**-**	**-**
2007	**-**	**35.5 %**	**43%**	**44%**
2009	**74.54 %**	**-**	**-**	**-**
2012	**-**	**43.14%**	**42.84%**	**44.2 %**
2014	**50. 7 %**	**-**	**-**	**-**
2017	**-**	**35.37%**	**-**	**-**

كما لم تحد الانتخابات في الجزائر التي تلت تشريعيان عام 1997، عن منطق الفساد الانتخابي إذ تحوم حول كل الاستحقاقات الانتخابية شبهات التزوير، ويكفي النظر إلى بعض تقارير خبراء ومراقبي الانتخابات الذين يوفدهم الإتحاد الأوربي في كل استحقاق انتخابي، آخرها تقرير بعثة خبراء الإتحاد الأوربي حول الانتخابات التشريعية لعام 2017، الذي انتقد كثيرا المسار الانتخابي و طعن في شفافيته من خلال تركيزه على ست نقاط أساسية قدم حولها انتقادات لاذعة وكذلك توصيات، وهي[3]:

- الإطار القانوني والحريات العامة والأساسية المرتبطة بالانتخابات .
- السجل الانتخابي، الذي تبقى سريته مثيرة لشبهات عديدة.
- استقلالية الإدارة الانتخابية وضعف صلاحيات الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات.
- شفافية العمليات الانتخابية وإطلاع اللجان الانتخابية والمراقبين على كل مراحلها .
- إعلان النتائج والتداخل بين الصلاحيات وزارة الداخلية والمجلس الدستوري.

[1] الحسن عاشي ،"ثمن الاستقرار في الجزائر"،المرجع السابق،ص4.

[2] عادل أورابح،المرجع السابق،ص 232.

[3] *UE, "Le rapport accablant des experts de L'UE Recommandations de la Mission d'expertise électorale de l'UE", Quotidien Liberté, Edition du , 08/07/2017*

- المناخ الإعلامي واستمرار احتكار وتوجيه السلطة لوسائل الإعلام الثقيلة.

كما ساهم بروز عامل جديد منذ سنة 2002 في تفاقم الفساد الانتخابي، وهو عامل المال الفاسد الذي يسمح بوصول شخصيات أو تحوم حولها شبهات الفساد إلى المجالس المنتخبة وليست بالضرورة منضوية تحت لواء حزبي، وهو ما يفسر إلى حد ما العدد الكبير من رؤساء المجالس الشعبية البلدية المتابعين قضائيا أو حتى المسجونين بتهم الفساد و اختلاس الأموال العمومية، إذ تشير الأرقام إلى أن 349 رئيس بلدية أي ما يعادل 20 %من مجوع رؤساء البلديات في الجزائر، كانوا متابعين قضائيا عام 2002 و123منهم ثبتت إدانتهم، كما تشير الأرقام إلى أن 1050 من أعضاء المجالس الشعبية البلدية تم توقيف مهامهم، و500 عضو صدرت في حقهم أحكام نهائية بالسجن.[1]

فقد تحولت الانتخابات في كل مرة بحكم الممارسة الفعلية إلى نوع من الاستفتاء على شخص الرئيس، كما تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة، حيث تلعب السلطة على ورقتين الشرعية الثورية و الريع النفطي، و أن الشعب لاقى من العذاب ما يستوجب تجنب التغييرات ذات الثمن الباهظ، هذه السياسة شجعت على إتباع مسار تنموي ظهر فيه نمو نخبة تكنوقراطية وأخرى بيروقراطية تتحكم في مستقبل البلاد.

ثانيا- تحديات البيئة الاقتصادية

تعاني الجزائر من قصور هيكلي في طبيعة النمو الاقتصادي الذي يمثل أهم مؤشر اقتصادي باعتباره الموفر للثروة ولمناصب الشغل، فطبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على تصدير المحروقات تجعل من النمو الاقتصادي الجزائري "**نموا اصطناعيا**"، ومدفوعا بشكل شبه حصري بفضل عوائد الجباية البترولية الناتجة عن تصدير المحروقات، حيث وبعد أكثر من خمسة عقود على الاستقلال لا زال الاقتصاد الوطني تمتاز مؤشراته بالضعف، ولعل أبرز المؤشرات على ذلك ما تناوله تقرير البنك العالمي إثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر انتقل من 4 % سنة 2010، إلى 1.4 % سنة 2018، واستمر عند مستوى 1.5 % سنة 2019، و اتسم النمو في قطاع المحروقات بالركود، حيث تراجع النشاط الاقتصادي بمقدار 6.5 % في 2018 و 7.7 % سنة 2019.[2]

كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقليص الميزانية العامة للدولة من 8272.56 مليار دج إلى 6883.214 مليار دج سنة 2017، ليرتفع مرة أخرى سنة 2019 نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة ومن جهة ثانية ضغط الحراك الشعبي ومحاولة شراء السلم الاجتماعي.

---

[1] عادل أورابح،المرجع السابق،ص 231.

[2] مبروك ساحلي،**"تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر"**،تركيا،أنقرة:مركز دراسات الشرق الأوسط،أفريل 2020، ص1.

كما شهدت الإيرادات الناجمة عن صادرات المحروقات تراجعا معتبرا خلال السداسي الأول من سنة 2015 بـ 43.7 %، مما قدر بحوالي 18.09 مليار دولار مقابل 32.14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014 وكانت لها عواقب سلبية، و على هذا الأساس فقد زاد الوضع تفاقما مقارنة سنة 2014 و حتى بالسنوات ما قبلها .

كما أثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية على احتياطات الدولة من العملة الصعبة، إذ تراجعت الاحتياطات الإجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى 51 مليار دولار في 2020، ومن المتوقع أن ينزل هذا المخزون إلى 33.8 مليار دولار في عام 2021.[1]

يترافق مع كل هذا تحطيم الإنتاج الوطني وتوسيع دائرة السوق الموازية، إضافة إلى إذكاء الفساد المالي بالنظر إلى احتكار أقلية من المتعاملين الخواص الذين تربطهم علاقات زبونية متينة ببعض العصب السلطوية، لبعض مجالات الاستيراد كمجال استيراد السيارات الذي عرف وتيرة لا عقلانية وكذلك تهريب العملة الصعبة إلى الخارج.

من بين أهم الآثار التي تنتجها الاقتصاديات الريعية، حسب رئيس الحكومة السابق "**أحمد بن بيتور**"، هو نزوع الدولة نحو الإنفاق غير العقلاني متوهمة أن الثروة النفطية ثروة ثابتة و أن مداخيلها مستقرة، ما يدفعها إلى الإنفاق بشكل أكبر من إمكانياتها، حيث تتبنى السلطات مشاريع ضخمة دون آثر آن على السكان في غالب الأحيان، أو تخصيص ميزانيات تكميلية لولايات معينة بجرة قلم أو وفق نزوة الحاكم دون أي دراسة أو استشارة أو خطة إستراتيجية، خاصة أثناء اقتراب مواعيد انتخابية حاسمة، **(أنظر الجدول رقم 34)**، علاوة على ذلك، فإن التركيز الشديد للوسائل المالية يفرز استثمارات مفرطة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مشروع تحويل المياه الصالحة للشرب من عين صالح إلى تمنراست، أو مشروع **الطريق السيار شرق–غرب** الذي لم يدفع وتيرة التنمية، كما كان منتظرا منه بل التهم ميزانيات مضاعفة ولد فسادا غير مسبوق.

جدول رقم (34):يبين تطور النفقات العمومية بالجزائر من 2011-2020

السنوات	2011	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ(بالألف دج)	8272.56	6879820	8753726	7984180	6883214	8627778	8557157	7823112
سعر النفط	111.26	108.66	49.5	43.55	54.25	71.05	67.96	26.4
النمو الاقتصادي	2.90	3.70	3.70	3.20	1.30	1.4	1.50	/

المصدر: مبروك ساحلي،المرجع السابق،ص 4.

[1] نفس المرجع،ص ص2، 3.

إن الأريحية المالية للدولة حسب "**بن بيتور**" هو إيهام المواطنين بأن هذه الأريحية هي من جراء حسن التسيير، والمفارقة العجيبة أنه عند تهاوي أسعار النفط يربط الخطاب الرسمي الأزمة المالية بالسوق العالمية للنفط وليس بسوء التسيير، هذا الوهم الريعي الممأسس يقود بالضرورة إلى الابتعاد عن أي جهد إنتاجي خارج تصدير المحروقات مهما تعالت حدة خطابات الخروج من التبعية للمحروقات[1].

فرغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات وثروات طبيعية متنوعة إلا أن اقتصادها القائم أساسا على قطاع الطاقة أدى إلى كبح أي جهد وطني لتنويع الاقتصاد، من خلال كسر ركيزتين أساسيتين لأي اقتصاد متنوع ألا و هما الصناعة والزراعة اللذان يعتمدان في نموهما على الريع النفطي بالنظر إلى تشكيل الجباية البترولية لأكثر من 70 % ، وباعتمادها على عائدات النفط كمحرك لنموهما يفقدان قوة الدفع الذاتي على غرار كل القطاعات، وهذا مفسر لتهاوي نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت تقدر من 15 إلى 16 % في بداية الثمانينات إلى 05 % حاليا، ولا تساهم في القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص إلا في حدود 6 %، وهي أرقام كارثية تدل على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط[2].

إذا كانت الصناعة تتطلب إمكانيات بشرية وتكنولوجية حديثة، فإن الزراعة ليست بهذا التعقيد، فرغم المساحة الشاسعة للجزائر وتنوع المناخ فيها إلا أنها لا تزال تعاني من التبعية إلى الخارج في المجال الغذائي، خاصة في المواد الواسعة الاستهلاك والضرورية كالحبوب والحليب ومشتقاته، وهو ما تبينه فاتورتهما لسنة 2017 المقدرة بـ 3.79 مليار دولار، هذا وقد ارتفعت فاتورة غذاء الجزائريين من 3.2 مليار دولار سنة 1999 إلى 11 مليار دولار سنة 2014، كما أن القيمة الإجمالية للغذاء خلال هذه المدة بلغت 87 مليار دولار علما أن عدد السكان زاد خلال هذه الفترة بستة ملايين نسمة فقط، 80 % من الفاتورة كانت كلفة المواد الأساسية كالحبوب بأنواعها والحليب والزيوت النباتية.[3]

إن منطق اقتصاد البازار والاستيراد الذي ساد منذ 1999 وفر مناخا ملائما لتوسع القطاع الموازي فصار يمثل حسب العديد من الخبراء بما فيها ممثلين عن السلطة ما بين 40 إلى 50 % من الاقتصاد الوطني ومن الكتلة النقدية في السوق الموازية، والتي يقدرها الخبير الاقتصادي "**عبد الرحمان مبتول**" في نهاية عام 2013 بحوالي 55 مليار دولار كما أن 95 % من المؤسسات الخاصة هي مؤسسات عائلية ومملوكة لأشخاص طبيعيين، من حيث الصيغة القانونية ولا تفتح رأسمالها ولا تملك أي إستراتيجية للتصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي[4]،إضافة إلى كل هذا ، فرغم الارتفاع المحسوس في حجم القروض

---

[1] عادل أورابح،المرجع السابق،ص ص 280، 281.

[2] نفس المرجع،ص283.

[3] سمية يوسفي ،"87 مليار صرفت في عهد بوتفليقة على بطون الجزائريين" ،**يومية الخبر الجزائرية**،13جانفي2015،ص 7.

[4] *Abderrahmane Mebtoul, "Le Maghreb faceau poids de la sphère informelle",Note de l'IFRI , Décembre 2013, URL : https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/mebtoul.pdf*

البنكية الموجه لهذا القطاع، (قرابة 11 مليار دولار بين 2011 و 2016) [1]، إلا أن طرق منح هذه القروض مازالت محل جدل كبير، ففي حين يمنح بعض المتعاملين الخواص قروضا كبيرة وآجال تسديد مريحة ودون ضمانات أحيانا، يتم خنق بعض المتعاملين الخواص على القروض البنكية الكبرى ومعظمهم مرتبطين بولاءات سياسية.

كما تراجعت القدرة الشرائية للمستهلكين نتيجة ارتفاع أسعار أغلبية المنتجات، وهو ما ولد جزئيا زيادة في وتيرة التضخم و انخفاض في القدرة الشرائية، وهذا ما تبينه نتائج "التحقيق الوطني حول نفقات الاستهلاك ومستوى معيشة الآسر"، الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء عام 2011، و الذي بين أن الإنفاق الوطني المتوسط لاستهلاك الأسرة المعيشية يقدر بـ:59.700 دينار جزائري ،هذا ما أوجد فجوة معتبرة بين معدل الأجر المتوسط الذي بلغ حوالي 32.00 دينار عام 2014 ومعدل الاستهلاك، كما بين التقرير تفاوتا كبيرا في معدلات الاستهلاك خاصة في المناطق الحضرية (التي يعيش فيها 75 % من فقراء الجزائر)[2]، وأثار توجه الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي بطباعة الأوراق النقدية، كحل لمواجهة أزمتها الاقتصادية مخاوف كبيرة وسط الجزائريين، مما دفع بالكثير منهم إلى تحويل مدخراتهم للعملات الأجنبية خشية استمرار تهاوي قيمة العملة المحلية.[3]

إذا كانت المخاطر الاقتصادية لتوسع الاقتصاد الموازي بديهية، فإن المخاطر الأمنية لا تقل حجما عنها، إذ أن توسع هذا القطاع يشجع بطريقة آلية تجارة المخدرات والجريمة المنظمة خاصة في المناطق الحدودية والجنوبية صعبة الضبط، فالاقتصاد الموازي يمثل بدوره جزءا مهما من اقتصاد الدولة، وكلما اتسع وعاء هذا الأخير زادت مخاطر الاقتصاد الإجرامي وقدرته على التعبئة، وتزيد الأعباء الأمنية للدولة عندما تتلاقح مصالح الجماعات الإجرامية مع مصالح الجماعات الإرهابية مثلما وضحنا ذلك سابقا في فصول هذه الدراسة.

إن مختلف السياسات والبرامج التنموية التي رسمتها السلطات العمومية، و بالرغم مما حققته من إصلاحات هيكلية ومالية، إلا أن هذه الجهود لم ترق إلى عمق الإصلاحات الحقيقية بأبعادها الاجتماعية بالرغم من توفر أرضية مالية مريحة، حيث يرى الملاحظون أن مخطط الإنعاش الاقتصادي لم يحقق النتائج المرجوة، ولم يفصل في الإجراءات المتعلقة بخصخصة هذه المؤسسات، ومازالت مؤسسات الاقتصادية تعاني من مشاكل لا حصر لها نتيجة الإستراتيجية الكبرى التي من شأنها أن تولد النمو وتخلق القيمة المضافة، فكان لهذا الوضع الصعب انعكاسات سلبية على النظام السياسي الجزائري.

---

[1] بنك الجزائر ،"النشرة الإحصائية الثلاثية" ،رقم 37، 2016، متوفر على الرابط التالي:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37a.pdf

[2] *Banque mondiale," La pauvreté a reculé dans le Maghreb, mais les inégalités persistent ",Publié le 16/10/2016.http://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-themaghreb-but-inequality-persists*

[3] مبروك ساحلي ،المرجع السابق،ص ص 7، 8.

المطلب الثاني: تحديات البيئة الاجتماعية و الثقافية

أحدثت التحولات التي شهدتها الدول العربية مطلع سنة 2011 ارتباكا لدى دوائر الحكم في الجزائر، فالاحتجاجات الشعبية التي عرفتها البلاد والتي لم تكن على درجة عالية من التصعيد أسوة بشعوب المنطقة العربية، إلا أنها أبانت عن نقص اكتمال البناء المؤسسي للدولة وقدرتها المحدودة –إن لم نقل عاجزة- على مواجهة التحديات الاجتماعية و الثقافية.

أولا-تحديات البيئة الاجتماعية

لطالما اقترنت فكرة "**الجنوب الهادئ**"بالمناطق الصحراوية في الجزائر، و ترسخت ليس فقط في أذهان النخب الحاكمة، و إنما حتى في المجال الشعبي، وهذا التصور كان له تبعات خطيرة نظر إلى التهميش الكبير لهذه المناطق، باعتبارها مناطق لا تطالب كثيرا على الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فرغم السياسات التنموية الكبيرة للدولة إلا أن هذه المناطق بقيت هامشية سياسيا، رغم أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيس للثروة النفطية في البلاد.

إن استمرار التصور الخاطئ اتجاه الجنوب وإقصاءه على مستويات عدة، هي ديناميكية سلبية جاءت كنتيجة لإهمال التحولات العميقة التي طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المنطقة على غرار التحولات التي مست باقي المناطق، فعلى الرغم من معدل الانتشار السكاني الضعيف إلا أن معدل النمو السكاني في المنطقة يعادل 2% سنويا، ورغم أن المنطقة تمثل 10 % فقط من إجمالي سكان الجزائر إلا أنها تضم أكثر من 36 % من البلديات الفقيرة في الجزائر، إضافة إلى أن عملية التحضر الواسعة والمتسارعة التي مست كل مناطق الجزائر مست أيضا مناطق الجنوب، كما لا يجب إغفال الثورة في مجال المعلومات والتكنولوجيا.[1]

كما أفرزت هذا التحديات على الصعيد الأمني تحولات خطيرة وجب الانتباه لها، وهي تحول نشاط الجماعات الإرهابية من الشمال إلى الجنوب، بسبب الهزائم الأمنية والتضييق الذي عانت منه في الشمال، في مقابل وجود طبيعة جغرافية ملائمة للانتشار والقدرة على التحرك في الجنوب، وإمكانية استقطاب حواضن اجتماعية لنشاطها خاصة في المناطق الحدودية الفقيرة، إضافة إلى تلاقح البعد المحلي مع البعد الدولي في نشاط هذه الجماعات، التي صارت تملك بعدا عابرا للأوطان من خلال تجنيدها لعناصر من جنسيات متعددة ،لاسيما من الدول الفقيرة المجاورة التي تملك حدودا برية شاسعة مع الجزائر.

إن التوزيع غير المتساوي للثروة والاستثمارات العمومية التي تركزت في بعض المدن الكبرى في الشمال دون الجنوب خاصة منذ نهاية السبعينات، كان له أثر كبير على التخلف التنموي في الأقاليم الجنوبية مقارنة بباقي أقاليم الوطن، إذ عمقت الأزمة الأمنية خلال التسعينات من هذا التهميش بسبب

[1] مجموعة الأزمات الدولية ،"**جنوب الجزائر طليعة المشاكل** "،المرجع السابق،ص4.

الأزمة المالية الخانقة للدولة والتراجع الكبير للاستثمارات العمومية، وعلى الرغم من تبني الدولة لبرنامج استعجالي لتنمية الأقاليم الجنوبية في بداية الألفية الأخيرة من خلال استحداث آلية "**الصندوق الخاص بتنمية الجنوب**"، إلا أن تفاوتا تنمويا كبيرا مازال يلاحظ دائما بين هذه المناطق وباقي أقاليم الوطن، وذلك بسبب التوزيع الإقليمي أو المناطقي غير العادل للخدمات العمومية والموارد العمومية، (انظر الشكل رقم 6+7)، وهو ما يبقي معدل الفقر في المناطق الصحراوية مرتفعا مقارنة بباقي المناطق[1] .

رغم ارتفاع مستويات الفقر والبطالة ونقص العدالة التوزيعية في الجنوب منذ الاستقلال، إلا أن سكانه لم يصاحبوا تلك الديناميكية الاحتجاجية التي عرفها الشمال، وهذا راجع لعدة عوامل كنقص التوسع الحضري والتشتت السكاني، وكذلك استعمال السلطة لأنماط التنظيم الاجتماعي كالزوايا والأعيان المحليين لضبط هذه المنطقة، إلا أن التحولات التي مست الجنوب والشعور بهشاشة الدولة هي عوامل أسهمت في ظهور ديناميكيات سياسية ذات خصوصية جنوبية.

الشكل رقم (6):توزيع الكيانات الاقتصادية في الجزائر حسب المناطق

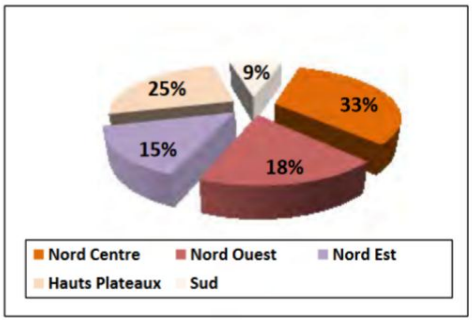

Région	Nombre d'entités
Nord Centre	309 830
Nord Ouest	166 632
Nord Est	141 090
Hauts Plateaux	236 515
Sud	80 183
Total	934 250

Source *:ONS,URL : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Resulta ts_definitifs_phase_I_RE2011.pd*

الشكل رقم (7):توزع الكيانات الإدارية في الجزائر حسب المناطق

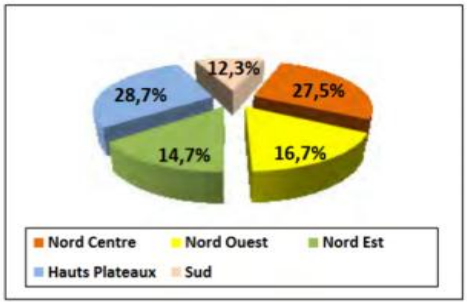

Région	Nombre d'entités
Nord Centre	15 477
Nord Ouest	9 371
Nord Est	8 293
Hauts Plateaux	16 169
Sud	6 936
Total	56 246

Source *: ONS. URL : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Resultats_definitifs_phase_I_RE2011.pdf*

1-حراك البطالين بورقلة:

شكلت الأحوال الاقتصادية السيئة وضعف التنمية المحلية في مناطق الجنوب، دافعا قويا لدى سكان ولايات الجنوب لشن حركات احتجاجية واسعة، بدأت عام 2004، مع ما عرف بـ"**حركة أبناء**

[1] *Abdellatif Benachenhou," **Innovation et développement de territoires** ", Conférence du le Cercle d'action et de réflexion, l'Entreprise CARE, Alger, 16/02/.2016*

الجنوب" التي صاغت أرضية مطالب أهمها رفض **خوصصة شركة سوناطراك** و المطالبة بأولوية التوظيف لسكان المنطقة خاصة في المجال النفطي، وكذلك تخصيص برامج خاصة لتنمية الجنوب، لكن قوبلت المطالب السلمية لهذه الحركة بقمع شديد من طرف السلطات و انقسمت بعدها إلى فصيلين فصيل حمل السلاح وتقاطع نشاطه مع نشاط حركة إرهابية أخرى في الجنوب وفي الدول المجاورة، وفصيل آخر سلمي واصل نضاله بالطرق الشرعية من أجل تحقيق مطالبه وهو الفصيل الذي سيشكل نواة ما يعرف بـ" **اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين** " التي تأسست رسميا في سنة 2011[1].

المخاطر الأمنية لسوء معالجة هذه الأزمة تتمثل في الخيارات الراديكالية لبعض الشخصيات المؤسسة لهذا الحراك عام 2004، التي أسست حركة أبناء الجنوب السلمية و المطلبية عام 2004، لكن قمع السلطة أحيانا وتجاهلها أحيانا أخرى لمطالب هذا الحراك، دفع بهما إلى التطرف المسلح ليتجها في 2006 إلى إنشاء حركة مسلحة تحت تسمية "**حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة**"التي ضمت في صفوفها الكثير من الطوارق، وصعدت من مطالبها بإدراج مطلب الحكم الذاتي في الصحراء لكنها لم تدم طويلا بعد أن أفضت المفاوضات مع الحكومة بمساعدة أعيان من الطوارق إلى ترك العمل المسلح عام 2008[2].

تكمن خطورة هذه الديناميكية العنيفة في أنها تجد بيئة خصبة للتجنيد في المناطق المهمشة في جنوب الجزائر، وكذلك تحالفها مع حركات إرهابية عابرة للأوطان تتحرك على طول الشريط الساحلي وتستفيد من شبكة علاقات قبلية وعشائرية، زيادة على النشاط المتزايد لجماعات تهريب المخدرات والسجائر التي تستقطب عشرات العاطلين عن العمل في المناطق المهمشة في الجنوب، والتي تتقاطع مصالحها مع مصالح الجماعات الإرهابية على طول الشريط الساحلي، وهذا ما تدل عليه أيضا التقارير الدورية لمصالح وزارة الدفاع الوطني التي تضبط بشكل شبه أسبوعي كميات كبيرة من المخدرات والأسلحة [3].

2-احتجاجات عين صالح:

رغم تعود الجزائريين على الفعل الاحتجاجي، إلا أن محتوى المطالب الاحتجاجية غالبا ما ينحصر في المطالب الفئوية أو المصلحية كالشغل والسكن وإصلاح الطرقات...الخ، وكان يجب انتظار شهر ديسمبر 2014 لتبدأ احتجاجات سكان مدينة عين صالح ضد مشروع التنقيب عن الغاز الصخري، لنشهد ولادة فعل احتجاجي من جديد وفريد من نوعه على المستوى الوطني، يتجاوز الطابع المحلي ليعانق الطابع المعولم ويشمل ثلاثة أبعاد أمنية، وهي الأمن البيئي، الأمن السياسي و الأمن المجتمعي.

[1] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق،ص 176.

[2] نفس المرجع.

[3] ولفرام لاخر،المرجع السابق.

بدأت احتجاجات عين صالح يوما فقط بعد إعلان وزير الطاقة الأسبق **يوسف يوسفي** عن نجاح أول تجربة للتنقيب عن الغاز الصخري في عين صالح، إذ اجتمع أكثر من 5000 شخص في اعتصام سلمي وسط مدينة عين صالح، اللافت للانتباه أن الكثير من المدن الجنوبية كتيميمون، أدرار، تمنراست، غرداية و ورقلة شهدت مظاهرات مساندة لقضية عين صالح، إضافة إلى بعض المدن الشمالية كالجزائر العاصمة، تيزي وزو وبجاية، ولم تستطيع السلطة كبح وتيرة هذه الاحتجاجات بالرغم من مساعي الوساطة التي بادرت بها لطمأنة سكان المنطقة، وهو دليل على فشل وهشاشة المؤسسات السياسية والحزبية في احتواء هذا الحراك[1].

ورغم إعلان الحكومة عن تجميدها لأنشطة التنقيب عن الغاز الصخري وعدم استعدادها للاستغلال الآني للاحتياطات الكامنة في نهاية شهر جانفي من عام 2015، إلا أن ذلك لم يكن محكوما بوعي سياسي وبيئي و إنما بالضغوط التي يفرضها الانخفاض الشديد في أسعار النفط منذ منتصف 2014 فاستغلال الغاز الصخري يتطلب استثمارات مالية كبيرة غير متوفرة في الوقت الحالي، لكن ورغم ذلك فقد أعلن الوزير الأول السابق "**أحمد أويحي**" خلال زيارة تفقدية لمحطة تكرير الغاز بأرزيو مطلع أكتوبر 2017 عن عزم الدولة على استغلال الغاز الصخري في أقرب الآجال الممكنة.[2]

أبانت هذه الأزمة مرة أخرى عن استفحال أزمة الشفافية داخل مؤسسات الدولة، لأن القرارات غير المفسرة وغير المدروسة والتي تتخذ دون الرجوع إلى المؤسسات، من شأنها إثارة الريبة وعدم الاستقرار وهذا واضح في هذه الأزمة، بسبب التخبط في إعلام المواطنين الذين كانوا يتلقون المعلومات عن طريق الإعلام .

ثانيا- تحديات البيئة الثقافية

أفرز الواقع السوسيو -ثقافي للجزائر تنوعا وتمايزا بين أفراد المجتمع الجزائري، هذا التنوع والتمايز يعتبر سلاح ذا حدين، فكما قد يكون مثريا للشخصية الوطنية، قد يكون محطما لها ومغذيا للتلاشي وتفكك اللحمة الاجتماعية ومن ثم تهديد الأمن الوطني برمته، حيث طرح عناصر الهوية الوطنية (اللغة والدين) معضلة حقيقية في البلاد فمشروع تعريب المجتمع والإدارة، لم يلق لا القبول و لا الدعم الكافي بعد، أما الدين فرغم أن دساتير الدولة الجزائرية اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية لا تقبل التبديل، باعتباره الدين الوحيد للأمة إلا أن مفارقات الجدل بينه وبين السياسة جعلت البلاد والشعب يشهدان عشرية سوداء رسم فيها الإرهاب أبشع صوره لا زالت آثارها حاضرة لحد الساعة في ذاكرة الجزائريين.

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية ،"**جنوب الجزائر طليعة المشاكل** "،المرجع السابق،ص13.

[2] "*Ouyahia annonce le retour à l'exploitation du gaz de schiste", 01/10/2017 : URL: https://www.tsa-algerie.com/ouyahia-annonce-le-retour-a-lexploitation-dugaz-de-schiste/+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=dz*

إن أبرز ما يعبر عن أزمة التنوع الثقافي في الجزائر هي مشكلة **الهوية الأمازيغية** والتي عبرت عن نفسها من خلال تيارات سياسية تطالب بحقوق البربر الثقافية والسياسية (***المطالبة بترسيم الأمازيغية والسمو بها إلى اللغة الوطنية الرسمية والخروج بها من دائرة اللهجة المحلية الضيقة***)، أدت بها إلى الانخراط في أحداث عنف خاصة في منطقة القبائل من خلال حركة الاحتجاجات والمظاهرات التي قام بها سكان المنطقة في فترات زمانية متباعدة (***الربيع الأمازيغي 1980، حوادث منطقة القبائل 2001***)، أفرزت بعد صراع مع السلطة ما أصطلح عليه تسميتة "**العروش**" التي ظهرت كبنية اجتماعية وسياسية تقليدية طرحت بديلا تمثيليا من المجتمعين السياسي والمدني القائمين في المنطقة، في هذا الصدد يقول الباحث الجزائري **هواري عدي** :"***لقد تأسست العروش في منطقة القبائل عندما عجزت الأحزاب عن أداء دورها كأحزاب معارضة، فعندما نغلق الحل السياسي يتدخل الشارع في شكل أعمال شغب***"، والتي أعطتها الصحافة الفرنسية بعدا أقرب ما يكون إلى تصويرها بالحرب الأهلية، فتصدرت أكثر من شهرين الصفحات الأولى لجرائد **لوموند دبلوماتيك، لوفيغارو، لاكروانونوفيل،اوبزارفاتور و ليبراسيون** التي تنوعت عناوينها بين :"**بوادر الحرب الأهلية هنا..**"،"**الجزائر:الطلاق مع الشبيبة**"،"**تصعيد في القبائل**" "**القبائل ينتفضون ضد إحتقار السلطة**"، لتنتهي الحوادث أخيرا إلى ***دسترة الأمازيغية*** إثر تعديل الدستور في 10 أفريل 2002، و إقرار المادة الثالثة مكرر منه:"***إن تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني***" و لم يتم الخروج بها كما يجب من دائرة اللهجة المحلية الضيقة[1].

كما دفع العنف الرسمي إلى تبني **تيار ثقافوي** آخر لمطالب راديكالية، والمتمثل في ما يعرف بـ "***الحركة من أجل الحكم الذاتي للقبائل MAK***"، التي بدأت بمطلب الحكم الذاتي عام 2001، لتنتقل إلى مطلب الانفصال، وقد تنامى تأثير هذه الحركة بشكل مقلق في السنوات الأخيرة، وهو ما يهدد التماسك الاجتماعي للدولة في حال وقوع هشاشة كبيرة في بناها المؤسساتية، مثلما حدث في فترة التسعينات خاصة مع احتمال وجود أجندات خارجية قد تستغل هذه الحركة مستقبلا.

عمد النظام إلى استعمال أزمة منطقة القبائل المزمنة لأغراض سياسوية، معتقدا أن "الوقت كفيل لوحده بحل هذه الأزمة"، فعوض امتصاص المكون السياسي للحراك من خلال تنازلات سياسية عملت السلطة على تسييس الأزمة واستغلالها في عدة مناسبات، ومن وجهة نظر سياسية تندرج أزمة منطقة القبائل ضمن فكرة "**ميشال مان**" حول فشل :"**سلطة البنية التحتية**" وعدم قدرتها على التغلغل الكامل في المجتمع وتنظيمه وانتزاع الموارد من الأطراف أو الهوامش دون استعمال العنف.[2]

---

[1] منصور لخضاري ، **السياسة الأمنية الجزائرية**، المرجع السابق،ص ص 166، 167.

[2] عادل أورابح،المرجع السابق،ص ص 165، 166.

بالمقابل تعرف أزمة غرداية(*أحداث بريان*) خصوصية تتعدى الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ 2011، حيث تكتسي طابع الركود عادة و تتخذ منحى تصاعديا تارة أخرى، وتتخذ من أسلوب العنف أسلوبا تبادليا بين أطراف الأزمة رغم مساعي التهدئة والجهود المبذولة محليا ومركزيا في محاولة لإنهاء الصراع الدائر بين الإخوة الفرقاء، ولعل تعقيدات الوضع في غرداية له مبرراته، نتيجة للنسيج الاجتماعي والطابع العمراني الذي تتميز به هذه المنطقة، وتنحو القراءات المتعددة في تفسيرها منحنيات مختلفة فمنهم من استعمل عبارة "***الفتنة الطائفية***"لوصف حدة العنف بين العرب وبني مزاب، اعتمادا على اختلاف التصنيف الإثني للفريقين المتصارعين، ومنهم من أرجع ذلك لوجود مذهبين دينيين مختلفين هما المذهب المالكي والمذهب الإباضي، مستعملا في تفسيراته وقراءاته عبارة الفتنة المذهبية، ومنهم من وضع هذه المواجهة في منطق استمرارية عدم الاعتراف الرسمي بأزمة الأقليات في الجزائر على اعتبار أن ميزابيي المنطقة يمثلون أقلية إثنية ومذهبية، ومنهم من ربط هذه الأحداث بفشل وضعف منطق الدولة المركزية في التعامل مع الخصوصيات المحلية للعديد من مناطق الجزائر وفي هذه الحالة لا تمثل غرداية استثناء نظرا لوجود العديد من الخصوصيات المحلية في مناطق مختلفة من الجزائر، ومنهم من رجح فرضية تأثير المؤامرة "***اليد الخارجية***"ومهما يكن من أمر التحقيقات وحقيقة الأمر، فإن استمرار هذه الأزمة ببعدها السوسيو-ثقافي دون شك يعد عاملا مؤثرا نحو بناء تماسك وطني حقيقي يقود إلى المشاركة في عملية التنمية وتثمين الجهود المبذولة نحو ذلك[1].

من جهة أخرى أنتج الصدام بين الأجيال المشكلة للمجتمع الجزائري كثيرا من التحديات الأمنية التي و إن لم تبد عليها الصفة الأمنية بصورة مباشرة، فإنها تبقى على صلة مباشرة بالأمن الوطني ومقتضيات بنائه، ومن ذلك يشار إلى متغير العنف كوسيلة غالبة للتعبير وهو ما أفضى إليه ترهل المؤسسات القائمة وعجزها عن ضمان الحد الأدنى من الخدمات المرجوة منها (المجالس المنتخبة، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، الإدارة العمومية، مصالح الأمن، القضاء...)، وهذا ما يبقى من أسبابه المباشرة توارث توسع الهوة بين الأجيال المشكلة للنسيج الاجتماعي الجزائري.

إن غياب التواصل وانسداد قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة، جعلا العنف المعبر عنه بالاحتجاجات بمختلف مظاهرها وأشكالها الوسيلة الأبسط والأنجع، لتعبير جيل الأحفاد عن رفض الواقع الذي يرى أن جيل الأجداد هو من أوصله إليه، و إن لم يتمكن من تغيير الواقع لاعتبار احتجاجاته مجرد فعل عنفواني انفعالي أكثر مما هو تكتيك عقلاني منهجي رشيد.[2]

---

[1] مصطفى مجاهدي وآخرون،"غرداية رهانات الأمن المجتمعي والجماعاتي"،متوفر على الرابط التالي:
http://www.crasc-dz.org/article-337.html

[2] جابي عبد الناصر،"مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوهان،المرجع السابق،ص 15.

المطلب الثالث:النزعة الإنفاقية المفرطة في القطاع العسكري والأمني

بالرغم من أن الجدال لا يزال قائما بين المتابعين بخصوص قضايا عديدة تتعلق بطبيعة القيادة العسكرية القائمة بقيمها، عقيدتها، مشروعها ودورها المستقبلي، إلا أن هناك شبه إجماع بخصوص مسألة واحدة وهي عدم احتمالية تراجع في ميزانية المؤسسة العسكرية، التي تباشر منذ فترة طويلة عملية تسليح هائلة ودعما كميا ونوعيا للقدرات الدفاعية للبلاد، فخلال السنوات القليلة الماضية تمكنت الجزائر من المحافظة على المرتبة الأولى للبلد الأكثر تسلحا في القارة الإفريقية، إذ تتراوح نسبة استيرادها للسلاح حوالي 52 % من السلاح الذي تستورده القارة بأكملها، حسب تقرير معهد ستوكهولم لسنة 2017.[1]

يأتي ذلك حسب بعض المحللين، في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر على المستوى الداخلي منذ عقدين استقرارا أمنيا داخليا، ليس من شأنه أن يبرر مثل هذا التسلح الضخم، في الوقت الذي تعرف فيه البلاد في المقابل، مشكلات اجتماعية عميقة تكاد تمس كل القطاعات، تستوجب تخصيص ميزانيات مالية ضخمة، على غرار تلك المخصصة للتسليح، أما على المستوى الخارجي فلا تخوض الجزائر حربا خارج حدودها، كما لا يوجد تهديد كبير يواجه الأمن الوطني الجزائري (على غرار ما تتعرض له دولة كإيران مثلا)[2].

إذا كان الارتفاع في الإنفاق العسكري والأمني مبررا في جزء منه بالتأخر في التسلح بسبب أزمة التسعينات، وضرورة تحديث العتاد المتقادم والتزود بأنظمة تكنولوجية حديثة لمراقبة الحدود البرية والبحرية، إلا أنه محكوم أيضا بمنطق سباق التسلح على الصعيد الإقليمي مع المغرب[3]، وهي سابقة تاريخية سلبية في ذاكرة صناع القرار الجزائريين، حينما حاول المغرب سنة 1963 اجتياح أراض جزائرية مجاورة له (***منطقة تيندوف***) بعد استقلال الجزائر مباشرة فيما يسمى "***بحرب الرمال***"وفشل في ذلك، منذ ذلك الوقت تتأهب الجزائر عسكريا وتنفق أموالا طائلة على السلاح درءا لتكرار سيناريو مماثل في المستقبل.[4]

كما أن عامل تدارك التأخر لا يفسر كثيرا عدم التناسب بين النفقات الضخمة وتراجع الخطر الإرهابي الذي يبقى الخطر الأكبر حسب العقيدة الأمنية الجزائرية، إذ يمكننا أن نلاحظ في **الشكل رقم (8)** الذي يبين التراجع الكبير نسبيا للجماعات الإرهابية، من حيث نشاطها وعدد عملياتها و**الشكل رقم (9)**

---

[1] جلال خشيب،"**رؤية جزائرية لماذا تتسلح الجزائر عسكريا؟**"،دراسات سياسية،تركيا،إسطنبول:المعهد المصري للدراسات،20 جوان 2019،ص1.

[2] نفس المرجع.

[3] عبد النور بن عنتر،"إشكالية التسلح في المغرب العربي"،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ،العدد 3،(ديسمبر 2014)،ص 37.

[4] جلال خشيب،المرجع السابق،ص 6، 7.

الذي يبين بالمقابل صعودا قياسيا للإنفاق العسكري بلغ سنة 2016، 10.65 مليار دولار بنسبة 6.55% ، ثم أن المقتنيات الحالية من الأسلحة لا تتناسب كثيرا مع تهديدات لا تماثلية، بل تتناسب أكثر مع تهديدات دولتية صلبة.

بالإضافة إلى عمليات مكافحة الإرهاب في الداخل التي تبرر استمرار ميزانية الدفاع، فإن هناك ظروفا اجتماعية واقتصادية سيئة تعيشها البلاد منذ سنوات تستوجب قبضة أمنية قوية حسب ما يرى صناع القرار، على غرار الاضطرابات المستمرة التي تباشرها كافة القطاعات كقطاع التعليم، الصحة ونقابات العمال و غيرها، حتى قبل حراك 22 فيفري 2019، والتي يرى النظام السياسي بأنها قد تستغل من طرف جهات أجنبية معادية لأجل زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، على غرار ما حدث في جواره الإقليمي أو منطقة "***الشرق الأوسط***" على العموم فيما يسمى "***بثورات الربيع العربي***".[1]

الشكل رقم(8): مخطط بياني لتطور العمليات الإرهابية في الجزائر منذ 2006

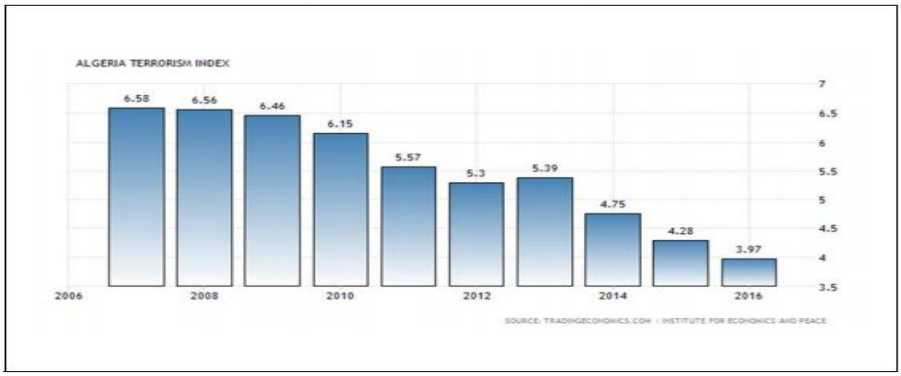

Source *: https://tradingeconomics.com/algeria/terrorism-index*

الشكل رقم(9):تطور نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي

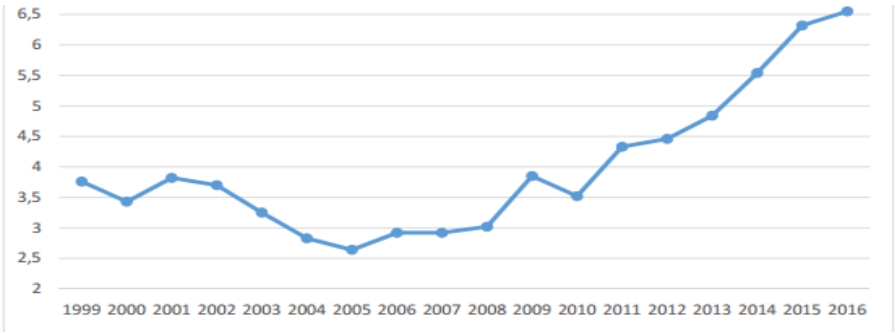

Source *: ttps://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=DZ*

يضيف خبراء في دراسة عسكرية أجراها "***مركز بحوث قوات الجو الأمريكية***" بأن طبيعة الأسلحة التي تشتريها الجزائر من روسيا مؤخرا أسلحة إستراتيجية، على غرار منظومة "***أس 400 تيرايمف***"التي تنصب احتسابا لمواجهة قوى كبرى، وبأن قوات الجو الجزائري للدفاع عن الإقليم باتت من بين أفضل 10 منظومات دفاع في العالم، الأمر الذي يطرح أسئلة محيرة عن السبب الذي يدفع الجزائر إلى امتلاك

[1] نفس المرجع، ص9.

دفاع جوي بميزات مماثلة لا يوجد له أي مبرر سوى مخاوف جزائرية من احتمال التعرض لهجوم جوي مفاجئ من قوة كبرى.[1]

إن الإنفاق الأمني المتعاظم وغير المتناسب لا يشمل فقط الإنفاق العسكري وإنما باقي الأجهزة الأمنية كالشرطة والدرك الوطني من حيث التسليح والتجهيز والتوظيف، لجأت السلطة إلى فتح عشرات الآلاف من المناصب في هاتين المؤسستين بدون منطق اقتصادي باعتبارها وظائف عمومية غير منتجة، ولا نعني بهذا الإنقاص من أهمية وجود مناخ أمني مستقر باعتباره ضروريا وحيويا لوجود التنمية، و إنما نقصد تحديدا أن أي زيادة عن الحاجيات الحقيقية تكون آثارها الاقتصادية سلبية جدا، فمثلا تزايد عدد منتسبي جهاز الشرطة في ظرف سنتين فقط (2007-2009) من 120.000 إلى حوالي 200.000 منتسب ونفس الشيء ينطبق على جهاز الدرك الوطني، الذي تضاعف عدده تقريبا من 80.000 دركي في 2007 إلى 140000دركي في نهاية 2009.[2]

لذا فالعقلية العسكرية لصانع القرار الجزائري، أسهمت بشكل كبير في ارتفاع متتابع لحجم الميزانية العسكرية للبلاد على حساب الميزانية المخصصة للقطاعات الأخرى، إذ لم يتجاوز إنفاق الجزائر على البحث العلمي والتكنولوجي مثلا 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي الخام منذ 1999، أي ما يعادل 10 دولارات للفرد سنويا في حين تنفق تونس 85 دولار، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإنفاق في المجال العسكري والأمني عموما، إضافة إلى المطالب السكانية المتزايدة مع تزايد النمو الديمغرافي والاستهلاكي وعدد الوافدين الجدد إلى سوق الشغل **(300.000 شاب)** سنويا، ما يستدعي خفضا في الإنفاق غير العقلاني على الوظيف العمومي المتضخم.

في هذا الإطار توصلت دراسة مهمة ومدعمة ببيانات إحصائية وكمية لكل من ***sam perlo-freeman*** و ***jennifer brauner*** حول الإنفاق العسكري للجزائر والتي تناولت الفترة مابين 1975 و2010 واعتمدت على متغيرات الإنفاق العسكري(المداخيل النفطية، الناتج القومي الخام، النزاع المسلح، والإنفاق العسكري المغربي)، إلى عدة نتائج مهمة أبرزها التلازم الواضح بين المداخيل النفطية وزيادة الإنفاق العسكري ،كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الأزمة الأمنية والنزاع الأهلي الذي بدأ منذ 1992 سمح بخفض 58 % من النفقات العسكرية على المدى القريب، لكنه بالمقابل رفعها بنسبة 292 % على المدى البعيد، ولم يتراجع الإنفاق العسكري بتراجع الأزمة الأمنية حسب نتائج الدراسة في المرتبة الثانية من حيث التأثير الإحصائي، أما المتغيرات الأخرى فتأثيرها الإحصائي ضئيل جدا حسب الدراسة(أنظر الشكل رقم 10).[3]

---

[1] نفس المرجع،ص ص 4، 5.

[2] نفس المرجع،ص ص 5- 8.

[3] *Sam Perlo-Freeman and Jennifer Brauner, "Natural resources and military expenditure:The case* ***of Algeria ", The Economics of Peace and Security Journal,Vol. 7, No. 1 (2012),*** *pp.15-21.*

يظهر من ذلك، أن الزيادة في الإنفاق العسكري أمر أكثر سهولة في دولة تعتمد بشكل أساسي على المداخيل النفطية لا تمارس ضغطا ضريبيا معتبرا على مواطنيها، وبالتالي ليست مجبرة على تقديم تبريرات أو تعزيز شرعيتها مقابل استخلاص الضرائب اللازمة لمجهود الحرب والإنفاق العسكري مثلما هو الحال بالنسبة للجزائر.

لذلك فإن هذه النفقات لا تقدم أي تبريريات أو تفسيرات حول جدواها سواء في الخطاب الرسمي أو داخل المؤسسات التمثيلية والرقابية، فالحديث عن المراقبة الديمقراطية للجيش يقتضي خضوع المؤسسة العسكرية للرقابة المؤسساتية، من طرف البرلمان ومجلس المحاسبة كغيرها من المؤسسات وكذلك وجود شفافية في تسيير ميزانيتها، لكن تتجلى هنا عمليا تلك العلاقة المهيمنة للمؤسسة العسكرية رغم وجود ما ينص عليها دستوريا، كما تتجلى رغبة مؤسسة الرئاسة في تحييد المؤسسة العسكرية عن الدور السياسي الذي مارسته تقليديا مقابل تمتعها بمزايا اقتصادية ضخمة.

الشكل رقم (10):الإنفاق العسكري الجزائري و المداخيل النفطية (1975-2010)

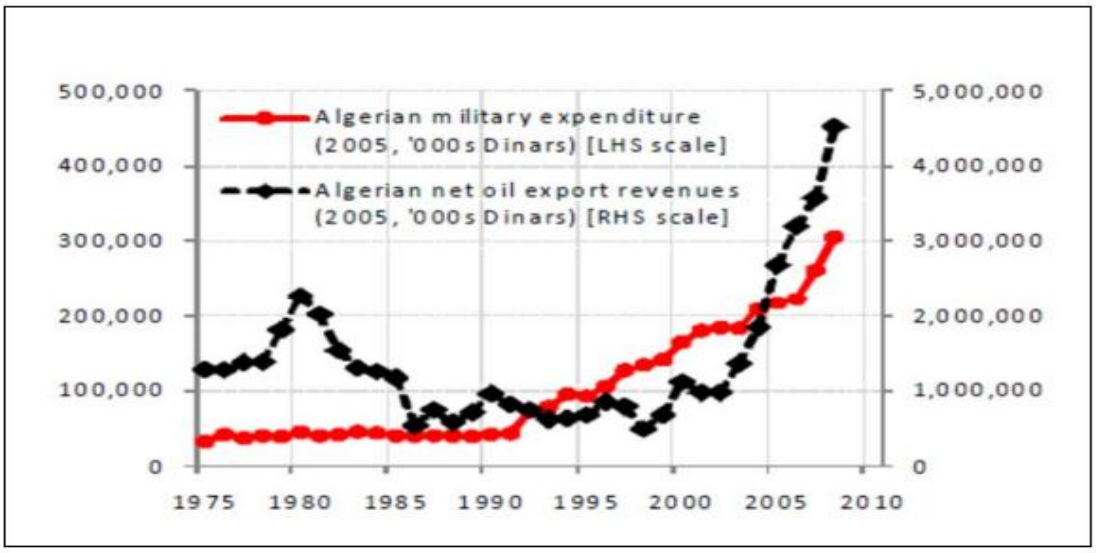

Source **:** *Sam Perlo-Freeman and Jennifer Brauner, op.cit, p17.*

المبحث الثاني: تحديات البيئة الإقليمية: تنافس إقليمي وتحييد متبادل للأدوار

لقد اصطدم النشاط الدبلوماسي المكثف المتعدد الأبعاد للجزائر نحو محيطها الجواري المباشر في الإقليم الساحلي-المغاربي لمواجهة التهديدات الأمنية، بعدة مواقف تتبناها العديد من الأطراف في المنطقتين، إذ لم تعبر هذه الدول عن مواقفها تجاه المقاربة الجزائرية الخاصة بمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تهدد القارة الإفريقية بشكل رسمي وعلني، ولكن التحرك السياسي والدبلوماسي لهذه البلدان يشكل نوعا من الحصار الإقليمي على نجاح التصورات الجيو أمنية للجزائر إفريقيا ومغاربيا، إذ لا تريد للجزائر أدوارا مؤثرة يمكن أن تنعكس سلبا على هذه الدول، لاسيما من ناحية علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى في العالم.

المطلب الأول: الصراع على ممارسة الأدوار في المنطقة

إن عناصر التنافس والتنازع على ممارسة الأدوار التي تخيم على المنطقتين المغاربية والإفريقية قد أضعفت فرص بناء علاقات تعاون أمنية قائمة على الثقة ،كما لم تسمح ببناء علاقات تعاون يمكن لها تأدية دور جماعي حيوي في منطقة تشهد الكثير من الأزمات البنيوية والتهديدات العابرة للحدود، ولقد أظهر وضع التجمعات الإقليمية وتعدد المبادرات وتوجه الدول نحو العمل المنفرد هذه الأزمة العميقة، في الوقت الذي أصبحت هذه الفواعل التحت دولاتية تتحالف وتتكتل في شكل منظمات وشبكات فوق دولاتية مما زاد من عدم استقرار المنطقة.

أولا- التنافس الجزائري-المغربي:التوتر المزمن

على الرغم من أن المغرب يسعى دائما إلى تقوية وجوده في البحر الأبيض المتوسط، و يهتم أكثر بالتقارب مع الإتحاد الأوربي لأسباب اقتصادية كونه الأقرب إلى أوربا، وذلك بسبب ضعف مستوى المصالح المشتركة التي تجمع دول المغرب العربي، إلا أنه لا يغفل عن إبراز مكانته في القارة الإفريقية خاصة الجبهة الساحلية منها، وذلك بسبب العلاقات التي تربطه بهذه الدول ومن هنا يبرز اهتمام المغرب بالمنطقة على غرار قضية الصحراء الغربية، التي أرخت ضلالها على مختلف جوانب العلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب، بل تجاوزتها إلى فضاءات جيوسياسية أوسع، كما كان من شأن تداعياتها تعثر مسار البناء المغاربي، الذي يكفي للتعبير عن وضعه بالاستناد إلى مؤشرات حجم المبادلات التجارية الخارجية بين الدول المغاربية، وهو ما يعتبر أحد أبرز معدلات التبادل الإقليمية انخفاضا في العالم، لتمتد تداعياتها إلى مستوى فضاء الساحل الإفريقي الذي تبحث المملكة المغربية فيه عن موطئ قدم لها في ظل مستجدات التطورات الأمنية في المنطقة ومسارات بحث آليات مواجهة الجماعات الإرهابية الناشطة بها .[1]

فرغم تصريحات صناع القرار في البلدين بأن التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية، تشكل تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار و أن هناك حاجة أمنية إلى تأمين الحدود بين الدول المغاربية، فإن مشكل الصحراء الغربية يجعل من مسألة وجود تصور أمني مشترك بينهما، أمرا مستبعد فالجزائر والمغرب يقتربان وينسحبان مضطرين فقط عندما تضغط أوربا و الولايات المتحدة الأمريكية بحجة أن أمن منطقة المغرب العربي "**جزء من الأمن الدولي**".[2]

لذلك يحاول كل طرف استمالة الأطراف الدولية لصالح موقفه من قضية الصحراء الغربية وإعادة ترتيب خريطة التحالفات وإحياء ملفات الأزمات القديمة للمساومة بها، والحصول على مكاسب سياسية وهو ما أثر على مسار الإتحاد المغاربي، حيث تباينت مواقف دول المغرب العربي حسب طبيعة

[1] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق،ص 239.

[2] محمد بوبوش،"**أبعاد التفاعلات بين دول شمال إفريقيا وجنوبها**"،دراسات سياسية، تركيا،إسطنبول:المعهد المصري للدراسات ، 09 جانفي 2020،ص 28.

المصالح، لذلك كانت تأخذ في العديد من الحالات طابعا ظرفيا يتغير بالتغير المستمر للأنظمة في دول المنطقة، مثل التقارب الذي حدث بين المغرب وموريتانيا، بعد وصول الرئيس **محمد ولد عبد العزيز** إلى السلطة في جويلية 2009.[1]

كما أن التحديات التي قد تواجهها المقاربة الجزائرية حول قضية الصحراء الغربية هو غموض المواقف الدولية بشأنها، فلا زالت العلاقة المتينة بين المغرب وفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية، تقف حاجزا أمام حل القضية الصحراوية عن طريق تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية بما يتماشى والموقف الجزائري، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي **وليام كوهين** خلال زيارته للرباط في فيفري 2000 بدعم بلاده للمملكة المغربية قائلا :"**...كنت قد أشرت إلى الملك أن الولايات المتحدة تسعى إلى توسيع أو تطوير اتصالاتها مع الجزائر فيما يتعلق بتشجيع السلام والاستقرار الإقليمي، ولن نفعل ذلك على حساب المغرب...**"[2].

نهج التوازن تتبعه أيضا دول أخرى مثل فرنسا وروسيا والصين وحتى منظمات مثل الحلف الأطلسي، كما أن الدول العربية الأخرى تحرص على ألا تسبب سياستها توترا مع وبين الجارين، فقطر التي تنتقد كثيرا من قبل المغرب لعلاقاتها المتميزة مع الجزائر تعمل على نهج سياسة متوازنة مع الطرفين وهذا راجع إلى التعاون القطري–الجزائري لاسيما في المجال العسكري، حيث هدد المغرب بسحب سفيره في الدوحة مرتين في العام 2013، منددا بتمادي قطر في معاكسة المصالح الوطنية المغربية، بإقبالها على تمويل صفقة أسلحة بريطانية للجزائر قدمتها لها كهبة، اتخذ هذا القرار المغربي بدعوى إمكانية تحول هذه الأسلحة للبوليساريو، لكن قطر أكدت تمسكها بسلامة الوحدة الترابية للمغرب.[3]

في موضوع آخر، تسعى المغرب إلى أن تظهر بأن هناك ارتباط بين جبهة البوليزاريو و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأنشطة الجريمة المنظمة ومنها تجارة المخدرات، من خلال تجنيد مختلف وسائل الإعلام للترويج لذلك، خاصة بعدما تم إيقاف قيادات في جبهة البوليزاريو بمالي وموريتانيا في شهر ديسمبر 2010، تبين بأنهم متورطين في أكبر شبكات تجارة المخدرات حسب الأجهزة الأمنية لتلك الدول.[4]

كما صرحت المملكة المغربية بأن قواتها الأمنية تمكنت في شهر جانفي 2011 من القبض على خلية إرهابية لها علاقة بجبهة البوليزاريو تتكون من 27 عنصرا، وبحوزتها أسلحة من صنع سوفياتي في إشارة إلى ارتباط البوليزاريو بالتنظيمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما حاولت تأكيده بعد خطف 03 سياح أوربيين بمخيمات تندوف للاجئيين الصحراويين في أكتوبر 2011 من "***جماعة***

[1] وهيبة دالع،المرجع السابق ،ص 315.

[2] عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق،ص72.

[3] إدريس عطية،المرجع السابق،ص ص 598.

[4] وهيبة دالع، المرجع السابق،ص 316.

التوحيد والجهاد"، في إشارة إلى وجود علاقة بين عناصر من جبهة البوليزاريو وهذا التنظيم، وهو ما أثار مشكلا داخليا في المخيم خاصة و أن مسؤولية أمن المخيمات تقع على عاتق الجبهة من جهة والقوات الأمنية الجزائرية التي تدير ملف الصحراء الغربية منذ سنة 1990 من جهة أخرى، وهو ما استغلته وسائل الإعلام المغربية لضرب العلاقة بين جبهة البوليزاريو والنظام الجزائري.[1]

فيما وصف وزير الخارجية الجزائري الأسبق "**عبد القادر مساهل**"، الاستثمارات المغربية في إفريقيا بأنها استثمارات متأتية من تبييض الأموال (***عائدات المخدرات***)، ويندرج هذا التصريح ضمن مساعي الجزائر لتقويض إحدى أهم أدوات المغرب لاختراق إفريقيا، ألا وهي الأداة الاقتصادية مما سيوسع دائرة المواجهة والمنافسة بين البلدين في القارة الإفريقية، لتوصلها إلى أرضية جديدة قاعدتها الاقتصاد، بعد أن كانت مساحة الخلاف مقتصرة سابقا على الملفات السياسية و الدبلوماسية والأمنية و على موضوع الصحراء الغربية بالذات[2]، لذلك فإن المملكة المغربية لا تنظر لأي نجاح دبلوماسي جزائري في إفريقيا بنظرة تفاؤلية أو بارتياح، ويرجع ذلك إلى أن أي إسهام جزائري من أجل أمن المنطقة، قد ينعكس سلبا على نزاع الصحراء الغربية من زاوية المصالح المغربية، في الوقت الذي تحاول فيه الرباط بالتنسيق مع فرنسا وبعض القوى الغربية و إلى حد ما أمريكا أن تضع جانبا قرارات وتوصيات الأمم المتحدة القاضية بمنح تقرير المصير للشعب الصحراوي[3] .

من شأن ذلك -وفق التصور المغربي- أن الدور الجزائري الإقليمي وخصوصا في منطقة الساحل الإفريقي أن يلفت الانتباه إلى أن الجزائر تحمل مقاربة أمنية كبيرة وشاملة، و أنه بالتالي ومن الضروري إدماجها في أي عملية تخص إقليم الصحراء الغربية لاعتبارات مرتبطة بالأمن الوطني الجزائري، وأخرى بالشرعية الدولية التي تتمسك بها الجزائر دوما فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية تحديدا، فمنذ عتلاء **الملك محمد السادس** العرش، قام بحملة دبلوماسية كبيرة ومؤثرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بهدف عزل الجزائر عن عمقها الإستراتيجي، حيث أطلق المغرب **المؤتمر الوزاري للبلدان الإفريقية الأطلسية سنة 2009**، وتم تأسيس أمانة عامة دائمة له في المغرب، وقد تبنى المؤتمر الوزاري الثاني الذي نظم في المغرب في نوفمبر 2010، خطة عمل للتعاون والتنسيق في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والبيئة، كما نظمت المملكة المغربية سلسلة من المنتديات الدولية التي عقدت بالمغرب بين عامي 2009-2012 تربط الدول الإفريقية الأطلسية مع نظرائهم الأوربيين والأمريكيين.[4]

---

[1] *Laurence Aida Amour, "**L'Algérie est Les Crises régionales :entre velléités hégémoniques et repli sur soi**",JSF Coseil,group e de recherche et d'information sur la paix et la sécurité,bruxelles,2013.p05.*

[2] سيدي ولد عبد المالك،"التنافس الجزائري المغربي بإفريقيا..الأسباب والتحديات"،متوفر على الرابط التالي:
https://goo.gl/aKdCfX

[3] إدريس عطية ،**تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية**،المرجع السابق،ص 593.

[4] محمد بوبش ،**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**،المرجع السابق،ص 305.

كما ترجمت طموحات المغرب الإقليمية من خلال تطوير سياسة التقارب مع الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، ففي 24 فيفري 2017 تقدم المغرب بطلب للانضمام إلى **المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا**، وفي 4 جوان 2017 أعطت الإيكواس موافقتها المبدئية من أجل دمج هذا البلد في المنظمة وحصل على صفة مراقب، في انتظار الفصل النهائي في قبول عضويته من عدمها لاحقا، كما اتصل المغرب **بالمركز الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا *cemac*** من أجل بناء شراكة إستراتيجية و إبرام اتفاقية تجارة حرة و ستمكن هذه الاتفاقية من إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات المغربية وبالتالي تمكين المنتوج المغربي من دخول السوق الإفريقية[1].

لكونه البلد الأكثر استقرارا في شمال إفريقيا ،صنفت المغرب ضمن الدول الثلاث الأكثر تلقيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة السمراء، إذ يعول المغرب أيضا على آفاق النمو في دول جنوب الصحراء لتحفيز اقتصاده، في ظل الشلل الاقتصاد الليبي تقريبا نتيجة للصراع السياسي هناك، وتعويل الجزائر على إنتاج النفط، فضلا عن الصعوبات المرتبطة بانخفاض أسعاره قيد الجزائر في جنوب الصحراء، بينما ما تزال تونس منهمكة في أزمتها السياسية الداخلية، هذا الوضع سمح للمغرب بأن يتفوق على كل دول شمال إفريقيا في مجال الاستثمار في دول جنوب الصحراء.

تطور العلاقات بين المغرب ودول القارة الإفريقية حمل معه تطورا في حجم المبادلات التجارية بينهما، إذ بلغت خلال الفترة الممتدة مابين 2015-2016، ما يزيد عن 11 مليار دولار، مسجلا نموا لافتا مقارنة مع بداية العقد الحالي، وإجمالا سجل المغرب حضورا اقتصاديا في العمق الإفريقي داخل 21 دولة[2]، فضلا عن ذلك تسعى المملكة المغربية أيضا إلى توسيع نفوذها من خلال توظيف **الرافعة الدينية** لأن العديد من البلدان الإفريقية هي دول ذات أغلبية مسلمة مالكية، لكن أكثر من ذلك يستخدم المغرب الموارد المادية والروحية التي تمثلها الأخوة الصوفية، حيث يقوم بتعبئة هذه الشبكات لبناء علاقات وثيقة وقوية مع العديد من الشركاء سواء كانوا قريبين من دوائر السلطة آم لا، حيث أعلن الملك المغربي خلال زيارته لمالي شهر فيفري 2014، دعمه للحفاظ على التراث الثقافي في مالي من خلال استعادة المخطوطات وإعادة تأهيل الأضرحة وإحياء الحياة الاجتماعية والثقافية، وتدريب 500 من الأئمة الماليين في المغرب كجزء من هذا المنطق، كما رافقت الرحلة الملكية خطط لبناء المساجد وتوزيع التبرعات للسلطات الدينية، حيث يجري حاليا بناء وترميم عشرات المساجد في مالي وغينيا والسنغال و بنين.[3]

من جانب آخر يقدم المغرب نفسه كوسيط مقبول من كل الأطراف في عدد من النزاعات التي تعج بها القارة الإفريقية، من جهة للمساهمة في إضفاء نوع من الاستقرار السياسي، في بعض بؤر التوتر و من

---

[1] نبيل بوبية،المرجع السابق،ص ص 343، 344.

[2] محمد بوبوش،أبعاد التفاعلات بين دول شمال إفريقيا وجنوبها،المرجع السابق،ص 05.

[3] (ـــــ،ـــــ)،**الأمن في منطقة الساحل والصحراء**،المرجع السابق،ص .ص 282- 304.

جهة أخرى للعمل على تعزيز نفوذه السياسي لدى عدد من الدول والمناطق الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، علما أن المملكة المغربية سبق لها أن قامت ببعض مساعي الوساطة لحل بعض من النزاعات والخلافات الإفريقية، حيث عرض المغرب وساطته لحل النزاع الحدودي القائم بين موريتانيا والسنغال بإيفاد وزير الخارجية والتعاون المغربي "**محمد بن عيسى**" آنذاك إلى موريتانيا بتاريخ 6 جوان 2000، لكن تبقى أهم المحاولات المغربية في الوساطة تلك التي قام بها **الملك محمد السادس** في عقد اجتماع ثلاثي بالرباط في 27 فيفري 2002، حيث جمع كل من الرئيس الغيني–لانسانا كونتي- والرئيس الليبري –تشارلز- والرئيس السراليوني-أحمد تجان كباح- والذين يمثلون إتحاد نهر مانو، إذ نجح الملك المغربي جمع الأطراف المتصارعة، بعد أن فشلت كل من الوساطة المالية والنيجرية بقيادة أوباسانجو، كذلك الاتفاق السياسي الليبي لتسوية الأزمة الليبية يعتبر من المحاولات الإيجابية للوساطة المغربية، حيث استطاع الملك المغربي محمد السادس من إقناع الفرقاء الليبيين على الاجتماع على طاولة بالصخيرات ضواحي مدينة الرباط في 17 ديسمبر 2015، وتوج هذا اللقاء بتوقيع كافة أطراف الحوار السياسي الليبي هذا الاتفاق، الذي تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بمن فيهم الممثلون عن مجلس النواب المعترف به دوليا في طبرق، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، فضلا عن عدد من المستقلين وممثلي الأحزاب السياسية والبلديات والمجتمع المدني.[1]

فيما تر تكز الرؤية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في تعديل **اتفاق الصخيرات** الذي تم برعاية مغربية، ودعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية ***(حكومة الوفاق الوطني)*** ومشاركة كل الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار و المسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتهدف الجزائر أيضا إلى احتواء مصادر التهديد الليبية، والتي تؤثر على استقرارها الأمني والسياسي وتقديم نفسها للقوى السياسية الليبية والقوى الإقليمية والدولية، كوسيط محايد لتحقيق التسوية السياسية للأزمة الليبية.[2]

لقد هدف المغرب من خلال دبلوماسيته النشطة مؤخرا في إفريقيا إلى العودة إلى الإتحاد الإفريقي وبالفعل كانت عودة المغرب إلى عضوية الإتحاد الإفريقي في دورته 28 بأديس بابا في جانفي 2017، ولعل العامل الرئيس الذي يقف وراء هذه العودة، إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية هو منافسة الجزائر التي تمتلك نفوذا واسعا في الإتحاد الإفريقي وتعتبر أحد بلدانه الممولة له[3]، وربما يسعى المغرب بانضمامه إلى

---

[1] وزارة الثقافة والاتصال المغربية ،"أطراف الحوار السياسي يوقعون بالمغرب على الاتفاق السياسي الليبي لتسوية الأزمة"،**البوابة الوطنية**،17ديسمبر2015،متوفر على الرابط التالي:
http://www.maroc.ma/ar

[2] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،"القضايا الخمس :تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة "،04 جوان 2017 ص3.

[3] خالد حنفي علي،"التحركات المغربية تجاه إفريقيا ...الأهداف والقيود"، **السياسة الدولية**، متوفر على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx

الاتحاد الإفريقي لتصدر محور جديد داخله، يقابل المحور **الجزائري–الجنوب إفريقي** الذي يعتبر المحور الوحيد المهيمن على الإتحاد الإفريقي، وقد تجلت بوادر هذا الأمر بمطالبة 28 بلدا من الدول الأعضاء في قمة **كيغالي** في جويلية 2016 بطرد جمهورية الصحراء الغربية من الإتحاد[1].

فيما اتجهت الجزائر بدورها إلى إطلاق "***المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار والأعمال***" في ديسمبر 2016، و أخذ الصراع بين القوتين المغاربيتين أبعادا أكثر عمقا بالساحل والصحراء، مع سعي المغرب إلى الاستفادة من موقعه الجيوسياسي بين أوربا و إفريقيا، للدخول كمركز إقليمي للطاقة عبر الاتفاق مع نيجيريا في ماي 2017 على مد خط للغاز بينهما، وهو نفس المشروع الذي أطلق عام 2002 خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية النيجيرية، أين تم الإعلان عن اتفاق بشأن أنبوب نقل الغاز العابر للصحراء الرابط بين نيجيريا و أوربا عبر الجزائر بين سوناطراك الجزائرية وشركة النفط النيجيرية ***NNBC***، وقد بقي المشروع مجمدا إلى أن أعيد إحياؤه سنة 2009 ، إلا أنه لم يوضع حيز التنفيذ إلى يومنا هذا، وبهذا تحول ملف خط الغاز هذا، إلى لغز اقتصادي بسبب موقف نيجيريا غير الواضح من الملف، ففي الوقت الذي أبرمت فيه اتفاقيات عدة مع الجزائر، تجري اجتماعات مع المغرب حول نفس المشروع.[2]

كما يظهر الاختلاف الكبير بين الرؤيتين المغربية والجزائرية، تجاه سبل التصدي لتطرف الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، فالجزائر رفضت الدخول في تحالفات عسكرية خارجية ورافضة لأي تدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، فنجدها رفضت إيواء القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "***الأفريكوم***"، بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها وأكدت مقابل ذلك على أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط، وفي أزمة مالي أدانت الجزائر بشدة استخدام القوة وأكدت على مبدإ الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، إلا أن ممانعة الجزائر ووقوفها ضد الحل العسكري لحل الأزمة المالية أصبح دون جدوى، بعد أن طالبت الحكومة المالية الأمم المتحدة باستصدار قرار يجيز استعمال القوة ضد الجماعات المسلحة، على عكس المغرب التي أعلنت مساندتها دون تحفظ يذكر للتدخل العسكري الفرنسي في مالي، على اعتبار أنه تدخل شرعي جاء كاستجابة لنداء السلطات الشرعية لدولة مالي.[3]

لتتجدد الخلافات المغربية الجزائرية بشأن انتقال اللاجئين السوريين عبر الحدود المشتركة بين الدولتين، وظهرت الخلافات في هذا الخصوص للمرة الأولى بين الدولتين في نوفمبر 2014، وفي شهر أفريل 2017، اتهمت المغرب الجزائر بتسهيل انتقال 54 مهاجرا سوريا غير شرعي من الحدود الجزائرية إلى **مدينة**

---

[1] سيدي ولد عبد المالك ،المرجع السابق.

[2] مركز الجزيرة للدراسات،"ماذا تعرف عن مشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري"،21 ماي 2017،متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/2zJ7sYm

[3] محمد بوبوش، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**،المرجع السابق ،ص ص270-273.

فجيج جنوب شرق المغرب، وهو ما دفع السلطات المغربية لاستدعاء السفير الجزائري احتجاجا على إثارة الجزائر للاضطرابات الأمنية على الحدود مع المغرب، غير أن الجزائر التي تستضيف مابين 12-24 ألف سوري، نفت مسؤوليتها عن تسلل المهاجرين عبرها إلى المغرب واتهمت الجزائر المغرب بتكرار توجيه الإساءات للجزائر في هذا الشأن، واستدعت السفير المغربي لدى الجزائر احتجاجا على ذلك.[1]

لكن بالرغم من هذه المحاولات للمملكة المغربية في أداء دور الوساطة في القارة الإفريقية إلا أن تأثيرها يظل محدودا، نظرا لمحدودية التأثير والنفوذ السياسي للمغرب في القارة الإفريقية، لأن السلوك الدبلوماسي المغربي يكون دائما كرد فعل أملته متغيرات ظرفية، ولم يأت استنادا لرؤية مغربية واضحة لطبيعة خريطة النزاعات الإفريقية وعلاقاتها بالمصالح الحيوية، إلى جانب التهديدات التي يمكن أن تسببها للحضور المغربي على الصعيد الإفريقي.

ثانيا- تحدي العلاقات البينية الجزائرية الليبية

شكلت ليبيا في وقت سابق (قبل سقوط القذافي)، طوقا كبيرا لمحاصرة النشاط الدبلوماسي الجزائري المتوجه نحو إفريقيا، سواء كان هذا التوجه نحو المحيط الجواري للجزائر وليبيا في منطقة الساحل الإفريقي، أو في مجمل التصورات القارية التي حملتها الجزائر، مما أدى في كثير من الحالات إلى سخط ليبي، من نجاحات الجزائر الإفريقية، وقد أدى الحصار الذي فرضته الدول الغربية ضد ليبيا على خلفية قضية "**لوكاربي**"، إلى انخفاض الحماس الليبي بخصوص النهج الوحدوي سواء العربي بشكل عام أو المغاربي على وجه التحديد، خاصة بعد موقف المتفرج الذي التزمت به دول إتحاد المغرب العربي حيال قرار الحصار وعدم اتخاذ أية مبادرات لفكه[2].

تعد توجهات البلدين نحو مراقبة دول الساحل من أبرز ملفات التنافس بين الجزائر وليبيا فالجزائر تقدم على أساس أنها الدولة الأولى التي بادرت وتقدمت بمشروع "***تجمع دول الساحل والصحراء***"، منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث جمعت الكثير من اللقاءات المتميزة بين الجزائر ومالي والنيجر، و يبدو أن ليبيا كانت متحفظة على منهجية الجزائر في جمع دول الساحل، لذلك واجهت التحرك الجزائري في المنطقة وخاصة عبر النيجر التي لم ترتح كثيرا للجزائر وبسبب تراجع الدبلوماسية الجزائرية وتقوقع الجزائر على نفسها.

بادرت طرابلس وتحسبا لأي طارئ قد يحدث في علاقات ليبيا مع الولايات المتحدة إلى تأسيس ما أصطلح على تسميته "**تجمع دول الساحل والصحراء**"، الذي راهنت عليه ليبيا في توجهها الإفريقي الجديد وهو ما تم فعلا في عام 1998، ويضم خمسة وعشرين دولة إفريقية، ومن اللافت للنظر أن دولا

[1] بدون ذكر اسم الكاتب، "القضايا الخمس :تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة "،المرجع السابق،ص3.

[2] علي عياد كرير،"المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة إتحاد المغرب العربي"، في محمد عاشور (محرر)، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)، ص 186.

محاذية عديدة للجزائر تنشط داخل هذا التجمع الذي طمحت ليبيا إلى قيادته [1]، وكان ذلك بعد فشل **مشروع الوحدة العربية** التي نادى بها القذافي في بداية الثورة الليبية، مما جعله يهتم بالملف الإفريقي تحقيقا للسياسة الرامية للزعامة على المستوى الإفريقي وحتى العربي، وذلك من خلال تحقيق مبتغاه في قيادة منظمة الوحدة الإفريقية /الإتحاد الإفريقي والتأثير في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا[2].

فالساحل الإفريقي يمثل بالنسبة لليبيا عمقا إستراتيجيا يتطلب العمل على تأمينه من الأخطار التي قد تنعكس سلبا على أمنها القومي، كما أن تشابه تضاريس ليبيا مع الدول الإفريقية الصحراوية أدى إلى تسهيل الهجرات والتعاون بين القبائل الإفريقية من الجهة الجنوبية لليبيا، وامتلاك ليبيا لساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط (1900كلم)، شكل ميزة دافعة للتعاون مع الدول الإفريقية الحبيسة التي ليس لها منافذ على البحر كالتشاد ومالي والنيجر، أما الأهداف الاقتصادية فتتمركز بالاستفادة من الثروات الضخمة التي تملكها القارة الإفريقية، بما فيها منطقة الساحل الإفريقي وذلك بما يخدم عمليات التنمية داخل المجتمع الليبي في إطار التعاون الاقتصادي الإفريقي.[3]

إلا أن التجارب التاريخية أثبتت أن دور ليبيا كان في أكثر الحالات مزعزعا للأمن في المنطقة من أي شيئ آخر اسمه الوحدة التي تنادي بها، واعتمد "**القذافي**" في سياسته على الرساميل الليبية الضخمة من عائدات النفط التي وفرت له العمق الإستراتيجي، على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية داخل القارة ومنطقة الساحل، و بالضبط في تسيير ملف "**التوارق**" والتأثير فيه، حيث قامت ليبيا بإنشاء "**الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى**" سنتي 1979 و1981، والهدف منها إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس إلى موريتانيا، وفي هذا الإطار تندرج دعوة "القذافي" سنة 1980 إلى تأسيس جمهورية "**الطوارق الكبرى**"ثم دعوته في مرحلة ثانية إلى إنشاء"**الجمهورية الإسلامية الصحراوية**"، وصولا إلى دولة "**تاركستان**" ولذلك تعتبر الجزائر أن كل هذه السياسات تشكل تهديدا لأمنها الوطني.

ازداد تخوف الجزائر من السياسة الليبية في القضية خاصة بعد فتح ليبيا قنصلية لها بمدينة "**كيدال**" بمالي، وبعد خطاب **القذافي** "**بتمبكتو**" بمناسبة عيد المولد النبوي سنة 2005، الذي دعا فيه قبائل الطوارق إلى التوحد في إطار **فيدرالية**، هذا الإعلان زاد من توتر العلاقات الليبية–الجزائرية واعتبرته هذه الأخيرة خطوة استفزازية وتهديدا خطيرا لأمنها القومي، ويمكن استخلاص الأبعاد والأسباب الليبية وراء دعم "**التوارق**"، فيما يلي[4]:

---

[1] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص 149.

[2] بشرى عبد الكاظم عبيد، "الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة كلية التربية للبنات،مركز البحوث والدراسات التربوية، المجلد 29 العدد 1، (2018)، ص ص 1807، 1808.

[3] سيد علي أحمد طه،خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية الإفريقية:حالة تجمع دول الساحل والصحراء"سن-صاد"،مجلة آفاق إفريقية، أكاديمية السودان للعلوم،المجلد الثالث عشر،العدد 44، (2016)،ص ص 19-21.

[4] إدريس عطية ،المرجع السابق، ص 605.

- استغلال مناطق "**التوارق**" الغنية باليورانيوم والموارد الطبيعية.

- إن فتح معسكرات التدريب والتكوين في مختلف مناطق ليبيا غرضه رسم سياسات مستقبلية أساسها تمكينه من الاستمرار في الحكم وحتى توريثه.

- منافسة الجزائر في دورها القيادي في منطقة الساحل الإفريقي بعد دخوله على خط التفاوض أكثر من مرة وجلبه لقيادات التحالف الديمقراطي بالتوقيع على اتفاقيات السلام.

بالرغم من تراجع النظام الليبي عن مواقفه بما في ذلك غلق القنصلية في **كيدال** ردا على تخوف الجزائر من التوسع الليبي في المنطقة، إلا أن حالة عدم الثقة بقيت قائمة، خاصة بعد قيام الدبلوماسية الليبية بالوساطة بين حكومة مالي والمتمردين الطوارق من خلال توقيع اتفاق إضافي لاتفاق الجزائر في 2006، بالعاصمة الليبية طرابلس في 13 أفريل 2008، ينص على وقف إطلاق النار، وتخفيف الإجراءات العسكرية وتطوير شمال مالي، وإطلاق سراح الرهائن، وقد أبدت الجزائر استياءها من التدخل الليبي من خلال التهديد بتجميد وساطتها بحكم عدم إلتزام الطرفين بشروط الجزائر قبل بداية الوساطة في عام 2006، وهي أن تكون الوسيط الوحيد و أن تكون عملية الموافقة على هذا الشرط كتابيا بتوجيه كل طرف من أطراف النزاع دعوة رسمية للجزائر[1].

كما تعد **مبادرة النيباد** من أبرز المواضيع التي رفضتها ليبيا بحجة عدم إشراكها في صياغة وإطلاق هذه المبادرة أو حتى مشاورتها، مما أدى بها إلى نشر تصور مسبق عن فشل هذه المبادرة، كما تعاملت ليبيا بتحفظ شديد مع المبادرة طيلة سنواتها الأولى، بل وصفتها في هذه الفترة بالمشروع الاستعماري العنصري، وقد أشار "**القذافي**" في كلمته أمام قمة الإتحاد الإفريقي **بديربان** في جويلية 2002 إلى رفضه للقيم والمعايير التي تحاول دول المغرب العربي فرضها على الدول الإفريقية، في إشارة إلى قيم الحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي تنص عليها "**مبادرة النيباد**"، زاعما أن إفريقيا ليست بحاجة إلى من يعلمها هذه القيم، و أن لها خصوصياتها، مختصرا ذلك في عبارة قائلا:"***كيف يمكن أن نتوقع أن يأتي خلاصنا من مستعمرينا السابقين***".[2]

تفرض تحولات ما بعد القذافي على سياسة ليبيا الخارجية الكثير من الحصار والتقوقع سواء فيما يتعلق بسياسة ليبيا المغاربية أو العربية أو الإفريقية أو حتى الجوارية، مما أدى إلى دوامة كبيرة في الداخل تخضع إلى عدة تجاذبات من أجل وضع اللبنات الأولى لبناء ليبيا الجديدة وفق منطق دولة مدنية تتماشى ومعطيات زمن ما بعد الحداثة، إلا أن ذلك يتطلب الكثير من الوقت، والمهم هنا هو أن ننبه أن ليبيا

[1] خالد حنفي علي محمود،"تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء"،في محمد عاشور وأحمد علي سالم،**التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وأفاق** ،(القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2005)،ص 243.

[2] إدريس عطية، المرجع السابق،ص 607.

الماضي تختلف كثيرا عن ليبيا الحاضر خاصة فيما يتعلق بليبيا والشركاء الدوليين وخاصة مع العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

استفادت الجزائر كثيرا في ظل هذه التحولات التي ولدت قابلية خاصة لدى تونس وليبيا بأن تمارس الجزائر دور قائد المغرب العربي، بل أن الجارتين الواقعتين في شرق الجزائر أصبحتا تحت الجناح الجزائري، ومطالبين لها في كثير من الحالات بالمعونة والاستشارة، خاصة فيما يتعلق بملف مكافحة الإرهاب بل إن هذين البلدين، أصبحت الكثير من تصوراتها الخارجية تتطابق مع التصور الجزائري وقد ظهر ذلك في أزمة مالي 2012-2015، حيث تم الاحتكام للتصور الجزائري المستند بشكل أساسي على ضرورة الحل التوافقي والسياسي لهذه الأزمة، والحفاظ على وحدة التراب المالي والحرص الكامل لبعث الأمن في كل من تونس وليبيا، وهو ما أوضحه لقاء غدامس في جانفي 2013، حيث بين مدى صدق الجزائر في التعاون الأمني ومدى حرصها على الاستقرار المغاربي ككل.[1]

المطلب الثاني: تعدد المبادرات الأمنية و ضبابية ميكانيزمات المواجهة

يبدو تعدد المبادرات الإقليمية للأمن والتعاون من الوهلة الأولى دلالة على وعي المنطقة بضرورة التعاون الإقليمي صيانة لأمنها القومي، لكنها غالبا ما تعبر عن تنافس متفاوت الحدة بينها، فضلا عن ذلك فإن تعدد المبادرات يجعل الدول المعنية تتخلى عن مبادرات سابقة، بمجرد ظهور عقبة أو إعلان مبادرة جديدة، ما يؤدي إلى هدر الإمكانات والجهود و إلى ازدواجية في العمل فيما تتفاقم الأزمات العابرة للأوطان والتي لا تجد من يتكفل بها بجدية، وهذا ما تعيشه منطقة الساحل التي تعرف انتشارا للمبادرات.

أولا- المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا:التمدد الهادئ في المنطقة

أنشئت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ***ECOWAS*** بموجب اتفاقية لاغوس بنيجيريا في 28 ماي 1975، بحضور 15 دولة تنتمي جغرافيا لغرب إفريقيا هي :(بنين-بوركينافاسو-ساحل العاج-غامبيا-غانا-غينيا-غينيا بيساو-ليبيريا-مالي-النيجر-سيراليون-توغو والرأس الأخضر)، كما أن موريتانيا كانت ضمن الأعضاء قبل أن تقرر الانسحاب منها سنة 2000، وتهدف أساسا إلى تعزيز التعاون والتكامل في إطار الإتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا بغية رفع مستوى معيشة شعوبها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء والإسهام في تنمية القارة الإفريقية ".

رغم أن هدف تأسيس الجماعة اقتصادي/اجتماعي بالأساس[2]، إلا أن الإيكواس اهتمت كذلك بالجانب الأمني وخاصة دور الاستقرار السياسي والأمني لتحقيق التنمية الاقتصادية، فبدأ التفكير في إقامة نظام دفاعي للجماعة في إطار بروتوكول محدد، وتم التوصل إلى ذلك منذ 1978، في بروتوكول يقضي

[1] نفس المرجع.

[2] " *CEDEAO ,"C ommuauté Economique Des Etats De L'afrique De L'ouest ":*
HTTP://WWW.UNECA.ORG/FR/ORIA/PAGES/CEDEAO-COMMUNAUT/

بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء، وقد عبر الرئيس السنغالي "**عبدو ضيوف**" في القمة الرابعة المنعقدة بداكار في 28 ماي 1979 بقوله :"*لسنا بحاجة إلى توضيح حقيقة أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية في مناخ عدم الاستقرار، وإذا كان الأمر كذلك فإن علينا –فيما بيننا –أن نؤسس ميثاقا للتضامن بين دول غرب إفريقيا لحماية أنفسنا ضد العدوان الخارجي*"، وفي عام 1980 تم الإعلان عن تأسيس الميثاق الدفاعي للأيكواس، ليكون بذلك أول أنموذج للأمن الجماعي الإفريقي في إطاره الإقليمي الفرعي، ثم إعلان المبادئ الصادر عام 1991 حول الدفاع و التوسط وحفظ السلام وإقرار مبادئ الديمقراطية وحكم القانون.[1]

تعتبر نيجيريا من الأقطاب الفاعلة في المجموعة، حيث دفعت الاتفاق الإقليمي لحفظ السلام أو مجموعة مراقبة السلام داخل دول المجموعة، وعرفت بقوات"**إيكوموج**"،وبدأت تدخلها العسكري لحل النزاعات في ليبيريا في أوت 1990، ثم انتقلت القوات في عام 1977 إلى سراليون، كما تم الاتفاق على إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وتحقيق الأمن في المنطقة، وتم إقرارها بشكل نهائي في قمة المجموعة التي عقدت **بأبوجا** في أوت 1998، وفي جانفي 2002 بدأت الإيكواس تنفيذ نظام الإنذار المبكر الأمني باعتباره الجانب العملي لبرتوكول الإيكواس الخاص بإنشاء آلية منع الصراعات وإدارتها.[2]

تعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من المنظمات ذات الخبرة الواسعة في التدخل لتسوية النزاعات الداخلية في دول غرب إفريقيا، لهذا السبب نجد مجلس الأمن قد طلب في أكتوبر 2012 من هذه المجموعة وضع خطة لكيفية التدخل في شمال مالي، وفي ذات السياق طلبت الحكومة المؤقتة المالية في سبتمبر 2012 مساعدة الإيكواس في مواجهة تهديد الحركات الإسلامية المتفاقم شمال البلاد، وقد اعتمدت المجموعة تلبية للطلب المالي مقاربة من شقين لحل الأزمة هما:[3]

أ-كلفت الرئيس البوركينابي بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل إقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية، وتلا ذلك مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر لمحاولة إنهاء الأزمة.

ب-ضغط الإيكواس دبلوماسيا من أجل تدخل عسكري حال فشل المفاوضات، وفي هذا الإطار أحالت الإيكواس إلى مجلس الأمن الدولي طلب الحكومة المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد.

بناء عليه أصدر مجلس الأمن الدولي القرار **رقم 2071**، الذي يفوض المجموعة والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي، وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوما.[4]

---

[1] محمد عاشور،أحمد سالو علي،**التكامل في إفريقيا رؤى وآفاق**،ط1،(القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية،2005)،ص 416.

[2] أسماء رسولي،المرجع السابق،ص 234.

[3] فريدوم أونوها،"التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"،مركز الجزيرة للدراسات 13 فيفري 2013،متوفر على الرابط التالي: *https://goo.gl/71f982*

[4] أسماء رسولي،المرجع السابق،ص 235.

غير أن مقاربة التدخل العسكري التي تبنتها **الإيكواس** تجاه الأزمة في مالي لم تكن لتكتمل لولا الدعم الذي حظيت به من طرف عدة قوى دولية على رأسها فرنسا، الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس ذلك حجم الضغوط التي وقعت تحتها المجموعة من فرسا خاصة لتبني الخيار العسكري، نظرا للنفوذ الذي تحظى به الأخيرة في المنطقة، وكذا باعتبار فرنسا سباقة في ما يخص التدخلات العسكرية في إفريقيا، لدرجة أن مراقبين كانوا يرون في المقاربة الفرنسية العسكرية في مالي أنه كان مخططا لها منذ اندلاع الأزمة في مالي لشرعنة التواجد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل.[1]

أما بالنسبة للجزائر فقد أعلنت عن موقفها الرسمي الرافض لنشر قوات الإيكواس شمال مالي، مؤكدة أن حل النزاعات الداخلية أو بين الدول يكون فقط عبر المؤسسات الإفريقية، بعيدا عن التدخلات العسكرية التي تسمح بتغلغل النفوذ الأجنبي في القارة، وانكشافها أكثر في ظل الهشاشة التي تعانيها العديد من الدول الإفريقية، مما يشكل تهديدا لأمن القارة ككل، ومنه أمن الجزائر المحاطة بحزام من التهديدات الأمنية بمختلف تجلياتها، وهو ما يفسر لجوء الجزائر إلى تفسير النزاع في مالي من منطلق "**تعددي**" باعتبارها أزمة متعددة الأطراف كونها تشمل جوانب سياسية، أمنية، اقتصادية، وأخرى إنسانية

يفسر بعض أعضاء المجموعة الاقتصادية، وخاصة النيجر وبوركينافاسو، هذا الموقف المتعقل للجزائر تجاه التدخل العسكري على أنه شديد الحذر وأناني، فالمجموعة قلقة من أن إصرار الجزائر على إتباع طرق الدبلوماسية ليس سوى حيلة لتجنب تقاسم أعباء ومخاطر استعادة النظام في مالي، ويتذمر البعض من أن عدم مشاركة الجزائر مع الجماعة ينبع من رغبتها في السيطرة على عملية التفاوض ومن وجهة نظرهم فإن الجزائريين لا يتسامحون بشأن زعامة الآخرين.

إذ تؤكد الجزائر على المساواة في القواعد متعددة الأطراف، وبعبارة أخرى تسعى الجزائر إلى إظهار نفسها على أنها مؤيدة لقيام نظام إقليمي متجذر في المؤسسات تكون فيه الطرف المهيمن الذي يحدد الأجندات والوسيط الرئيس في الصراعات[2].

إلا أن بعض الملاحظين يرون بأن الجزائر، ورغم معارضتها للتدخل العسكري في مالي والذي روجت له المجموعة "**الايكواس** "وباشرته فرنسا، تبدو مهتمة بعزل منافسيها الإقليمين والحد من نفوذ القوى الخارجية خاصة بعد دخول المغرب على خط الصراع في مالي، ودعمه لموقف مجموعة "**إيكواس**" التي يرتبط فيها المغاربة مع الدول الأعضاء بعلاقات جيدة، بحيث يرون في المنطقة منفذا مهما لتطوير قوتهم الناعمة وتعويض غيابهم عن الإتحاد الإفريقي، والحد من تصميم الجزائر على تحييد المغرب في الشؤون الساحلية، أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية.

[1] محمد بوبوش،المرجع السابق،ص ص 271، 272.

[2] عبد النور بن عنتر،"**عقيدة الجزائر الأمنية** "،المرجع السابق، ص ص6،7.

ذلك ما يفسر الانتقاد الذي تعرضت له المبادرات الأمنية التي تقودها الجزائر من النيجر خاصة والتي صرح وزير خارجيتها في جوان 2012، أن لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل ***CEMOC*** كانت في سبات منذ تأسيسها في أفريل 2010[1]، وأضاف أن الوظيفة الأساسية للجنة هي تعزيز التعاون العسكري ، والتنسيق الاستخباراتي واللوجستي بين أعضائها وحشد الدعم لقوة مشتركة قوامها 75 ألفا، هدفها في المستقبل هو توسيع عملياتها لتشمل "المجموعة الثانية" من بلدان الساحل (بوركينا فاسو، نيجيريا، تشاد والسنغال)، لكن لم يتم بناء أو توفير القوات والبنية الأساسية اللازمة للاتصالات، ولم يسفر اجتماع أعضاء لجنة الأركان الذي عقد في نواكشوط في جويلية 2012 عن أي تدابير ملموسة لمساعدة مالي[2].

على الرغم من أن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لديها خبرة واسعة في التدخل لتسوية الصراعات الداخلية في دول غرب إفريقيا كتدخلها في ليبيريا وسراليون، وتدخلها بحزم في أزمة مالي، إلا أن ذلك لا ينفي أن موقفها من هذه الأزمة وغيرها من الأزمات، غالبا ما يكون متأثرا بموقف القوى الاستعمارية التقليدية خاصة منها فرنسا وهو ما بدا واضحا في التدخل العسكري في شمال مالي الذي استعجله التدخل الفرنسي .

لقد ظلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عاجزة عن تحقيق أهدافها، بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تعيق المسار التنموي لدول المنطقة، من جهة ومن جهة أخرى بسبب النفوذ الأجنبي وما يترتب عليه من علاقات تفضيلية تعيق جهود الاندماج الاقتصادي ،لصالح العلاقات بالقوى الاستعمارية.

ثانيا- مبادرة دول الميدان: اختلاف في الرؤى و تبادل للاتهامات

صرح الوزير السابق "**عبد القادر مساهل**" عندما كان وزيرا منتدبا مكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، خلال الإعلان عن مبادرة دول الميدان سنة 2010، قائلا بأن:***" المبادرات غير الإقليمية فيما يخص أمن المنطقة يجب أن تأتي كمكملة لمبادرتنا، وليس بديلا لها، ولا يوجد بديل (...) لعملنا، أن تعدد المبادرات والأفكار مهما كانت محمودة في نواياها، فإنما هي تخلق ازدواجيات غير مجدية وتقود إلى نتائج عكسية***"، يفهم من خلال هذا التصريح أن عقيدة دول الميدان كما تتصورها الجزائر تستند إلى أسسين **أولهما:** تطوير القدرات الخاصة لهذه الدول، **ثانيهما:** التكفل بمشاكل المنطقة الأمنية دون اللجوء إلى فواعل خارجية، بمعنى أن الأمن الإقليمي من المهام الحصرية لدول المنطقة، و أن تدخل القوى الكبرى يخص مساعدة محددة (تكوين دعم لوجيستي وتقاسم المعلومات الاستخباراتية)، بيد أن هذه الإستراتيجية القائمة على استرداد دول المنطقة لمسائل الأمن الإقليمي والدور المحدود للقوى الخارجية

[1] محمد بوبوش،المرجع السابق ،ص 272

[2] أنور بوخرص،"الجزائر والصراع في مالي"،23 أكتوبر 2012،متوفر على الرابط التالي:
https://carnegie-mec.org/ar-pub-49765

تواجه واقعين في غاية من التعقيد، غياب التوافق الإستراتيجي بين دول الميدان حول دور و تدخل الفواعل الخارجية التي يرتبط بعضها بعلاقات وطيدة مع دول ساحلية من جهة، وكون مشاكل المنطقة الساحلية تتجاوز دول المنطقة لتمس المصالح الخارجية، و انتهى الأمر بالجزائر بالإقرار بحق شركائها في طلب المساعدة الخارجية و إن كانت تواصل المناداة بتسيير محلي وحصري للشؤون الإقليمية.[1]

الواقع أن مبادرة دول الميدان، فشلت في تحقيق أهدافها وتحديدا في احتواء ظاهرة الإرهاب وتجنب استيطان جماعات إرهابية عابرة للأوطان في المنطقة، لاسيما في شمال مالي الذي حولته إلى إمارة إرهابية، وهو فشل في تصور الباحث الجزائري "**عبد النور بن عنتر**" كان متوقعا، وذلك لعدة أسباب :[2]

- كل الدول الأعضاء في المبادرة باستثناء الجزائر، ضعيفة ولا يمكنها أن تمد الواحدة منها يد المساعدة للأخرى.

- كما أن هذه الدول تفتقر إلى الوسائل البشرية والمادية وأراضيها جد شاسعة، ومن ثم فإن بعض الإجراءات المشتركة لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع لغياب الإمكانات اللازمة، فضلا عن الإرادة السياسية.

- تقيم بعض دول الميدان علاقات تحالف إستراتيجية مع قوى خارجية لها الغلبة على علاقتها الإقليمية، بينما يتطلب النجاح في مثل هذا العمل الإقليمي توافقا إستراتيجيا بين الأطراف المنخرطة فيه.

- غياب -أو على الأقل- نقص الثقة بين دول الميدان يصعب التعاون الأمني بينها، لاسيما تبادل المعلومات الاستخباراتية .

- مبادرة دول الميدان قصد منها من منظور جزائري تجنب أي تدخل أجنبي في الشؤون الإقليمية بتكفل دول الساحل بالأمن الإقليمي، غير أن كل الدول الشريكة لا تتقاسم هذا الموقف ومن ثم فإن هذه المبادرة استندت منذ البداية إلى تصور لم تكن البلدان الشريكة تتقاسمه.

تعتبر سيطرة الجماعات الإرهابية على شمال مالي وزحفها جنوبا دلالة -ليس فقط- على فشل هيئة الأركان الساحلية المشتركة في مكافحة الإرهاب و هي المهمة التي أوجدت من أجلها، بل وكذلك فشل "**وحدة الربط والدمج**"، التي تضم أجهزة استخبارات الدول المعنية ومهمتها التعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن الحركات الإرهابية، وهي آلية ذهبت هي الأخرى ضحية عدم توفر عامل الثقة، إذ أن المشكلة في تبادل المعلومات في إطار هذه الوحدة هي أن الشركاء غير متساوين، فالجزائر لديها معلومات عن الحركات الإرهابية تفوق بكثير تلك التي بحوزة شركائها الساحليين مجتمعين، وبالتالي فالتبادل هنا يكون في اتجاه واحد، ثانيا: غياب التوافق الإستراتيجي بين الأطراف المنخرطة في هذه الوحدة، يجعل من

[1] *Abdennour Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy ", in Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds).,* ***Algeria Modern: From Opacity to Complexity****, (London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016), p110*

[2] *Ibid,p. 109-110.*

عملية التبادل غير جدية فالجزائر مثلا حذرة من احتمالات تسرب المعلومات التي قد تزود بها جيرانها نحو أطراف ثالثة[1] .

أيضا تظهر أزمة الثقة بين دول الساحل الإفريقي، في أنها تنظر بنوع من الريبة والقلق لزيادة الجزائر في حجم نفقاتها العسكرية التي ترى فيها أن هذه الأخيرة تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الفارق بينها وبين بقية الدول في القوة العسكرية، بما يجعلها الطرف الأكثر قدرة على فرض قراراتها، كما يعتبر المسؤولون الأمنيون في دول الساحل الإفريقي أن الإرهاب في الساحل الإفريقي قدم من الجزائر، واتساع حالة الشك من رفض الجزائر مشاركة قواتها العسكرية خارج الحدود، وهو ما ترى فيه بعض دول الساحل عدم جدوى التنسيق العملياتي الذي يتم في إطار قيادة الأركان.

في المقابل ترى الجزائر أن بعض دول الساحل الإفريقي لم تبذل المجهودات الكافية لمواجهة تحديات المنطقة في إطار ما تم الاتفاق عليه عبر عديد المبادرات، فعلى سبيل المثال تعتبر الجزائر دولة مالي بأنها الحلقة الأضعف في مكافحة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي، خاصة في ظل غياب إرادة الحكومة المالية في تقاسم المعلومات والمسؤولية مع بقية الشركاء الإقليميين فيما يتعلق بهذا الملف، إضافة إلى قبولها دفع الفدية لتحرير الرهائن الأوربيين، وهو ما ترفضه الجزائر بشدة .[2]

كشفت سلسلة من المقابلات أجريت في **بروكسل** عن القدر نفسه من الإحباط إزاء هذه المبادرات الجزائرية، فقد تجاهل العديد من مسؤولي الإتحاد الأوربي "**لجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل ولجنة الدمج والإتصال**"، بوصفها قذائف فارغة تهدف إلى التصدي للمنافسين الإقليميين (المغرب)، وتقوض جهود الاتحاد الأوربي في منطقة الساحل (نظام معلومات الشرطة في غرب أفريقيا، وبعثة الإتحاد الأوربي لتعزيز القدرات في منطقة الساحل ***EUCAP***)، إحباط أي محاولة أخرى لمكافحة انعدام الأمن في المنطقة، وفي الوقت نفسه فإن الجزائريين مرتابون تجاه مبادرات الإتحاد الأوروبي لأنهم يشكون في أن من يصوغها ويقودها هم الفرنسيون حكامهم الاستعماريون السابقون.[3]

يمكن القول أن لكل دولة تصورا خاصا لطبيعة التهديد في منطقة الساحل الإفريقي على حسب مصالحها الخاصة، إضافة إلى وجود اختلاف في القدرات العسكرية بين دول المنطقة وغياب مقاربة اندماج في الرؤى والخيارات، بحيث إن عدم فعالية مبادرات التعاون الإقليمي، جعلت كل الأطراف تتبادل الاتهام بالتقاعس وعدم بذل المجهودات الكافية .

---

[1] عبد النور بن عنتر ،"الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"،ورقة مقدمة في ندوة حول:(**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة:الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات ،17-18-2013**)،ص 08.

[2] وهيبة دالع ،المرجع السابق،ص 306.

[3] أنور بوخرص،المرجع السابق.

ثالثا- مجموعة الدول الخمسة في الساحل :امتعاض جزائري متزايد

تشكلت مجموعة الدول الخمسة في الساحل الإفريقي في 16 فيفري 2014، بالعاصمة الموريتانية نواكشوط، ويضم هذا التجمع كلا من :موريتانيا ،مالي، النيجر، تشاد، بوركينافاسو، وتم التوقيع لاحقا على اتفاقية الإنشاء في 19 ديسمبر 2014، في نواكشوط الموريتانية، و الهدف الرئيس من إنشاء مجموعة الدول الساحل الخمس كما أعلن أعضاؤها، هو مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والعمل على حشد التمويلات واستقطاب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة .[1]

تأسست المجموعة في ظروف يمكن حصرها في العوامل التالية:

- تفاقم الأزمة في مالي وآثارها الإقليمية، خاصة بسبب تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية.
- تداعيات الأزمة الليبية على دول منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بسبب تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية
- فشل بعض المبادرات الإقليمية والدولية لإيجاد حلول للمشكلات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل.
- ملاءمة الظرف الدولي لإطلاق هذه الدول لمبادرتها، خاصة مع الأهمية القصوى التي باتت تحتلها منطقة الساحل من طرف القوى الكبرى، لاعتبارات أمنية تتعلق أساسا بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة أو اقتصادية، البترول والطاقة، هذا الاهتمام الدولي كان الحافز الأساسي لدول الساحل الخمس التي رأت أنه بإمكانها الإفادة من الاستثمارات والمساعدات من القوى الكبرى، عبر التماهي في سياستهم تجاه المنطقة والانخراط في إستراتيجيتهم الأمنية، باعتبار أن هذه البلدان الخمسة المؤسسة لهذه المبادرة، هي أفقر دول العالم على الإطلاق، وهي في حاجة ماسة للاستثمارات والمساعدات الدولية.[2]

فبالرغم من أن الجزائر أعلنت على المستوى الرسمي ارتياحها لإنشاء مجموعة الدول الخمس في الساحل الذي رأت فيه ضرورة للتعاون بين هذه الدول التي تواجه نفس التحديات، بيد أن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك، فيبدو أن الجزائر أكبر المعارضين لهذه المجموعة لأن الأخيرة لديها تصورات للتعامل مع تحديات المنطقة الساحلية الصحراوية، تتناقض ومبادئ وإدراك الجزائر للأمن والتنمية في المنطقة التي تؤكد أساسا على درء التدخل الأجنبي وتفادي اللجوء إلى القوة العسكرية لحل أزمات هذا الفضاء الجيوسياسي .

بالرغم من أن هذه المجموعة أكدت على لسان الرئيس الموريتاني "**ولد عبد العزيز**"، أن إنشاء هذه المجموعة، سوف لن يكون بديلا عن أي بناء إستراتيجي آخر في المنطقة، كتجمع دول الساحل والصحراء الذي كانت تتزعمه "**ليبيا القذافي**" أو مبادرة دول الميدان، التي ترعاها الجزائر وإنما ستكون

[1] الحسين الشيخ العلوي،"تجمع الساحل الخماسي ...تنسيق في ظل التعقيدات"،**تقارير**،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،14 أكتوبر 2014،ص02.

[2] نفس المرجع،ص 03.

مكملة لها ومتعاونة معها، كما قامت موريتانيا بدعوة الجزائر للمشاركة في قمة "**مسار نواكشوط**"حول التعاون الأمني بمنطقة الساحل في 18 ديسمبر 2014، بالعاصمة الموريتانية، وذلك لإبداء حسن النية تجاه الجزائر ولطمأنتها بأن هذه المجموعة ليست موجهة ضدها أو بقصد إفشال مبادرة دول الميدان.

الحقيقة أن الجزائر ودورها الإقليمي المتنامي في المنطقة الساحلية–الصحراوية، كان في قلب أهداف هذه المجموعة، فإقصاء الجزائر من هذا البناء الإستراتيجي رغم أنها بلد ساحلي ترى فيه هذه الدول الخمس، أنه سيوفر لها انسجاما وتوافقا أكبر في رؤيتها لمكافحة التهديدات في المنطقة خاصة الإرهاب، التي تتواءم وتصورات القوى الكبرى لمكافحة هذه الظاهرة، فالحضور الجزائري كان دائما لمعارضة سياسات القوى الكبرى، وهذا ما يحول دون استفادة دول الساحل الأخرى الأشد فقرا في العالم من دعم غربي، سواء في شكل مساعدات مالية أو مسح للديون أو استثمارات.

أحد أهداف تجمع الدول الخمس في الساحل خاصة موريتانيا، هو إفشال إستراتيجية دول الميدان، والتي لم تترك أمام نواكشوط أي مجال للمناورة في فضائها الساحلي، فضلا عن ذلك فإن رضى موريتانيا، النيجر، و مالي بالزعامة الجزائرية في الساحل والصحراء طيلة السنوات الماضية كان على أمل تدفق الاستثمارات والمساعدات المالية من الجارة النفطية الغنية إلى بلدانهم المأزومة والتي تعاني اقتصادياتها من اختلالات بنيوية مزمنة.[1]

إلا أن الواقع ومجريات الأمور كانت مخيبة لها من حيث تقلصت الاستثمارات الجزائرية في موريتانيا بدل أن تزيد، وكان أقساها سحب استثمارات **شركة سوناطراك النفطية** من موريتانيا في جويلية 2010، بعد 23 سنة من العمل هناك في خطوة محيرة أربكت سوق المحروقات في موريتانيانيا.

حيث وجدت موريتانيا نفسها بعد 4 سنوات من الشراكة الصورية في تجمع دول الميدان أن الاستثمارات الجزائرية لم تتعد 41 مليون دولار[2]، كل هذه العوامل دفعت موريتانيا وبقية الدول لتشكيل التجمع الخماسي ليكون بديلا عن إستراتيجية دول الميدان.

مع غياب مقاربة أمنية مشتركة ومتناسقة بين دول المنطقة وتحول منطقة الساحل الإفريقي إلى عراق ثان أو أفغانستان ثانية هو سيناريو مرغوب فيه لدى التنظيمات الإرهابية والقوى الغربية المهتمة بهذه المنطقة معا، الأولى لتوسيع نشاطها وتكثيف عناصرها وإطالة أمد وجودها، و بالتالي تبرير قضيتها والثانية لتبرير تدخلها وتعزيز نفوذها وكلاهما لا يخدم لا الجزائر ولا دول المنطقة ويشكل تهديدا لأمنهم القومي.

يمكن القول، إن سيناريو التدخل الدولي على المستوى العسكري والإنساني سيظل قائما في حال فشل الأنظمة السياسية لدول المنطقة في القضاء على الجماعات الإرهابية، خاصة في ظل ضعف

[1] نفس المرجع،ص04.

[2] نفس المرجع،ص 05.

الإستراتيجيات الإقليمية التي تتضمن إخراج إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي من دائرة النفوذ الأجنبي وذلك لعدم وجود إرادة سياسية حقيقة من النخب الحاكمة لكونها لا تستطيع تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا، كما أن أغلبها يقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية، وبذلك تحول مبدأ رفض التدخل الأجنبي التي تحتويه تلك الإستراتيجيات إلى مبدإ المصالح والمنافع المتبادلة هو ما يشكل تحديا خطيرا على مستقبل المنطقة بشكل عام والأمن الوطني الجزائري بشكل خاص.

المطلب الثالث: معضلة تأمين الحدود ...و تجدد المطالب الانفصالية

بعد أن كان ذكر التوتر الحدودي منحصرا في حدود الجزائر الغربية المتاخمة للمغرب والممتدة على مسافة 1556 كلم، بما يمثل 24.7 في % من مجموع حدود الجزائر البرية، تجاوز ذكره اليوم الجهة الغربية للبلاد إلى جهتها الشرقية والجنوبية، إذ باتت الجزائر بعد انفلات الوضع الأمني في ليبيا و مالي أمام وضع حدودي مقلق للغاية، زاده وطأة ضعف دولها الحدودية ومحدودية قدراتها على الإيفاء بواجباتها في حماية الحدود المشتركة من جانبها، وهو ما ضاعف من مسؤولية الجزائر في حماية أمنها وتأمين مجال سيادتها.

أولا-معضلة تأمين الحدود الإقليمية

لقد كانت العلاقات بين الدول سابقا السبب في المشكلات على الحدود، لكن التهديدات الجديدة حاليا هي سبب الاضطرابات على الحدود، نتيجة هشاشة الدولة أو غيابها، وفي أية بيئة عملياتية يجب الأخذ بعين الاعتبار وجود وانتشار البؤر الإجرامية، مع إمكانية وجود تداخل متزايد بين النشاطات الإجرامية والنزاعات الداخلية والأنشطة المسلحة المحتملة، وينسحب ذلك على الحدود الإقليمية للجزائر.

لذلك يتطلب تأمين الحدود اتفاقا بين طرفين لضمان تنسيق المهام والأعباء الأمنية، وبسبب غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الساحلية على وجه التحديد، فإن الإستراتيجية الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة ذات أولوية قصوى، فالحدود مع ليبيا تعرف حالة من عدم الاستقرار، بالنظر إلى أزمات ليبيا السياسية، والصراعات المسلحة إلى درجة أن أجزاء منها لا تتحكم فيها القوات الحكومية، وإنما تسيطر عليها ميليشيات متناحرة ترفض الاعتراف بالسلطة الليبية الجديدة[1].

لذلك لم يعد هناك طرفان لتأمين الحدود المشتركة، لأن الطرف الجزائري يجد نفسه أمام أطراف متعددة، وبما أن الجزائر ترفض التنسيق والتعاون الأمنيين مع المجموعات الليبية المسلحة، التي تتحكم في الجانب الليبي للحدود، فقد اضطرت إلى مضاعفة جهودها لتأمين حدودها وبالتالي حدود جيرانها عاملة على مراقبة التدفقات على طرفي الحدود.[2]

[1] عبد النور بن عنتر،"البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري :معوقات الشراكة الأمنية"،الملتقى الدولي الموسوم بـ :(**الجزائر و إفريقيا ،من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية، جامعة قالمة ،30-31 أكتوبر 2017**)، ص 4.

[2] نفس المرجع،ص5.

يبقى هذا التحدي قائما رغم محاولات الحكومة الليبية إشراك الدول المجاورة لإيجاد آليات لأمن الحدود، في المؤتمر الإقليمي الوزاري بشأن أمن الحدود الذي انعقد بطرابلس يومي 11 و12 مارس 2012 وضم وزراء الدفاع والداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية لكل من تشاد، تونس ،الجزائر ،السودان ،مالي ،مصر موريتانيا و النيجر ،أو من خلال لقاء **"غدامس"** الثلاثي بين رؤساء الحكومات في ليبيا، الجزائر وتونس.

كما لجأت الحكومة الليبية في فترات سابقة إلى اتخاذ قرار في 16 ديسمبر 2012 إلى غلق الحدود البرية مع الجزائر، التشاد، السودان و النيجر، وإعلان المناطق الليبية الجنوبية مناطق عسكرية مغلقة بسبب ما فسرته تقارير الأمم المتحدة الميدانية :"إلى افتقار الحكومة الليبية إلى آليات لمراقبة الحدود السهلة الاختراق"، سهولة الاختراق تجسدت في الهجوم الذي قادته **"كتيبة الموقعون بالدم"** على المركب الغازي بعين أمناس من خلال استغلال هذا التنظيم للفراغات الأمنية في جنوب ليبيا.[1]

أما الحدود مع مالي فتعرف تقريبا الإشكالية نفسها، ولكن الوضع مختلف بعض الشيء، فالدولة المالية فاشلة هي الأخرى وأصبح شمال البلاد ملاذا ومعقلا للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة لكن على عكس المشهد الليبي، فالأطراف الفاعلة في شمال مالي و المتمثلة في الحركات الأزوادية لا تكن عداء للجزائر، حتى وإن كانت لا تشاطرها كلها نظرتها إلى الأزمة المالية وتصورها لتسويتها، بمعنى أن هذه الحركات ليست مصدر تهديد لأمن الجزائر القومي على عكس الميليشيات الليبية المعروفة بعدائها للجزائر، أما نقطة الاختلاف الأخرى فهي تتمثل في التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي ضغط بشكل كبير على الجماعات الإرهابية التي تنشط في شمال مالي حتى وإن لم يدمرها فإنه حد من قدرتها على إلحاق الضرر بدول المنطقة ولو إلى حين.[2]

لذلك فان الجزائر لا تفتقر في الحالة المالية إلى شريك، لأن الدولة المالية على الرغم من عجزها تبقى شريكا على طول الحدود، بيد أن تأمين الحدود الجزائرية مع مالي يبقى مرهونا بالتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة الأزواد حتى لا تكون مطية لحركات إرهابية لتنفيذ أجندتها على طرفي حدود البلدين.

أما الحدود مع تونس فيختلف وضعها، ذلك أن الدولة التونسية لا تعرف مشكلات سياسية كبرى تهدد بفشلها، وإنما تمر بمرحلة انكشاف أمني بسبب المرحلة الانتقالية، كما أن هذه الحدود غير طويلة مقارنة بالحدود مع ليبيا ومع مالي، وتكمن مشكلة الحدود مع تونس، أساسا، في استيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر، ما يسبب مشاكل أمنية للبلدين، وهذا

[1] هيئة الأمم المتحدة،"**تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**"، رقم (S/2013/104)،المؤرخ في 21 فيفري 2013.

[2] نفس المرجع،ص 06.

الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الأمنيين بين البلدين، حيث تجد الجزائر في تونس شريكا حقيقيا، وتدعم الأولى الثانية بشكل واضح أمنيا واقتصاديا[1].

على الرغم من اختلاف الوضع من حدود إلى أخرى، فإنها تشترك كلها في نقطة أساسية هي قلة - إن لم نقل غياب- الإمكانات المالية والبشرية لدى كل من ليبيا ومالي وتونس، بينما هذه الإمكانات متوفرة لدى الجزائر، مما يجعل هذه الأخيرة تتحمل وحدها جزءا ضخما من المجهود الأمني لتأمين الحدود مع جيرانها، خاصة و أنه يستحيل الفصل في عالم اليوم بين الأمن القومي لكل دولة من الدول المجاورة[2].

غير أن شح مواردها المالية بسبب التراجع الكبير لعائداتها النفطية، يضع مجهودها الأمني في المنطقة على المحك وإن كانت الأزمة الاقتصادية لم تؤثر بعد على ميزانيتها العسكرية المرتفعة 10.6 مليار دولار سنة 2017 حسب أرقام معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام[3].

دون أن ننسى الحدود الغربية للجزائر مع المغرب، حيث يحتفظ الجيش الجزائري بقوات مهمة في المنطقة لمنع تهريب المخدرات والسلاح، فيما اعتبرت المغرب أن الجزائر تمثل مصدرا للإرهاب العبر-وطني الذي يهدد الأمن القومي المغربي، ويمكن القول أن هناك أربعة أطراف مشاركة في إدارة وضع الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب وهي[4]:

-**الطرف الأول:** وهم المهربون الذين يسترزقون من عمليات التهريب ويحاولون الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين شعبي البلدين.

-**الطرف الثاني:** يتمثل في سكان المناطق الحدودية حيث أن عمليات التهريب تسهل لهم الحياة وتساعدهم في الحفاظ على علاقاتهم الاجتماعية.

-**الطرف الثالث:** وهم حرس الحدود والجمارك،حيث يطبقون بنوع من التحفظ قرارات غلق الحدود مع العلم بوجود نوعين من التهريب المتعلق بالمواد المعيشية، والتهريب المافيوي المتعلق بالمخدرات والسلاح.

-**الطرف الرابع:** يتمثل في قوى المجتمع المدني في البلدين، فهو يندد بغلق الحدود من جهة و يرفض اختراق القوانين المتعلقة بغلقها من جهة أخرى.

ثانيا- خطر عدوى المطالب الانفصالية

تجمع العديد من الدراسات في حقل العلاقات الدولية بأن العالم قد يشهد مع نهاية القرن الحادي والعشرين إزاحة للدولة الوطنية، في ضوء مبدإ حق تقرير المصير الذي تم اللجوء إليه بمحدودية في القرن العشرين لكنه مرشح للاستخدام المكثف في القرن الحالي، بفعل تفجر الهويات المحلية ووجود

---

[1] عبد النور بن عنتر،" الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، **العربي الجديد** ،16 أوت 2014،ص 02.

[2] نفس المرجع،ص 03.

[3] (ـــــ،ـــــ)،"**عقيدة الجزائر الأمنية** "،المرجع السابق،ص 03.

[4] محمد جعبوب،"منطق الأمن الحدودي" ،مجلة دراسات سياسية،المجلد 3،العدد 2،(جوان 2020)،ص ص 21، 22.

مناخ عالمي يدفع باتجاه أهمية حقوق الإنسان، وبذلك من المحتمل أن تنتهي الجغرافيا السياسية للدولة إلى كيانات أو دويلات أو جماعات ذات نفوذ تتعامل مباشرة مع القوى الدولية[1].

لذلك، فإن هشاشة بعض دول الجوار الإقليمي للجزائر واكتمال الوجود العسكري الكثيف في المنطقة، قد يؤدي إلى تقسيمها على غرار ما حدث مع الأكراد في العراق وجنوب السودان واليمن، يعني أن عناصر "**نظرية تفتيت المنطقة**" التي تتبناها الدول الغربية و السيطرة على مواردها التي لم تنته بانتهاء حقبة الاستعمار التقليدي، وإنما أخذت أشكالا جديدة منها استعمال مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كأدوات للتدخل العسكري في هذه الدول، كما حدث في ليبيا و العمل على إثارة الفتن الطائفية هو ما حدث بعد ثورات ما يعرف بـ: "**الربيع العربي**"، الذي نتج عنها تصاعدا لموجات العنف الطائفي وتصاعد أصوات الانفصال[2].

فمن بين السيناريوهات المحتملة في المنطقة تقسيم ليبيا إلى أربع دويلات أو فيدراليات تضم **جمهورية برقة** في الشرق، **الجمهورية الطرابلسية** في الشمال، **جمهورية فزان** في الجنوب، **الجمهورية الأمازيغية** في الغرب على الحدود مع الجزائر، وهو ما سيشكل خطرا كبيرا على استقرار منطقة شمال إفريقيا والساحل، كما أن الجزائر ستكون من أكبر الدول المتضررة في حال حدوث سيناريو تقسيم ليبيا تضم عرقيات مختلفة كالأمازيغ و التوارق، وفي حال حصولهم على الاستقلال التام عن الحكومة الليبية أو على الحكم الذاتي سيفتح الباب أمام **أمازيغ** وطوارق الجزائر لحمل نفس المطالب، على غرار ما حدث بعد أحداث 2011 في المنطقة العربية، التي تواجه في الوقت الراهن خطر التقسيم على أساس طائفي.

أما على الحدود الجنوبية للجزائر فكان للتدخل الأجنبي في ليبيا تداعيات خطيرة على الأمن القومي الجزائري بفعل الفراغ الأمني الذي تركه انهيار نظام القذافي، فمن أولى ارتداداته ظهور حركات انفصالية شمال مالي تطالب بالانفصال عن الدولة المركزية، بعد أن اقتصرت مطالبها في فترات سابقة على تحسين الوضع التنموي وتحقيق الاستقلال الذاتي في أقصى الحالات[3].

لذلك فإن سيناريوهات التقسيم تطرح بشدة في هذه المرحلة، ومنه سيناريو تقسيم مالي إلى دولتين، واحدة في الجنوب والأخرى في الشمال، كما أن الشمال بدوره مهدد بالتقسيم إلى دولتين دولة علمانية تطالب بها حركة أزواد تسمى "**الأزواد المستقلة**" و "**دولة إسلامية**" تطالب بها حركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تسعى لإقامة إمارة إسلامية[4] .

---

[1] وهيبة دالع ،المرجع السابق،ص363

[2] خالد حنفي علي،"الكيانات المستقلة على الحدود العربية –الإفريقية"،مجلة السياسة الدولية ،العدد 185،(2011)،ص 22.

[3] منصور لخضاري،"إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"،المرجع السابق،ص 447.

[4] وهيبة دالع ،المرجع السابق، ص 377.

فنجاح سيناريو الانفصال على الحدود الجنوبية الجزائرية لن يخرج عن تنفيذ مشروعات غربية ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل أساسا في تفتيت أوطان المنطقة واستعمال الكيان الجديد كقاعدة عسكرية لإدارة ما يسمى "**الحرب على الإرهاب في الساحل الإفريقي**"، وإنشاء حاجز متقدم لمنع الأفارقة من دول جنوب الساحل الحالمين بالهجرة غير الشرعية من الوصول إلى الأراضي الأوربية، والاستئثار بالثروات الطبيعية المنجمية و الطاقوية المهمة بالنسبة للمنطقة، و الشروع في استغلالها وقطع الطريق أمام المد الصيني في إفريقيا، وهذا من شأنه أن يضرب أمن الجزائر الوطني في الصميم، لما يجمعها من امتدادات طبيعية وبشرية بما يرجى تجسيده على الساحل الإفريقي، ويجعل المشروع القديم المتجدد القاضي ببعث وطن قومي للطوارق تهديدا حقيقيا، وخطرا على السلامة الترابية والوحدة الوطنية للجزائر[1].

تبقى مسألة الطوارق الرهان الأكبر لتأكيد صلابة الدولة الوطنية الجزائرية وحقيقة القول بقوتها وتماسكها، فإدعاء التمكين السياسي والمدني والحقوقي للتوارق الجزائريين يبقى قابلا لأي تصدع، إذ لا يرى طوارق الجزائر في الانتماء القبلي الذي يتميزون به إلى مؤسسة اجتماعية يحتكمون إلى ضوابطها ما لم تتعارض مع مصلحة الجزائر، فشعورهم القبلي يغيب أمام إحساسهم بالانتماء الوطني الذي يسمو على القبيلة.

المبحث الثالث: المشاريع و السياسات الأجنبية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية

إن متغير المصلحة هو المحدد الأساسي لسياسات وإستراتيجيات الدول الأجنبية في التعامل مع دول المنطقتين الساحلية والمغاربية عموما والجزائر على وجه خاص، فهي لم تتردد في توظيف نفس المبررات للتدخل في المنطقة كمحاربة التنظيمات الإرهابية و شبكات التهريب، وترقية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ورغم أن هذه الأوراق أصبحت مكشوفة، إلا أنها ستظل ثابتة في إستراتيجيات تلك الدول بما فيها سياسة القواعد العسكرية وسلب ثروات المنطقة.

المطلب الأول: التدخل الأجنبي بحجة الحرب على الإرهاب في المنطقة

يشكل استمرار تدخل الدول الغربية في القارة الإفريقية عموما و منطقة الساحل الإفريقي على وجه الخصوص بتضخيمها لظاهرة الإرهاب، تحديا للإستراتيجية الجزائرية في المنطقة على المستويين الأمني والدبلوماسي، حيث أصبحت الجزائر متخوفة من الأبعاد الممكنة التي ستتجه إليها أزمات الساحل المتصاعدة، خاصة بعد الحرب على مالي والتدخل العسكري في ليبيا، وتجد مبررات تخوفها في الرفض والتجاهل الذي تتعامل به القوى الغربية في المؤسسات الدولية مع كل اقتراحات ومشاريع الدول الإقليمية بما فيها الجزائر، وتجاهلها لرؤية هذه الدول لطبيعة الأزمات التي تعاني منها المنطقة خاصة في ظل عجزها عن تحقيق إنجازات في المنطقة بما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها المحدودة، مما يزيد من قناعتها بأنها

[1] منصور لخضاري، المرجع السابق، ص449.

ستكون خارج كل الحسابات والحلول الدولية التي يمكن تنفيذها في المنطقة، وهي الحلول التي ستؤثر بالضرورة في خارطة المنطقة، وقد تدفع فيها تكاليف باهضة عبر إقصاء حلولها والاعتماد على آليات النظام الدولي الحالي التي تقوم على إدارة الأزمات وليس على حلها وإنهائها.[1]

هذا، وقد حذر العديد من المختصين من تداعيات الاضطرابات الأمنية في دول الجوار الإقليمي على الأمن الوطني الجزائري مستقبلا، وذلك من خلال محاولات استغلال الأمر من أطراف خارجية لها مصالح وأطماع في الجزائر، فعلى سبيل المثال قال الباحث الجزائري "**قطوش محمد رضا**"، إن المنشآت البترولية الجزائرية أصبحت مهددة بالجواسيس والعملاء وطائرات الاستطلاع عقب "**حادثة تيقنتورين**" واحتمال تحول بعض شركات الحراسة الأمنية إلى بؤرة من خلال إمكانية الزج بالعشرات من الجواسيس بصفتهم تقنيين مختصين في المسائل الأمنية بدعوى توفير الأمن لإطارات الشركات الأجنبية، في حين يكون هدفهم الرئيس الجوسسة على أمن البلاد وثروات الوطن، خاصة في ظل الفراغ التشريعي في القانون الجزائري وهو ما يهدد الأمن الوطني الجزائري في مختلف مستوياته وأبعاده.[2]

في سياق متصل، ذكرت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإرسال 500 جندي من القوات الخاصة إلى جنوب إسبانيا، بالقرب من دول شمال إفريقيا في 24 أفريل 2013 وبالتحديد في قاعدة الطيران العسكري **بمورن *moren***، وحسب نفس الوكالة، فإن هذه القوات تهدف إلى التدخل السريع في منطقة شمال إفريقيا التي تشهد ارتفاعا في المشاكل الأمنية، وذلك لمواجهة التهديدات المحتملة ضد المواطنين الأمريكيين و لحماية السفارات و القنصليات والممثلين لها في إفريقيا، خاصة بعد الهجوم على القنصلية الأمريكية في ليبيا في بداية سبتمبر 2012، وهو الحدث الذي وظفته الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير وجودها في جنوب إسبانيا، وقد توظفه لتبرير أي تدخل عسكري محتمل في شمال إفريقيا مستقبلا.[3]

كما أوصى تقرير صادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في سنة 2013 بضرورة زيادة حجم العمليات السرية الأمريكية في شمال مالي، باستعمال طائرات دون طيار بحجة منع تسلل عناصر من تنظيمي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الجهاد والتوحيد إلى دول أخرى، وهذا ما يوحي بوجود رغبة أمريكية في تعزيز وجودها على الحدود الجنوبية للجزائر لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

كما تعمل فرنسا على إبقاء وجودها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد حربها في مالي ضد الجماعات الإرهابية مستغلة القرار الأممي الذي سمح لها بنشر نحو 4000 عسكري فرنسي، متمركزين بالأساس في

---

[1] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص ص 338، 339.

[2] عادل مصمودي،"المنشآت البترولية الجزائرية مهددة بالجواسيس والعملاء وطائرات الاستطلاع"،**يومية الخبر الجزائرية**،فيفري 2013،ص 02.

[3] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص ص339، 340.

المناطق الشمالية لمالي بالقرب من الحدود الجزائرية، وباستعمال الغطاء الجوي للمنطقة لرصد تحركات تلك الجماعات، وهو ما يكرس الوجود الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي باسم الشرعية الدولية، إلا أن واقع الأمر يدعو إلى التشكيك في هذه النية الفرنسية تجاه التدخل في مالي.

فمن الواضح أن الهدف الفرنسي ليس حل الأزمة المالية، إذ أنها لو كانت تسعى إلى الحل فقد كانت هناك الفرص لتقديم الدعم لتحركات الإيكواس في هذا الاتجاه، فقد سبق للإيكواس أن أعلنت استعدادها لنشر 3300 من قواتها في مالي لطرد المقاتلين من المسلحين الإسلاميين ولإصلاح جيش البلاد ثم دعم العمليات لاستعادة شمال البلاد من المسلحين الإسلاميين، غير أن تلك الخطة لم تحظ بتمويل دولي،[1] وبذلك ستبقى القوى الغربية توظف عامل الإرهاب لكونه أصبح أداة ناجحة للتدخل في سيادة الدول.

ارتكزت الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا في إعادة تقويمها وبناء دورها فيها على المتغير الأمني فكانت الحرب العالمية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من أبرز المداخل التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في القارة الإفريقية، فإعادة واشنطن ترتيب وضعها الإستراتيجي عبر تشكيل قيادة عسكرية خاصة لإفريقيا بهدف مكافحة الإرهاب من خلال التدريب وتقديم الدعم اللوجيستي لقوات الدول الإفريقية، ومع أن الطابع العسكري هو الغالب على الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا، إلا أن هذا لا ينفي المصالح الاقتصادية الأمريكية في القارة و خاصة الطاقوية منها .[2]

كما أن حاجة الجزائر إلى الدعم الغربي والأمريكي خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا و اكتساب الخبرات في مجال مواجهة التهديدات اللاتماثلية، جعلها تدخل ضمن المبادرات الأمريكية في إفريقيا وذلك من خلال إستراتيجية الأمن في الساحل ولعل أبرز هذه المبادرات، ما يلي:

1-برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الإفريقي: وضعت القيادة المركزية الأمريكية برنامج القوة المتحدة للمهمات المشتركة في القرن الإفريقي في أكتوبر 2002، لمحاربة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والإسهام في تكوين قوات الأمن في هذه البلدان، وحماية الأمن القومي الأمريكي بشكل عام [3]، بما في ذلك التدخل في نشاطات إنسانية، وتم إلحاق هذا البرنامج بقيادة **"أفريكوم"** بعد إنشائها، وقد إنصب هذا البرنامج على شمال شرق إفريقيا (كينيا، الصومال، السودان، إريتيريا، إثيوبيا، جيبوتي، جزر السيشل).[4]

---

[1] محمد بوبش،المرجع السابق،ص ص 153، 154.

[2] علي حسين باكير،"التنافس الدولي في إفريقيا:الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"،مركز الجزيرة للدراسات متوفر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172114305664025 4.html

[3] *Horace cambelle. "les militaires américains et africom entre le marteauet les croisées": http ://pambabazuka.org/fr/categry/features/72693.*

[4] كريم مصلوح،المرجع السابق،ص 233.

تبنت الولايات المتحدة -بغرض دعم- هذا البرنامج الحضور العسكري المباشر في جيبوتي، وأسهم هذا البرنامج في نشاطات مدنية عدة، كالمساعدة في الحصول على الأدوية والمياه و أخرى عسكرية مثل مراقبة خليج عدن، كما كانت الولايات المتحدة قد دعمت اجتياح إثيوبيا للصومال في عام 2006 عن طريق قوات أمريكية خاصة بهدف محاربة عناصر حركة الشباب المجاهدين في الصومال وتقدر القوات الأمريكية في جيبوتي ب 1600 فرد.

لم يقتصر نشاط هذا البرنامج على عناصر محلية في هذا المجال، بل أدى إلى نشاطات في دول إفريقية أخرى، مثل ليبيريا وبورندي وتشاد وغيرها، إذ أن تركيز هذا البرنامج على القرن الإفريقي لا يمنع من توجهه نحو مراقبة منطقة مصالح واسعة تمتد نحو وسط إفريقيا ونحو الشريط المحاذي للبحر الأحمر شمالا، كما يظهر فإن الولايات المتحدة التي كانت تكتفي بمراقبة المسالك والأبواب البحرية البالغة الأهمية أو التدخل انطلاقا من البحر، لم تعد إستراتيجيتها هذه تستجيب لتطلعاتها الجديدة والتي تقوم على الحضور الميداني في البر الإفريقي.

2-مبادرة عموم الساحل*PSI*: قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية مبادرة عموم الساحل في 07 نوفمبر 2002، واستهدفت أربع دول هي: مالي، موريتانيا، النيجر، التشاد و الجزائر كدولة مراقبة، بهدف تحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي، إذ صممت لتدعيم قدرات وحدات حرس الحدود بها في مواجهة الأنشطة المريبة لانتقال الأشخاص والسلع، والتصدي لعمليات تهريب السلاح والمخدرات وانتقال العناصر الإرهابية، وبموجب هذا البرنامج قامت القوات الخاصة بالقيادة الأوربية بتقديم خدمة التدريب لرفع كفاءة القوات المحلية وبناء قدراتها، الأمر الذي اشتمل على موضوعات التكتيكات الصغرى والملاحة البرية لاكتساب مهارة الميدان عند العمل في الأقاليم الصحراوية، إضافة للدعم المادي بتوفير وسائل الانتقال المناسبة لطبيعة الأرض ومعدات الاتصالات المتقدمة[1].

كما تضمنت المبادرة العمل على إنشاء عنصر التنسيق الأمني بين الدول المتجاورة لضبط الحدود والسيطرة عليها، وجرى تطبيقها بين المجموعة المحدودة من تلك الدول كتجربة قابلة للتطوير والتوسع، حيث اشتملت على بناء آلية وتنظيم الجمع بين المسؤولين عن الأجهزة المدنية والعسكرية المعنية بالدول الأربع لتشجيع أساليب التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها، وقد تم العمل بها رسميا في جانفي 2004،[2] بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي، موريتانيا و النيجر وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية، ويضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد،

[1] كريم مصلوح،المرجع السابق،ص ص 233، 234.

[2] *Stephen Ellis, "BRIEFING: THE PAN-SAHEL INITIATIVE", African affairs, vol. 103. N 412, Royal African Society, 2004, p. 459.*

وقدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بـ: 8 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية خصص ضمنها 6.25 مليون دولار للعام الأول وهي المبادرة التي تم توسيعها لتشمل عشر دول اخرى في العام 2005[1].

كما استفادت القوات الأمريكية من البرنامج، إذ أتيحت لها الفرصة للتدرب على العمل في البيئة الصحراوية المختلفة عما اعتادت عليه، وهي التي تمثل مسرح العمليات المحتملة في نطاق فرضيات المواجهة العالمية ضد التنظيمات الإرهابية، بالإضافة إلى ثبوت إمكانية الاعتماد على القوات المحلية بعد رفع كفاءتها لتعزيز القوات الأمريكية في تلك المواجهة، إلى جانب دور تلك المبادرة الفعال في تدعيم العلاقات العسكرية الثنائية بين الولايات المتحدة والشركاء الأفارقة الأربعة.

لكن ما رصد لها من ميزانية لم يكن ليتماشى مع الأهداف المرجوة، و إن أضيفت إليها مخصصات مالية ملحقة من بعض الميزانيات الأخرى لبرامج متنوعة في مكافحة الإرهاب، وقد أصبحت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب، وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة، وغيرها من عناصر الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف بـ: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء .[2]

2-مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء *TSCTI*: أعلنت إدارة بوش في جوان 2005 عن هذه المبادرة لمتابعة إنجازات مبادرة عموم الساحل، وتعميقها وذلك بهدف مساعدة حكومات المنطقة لتحسين السيطرة على أراضيها حتى لا تصبح ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية، وذلك بإتباع منهج شامل لبناء القدرات المحلية وتيسير التعاون بين حكومات دول المنطقة في الصراع مع التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

امتدد مجال المبادرة ليشمل إضافة إلى الدول الأعضاء في مبادرة عموم الساحل، كلا من الجزائر والمغرب وتونس والسنغال ونيجيريا، وتعرف تقارير أمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء بكونها: "***إستراتيجية متعددة الأوجه طوال سنوات عدة هدفها هزم التنظيمات الإرهابية عبر تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وتوثيق التعاون بين قوات الأمن، وتعزيز الديمقراطية وتشويه سمعة الإرهاب، وتقوية العلاقات الثنائية العسكرية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة***".[3]

كما اهتمت المبادرة بالجوانب التنموية، وتوسيع أنشطة الدبلوماسية الشعبية وحملات التوعية وتحسين مستوى الاستخبارات ورفع كفاءة القيادة والسيطرة وتأمين الاعتبارات اللوجيستية والإمداد والتموين، بغرض تحقيق تأمين أفضل للمناطق الحدودية، بدعم إمكانات وحدات الحدود ومعاونتها على إغلاق حدودها و تأمينها و تعزيزها في مواجهة عمليات التنظيمات الإرهابية .

---

[1] كاظم هاشم نعمة،"**إفريقيا بعد 11 سبتمبر:استراتيجيات الانخراط والتعاون**"،ط1،طرابلس،ليبيا،أكاديمية الدراسات العليا،2008، ص53.

[2] منصور لخضاري ،**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق،ص 94.

[3] كريم مصلوح،المرجع السابق،ص 235.

في سياق ذي صلة، امتد التطوير ليشمل فلسفة المبادرة ذاتها، فصار التركيز الأساسي فيها يقوم على الجهود الاستباقية، عن طريق امتلاك عنصر المبادأة وإجبار العناصر الإرهابية على البقاء في وضع دفاعي، وبالتالي زادت أهمية عنصر تبادل المعلومات الاستخباراتية، وترعى قيادة قوات الولايات المتحدة في أوربا ***EUCOM*** مؤتمرات إقليمية لوزارة الدفاع ورؤساء الاستخبارات العسكرية لبناء الثقة بينهم ولتبيان فوائد التعاون.[1]

رغم اهتمام المبادرة بالعمل الجماعي المتعدد الأطراف، فهي تتضمن أيضا تصميم مجموعة من البرامج التكميلية على المستوى الثنائي، تراعي الظروف السائدة لدى كل دولة في المنطقة وتتناسب معها، وقد اعتمد الكونغرس الأمريكي ميزانية 500 مليون دولار للمبادرة خلال خمسة أعوام تمتد بين عامي 2007-2013، توجه إلى دعم إمكانات الدول المشتركة في جهود مكافحة الإرهاب، و التهديدات المحتملة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكذا من أجل دعم الأمن في بعض المناطق ذات الوجود الأمني الضعيف بما في ذلك القيام بالمناورات العسكرية المشتركة مع الحلفاء في منطقة غرب إفريقيا.[2]

بالإضافة إلى التعاون المباشر مع بلدان شمال إفريقيا، حيث تربط المغرب في مجال مكافحة الإرهاب لجنة تعاون مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحوار إستراتيجي أصبح تقليدا جديدا للعلاقات المغربية الأمريكية منذ 13 مارس 2013، يساعد مثل هذا الحضور تعزيز النشاط الأمريكي في شمال غرب إفريقيا، و في التعاون مع المغرب في مشكلات الصحراء، ومنها تنظيم مناورات مغربية أمريكية منتظمة، والحوار ذاته تم إطلاقه في أكتوبر 2012 مع الجزائر، كما سبق لها و أن شاركت في مناورات ثنائية في الجنوب الجزائري.[3]

فضلا عن ذلك، اتبعت واشنطن سياسات عسكرية أخرى لتأمين المنطقة بما في ذلك المبادرة الإفريقية للاستجابة للأزمات ***AFRICAN CRISIS RESPONSE INITIATIVE*** التي تأسست سنة 1996، أصبحت تعرف ببرنامج "**المساعدة التدريبية على عمليات الطوارئ الإفريقية**"، وهي مبادرة صممت لتوفير التدريب على عمليات حفظ السلام و التكتيكات العسكرية من طرف القوات الأمريكية الخاصة، زيادة على تدريب القوات الإفريقية على استخدام المعدات العسكرية الأمريكية، ولقد شمل هذا البرنامج دولا مثل: المالاوي، مالي، غانا، ساحل العاج، البنين، كينيا، السنغال و أوغندا.[4]

---

[1] *Martin Pabset, "External interest in west africa ": http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/sorting_out_the_mess_external_interests_west_africa_m_pabst.pdf*

[2] أسماء رسولي ،المرجع السابق،ص 302.

[3] كريم مصلوح،المرجع السابق،ص236.

[4] نفس المرجع،ص237.

فضلا عن ذلك، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "**برنامج أمن الحدود الساحلية الإفريقية**" ***THE AFRICAN COASTAL BORDER SECURITY PROGRAM***، الذي يهدف إلى تعزيز أمن خليج غينيا وذلك لتسهيل الاستثمار بالمنشآت الطاقوية في حقول النفط ومرافق النقل من أي نزاع قد يعطل شحنات النفط، إضافة إلى إعداد الولايات المتحدة للتدخلات العسكرية المحتملة في القارة، وقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية 35 مليون دولار حتى عام 2012، على تدريب أفراد من البحرية النيجيرية ودول أخرى على مكافحة القرصنة وتهريب النفط وغير ذلك من النشاطات[1].

عموما لا يبدو أن المبادرات العسكرية الأمريكية في هذه المنطقة كانت قوية بما فيه الكفاية، إذ تواجه صعوبات كبيرة بالنظر إلى الميزة الجغرافية للمنطقة، وانخراط واشنطن في مهمات أخرى أكثر تعقيدا ويلاحظ عمق هذه الصعوبات في وضعية مالي إثر الانقلاب على الحكم فيها ونزوح الجهاديين إلى شمال البلاد، حيث لم تشفع المساعدات والنشاطات العسكرية للولايات المتحدة مع مالي في الوقاية من حدث مهم كهذا، ويمكن تفسير هذا الوضع الصعب ومحدودية البرنامج الأمني الأمريكي في منطقة الصحراء الكبرى إلى أربعة عناصر أساسية[2]:

-طبيعة البيئة الجغرافية والتاريخية للمنطقة وهي التي تتسم بالصعوبات المناخية والفراغات المجالية والديموغرافية.

-تواضع المخصصات المالية والبشرية للبرنامج الأمريكي المتعلق بمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء.

-اعتماد الولايات المتحدة في هذه المنطقة على دول أساسية دون أخرى، ويلاحظ ذلك من خلال تفعيل برامج التعاون والمساعدات نحو هذه الدول.

-ضعف جاهزية بلدان الساحل نتيجة لضعف مؤسساتها الأمنية و محدوديتها وضعف مستوى جيوشها من الناحية البشرية كميا ونوعيا و انتشار الفساد في هياكلها.

المطلب الثاني: تحدي إقامة القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة

تسعى بعض القوى الدولية إلى توظيف عامل الإرهاب العابر للحدود في إقامة قواعد عسكرية في منطقة الساحل الإفريقي مستغلة حالة الانهيار الأمني في المنطقة لتعزيز وجودها هناك، وقد طرحت العديد من السيناريوهات بعد الحرب في مالي، من بينها استغلال القوى الغربية للأزمة وجعلها مبررا لبناء قواعد عسكرية لتحقيق مزيد من النفوذ والسيطرة على ثروات المنطقة،حيث جاء في كلمة "**كلود أنياسو**" مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، ما يأتي :"***بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قاعدة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية ولن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من***

[1] نفس المرجع ،ص 243.

[2] نفس المرجع،ص ص 237، 238.

خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوربية EUCOM والقيادة الوسطى CENTCOM وقيادة المحيط الهادئ PACOM "[1].

في السياق ذاته، نقلت ***صحيفة نيويورك تايمز*** عن مصادر عسكرية أمريكية أن قيادة القوات الأمريكية لإفريقيا ***AF-RICOM*** تريد إقامة قاعدة عسكرية يكون مقرها في النيجر قصد تكثيف مهام مراقبة الجماعات المتطرفة بالمنطقة، وأفادت بأن المشروع سيتم المصادقة عليه من قبل وزارة الدفاع ثم البيت الأبيض والحكومة النيجرية، التي أعرب رئيسها "**محامادو ايسوفو**"عن إرادته في إقامة ما أسماه بعلاقة إستراتيجية على المدى البعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد نقلت ذات الصحيفة عن مسؤولين عسكريين أمريكيين أن الأمر سيتعلق بقاعدة طائرات من دون طيار للمراقبة غير المسلحة، دون استبعاد اللجوء إلى إطلاق الصواريخ في حال تفاقم الخطر[2].

إن إقامة قاعدة عسكرية في بلاد مجاور للجزائر يشكل خطرا على السيادة الجزائرية، حيث قد يتم استخدام تلك القواعد العسكرية ضدها في حال حدوث اضطرابات داخلية مطالبة بإسقاط النظام في الجزائر مثلما حدث في ليبيا، وقد تستخدم في حال نشوب أي حرب إقليمية في المنطقة خاصة بين الجزائر و المغرب على خلفية قضية الصحراء الغربية، وذلك في حال ما استطاع الطرف المغربي استمالة الأطراف الغربية إلى صالحه.

كما أن دخول الجزائر في مختلف الإستراتيجيات الدولية لمكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر التي رافقتها حملة دولية شديدة ضد الإرهاب، اقتضت تعاونا دوليا من كافة الأطراف، قد يضع الجزائر أمام تحد كبير يستهدف سيادتها، كمطالبتها مستقبلا بالسماح بإقامة قاعدة عسكرية أجنبية على حدودها الإقليمية بحجة مكافحة الإرهاب، وهذا ما هو متوقع حصوله في إطار إستراتيجية الأمن في الساحل التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

قدم المسؤلون في **البنتاغون** تفسيرات مثالية لكنها غامضة حول ما يفترض أن تقوم به القيادة الجديدة، إذ صرحت "**تيريزويلان**"نائبة مساعد وزير الدفاع للشؤون الإفريقية على حد قولها: "***نحن نريد منع تحول المشكلات إلى أزمات، ومنع تحول الأزمات إلى كوارث***"، بينما قال الجنرال "**وليام وارد**" :"***من مصلحتنا الوطنية أن تكون إفريقيا قارة مستقرة***".

كما شدد البنتاغون على أن الهدف من إنشاء القيادة الجديدة يتمثل فيما يلي :

-الإسهام في إرساء السلام والأمن و التصدي للأزمات في القارة الإفريقية.

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم،"قيادة عسكرية أمريكية جدية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "،المجلة العربية للعلوم السياسية،القاهرة،:مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 21،(شتاء 2009)،ص 90.

[2] وهيبة دالع، المرجع السابق،ص ص 346، 347.

[3] عبد النور بن عنتر ،المرجع السابق،ص 72.

-هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.

-ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للازمات الناشئة، و أن عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة.

-التعاون مع دول إفريقية محددة لإيجاد بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك انتشار أسلحة دمار شامل.

-تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل .

-حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

إلى جانب هذه الأهداف الرسمية المعلنة والمفترضة، يبدو أن **الأفريكوم** له أهدافا أبعد من ذلك وأوسع أمنية في المقام الأول تتعلق بمكافحة الإرهاب واقتصادية تتصل بتحقيق الأمن الطاقوي، وأخيرا أهدافا إستراتيجية تسعى من ورائها واشنطن تطويق الامتداد التجاري والإستراتيجي للصين خصوصا ومختلف القوى الصاعدة التي دخلت السوق الإفريقية بقوة مثل، كوريا الجنوبية، الهند و البرازيل[1] ولمنافسة كذلك الإتحاد الأوربي في القارة بعد مراجعتها مبدأ احترام مناطق النفوذ بين القوى الكبرى أين كانت إفريقيا تعد مجالا محجوزا للنفوذ الأوروبي سيما الفرنسي.

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري المباشر في إفريقيا عبر إقامة قواعد عسكرية جديدة على غرار **القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي**، التي تضم قوة أمريكية للتدخل السريع، وهي قادرة على القيام بعمليات في كينيا والصومال وتنزانيا و اليمن، وذلك مقابل حصول جيبوتي في المقابل على مساعدات أمريكية بقيمة 30 مليون دولار سنويا، وتخطط لبناء **قاعدة عسكرية بحرية بساوتومي** التي تملك إحتياطات نفطية تقدر بأربعة ملايين برميل، وتحاول كذلك العزف على وتر المساعدات المادية لإقامة مزيدا من القواعد العسكرية في إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي مستغلة حاجة تلك الدول إلى مثل هذه المساعدات في ظل المشاكل المعقدة التي تعاني منها دول المنطقة على كافة الأصعدة.[2]

فيما ثارت الكثير من الاستفهامات حول مهام **أفريكوم** هل سيؤدي الوجود العسكري الأمريكي إلى مواجهة الظاهرة الإرهابية والكف من عدم الاستقرار في القارة، أم أنه سيتحول إلى نقطة جذب جديدة لمناهضة أمريكا؟ إن مهمة أفريكوم غير مفهومة بصورة جيدة، سواء في أمريكا أو في إفريقيا، وقد عبرت الكثير من البلدان الإفريقية عن تحفظات شديدة بشأن زيادة الدور العسكري الأمريكي في القارة، ومن المؤكد أن التجربة الأمريكية في العراق تحث على الفضح الدقيق للمشاريع العسكرية ذات المثل الجريئة

[1] إبراهيم شابير الدين، ترجمة:الحاج ولد إبراهيم،" **الأفريكوم....حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**"،الدوحة :مركز الجزيرة للدراسات،23 جوان 2013،ص ص 4-6.

[2] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص347.

ولكن المبهمة التفصيلات[1]. أي أن استقرار هذه القيادة في أي دولة سيجعلها في وضع متفوق إقليميا، غير أن هذه المواقف لا تعكس واقع الحال نتيجة تعميق البلدان الإفريقية للتعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة [2]، ويبدو أن إيجاد البيئة الملائمة لاستقبال هذه القيادة تبقى مسألة وقت.

نتيجة للانتقادات الإفريقية التي وجهت إلى هذا التحرك و المعارضة لإنشاء مثل هذه القاعدة أكدت الجزائر على غرار أغلب الدول الإفريقية، معارضتها الشديدة لإقامة هذه القيادة، فقد صرح **محمد بجاوي** وزير الخارجية الجزائري الأسبق قائلا، إن:" ***الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية على ترابها مهما كان البلد الذي تنتسب إليه..لأننا نعتبر أن وجود مثل هذه القواعد على ترابنا لا يتوافق وسيادتنا الوطنية واستقلالنا***"[3]، وذلك راجع إلى اعتقاد تشكل لدى صانع القرار السياسي في الجزائر مفاده أن العامل الخارجي أو محاولات التدخل الأجنبي تزيد من تعميق الأزمة و استمرارها، ويرتكز موقفها هذا على تجربتها في مكافحة ظاهرة الإرهاب خلال عقد التسعينات، باعتبار أن بعض الدول عملت على تقديم دعم مالي تحت غطاء العمل الخيري وسند إعلامي، وكذا السماح بحركة و اتصالات قادة التنظيمات الإرهابية المسلحة الناشطة في الجزائر، حيث احتضنت الولايات المتحدة الأمريكية "***أنور هدام***"، و أوت ألمانيا "***رابح كبير***"، وهما من قادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما تواجدت في كل من فرنسا وبلجيكا شبكات إسناد للعمليات الإرهابية، أيضا كانت بعض الخروقات من قبل دول الجوار فيما يتعلق بتزويد الجماعات الإرهابية بالسلاح.

الخريطة رقم(6):أهم القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم والمناطق التي تغطيها

المصدر: /http://defenceforumindia.com/forum/threads/possible-us-command-realignments.53530

علاوة على ذلك، تعتبر فرنسا الدولة الأوربية الوحيدة القادرة باستثناء بريطانيا نسبيا على نشر قوات عسكرية خارج حدودها بكثير من المهنية، ويساعدها على ذلك التواجد الدائم لقواتها في عدد من

[1] إدريس عطية، المرجع السابق،ص ص 424، 425.

[2] كريم مصلوح،المرجع السابق،ص 249.

[3] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية**، المرجع السابق،ص 97.

الدول الإفريقية وهو مازاد في السنوات الأخيرة، نظرا لتنامي الاضطرابات في المنطقة وازدياد خطر الجماعات المسلحة في دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا، بما يشكل خطرا على المصالح الإستراتيجية الفرنسية خاصة أن لهذه الجماعات العديد من الصلات والارتباطات داخل أراضيها، الأمر الذي يهدد بإمكانية نقل المعركة إلى داخل التراب الفرنسي وهو ما تعمل فرنسا بكل الوسائل على تفاديه[1].

تسمى الركيزة التي قامت عليها العلاقات الفرنسية–الإفريقية بعد الاستقلال "**التعاون**"، وهي سياسة خارجية فرنسية إزاء إفريقيا تقوم على تقديم المعونة للبلدان الإفريقية مقابل المحافظة على الحضور الفرنسي في المنطقة، وأنشئت لهذا الغرض وزارة خاصة بهذه السياسة في الحكومة الفرنسية عرفت بـ"**وزارة التعاون**".[2]

سعت هذه السياسة للمحافظة على الروابط الاقتصادية والتجارية واستيراد المواد الأولية، إذ يعد تأمين الموارد الإستراتيجية أحد العناصر الأساسية في سياسة التعاون الفرنسية من جهة والارتباط بالتعاون التقني والعلمي والثقافي بتأمين مكانة مستمرة لروح اللغة والثقافة الفرنسيتين من جهة ثانية، وإبرام اتفاقيات تعاون عسكرية توطد الدفاع المشترك[3]، على غرار الاتفاقية الدفاعية التي استغلتها فرنسا لتعزيز تواجدها في المنطقة بحجة التدخل لإعادة الاستقرار الأمني للدول التي تشهد حراكا تمرديا، وتمكنت فرنسا من توقيع هذه الاتفاقية مع 8 دول إفريقية و في أواخر 1970، تم تغير اسم هذه الاتفاقية ليطلق عليها في ماي 2009 اسم "**اتفاقية شراكة الدفاع**"، كما ذكر في هذه الاتفاقية أن فرنسا يمكن أن تتدخل عسكريا بناء على طلب الدول الإفريقية.

زيادة على اتفاقية المساعدة العسكرية التقنية ***AMT*** التي تغطي تعليم وتدريب القوى الوطنية لبلدان القارة الإفريقية فقد وقعت فرنسا هذه الاتفاقية مع 23 دولة إفريقية من بينها الدول المكونة للساحل الإفريقي، كما تختلف درجة التعاون من دولة إلى أخرى و تشمل هذه الاتفاقيات عدة مجالات منها: المساعدات العسكرية و الفنية، المساعدات المباشرة للجيوش وأجهزة الشرطة الوطنية الإفريقية، كما تشمل هذه الاتفاقيات مجال الصحة العامة وحفر الآبار وتنقيتها وإقامة البنية التحتية[4].

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق يحدد حجم أو طبيعة المساعدات العسكرية والتقنية المقدمة للدول الإفريقية، هذه الثغرة في صياغة الاتفاقيات التطوعية تجد مبرراتها في كون فرنسا حريصة على الحفاظ على "بعض "**التوازن الإقليمي**" والاستقرار السياسي في مستعمراتها السابقة و بالمناسبة تحتفظ فرنسا بحق رفع وزيادة مساعداتها وفقا للقوة التي تريدها أن تصعد في المنطقة، إذا فالمساعدات

[1] محمد بوبوش،المرجع السابق،ص 145.

[2] كريم مصلوح، المرجع السابق،ص 185.

[3] نفس المرجع،ص 187.

[4] عادل زقاغ،سفيان منصوري،"الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية:نحو مقاربة أمنية جيوسياسية أمنية جديدة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد 07،(جويلية 2014)، ص ص 105، 106.

العسكرية والتقنية تزيد وتنقص حسب الأهداف التي تريد فرنسا تحقيقها ومن أجل ضمان ولاء الدول الإفريقية، كما تمنع عنهم فرنسا كل إمكانية التزويد بالعتاد العسكري من الدول الأخرى[1] ، وتعتبر فرنسا رابع دولة مصدرة للسلاح في العالم بعد أمريكا بريطانيا وروسيا بمعدل 6 مليارات دولار يورو سنويا، وضاعفت من مبيعاتها للدول الإفريقية بين سنتي 2006-2008 من 16 إلى 37 مليون يورو، خصوصا للدول التي اكتشفت فيها النفط والمعادن (تشاد، غينيا، الكامرون)[2].

تجدر الإشارة إلى التمييز بين أصناف من القوات الفرنسية في إفريقيا، إذ تتفرع إلى أربع أصناف بحسب تقرير **لمجلس الشيوخ الفرنسي** صدر عام 2011، وهي القوات المرابطة مسبقا، وقوات السيادة كتلك المنتشرة في جزيرة "**لارينيون و لا مايوت**"و القوات المنتشرة بناء على اتفاق ثنائي، والقوات الفرنسية ضمن عمليات دولية وأوربية، و أما بالنسبة للقوات المرابطة فهي ترتكز على ثلاثة مواقع عسكرية وهي :جيبوتي، السنغال و الجابون، ويعكس هذا الانتشار في المحاور الثلاثة الأساسية مكانة الجيو-إستراتيجية الفرنسية في ضمان الحضور على وجهتي الأطلسي والهندي.

الجدول رقم(35):يبين أهم القوات الفرنسية المرابطة في إفريقيا حتى عام 2011

موقع الإنتشار	حجم القوات
جيبوتي	2900 جندي ،10 طائرات ميراج مقاتلة من نوع 2000،طائرة واحدة للنقل 160-c ،10 مرواحيات يتم تدعيم هذه القوات من حين إلى آخر
السينيغال	11500جندي
الجابون	900 جندي

المصدر:كريم مصلوح،المرجع السابق،ص 194.

فالمنظور الأمني الفرنسي تجاه المنطقة قبل انفجار الأوضاع فيها كان يقوم على دعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش دول المنطقة دون تورط القوات الفرنسية مباشرة، وبفعل إدراك باريس لهشاشة وضعف البنيات المؤسساتية داخل هذه الدول انخرطت الحكومة الفرنسية في وضع مجموعة من البرامج والإستراتيجيات تهدف إلى احتواء ومحاربة الإرهاب، ففي شمال مالي و بالتعاون مع الحكومة المركزية استحدث برنامج حول السلم والتنمية والنهوض بالأوضاع في شمال مالي ***PSPSDN*** مابين الفترة الممتدة من 2010 إلى 2011، ويهدف المخطط إلى ربط منطقة شمال مالي بالسلطة المركزية بتقسيم المنطقة إلى 11 منطقة، مع تخصيص مساعدات تضم دعم البنيات التحتية والعسكرية وتزويد الجيش بالعتاد و الذخيرة مع تخصيص غلاف مالي من قبل" ***الوكالة الفرنسية للتعاون الدول"***، لدعم المشاريع الفلاحية المحلية وتزويد المناطق المهمشة بالكهرباء وبناء الأسواق والمستشفيات، وكان من بين أهداف

[1] محمد بوبوش،المرجع السابق،ص146.

[2] حمد عبد الله ولد أدا،"الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ،25 فيفري 2014،متوفر على الرابط التالي

:*http://sudies.aljazeera.net/reports/2014/02/201422385727314727.html.*

التعاون الفرنسي المالي هو محاولة احتواء توغل عناصر القاعدة في هذه المناطق الفقيرة و الحد من التهرب والتجارة غير المشروعة[1].

غير أنه، بعد تدفق السلاح الليبي نحو شمال مالي و ما تبع ذلك من انفصال الشمال ودخول الجماعات المسلحة في هذا الإقليم، بدأ الموقف الفرنسي أكثر تشددا ويدفع نحو ضرورة التدخل العاجل لاحتواء الوضع قبل استفحاله، وتحول شمال مالي إلى معقل جديد للعناصر الإرهابية، بعد أن أدركت السلطات الفرنسية تماديها مع هذه العناصر المسلحة، فيما يتصل بابتزازها في موضوع الفديات الضخمة نتيجة اختطاف الرعايا الفرنسيين، فقد تحركت الدبلوماسية بفاعلية على صعيد الأمم المتحدة وإقناع أطراف مجلس الأمن الدولي بضرورة السماح بالتدخل العسكري وحشد تأييد الإتحاد الأوربي، خاصة بعد أن وجهت الحكومة المركزية في باماكو طلبا رسميا للمساعدة من القوى الإقليمية والدولية وخاصة فرنسا التي تعتبر شريكا إستراتيجيا لدولة مالي[2].

لذلك أوضحت العملية العسكرية الفرنسية في مالي أن فرنسا لا تستطيع تأمين مكانتها في هذا الفضاء من دون فرض مستوى كبير من القبضة العسكرية، فرغم الضغوط الأمنية الناتجة من التناقض بين تدني قدرات الدفاع بسبب ارتفاع تكلفتها وبين ضرورة الانتشار في إفريقيا، فإنها لم تمنع العقيدة الفرنسية من إعادة تأكيد الأهمية الخاصة التي توليها للساحل الإفريقي من موريتانيا إلى القرن الإفريقي لعدة أسباب تم طرحها في **الكتاب الأبيض للدفاع والأمن القومي** لعام 2013، كما ينبه المراقبون إلى نية فرنسا في تعزيز انتشارها العسكري في الساحل ورغبتها في حيازة قاعدة في جنوب ليبيا (منطقة فزان)، وتعد منطقة فزان ذات أهمية في تعزيز السياسة الصحراوية التي من ركائزها مراقبة إفريقيا الفرنكوفونية[3].

الجدول رقم(36):تطور الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا 1960-2014

السنوات	1960	1970	1980	1990	1997	2010	2013	2014
الجيش الفرنسي في إفريقيا	30000	20000	15000	10000	8405	8515	9350	6596

Source : *Valentin Germain, 50 ans d'OPEX en Afrique1964 - 2014. Septembre 2015,p.19*

لذلك فإن الوجود العسكري الأجنبي، مهما كان مصدره سوف لن يكون عامل تسوية لأزمات دول الجوار الإقليمي للجزائر، كما أن غياب التفاوض أو المصالحة أو الحل السياسي سيزيد الوضع تأزما بين حكومات المنطقة و مختلف مكونات المجتمع، وسوف يضاعف من العنصرية العرقية وسياسة الإقصاء مما يجعل النخب الحاكمة تفضل الإبقاء على ارتباطاتها بالقوى الأجنبية لاستمرار أنظمتها من خلال

[1] عادل مساوي، "المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"،ندوة حول:(**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة،الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات ،فيفري 2013**)،ص4.

[2] نفس المرجع،ص 5.

[3] كريم مصلوح، المرجع السابق،ص 195.

السماح بإقامة قواعد عسكرية داخلها عبر اتفاقيات ثنائية، وهو ما يوسع من احتمالات التدخل الأجنبي في المنطقة.

المطلب الثالث: أولوية البعد الأمني في السياسات الغربية على البعد التنموي

رغم الوعود الكثيرة للدول الغربية في تنمية منطقة الساحل الإفريقي إلا أن الواقع يؤكد تقاعس المجموعة الدولية عن القيام بالتزاماتها تجاه الساحل الإفريقي، كما أن سياسات الدول الأجنبية في المنطقة ترتكز على الأبعاد الأمنية أكثر من الأبعاد الأخرى زاد من الضغوط على الجزائر في مواجهة التهديدات المتأتية من المنطقة الساحلية، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي لاحت بوادرها في الأفق منذ سنة 2008، وتراجع أسعار النفط التي لم تعرف استقرارا منذ سنة 2014، إضافة إلى توسع الاستثمارات الأوربية نحو دول شرق أوربا لأسباب تاريخية و ثقافية، وهذا ما سيؤثر على نسبة الاستثمارات الموجهة إلى دول جوارها الإقليمي الغارقة في أزماتها المتعددة.

علاوة على عامل المصلحة الذي يعتبر عاملا محددا أساسيا لسياسات تلك الدول في المنطقة نلاحظ بمقتضى هذا العامل غياب الإرادة الصادقة في دعم وتمويل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة في إقليم الساحل الإفريقي التي لن تتأتى إلا بإدراك الدول المتطورة لمسؤلياتها الحقيقية، تجاه شعوب المنطقة في إطار مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتوفر الإرادة الصادقة في تحقيق الأمن والاستقرار خلال وضعها للأجندات والإستراتيجيات الدولية في المنطقتين المغاربية والإفريقية.

حيث أن برنامج الولايات المتحدة للأمن يركز على المشاكل الظاهرية بالنسبة لقضايا الإرهاب، تجارة البشر ،الهجرة غير الشرعية و شبكات الجريمة المنظمة وليس الجذور الحقيقية لها وهي الفقر والبطالة وضعف مستويات التنمية، فهناك تناقض في السياسات الأمريكية بالمنطقة، حيث تشترط تقديم مساعدات لهذه الدول بمدى إلتزامها بالمعايير الديمقراطية، دون التمويل الكافي و الجاد في مرافقة تلك الدول في مسيرة الإصلاح المؤسساتي الذي يتطلب تخصيص ميزانيات معتبرة للقيام بذلك.

يتجلى ذلك واضحا، في الأهداف غير المعلنة لقيادة **الأفريكوم** فهي تستند في نشاطها الإفريقي إلى إظهار الجوانب الإنسانية والأخلاقية، وينسجم هذا النهج مع صورة إفريقيا كقارة بحاجة إلى المساعدات الاقتصادية والتطوير في شتى المجالات، غير أن التصورات الإستراتيجية للقيادة لا تنفي كون **أفريكوم** من أعمدة تنفيذ المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي، فهي ترتبط مباشرة بالرئاسة الأمريكية عبر التقارير التي ترفع إليها، كما أن وجود هذه القيادة يشير إلى إعداد لمرحلة مفتوحة التقديرات العسكرية ومنها المواجهة المسلحة على أهداف إفريقية.[1]

[1] كريم مصلوح،المرجع السابق،ص 248.

عكس ما يقال أن القيادة الأمريكية في إفريقيا تختلف عن القيادتين في المحيط الهادي والقيادة المركزية، بكونها ليس من مهمتها خوض حروب غير أن التنسيق بين هذه القيادة والقيادة الأمريكية في أوربا أكد أهمية مشاركة هذه القيادة في إنجاز عمليات عسكرية و كان أبرزها في ليبيا عام 2011، حيث أن دور هذه القيادة و إن لم يظهر للعيان فإنه كان حقيقيا، لقد عبرت تقارير ودراسات صادرة عن أمريكيين بكون الإرهاب معطى جوهريا في تفسير المهمات الملقاة على هذه القيادة.

كما أسهمت القيادة الجديدة في إفريقيا في توزيع العقود الأمنية لفائدة شركات عسكرية أمريكية خاصة، حيث تقوم بإبرام عقود التدريب والتكوين لقوات إفريقية، ثم تقوم بتمريرها لفائدة شركات تتولى القيام بهذه المهمة مثل: شركة **بلاكوتر *Blackwater*** و **دينكورب الدولية *Dyncorp International*** التي تولت تدريب جيش ليبيريا.[1]

يرى **وليام بيلامي *William M.Bellamy*** أن :" *الفقر والبطالة والمرض والأمية وقصور الحكومة شكلت أهمية إستراتيجية جديدة، وقد أدخلت توجها يدمج كل أشكال المساعدة الأمريكية لصالح إفريقيا، سواء توجهت هذه المساعدة إلى الأمن أو التنمية أو التدخلات الإنسانية لاستهداف الحرب ضد الإرهاب*"، ولذلك يرى أن على الإدارة الأمريكية إقامة توازن حكيم بين الدفاع والدبلوماسية والتنمية و ستحتاج الإدارة الأمريكية إلى إطار إستراتيجي يحدد كل مكونات الحكومة الأمريكية، بطريقة منسقة و يوجهها، مضيفا أن : " *أحد الأخطاء الشائعة للمخططين الأمريكيين، هو افتراضهم أن حضورا عسكريا أمريكيا قويا سيضمن ولاء الحكومات الصديقة وفي الوقت ذاته يردع المتطرفين الإرهابيين*"، ويستند مثل هؤلاء إلى أن المشكلات الكبيرة لإفريقيا في المستقبل، ستكون مشكلات التقدم والحكم الفعال أكثر من مشكلات حرب أو إرهاب أو إقامة قواعد عسكرية. [2]

من جهته يركز الإتحاد الأوربي على المساعدات التي أصبح يخصصها لدول الساحل وفق مقاربة تأخذ في الأساس معيار الربط بين التطوير والاستجابة للضغوط الأمنية في المنطقة، فعلى سبيل المثال تم تخصيص 606.25 ملايين يورو في عام 2011 لكل من موريتانيا والنيجر ومالي، منها 450 مليونا خصصها الصندوق الأوربي العاشر للتنمية و150 مليونا خصصتها الإدارة العامة للتنمية والتعاون، يضاف إليها مساعدات مالية أخرى مخصصة لمنطقة غرب إفريقيا[3]، (أنظر: **الجدول رقم 37**)، بينما تبقى المساعدات المخصصة للبلدان الإفريقية المتوسطية مرتبطة بالشراكة الأورو-متوسطية والسياسة الأوربية للجوار ، وفي مجملها ترتبط بإستراتيجية عامة تتصل بمدى تطبيق الخطوط العامة لحل المشكلات في الساحل،

[1] نفس المرجع، ص249.

[2] نفس المرجع، ص ص 243، 246.

[3] شمسة بوشناقة ، "إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، المرجع السابق.

ومنها مشكلات الحكم واستقرار الدولة والديمقراطية وتسوية النزاعات، وبالرغم من أنها مساعدات لا بأس بها، فإنها ليست في مستوى إحداث أثر كبير في منطقة فقيرة وواسعة للغاية.

كما لا تستطيع المشروعات الأمنية الصغيرة التي أقرتها إستراتيجية الأمن والتنمية في الساحل الاستجابة لتطورات أمنية سريعة ذات أبعاد متنوعة، ويلاحظ على سبيل المثال أن مالي التي نالت أهم حصة من هذه المساعدات وهي 294 مليون يورو ثم النيجر 172 مليون يورو، هما بلدان فقيران وتزداد الفوارق البنيوية فيهما، ولعل هذا الموضوع يعيد الإشكال النظري القديم حول العلاقة بين المساعدات وتحقيق التنمية وفشلها في إفريقيا[1].

ذلك أن ما يهم الدول الكبرى هو حماية أمنها القومي الذي يقتضي التعاون مع دول المنطقة لتجسيد أجندتها، والعمل على بقاء هذه الدول التابعة لها و من ثم الحفاظ على الوضع القائم بها من تدهور اقتصادي و اجتماعي، وهذا يعمق من تبعيتها ويزيد من نجاعة وسائل الضغط عليها خاصة الاقتصادية منها التي تشمل تقديم المساعدات و القروض المحدودة.

علاوة على ذلك، فإن العديد من المنظمات الأجنبية غير الحكومية الناشطة في المجال الإنساني والاغاثي هي تابعة للمخابرات الغربية التي تمولها، بحيث تعمل لصالحها بتقديم تقارير عن الوضع في دول المنطقة، خاصة تلك الغنية بالموارد الأولية، كما أن الوجود الغربي في منطقة الساحل الإفريقي مرتبط أساسا باستغلال ثروات المنطقة و هو ما يفسر ارتفاع درجة التنافس بين الدول الصناعية حول من يستفيد أكثر من نقل موارد المنطقة إلى دولته لتطوير صناعته، بل تجد الحلول دائما في تصدير أزماتها إلى دول أخرى على غرار ما حدث في ليبيا، حيث حولت الحملة العسكرية التي شنتها عليها القوى الغربية سنة 2011 من دولة باحتياط مالي يتجاوز 200 مليار دولار إلى دولة مدينة بأكثر من 100 مليار دولار، وفي حاجة إلى أكثر من 100 مليار دولار أخرى لإطلاق الاستثمارات في مجالات التعليم، الصحة، النقل وإعادة الأعمار والتهيئة من جديد للبنية التحتية بعدما تركتها الدول التي قادت تلك الحملة العسكرية تتخبط في ظل دمار شامل للاقتصاد والبنية التحتية والمؤسساتية [2].

الجدول رقم (37): يبين مساعدة الاتحاد الأوربي للساحل وغرب إفريقيا في عام 2011 (مليون يورو)

الدول	جارية		مبرمجة		موارد إضافية مقترحة	المجموع
	برامج بحسب الدول	آلية الاستقرار	الصندوق الأوروبي العاشر للتنمية	آلية الاستقرار		
النيجر	39.9	/	42.2	/	91.6	172

[1] إسماعيل دبش،"الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"،مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية،العدد 01،(2014)،ص 63.

[2] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص351.

مالي	202	/	38	4	50	294
موريتانيا	21.25	1.2	22	/	8.4	54.45
غرب إفريقيا	/	13.7	66	6	/	85.7
المجموع	263.15	14.9	168.2	10	150	606.25

المصدر:كريم مصلوح ،المرجع السابق،ص 211.

المطلب الرابع:أثار التوجهات الإسرائيلية على الشراكة الأفرو-جزائرية

تنطلق سياسة الكيان الإسرائيلي في تحركها نحو اختراق القارة السمراء والتغلغل فيها من منطلق نظرية إستراتيجية أصطلح عليها (***نظرية الأطواق***)، والتي تقول بأن الكيان الإسرائيلي محاط بعدد من الأطواق الاقتصادية والسياسية، وجب خرقها وعلى رأسها قارة إفريقيا، لذلك سارع منذ عقود إلى التوغل في القارة بما يخدم توجهاته ومصالحه القومية المتعددة عبر مخطط مشروع الشراكة ***الأفرو-إسرائيلية*** الذي باشره الكيان، لكسر جماح بعض الدول العربية والإفريقية المعادية له من بينها الجزائر.[1]

فمن **الناحية السياسية**، أشار تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية في عام 1999 إلى أنه أصبح لإسرائيل **علاقات دبلوماسية مع 42 دولة إفريقية**، بما فيها دول من الساحل الإفريقي شملت تعاونا في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حيث أن نسبة البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في إفريقيا مقارنة ببعثاتها في العالم بلغت 47 % في عام 2008.[2]

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا في اكتساب الشرعية السياسية والاعتراف القانوني بدولة إسرائيل من قبل الدول الإفريقية، وهو ما تسعى إسرائيل لتحقيقه بشتى الطرق، خاصة من خلال محاولة التأثير على السلوك التصويتي للدول الإفريقية بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تأييد إسرائيل وتدعيم مركزها الدولي، لاسيما و أن هذه الأخيرة تشكل حوالي 31-32% من إجمالي أصوات أعضاء الأمم المتحدة.[3]

جاءت قمة **الإيكواس** المنعقدة في شهر جوان 2017 بليبيريا لتعمق من الهواجس الأمنية والاقتصادية لدى صانع القرار الجزائري، عندما تم توجيه دعوة لرئيس الوزراء الإسرائيلي "**نتينياهو**" للمشاركة في هذه القمة في محاولة لحصولها على مكانة (***عضو مراقب***) داخل الإتحاد الإفريقي، باستخدام رافعة المساعدات الاقتصادية تقدمها لعدد من الدول الإفريقية مع استثمار علاقاتها السياسية والاقتصادية الجيدة مع عدد من الدول الأعضاء في مجموعة **الإيكواس**، وعلى رأسها ليبيريا التي

[1] حمزة سالم،المرجع السابق،ص 445.

[2] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص 354.

[3] أسماء رسولي،المرجع السابق،ص 337.

استضافت قمة المجموعة، وأصرت رئيستها "**إيلين جونسون سيرليف**" على توجيه الدعوة لإسرائيل للمشاركة رغم تقليص تمثيل عدد من الدول الإفريقية والعربية و على رأسها المغرب.[1]

عمدت الجزائر إضافة إلى عدد من الدول العربية والإفريقية للتحرك سريعا ضد التوغل الاقتصادي والمؤسساتي الإسرائيلي في إفريقيا، خاصة بعد مضي هذا الكيان في طلبه للحصول على عضو مراقب في الإتحاد الإفريقي في أول مشاركة له مؤسساتيا في منظمة **الإكواس** في ليبيريا، إذ تعارض الجزائر بشدة التوغلات الإسرائيلية تلك، كونها تقوض من فرص التكامل الإفريقي، كما تفترض أن قبول الكيان الإسرائيلي كعضو مراقب في الإتحاد الإفريقي سيحقق عدة مكاسب سياسية كبيرة لعل أبرزها، ضمان تواصلها المباشر مع دول القارة الإفريقية و كسر أسس بناء شراكة سياسية و اقتصادية واجتماعية تطمح الجزائر إلى تجسيدها ضمن الإتحاد الإفريقي[2].

كما يقوض التوجه الإسرائيلي الشراكة الإستراتيجية الأفرو-جزائرية، بما يعزز من إمكانية عرض وجهة النظر الإسرائيلية السياسية في عدة قضايا سياسية واقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، إذ أن إفريقيا تمثل ***قوة تصويتية كبرى*** في المحافل الدولية، لاسيما في مؤسسات هيئة الأمم المتحدة وهو ما يعني أنه بمقدور الأفارقة إحداث تغيير هائل في السياسات الرامية لفرض العزلة الدولية على الكيان الإسرائيلي.

زيادة على ذلك، تخشى الجزائر أيضا من التأثير السياسي والاقتصادي للكيان الإسرائيلي مستقبلا على شراكتها مع الدول الإفريقية في إطار **مبادرة النيباد**، واستغلاله لعلاقاته الدبلوماسية مع الدول المحورية كمصر وجنوب إفريقيا باللعب على أوتار العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، وبالتالي إمكانية تقدم الكيان الإسرائيلي بطلب الانضمام –ولو بدرجة –أقل في النيباد فتتغير موازين القوى سلبا على الشراكة الأفرو-جزائرية خصوصا في مجال التجارة والمال والأعمال والاقتصاد، بعد مطالبة الكيان رسميا الانضمام إلى الإتحاد الإفريقي كعضو مراقب، لأنه ثمة اعتبارات إستراتيجية تمثلت في حاجة الكيان إلى كسر حاجز العزلة التي فرضتها عليها بعض الدول الإفريقية والعربية من خلال إقامة شبكة التحالفات مع دول الجوار في القارة السمراء.[3]

تأسيسا لذلك، حاول الكيان قبل أن تحبط مساعيه لتنظيم قمة "***إفريقية-إسرائيلية***" في جمهورية توغو في أكتوبر 2017 و التي حملت شعار "**نتنياهو**" "*إسرائيل تأتي إلى إفريقيا وإفريقيا تأتي إلى*

---

[1] بدون ذكر اسم الكاتب،"مشاركة نتنياهو في قمة الإيكواس: قفزة إسرائيلية نحو اختراق القارة الإفريقية"،**صحيفة بوابة العرب الإلكترونية** ،11 جوان 2017،متوفر على الرابط التالي:

http://www.albawabhnews.com/2565308

[2] حمزة سالم،المرجع السابق ،ص 442.

[3] إيمان زهران،"ماذا تريد إسرائيل من مشاركتها في قمة توغو الإفريقية"،**مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة ،جويلية 2017،متوفر على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/News/15218.aspx

إسرائيل"، وقد جاء ذلك الإحباط بعد جهود دبلوماسية إفريقية وعربية ومساع جزائرية حثيثة للحيلولة دون ذلك، ولا يستبعد أن تكون تحركات الدبلوماسية الجزائرية من خلال الجولة المارطونية التي كان يقودها وزير الشؤون الخارجية الأسبق "**عبد القادر مساهل**" حينها، تدخل في إطار مساعي الجزائر لوقف انعقاد هذه القمة، بالنظر إلى تبعاتها على القارة السمراء و دول شمال إفريقيا على وجه الخصوص .

أما من **الناحية الأمنية**،فقد حاول الكيان الإسرائيلي في توجهاته التغلغل في القارة الإفريقية من بوابة الحرب العالمية على الإرهاب -حسب زعمه- والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، ومساعدة دول المنطقة ودعمها لوجيستيا واستخباراتيا لتتبع الجماعات الإرهابية المتطرفة، حيث توافد في إطار هذا التوجه آلاف الخبراء والمستشارين الصهاينة على الدول الإفريقية، وكان نصيب إفريقيا من صادرات الأسلحة الإسرائيلية كبيرا، حيث تصدر لها طائرات النقل و التدريب والطائرات المقاتلة والدبابات وأجهزة الاتصال والصواريخ.[1]

كما عمد الكيان الإسرائيلي إلى إغراق القارة الإفريقية في مشاكل اللاأمن و تغذية النزاعات إعلاميا و استخباراتيا و عسكريا، وربط ولاءات مع قادة وضباط جيوشها و تأجيج الصراعات المحلية كما فعلت في كل من الصومال، رواندا، البورندي ،السودان في جنوبه، إضافة إلى علاقتها المتوترة مع إثيوبيا بالرغم من اتفاق السلام الموقع في الجزائر يوم 12 ديسمبر 2000 الذي يضع حدا لحرب راح ضحيتها أكثر من 100 ألف شخص.[2]

توسعت السياسة الإسرائيلية لتشمل الدول الإفريقية جنوب الصحراء، مثل: التشاد، النيجر نيجيريا و السنغال التي تشكل حزاما محيطا بالدول العربية كالجزائر ،وتهدف الإستراتيجية الإسرائيلية في هذه المنطقة إلى استخدام الأقطار الإفريقية غير العربية في حالة ما طوروا علاقاتهم لتصل مرحلة التحالف معها كمصدر لتهديد عدة أقطار عربية منها، بحيث أن إقامة علاقات وطيدة مع الأقطار الإفريقية المتاخمة للدول العربية الإفريقية وخصوصا مصر،السودان، ليبيا، الجزائر و المغرب، سيحول دون قيام تلاحم عربي إفريقي، كما يمكن لإسرائيل استخدام واستغلال هذه الدول من أجل الالتفاف على الدول العربية في الحسابات الإستراتيجية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ويوضح رئيس الأركان العامة الأسبق لإسرائيل ذلك حين قال :"***إن نجاح إسرائيل في تطوير علاقاتها مع الدول الإفريقية وبخاصة في غرب إفريقيا وتلك التي تقع جنوب الصحراء والمتاخمة للدول العربية سيحقق لإسرائيل مكاسب إستراتيجية كبيرة، ومثل هذه المكاسب ستساعد إسرائيل على تلافي نقاط الضعف المتمثلة في إحاطتها بطوق عربي محكم والوصول إلى الظهر العربي المكشوف من ميدان لا يتوقعه العرب***".[3]

---

[1] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص 358.

[2] حمزة سالم،المرجع السابق،ص444.

[3] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص ص 362، 363.

كما قامت إسرائيل لتنفيذ إستراتيجيتها بتوظيف ورقة "**التوارق**" في منطقة الساحل الإفريقي حيث أكد "**أبوبكر الأنصاري**" أحد أهم أعضاء "***المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد***"، على إقرار التحالف مع اللوبي اليهودي ضمن "**مشروع الهلال السامي**" لبناء "**دولة التوارق**" والمشاركة في صنع السلام، بحيث تم استنصار اليهود الأكثر تأثيرا على السياسة الغربية، ودعوة مثقفيهم وسياسييهم لقيام "**الهلال السامي**" يضم ضحايا المذابح الجماعية من "التوارق"، وضحايا المحارق النازية من اليهود، وضحايا الغازات السامة من الأكراد، بحيث يطوق منطقة الشرق الأوسط والمغرب الكبير بسياج خدمة للمصالح الأمريكية، وقد باركت اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة، مشروع **الهلال السامي** الذي أعلن عنه المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد بعد أحداث ماي 2006.[1]

بالتالي لا ضير من التنبيه إلى خطورة استعمال الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها إسرائيل الطوارق بواسطة دعم مواقع بعض الانفصاليين منهم، استنادا إلى دعاوى حماية الأقليات وحق تقرير الشعوب مصيرها....وغير ذلك من الحجج التي بإمكانها ضرب الاستقرار الوطني و السلامة الترابية للأوطان في الصميم و إن بدت واهية ولا أساس لها.

يعتبر الكيان الإسرائيلي أن إفريقيا بالغة الأهمية بالنسبة له من **الناحية الاقتصادية** فدول هذه المنطقة إضافة إلى تعدد ثرواتها الطبيعية، لديها أيضا مشروعات زراعية واعدة، انتبه إليها هذا الكيان لتنفيذ مخططه التغلغلي خصوصا في شرق إفريقيا، لكون هذا القطاع يشكل النشاط الرئيس لمعظم كاسبي الدخل هناك، فمن بين 70 % إلى 80 % من القوى العاملة الإفريقية تعمل في الزراعة الأمر الذي يضمن لإسرائيل التغلغل في صفوف السواد الأعظم من الشعب الإفريقي[2]، و في هذا الصدد ومنذ العام 2004 دعم الكيان الصهيوني برامج ومشروعات زراعية في دول غرب إفريقيا لاسيما السنغال منها مشروع مزرعة (**كير مامورسار**) الذي يموله الكيان ويدعمه بالماكنة الزراعية بهدف استصلاح وزراعة ما يقارب من 5 آلاف هكتار من الأراضي الزراعية جنوبي السنغال، ويهدف الكيان لاستحداث مشروعات مماثلة له في كل من ليبيريا والنيجر ومالي على حدود مع الجزائر من جهة الجنوب، مقابل كسب أصوات هذه الدول في المحافل الدولية وتأييد عضوية الكيان بالإتحاد الإفريقي بصفة مراقب[3].

تظهر الإحصائيات مدى نجاح السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في القارة الإفريقية، فبعدما كان حجم صادرات إسرائيل إلى إفريقيا يقدر بـ: 59.3 مليون دولار في عام 1983، وصل إلى 1.47 مليار دولار في عام 2009 وبلغت واردات إسرائيل من إفريقيا 1.5 مليار دولار عام 2009، وتستحوذ الشركات الإسرائيلية

[1] منصور لخضاري،**السياسة الأمنية الجزائرية**،المرجع السابق،ص115.

[2] عبد إله عبد السلطان،**البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي** ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1992)،ص192.

[3] "مشاركة نتنياهو في قمة الإيكواس :قفزة إسرائيلية نحو اختراق القارة الإفريقية"،المرجع السابق.

على تعاقدات أكثر من 4 ملايير دولار ، لإقامة المباني الحكومية ومد شبكات الطرق والجسور وحفر الأنفاق وإنشاء الموانئ .[1]

أما من **الناحية الاجتماعية**، فقد استحدث الكيان الإسرائيلي منذ العام 2005 جهازا داخل وزارة الخارجية أطلقت عليه اسم (***ماشاف***)، وهو المكلف بعمل تواصل اقتصادي و اجتماعي مع الهيئات المحلية والخيرية داخل الدول الإفريقية، من خلال دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر المتعلقة بالمجالات التجارية والزراعية بدول إفريقية مختلفة، في مقابل أن يحصل الكيان على منتجات هذه المشروعات والتي تقوم بدورها بإعادة تصديرها مرة أخرى إلى دول الإتحاد الأوربي، وهو الجهاز الذي أسهم في تغلغل إسرائيل اقتصاديا واجتماعيا بعدة دول إفريقية مثل: غينيا و إفريقيا الوسطى ومالي والنيجر وفي نفس الوقت أدى إلى تحسين صورتها لدى السكان المحليين من الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تشتغل بهذه المشروعات، و على هذا الخط تتحرك الشراكة السياسية والاقتصادية والأمنية الأفرو-جزائرية في مواجهة التوغلات الصهيونية في إفريقيا.[2]

المبحث الرابع:آليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

إن التحول في طبيعة ونمط التهديدات الأمنية الجديدة ومجالاتها المكانية و الزمانية إضافة إلى تنامي أطماع الدول الكبرى في التواجد الميداني في الإقليم الساحلي-المغاربي في إطار حماية مصالحها الجيو إستراتيجية، جعل الفعل الأمني الجزائري في هذا الفضاء الجيوسياسي يشهد بعض العراقيل والصعوبات في احتواء والتصدي لهذه التهديدات، لذا يرى الكثير من المختصين في الشأن الأمني أن الجزائر بحاجة إلى آليات جديدة لتفعيل إستراتيجيتها حتى تكون أكثر تكيفا وفاعلية مع مقتضيات الواقع الأمني الراهن بدل أن تنكفئ على نفسها.

المطلب الأول: إعادة تكييف الإستراتيجية الأمنية مع طبيعة التهديدات الجديدة

إن تزايد حجم التهديدات الداخلية والخارجية للأمن الوطني الجزائري يفرض على صانعي القرار التوجه مباشرة نحو مصدر التهديد والقضاء عليه، أو إبطال مفعوله لضمان عدم انتشاره ووصوله أو وصول تأثيره إليها، ولن يتأتى ذلك إلا بالعمل الجاد على تطوير إستراتيجيتها الأمنية في مواجهة هذه التهديدات وتحديثها من كل الجوانب الاستعلاماتية والدفاعية، و العمل على تحقيق استقلاليتها بعيدا عن تأثير الدوائر الأجنبية.

أولا- نحو مراجعة أطروحة عقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

عبر الاحتكام إلى أطروحات النظرية الواقعية للعقيدة الأمنية الجزائرية، أبانت الأحداث السياسة والأمنية المتتابعة في البيئة الإقليمية، إضافة إلى ما صاحبها من فوضى وعدم استقرار سياسي، عن رجاحة

[1] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص358.

[2] "مشاركة نتنياهو في قمة الإيكواس :قفزة إسرائيلية نحو اختراق القارة الإفريقية"،المرجع السابق.

مواقف صناع القرار الجزائريين، فمن وجهة النظر الأمنية المحضة نجحت الجزائر في منع انتقال الفوضى إلى داخل حدودها، وهكذا حافظت على متطلبات مصلحتها الوطنية في تحقيق الأمن وتحقيق الاستقرار بوصف ذلك هدفا رئيسا للسياسة الخارجية الواقعية، وفي وقت تعالت فيه الأصوات في الداخل والخارج منتقدة مواقف الجزائر من تطور الأحداث في دول الجوار، أصرت الجزائر على التمسك بمبدئها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من منطلق أنه من ثوابت سياستها الخارجية[1].

غير أن تعقيدات البيئة المحلية والإقليمية دفعتها نحو الاستيعاب التدريجي للتحول الحاصل في طبيعة التهديدات الأمنية، حيث وجدت نفسها في مواجهة تهديدات لاتماثلية (***الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتيقنتورين من خارج الحدود)***،لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها، ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها، وإن كانت خبرة مكافحة الإرهاب المحلي في تسعينات القرن الماضي سمحت لقواتها بالتأقلم بسرعة مع التدفقات الأمنية القادمة من دول الجوار[2].

يتوافق سلوك الجزائر حيال الأزمات في جوارها مع المبادئ المؤسسة لعقيدتها، غير أن تحليلا معمقا لسلوكها يبين أن تعديلات طفيفة طرأت على عقيدتها، وفق مقتضيات ومتطلبات الواقع الأمنية – و إن كانت حسب البعض تبقى تعديلات هامشية وعبارة عن ردة فعل- ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التحول في موقف الجزائر حيال الأزمة المالية، حيث اتخذت الجزائر و لأول مرة قرارات لم تعكس مبادئ عقيدتها الأمنية منذ الاستقلال، وذلك بإقدامها على فتح مجالها الجوي لسلاح الجو الفرنسي لتنفيذ عملياته ضد الجماعات المسلحة شمال مالي شهر ديسمبر 2012، حيث أعتبر هذا القرار بمثابة تحول إستراتيجي في عقيدة الجزائر الأمنية، كما تشير بعض التقارير في هذا السياق أن السلطات الجزائرية دعمت القوات الفرنسية المتدخلة شمال مالي بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد، وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليمية لتحضير التدخل في مالي بإشراف فرنسي، يحدث كل هذا في ظل إصرار صناع القرار في الجزائر على مستوى الخطاب الرسمي على رفض التدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية للأزمة المالية[3].

يبين التناقض الظاهر بين الخطاب الرسمي والسلوك، أن الجزائر لم تعد ترفض التدخل الأجنبي في الأزمة المالية و إنما تقبل بتدخل محدود تحت إشراف مجلس الأمن الدولي، يعني هذا التناقض(بين خطاب وطني سيادي من جهة والمبادئ من جهة ثانية)، أن هناك توافقا بين المصالح الأمنية لكل من

---

[1] رابح زغوني،"أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح :دراسة حالة الربيع العربي"،مجلة سياسات عربية،العدد 23،(نوفمبر 2016)،ص 11.

[2] عبد النور بن عنتر،"**عقيدة الأمن الجزائرية** "،المرجع السابق ،ص04.

[3] (ـــــ،ـــــ) ،"البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري"،المرجع السابق،ص6.

فرنسا والجزائر، ومن ثم تعد أزمة مالي أنموذجا للتوتر الحاد الناشئ بين مبادئ عقيدتها الأمنية ومصالحها القومية.[1]

كما تسببت طبيعة التهديدات غير التقليدية **(تدفقات السلاح)** على حدودها الشرقية في التعامل المرن مع بعض المبادئ وفق مقتضيات الواقع و يظهر ذلك في الحالة الليبية، حيث نجد أن صناع القرار الجزائري كان منشغلا باعتبارات المصلحة الوطنية العليا في حماية الأمن الوطني، والحقيقة أن عوامل عديدة تؤيد هذا الفهم المرتبط بالحسابات الأمنية الإستراتيجية للدولة الجزائرية، فصناع القرار الجزائري رأى أن التدخل باسم الحماية الإنسانية يخفي وراءه مصالح إستراتيجية واقتصادية لمن يدعون ذلك، قد تكون على حساب الأمن والمصلحة الجزائرية ثم أنه كان منشغلا بإمكانية حدوث تعديل في ميزان القوى الإقليمي لمصلحة المغرب، في حال ميل النظام الجديد في ليبيا أكثر نحو المغرب، فذلك قد يكون على حساب الطموح الجزائري المتمثل بأن تكون الجزائر هي المحور القيادي الضابط للاستقرار في المنطقة، يضاف إلى ذلك أن صناع القرار الجزائري، كان مدركا لحقيقة أن سقوط النظام الليبي ستنجم عنه تحولات غير مرغوب فيها، في حال تدفق السلاح وموجات اللاجئين والجريمة المنظمة عبر الحدود وفي حال تدفق مصادر التمويل والتموين والتجنيد للجماعات الإرهابية، في محور الساحل وظهور حركات تمرد انفصالية على أسس إثنية.[2]

يبرز الاعتداء الإرهابي على ***المجمع الغازي بتيقنتورين*** بالغ الأثر على هذه العقيدة، حيث أبانت عن ضعف الجيش الجزائري في التعامل مع مثل هذه التهديدات، خاصة أنها مست قطاعا حيويا وهو الطاقة الذي يمثل عصب الاقتصاد الجزائري، حيث تدخل الجيش بقوة مفرطة أدت إلى القضاء على الإرهابيين و لكن أيضا إلى مقتل العديد من الرهائن، هذه الواقعة دفعت صناع القرار الجزائريين إلى إحداث تغييرات في سياستهم الدفاعية، فقد صرح وزير الخارجية الجزائري الأسبق "**مراد مدلسي**" قائلا :" ***قوات الأمن الجزائرية، ارتكبت أخطاء بخصوص تحرير رهائن عين أمناس(...)،الجزائر تقيم حاليا أخطاءها (.....)، سيكون من المحتمل من أجل الجزائر ومن أجل الشركات العاملة بالجزائر مراجعة الاتفاقيات الأمنية، من أجل تقويتها و تعديلها***"، من جهته صرح وزير الطاقة والمناجم السابق "**يوسف يوسفي**" قائلا : " ***سنقوم بمراجعة الأجهزة الأمنية في حقولنا الطاقوية والجزائر لديها الإمكانيات اللازمة لتأمينها***".[3]

[1] نفس المرجع،ص7.

[2] رابح زغوني،المرجع السابق،ص 23.

[3] سمير قط ،"البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"،المرجع السابق،ص29.

إن الاختراق الأمني المسجل في ***حادثة تيقنتورين*** يعطي إشارات إلى تعاظم حدة هذا المشكل مع الوقت وارتباطه بتحديات أخرى، فإلى متى تتحمل الجزائر مثل هذا العبء في ظل تقصير الدول المتاخمة وفي ظل تفاقم التبعات الإنسانية للنزاعات في التخوم الجنوبية للجزائر؟.

صحيح أن الحل السلمي يبقى جوهريا في حل الأزمات المؤسساتية والعمل على إعادة بناء الوحدات السياسية العاجزة والمنهارة على غرار أزمتي ليبيا ومالي، لكن أي حل سياسي ينفع مع الجماعات الإرهابية والإجرامية التي لا تحمل هدفا سياسيا أو إيديولوجي بالنسبة للجماعات الإجرامية التي لا هم لها سوى الربح والاتجار غير الشرعي، أما الإرهاب فإن أصل الكلمة كفيل بتحديد أهدافه وغاياته، يضاف إلى هذا تحديات مجتمعية إنسانية وبيئية تستدعي مقاربة أشمل تفي بمواجهة التهديدات القائمة واحتواء تلك المقبلة.

ما يفهم من هذه التصريحات الرسمية، أن الجزائر مضطرة إلى أن تكيف عقيدتها الأمنية مع هذه التحولات في طبيعة التهديدات، وتوسيع تصورها لأمنها ليشمل الأمن الإقليمي، لم يعد اليوم بإمكان الجزائر ضمان أمنها من خلال نظرة ضيقة تقوم على تحصين حدودها بالإعتماد على القوة العسكرية، ولكن واقع التهديدات يفرض عليها المبادرة نحو التوجه مباشرة لمصدر التهديد والقضاء عليه أو إبطال مفعوله لضمان عدم انتشاره ووصوله أو وصول تأثيره إليها.

لذلك فإن موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخل الأجنبي، لا يمكن الثبات عليه و لم يعد عمليا، بالنظر لعولمة التهديدات في الوقت الراهن، سيما ما تعرفه منطقة الساحل وكذا المغرب العربي من مخاطر سيكون لها- لا محالة -انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، وبما أن الجزائر هي القوة الوحيدة (تقريبا) في المنطقة التي تملك الوسائل والإمكانيات والخبرة الميدانية لمواجهة هذه التحديات، فعليها الاضطلاع بمهمة مكافحة هذه المخاطر، خاصة الإرهاب عبر–الوطني الذي استفحل كثيرا في المنطقة، فضلا عن ذلك فتخلي الجزائر عن أداء هذا الدور الإقليمي سيفتح المجال واسعا للقوى الكبرى التي ستملأ هذا الفراغ وتدخل الناتو في ليبيا وفرنسا في مالي دليل على ذلك[1].

بالطريقة نفسها التي اجتهدت بها الدبلوماسية الجزائرية في ابتكار مفهوم حسن الجوار الإيجابي بدلا من مبدإ حسن الجوار بمعناه الشكلي السلبي، ليس من الصعب على صناع القرار الجزائري أن يتجاوز المعنى الشكلي السلبي لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المجاورة وتجاوز سيادتها، أو الانحياز إلى طرف على حساب طرف آخر، أو الوقوف ضد خيارات الشعوب في صنع قراراتها وتقرير مصيرها بنفسها،

[1] عبد النور بن عنتر،"**عقيدة الأمن الجزائرية** "،المرجع السابق،ص05.

بل يجب أن يفهم منه أن تكون الآلة الدبلوماسية دينامية، نشيطة، حيوية، تستجيب للأحداث بسرعة وقادرة على الدفاع عن مواقفها وكسب الحلفاء من أجل الدفاع عن تصوراتها.

ثانيا-ضرورة وضع إستراتيجية استباقية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على مبدإ الدفاع، أي التصدي للتهديدات و المخاطر التي تدخل نطاقها الجغرافي فقط، و إن كان هذا المبدأ في إطار العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي هي ناجعة وفعالة في مواجهة والتصدي للأخطار والتهديدات التماثلية، أي منع أي عدوان أو عمل عسكري خارجي ضد السلامة الترابية للوطن كما حدث في حرب الرمال مع المغرب سنة 1963.

إلا أن العقيدة الدفاعية في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الإقليمية و الدولية، أصبحت أقل فاعلية في مواجهة واحتواء التهديدات والمخاطر، فالتهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تدخل ضمن "**الأمن اللين**" و "**الأمن غير التقليدي**"، من الصعوبة بمكان مواجهتاها والقضاء عليها بالدفاع داخل الإقليم الجغرافي للدولة فحسب، لأن امتداداتها تكون إقليمية وأحيانا عالمية، ولذلك فإن آليات المواجهة تكون من نفس طبيعة هذه التهديدات، فالجزائر التي قضت على الإرهاب الداخلي لم تستطع الآن أن تقضي على **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** أو **تنظيم داعش** لأن امتداداتها خارج الحدود الجغرافية للجزائر ونشاطها إقليمي وعالمي.

فالدفاع في كثير من الأحيان يكون سلبيا و يتفق الكثير من المختصين في المجال الأمني والعسكري أن مزايا الهجوم أفضل بكثير من الدفاع، في إطار ما يسمى في علم الجغرافيا العسكرية بفكرة "**الدفاع على الخطوط الخارجية للدولة**"، لذلك يتوجب على الجزائر ووفق المنطق الاستباقي للإستراتيجية العمل بمنطق يجمع بين الاستباقية والوقائية والحماية ضد الكوارث المحتملة، بسبب كون المنطقة مرشحة للتأزم في ظل التناقضات الداخلية مع تزايد الحسابات الخارجية وتشابك مصالحها.[1]

فقد طرحت الأزمة في مالي مجموعة من التساؤلات حول فعالية جهاز المخابرات الجزائرية باعتباره وسيلة هامة لتوفير المعلومات الضرورية في وضع الإستراتيجيات الاستباقية، فبالرغم من انخراطه في تعاون وثيق مع مختلف الأجهزة المخابراتية الإقليمية و الدولية، وأهمها جهاز المخابرات الأمريكية من وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفدرالية ووكالة الأمن القومي، إلا أن التطورات المتسارعة في شمال مالي وإعلان انفصاله أثار تساؤلا جوهريا، حول أسباب فشل هذا الجهاز في رصد تلك التحركات بمنطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد اعتقال 07 من الدبلوماسيين الجزائريين في قنصلية قاو، وعدم إخطارهم بضرورة الانسحاب من المنطقة لخطورة الأوضاع ،إضافة إلى **حادثة تيقنتورين** ومحاولة تفجير المركب الغازي بتلك المنطقة، وهو ما يتطلب ضرورة تطوير جهاز المخابرات لما يؤديه من دور في الجانب

[1] فريدة حموم،"الجزائر ودول الجوار :إعادة توجيه سياستها الخارجية بما يتماشى والتحول في مفهوم الأمن "،مجلة الناقد للدراسات السياسية ،المجلد 04،العدد01،(أفريل 2020)،ص99.

المعلوماتي، وذلك بتزويدة بالتقنيات الحديثة، و العمل على استغلال الحرب الدولية لمكافحة الإرهاب في الاستفادة من خبرات الأجهزة الاستخباراتية للدول المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا.

كما تتطلب الإستراتيجية الجديدة إعادة ترتيب العلاقات مع الأنظمة الجديدة خصوصا في تونس وليبيا، سيما بعد موقف الحكومة الجزائرية المتحفظ من أحداث الثورات العربية، كموقفها من أحداث ليبيا التي نتج عنها الإطاحة بنظام **معمر القذافي** بعد التدخل الأجنبي، وهو ما تسبب في فتور العلاقة بين الحكومة الجزائرية و النظام الجديد في ليبيا، و الذي يرى بأن الجزائر لم تدعم ثورته ضد نظام القذافي وفي ظل الفراغ الأمني الذي نتج عنه انهيار المؤسسات في ليبيا، يتحتم على الجزائر إعادة بناء علاقات قوية مع النظام الليبي الجديد، بمساعدتها في بناء مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة العسكرية عن طريق تقديم التكوين والتدريب لها في خطوة أولى، ثم وضع اتفاقيات عسكرية لتعزيز المراقبة على طول الحدود التي تجمع الطرفين إلى جانب تعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبذلك فإن الإستراتيجية الجزائرية مع دول الربيع العربي وفي مقدمتها تونس و ليبيا، تتطلب عقد المزيد من الاتفاقيات الأمنية في المرحلة القادمة خاصة في مجال التعاون الاستخباراتي وتبادل المعلومات الأمنية.

كما يتطلب بناء نظام إقليمي آمن القيام بحوار سياسي جاد وشامل بين المكونات المجتمعية في المنطقة خاصة تلك التي تطالب بالانفصال لاحتواء الأزمات الداخلية، والتفرغ لمكافحة الإرهاب بتبني إستراتيجية الأمن الصلب، مع ضرورة فرض حصار شديد على التنظيمات الإرهابية في تحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة، ليشمل كل منطقة شمال إفريقيا وغرب إفريقيا، إضافة إلى تزايد احتمالات لبروز إرهاب **أفرو-مغاربي** قد يهدد المنطقة برمتها، وهو ما يتطلب جزءا أكبر من التعاون الاقتصادي و السياسي بين دول شمال إفريقيا، بما فيها الدول المغاربية وبين دول غرب إفريقيا بالأساس من أجل تفعيل هندسة الأمن بالمنطقة.

فضرورة تبني مقاربة واحدة في مجال مكافحة التهديدات اللاتماثلية مطلوب في ظل تعدد المبادرات والمقاربات في المنطقة، ففي أزمة مالي اصطدمت المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل والرافضة للتدخل العسكري بمجموعة من المقاربات الإقليمية المختلفة عنها، كتلك التي تبنتها المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والتي فضلت الخيار العسكري على حساب الخيار السياسي و شاركت في العمليات العسكرية إلى جانب القوات الفرنسية في شمال مالي مع بعض دول الميدان كمالي والنيجر، إضافة إلى قيام خمس دول من الساحل الإفريقي بتأسيس إطار جديد للتعاون الشبه الإقليمي،[1] دون أن

[1] *REFI,"Naissance du G5 du sahel : pour le développement et la sécurité ",17/02/2014 : https://www.rfi.fr/fr/afrique/20140217-naissance-g5-sahel-le-developpement-securite-Burkina-Mali-Mauritanie-Niger-Tchad.*

تكون الجزائر طرفا فيه على غرار المبادرات السابقة و هو ما قد يفهم منه ضمنيا بأنه محاولة لتحجيم دور الجزائر في المنطقة بعدم إشراكها في هذه المبادرة الجديدة.

من جانب آخر، فإن العمل على تقوية المؤسسات العسكرية والمدنية لدول المنطقة يعتبر أمرا ضروريا لنجاح الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ثلاثي الموت (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، والتي تتطلب ضرورة وضع منظومة أمنية مشتركة بين دول المنطقة قوامها التنسيق والتشاور والالتزام بالتعهدات بعيدا عن الإملاءات الخارجية، والحسابات الداخلية والرؤية القطرية الضيقة وبعيدا عن أي ضغوط مهما كان نوعها، كما يتطلب نجاح أي مبادرة في منطقة تعرف الكثير من الأزمات إقامة جسور الثقة بين مختلف الأطراف بعدم الإنفراد باتخاذ القرارات دون إشراك دول المنطقة، لأن الجهود المشتتة ستزيد في توسيع دائرة التهديدات اللاتماثلية وتعميق المشاكل والآفات المرتبطة بها، و التي منها الاختراق الأجنبي الذي يعد أخطرها على الإطلاق، خاصة وأن أغلب دول المنطقة تستجمع كافة مظاهر وأعراض ما يعرف بالدولة الفاشلة، كالهشاشة الأمنية و المؤسساتية و ضعف الأداء السياسي و غياب الولاء للسلطة و الفقر و التخلف، مما جعلها منطقة قابلة للاختراق الأجنبي خاصة وأنها تتموقع في منطقة واسعة جغرافيا فضلا عن غياب وسائل وقدرات مراقبتها.

كما يجب آن تشمل الإستراتيجية الأمنية الجديدة لمكافحة هذه التهديدات، تطوير آليات العمل الميداني من خلال وضع ميكانيزمات مؤسساتية ووظيفية، لإنذار السلطات الأمنية لكل دولة في حال تعرضها لخطر داهم، كتفعيل **مشروع إنشاء قوة عسكرية مشتركة بين دول الساحل الإفريقي**، مع إنشاء **وحدات التدخل السريع** في حال أي اعتداء إرهابي، بتحديد أماكن العدو وتجنب إسقاط ضحايا من المدنيين واستهداف المنشآت، وذلك عبر ضمان المراقبة الأمنية على طول الشريط الحدودي، وهو ما يتطلب تغطية أمنية متوازنة بحيث لا يتم توفير وسائل المراقبة لمنطقة دون المناطق الأخرى.[1]

علاوة على ذلك، يجب أن تشمل هذه الإستراتيجية تطوير آليات فهم التركيبات الأنثروبولوجية لمجتمعات المنطقة لأن فهم التناقضات من شأنه أن ينفع في التأثير على الأزمات، خاصة و أن طبيعة المجتمعات المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، نتج عنه عدم التجانس في الدول التي تضم مختلف هذه التركيبات مما أثر على الأداء المؤسساتي وأدى إلى هشاشة الدول وفشلها، وبالتالي الحاجة إلى طرف ثالث أجنبي يعد أمرا ضروريا.

إضافة إلى ذلك يمكن للجزائر اعتماد ورقة العامل الديني من خلال تكوين الطلبة والأئمة في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان المنطقة الساحلية الصحراوية كما يمكن للجزائر استخدام ورقة **الزاوية التيجانية** التي لديها انتشار كبير وتأثير واسع في المنطقة، والتي لا

[1] أمحند برقوق،"المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"،مجلة الجيش،العدد 534،(2008)، ص12.

زالت لم تستغل كما يجب على الرغم من الاهتمام الملحوظ بها بمجيء الرئيس الجزائري السابق "**عبد العزيز بوتفليقة**" إلى الحكم حيث أقام حلفا وثيقا معها[1].

إن إعداد إستراتيجية أمنية استباقية، يقتضي كذلك تشجيع الاهتمام بإنجاز دراسات وبحوث علمية حول المنطقة، عن طريق إنشاء مراكز بحث في مختلف التخصصات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية والتاريخية والإنثروبولوجية، تهتم بالمنطقة وتنظم ملتقيات وندوات حول هذه المحاور و هذا باعتبار أن الدراسات الجزائرية والعربية الموجودة حاليا نادرة إن لم تكن منعدمة.

المطلب الثاني:تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه دول القارة الإفريقية

لم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية والأمنية بين الدول فحسب بل اتسع ليشمل مجالات عدة، ففي ظل توحيد العولمة للجسد الدولي، من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية، بحيث باتت قوة الدول تقاس بقوة اقتصادياتها تخلت الدول عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات بينها، وأصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد حتى أضحى الاقتصاد سببا رئيسا، في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول وعليه فالتعامل الاقتصادي الدولي، يعد عاملا مهما في تمتين العلاقات الدبلوماسية بين الدول وأصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تقوم بدور المكمل للدبلوماسية الكلاسيكية.

تأسيسا لذلك، فقد دأبت السلطات المعنية لكل بلد إلى اختيار ممثلين دبلوماسيين أكفاء لهم الخبرة والدراية في الأمور التجارية والاقتصادية ما يجعلهم يمارسون مهامهم بكفاءة عالية، كذلك من بين خصائص الدبلوماسية الاقتصادية، أنها ليست من اختصاص الدولة لوحدها، ولكن بإمكانها أن تستوعب ممثلين آخرين لهم علاقة مباشرة بالأمور الاقتصادية والمالية، كالشركات وأرباب العمل وجماعات المصالح الاقتصادية، فهؤلاء الخواص أصبح لهم دور لا يستهان به في التأثير على القرارات ذات الطبيعة الاقتصادية، إلى جانب الإسهام في وضع الإستراتجيات المرتبطة بالتجارة الخارجية، إضافة إلى دعم وجلب الاستثمارات المهمة.

لذلك فإن **الدبلوماسية الاقتصادية** تتبوأ مكانة أساسية لدى صناع القرار الجزائري وهو ما يؤكد عليه القائمون على القطاع، خاصة في السنوات الأخيرة في ظل تزايد حدة الأزمة الاقتصادية بفعل تراجع أسعار النفط، وهو ما أكد عليه الوزير السابق للشؤون الخارجية "**رمطان لعمامرة**"، خلال انعقاد "**المنتدى الإفريقي للاستثمار والأعمال**" بالجزائر في 03 ديسمبر 2016، بحضور أكثر من 2000 متعامل اقتصادي، مشيرا إلى أن هذا المنتدى يعد بمثابة فرصة للجزائر للتوجه نحو إفريقيا والاستفادة من مختلف مزايا هذه القارة التي تشكل خزانا كبيرا للإنتاجية، كما أضاف بمناسبة هذا المنتدى إن:" ***وضع***

[1] نبيل بوبية،المرجع السابق،ص 153.

الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الحالية لا تمنع البلد من أن تكون له طموحات في إفريقيا(...) و أن يؤدي دور قاطرة الاندماج الاقتصادي الإفريقي".[1]

لم يتوقف الاهتمام بالبعد الدبلوماسي في السياسة الخارجية الجزائرية على التصريحات فقط، بل تم اتخاذ العديد من الإجراءات المؤسساتية الملائمة لذلك أهمها: استحداث "**مديرية عامة مكلفة بالاستشراف والدراسات والتكوين**" تكون مهمتها على حد تعبير وزير الخارجية السابق "**عبد القادر مساهل**" :" ***إعطاء تنسيق أكثر للفعل الدبلوماسي الجزائري الذي تحظى فيه الدبلوماسية الاقتصادية بمجال واسع، قمنا بوضع هيكل خاص يرأسه سفير مستشار مكلف حصريا بالاستشراف ومرافقة الشركات في الخارج***"، مضيفا أن :"***هذه المديرية العامة ستسمح ليس فقط بالقيام بأفعال في الخارج لصالح الاقتصاد الوطني في المستقبل، بل أيضا تكوين دبلوماسيينا في الشق الاقتصادي***".[2]

في سياق اعتماد هذه المقاربة، تأتي القارة الإفريقية لتكون بؤرة تركيز المنظار الدبلوماسي الاقتصادي الجزائري، حيث أكد **مساهل** خلال الطبعة الثالثة لمنتدى رؤساء المؤسسات المنعقد في 20 أكتوبر 2017 بالجزائر على ضرورة العمل على تنمية الصادرات الجزائرية نحو القارة و توقيع اتفاقيات التبادل الحر وتنويع العلاقات التجارية مع دولها[3].

توجت هذه الجهود باستحداث"**الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية**" بموجب المرسوم الرئاسي 20-42 المؤرخ في 11 فبراير 2020، ومنحت الجزائر خلفية استخباراتية لهذه الهيئة الدبلوماسية المدنية، بعد استدعاء العقيد المتقاعد من الجهاز "**محمد شفيق مصباح**"، في مسعى لـ"***استرجاع النفوذ المفقود***" في القارة السمراء، وبحسب المرسوم الرئاسي المؤسس لهذه الوكالة الجديدة، فإنها ستضطلع بوضع وتنفيذ السياسة الجزائرية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني مع الدول الصديقة والمجموعات التي يمكن أن تقيم تعاونا معها في مجالات متعددة.[4]

يأتي ذلك من إدراك الجزائر أن الرهان الاقتصادي على إفريقيا رابح على المدى المتوسط والبعيد فالقارة مرشحة لأن تتحول إلى أحد أكبر الأسواق العالمية، أزيد من ملياري نسمة في أفق 2050، لذا أصبحت إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في القارة الإفريقية تحظى بالأولوية في الأجندة الاقتصادية لصانع القرار الجزائري لقطع الطريق أمام المشاريع الأجنبية المتنامية في المنطقة، خاصة بعد مشاركة الكيان الصهيوني في **قمة الإكواس في جوان 2017**، الرامية إلى اختراق منظومة الشراكة

---

[1] "المنتدى الإفريقي للاستثمار بالجزائر فرصة للتوجه صوب إفريقيا"،03 ديسمبر 2016،متوفر على الرابط التالي:
www.andi.dz/../1341-le *forum-afrcain-d-investisseement-dalger*

[2] *Algérie Presse Service, "une nouvelle structure dédiée à la diplomatie économique au MAE ", le vendredi 20 octobre 2017,p2.*

[3] عادل عباسي،"نحو مقاربة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا:الفرص والقيود"،المرجع السابق،ص ص 6، 7.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فبراير 2020، يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية، **الجريدة الرسمية**، العدد 07،الصادرة في 12 فيفري 2020.

الإفريقية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية صهيونية، كون الإكواس تمثل أكبر تكتل إقليمي في القارة الإفريقية والانضمام لهذه المجموعة، مع إمكانية فتح منطقة حرة للتبادل التجاري مع إفريقيا يدفع بالشركات الجزائرية ذات الخبرة العالية التوجه إلى العمق الإفريقي .[1]

حيث يوفر الفضاء الإفريقي فرصا عديدة للاقتصاد الجزائري بغية الخروج من تبعيته المزمنة للمحروقات، **فالقطاع الفلاحي** في إفريقيا معظمه بدائي و يفتقر إلى الوسائل الحديثة والخبرات الفنية مما جعل إنتاجه ضعيفا، وهنا يمكن للجزائر القيام باستثمارات زراعية في إفريقيا أقل كلفة وأكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر، فمن ناحية الكلفة فاليد العاملة الإفريقية تتوفر بأعداد كبيرة، لأن معدل التشبيب في النمو الديموغرافي بهذه القارة مرتفع، وحسب بعض الدراسات يمكن أن يصل عدد القوة العاملة 1.1 مليار شخص بإفريقيا في غضون العشرين سنة القادمة، وهي أكثر من مثيلتها في الصين والهند، كما أن هذه القوة العاملة رخيصة نظرا لانخفاض الأجور ومستوى المعيشة، وبالتالي فالاستثمارات الجزائرية إذا راعت رفعا طفيفا لأجور العمال المزارعين ستضمن تحفيزهم لرفع إنتاجهم، من جانب آخر فإن إفريقيا تتوفر على 60 % من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم يضاف إليها شبكة الأنهار والبحيرات الواسعة وبالتالي هذا ما يؤسس لمشاريع واعدة للزراعات المروية، لاسيما ذات العائد التجاري الكبير كالقطن البن،الكاكاو،الأرز،...الخ.

أما الاستثمارات في **المجال الصناعي** فهي واعدة كذلك، فالفضاء الإفريقي يتيح لها الحصول على المواد الأولية بتكلفة أقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية بأثمان بخسة، وعليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية أو جزائرية-إفريقية- بالفضاء الإفريقي هو من باب الأولى، لكن هنا وجب التنبيه إلى أن طبيعة المشاريع الصناعية تتفاوت في الكلفة والخبرة، إذ يوجد هناك صناعات تتطلب استثمارات بأموال ضخمة وخبرات فنية عالية وهي شروط تتوفر بالشركات الوطنية، كالصناعة البترولية والبتروكمياوية التي تتطلب شركة عالمية مثل **سوناطراك**، ومشاريع إنتاج الطاقة الكهرومائية التي تقتضي شركة بخبرة **سونلغاز**، وكذلك الحال بالنسبة للصناعات الميكانيكية من خلال الشركة الوطنية للعربات الصناعية، لذلك فإن الصناعة الثقيلة تعد مجال استثمار حصري للشركات الجزائرية الكبرى بإفريقيا.

بخلاف **الصناعات الثقيلة** وتمثل الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة مجالا خصبا لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر قصد الاستثمار بإفريقيا، لاسيما بعض المنتجات التي تمثل أمورا أساسية في حياة المستهلك الإفريقي كالغذاء والدواء، فمن المعروف أن توفير الغذاء يمثل تحديا إستراتيجيا في إفريقيا، وعليه فالاستثمار الجزائري في الصناعات الغذائية له مستقبل واعد، وكذلك الحال بالنسبة للدواء لأن إفريقيا تعد أكبر منطقة لإنتاج النزاعات المسلحة وما تخلفه من أعداد كبيرة من الجرحى، كما

[1] حمزة سالم،المرجع السابق،ص 439.

أنها حقل خصب للأوبئة و الأمراض الخطيرة والواسعة الانتشار، وعليه فالاستثمارات الجزائرية في **الصناعة الصيدلانية** هي واعدة بلا شك، وبالنسبة لهواجس التسويق فإن الفضاء الإفريقي يقدم للاقتصاد الجزائري سوقا استهلاكية واسعة تعطي اطمئنانا كبيرا للمستثمرين والمصدرين الجزائريين على حد سواء ومما يؤكد هذا الأمر أن إفريقيا هي صاحبة أعلى معدل عالمي في ظاهرة التمدن، فحسب التقرير الإنمائي الأممي 2016، فإن المدن الإفريقية ستستقبل حوالي 24 مليون شخص في غصون 30 سنة قادمة مقابل 11 مليون في الهند و 09 ملايين في الصين، ومن المعروف أن سكان المدن هم أكثر استهلاكا من سكان الأرياف لاختلاف أنماط مستوى المعيشة[1].

أما على صعيد التنويع في الأنشطة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات تعتبر **الصناعة الإلكترونية** المحلية الناشئة من الصناعات المهمة التي فرضت نفسها في السوق الوطنية، فهي متوازنة بين الجودة و السعر حتى أن مصانع **كوندور *Condor*** الجزائرية، شاركت في معارض دولية بألمانيا و إسبانيا مع شركات عالمية رائدة في التكنولوجيات الدقيقة للإعلام والاتصال، وعليه فالجزائر تقدم نفسها في هذا المجال كرائد إفريقي له طموح مشروع باختراق الأسواق الإفريقية، سواء عن طريق الاستثمار بإنشاء وحدات إنتاجية في البلدان الإفريقية أو الاكتفاء بتصدير المنتجات فقط، ونفس الحال يقال عن الصناعة الكهرومنزلية، فكثيرا ما أدهشت المنتجات الجزائرية زوار المعارض التجارية الكبرى كمعرض **سافكس الدولي *SAFEX*** ناهيك عن المعارض الخارجية، ففي معرض الصناعات الجزائرية بنواكشوط الموريتانية الذي أقيم ما بين 30 أفريل و 07 ماي 2017 في إطار التعريف بالقدرات الاقتصادية للجزائر خارج نطاق المحروقات، شاركت 70 شركة ومؤسسة جزائرية بمنتجات تنوعت بين العربات الميكانيكية، عتاد الأشغال العمومية، عتاد الري، العتاد الفلاحي، الآلات الكهرومنزلية...إلخ، بشكل أثار إعجاب السيد"**شعيبو الوالي**"، المفوض المكلف بالتجارة و الجمارك و التنقل الحر و السياحة لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "**الإيكواس**" لدى زيارته للمعرض، حيث صرح بأن الجزائر تملك من القدرات الاقتصادية ما يؤهلها للدفع بقاطرة التنمية في إفريقيا، و عبر عن دهشته لوفرة و نوعية المنتجات الجزائرية في مجالات كانت إلى عهد قريب حكرا على الدول الغربية المتطورة، وفي هذا الصدد دعا المسؤول الإفريقي إلى تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الأفارقة لتلبية احتياجات السوق الإفريقية الواعدة.[2]

لكن يجب الانتباه إلى كون بعض الفروع الصناعية في الجزائر لا تزال ناشئة خاصة من حيث حجم الإنتاج، وعليه فهي غير قادرة على تغطية كل السوق الإفريقية وفي المدى القريب، لذا وجب التركيز على الأقاليم الإفريقية الأسهل اختراقا والأقرب جغرافيا، ومن هنا تبدو منطقة الصحراء وغرب إفريقيا

---

[1] *Nations Unies ; commission économique pourl'Afrique* ***";Rapport économique sur l"Afrique 2016"*** *: https://bit.ly/2AtX4VN.*

[2] بدون ذكر اسم الكاتب،"الجزائر قوة صناعية كبيرة بالقارة السمراء "،**يومية المشوار السياسي** ، ماي 2017،ص 5.

الأكثر ملاءمة للانتشار الاقتصادي والتجاري للجزائر، ثم أن هذه المنطقة تتصل مباشرة بطريق إسفلتي **طريق الوحدة الإفريقية**، و الذي إذا تم الاستثمار فيه بتوسيعه وإعادة تهيئته قد يتحول إلى شريان رئيس لتصريف البضائع والسلع الجزائرية برا، وهكذا يتحقق تفادي الشحن البحري المكلف لأن تحسين شبكة الطرقات بالمنطقة سيسهل من عملية الاتصال بين دول المنطقة من جهة، وسيسهم في عملية التنمية خاصة على مستوى المناطق التي يعبرها من جهة أخرى، كما أن استكمال إنجاز مشروع **الطريق العابر للصحراء** ذي الأبعاد القارية، قد يسهم مستقبلا في إنشاء مجموعة اقتصادية تتكون من دول شمال إفريقيا والبلدان الواقعة جنوب الصحراء، وجعله طريقا سيارا يسهم في تطوير المبادلات التجارية وتسهيل تنقل الأفراد.[1]

حسب ما جاء في موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات -و إن كانت قيمتها المالية بالدولار غير مرتفعة- إلا أن تنوعها ينم عن ديناميكية وجرأة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة للولوج إلى تخصصات في الإنتاج تعطي أملا كبيرا لاقتصاد جزائري قوي ومتنوع ويبدو أن تحويلها إلى مؤسسات كبيرة قد حان، وذلك بزيادة التمويل وتوسيع رأس مالها واستثماراتها ثم مساعدتها ومرافقتها في اختراق الأسواق الإفريقية.[2]

يبقى تفعيل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (**النيباد**)، التي تعتبرها الجزائر أهم الإنجازات المحققة على الصعيد الإفريقي، أكبر تحد تواجهه الجزائر ومعها الدول الإفريقية التي التزمت بتحقيق الأهداف المسطرة في وثيقة النيباد، خصوصا ما يتعلق بالحكم الراشد ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن اعتماد المبادرة على الجهات الخارجية المانحة، يسبب تحديا أمام قادة إفريقيا يتمثل في إيجاد حل لإشكالية التمويل الذاتي لمبادرة النيباد، وذلك للخروج من دائرة المشروطية التي تفرضها الدول الكبرى على الدول الإفريقية، لذلك برز دور الدبلوماسية الجزائرية جليا مثلا في قمة **أوربا-إفريقيا** نوفمبر 2009 وقمة **فرنسا-إفريقيا** 2011، الذي طرح تصور الجزائر ومن ورائها دول القارة الإفريقية إلى التأسيس لشراكة حقيقية عادلة بين إفريقيا وأوربا لاسيما في المسائل الجوهرية المتصلة بالتنمية والسلم والأمن وتقليص الهوة بين الشمال والجنوب[3].

كما يمكن للجزائر استثمار علاقاتها الجيدة مع الدول الخليجية كقطر والسعودية والإمارات العربية لتمويل المشاريع التنموية في فضائها الإقليمي، مع ضرورة الحرص على بلورة الحلول والبرامج

---

[1] نور الدين شنيقي،"الفضاء الإفريقي:ملاذ واعد لاقتصاد جزائري متنوع"،الملتقى الدولي الموسوم بـ:**(الجزائر وإفريقيا :من دعم الحركات التحررية إلى بناء شركات إستراتيجية،جامعة 0 ماي 1945-قالمة،30-31 أكتوبر 2017)**،ص ص 515، 516.

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ،"الصادرات من غير المحروقات "،2017،متوفر على الرابط التالي:*https://bit.ly/2OacqCu*

[3] حمزة سالم،المرجع السابق ،ص440.

والمشاريع ووضعها في إطارها الإقليمي بشكل لا يسمح لأي إملاء أو ضغط خارجي مهما كان نوعه بالتأثير في خيارات دول وشعوب المنطقة وعلى الإضرار بمصالحها المشتركة.

يمكن القول، إن الرهان على المقاربة التنموية يعد أمرا ضروريا ومجديا في حل جزء كبير من المشاكل المتراكمة في فضائها الإقليمي، كما تشكل هذه المقاربة جزءا هاما من الإستراتيجية الاستباقية لتحقيق الأمن الوطني الجزائري وحماية سيادة شركائها في المنطقة من التهديدات العابرة للحدود.

المطلب الثالث: نحو هندسة شراكة أمنية مغاربية كخيار إستراتيجي للأمن الوطني الجزائري

إن تزايد حجم التهديدات التي تواجهها دول منطقة المغرب العربي، تحتم على المسؤولين وضع إستراتيجية استباقية قائمة على ميكانيزمات محددة ومدروسة، تراعى فيها جميع العوامل التي بإمكانها تفعيل التعاون بين دول المنطقة، فالتكتل والاندماج أضحى في عالم اليوم خيارا حيويا تمليه التحديات الدولية التي تجعل من التجمعات الإقليمية وسيلة للاحتماء من المخاطر و التهديدات الجديدة في أبعادها العسكرية والاقتصادية و السياسية...ومدخلا لتحقيق التنمية الشاملة.

أولا-على الصعيد السياسي

إن تناقض سياسات دول المغرب العربي في تعاطيها مع أزمات المنطقة كان عائقا كبيرا أمام الجهود الإقليمية التي قادتها الجزائر لتسوية عديد المشاكل العالقة في المنطقة بما فيها الأزمة الليبية، وهو ما يجعل من عملية توحيد سياسات دول المنطقة حتمية في مسار العمل الجاد للنهوض بالمنطقة أمنيا واقتصاديا، ولذلك يتحتم على صناع القرار في دول المغرب العربي أن يدركوا جيدا، استحالة تصور أمن واستقرار أية دولة مغاربية دون أمن المنطقة ككل، وهذا ما يتطلب تجاوز الخلافات السياسية بينها، وفي مقدمتها قضية الصحراء الغربية التي تعد أهم عقبة في تحقيق التكامل المغاربي، فالمملكة المغربية تعتبر الجزائر طرفا في المشكلة، في حين تؤكد الجزائر أن موقفها من القضية يصب في الإطار العام لثوابت السياسة الخارجية، ومنها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لذلك أصبح كل طرف يحاول استمالة الأطراف الأخرى لصالح موقفه من القضية، وإعادة ترتيب خريطة التحالفات وإحياء ملفات الأزمات القديمة للمساومة والحصول على مكاسب سياسية، و هو ما أثر على مسار بناء الإتحاد المغاربي، حيث تباينت مواقف دول المغرب العربي حسب طبيعة المصالح.[1]

لذلك يجب توفر الإرادة السياسية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية التي تعتبر مسألة مهمة في تفعيل دور إتحاد المغرب العربي، كمؤسسة إقليمية قادرة على حفظ الأمن و السلم في المنطقة، إضافة إلى العمل على فتح الحدود بين المغرب والجزائر لأن بقاء الحدود مغلقة سيقلل من فعالية التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي، فالجزائر و المغرب هما فاعلان رئيسان في منطقة المغرب العربي، و العديد من

[1] وهيبة دالع،المرجع السابق،ص315.

المختصين يعتبرانهما مفاتيح لحل مشاكل المنطقة، باعتبار أن كل الصراعات التي لم تحل بما فيها قضية الصحراء الغربية تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة و ستكون معرضة لمزيد من الانكشاف أمام إستراتيجيات الدول الكبرى، أي استمرار وضع ***لا غالب ولا مغلوب***، واستمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات أمام إصرار الأطراف المتنازعة على الزعامة الإقليمية في المنطقة، أو تكون أمام واقع التدخل لحسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم أكبر قدر من التنازلات ويتناغم مع المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، وهنا يمكن أن نفهم حجم الاستنزاف الحاصل في الموارد الطبيعية للمنطقة (النفط الجزائري و الثروة السمكية المغربية...)، من جراء العديد من الاتفاقيات المجحفة.[1]

لذلك يعد الحوار المخرج الأساسي للخلافات السياسية بين دول المغرب العربي وضرورة إستراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة، و يتم ذلك موازة مع إقناع شعوب المنطقة بأن مصيرهم واحد ومشترك، بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والثقافي، بدلا من تأجيج العداوة بينهم عبر وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء أنظمة سياسية ديمقراطية قادرة على إدماج مختلف المكونات الاجتماعية[2].

في سياق ذي صلة، يجب التنسيق بين الدول المغاربية لاتخاذ مواقف مشتركة في مختلف القضايا الإقليمية و الدولية كالتفاوض مع الإتحاد الأوربي وفق أرضية مغاربية مشتركة، خاصة و أن التجربة السابقة بينت أن السباق بين الدول من أجل الحصول على مكاسب من خلال اتفاقيات ثنائية قد أضر بمصالح جميع الأطراف، والمفارقة هو ضغط الإتحاد الأوربي على دول المنطقة من أجل العمل التكاملي لأهداف معينة تتماشى مع مصالح دول الإتحاد على رأسها توحيد سياسات دول المغرب العربي لاحتواء التهديدات الأمنية التي أصبحت تداعياتها خطيرة على أوربا كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة[3].

من جانب آخر، يمكن للدول المغاربية استغلال التنافس **الأوربي-الأمريكي** بطريقة عقلانية عند إدارة اللعبة التنافسية مع أمريكا من جهة و أوربا من جهة أخرى، بما يخدم مصالحها عبر آليتين يمكن من خلالهما التصدي لهذا التنافس يتمثلان في:تدعيم الإتحاد المغاربي، وتفعيل التعاون المشترك بين الدول العربية في إطار البناء الإقليمي العربي، مع إدخال أطراف دولية أخرى في اللعبة مثل الصين و اليابان عن طريق إقامة علاقات مختلفة معها وخاصة المسألة الأولى المتمثلة في تدعيم الاتحاد المغاربي.

---

[1] عادل مساوي،المرجع السابق،ص386.

[2] سعيدي ياسين،المرجع السابق،ص 160.

[3] محمد سمير عياد،"نحو هندسة المنظومة الأمنية المغاربية"،مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،العدد 09،(2009)،ص 138.

إن وحدة الهدف والابتعاد عن السياسة القطرية تحقق لا محالة نجاح أي تكتل، لهذا ينبغي على الأقطار المغاربية توحيد الرؤى من جهة، والابتعاد عن النزعة القطرية من جهة أخرى، قصد بناء اتحاد مغاربي بناء يحقق تطلعات شعوبه، فمعاهدة التأسيس لا تؤسس لاتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، بل مجرد عبارة عن تجمع بين الدول الخمس التي تجمعها روابط مشتركة كاللغة والدين والحضارة ، وبعبارة أخرى فهذه المعاهدة لا تنشئ هيئة فوق وطنية تذوب فيها الكيانات المغاربية.[1]

ثانيا-على الصعيد الاقتصادي

يقتضي الأمر في هذا المستوى ترتيب الأولويات لحل أزمات المغرب العربي وفي مقدمتها المسائل ذات البعد الاقتصادي و التجاري، وذلك برفع مستوى التعاون البيني، بحيث أن التجارة البينية بين دول المغرب العربي لا تتعدى 3 % [2]، ونسبة معتبرة هي تجارة غير شرعية من خلال التهريب عبر الحدود، وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي فإن كل دولة تخسر ما نسبته 2 % كنسبة نمو سنويا، وتخسر 3 ملايين منصب شغل سنويا، فتطوير الشراكة والتعاون الاقتصاديين بين الدول المغاربية، خاصة بالنظر إلى الإمكانات التي تزخر بها، أصبح أمر حتميا في مواجهة التحديات الراهنة.

فالتفرغ لمحاربة الإرهاب العابر للحدود دون ربطه بحلول تنموية سيفتح هامشا كبيرا للجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب، ولها ارتباط بعدة أطراف خارجية بدايتها في المغرب وتستعمل الجزائر وتونس كمناطق عبور، خاصة وأن الاضطرابات الأمنية أثرت على الوضع الاقتصادي لدول المنطقة والمتأزم أصلا بفعل غياب الاستثمارات، وضعف النمو وغيرها من الاختلالات التي أصابت القطاع الاقتصادي قبل و بعد الحراك العربي الذي شهدته المنطقة المغاربية .

لذلك يتعين على الدول المغاربية إقامة شراكة اقتصادية فاعلة، ووضع مسار تكاملي بشقيه الثنائي والجماعي لتحقيق حالة من التوازن الإقليمي والشراكة المتضامنة، وذلك بتوسيع مجالات التعاون ووضع البرامج والمشاريع الاقتصادية المدروسة حسب الإمكانات الاقتصادية لكل دولة من أجل تنويع الاقتصاد المغاربي ورفع حجم التبادل التجاري بين دوله، والعمل على تفعيل التنمية الريفية الصحراوية بالمناطق الحدودية والاستثمار في العنصر البشري لاجتثاث الإرهاب و الجريمة من خلال إدماج الفئات الضالة والمنحرفة في مشروع اجتماعي اقتصادي عبر الشريط الحدودي.

---

[1] أسامة المجدوب،**الجات ومصر والبلدان العربية...من هافانا إلى مراكش**،(القاهرة:الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، 1998)،ص 245.

[2] رشيد بدق، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين،(جوان 2019)،ص134.

فانخراط الجزائر في الاتحاد المغاربي يحقق لها وضع أفضل من تجارتها الخارجية مع الدول الأوربية في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوربا عبر تونس والمغرب من جهة، ويؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية من جهة أخرى[1].

ولهذا فإن تطوير مجالات التنمية يشكل رهانا مستقبليا حقيقيا لكل دول المنطقة، بما يفرض عليها ضرورة تقوية اقتصادياتها من خلال إعطاء دور كبير في التنمية للقطاع الخاص، وتقليل الإنفاق العام، و تأسيس إطار قانوني ينظم الأنشطة الاقتصادية، والتزام مبدإ الشفافية في معاملاتها التجارية والمالية، وإصلاح الهياكل المالية و فتح الأسواق وتحسين الأداء الحكومي، و تفعيل المجتمع المدني مع ضرورة التركيز على قطاعات تنموية تربط الدول المغاربية بعضها ببعض مثل الاتصالات، الطرق، الطاقة و المياه، وهذا ما يؤكد ضرورة بناء إتحاد مغاربي قوي منافس لمختلف المنظمات الإقليمية.

ثالثا-على الصعيد العسكري

إن توسع مجال التهديدات اللاتماثلية في المغرب العربي يتطلب توسيع دائرة التنسيق الأمني بين دول المنطقة لمحاصرة التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب العابرة للحدود المغاربية و الحد من نشاطاتها التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن و التنمية، خاصة في ظل الفراغ الأمني الذي نتج عنه انهيار المؤسسات في ليبيا، مما يحتم على دول المغرب العربي بما فيها الجزائر مساعدة ليبيا في بناء مؤسساتها وعلى رأسها المؤسسة العسكرية عن طريق تقديم التكوين والتدريب لها في خطوة أولى، ثم وضع اتفاقيات عسكرية لتعزيز المراقبة على طول الحدود المشتركة وتعزيز التعاون الاستخباراتي، والعمل على تقوية المؤسسات العسكرية للدول المغاربية ووضع منظومة أمنية مشتركة بينهم قوامها التنسيق والمشاورة والالتزام بالتعهدات بعيدا عن الإملاءات الخارجية والحسابات الداخلية والرؤية القطرية الضيقة وبعيدا عن أي ضغوط مهما كان نوعها.

لذلك فإن تنامي التهديدات الأمنية العابرة للحدود بمنطقة المغرب العربي يفرض تبني إستراتيجية أمنية بديلة تكون إستراتيجية استباقية، من خلال توقع الأزمات المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منها، وبناء مركب أمني في منطقة المغرب العربي لمواجهة الظاهرة المركبة للإرهاب وارتباطها مع شبكات الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية.

ويتطلب ذلك ضرورة تبني تصور تكاملي أساسه توفر الإرادة ووجود الثقة بين الأطراف، والتفرغ لمكافحة الإرهاب بتبني إستراتيجية "**الأمن الصلب**"، مع ضرورة فرض حصار شديد على التنظيمات الإرهابية و العمل على القضاء على أبرز قادتها، خاصة في ظل وجود احتمال لتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية بتحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة، إضافة إلى تزايد احتمالات لبروز إرهاب-**أفرو-مغاربي**-قد

[1] نفس المرجع،ص 128.

يهدد المنطقة برمتها، وعليه يجب وضع مفهوم مشترك لظاهرة الإرهاب حتى لا يتم توظيفه حسب المصالح الضيقة لكل دولة و ينطوي ذلك بدوره على ما يلي:[1]

- تقليص أكبر لخصائص السيادة للدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي من أجل الحد من حريتها المطلقة في إثارة النزاعات و الصراعات التي تؤثر على الأمن القومي الشامل.

- إنشاء مجلس أمن مغاربي توكل إليه المهام الرئيسة في نظام الأمن المغاربي،(سرعة التحرك و القدرة على اتخاذ القرار الحاسم)، الذي يجب أن لا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض، فضلا عن صلاحية القيام بالعمل المباشر في بعض الحالات، سيما إذا وقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء، ثم إمكانية متابعة ما يصدر عن المجلس من قرارات من خلال الآليات والوسائل التي ينشئها لهذه الغاية.

- إقامة منتدى للأمن المغاربي للتعامل مع القضايا الأمنية، يشارك فيه ممثلو الدول الأعضاء من مسؤولين في أجهزة الدفاع والاستخبارات، وإقامة مراكز استشرافية بحثية لتقييم الواقع و استشراف المستقبل بأبعاده المحلية والدولية، بناءا على المستجدات وتقديم البدائل لصانع القرار.

- إنشاء قوات أمن مغاربية من قبل مجلس وزراء الدفاع المغاربية، لاستخدامها عند الضرورة لوقف النزاع بين دول مغاربية و أخرى، وترتبط هذه القوى بمجلس الأمن المغاربي ثم تتطور إلى جيش مغاربي موحد.

- إنشاء صناعة عسكرية مغاربية مستقلة تسد معظم احتياجات القوات المسلحة المغاربية في السلاح وترتبط عضويا بالهيكل الصناعي الإنتاجي من ناحية، وتبنى على القاعدة التكنولوجية القومية من ناحية ثانية.

يمكن القول، إن تنامي حجم التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي تفرض على صناع القرار وضع إستراتيجية موحدة لحل الخلافات السياسية، وتفعيل قنوات التقارب والحوار المؤسس على الثقة المتبادلة بين النخب السياسية وهي الشرط الأساسي في بناء التكامل المغاربي المنشود، ولذلك فإن نجاح الإستراتيجية الجزائرية في منطقة المغرب العربي يتطلب تبني إستراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة الأبعاد، ووضعها كبديل عن المصالح الشخصية والقطرية التي لطالما كانت عائقا أمام توحيد السياسات الوطنية.

المطلب الرابع:نحو بناء أمن إقليمي متوسطي يخدم متطلبات الأمن الوطني الجزائري

تعد التحديات الأمنية التي تعرفها ضفتي المتوسط غير قابلة للتجزئة والانفصال سواء من حيث طبيعة التهديدات العابرة للحدود أو القضايا الأمنية ذات التأثير الجيوسياسي، فذلك يستلزم التفاعل الإيجابي مع هذه التهديدات وبناء إستراتيجيات مشتركة ذات إدراك قائم على التصور ذاته الذي وضعه المؤسسون الأوائل لمنتدى الحوار والتعاون (5+5) من حيث أن :"مسألة الأمن في المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي الشامل وهو مرتبط بشكل وثيق بأمن كل المنطقة".

[1] محمد سمير عياد،**التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب**،(الجزائر:شركة دار الأمة للطباعة والنشر،2013)،ص ص 194، 195.

ووفق هذه الرؤية، ترى الدراسة أن التفاعل الإيجابي للجزائر مع المبادرات الأمنية في المتوسط يتطلب التحليل و التدقيق في كل الخيارات الإستراتيجية المتاحة خدمة لمصالحها، و أن يعبر سلوكها على نضج استراتيجي ومن الضروري ألا تتم علاقاتها النوعية الجديدة على حساب علاقاتها مع القوى الأخرى مثل روسيا والصين وتركيا...بل عليها أن تنوع من الشراكات الإستراتيجية لأنها خير حام لمصالحها وخير درع لسد الضغوطات الأجنبية على الجزائر وألا تعطي الانطباع للإتحاد الأوربي شريكها الاقتصادي الأول والذي أبرمت معه اتفاق الشراكة منذ عقدين من الزمن بأنها تولي أولوية لعلاقاتها مع الحلف الأطلسي، بل لابد أن تسخر الخيارين الأطلسي والأوربي في نفس الوقت خدمة لمصالحها، كما يجب عليها ألا تخضع مصالحها الاقتصادية لاعتبارات إستراتيجية محضة و آنية وعليها أن تحدد إستراتيجيتها حيال كل الخيارات المتاحة وفق هدفين أساسيين: مصالحها الوطنية ومبادئها وقيمها بعيدا عن أي اعتبار إيديولوجي.[1]

يتعين على الجزائر لمواكبة التحولات الإستراتيجية على الضفة الشمالية للمتوسط تلبية دعوة الإتحاد الأوربي، وكذلك حلف شمال الأطلسي لحضور الاجتماعات، والمشاركة كلما سنحت الفرصة بمراقبين في المناورات العسكرية الغربية في المتوسط، لأن هذا يسمح لها بالإطلاع عن كثب على ما يجري في الضفة الشمالية وتبادل وجهات النظر وطرح المخاوف والتصورات الأمنية الجزائرية، فالأمن يبقى قضية نسبية والأمن المطلق لطرف يعني لا أمن للطرف الآخر، وهذا ما يجب إيصاله للأوربيين، كما أن حضور مثل هذه العمليات سيكون له فوائد عملياتية باعتباره يتيح الإطلاع على مناهج العمل العسكرية في البحر المتوسط، خاصة تلك التي تنسحب حصرا على الإغاثة الإنسانية.

إن إمكانات الجزائر والدول العربية/المغاربية بصفة عامة محدودة وليس بوسعهم الشروع في برامج عسكرية مهمة، لذلك فإن الوسيلة الأنجع لخدمة أمنها هي إرساء قواعد الحوار والتشاور وإجراءات بناء الثقة في المتوسط، وإقناع أوربا بأن المنطقة بحاجة لمؤسسات اقتصادية فاعلة وفعالة وليس لأساطيل عسكرية مكلفة ومهددة للأمن الإقليمي، على الجزائر أن تسعى دائما لاستغلال التفاوت في وجهات النظر داخل الإتحاد الأوربي وداخل الحلف الأطلسي وبينهما لخدمة مصالحها.[2]

أما فيما يخص محاولة الجزائر التأسيس لدورها في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي على مكافحة الإرهاب، أمر لا يخدم المصالح الإستراتيجية الشاملة للدولة الجزائرية بالأساس، فهذا الرهان يطرح التفوق الغربي وعلى رأسه الأمريكي بحدة، إذ أن سياسة محاربة الإرهاب كما حددها الأمريكيون وبعض حلفائهم الغربيين تجعل من الممكن حاليا التدخل في أي مكان في العالم تحت هذه الذريعة، على هذا الأساس يتعين على الجزائر توخي الحذر من مخاطر تأسيس العلاقات الجديدة مع الغرب بصفة عامة على مكافحة الإرهاب، لأن هذه الأخيرة جزء فقط من مصالح الجزائر الشاملة، كما يتعين عليها صياغة سياسة دفاعية

[1] عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري**،المرجع السابق،ص 240.

[2] نفس المرجع،ص 241.

وأمنية تحدد من خلالها حاجياتها الأمنية وتقييم تهديدات أمنها الوطني، وهذا وفق تصور شامل وبعيد المدى لتفادي إمكانية أن تستغل الجزائر في عملية أنية أو ظرفية و أن تستخدم لحسابات وقتية خدمة للمصالح الغربية.[1]

في مقابل ذلك، يعد تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط محدد أساسيا لأي عملية تعاون أو شراكة بين دول الحوض، وهو خيار إستراتيجي يجب أن تسعى الجزائر لتبنيه وتحقيقه وفق آليات وخطط عمل واضحة، تستند إلى الحوار السياسي المنتظم بين دول المنطقة كطريق يمكن من تشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد واقتراح أساليب مواجهتها وعلاجها، وكل ذلك في ظل الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كتسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

غير أن مبدأ عدم التدخل الذي تستند عليه الجزائر في عقيدتها الأمنية في كثير من الأحيان لا يتماشى مع مبدإ الشرعية الدولية الذي هو كذلك من المبادئ التي تستند عليها الجزائر في سياساتها الإقليمية والدولية، وسبب ذلك هو أن الشرعية الدولية في حقيقة الأمر ما هي إلا مخرجات قرارات الدول الكبرى في مجلس الأمن التي تخدم مصالحها وتصوراتها بالأساس.

إن قبول وتأييد أو رفض واعتراض الجزائر لإستراتيجيات نفوذ القوى الفاعلة بالمتوسط لن يخدم أمنها الوطني، فعندما رفضت الجزائر استغلال دول حلف الناتو لمجالها الجوي من أجل التدخل في ليبيا لضرب نظام القذافي من الجنوب، جاء رد الفعل الأمريكي مباشرة وبصفة علنية للرد عن هذا الرفض بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية مساندة الاقتراح المغربي لحل مسألة الصحراء الغربية على حساب الاقتراح الجزائري.[2]

يفهم من ذلك، أن القوى الغربية تتعامل مع جيرانها العرب على أنها مصدر للتهديد، وبذلك فإن صياغة التهديدات التي يتم طرحها في المبادرات الأمنية للتعاون من أجل مواجهتها، تخدم في الأساس دول الضفة الشمالية بدلا من دول الصفة الجنوبية، وتمارس في ذلك سياسة انتقائية في معالجة العديد من الملفات الأمنية، إذ تعترف هذه القوى بحق الكيان الإسرائيلي بامتلاك أسلحة الدمار الشامل بحجة أن الكيان لم يوقع على معاهدة منع الانتشار، وعليه فإن سلاحها لا يمثل خرقا لهذه المعاهدة، إضافة إلى أن إسرائيل دولة ديمقراطية بنظر الغرب، في حين يرفض نفس الحق للبلدان العربية، فالجزائر مثلا قد استهدفت فيما يخص مشروع المفاعل النووي "**السلام**" بذريعة أنها آنذاك لم تكن قد انضمت لمعاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (انضمت إلى هذه المعاهدة سنة 1995)، بهذه الازدواجية في المواقف

[1] نفس المرجع،ص ص 216-219.

[2] *Abdennour Benantar,"* ***La démocratisation des Etats Arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée "****, Barcelona : Centre for International Affairs* **, Notes internationales***, avril 2011, p p 1,2.*

فهي تعمل على احتكار التهديد و تضخيم المخاوف الأمنية الآتية من الجنوب رغم أن الفارق بينهما هو جد شاسع للطرف الآخر[1].

لذا فإن "**دمقرطة**" أنظمة دول الضفة الجنوبية بما فيها النظام الجزائري، يمكن أن تؤدي إلى تغليب الدفاع عن القضايا التي تخص الأمن الوطني عوض أمن الأنظمة، ومنه يمكن المطالبة ببناء أمن إقليمي متوسطي يخدم كل المتوسطيين دون استثناء[2]، وإقامة هذه المنطقة مرهون أيضا بوجود كيان مغاربي ذي مصداقية، و بإمكان هذا الكيان أن يكون ولمصلحته الخاصة، مخبرا إقليميا يسهم في العولمة خاصة و أن كل العوامل (اقتصاد السوق، المجتمع المدني، العولمة...)، تتجه نحو دعم التجمع الإقليمي المغاربي، وبفضله سيتم بناء كيان تكاملي غرب متوسطي قوي، كما تم بناء أوربا بفضل الثنائي الفرنسي-الألماني.

خلاصة الفصل:

يستخلص في ختام هذا الفصل، بأنه على الرغم من تعدد الآليات المتبعة في مواجهة التهديدات الجديدة للأمن الوطني الجزائري، إلا أن هناك غيابا لإستراتيجية أمنية شاملة تستوعب كل التحديات المحلية والإقليمية والدولية، هذا ما جعل الأمن الوطني الجزائري مهددا بشكل دائم بفعل تراكم الأزمات المتعددة الأبعاد في محيطها الإقليمي والدولي، إضافة إلى تنامي تعقيدات البيئة الداخلية التي أثقلت كاهل الدولة وأربكت صناع القرار لتحديد سلم أولويات الجزائر الأمنية، و من ثم اقتصر دورها على ردود الأفعال بشأن العديد من القضايا المستجدة محليا و إقليميا ودوليا.

فالعلاقات الجزائرية مع دول المنطقة والفواعل الداخلية الرئيسة فيها تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع لغياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالات الخطر المحدق وهو ما يفسح المجال في سائر الأوقات لبلدان أخرى كليبيا (قبل سقوط نظام القذافي) وفرنسا ومؤخرا، المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لنسج علاقات مع فواعل في هذه البلدان تكون في أغلب الأحيان ذات مشاريع معاكسة للمقاربة الجزائرية في المنطقة.

فبعد فشل كل التجارب الجماعية، اقتصر التعاون على الإطار الثنائي الذي لم يكن فعالا في أغلب الأحيان، هذا الضعف يرجع لنقص الاهتمام بمشاكل وتحديات المنطقة، إذ أن وجهة الجزائر الاقتصادية و العسكرية كانت دائما نحو الشمال لحساب الاهتمام بالمتوسط وهذا رغم التغني بشعارات كالتعاون "جنوب –جنوب "و "إفريقيا للأفارقة " على نمط شعار "المتوسط للمتوسطيين" الذي رفعته الجزائر في سسبعينات القرن الماضي .

[1] *Ibid,p 4.*
[2] *Ibid,p 5.*

بهذا الموقف تضع مهمة صيانة الأمن الإقليمي في يد القوى النافذة في المنطقة، فرفضها التدخل للحد من التدهور الأمني في تخومها الجنوبية يفسح المجال للآخرين للقيام بذلك، كما أن رفضها التحرك خارج حدودها للتصدي لخطر الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في الطرف الأخر من الحدود، يجعل ترابها منكشفا أمام هذه التنظيمات الإجرامية ويختزل إستراتيجيتها لمحاربة هذه التهديدات في البعد الدفاعي فحسب.

لم تشفع لها دبلوماسيتها للحفاظ على أحد أهم مكاسبها السياسية والتاريخية في القارة السمراء وهو الإجماع الذي صنعته حول قضية الصحراء الغربية باعتبارها قضية تصفية استعمار، إذ تراجعت العديد من الدول الإفريقية عن اعترافها بالصحراء الغربية، بل وأصبحت تسعى لإنهاء عضويتها من الإتحاد الإفريقي، و على غير المألوف في ميادين أخرى من حيث النفوذ الاقتصادي لا يبدو أن الكفة تميل لصالح الجزائر أمام المنافسين الإقليمين خاصة الجار المغربي، في حين أنه من المفروض في دولة كالجزائر تملك الإمكانات الكبيرة والموقع الجغرافي المتميز أن تكون لها إستراتيجية كفيلة بتحقيق أمنها الوطني، من خلال إعداد سيناريوهات لأزمات محتملة و إعداد الحلول لها.

فالمنطقة الساحلية-المغاربية يجب عدم الاستهانة بمكانتها و الأثر الذي يمكنها أن تحدثه من خلال التفاعلات التي تحدث فيها، لذلك يجب وضع إستراتيجية استباقية لكيفية التعامل مع كل التهديدات المتأتية منها ومواجهتها قبل حدوثها وهو ما يكفل القضاء عليها في المهد، و لا يجب أن تقتصر هذه الإستراتيجية على كيفية مواجهة مشاكل المنطقة البنيوية فقط، بل يجب آن تتضمن كيفية بناء علاقات قوية ذات بعد طويل المدى من خلال استغلال جميع الوسائل المتوفرة (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، سياسية ...الخ) وليس الاقتصار على وسيلة واحدة وهذا ما يكفل إيجاد روابط عديدة بين الجزائر ودول المنطقة لتمتين العلاقات بينها وتقويتها .

الخـاتمـة

الــخاتـمة:

انتهى بنا التحليل في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من الخلاصات التي سنختتم بها هذا البحث وإننا هنا لا نريد القول بأننا ختمنا القول في هذا الموضوع، وإنما في الحقيقة فقد فتحنا مجالات واسعة وأرضا خصبة لأبحاث ودراسات، يمكن أن تستلهم من بحثنا هذا لإثراء هذا المجال.

فعلى صعيد التأصيل المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، تبين أن الأمن يعد من أكثر المفاهيم التي عرفت تطورات في العقود الأخيرة، فقد أثري هذا المجال المعرفي بالدراسات النقدية، ما جعله مفهوما محوريا في السياسة الدولية، و إن كان في بداياته تأثرا بالطرح الواقعي الإستراتيجي، سيما في جو الحرب الباردة، فكان الأمن يتخذ من الدولة وحدة مرجعية أساسية والأدوات العسكرية الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن، ومن ثم فلا يتصور التهديد إلا في شكله العسكري الدولاتي، ومع الدراسات النقدية خاصة مع الفتحة التي إفتعلها **باري بوزان**، والتي مكنت مدرسة كوبنهاجن من إثراء هذا المفهوم بمقاربات أخرى وسعت منه، على مستوى قطاعات الأمن التي لم تعد عسكرية حصرا، كما عمقته عموديا من خلال مستويات التحليل، أو الموضوعات المرجعية التي صارت الدولة إحداها، إلى جانب وحدات أخرى الفرد المجتمع، الإقليم...الخ.

تظهر الدراسة، أن مفهوم الأمن الوطني بالرغم من التطورات الكبيرة والتحولات العميقة التي لحقت به في مرحلة العولمة، بفعل ظهور فواعل جديدة فرضت على الدول إعادة صياغات الآليات وسياسات أمنية بديلة قادرة على مواجهة تهديدات من طبيعة لا تماثلية، إلا أن الدولة بقيت الفاعل الأساسي في المعادلة الأمنية سواء كمرجع وضامن للأمن، أو من حيث تحديد أسلوب مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التهديدات، حيث بقيت القوة الصلبة أي الآلة العسكرية المرتبطة بالدولة عاملا محددا في مضمون الأمن، تزامنا مع بروز مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم متعدد الأبعاد.

الجزائر و بالنظر إلى وقوعها ضمن امتدادات جيو-سياسية مختلفة تأثر أمنها الوطني بهذا النوع من التهديدات، خصوصا تلك المتأتية من الإقليم الساحلي-المغاربي، يصعب التحكم فيها لأسباب طبيعية تتعلق بجغرافيا المنطقة، إضافة إلى ضعف الإمكانات المتاحة لدول الجوار الإقليمي التي تعرف فراغا مؤسساتيا و أمنيا مستداما، وهذا يعطي هامشا للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة للمناورة والتغلغل في العمق الجزائري لتنفيذ مخططاتها الإجرامية، كما حدث مع حادثة **تيقنتورين** أين تمت مهاجمة القاعدة النفطية التابعة لسوناطراك بعين أمناس، من خلال استغلال الفضاء الجغرافي المفتوح إلى جانب عدد الهجمات التي تنفذها الجماعات الإرهابية بالتحالف مع عصابات الجريمة المنظمة ضد أهداف أمنية جزائرية لعقد صفاقاتها التجارية والربحية، وهذا ما يضع الجزائر على أهبة الاستعداد الدائم لمواجهة هذه التهديدات الأمنية بشكل يقظ، ومستمر ويرفع تكلفة الأمن في الجزائر الموجه لمراقبة الحدود وحمايتها بل حتى إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم.

هذا، ويمكن إجمال الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- تعد الجزائر من بين كافة الدول المغاربية والإفريقية الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب، فالبلاد خاضت صراعا مدنيا لأكثر من عقد من الزمن أودى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين، وسرعت من وتيرة تفكك للبنى الاجتماعية وتصدع في مسار البناء الديمقراطي، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لم يعد ينظر إلى الإرهاب على أنه مجرد شكل محدود من التهديدات منخفضة الحدة، بل أصبح ينظر للعمليات الإرهابية، باعتبارها عملا من أعمال الحرب و شكلا رئيسا من أشكال الصراع المسلح في الساحة الدولية.

- إذا كانت التنظيمات الإرهابية المحلية ترتبط بالمشهد السياسي الداخلي، فإن التنظيمات والجماعات الإرهابية العابرة للحدود ترتبط بالمشهد السياسي الإقليمي والدولي، ويمثل تنظيم القاعدة وفروعه الإقليمية أنموذجا لهذه التنظيمات التي انتشرت في بيئة ما بعد الحرب الباردة، حيث يمثل **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** الذي ينتشر في المجال الجغرافي لشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي الأنموذج الأبرز لهذه التنظيمات، وتتقاطع مصالح هذه التنظيمات مع شبكات الجريمة المنظمة خاصة تلك التي تنشط في مجال التهريب والاتجار غير الشرعي بالمخدرات والأسلحة لتمويل أنشطتها الإجرامية، و يمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني الذي يهدد الأمن الوطني الجزائري في العمق.

- تشكل الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها تهديدا جديدا للأمن الوطني الجزائري، إذ يمس بتأثيراتها السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الوطني(الفرد،المجتمع،الدولة)، استفادت شبكات الإجرام المنظم في ذلك من شساعة الحدود البرية ووقوعها في مناطق صحراوية مفتوحة، حالة الإرباك السياسي ، الاقتصادي والأمني الذي شهدته البلاد مطلع عقد التسعينات، إضافة إلى حالة الانفلات الأمني في دول الجوار وما نتج عنه من فراغ مؤسساتي و انهيار شبه كامل للأجهزة الأمنية، هذه العوامل ساعدت شبكات الجريمة المنظمة على تنمية أنشطتها الإجرامية، وما يمكن تسجيله في هذا المجال أن أنشطة هذه الشبكات لم تعد تمارس بتلك الأساليب البسيطة، بل أصبحت تمارس على نطاق واسع وبشكل منظم، الشيء الذي أكسبها الغموض الذي نتج عنه إرباك الهيئات الأمنية والقضائية المكلفة بمحاربة هذه الظاهرة .

- تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أهم الانشغالات الأمنية الراهنة للجزائر، فالتزايد الكبير لعدد المهاجرين غير الشرعيين وانتشارهم في الكثير من الولايات الجزائرية، ومع صعوبة تحديد عددهم الحقيقي وجنسياتهم نظرا لطابع السرية الذي يغلب على كيفية دخولهم إلى التراب الوطني، وأماكن استقرارهم وتنقلاتهم بين المدن، ظاهرة تشكل تهديدا للأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته وأبعاده، نظرا لارتباطها بالعديد من الجرائم الخطيرة من قبيل الإرهاب، الاتجار بالبشر، التهريب والمتاجرة بالمخدرات،

ناهيك عن الآفات الاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب هذا النوع من الهجرة، ولكن الصورة الحديثة والخطيرة التي واكبت موجات الهجرة غير الشرعية، هي ظهور العنصر النسوي والأطفال ضمن أفواج المهاجرين غير الشرعيين وهو ما زاد من مستوى التعقيدات الأمنية لتلك الظاهرة، بسبب استغلال هذه الفئات من طرف الشبكات الإجرامية في شبكات الدعارة والمتاجرة بالبشر والأعضاء البشرية..وغيرها.

- إن إدراك حجم القوة الفعلية و الكامنة للجزائر يمكننا من إدراك مكانتها إقليميا نظرا للصور العديدة التي تمنحها للدول في العلاقات الدولية، و في المحيط الذي تتفاعل فيه و هو الإقليم الساحلي–المغاربي والمتوسطي وبالتالي فإن إدراك هذه القوة ومن ثم العمل على تعظيمها يمنح الجزائر مكانة الدولة المحورية في محيطها والتي تتعدد وتتنوع بحسب الأهمية الإستراتيجية للجزائر في المنطقة، من مكانة جيو تاريخية جيو ثقافية، جيو أمنية، جيو إقتصادية ...،كلها تمكن الجزائر من أداء أدوار عديدة حتى ولو كان في الظرف الحالي البعد الأمني هو الغالب في المنطقة، نظرا لارتباطه الشديد بضرورة الحفاظ على البقاء على الكيانات والوحدات الدولتية المشكلة لهذا الفضاء الجيوسياسي.
- عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تطورا من حيث الإستراتيجيات المحددة لمواجهة التهديدات الأمنية لكنها بقيت ثابتة من حيث المبادئ القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بل العمل على مواجهة التهديدات الأمنية وفق مقاربة جوارية أو إقليمية أو دولية كما هو الحال في **مبادرة دول الميدان** أو **مجموعة 5+5** و المشاركة في التدريبات التي ينظمها الحلف الأطلسي، لمواجهة التهديدات الدولية الراهنة فالعقيدة الأمنية أصبحت أكثر فعالية خاصة مع التجربة التي مرت بها الجزائر في مواجهة الإرهاب على المستوى الداخلي على امتداد عقد من الزمن أو يزيد، وهذا أعطى قدرة لصناع القرار السياسي والأمني في الجزائر على التحكم في بعض الملفات المتعلقة بالمنطقة كالملف المالي، ورسم المصالحة الوطنية في هذا البلد، أو من خلال الرفض الجزائري للتواجد الأجنبي على أراضي دول الجوار مثل **"قيادة الأفريكوم"**، أي أنها استطاعت أن تؤثر في مثل هذه الملفات الحساسة بحكم عقيدتها الأمنية الثابتة.
- إن تحقيق متلازمة الأمن والتنمية، واعتبارها كمقاربة محورية ليس فقط لبناء السلام بل حتى في حفظ وتثبيت السلام، الأمر يمكن وصفه **"بالسلام المستدام"**، فالجزائر تدرك ذلك وتعمل على تحقيقه، فالأمن الإنساني أصبح تحقيقه أمرا ضروريا لاستدامة الأمن، خاصة و أن البيئة الإقليمية للجزائر تبقى بعيدة عن تحقيق أمنها الإنساني، من هنا فإن الجزائر تربط بين الأمن الصلب والأمن اللين في تحقيقها للاستقرار في المنطقة، وفي مواجهتها للتهديدات الأمنية المنتشرة، والتي عادة ما ترتبط بالوضع الإنساني المزري الذي تعرفه على وجه الخصوص دول الحزام الأمني الجنوبي، لتكون بذلك من بين الأسباب الهيكلية المسببة لحالة اللاأمن ومنه توفير المناخ الملائم لاحتضان وانتشار كل أشكال التهديدات اللاتماثلية.

- تزايد الاهتمام الأمني الجزائري التدريجي بالدائرة الجيوسياسية المتوسطية مع نهاية التسعينات، خاصة عندما تغيرت نظرة الفواعل الشمالية نحو الجزائر من حالة المهدد إلى صفة المتعاون، ثم الشريك الأمني وبذلك أصبحت الجزائر تشارك في كل المبادرات والترتيبات الأمنية في الفضاء المتوسطي، وتعززت مكانتها في هذا الفضاء أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عندما أصبحت خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب جد مطلوبة من قبل الغرب.

توصلنا في هذه الدراسة، إلى أن المكانة الريادية للجزائر في الإقليم الساحلي–المغاربي شرعنت لها تصورا ودورا في مواجهة التهديدات الأمنية المرتكزة على مقاربة شاملة لتعالج هذه التهديدات بوسائل مباشرة وتطمح إلى معالجة مسبباتها، وهذا الأمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميين والدوليين، إلا أن هذا الدور تشوبه معوقات على مستوى التصور والأداء في بعده المحلي، الإقليمي و الدولي انطلاقا من:

- ثبات موقف الجزائري القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخل الأجنبي، رغم الأزمات الأمنية التي تهدد جيرانها، يظهر أن الجزائر لم تستوعب كما ينبغي القطيعة الإستراتيجية في مجال التهديد مستبعدة أو على الأقل مقللة من شأن التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها، صحيح أن الحل السياسي يبقى جوهريا في حل الأزمات المؤسساتية والعمل على إعادة بناء الوحدات السياسية العاجزة والمنهارة على غرار ليبيا ومالي، ولكن أي حل سياسي ينفع مع شبكات الجريمة المنظمة التي لا تحمل هدفا سياسيا أو إيديولوجيا و التي لا هم لها سوى الربح والاتجار غير الشرعي، أما الإرهاب فإن أصل الكلمة كفيل بتحديد أهدافه وغاياته، يضاف إلى هذا تحديات مجتمعية إنسانية كالهجرة غير الشرعية، تستدعي مقاربة أشمل تفي بمواجهة التهديدات القائمة واحتواء تلك المقبلة.

-كما أن تعدد الجبهات الملتهبة التي على الجزائر تأمينها في الإقليم، لا يجب أن يحجب تحديات الجبهة الداخلية من مطالب اجتماعية وضغوط اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية عميقة، قد تضعف الجهود الأمنية المبذولة لحد الآن، فتراجع أسعار البترول وتآكل احتياطات الصرف من العملة الصعبة منذ سنة 2014 عزز من المشكلة الاقتصادية في البلاد التي من أبرز مظاهرها تقليص الإنفاق العام على عديد القطاعات الحيوية و لربما تتجه الدولة في المستقبل إلى الاستدانة الخارجية لمواجهة العجز في ميزانياتها، ما يعبر في المخيلة الجزائرية، بالعودة إلى سنوات التسعينات أين عجزت الجزائر عن سداد ديونها ومنه الدخول في مديونية تبعتها إعادة الهيكلة الاقتصادية، فالجزائر إن استمر الوضع الاقتصادي الحالي على حاله فإن سيناريو العودة إلى المديونية والعجز يبقى واردا.

-تدرك أغلب الفواعل الدولية والإقليمية حجم التهديدات التي تمس أمنها الوطني، خاصة منها الجزائر ودول المغرب العربي و أوربا، إلا أن المبادرات التي تقوم بها والجهود المبذولة تبقى ضعيفة مقارنة بالمجهودات الأمنية التي يجب بذلها، خاصة و أن الأزمات ورغم كونها تمس بأمن الدول إلا أن أساليب معالجتها تتعدى الأساليب العسكرية الصلبة التي توحي إلى قصور في الرؤية والإدراك السطحي للأزمات

الأمنية، المثال الذي ينطبق على تدخل الناتو في ليبيا، وفوضى السلاح وتعدد التشكيلات والجماعات الإرهابية، والفشل الدولاتي الرهيب الذي تبع التدخل، وكذا مهمة"**سيرفال**" التي قامت بها فرنسا في مالي والتي لم تقض على الإرهاب، بل قامت بنقل وتحويل الجماعات الإرهابية التي كانت نشطة فيها إلى الدول المجاورة و منها الجزائر.

●رغم أن كل الدول المغاربية تتقاسم التهديدات المتأتية من البيئة الساحلية، إلا أن ذلك لم يحقق الحد الأدنى من مستوى التنسيق والتعاون الأمنيين مغاربيا، و اتضح أن المغرب العربي المنقسم على نفسه يسير وفق محورين مغاربيين :**المحور الجزائري–المغربي** المتنافر أصلا، **والمحور التعاوني الثلاثي الجزائري-الليبي–التونسي**، يحدث هذا في ظل جمود وعجز إتحاد المغرب العربي في إيجاد الآليات والميكانيزمات الكفيلة بإيجاد تعاون إقليمي جاد في مواجهة التهديدات الأمنية، ويحد من درجة الانكشاف التدريجي ومنه انتشار التهديدات بمختلف أشكالها، أين يمكن اعتبار ملف الأزمة الليبية المثال الواضح و المعبر عن حجم العجز الذي يشوب التعاون المغاربي في مجال قضايا الأمن والدفاع، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى التنافر الجزائري المغربي.

●هشاشة المقاربة الجهوية لما يسمى " **تجمع دول الميدان**" كحل للتهديدات الأمنية الساحلية المنشإ، باعتبار أن الدول الساحلية هي المعني المباشر بإدارة ملفاتها الأمنية، هذا ما يفسر الرفض الجزائري المتواصل للتدخل وخاصة من طرف قوى فوق إقليمية، أجنبية أو حتى بعيدة عن الإقليم الساحلي، كرفض إشراك المغرب الأقصى باعتباره دولة غير ساحلية، بالإضافة إلى الاستعصاء الذي يواجه الجزائر في تطبيق هذه المقاربة هو التدخل الأجنبي الذي يأتي في كل مرة ليجهض الجهود الجزائرية.

●العجز عن تقديم حلول مباشرة وسريعة للتهديدات الأمنية في المنطقة، يقود في كل مرة لجوء القوى النافذة في المنطقة إلى التدخل العسكري المباشر تحت غطاء الشرعية الدولية، حيث تواجه الجزائر في هذا السياق عدم طرحها لبدائل فعالة تحول دون التدخل الأجنبي في تخومها الجنوبي، وهو ما يحتم عليها استخدام خيارات أخرى أكثر عقلانية لمواجهة الضغوط الدولية للتأثير في المنطقة، خاصة مع عدم استقرار الأوضاع في ليبيا من جهة وعدم التأسيس لواقع تنموي حقيقي لدول الساحل.

بناء على كل الاستنتاجات السابقة تبين لنا، أن تأثر الأمن الوطني الجزائري بالتهديدات المحيطة به جد شديد ومعقد، وأنها لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل مدعوة إلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم ودقيقة وبعيدة المدى، و إلى تقويم مستمر لما يحظى منها بالأولوية، وتأهبها دوما للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها، وعليه يمكن طرح جملة من التوصيات والاقتراحات التالية:

▪ إن منطق استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية لا يزال يؤدي أدوارا أساسية في التأثير على مجرى التفاعلات السياسية والدولية، ومقولة **كلاوزوفيتش** الشهيرة أن :"الحرب استمرار للسياسة

بوسائل أخرى"، لا يزال صداها قويا لدى القوى النافذة في المسرح الدولي، الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية أن تهتم ببناء وتطوير دفاعاتها الوطنية وقواتها العسكرية بشكل يتوافق ووزن الدولة وقدراتها الجيوسياسية حتى تضمن حصولها على معادلة الوقاية و الدفاع.

- إعادة تكييف قاعدة دستورية، وعقيدة أمنية بشكل يسمح للجيش الجزائري حق التدخل خارج نطاق الحدود الإقليمية للدولة، أصبح أكثر من حتمية تمليه جملة من الظروف والمعطيات، من بينها أن جل التهديدات الأمنية تتواجد خارج حدود الدولة الجزائرية مما يجعل من جل إستراتيجيات الوقاية والمكافحة الوطنية منقوصة وغير فعالة.
- اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية الضرورية من أجل تأمين الحدود مع دول الجوار خاصة في مثل هذه الظروف التي تعيشها الجزائر في إطار الحراك الشعبي في الداخل، للمطالبة بالتغيير وتحسين الظروف الاقتصادية للمواطن الجزائري حتى لا تتفاقم الأمور خاصة أن الجزائر هي محل لأطماع العديد من القوى النافذة في المنطقة.
- تفعيل قيادة الأركان المشتركة لدول الساحل الإفريقي من الناحية العملياتية، ومن حيث التجهيزات العسكرية، بحيث تصبح القوة الإقليمية الوحيدة المخولة للتدخل العسكري في المنطقة، وهو ما يعني غلق الطريق أمام أي تدخل أجبي مهما كان مبرره، ومن الأفضل أن يتم تنشيطها في إطار الإتحاد الإفريقي وبالتنسيق مع الأمم المتحدة لإعطاء شرعية أكثر على أعمالها.
- تفعيل مبادرة النيباد–الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا-باعتبارها مبادرة شاملة قوامها الحكم الراشد وتحقيق الأمن والاستقرار، ويتطلب ذلك توفير الإرادة السياسية في تغليب المصلحة الجماعية على المصالح القطرية المجزأة.
- العمل على التخلص من انعكاسات الاختلافات الإيديولوجية بين الجزائر وبعض دول المنطقة التي ترى في ارتباطها بالدول الغربية أكثر فائدة لها و أقرب إلى ثقافتها، من خلال إثبات الجزائر لحسن نواياها تجاه هذه الدول، وإرادتها الصادقة في المشاركة في تنمية المنطقة عبر إنجاز المشاريع وتمويلها.
- دعم التنمية من خلال مشاريع استثمارية منتجة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحدودية، مع تفعيل الشراكة الثنائية بين البلدين المتجاورين وفتح الحدود ومراقبة المبادلات بدل غلق الحدود ومراقبة حركة تنقل التنظيمات الإجرامية.
- تفعيل مؤسسات الإتحاد الإفريقي، والتطلع إلى تفعيل المنظمات الجهوية الإفريقية الأخرى للقيام بدورها باعتبار أن معظم الدول الإفريقية تعاني من نفس المشاكل، وبذلك استمرار رهان الجزائر على أداء دور محوري على مستوى المنطقة ومحاولة استثمار هذا في تدعيم مكانتها الدولية، يعتمد أساسا على كسب ثقة الدول الإفريقية عن طريق تعزيز العلاقات معها، كتوقيع اتفاقيات تعاون أو تقديم مساعدات للدول التي تحتاج إليها خاصة الدول التي تعرف أزمات حادة.

▪ ضرورة تبني تشريعات عقابية متشددة ومتسقة مع أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بالمكافحة وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة المكملة لها، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية الإقليمية المعنية بمواجهة كافة أنماط الإجرام المنظم، كالاتجار بالمخدرات و الفساد وغسيل الأموال والاتجار بالأسلحة والجرائم المعلوماتية والجرائم الإرهابية وغيرها من أشكال وصور الإجرام العابر للحدود.

▪ تكر يس التكتلات الإقليمية والثنائية من أجل زيادة آليات المكافحة ضد الجريمة المنظمة لتخطي إشكالية الحدود، ومحاصرة ظاهرة الإجرام المنظم على مستوى الدول أولا ثم على مستوى التكتلات الإقليمية ثانيا.

▪ إحداث هيئة مركزية خاصة بمكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، تلحق بها أجهزة محلية تقوم بجمع المعلومات حول الأنشطة الإجرامية المنظمة وهوية أعضائها، وجمع الأدلة والقيام بالتحريات المطلوبة ضد الجناة لتقديمهم للجهات القضائية لمحاكمتهم.

▪ إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها وبلورة قناعة مشتركة لأن محاربة الهجرة غير الشرعية، تتطلب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدية لها، و إيجاد سياسة تنموية وطنية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية المتوفرة.

▪ تنسيق التعاون الأمني بين الجزائر والدول الأوربية المعنية، وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهريب والنقل البرية والبحرية ولردع المهاجرين غير الشرعيين.

▪إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الكبرى، وبالخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لاستئثارها بالسيطرة على دواليب المؤسسات الدولية شرط أن تقوم هذه العلاقات على أساس التعاون المثمر وليس العمالة، مع رفض أي علاقة تقوم على أساس الإملاءات التي تتعارض مع توجهات السياسة الجزائرية في الساحتين الإفريقية و المغاربية .

▪ضمان التعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين، من أجل معالجة الهوة و إيجاد توازن في المستوى المعيشي للأفراد، باعتبار الدافع الاقتصادي هو المحرك الأساسي نحو الهجرة غير الشرعية مع تسوية أوضاع المهاجرين لضمان حقوقهم.

بناءا على ذلك فان الجزائر مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تتبنى نهجا استشرافيا وفق منطق الاستباقية للإستراتيجية، لأن الاعتماد على مقاربة انعكاسية للأحداث قد تكون سببا في وقوع تهديدات حقيقية قد تمس بالأمن الوطني وليس فقط بالأمن الإقليمي، وهو ما أظهرته "**حادثة تيقنتورين**"، التي بينت عجز الجزائر على الاستشراف الإستراتيجي ومنه تفادي حدوث تهديد بذلك الحجم، لكن في المقابل بين جاهزية القوات الأمنية للتصدي لأي تهديد مهما كان نوعه، وهو ما أوجد جوا من

الأريحية والأمن في الوطن، لكن من واجب الجزائر العمل بمنطق يجمع بين الاستباقية والوقاية، والحماية ضد التهديدات والأزمات الواقعة والمحتملة من فشل دول المنطقة، الحروب الداخلية، الإرهاب، الجريمة المنظمة، دون إغفال أطماع القوى الكبرى في المنطقة، فالجزائر وجدت صعوبة بالغة في التكيف مع حجم التغيرات الإستراتيجية المتسارعة في المنطقة العربية والساحلية، لدرجة أنها أظهرت وكأنها تحاول التعامل مع مسائل معقدة وحديثة لكن بذهنية قديمة.

بعد اختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى النتائج الأساسية التالية:

- **فبخصوص الفرضية الأولى:** فقد تم تأكيدها،حيث أدى بالفعل التحول في طبيعة التهديدات الأمنية إلى بناء المحتوى المعرفي والعملياتي للأمن، ومن ثم فهو مفهوم مركب وشامل يبدأ بتحقيق أمن الفر د ويتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة الدوائر التي يمكن أن تكون مصدرا لتهديد الأمن سواء كانت داخلية أو خارجية أو متداخلة بين الداخل والخارج، كالأخطار الناجمة عن الجهل والفقر وانتشار الأوبئة والأمراض وتنامي الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كما أضحى التمييز بين ما هو وطني وإقليمي وعالمي من الأمور الصعبة خاصة في ظل تعاظم أبعاد الثورة التكنولوجية، وتزايد حجم الفواعل والتكتلات الدولية الأمر الذي أدى إلى تآكل مفهوم سيادة الدولة، والتشكيك في دورها التقليدي الذي تلتزم فيه الحكومة برعاية المواطنين وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية وتحقيق العدل الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة والرفاهية.

- **أما بخصوص الفرضية الثانية:** فقد تم تأكيدها، على اعتبار أن الجزائر تعيش في بيئة إقليمية على درجة عالية من اللااستقرار، بسبب انتشار التهديدات اللاتماثلية من قبيل، ظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية، نتيجة لضعف وترهل الدولة الوطنية، وبسبب صراع القوى الإقليمية والدولية على مجالات النفوذ خصوصا في الإقليم المغاربي-الساحلي، خلفت هذه التهديدات سياقا أمنيا جديدا في قطيعة مع مشهد الأمن التقليدي، فكان لها تداعيات جد سلبية على الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده ومستوياته، وهو ما ضاعف من مسؤوليتها في حماية أمنها وتأمين مجال سيادتها في ظل التآكل المستمر لمواردها المالية منذ حوالي 5 سنوات جراء تراجع عائداتها النفطية ما يضع مجهودها الأمني إقليميا و مواقفها الدولية إزاء العديد من الملفات على المحك.

- **فبخصوص الفرضية الثالثة:** أثبتت الدراسة أن تعدد وتنوع التهديدات اللاتماثلية فرض على الجزائر توسيع تصورها لأمنها ليشمل الأمن الإقليمي، ولم يعد بإمكان الجزائر ضمان أمنها الوطني محليا من خلال نظرة ضيقة تقوم على تحصين حدودها بالاعتماد على القوة العسكرية، ولكن واقع التهديدات يفرض عليها المبادرة نحو التوجه مباشرة لمصدر التهديد والقضاء عليه أو إبطال مفعوله، لضمان عدم انتشاره ووصوله أو وصول تأثيره إليها، وعمدت في ذلك إلى إتباع توجهين في إستراتيجيتها الأمنية الأول قائم على تدعيم البيئة الداخلية وضمان الأمن الداخلي وتحصين حدودها الإقليمية، وخارجيا من خلال سياسات

العمل الثنائي والمتعدد الأطراف على اعتبار أن معظم دول المنطقة منفردة لا يمكنها التكفل بالتكاليف الناجمة عن هذا النمط الجديد من التهديدات، فهي تتطلب قدرات وإمكانات ضخمة ومبادرات العمل الجماعي والتوجه نحو العمل المنفرد في الوقت الذي أصبحت هذه الفواعل التحت دولاتية تتكتل في شكل منظمات وشبكات فوق دولاتية وتتحالف فيما بينها زاد من عدم استقرار دول المنطقة.

- **أما بخصوص الفرضية الرابعة:** فقد تم تأكيدها، على اعتبار أن التفاعل الإيجابي مع إستراتيجيات القوى النافذة في المنطقة يخدم الأمن الوطني الجزائري، ويؤسس لإستراتيجية شاملة تكون بديلا عن السياسات الأمنية الظرفية، تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات والتهديدات التماثلية واللاتماثلية، و تراعي في بنائها تطورات البيئة الأمنية الإقليمية والدولية، والأمن الداخلي يكون تحصيل حاصل، فضلا عن ذلك فإن كل هندسة أمنية إقليمية لا تكون محلية المنشإ والأداء، و إن كانت تستفيد من دعم خارجي، من الصعب أن يستتب أمرها، بيد أن هذا الثقل لا يجعل الجزائر في غنى عن الحد الأدنى من الأرضية السياسية والأمنية المشتركة والتوافق الإستراتيجي مع الفاعلين الكبار، فهي تدرك أن أداءها لدور الدولة المصدرة للاستقرار ولدور الدولة المحورية له من التكلفة، ما يحتم عليها تحمل الأعباء والخسائر في سبيل تحقيق جوار إقليمي آمن ومستقر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا -قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

1- المصادر

-القوانين والمراسيم:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985، المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الملغى للأمر رقم 76-79 المؤرخ في 23جويلية 1976، المتضمن قانون الصحة العامة، **الجريدة الرسمية**، العدد 1985/08.

2-ـــــــــ، الأمر رقم 11-03 المعدل والمتمم للقانون رقم 23-91 المؤرخ في 6 ديسمبر 1991، يتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، **الجريدة الرسمية**، العدد 12، الصادرة في 23 فيفري 2011.

3-ـــــــــ، المرسوم تشريعي رقم 92-03 ،مؤرخ في30 سبتمبر 1992 يتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب، المعدل بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-5، مؤرخ في 9 أفريل 1993.

4-ـــــــــ، المرسوم رئاسي رقم 92-44، مؤرخ في 09 فيفري 1992 يتضمن إعلان حالة الطوارئ ،**الجريدة الرسمية**، العدد 10، الصادرة في 09 فيفري 1992.

5-ـــــــــ، الأمر رقم 95-11المؤرخ في 25 فبراير 1995 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**، العدد11، الصادرة في 01 مارس 1995.

6-ـــــــــ،القانون رقم 98-06 المؤرخ في 27 جوان 1998، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، **الجريدة الرسمية**، العدد 1998/48.

7- ـــــــــ، المرسوم التنفيذي رقم97-212 المؤرخ في 9 يونيو 1997 يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانه، **الجريدة الرسمية**، العدد41، الصادرة في 15 جوان1997.

8-ـــــــــ، القانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998، المعدل والمتمم للأمر رقم 76-80 المؤرخ في 23 أكتوبر1976، والمتضمن القانون البحري الجزائري، **الجريدة الرسمية**، العدد1998/47.

9-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، **الجريدة الرسمية**، العدد 09، الصادرة في 10 فيفري 2002.

10-ـــــــــ،المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 27 أفريل 2002 المتضمن إنشاء خلية معالجة الاستعلام المالي وتنظيمها وعملها، **الجريدة الرسمية**، العدد 23، الصادرة في 07 أفريل2002.

11-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، يتعلق بالمصادقة على برتوكول الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو، **الجريدة الرسمية**، العدد 69، الصادرة في 12 نوفمبر 2003.

12-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 03417 المؤرخ في 09 نوفمبر 2003، المتضمن التصديق بتحفظ على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال، **الجريدة الرسمية** العدد 69 ، الصادرة في 12 نوفمبر 2003.

13-ـــــــــ، القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25ديسمبر2004 ، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار والاستعمال غير المشروعين بهما، **الجريدة الرسمية**، العدد 83 ، الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

14-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 04-183 المتضمن إحداث المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني وتحديد قانونه الأساسي، **الجريدة الرسمية** العدد41، الصادرة في 27 جوان 2004.

15-ـــــــــ، القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، الصادرة في 09 فيفري 2005.

16-ـــــــــ، المرسوم رقم 95-06 المؤرخ في 2006/02/28، المتعلق بتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية **الجريدة الرسمية**، عدد 11- 2006.

17-ـــــــــ، المرسوم التنفيذي رقم 06-286 مؤرخ في 26 أوت 2006، يحدد تنظيم الديوان الوطني لمكافحة التهريب، **الجريدة الرسمية**، العدد 59، الصادرة في 28 أوت 2005.

18-ـــــــــ، الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005، والمتعلق بمكافحة التهريب، **الجريدة الرسمية**، العدد 47 ، الصادرة في 19 جويلية 2006.

19-ـــــــــ، المرسوم التنفيذي رقم 26-287 المؤرخ في 26 أوت 2006 المحدد لتشكيلة اللجنة المحلية لمكافحة التهريب ومهامها، **الجريدة الرسمية**، العدد 53 - 2006.

20-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 07-375 مؤرخ في01 ديسمبر 2007، يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم، الموقع بالجزائر في 25 أكتوبر 2003، **الجريدة الرسمية**، العدد 77 ، الصادرة في 09 ديسمبر 2007.

21-ـــــــــ، القانون رقم 08-11 مؤرخ في 25 جوان 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الإقليم الوطني وإقامتهم فيه، **الجريدة الرسمية**، العدد36، الصادرة في 02 جويلية 2008.

22-ـــــــــ، القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الصادرة في 02 جوان 2008.

23-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 08-427 المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الإسبانية في مجال الأمن و مكافحة

الإرهاب والإجرام المنظم، الموقعة بالجزائر في 15 جوان سنة 2008، **الجريدة الرسمية**، العدد 05، الصادرة في 21 جانفي 2009.

24-ـــــــــ، القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، **الجريدة الرسمية**، العدد 15، الصادرة في 08 مارس 2009.

25-ـــــــــ، القانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، **الجريدة الرسمية**، العدد78، الصادرة في ديسمبر 2009.

26-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 09-143مؤرخ في 27 أفريل 2009، يتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه،**الجريدة الرسمية**، العدد 26، الصادرة في 03 ماي 2009.

27-ـــــــــ، القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، **الجريدة الرسمية**، العدد 47، الصادرة في 16 أوت 2009.

28-ـــــــــ، الأمر رقم 12-02 المؤرخ في 13 فيفري 2012، المتمم والمعدل للقانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتعلق بالوقاية ومكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، **الجريدة الرسمية**، العدد 08، الصادرة في 15 فيفري 2012.

29-ـــــــــ، القانون رقم 13-08 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، **الجريدة الرسمية**، العدد 68، الصادرة في ديسمبر 2013.

30-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 14-251 المؤرخ في 08 سبتمبر 2014، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، الصادرة في 25 سبتمبر 2014.

31-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 16-249 المؤرخ في 26 سبتمبر 2016، يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وتنظيمها وسيرها، **الجريدة الرسمية**، العدد57 ، الصادرة في 28سبتمبر 2016.

32-ـــــــــ، القانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017، المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم، **الجريدة الرسمية**، العدد 11، الصادرة في 19 فيفري 2017.

33-ـــــــــ، دستور 28 نوفمبر 1996.

34-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فيفري 2020، يتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن و التنمية ، **الجريدة الرسمية**، العدد 07، الصادرة في 12 فيفري 2020.

35-ـــــــــ، المرسوم الرئاسي رقم 2006-137المؤرخ في 10أفريل2006، المتعلق بالمصادقة على اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، **الجريدة الرسمية**، العدد 24، الصادرة في 16 أفريل2006.

36- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 97-06 ل المؤرخ في 21 جانفي 1997، **المتعلق** بالعتاد الحربي والأسلحة والذخيرة ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 1997/45.

2- <u>المراجع باللغة العربية</u>

أ-<u>المعاجم والقواميس:</u>

1-ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم،**لسان العرب**، المجلد الأول، ط7، (بيروت: دار صادر، 2011).

2-الكرمي حسن سعيد، **المغني الأكبر: انجليزي –عربي**، (بيروت: مكتبة لبنان،1987).

3-بدوي أحمد زكي، **معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية**، (بيروت: مكتبة لبنان، 1970).

ب-<u>الكتب:</u>

1-أديبة محمد صالح، **الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة**، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2009).

2-إبراهيم حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**،ط1،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1992).

3-بيليس جون و سميث ستيف، **عولمة السّياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

4-براهيمي عبد الحميد، **في أصل المأساة الجزائرية**، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

5-بوبوش محمد، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**، ط2، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2016).

6-بوكراع إلياس، **الرعب المقدس**، ترجمة: خليل أحمد خليل، (الجزائر، لبنان:ANEP-دار الفارابي، 2003).

7-بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوربا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005).

8-بلهول نسيم، "الإطار النظري لدراسة الأمن القومي الجزائري"، في عبد الحي وليد،**فهم الأمن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، ط1، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015).

9-(ـــــ،ـــــ)، الجانب النظري لطبيعة الأمن العسكري الجزائري"، في وليد عبد الحي، **فهم الأمن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**،ط1، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2015).

10-بوالهوشات نجاح، "الهجرة غير الشرعية في الجزائر والمشكلات الاجتماعية –مقاربة سوسيولوجية"، في كتاب: **الهجرة الحراك والنفي وآثارهم على الصعيد الثقافي واللغوي**، (الجزائر: مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية و التاريخية، 2010).

11- بوالشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).

12-البشري محمد الأمين، **التحقيق في الجرائم المستحدثة**، (الرياص: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004).

13-(ـــــ،ـــــ)، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، (الرياض:أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000).

14-الخزرجي ثامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**،(الأردن : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005).

15-البدانية ذياب موسى، **الأمن الوطني في عصر العولمة**، ط1، (الرّياض: مكتبة الملك فهد، 2011).

16-البريزات محمد جهاد، **الجريمة المنظمة:دراسة تحليلية**، ط1، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع 2008).

17-جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ط1، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر،2007).

18-ديبيل تيري، **إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة: وليد شحاتة، (بيروت: دار الكتاب العربية، 2009).

19-داود كوركيس يوسف، **الجريمة المنظمة**، ط1، (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2001).

20-دالع وهيبة، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1990-2017**، ط1، (الجزائر: دار الخلدونية، 2018).

21-بوب ودورد،**خط الهجوم**، تر: جتكر فاضل، (الرياض: مكتبة مكتبة العبيكان، 2004).

22-زيد محمد إبراهيم، **الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة آفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية**، (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،1991).

23-زرواطي اليمين، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008**، ط1، (لندن: مطبوعات إي-كتب 2014).

24-زين طارق، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: التعاون الدولي وسبل المكافحة، التدابير الاحترازية**، ط1، (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية،2017).

25-زاوي رابح، "محور الصراع الأمني مع الإرهاب"، في وليد عبد الحي وآخرون، **فهم الأمن القومي الجزائري: من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني**، ط1، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015).

26-زروقي إبراهيم، **الجرائم العابرة للحدود:مظاهر وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثروبولوجية للهجرة السرية**، (تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2016).

27- رزيق المخادمي عبد القادر، **سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2010).

28-(ـــــ،ـــــ)، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).

29-حلبي علي عبد الرزاق، **الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي**، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2003).

30-حمدان محمد رفيق، **الزراعة والتنمية الاقتصادية**،(عمان: مطبعة الجامعة الأردنية، 2003).

31-حنفي خالد علي محمود، "تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء"، في عاشور محمد وسالم على أحمد، **التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وأفاق**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2005).

32-الحاج ميلود عامر، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، (الرياص: دار جامعة نايف للنشر، 2016) .

33-الحوات علي، **الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي**، ط1، (طرابلس: منشورات الجامعة العربية، 2008).

34-يونس الباشا فائزة، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).

35-كامل عمر عبد الله، **الأمن العربي من منظور اقتصادي**، (دون ذكر معلومات النشر).

36-الكيلاني عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).

37-محمد نور عثمان الحسن، المبارك ياسر عوض، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).

38-مصلوح كريم، **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

39-مطر جميل و هلال علي الدين، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط6، (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1999).

40-منجود مصطفى محمود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

41-مقري عبد الرزاق، **قبل الحراك: عن التيه الحكومي...وفي البدائل المنشودة**، (الجزائر: دار الخلدونية 2020).

42-محمد صباح محمود، **الأمن الإسلامي:دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية**، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994).

43-مظلوم محمد جمال، **الأمن غير التقليدي**، ط1، (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012)

44-(ـــــ،ـــــ)، **التجارة غير المشروعة للسلاح والإرهاب**، (الرياض: كلية التدريب قسم البرامج التدريبية، 2013).

45-مصطفى كامل ممدوح شوقي، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، (القاهرة: ب د ن، 1985).

46-مناجلية الهذبة، "المقاربة المفاهيمية للهجرة غير الشرعية"، في كتاب: **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات**، الجزء الأول، ط1، (ألمانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).

47-محمد أمين خديجة عرفة، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، ط1، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2009).

48-محي الدين عوض محمد، **جرائم غسيل الأموال**،ط1، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999).

49-مراد علي عباس، **الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية**، ط1، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017).

50-محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ب س ن).

51- محمد خليل محمود، **الأمن في الإسلام**، (القاهرة: ب د ن، 2000).

52-المسيري عبد الوهاب و فتحي التركي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، ط1، (دمشق: دار الفكر، 2003).

53-المصري محمد، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، ط1، (القاهرة، مصر: المكتبة العربية الأمنية، 2009).

54-المشاط عبد المنعم، **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**،(مصر: دار الموقف العربي، 1989).

55-(ـــــ،ـــــ)، **الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن**،(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986).

56-لخضاري منصور، **تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر: من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني**، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2014).

57-(ـــــ،ـــــ)،**السياسة الأمنية الجزائرية**، ط1، (بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015).

58-نايف مفيد الدليمي، **جريمة غسل الأموال :دراسة مقارنة** ،ط1،(الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005).

59-سعيد بوريمة ومحمد الهادي لعروق، **أطلس الجزائر والعالم**، (الجزائر: شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2007).

60-سالم حنان، **ثقافة الفساد في مصر:دراسة مقارنة للدول النامية**، (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2003)

61-س.ناي جوزيف و د.دوناهيو جون، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة**، ترجمة: الطرح محمد،ط1، (الرياض: العبيكان، 2002).

62-سرور طارق،**الجماعة الإجرامية المنظمة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000).

63-ساعد إلهام، **التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي والوطني**، ط1، (الجزائر: دار بلقيس للنشر،2017).

64-سرور فتحي، **نظرات عالم متغير**، ط1، (القاهرة: دار الشروق، 2003).

65-السراني عبد الله سعود، "العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر و الاتجار بهم"، في كتاب: **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

66-عيد محمد فتحي، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

67-(ـــــ،ـــــ) ، "مكافحة الهجرة غير الشرعية"، في كتاب: **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).

68-عبد السلطان عبد إله، **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992).

69-عاشور محمد و سالو علي أحمد،**التكامل في إفريقيا رؤى وآفاق**، ط1،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005)

70-عياد كرير علي، "المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة إتحاد المغرب العربي"، في محمد عاشور، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005).

71-عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت: الجامعة اللبنانية، 2003).

72-عكروم عادل، **المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة :دراسة مقارنة**، (مصر، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013).

73-عباس عبد الهادي عبد الناصر، **الأمن الشامل وانعكاساته على التخطيط الإستراتيجي للأمن الوطني، دراسة تطبيقية: الأمن الوطني الفلسطيني**، (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2008).

74-عكروم ليندة، **تأثير التهديدات الأمنية بين الشمال وجنوب المتوسط**، (عمان: دار بطوطة للنشر والتوزيع، 2013).

75-عودة جهاد، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، ط1، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005).

76-عطية إدريس، **تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية**، (الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2019).

77-عياد محمد سمير، **التكامل الدولي دراسة في النظريات والتجارب**، (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2013).

78-العرفي فاطمة، العدواني ليلى إبراهيم، **جرائم المخدرات في ضوء الفقه الإسلامي والتشريع**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

79-العشاوي عبد العزيز، **حقوق الإنسان في القانون الدولي**، ط1، (الجزائر: دار الخلدونية، 2009).

80-فيدال دومينيك، "بانوراما النزاعات المعاصرة في أربعة أقطار من العالم"، في كتاب، **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة**، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2015).

81-فرج يوسف أمير، **مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،2011).

82- فرج محمد أنور، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007).

83-صادق عبد المجيد، **أمن الدولة:والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976).

84-صابر لامية و غزالي محمد، "قراءات سوسيولوجية في راهنية الهجرة السرية من الجزائر نحو أوربا"، في كتاب، **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات**، (ألمانيا،برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).

85-قطوش عزالدين، **الناتو والجزائر من العداء إلى الشراكة**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015).

86-قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، ط1،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ب س ن).

87-قيراط محمد مسعود، **الإرهاب: دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته: مقاربة إعلامية**، ط1، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011)

88- قميني رؤوف، **آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية في ضوء القانون الجنائي الدولي** ط1، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016).

89- قديري مكي خلافة، "وضع حقوق المهاجرين بالجمهورية الجزائرية"، في كريمة الصديقي، **أبعاد دول المغرب الكبير في إفريقيا**، ط1، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي والدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020).

90-رايس كوندوليزا، "إستراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس"، في آرون ستلزر، **المحافظون الجدد**، ط1، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005).

91-شكري محمد عزيز ، **الإرهاب الدولي**،(لبنان، بيروت: دار العلم للملايين، 1999).

92-شيبي لخميسي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية: فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، ط1، (القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010).

93-الرشيدي أحمد وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، (القاهرة :المكتب العربي للمعارف، 2003).

94-سيد كامل شريف، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001).

95-شاكر سعيد محمود و الخرفيش بن عبد العزيز خالد، **مفاهيم أمنية**، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010).

96-شبيلي مختار، **الجهاز العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2013).

97-شدود ماجد محمد، **قضايا عالمية معاصرة**، (دمشق: ب د ن، 1986).

98-الشكري علي يوسف، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1، (مصر: دار السلام الحديثة، 2008).

99-الشوا محمد سامي، **الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية**، ط1، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998).

100-ئاكرةي نجدت صبري، **الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية**، (عمان: دار جلة، ب.س.ن).

101-توركماني حسن، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**، (دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004).

102-الخيري غسان دلال، **النظريات السياسية**، ط1، (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ب س ن).

103-غربي محمد و آخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط:المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014).

104-غضبان مبروك، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب س ن).

105-غريفيش مارتن و أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

ج-المجلات العلمية:

1-أبو الوفاء أحمد،"حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1990"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ،العدد 12،(1997).

2-أشرف محمد، كشك عبد الحميد،"تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو"، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، (فيفري 2012).

3-أدمام شهرزاد ،"الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، (2013).

4-بوشربة علي، "الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية"، مجلة الجيش، العدد 618، الجزائر (جانفي 2015).

5-(ـــــ،ـــــ)، بولعراس بوعلام، "الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة: إستراتيجية فعالة"، مجلة الجيش، العدد 628، (جانفي2015).

6-بحري طروب، "الأمن الغذائي: المفاهيم والأبعاد"، مجلة المفكر، العدد 07، (نوفمبر 2011).

7-بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، (أفريل2005).

8-بهنام رمسيس، "وسائل الكفاح ضد الإجرام المنظم"، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد 14، أكاديمية الشرطة، القاهرة، (جوان 1998).

9-بغزوز عمر ،"الأمن الوطني الشامل في مواجهة قمة المناعة و المخاطر والتهديدات في إطار العولمة"، مجلة الفكر البرلماني، العدد 06 ، (جويلية 2004).

10-بوزداية جمال، "الساحل البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، العدد 09، (ماي 2013).

11-بلواضح الطيب، "الجريمة المنظمة بين الآثار وسبل المواجهة"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والقضائية، العدد 04، (جوان 2013).

12-بخوش صبيحة،"الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا : الجزائر نموذجا"،مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد1، العدد 1، (مارس 2018).

13-بدق رشيد، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، برلين،(جوان 2019).

14-بلعور مصطفى، "حزب جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 04، (2006).

15-البقيرات عبد القادر، "التعاون الأمني الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، العد 2، (2009).

16-البشري محمد أمين،"الأمن العربي: المقومات والمعوقات"، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، (2000).

17-جليط الطاهر،"دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، (ديسمبر 2016).

18-جنادي إسماعيل، "الهجرة غير الشرعية: المقاربة الجزائرية"، مجلة الجيش، العدد 655، (2018).

19-جارش عادل، "تأثير الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 3، (2017).

20-جاسم خيري عبد الرزاق، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "،المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد 21، (2009).

21-دبش إسماعيل، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010"، مجلة دراسات الدفاع والاستقبالية، العدد 01، (2014).

22-(ـــــ،ـــــ)، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصياغة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، الجزائر (جوان2011).

23-(ـــــ،ـــــ)، سفيان منصوري، "الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة أمنية جيوسياسية أمنية جديدة"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، (جويلية 2014).

24-زياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي ظاهرة العولمة"، مجلة المفكر، الجزائر، العدد 05، (د.س.ن).

25-زغوني رابح،"أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، مجلة سياسات عربية، العدد 23، (نوفمبر 2016).

26-حشاني نورة، "المخدرات في ظل التشريع الجزائري ودور قطاع العدالة في محاربة هذه الآفة"، نشرة القضاة، الديوان الوطني للأشغال التربوية، العدد 54، (1998).

27-حنفي علي خالد، "الكيانات المستقلة على الحدود العربية –الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، (2011).

28-سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (ب.س.ن).

29-كربوسة عمراني، "الساحل الإفريقي وتحدي الإرهاب والجماعات السلفية"، مجلة الديمقراطية، العدد 34، (أفريل 2009).

30-كورتل فريد، "الفقر: مسبباته،آثاره وسبل الحد منه حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 2 ، (مارس 2003).

31-كواشي عقيلة، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 8، (جانفي2016).

32-لخضاري منصور، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري"، مجلة شؤون أوسطية، العدد 143، (خريف 2012).

33-ماروك نصر الدين، "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق"، مجلة كلية أصول الدين، العدد3، (2000).

34-محمد أمين خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد13، القاهرة، (2006).

35-المشاط عبد المنعم،"الأمم المتحدة ومفهوم الأمن القومي"، السياسة الدولية، العدد 84،(أفريل 1986).

36-سليمان عواشرية رقية، "نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة :الجزائر نموذجا"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد 71، (2016).

37-عميور بشير ، "الساحل...دول الميدان وإرساء إستراتيجية موحدة"، مجلة الجيش، العدد 579، (2011).

38-عياد سمير محمد، "نحو هندسة المنظومة الأمنية المغاربية"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية ، العدد 09،(2009).

39- عطية إدريس، "الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة:التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة "، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد1، العدد36، (2020).

40-العزي غسان، "11 أيلول 2001 والنظام الدولي: تغيرات مفهومية محتملة"، شؤون الشرق الأوسط، العدد 105، (شتاء 2002).

41- عبد العالي عبد القادر، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار:بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"ا لمجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد7، (جويلية 2014).

42-قورين حاج قويد، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية: البطالة والتضخم"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12، (جوان 2014).

43- قادة شهيدة، "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد: إطار قانوني ومؤسساتي طموح يفتقد لآليات إنفاذه"، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، (ماي 2019).

44-رمضان عصام صادق، "الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، (جويلية 1986).

45-طبوش سفيان، "تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 6، (جوان 2018).

46-غيوم إكزافييه، "العلاقات الدولية"، تر: المقداد قاسم ، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق ، العدد11-12 مزدوج، (2003).

47-غريس عبد الحميد، "قراءة في أبعاد تطور الجيش الوطني الشعبي"، مجلة الجيش، العدد546، (فيفري 2009).

48-غريب حكيم، "الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائر"، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 04، (ديسمبر 2018).

49-(ـــــ،ـــــ)، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجا"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، (2012).

50-خليل إمام حسنين، "التعاون القضائي الدولي لمواجهة الجريمة المنظمة: دراسة مقارنة بين الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، مجلة رؤى إستراتيجية، (جانفي 2015).

د-الأطروحات والمذكرات الجامعية:

-أطروحات الدكتوراه:

1-أورابح عادل،"الدولة الريعية وإشكالية الأمن: دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018).

2-بن محمد لخضر، "الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوربا: دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية"، (أطروحة دكتوراه تخصص حقوق الإنسان، جامعة وهران، 2016-2017).

3-بالة عمار، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018).

4-لخضاري منصور، "إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013).

5-زواشي صورية،"أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية التحديات والتداعيات 2011-2015"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3 ،2015 -2016).

6-مجاهدي خديجة، "آليات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة"، (أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، 2018).

7-صايش عبد المالك، "مكافحة تهريب المهاجرين السريين"، (أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة مولود - معمري تيزي وزو ، 2014).

8-صاغور هشام،"أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية : دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2017-2018).

9-فكيري شهرزاد، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية: أنموذج ليبيا"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017).

10-قط سمير"، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2017).

11-خيلية وريدة، "الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية 1992-2000"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011).

-مذكرات الماجستير:

1-بومدين عربي، "واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2013-2014).

2-برد رتيبة، "الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى 5+5"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009).

3-بوبية نبيل، "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010-2011).

4-زقاغ عادل، "إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2004).

5-حموم فريدة، "الأمن الإنساني: مدخل للدراسات الأمنية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004).

6-حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011).

7-كربوش أحمد، "مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2012).

8-كناي نور الدين،"أثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013).

9-سعيدي ياسين، "التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2016).

10-العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2010).

11-العايب خير الدين، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995).

12- قاسي فوزية، "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان،2013).

13-قوجيلي سيد أحمد، "الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011).

14-قجالي محمد، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية التونسية"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990).

15-قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية"، (**مذكرة ماجستير** في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010).

هـ-<u>الملتقيات والندوات العلمية:</u>

1-بوشناقة شمسة، "إستراتيجية الإتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل: الرهانات والقيود"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**التحديات الأمنية للدول المغاربية: الرهانات والتحديات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 27-28 فيفري 2013**).

2-بلعيد منيرة، "الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي"، الملتقى الدولي الموسوم بـ :(**الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية العلوم السياسية،جامعة منتوري قسنطينة،29-30 أفريل 2008**).

3-بن عنتر عبد النور، "الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، ندوة حول: (**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، فيفري 2013**).

4-(ـــــ،ـــــ)،"البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري:معوقات الشراكة الأمنية"،الملتقى الدولي حول: (**الجزائر و إفريقيا، من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة 3 0-31 أكتوبر 2017**).

5-جفال عمار، "حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر"، الملتقى الوطني حول: (**التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 15-16ماي 2008**).

6-الدهيمي عمر الأخضر، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، ندوة حول: (**التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 02 فيفري 2012**).

7-(ـــــ،ـــــ)، "التجربة الجزائرية في مكافحة الاتجار بالبشر"، الندوة العلمية حول: (**مكافحة الاتجار بالبشر جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، أيام: 12-13-14 مارس 2012**).

8-زمور محمد، "أهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، ط2، يومي 30 و31 جانفي 2017**).

9-لخضاري منصور، "المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**الدور الإقليمي للجزائر، المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 13 مارس 2014**).

10-لعروسي رابح، "ظاهرة الأمن الوطني: قراءة معرفية في المفهوم والدوافع"، الملتقى الدولي الموسوم بـ:(**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، جامعة ورقلة، الطبعة الثانية، يومي: 30 و31 جانفي 2017**).

11-منصر جمال، "تحولات مفهوم الأمن... من الوطني إلى الإنساني"، الملتقى الدولي الموسوم بـ : (**الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق ،جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أفريل،2008**).

12- مساوي عادل، "المواقف الدولية من الأزمة في شمال مالي"، ندوة حول:(**المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، فيفري 2013**).

13-محمد قحطان عبد القادر، "الجهود العربية في مكافحة الفساد"، المؤتمر العربي حول: (**مكافحة الفساد مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 6-8 جانفي 2003**)،

14-علاق جميلة و خيرة ويفي، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة"، الملتقى الدولي الموسوم بـ :(**الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة منتوري قسنطينة، 29-30 أفريل 2008**).

15-عباسي عادل، "نحو مقاربة اقتصادية للدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا: الفرص والقيود"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**الجزائر و إفريقيا، من دعم الحركات التحررية إلى بناء شراكات إستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 30-31 أكتوبر 2017**).

16-قط سمير، "الهجرة غير المنظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو/عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوربا والمخاوف الدولية"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قسم العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي قالمة،نوفمبر2013**).

17-ريمي رياض و ريمي عقبة،"أثر برامج سياسة التشغيل على مواجهة مشكل البطالة في الجزائر: دراسة مقارنة بين الفترة 1990-1998 وبين 1999-2010"، (**مداخلة ألقيت بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف مسيلة، 15-16 نوفمبر 2011**).

18-شهاب مفيد محمود، "نحو مفهوم واقعي للأمن القومي العربي"،(**المؤتمر الدولي الأول، مركز الدراسات العربي الأوربي، بيروت، ط2، 1997**).

19- شنيقي نور الدين، "الفضاء الإفريقي: ملاذ واعد لاقتصاد جزائري متنوع"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحررية إلى بناء شركات إستراتيجية، جامعة 8 ماي 1945-قالمة، 30-31 أكتوبر 2017**)

20-شلبي محمد،"الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003**).

21-غرايبية مازن،"العولمة وسيادة الدولة الوطنية"، الملتقى الدولي الموسوم بـ: (**الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2004**).

و-<u>الدراسات العلمية والتقارير</u>:

-<u>الدراسات العلمية</u>:

1-أوفنكناور جيمس وآخرون، "**المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية جارتان في مواجهة الجريمة والمجتمع** " ، مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، المجلد الأول، العدد 02، ديسمبر 2001.

2-بن عنتر عبد النور، "**عقيدة الأمن الجزائرية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**" الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2018.

3-بوبوش محمد،"**أبعاد التفاعلات بين دول شمال إفريقيا وجنوبها**"، دراسات سياسية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات،09 جانفي 2020.

4-جابي عبد الناصر،"**مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوهان**"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

5-دريز محمد الأسعد، "**تبادل المعلومات حول العصابات المختصة في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية وخاصة البحرية**"،دراسة مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب،تونس 2003.

6-صالح عبد النوري، **"وضع المخدرات وسياسة مكافحتها في الجزائر"**،ورقة مقدمة إلى شبكة التعاون في ميدان المخدرات في إقليم المتوسط،الجزائر،2014.

7-قوي بوحنية، "**الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012.

8-خشيب جلال، "**رؤية جزائرية لماذا تتسلح الجزائر عسكريا**؟، دراسات سياسية، إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 20 جوان 2019.

9-شابير الدين إبراهيم،"**الأفريكوم....حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**"، ترجمة: ولد إبراهيم الحاج، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 23 جوان 2013.

-<u>التقارير</u> :

1-الشيخ العلوي الحسين، **"تجمع الساحل الخماسي ...تنسيق في ظل التعقيدات"**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14 أكتوبر 2014.

2-بلوم دفيد، "**تقرير حول شكل الصحة العالمية: التمويل والتنمية**"، العدد 51، رقم 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2014.

3-جون كلود ماراف، "**التعاون القضائي في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية** "، منشورات جامعية، المملكة المغربية، 2006 .

4-كاظم هاشم نعمة، "**إفريقيا بعد 11 سبتمبر:استراتيجيات الانخراط والتعاون**"، ط1، طرابلس، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، 2008.

5-الإتحاد البرلماني العربي، " **تقرير حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 138للإتحاد البرلماني الدولي**"، جنيف، سويسرا، مارس 2018.

6-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **"القضايا الخمس: تطور أبعاد الخلافات المغربية الجزائرية الراهنة "**، 04 جوان 2017.

7-هيئة الأمم المتحدة، "**تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**"، رقم: (S/2013/104) المؤرخ في 21 فيفري 2013.

8-مجموعة الأزمات الدولية، "**جنوب الجزائر طليعة المشاكل**"، تقرير الشرق الأوسط، العدد171، بروكسل، نوفمبر 2016.

9-هيئة الأمم المتحدة، " **تقرير حول آلية نزع السلاح**"، نيويورك: إدارة شؤون نزع السلاح، 2008.

10-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية**"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، بيروت: مطبعة كركي، 2009.

11-الجمعية العامة للأمم المتحدة، "**تقرير حول الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية**"، الدورة 53، 09 ديسمبر 1998.

12-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **"تقرير التنمية البشرية 1994**"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 1994.

13-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "**عالم أكثر أمنا مسؤوليتنا المشتركة**"، بيروت: شركة الكركي للنشر، 2004.

14-الاتحاد الإفريقي، "**تقرير حول خطة عمل مكافحة المخدرات ومنع الجريمة 2007-2012**"، مؤتمر الإتحاد الإفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، أديس أبابا، 3 ديسمبر 2007.

15-الاتحاد الإفريقي، "**تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب**" الاجتماع الـ 249 ، أديس أبابا، 22 نوفمبر 2010.

16-الجمعية العامة للأمم المتحدة، "**تقرير اللجنة الخاصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** "، الدورة 55، 03 نوفمبر 2000.

17-اللجنة الوطنية التنسيقية، "**التقرير السنوي الأول حول مكافحة ومنع الاتجار في الإفراد**"، مصر، 2008.

18-مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "**تقرير التقييم المشترك: مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالجزائر**"، ديسمبر 2011.

19-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "**الاجتماع الرابع لفريق الخبراء العرب المعني بمكافحة الإرهاب: نتائج أشغال الندوة الإقليمية العربية حول الإرهاب**"، القاهرة، 2005.

ز-<u>الجرائد:</u>

1-بن عنتر عبد النور، "الجزائر ومعضلة تأمين الحدود"، **جريدة العربي الجديد**، 16 أوت 2014.

2-برحال نائلة، "مشروع تارقستان وتوحيد التوارق"، **يومية الشروق الجزائرية**، الجزائر 2 أوت 2006.

3-بلعمري سميرة،"100 مليار سنويا بسبب تهريب الوقود"، **يومية الشروق الجزائرية**، 22 جويلية 2013.

4 -حريشان حسام، "500 جريمة إلكترونية في 2015"، **يومية الخبر الجزائرية**، 12 جانفي 2016.

5-ياسين عبد الباقي و الرازي محمد، "إعلان تأسيس فرع لتنظيم داعش"، **يومية النهار الجزائرية**، أفريل2014.

6- يوسفي سمية، "87 مليار صرفت في عهد بوتفليقة على بطون الجزائريين"، **يومية الخبر الجزائرية** 13جانفي 2015.

7-كسال سعيد، "سفن الصيد تتدرب على إنقاذ الحراقة"، **يومية الشروق الجزائرية**، 07 مارس2007.

8-ل، محمد، "الجزائر تدعو إلى تقاسم الأعباء في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، **يومية الجزائر الجديدة**، 26 مارس 2018.

9- لحياني عثمان، "ترحيل المهاجرين الأفارقة يكلف الجزائر 100 مليون يورو"، **جريدة العربي الجديد**،31 جويلية 2017.

10-(ـــــ،ـــــ)، "مهاجرون يدفعون 2600 يورو لقطع الصحراء والوصول إلى الجزائر"، **العربي الجديد**، 26 ماي 2018.

11-سلطان ضياء الدين،"الجزائريات في عيدهن العالمي"، **جريدة الأيام**، أفريل 2010.

12-معط الله سهام، "خلل توزيع الدخول في الجزائر: المسؤولية والحل"، **يومية العربي الجديد**، 25 جوان 2018.

13-النجيمي حاتم، "تفكيك شبكة أجنبية للاتجار بالبشر"، **جريدة اليوم الجزائرية**، 30 سبتمبر 2016.

14-ف. جمال، "الجزائر في القائمة السوداء لسادس مرة "، **يومية الخبر الجزائرية**، جويلية 2016.

15-ش ع، "تعريف جديد للإرهاب يشمل التحريض والإشادة والدعم"، **يومية الجزائر الجديدة**، 14 جوان 2009.

16-صواليلي حفيظ، "كلفة دعم المواد الأساسية فاقت 11 مليار دولار"، **يومية الخبر الجزائرية**، 11نوفمبر 2015.

17-بدون ذكر اسم الكاتب، "الجزائر قوة صناعية كبيرة بالقارة السمراء"، **يومية المشوار السياسي**، 06 ماي 2017.

ح-الاتفاقيات و الوثائق الدولية:

1-بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أعتمد و عرض للتوقيع و التصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 25 ، الدورة 55 ، المؤرخ في 25 نوفمبر 2000.

2-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،الدورة 55 ، المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

3-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 60-1 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، المتضمن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، رمز الوثيقة، A/55/985 .

4-الاتحاد الإفريقي، "النظام الأساسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي أفريبول"، الدورة العادية 28، أديس أبابا، إثيوبيا، 30 جانفي2017.

5-وزارة الشؤون الخارجية، "بيان الجزائر حول إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي"، الجزائر، 09 جويلية 2012.

6-هيئة الأمم المتحدة، "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"، المؤتمر الدولي للهجرة 13 جويلية 2018.

7-الاتحاد الإفريقي، "**خطة عمل مكافحة المخدرات ومنع الجريمة 2007-2012**"، مؤتمر الاتحاد الإفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، أديس أبابا، 37 ديسمبر 2007.

8-الاتحاد الإفريقي، "**الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا: خطة العمل 2018-2027**"، أديس أبابا، 2018.

ط-المواقع الإلكترونية:

1-أوسار عبد الله، "تقرير استراتيجي جديد حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، متوفر على الرابط التالي:

http//:www.Maghress.com

2-الأسطل كمال، "الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي"، **ج1**، 16-11-2011، متوفر على الرابط التالي:

http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=100

3-أنوها فريدو م، أزريم إي جيرالد الحناشي، "غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود"،2013، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372483419596750.html

4-الأسعد بوعزي،"المنظمات الإرهابية في الساحل الإفريقي والمغرب العربي الحاضر والمستقبل"، 03 جوان 2017، متوفر على الرابط التالي:

http://www.kapitalis.com/anbaatounes/

5-(ـــــ،ـــــ)، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فيفري 2013، متوفر على الرابط التالي:

https://goo.gl/71f982

6-بوعمامة رتيبة، "إجماع دولي على تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل بسبب الوضع الليبي"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.albilad.net/archives/4193?phps

7-بلعمري رمضان و هدنة مسعود، "12قتيلا حصيلة العملية العسكرية في عين أمناس"، 17فيفري 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/17/260892.html

8-بوطالبي سميرة، "الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الآفارقة"، 2009/03/24، متوفر على الرابط التالي:
http://www.startimes.com/?t=15660377

9-بودهان ياسين، "الحراق: بين شرعية الحلم..والهجرة غير الشرعية"،18 أوت 2017، متوفر على الرابط التالي:
http://arb.majalla.com/2017/08/article55260905/.

10-بليدي صابر ، "آفة المخدرات تجتاح المجتمع الجزائري"، 2015/02/16، متوفر على الرابط التالي:
http://www.alarab.co.uk/pdf/2015/02/16-02/p21.pdf

11-بن عائشة محمد الأمين، "المثلث الاستراتيجي، الجزائر، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.djazairnews.info/analyse/38-2009-03-26-18-28-54/50122-2013-01-15-17-14-27.html

12-بن عنتر عبد النور، "تهديدات هجينة"، **العربي الجديد**، 04 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط التالي:
h*ttps://goo.gl/6Bdn7L*

13-بن دبكة رمزي، " الدراسات الإقليمية المعاصرة:نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية "، متوفر على الرابط التالي:

http://www.politics.ar.com/ar/index.php/permalimk/3095.html

14-بوخرص أنور، "الجزائر والصراع في مالي"، أكتوبر 2012، متوفر على الرابط التالي:

https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765

15-بطيش فاروق، "الجزائر والولايات المتحدة تجريا أول حوار إستراتيجي"، 31-12-2012، متوفر على الرابط التالي:

http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2012/10/31/feature-

16-باكير علي حسين، "التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية"، 2009، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172114305664025 4.html

17-بن أحمد محمد، " إنشاء جهاز مركزي لمكافحة الآفة محل دراسة القوات الخاصة لمواجهة الجماعات الإرهابية"، 04 فيفري 2016، متوفر على الرابط التالي:

https://www.khbarbladi.com/theme_vstpart52376

18- ب، مليكة، "المصالحة الوطنية تعيد الجزائر من بعيد"، **المشوار السياسي**، 2010، متوفر على الرابط التالي:

http://www.Alseyassi.com/Ara/sejut.php ?ID+78

19-والت ستيفن. م، "العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة "، تر: زقاع عادل و زياني زيدان، متوفر على الرابط التالي:

http://www.geocities.com/adel zeggagh/IR.html.

20-ولد الإمام محمد فاضل، "أركيولوجيا الجماعات المسلحة المغاربية"، متوفر على الرابط التالي:

www.aqlame.com

21-وهبان أحمد، "مفهوم الأمن القومي "، متوفر على الرابط التالي:

www.ahmedwahban.com/aform/viewtopic.phif

22- ولد شفاع، الدنين ،"الحركات السلفية في المغرب العربي"، 2008، متوفر على الرابط التالي:

www.saharamedias.net/smedia/index.php/2008-/htm

23-والجي عزيز ،"مكافحة جرائم تبيض الأموال "، 2013 ،متوفر على الرابط التالي:

http ://droit7.blogspot.com/2013/11/blog-post_5997.htm/?m=1

24-ولد سيدي، عبد المالك،"التنافس الجزائري المغربي بإفريقيا..الأسباب والتجليات"،30-10-2017، متوفر على الرابط التالي:

https://goo.gl/aKdCfX

25-ولد أدا، حمد عبد الله، "الوضع الأمني بالساحل والصحراء بعد سنة من التدخل الفرنسي بمالي"، 2014 الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 25 فيفري 2014، متوفر على الرابط التالي:

http://sudies.aljazeera.net/reports/2014/02/201422385727314727.html

26-زقاغ عادل، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي": متوفر على الرابط التالي:

http://www.politics-ar.com/ar/index-php/permalink/3106.html.

27-زياني هيثم، "الشباب الجزائري بين مشاعر اليأس وتهمة فقدان الروح الوطنية"، 04نوفمبر2007، متوفر على الرابط التالي:

http://wwww.swissinfo.org/ara/news/swiss_news/swiss_news.html.

28- زهران إيمان، "ماذا تريد إسرائيل من مشاركتها في قمة توغو الإفريقية"، جويلية 2017، متوفر على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/News/15218.aspx

29-حامد مراد، "القاعدة تنشئ خلايا للحراقة في صحراء الساحل"، 13 نوفمبر 2010،متوفر على الرابط التالي:

www.djazairess.com/dhazair news/22264

30-يقين حسام الدين ،"9 سنوات من كشف حساب المصالحة في الجزائر"، 3 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/10/3/9

31-ي.لؤي، "ثلاث ولايات في الجنوب الجزائري مركز عبور للحراقة الأفارقة "،2 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط التالي:

https://www.altahrironline.com/ara/articles/86545

32-كعيبش إسلام، "أكدت مقاربتها لمحاربة الإرهاب والتطرف العنيف: الجزائر ترفض الدخول في التحالفات العسكرية"، 30 ديسمبر 2017، متوفر على الرابط التالي:

https://www.eldjazaironline.net/Accueil/

33-(ـــــ،ـــــ)، "وسط انسحاب عدة دول من بينها الولايات المتحدة/قسنطيني: الجزائر ستلتزم باتفاق مراكش لإرادتها في حل مشكلة الهجر"، 11-10-2018، متوفر على الرابط التالي:

http://www.eldjazaironline.net/Accueil

34-لحياني عثمان، "الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية"،أفريل 2015، متوفر على الرابط التالي:

http//www.Alarabiya.net /ar /north africa/Algeria/2015/04/ 02html

35-(ـــــ،ـــــ)، "الجزائر تقرر ترحيل المهاجرين النيجريين إلى بلادهم"، 10 نوفمبر 2014، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/11/10/html

36-(ـــــ،ـــــ)، "مهاجرون يدفعون 2600 يورو لقطع الصحراء والوصول إلى الجزائر"، 26 ماي 2018، متوفر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/society/

37-(ـــــ،ـــــ)، "مزارع الأسلحة في صحراء الجزائر: تحالف التهريب والإرهاب"، 02 جانفي 2018، متوفر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/1/

38-مورافسيك أندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة: عادل زقاغ، موقع سياسة، متوفر على الرابط التالي:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3040.html

39-م.بهاء الدين،ع.إيمان، "قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة اضطرابات الأمنية على الحدود"، 23-06-2014، متوفر على الرابط التالي:

www.elbilad.net/article/detail?id=16425

40-مشاطي عبد الرزاق، "شبكات دولية تستغل المأساة السورية في الهجرة غير الشرعية"،2015، متوفر على الرابط التالي:

http://www.annasronline.com/index.php

41-ناب ياسمين، "عصابات دولية تستغل ظروف المهاجرين الأفارقة لجني الثروة"، 12 ديسمبر 2018، متوفر على الرابط التالي:

www.sawtalhrar.net/html

42-نيكلز بنجامين، "دور الجزائر في الأمن الإفريقي"، 03 أفريل 2014، متوفر على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/357556.aspx

43-الناصر محمد،"الجزائر رفضت عرضا أمريكيا للمساعدة في حل أزمة الرهائن"، متوفر على الرابط التالي:

http://sawt alahrar.net/ara/national/8153.html

44-سواعدي. ص، "التنظيم الإرهابي سيجذب المهاجرين السريين"، 22 ماي 2011، متوفر على الرابط التالي:

www.djazairess.com/echchaab/51531

45-سالم يزيد،"3 قضايا للاتجار بالبشر بالجزائر ،33 ضحية و26 متهما "، 25 أفريل 2018، متوفر على الرابط التالي:

http://www.algeriescoop.com/?p=36847

46-عادل عبد المغني،"قوارب الموت: الهجرة غير الشرعية"، متوفر على الرابط التالي:

http://boatsdeath.blogspot.com

47-علي فراس، "بلادي و إن جارت علي عزيزة"، **الجزئرة توك**، برلين، 29نوفمبر2006،متوفر على الرابط التالي:

http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/indexphp/1-9834_html

48-عاشي الحسن، "ثمن الاستقرار في الجزائر"، **مركز كارينغي للشرق الأوسط**، 25 أفريل 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/2013/04/25/ar-pub-5163

49-عمر يحي أحمد، "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوربي المعاصر: الجزائر دراسة حالة"، 2015، متوفر على الرابط التالي:

http//www.maspolitiques.com/mas/index.php ?option=com.contentyview=article

50-علي محمود،حنفي خالد، "مأزق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتجية، متوفر على الرابط التالي:

http// :ressmideast.org

51-(ـــــ،ـــــ)، "التحركات المغربية تجاه إفريقيا...الأهداف والقيود"، **السياسة الدولية**، متوفر على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/News/12021.aspx

52-العثماني سعد الدين، "منطقة الساحل والصحراء...التحديات والآفاق المستقبلية"، 01 فيفري 2014، متوفر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/1

53-العجمي طاهر محمد، "الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتجية لعاصفة الحزم"، **مركز الجزيرة للدراسات** 6 أفريل 2015، متوفر على الرابط التال:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2015/4/6/20154611148325580 Military-strategy-hazmstorm.pdf

54-قرفي صالح، "مكافحة الهجرة الغير شرعية"، متوفر على الرابط التالي: *http://www.dalinannya.com*

55-قشقوش محمد، "الجزائر في ميزان القوى الإقليمي: الاحتياطي الإستراتيجي العربي"، **مجلة أراء**، العدد 132، ،متوفر على الرابط التالي:

http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4481:2018-05-13-13-29-16&catid=4007:issue-9&Itemid=172

56-قوي بوجنية، "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا "،29-01-2014، متوفر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net

57-ر.سراج، "عصابات تهريب الجنوب تحتمي بأنابيب النفط"، **جريدة العربي الجديد**،06-06-2014، متوفر على الرابط التالي :

http://www.alaraby.co.uk/investigations/d417681d-8622-4ef5-ad0d-b0417992eb2

58-شنين محمد المهدي، "تحولات مفهوم الأمن الإنساني"، متوفر على الرابط التالي:

Bohothe.blogspot.com

59-غريب عبد الحكيم،"الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف"، 7 فيفري 2018، متوفر على الرابط التالي:

https://www.sasapost.com/opinion/algerian-strategy/#_ftn34

60-غرابي ميلود، "ماهي الإستراتيجية الإقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب في ظل التجاهل الدولي سابقا؟"، 2017/01/24، ورقة بحثية منشورة على الرابط التالي: *www.ssrcaw.org*

61-خليفة عبد القادر، "مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور إلى فضاء استقرار مدينة ورقلة الجزائرية"، 2015 ،متوفر على الرابط التالي:

https://journals.openedition.org/insaniyat/15258

62- محمد أمين عرفة خديجة، "مفهوم الأمن الإنساني"، **مجلة التجديد العربي**، متوفر على الرابط التالي:

www.arabeditor.nened.com

63- الموسوعة الحرة، "**شرطة الجزائر** "*http://ar. wikipedia. org/ wiki*:

64- بدون ذكر اسم الكاتب، "الجزائر تجدد تأكيدها على التزامها بخطة عمل طرابلس المتعلقة بأمن الحدود"، 14-11-2013، متوفر على الرابط التالي:

https://www.ennaharonline.com

65-ـــــــ، "اجتماع وزراء الداخلية لدول المغرب العربي: نحو إستراتيجية أمنية مغاربية"، 21 أفريل 2013، متوفر على الرابط التالي:

http://elaph.com/Web/news/2012/7/747450.html

66- ـــــــ، "الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.alarabiya.net/articles2006/11/29/29482.htm

67- ـــــــ، "الجزائر تواصل التسلح رغم أزمتها الاقتصادية"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.noonpost.org/content/19454.

68- ـــــــ،"الوحدة-الخاصة الجديدة التابعة للشرطة"، 24-07-2016، متوفر على الربط التالي:
https://www.menadefense.net

69- ـــــــ ، "التحديات المالية في الجزائر وانعكاساتها على الاستقرار"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ida2at.com/category/society

70-ـــــــ، "بطالة وفقر وفساد... تعرف إلى شرارة غضب الجزائريين"، **العربي الجديد**، 18 مارس 2019، متوفر على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/3/

71-ـــــــ، "ماذا تعرف عن مشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري"، مركز الجزيرة للدراسات، 21 ماي 2017، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/2zJ7sYm

72- ـــــــ ، " أنصار الدين المالية بقائمة الإرهاب الأمريكية "، متوفر على الرابط التالي:
http//:www.aljazeera.net.

73- ـــــــ ، "الشراكة الجزائرية الأوروبية"، متوفر على الرابط التالي:
http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/index.fr.htm

74-ـــــــ، "ترحيل الرعايا الأفارقة...نفقات إضافية تتكبدها الخزينة العمومية"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=322474

75- ـــــــ ، "هجوم عين أمناس"، **موقع الجزيرة نت**، متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2

76- ـــــــ،"توقيف 2630 حراق جزائري في عرض البحر"، موقع أخبار الجزائر، متوفر على الرابط التالي:
https://www.algeriatody.com

77- ـــــــ ، "حرب العشرية السوداء في الجزائر"، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
http//:www.wikipedia.org/wiki/

78- ـــــــ ، "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/71582574-EDAB-413A -9BDB-CD1B798CF2EA.

79- ـــــــ ، "تنصيب اللجنة القطاعية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية": *www.radioalgerie.dz*

80- ـــــــ، "المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود "، 2013/03/12، متوفر على الرابط التالي:
http://www.alwatan.libya.com

81- ـــــــ، "الجزائر تعلن انتهاء عملية عين أمناس بمقتل 23 رهينة و 32 مسلحا"، متوفر على الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/18/261141.html

82- ـــــــ ، "إعلان الخرطوم: علينا التصدي للاتجار بالبشر"، 16 أكتوبر 2014، متوفر على الرابط التالي:

https://www.alaraby.co.uk/society/2014/10/16 /

83- ـــــــ ، "الثورة في الشؤون النووية"، جانفي 2001، متوفر على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB57.HTM.06/05/2007

84- ـــــــ ، "22.4 مليار دولار خسائر الحرب الأهلية الجزائرية"، **قدس برس** ، متوفر على الرابط التالي:

http//:www.islaonline.net

85- ـــــــ، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"،2012، متوفر على الرابط التالي:

http://www.CarnegieEndwment.org

86-الموسوعة الحرة ويكبيديا،"**جغرافيا الجزائر**": *https://ar.wikipedia.org/wiki*

87-وكالة الأنباء الجزائري،"تقرير كتابة الدولة الأمريكية للخارجية حول الاتجار بالبشر"، جوان 2016، متوفر على الرابط التالي:

www.aps.dz.arlalgerie

88- الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، "خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة"، 29 ماي 1999، متوفر على الرابط التالي:

www.e l-mouradia.dz

89-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.jiacc.gov.jo/documents/b258db65-5fed-4c95-a671-c0b89ba27e2d.pdf

90-الأمانة العامة للأنتربول، "تقرير النشاط لسنة 2003"، متوفر على الرابط التالي: *www.Interpol.Int*

91-وزارة الدفاع الوطني، "التكوين في الجيش الوطني الشعبي"، متوفر على الرابط التالي:

http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined

92-الاتحاد الإفريقي، "حملة لمكافحة الاتجار بالبشر 2009-2011"، متوفر على الرابط التالي: *www.au.int*

93- المديرية العام للجمارك الجزائرية، "التعريف بالجمارك الجزائرية": *www.douane.gou.dz*

94-المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "الإرهاب في تونس من خلال الملفات القضائية"، أكتوبر 2016، متوفر على الرابط التالي:

https://inkyfada.com/wp-content/uploads/2016/12/etude-secret.pdf

95-وزارة الثقافة والاتصال المغربية، "أطراف الحوار السياسي يوقعون بالمغرب على الاتفاق السياسي الليبي لتسوية الأزمة"، **البوابة الوطنية**، 2015/12/17، متوفر على الرابط التالي:*http://www.maroc.ma/ar*

96- بنك الجزائر، "النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم 37، 2016، متوفر على الرابط التالي:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_37a.pdf

ثانيا-قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1-المعاجم والقواميس :

1-Le Petit Robert, ***dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française****, (Paris :édition Firmin-Didol. S. A, 1979).*

2-الكتب:

أ-باللغة الفرنسية:

*1- Balta Paul, **le grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**, (Alger: la phonic, 1990).*

*2- Belhimer Ammar, **l'Algérie, les ONG et les Droits de l'Homme**, (Alger : Editions ANEP,2002).*

*3- Benantar Abdennour ,"The State and the Dilemma of Security Policy ", in Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (eds), **Algeria Modern: From Opacity to Complexity**, (London: Hurst/New York: Oxford University Press, 2016).*

*4- Chitour Chems Eddine, **La nouvelle immigration entre errance et body shopping**,(Alger : Enag-éditions, , 2004).*

*5- Chocquet Christian, **Terrorisme et Crime Organisée**, (Paris : L'Harmattan, 2003).*

*6- FAY Léopoldine,**Criminalité financière et organisée dans une Europe élargie** ,(France :L'Harmattan, 2012).*

*7- guidère Mathieu,Al-**Qaida à la conquète du Magherb :Le terrorisme aux portes de L'Europe**,(France :Editions du Rocher,2007) .*

*8- LAIDI Ali et SALAM Ahmed, **Le Djihad en Europe, les filières du terrorisme islamiste**, (Paris.éditions du Seruil, 2002).*

*9- Nay Livier**, Le xique de Science politique vie etInstitutions politiques**,(Toulouse: Europe Media Duplication SAS, 2008).*

ب-باللغة الإنجليزية:

*1- Alexander Yonah, **Maghreb and Sahel Terrorism: Addressing the rising threat fromal-qaeda and other terrorists in north and west**,(central Africa manufactured in the united states of America , january 2010).*

*2- Bozen Barry and Hensen Lene, "Editor's Introduction",In Bozen Barry and Hensen Lene, International Security :**The Cold War and Nucclear Deterrence**, Volume1,(London :Sage Libarary of International Relations,2007).*

*3- Bozen Barry and Ole Waever,**Regions and Powers : The Structure of International Security,**(Cambridge, New York, Melbourne,Madrid, Cape Town, Singapore, Saopaulo : Cambridge University press,2003).*

*4- Brauch Hans Gunter , Others , **coping with global Environmental change ;Disasters and security Threats, challengers,vulnerabilities and Risks**,(Verlag Berlin Heidelberg New york :springer2011).*

*5- Bilgin Pinar, "Critical Theory", In. D. Williams Paul (Ed), **Security Studies : An Introduction**,(London :Routledge, 2008).*

6-David Philippe Charles et Roche Jean-Jacques, ***Théories de la sécurité****,(Paris: Montchrestien,2002).*

*7- Deutsh Karl****, The analsis of international relations****, (New Jersey: Prentice Hall colleg 1968).*

8- Freidman Thomas, ***the Lexus and the Olive Tree****,(New York :Farra , Straus Giroux,1999).*

*9- Held David****, Global Transformations : Politics,Economics and Culture,*** *(Stanford University Press, 1999).*

10- J.Kaufman Daniel , S.Mctrick Jeffrey , J.Leney Thomas, ***U.S. National Security A Framework for Analysis*** *,(Toronto: Lexington Books, 1985)*

11-Lipschutz Ronnie, ***After Authority :war,peace,and Global Politics In The 21ST Centry****,(Albany : State University of New York Press.2000).*

*12- Lebow Richard Ned, "****Deterrence****", In, Dunn Cavelty Myriam and Mauer Victor (Ed),The Routledge Handbook of Security Studies, (London:Routledge ,2010).*

*13-McSweeney Bill,Security,****Identity,and Interests A sociology of International Relations*** *,(Cambridge:Cambridge University Press,1999).*

14- Nye Joseph. S and Sean M.Lynn Jones, "International Security Studies :Report of Conference On The State of The Field",In Buzan barry and Hensen Lene, ***International Security :The Cold War and Nucclear Deterrence****, Volume1,(London :Sage Libarary of International Relations , 2007) :https://bit.ly/31vcjdC*

15- wolfers Arnold, national security as an ambiguous symbol,in barry buzan and lenne hansen(Ed),International Security ***:The Cold War and Nucclear Deterrence****, Volume1,(London :Sage Libarary of International Relations, 2007) : https://bit.ly/31vcjdC*

3-المجلات العلمية:

أ-باللغة الفرنسية:

*1- Belakhdar Naoual, "L'éveil du Sud****,*** *ou quand la contestation vient de la marge.Une analyse du mouvement des chômeurs algériens****,"*** *Politique africaine, no.137, (2015).*

2- Balzaq Theirry;Qu'est Ce Que La SecuritèNational ;la Revue Internationale et Stratigique ,N:52 ,(Hiver 2003-2004) .

3- Li Quan and Schaub Drew," Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis",Journal of Conflict Résolution, (2004).

4-Bourrat Flavien , "L'impact de la crise libyenne sur les autres pays du Maghreb, " Dans, Reflexions sur la crise libyenne, Sous la direction de Pierre razoux, IRSEM, N° 27,(2013).

ب-باللغة الإنجليزية:

1-Baldwin David Allen,"Security Studies and The End of The Gold War",World Politics,Vol 48,N°1 (October,1995) : https://bit.ly/31wIitV
2-Bruce Russet, "The Democratic Peace",International Security,N 19(4),(1995).
3- Ellis Stephen , "BRIEFING: THE PAN-SAHEL INITIATIVE", African affairs, vol. 103. N 412, Royal African Society, 2004.
4-Jones Richard Wyn, "Message In A Baaltle? Theory and Prexism Gritical Security Studies",Contemporary Security Policy,Vol16,(1995).
5-Keohane and Martin,"The Promise of Institutionalism Theory ", International Security , N 2001,(1995).
6-Keith Krause,"A Critical Theory and Security Studies:The Research Program of Critical Security Studies ",Cooperation and conflict, Volume 33, Issue 3,(September 1998).
7-Kar Dev , Spanjers Joseph ,"Illicit Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013", Global Financial Integrity, (December 2015).
8-Luciani Giacomo, "The economic content of security", journal of public policy, vol8, n°02, (1989).
9-Mabee Bryan, "Security Studies and the Security State: Security provision in historical context", International relations, vol.17, n°135.
10-Walt Stephen, "The renaissance of security studies", International Studies Quarterly, vol.35, n°02,(June 1991).

4- الدراسات العلمية والتقارير:

أ-باللغة الفرنسية:

*1- Benantar Abdennour, **"La démocratisation des Etats Arabes redéfinira le dialogue de sécurité en Méditerranée** ", Barcelona : Centre for International Affairs , Notes internationales, avril 2011.*
*2-(—-—), "**les perceptions arabe et européenne de la méditerranée** " ,(paris) UNESCO édition,s 2001.*
*3-Boulahbel Bachir, "**la dynamique de la pauvreté en Algérie, paupérisation des société magrébine**",volume4, CREAD ,2006.*
*4-Hammouda Nacer Eddine, "**La migration irrégulière vers et a travers L'Algérie**". European University Institute, (CARIM), Italy,2008.*

5-Laurence Amour Aida, ***"L'Algérie est Les Crises régionales :entre velléités hégémoniques et repli sur soi"****,JSF Coseil,group e de recherche et d'information sur la paix et la sécurité,bruxelles,2013.*

6-(—‘——),, ***" évolution de la politique de défense algérienne "****, centre français de recherche surle renseignement (CFRR), n°= 07, Aout 2013.*

*7-Luis simon et autres, "****une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel****", parlement européen ", mai 2012.*

*8- Gramegna Marco, "****Esclavage moderne et trafic d'ètre humains,quelles approches europèennes*** *? ",centre de conférrences Internationales paris,17novembre 2000.*

*9-musette Mohamed saib et hammouda Nacer Eddine et autres, "****Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie****", rapport intermédiaire de recherche, CISP-SARP,2007.*

*10-Nation Unies****," rapport de la réunion du group d'expert sur les perspectives africaines sur le terrorismeInternational ",*** *Addis-Abeba,03-04 Juin 2009.*

*11-Centre National d'études et d'analyses pour la population et le République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des Finances, Cellule de traitement du Renseignement Financier, "****Rapport d'activites****", 2012.*

*12-UE, "****Le rapport accablant des experts de L'UE Recommandations de la Mission d'expertise électorale de l'UE****",Quotidien Liberté,Edition du 08/07/2017.*

*13-la commission mondiale sur les migrations internationale,s****"Les migration dans un monde intèrconnecté : nouvelles perspectives d'action "****,suisse,2005.*

*14-Centre D'information Géopolitique ,"****la sitation sécuritair en algérie ",*** *07 avril 2004.*

*15- Algérie Presse Service, "****une nouvelle structure dédiée à la diplomatie économique au MAE "****, le vendredi 20 octobre 2017.*

ب-<u>باللغة الانجليزية</u>:

*-United Nations Development Programme, "****human developement report 1994-new demension of human security ",****New York,UNDP,1994.*

5-<u>الملتقيات والندوات العلمية</u>:

1- Benachenhou Abdellatif, "Innovation et développement de territoires ",(***Conférence du le Cercle d'action et de réflexion, l'Entreprise CARE, Alger, 16/02/.2016****).*

*2-Bellataf Maatouk,"Algérie Quelques effets socio-économiques",(**colloque P.A.S Et perspectives de l'économie algérienne audru-cread, Alger 1998**).*

5-<u>المواقع الإلكترونية</u>:

1-Abderrahmane Abedlkader,"Terrorisme et Trafic de Drogue au Sahel", Disponible:http://www.lematindz.net/news/8671-terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel.html
2- Boulehbal Bachir, « Emplois, chômage,salaires et productivité du travail», Rapport présenté à la Fondation Friedrich Ebert bureau d'Alger, Septembre 2008, p.12. URL:http://library.fes.de/pdffiles/bueros/algerien/06426.pdf
3-cambelle Horace."les militaires américains et africom entre le marteauet les croisées": http ://pambabazuka.org/fr/categry/features/72693.
4-Hoffman Frank G.,"Conflict in The 21 Century: The Rise of Hybrid Wars", Potomac Institute for Policy Studies,Virginia, December 2007, :http://www.potomacinstitute.org/images/stories/publications/potomac_hybridwar_0108.pdf.
5-Lebovich Andrew," AQIM and Its Allies in Mali", February 5, 2013 ,: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali.
6-maiga Someylou Bobéye, "Risques et Enjeux Sécuritaires dans L'espace Sahelo-Saharien, "Sécurité Globale.no15 ,Printemps 2011 : https://www.cairn.info/revue-securite-globale-2011-1-p-7.htm
7- Plagnol Henri et Loncle François, "La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne ", Rapportd'information, N°4431, 06Mars2012, :http://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i4431.pdf
8- Pabset Martin, "External interest in west africa ": http://www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/sorting_out_the_mess_external_interests_west_africa_m_pabst.pdf
9-Stone Mariana,"Security According to Buzan:A Comprehensive Security Analysi : http://geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzanmp3-pdf.
10-développement (CENEAP),"étude LSMS 2005": www.ceneap.com .dz PDF/devhum.pdf.
11-ONS, "Le taux d'inflation atteint 8,9% en 2012 " :http://www.aps.dz/Algerie-l-inflation-atteint-8-9-en.html
12- ONS, « Activité, Emploi, chômage en Avril 2017 », Note del'ONSn°785, (Avril 2017), URL : http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf
13- https://dz.usembassy.gov/wp-ontent/uploads/sites/236/2017/04/

ALGERIA-ARA-FINAL.pdf
14- "Definition of conflict ", Disponible sur le lien suivant : http://cso-effectiveness.org/IMG/pdf/conflict_definition_final.pdf
15- "Convention de l'OUA sur la Prévention et la Lutte contre le terrorisme":https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/OAU-french.pdf.
16-Post modern politics, "Identity politics World view": www.allaboutworld.org/postmodern-politics.htm
17-SOPEMI ;"tendance de migrations internationales", rapport annuel, 1999, : https://www.oecd.org/fr/migrations/mig/37965497.pdf
18-Ministère Algérienne des Affaires Etrangères, "déclaration d'Abdelkader Messahel,Ministre Délégué des Affaires Maghrébines et Africaines ", le 13 Décembre 2006,: www.mae.dz
19- "african conference of directors and inspectors general of police on afripol, Algiers declaration on the establishment of the African mechanism for police cooperation – afripol,Algiers,Algeria ",2014: http://www.peaceau.org/uploads/algiers- declaration- afripol- english.pdf
20- "Ouyahia annonce le retour à l'exploitation du gaz de schiste ", 01/10/2017 :URL: https://www.tsa-algerie.com/ouyahia-annonce-le-retour-a-lexploitation-dugaz-de-schiste/+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=dz
21- CEDEAO , " C ommuauté Economique Des Etats De L'afrique De L'ouest ": HTTP://WWW.UNECA.ORG/FR/ORIA/PAGES/CEDEAO-COMMUNAUT/
22- REFI, "Naissance du G5 du sahel : pour le développement et la sécurité ",17/02/2014 : https://www.rfi.fr/fr/afrique/20140217-naissance-g5-sahel-le-developpement-securite-Burkina-Mali-Mauritanie-Niger-Tchad-
23- Nations Unies- commission économique pourl'Afrique ",Rapport économique sur l'"Afrique 2016 " : https://bit.ly/2AtX4VN.
24- Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats ," de la difficulté d'agir ":www.idrc.ca /books /960and961/01-policy_f.htm
25- Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2015.URL : http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/publications/ MAE_Rapport_2000-2015_BD%20FF.pd.

فهرس الجداول

-فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنـــوان الجدول	الصفحة
1	توسيع وتعميق الدراسات الأمنية وفقا لمدرسة كوبنهاجن	49
2	أنواع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني	60
3	أمن الدولة مقابل أمن الإنسان	62
4	أبرز أوجه الاختلاف بين التهديد والتحدي والخطر	91
5	أبرز أوجه الاختلاف بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية	98
6	مظاهر التخريب التي طالت المؤسسات والممتلكات العمومية	119
7	الكميات المحتجزة من مادة القنب والمؤثرات العقلية ما بين 2013-2017.	145
8	الكميات المحجوزة من الكوكايين والهيروين والأفيون والكراك مابين 2013-2017.	145
9	الأسلحة والمواد المهربة في الحدود الليبية- الجزائرية (2014-2015)	147
10	كمية الوقود المحجوزة ما بين (2001-2004)و (2007-2010)	149
11	الكميات المحجوزة من العملة الصعبة خلال الفترة 2007-2010	151
12	معطيات إحصائية عن جريمة تبييض الأموال في الجزائر في الفترة 2005-2012	153
13	ترتيب الجزائر في مؤشرات مدركات الفساد 2002-2016	155
14	ترتيب الجزائر في تصنيف *Doing Buines* لمناخ الاستثمار والأعمال 2007-2017	155
15	الفحوصات الطبية وعدد الإقامات الإستشفائية في مراكز علاج التسمم والمراكز الوسيطية لمعالجة المدمنين خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013	161
16	عدد القضايا والأشخاص المتورطون في تهريب المخدرات ما بين 2013-2017	162
17	الميزانية السنوية لبعض القطاعات الحساسة مابين 2010-2014	163
18	تطور تسريح العمال خلال الفترة (1994-1997)	173
19	تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)	173
20	تقديرات نسبة الفقر في الجزائر 1988-2013	175
21	تطور الأجر الوطني الأدنى في الجزائر للفترة 1991-2012 الوحدة دج	176
22	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي للفترة 2002-2011	176
23	توزيع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر حسب الجنسية	185
24	طول الحدود التي تتقاسمها الجزائر مع دول الجوار	196
25	تطور إمدادات النفط في الجزائر (ألف برميل يوميا)	200
26	إنتاج الغاز الطبيعي الجاف في الجزائر (مليار قدم مكعب)	200
27	الجيش الجزائري في التصنيف الدولي والإقليمي	202

28	القدرات العسكرية للجيش الجزائري	202
29	إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)	218
30	حالات الإبعاد خارج التراب الوطني(2007- السداسي الأول 2010)	284
31	حالات الطرد خارج التراب الوطني(2007- السداسي الأول 2010)	284
32	ملخص لمختلف برامج وأجهزة التشغيل والإدماج وخلق النشاطات	285
33	نسب المشاركة الانتخابية منذ بداية التعددية الحزبية	304
34	تطور النفقات العمومية بالجزائر من 2011-2020	306
35	أهم القوات الفرنسية المرابطة في إفريقيا حتى عام 2011	351
36	تطور الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا 1960-2014	352
37	مساعدة الاتحاد الأوربي للساحل وغرب إفريقيا في عام 2011 (مليون يورو)	355

فهرس الخرائط والأشكال

-فهرس الخرائط والأشكال

1-فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
1	منطقة الإنتاج في منشأة الغاز بعين أمناس	137
2	مسالك تهريب وتجارة السلاح عبر الجزائر ومنطقة الساحل	148
3	أهم القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم والمناطق التي تغطيها	349

2- فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مسار عملية الأمننة ***securitization process***	51
2	الهجمات التي استهدفتها القاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل (2001-2009)	127
3	تنامي مستوى ظاهرة خطف الرهائن في منطقة الساحل الإفريقي	128
4	وجهة المهاجرين السريين من الجزائر	183
5	توزيع الكيانات الاقتصادية في الجزائر حسب المناطق	310
6	توزع الكيانات الإدارية في الجزائر حسب المناطق	310
7	تطور العمليات الإرهابية في الجزائر منذ 2006	316
8	تطور نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي	316
9	الإنفاق العسكري الجزائري و المداخيل النفطية (1975-2010)	318

فهرس المحتويات

-فهرس المحتويات:

العنـــــــــوان	الصفحة
الإهداء.....	-
الشكر والتقدير.....	-
خطة الدراسة	-
ملخص الدراسة.....	-
مقدمة.....	11-1
الفصل الأول: الإطار النظري والمفهومي للدراسة.....	107-12
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للأمن وتطور الدراسات الأمنية.....	35-13
المطلب الأول: الأطر والبناءات المعرفية لمفهوم الأمن.	22-13
المطلب الثاني: نشأة الدراسات الأمنية:من الإستراتيجي إلى الأمني.....	30-22
المطلب الثالث : العلاقة التفاعلية بين مفهوم الأمن والعولمة.....	35-30
المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للأمن والتهديدات الأمنية.....	63-35
المطلب الأول: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات التفسيرية.....	46-35
المطلب الثاني: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور المقاربات التكوينية.....	57-47
المطلب الثالث: الأمن والتهديدات الأمنية من منظور مقاربة الأمن الإنساني.....	63-58
المبحث الثالث: الأمن الوطني: الدلالات والمضامين.....	87-63
المطلب الأول: الأمن الوطني وجدلية المفهوم.....	70-63
المطلب الثاني: علاقة مفهوم الأمن الوطني بالمفاهيم ذات الصلة.....	75-71
المطلب الثالث: الأمن الوطني :تعدد في المستويات.....	80-75
المطلب الرابع: العلاقة الترابطية بين مفهوم الأمن الوطني والأبعاد الأخرى للأمن.....	87-80
المبحث الرابع: التهديدات الأمنية اللاتماثلية :التصورات المفاهيمية والمعرفية.....	105-88
المطلب الأول: التهديدات الأمنية :مقاربة مفاهيمية.....	93-88
المطلب الثاني: مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية.....	98-93
المطلب الثالث: الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية.....	105-98
خلاصة الفصل:.....	107-106
الفصل الثاني: واقع التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.....	193-108
المبحث الأول: واقع الظاهرة الإرهابية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.....	138-109
المطلب الأول: الظاهرة الإرهابية: مقاربة مفاهيمية.....	113-109
المطلب الثاني: واقع الظاهرة الإرهابية في الجزائر.....	121-113
المطلب الثالث: انتقال الظاهرة الإرهابية في الجزائر من الفضاء المحلي إلى الفضاء عبر-	

الوطني.....	128-121
المطلب الرابع: تداعيات النشاط الإرهابي في البيئة الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري.....	138-128
المبحث الثاني: واقع أنشطة الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.....	159-138
المطلب الأول: الجريمة المنظمة :مقاربة مفاهيمية.....	144-138
المطلب الثاني: الجرائم المستهدفة للأموال محل الجريمة المنظمة.....	156-144
المطلب الثالث: الجرائم المستهدفة للأشخاص محل الجريمة المنظمة.....	159-156
المطلب الرابع: تداعيات أنشطة الجريمة المنظمة على الأمن الوطني الجزائري.....	166-160
المبحث الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.....	192-166
المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية :مقاربة مفاهيمية.....	172-166
المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....	180-172
المطلب الثالث: حركية الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....	185-180
المطلب الرابع: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الجزائري.....	192-185
خلاصة الفصل:.....	193-192
الفصل الثالث: العقيدة الأمنية وإستراتيجيات مواجهة التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري.....	298-194
المبحث الأول: الإطار العام لعقيدة الأمن الوطني الجزائري	219-195
المطلب الأول: عناصر القوة الكامنة للأمن الوطني الجزائري.....	203-195
المطلب الثاني: الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري.....	211-203
المطلب الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية مرتكزاتها ومبادئها.....	215-211
المطلب الرابع: الدفاع الوطني:الهيكلة التنظيمية ومساعي التحديث والاحترافية	219-215
المبحث الثاني: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مواجهة ظاهرة الإرهاب.....	244-219
المطلب الأول: الآليات الوطنية للتصدي لظاهرة الإرهاب.....	229-219
المطلب الثاني: البعد الإفريقي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.....	235-229
المطلب الثالث: البعد العربي والمغاربي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.....	239-235
المطلب الرابع: البعد الدولي في الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب.....	244-239
المبحث الثالث: الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها.....	278-244
المطلب الأول: الآليات القانونية والتشريعية لمكافحة الجريمة المنظمة.....	247-245
المطلب الثاني: الأجهزة المتخصصة المكلفة بمكافحة الجريمة المنظمة.....	259-247
المطلب الثالث: إسهامات الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الإقليمي.....	268-260
المطلب الرابع: إسهامات الجزائر في مواجهة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي.....	278-268
المبحث الرابع: الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.....	297-278
المطلب الأول: الآليات القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	284-278

المطلب الثاني: الآليات الوقائية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	**286-284**
المطلب الثالث: الجهود الجزائرية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي	**292-286**
المطلب الرابع: جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية	**297-292**
خلاصة الفصل:.....	**298**
الفصل الرابع: تحديات وآليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية.....	**379-299**
المبحث الأول: تحديات البيئة الداخلية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية.....	**318-300**
المطلب الأول: تحديات البيئة السياسية والاقتصادية.....	**308-301**
المطلب الثاني: تحديات البيئة الاجتماعية والثقافية.....	**314-309**
المطلب الثالث: النزعة الإنفاقية المفرطة في القطاع العسكري والأمني.....	**318-315**
المبحث الثاني: تحديات البيئة الإقليمية: تنافس إقليمي وتحييد متبادل للأدوار.....	**340-318**
المطلب الأول: الصراع على ممارسة الأدوار في المنطقة.....	**328-319**
المطلب الثاني: تعدد المبادرات الأمنية وضبابية ميكانيزمات المواجهة.....	**336-328**
المطلب الثالث: معضلة تأمين الحدود... تجدد خطر المطالب الانفصالية.....	**340-336**
المبحث الثالث: المشاريع والسياسات الأجنبية وتأثيرها على الإستراتيجية الجزائرية.....	**360-340**
المطلب الأول: التدخل الأجنبي بحجة الحرب على الإرهاب في المنطقة.....	**346-340**
المطلب الثاني: تحدي إقامة القواعد العسكرية في المنطقة.....	**352-346**
المطلب الثالث: أولوية البعد الأمني في السياسات الغربية على البعد التنموي.....	**355-353**
المطلب الرابع: أثار التوجهات الإسرائيلية على الشراكة الأفرو- جزائرية.....	**360-356**
المبحث الرابع: آليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية.....	**378-360**
المطلب الأول: إعادة تكييف الإستراتيجية الأمنية مع طبيعة التهديدات الجديدة.....	**366-360**
المطلب الثاني: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه دول القارة الإفريقية.....	**371-366**
المطلب الثالث: نحو هندسة شراكة أمنية مغاربية كخيار إستراتيجي للأمن الوطني الجزائري	**376-371**
المطلب الرابع: نحو بناء أمن إقليمي متوسطي يخدم متطلبات الأمن الوطني الجزائري.....	**378-376**
خلاصة الفصل:.....	**379-378**
الخاتمة.....	**388-380**
قائمة المصادر و المراجع.....	**422-389**
فهرس الجداول.....	**424-423**
فهرس الخرائط و الأشكال.....	**425**
فهرس المحتويات.....	**428-426**